


وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 02 (أبو القاسم سعد الله)

كلية العلوم الانسانية

قسم التاريخ



التضامن الجزائري التونسي من خلال الصحف العربية للبلدين (1952-1962م)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب:

عبد العزيز وابل

إشراف:

أ.د: بن يوسف تلمساني

السنة الجامعية:1441 -1442هـ / 2020 -2021م







وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 02 (أبو القاسم سعد الله)

كلية العلوم الانسانية

قسم التاريخ



التضامن الجزائري التونسي من خلال الصحف العربية للبلدين (1952-1962م)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب:
عبد العزيز وابل

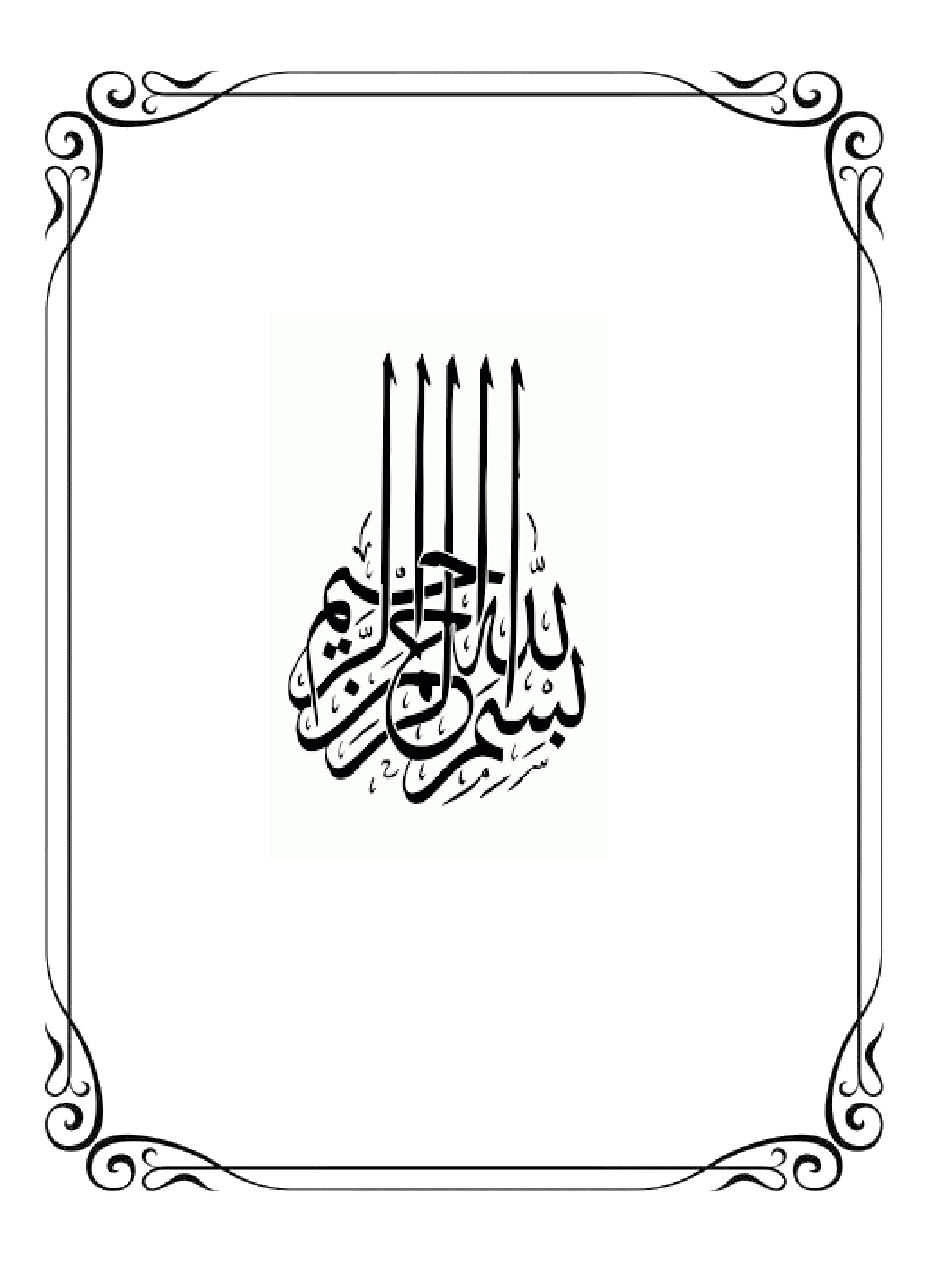
إشراف :
أ.د: بن يوسف تلمساني

أعضاء لجنة المناقشة:

	الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
1	كمال حمزي	أستاذ التعليم العالي	رئيساً	جامعة الجزائر 02
2	بن يوسف تلمساني	أستاذ التعليم العالي	مشرفاً ومقرراً	جامعة البليدة 02
3	الطيب لباز	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشاً	جامعة الجلفة
4	محمد بوطيبي	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشاً	جامعة المدية
5	محمد جلال	أستاذ محاضر(أ)	عضوا مناقشاً	جامعة الجزائر 02
6	وهيبة قطوش	أستاذ(ة) محاضرة (أ)	عضوا مناقشاً	جامعة الجزائر 02

السنة الجامعية: 1441 -1442هـ / 2020 -2021م




بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

روح والدي الطاهرة – رحمه الله – وأسكنه فسيح جنانه.

والدتي حفظها الله، وأدام عليها الصحة والعافية.

زوجتي التي وفّرت لي المناخ الملائم لإنجاز هذا العمل رغم مسؤولية البيت والأولاد.

أزهار حديقتي أبنائي الأعزاء:

عماد الدّين، عبد الرّؤوف، محمد نجيب، ألاء.

إخوتي وأختي وأبنائهم.

إلى : أرواح شهداء البلدين الشّقيقين الجزائر وتونس، الذين قدّموا أنفسهم فداء للوطن لنحيا في كنف الحرية والازدهار.

كل زملائي الأساتذة وطلبتي بجامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة.

كل من ضحى ويضحي من أجل هذا البلد العزيز ليعيش شامخا بين الأمم.

كل من ساعدني من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل المتواضع.

عبد العزيز وابل

عبد العزيز وابل

شكر وتقدير

أتقدم بأسمى عبارات الشّكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف الدكتور **"بن يوسف تلمساني"** الذي كان معي بعلمه وجهده ونصائحه، ولم يبخل علي طوال مراحل انجاز البحث بملاحظاته القيمة، وتوجيهاته الصائبة، والله أسأل أن يمدّه بالصّحة والعافية.

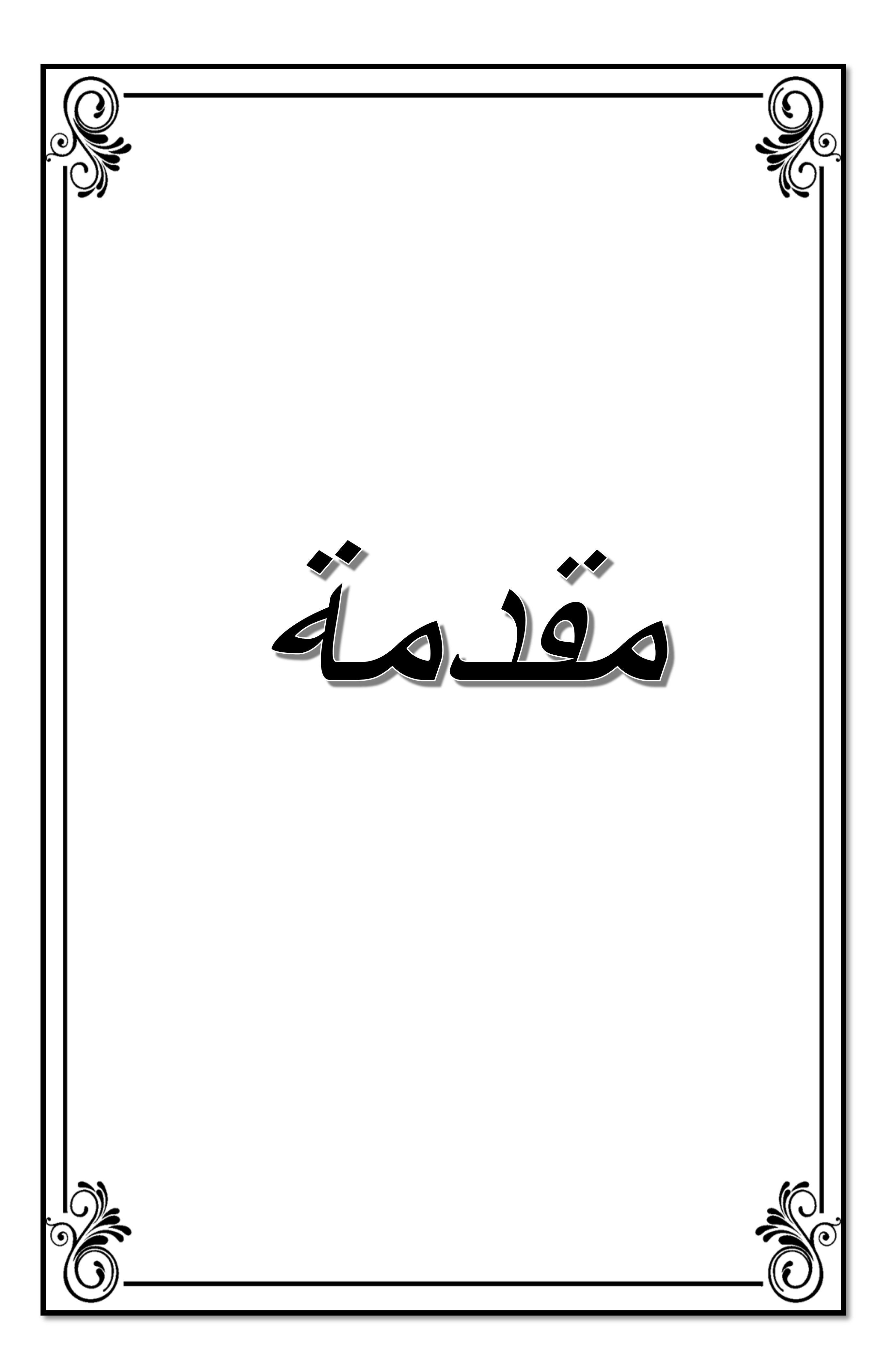
والشّكر أيضا لكل الزملاء الأساتذة الذين ساعدوني بشكل أو بآخر وأخصّ بالذكر: محمد حواس، فارس سعيدي، صادق دهاش، كريم مناصر، عيسى حمري وسليم أوفة، والسادة : مراد وزناجي مدير المتحف الوطني للمجاهد، وجمال الدين ميعادي مدير المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954م، وحسان بن قدور مدير مكتبة المركز الثقافي الإسلامي بديار البحري– البليدة.

عبد العزيز وابل

عبد العزيز وابل







مقدمة

- **التعريف بالموضوع وأهميته:**

تعرضت الجزائر وتونس للاحتلال الفرنسي، فبعد احتلال الجزائر عام 1830م تمكّنت فرنسا من تحقيق مرة أخرى أطماعها الاستعمارية، حيث فرضت الحماية على تونس بموجب معاهدة باردو في 12 ماي 1881م، وقد قاوم الشعبان الجزائري والتونسي الاحتلال الفرنسي منذ الوهلة الأولى التي وطأت أقدامه أراضيهما. وبحكم الروابط الجغرافية والتاريخية والدّينية والحضارية التي جمعت بين الشعبين، فقد حفل كفاحهما ضد الاستعمار الفرنسي بكثير من التّضامن والتآزر، فبرز التنسيق النّضالي واضحا منذ بداية الاحتلال لمواجهة العدو المشترك الذي سعى بشتى الطرق والوسائل للقضاء على ذلك التلاحم والنضال المشترك، وقد برز جليا منذ مطلع القرن العشرين.

عبّرت الصحافة المكتوبة بالعربية في البلدين عن تضامن الشعبين، وقد اعتمدت في هذه الدراسة على مجموعة من الجرائد الجزائرية والتونسية التي كانت تصدر في الفترة المدروسة، وتميزت بالتنوع، فقد كان لها اهتمامات واتجاهات مختلفة، فأما الجرائد الجزائرية، فهناك جريدة البصائر الإصلاحية، وهي الصحيفة الرسمية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وقد حلّت هذه الصحيفة محل صحف عديدة، كانت الجمعية قد أصدرتها وأوقفتها السلطات الفرنسية، ومنها (السنة والصراط)، وقد صدرت البصائر في الجزائر في سلسلتين، الأولى ما بين 1935 – 1939 والثانية 1947–1956 وجريدة المنار التي صدرت ما بين 29 مارس 1951 إلى 1 جانفي 1954، وهي جريدة سياسية ثقافية، ودينية، وكانت تابعة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وجرائد أخرى صدرت أثناء الثورة التحريرية الجزائرية، وهي لسان حال جيش وجبهة التحرير الوطني، ومنها: جريدة المقاومة الجزائرية، التي كانت تصدر في ثلاث طبعات مختلفة في كل من فرنسا وتونس والمغرب، وبعد انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، تقرّر إلغاء كل طبعات هذه الجريدة، وتوحيدها في جريدة واحدة هي المجاهد التي ظهرت لأول مرة كنشرة

للثورة في منتصف جوان 1956 في مدينة الجزائر وقد استمرت في الصدور إلى ما بعد الإستقلال، أما الجرائد التونسية فتتمثل في: العمل التي صدرت عام 1929، وهي لسان حال الحزب الدستوري التونسي، والصباح، وهي جريدة سياسية إخبارية، تأسست عام 1951، لها بعد وطني اهتمت بالقضية الجزائرية، وبثورة أول نوفمبر 1954، والطليعة جريدة أسبوعية، سياسية إخبارية، وهي اللّسان المركزي للحزب الشيوعي التونسي، توقفت عن الصدور في ديسمبر 1962، والبلاغ، وقد صدر أول عدد لها في 21 اوت 1954 وهي قريبة من الحزب الدستوري الجديدة (الأمانة العامة)، احتجبت نهائيا يوم 6 ديسمبر 1955، والاستقلال وهي جريدة أسبوعية إخبارية، سياسية، وهي اللّسان الرسمي للحزب الدستوري التونسي القديم، تأسست بعد احتجاب جريدة الإرادة عام 1955، وكان آخر عدد لها يوم 22 أفريل 1962. وكانت تقوم هذه الصحف بإيصال صوتها للرأي العام العالمي، فكانت بحق وسيلة أساسية للتّعبير عن أهداف الحركات الوطنية، كما ساهمت في نشر الوعي الوطني بين الشّعوب.

وتكمن أهمية موضوع الدراسة في أنه يتناول مرحلة حاسمة من تاريخ الشعبين الجزائري والتونسي، كما يبرز الدور الذي لعبته صحافة البلدين في التعريف بقضاياهما خلال فترة الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي، وفضح أساليبه القمعية، ومعرفة صحافة الأحزاب والجمعيات، وتوجهاتها، ومطالبها، وبرامجها، والتّعرف على مظاهر وأشكال التضامن بينهما في تلك المرحلة، وتعريف الأجيال الجزائرية والتونسية الناشئة بالملحمة البطولية، وبرصيد الكفاح المشترك الذي خاضه الشّعبان ضد العدو الفرنسي والذي امتزجت فيه دماء الجماهير الشعبية في عديد المحطات التاريخية المشتركة، وخير مثال على ذلك القصف الجوي على ساقية سيدي يوسف الحدودية بين البلدين في 8 فيفري 1958.

ويندرج موضوعي الموسوم بـ **التّضامن الجزائري التّونسي من خلال الصحف العربية للبلدين ما بين 1952–1962م** ضمن إطار العلاقات بين الشعبين الجزائري والتونسي خلال فترة الكفاح المسلح، وتميزت بالتآزر والتلاحم بينهما، فكانت هذه الصّحف تتابع باستمرار تطورات الوضع السّائد في البلدين، وتنشر مطالب وبرامج الأحزاب الوطنية، ومواقفها من الاستعمار.

- **حدود الدراسة:**

وتبدأ هذه الدراسة بسنة 1952 تاريخ انطلاق الكفاح المسلح في تونس ضد الاحتلال الفرنسي، وتستمر إلى غاية 1962 تاريخ استرجاع السيادة الوطنية الجزائرية.

لقد وقف الجزائريون والتّونسيون خلال هذه الفترة موقفا موحدا في مواجهة العدو المشترك، وهذا ما عبّرت عنه تلك الجرائد من خلال صفحات أعدادها، فكانت أغلب مواضيعها تدور حول مسألة الدّعم والمساندة، والتّعريف بقضايا البلدين، وبحقيقة الاستعمار الفرنسي الذي مارس مختلف أشكال العنف والاضطهاد في حق أبناء هذين البلدين، معتمدا في ذلك على السياسة القمعية القائمة على النفي، والاعتقال، والتّقتيل والاغتيال، كما قامت هذه الصحف بفضح خططه، وأساليبه الجهنمية، ومواجهة صحافته ووضع القارئ أمام الصورة الحقيقة، وتنوير الرّأي العام العالمي، وإبراز معاناة الشّعبين الجزائري والتونسي من هذه الأساليب الوحشية.

- **دوافع اختيار الموضوع:**

هناك أسباب عديدة دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع، نذكر منها:

– إعجابي بمهنة الصحافة التي توصف بـ "مهنة المتاعب" وبدور الإعلام الذي يسعى من أجل تنوير الرأي العام، وتزويده بالأخبار.

– أهمية المواضيع والمقالات الصّحفية الواردة في هذه الجرائد، لما تحتويه من مادة تاريخية هامة، ودورها في الحث على الوحدة الوطنية والمغاربية والعربية والاسلامية والتنبيه إلى مخاطر الاستعمار والتشهير بأساليبه القمعية.

– رغبتي في معرفة الأحداث التّاريخية المتعلقة بالبلدين الشّقيقين الجزائري والتّونسي من خلال ما كتبته الأقلام الصحفية باختلاف توجهاتها الفكرية والسياسية.

– التّعرف على مساهمة ودور وسائل الإعلام المكتوبة في مواجهة الاساليب القمعية الاستعمارية.

– وبحكم دراستي لموضوع القضايا الوطنية والمغاربية من خلال جريدة المنار "الجزائرية " والتي أعددته لنيل شهادة الماجستير، فقد ارتأيت وبدافع الفضول العلمي مواصلة البحث في نفس السّياق، وقد اقتصرت هذه الدراسة على تونس والجزائر فقط، كما لم تقتصر على جريدة واحدة فقط، بل على عديد الصحف العربية في البلدين.

– بالرغم من أن هناك دراسات سابقة تناولت جانب من الموضوع، إلاّ أن مسألة التّضامن بين الشعبين الجزائري – التّونسي من خلال الصّحف العربية للبلدين، لم يتطرق إليها أحد، بل اقتصرت بعض الأعمال على صحيفة واحدة أو صحيفتين فقط، وعلى فترة زمنية قصيرة، لذا أردت بذلك أن أميط اللّثام عن هذا التلاحم من خلال الكتابات الصحفية .

- **الإشكالية:**

لقد حاولت معالجة الموضوع من خلال الإشكالية الرئيسية التالية: ماهي أشكال وصور التضامن بين البلدين من خلال الصّحف المعتمدة في الدراسة؟ .

وتفرعت عنها مجموعة من التساؤلات، تتمثل فيما يلي:

– ما مدى مساهمة الصّحف العربية الجزائرية والتونسية في تمتين روابط التضامن بين الشعبين الجزائري والتونسي في مواجهة الاستعمار الفرنسي في الفترة المدروسة؟

– ما مدى نجاح هذه الصّحف في فضح جرائم الاستعمار الفرنسي؟.

- ماهي أوجه التماثل والتباين بين الصحف العربية الجزائرية والتونسية في اهتمامها بالموضوع من حيث: الأسلوب، المعالجة، التفاعل، والمواكبة...؟.

- وكيف واجهت الإدارة الاستعمارية الفرنسية هذه الصّحف؟.

المنهج المعتمد في الدراسة:

للإجابة على كل هذه التّساؤلات وللإلمام بجوانب الموضوع، اعتمدنا على:

- **المنهج التّاريخي الوصفي:** حيث قمنا باستعراض الأحداث التّاريخية الواردة في الوثائق والنصوص والمراجع المتوفرة، وما شملتها من مظاهر التّضامن بين الشّعبين من خلال الصّحف الصادرة في تلك الفترة، آخذا في الحسبان التسلسل التاريخي للأحداث.
- **المنهج التحليلي:** وذلك بتحليل الأحداث التّاريخية الواردة في تلك الصّحف تحليلا علميا بجمع المعلومات، وتحليلها، وتصنيفها، وإخضاعها للدراسة الدقيقة.
- **المنهج المقارن** حيث حاولنا أن نقارن بين ما ورد في هذه الصّحف من أحداث، وما تناولته مصادر أخرى.

- **الدراسات السابقة:**

بالنسبة للدراسات الأكاديمية السابقة التي تطرقت لموضوع التضامن الجزائري التونسي من خلال الصحف العربية، فإن أول ما أؤكده، أنني لم أقف على دراسة شاملة لعدة صحف ضمن الإطار الزماني والمكاني الذي عالجته، بل إن أغلبها تناولت الموضوع في فترة زمنية معينة، ومن خلال جريدة واحدة أو اثنتين، ورغم ذلك، فقد استفدت من بعضها، رغم محدودية الإطار الزمني، وتركيزها على نموذج أو اثنين من الصحف فقط، مثل: رسالة الماجستير للطالب الباحث عبد الرحمان عمار، والموسومة بـ : الثورة الجزائرية من خلال جريدة الصباح التونسية (1954– 1956)، ورسالة ماجستير لباحث آخر، محمد سريج، بعنوان: البعد المغاربي للثورة الجزائرية من خلال جريدة

المجاهد الجزائرية والصباح التّونسية (1956– 1962)، وأطروحة دكتوراه للباحث الطيب لبّاز والموسومة بـ : علاقات حزب الاستقلال المغربي بالحركتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية 1944– 1956.

كما وقفنا على بعض الدراسات الأكاديمية، والتي لها علاقة بموضوع دراستنا وتناولت بعض جوانبه، كأطروحة حبيب حسن اللولب بعنوان: التونسيون والثورة الجزائرية 1954– 1962، والتي عالجت هذه الفترة من خلال الصحافة التونسية باختلاف توجهاتها وأطروحة دكتوراه الموسومة بـ: القضية التونسية في الصحافة الجزائرية والكولونيالية (1952 – 1956) لصاحبها: نجيب دكاني، والتي تبدأ من إعلان الكفاح المسلح في البلاد التونسية إلى الاستقلال، وأطروحة دكتوراه لمحمد سريج والموسومة بـ: الثورة الجزائرية في الصحافة التونسية(جريدة" العمل" أنموذجا 1954 – 1962). واطروحة دكتوراه لفتيحة قشيش والموسومة ب : ثورة التحرير الجزائرية في صحيفة " العمل " التونسية (1955 – 1962) ، ورسالة ماجستير المعنونة بـ : الثورة الجزائرية من خلال مجلة " الفكر " التونسية (1955 – 1962) لسعيد جلاوي.

- **عرض خطة البحث:**

حاولت الإلمام بجميع جوانب الموضوع، فكانت الخطة استجابة للمادة المصدرية والمعطيات التاريخية المتوفرة، وعليه تمّ تقسيم الموضوع إلى مقدمة وفصل تمهيدي وخمسة فصول، وخاتمة، كما دعمنا بحثنا بملاحق ذات صلة مباشرة بالموضوع.

تطرقنا في **الفصل التمهيدي** إلى الروابط الجغرافية والتّاريخية والدّينية والحضارية التي تجمع البلدين، والتي كانت وراء هذا التلاحم والتآزر، ومواقف وردود أفعال الطرفين من الاحتلال الفرنسي الذي تعرض له البلدان منذ بداية الثلاثينات من القرن 19م إلى بداية الثمانينات من نفس القرن، والنّضال السّياسي المشترك منذ بداية القرن العشرين إلى غاية إعلان الكفاح المسلح في تونس عام 1952.

أما الفصل الأول، والمعنون بـ : **السياسة الفرنسية في تونس (1952-1954م) من خلال صحيفتي المنار والبصائر الجزائريتين**، تناولنا فيه الأساليب القمعية التي انتهجها الاستعمار الفرنسي في تونس، خاصة بعد تعيين المقيم العام الفرنسي " دي هوتكلوك " الذي عرف بالتّصلب في مواقفه تجاه مطالب التّونسيين باعتماده على أساليب قمعية، وذلك باعتقال ونّفي واغتيال رموز الحركة الوطنية التّونسية، كما تناولنا فيه الجهود التي بذلتها النّخب السياسية في تونس لتدويل القضية التونسية، بعرضها في المحافل الدولية، والضغوطات التي تعرضت لها الحكومات التّونسية المتعاقبة من قبل سلطة الحماية، وموقف الشّعب التّونسي والباي منها. وتناولنا أيضا السياسة التي انتهجتها سلطة الحماية الفرنسية بعد تولي المقيم العام الجديد " بيار فوازار" الحكم في تونس فكانت بداية الانفراج في السياسة الفرنسية في تونس، حيث أظهر نوعا من التّفاهم والتّجاوب مع الحركة الوطنية التونسية، حيث أعلن عن إطلاق سراح المساجين، لكن رغم ذلك استمر الكفاح المسلح التّونسي للاحتلال الفرنسي.

وجاء الفصل الثاني بعنوان: **تونس من الاستقلال الذاتي إلى التام(1954-1956م) من خلال الصحف الجزائرية**، ويبدأ من وصول " بيار منداس فرانس " إلى الحكم وإعلانه عن استقلال تونس الدّاخلي، وتعيين " بوايي دولاتور" مقيما عاما جديدا خلفا لفوازار، وتشكيل حكومة " الطاهر بن عمار " التفاوضية، ثم التّوقيع على اتفاقية الحكم الذّاتي بين ممثلي الحكومة التونسية والحكومة الفرنسية، كما تناولنا في هذا الفصل المواقف المختلفة من هذه الاتفاقية خاصة موقف الأمين العام للحزب الدستوري التونسي صالح بن يوسف، وخلافه مع رئيس الحزب الحبيب بورقيبة، وهو ما يعرف بالخلاف اليوسفي – البورقيبي، وواصلنا عرضنا للأحداث التي عرفتها تونس بعد توقيع اتفاقية الحكم الداخلي إلى الاستقلال التام (1955-1956) .

أما الفصل الثالث، الموسوم بـ: " تونس من القصف الجوي الفرنسي لقرية ساقية سيدي يوسف إلى العدوان على بنزرت ما بين 1958-1961م في جريدة المجاهد الجزائرية"، تناولنا فيه مظاهر التّضامن الجزائري مع تونس بعد تعرضها للعدوان الهمجي من قبل القوات الفرنسية، وارتكابها لمجزرة ساقية سيدي يوسف الواقعة على الحدود التونسية الجزائرية في 8 فيفري 1958، وبالرغم من الصعوبات التي كانت تعانيها الثورة الجزائرية، فإنها لم تتردد في دعم ومساندة الشّعب التونسي الشقيق، وهذا ما يعكس روح التآزر والتضامن بينهما، حيث امتزجت دماء الشعبين في هذا القصف، وقد استنكرت قيادة الثورة الجزائرية العدوان الفرنسي من خلال جريدة المجاهد لسان حال جبهة التّحرير الوطني، حيث خصّصت لذلك أعدادا، كما عبّرت عن موقفها المساند لمطالب تونس من أجل استرجاع قاعدة بنزرت عام 1961، وقد تزامن العدوان على هذه الأخيرة مع المفاوضات الجزائرية – الفرنسية، حيث أوقفت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التّفاوض مع الوفد الفرنسي تضامنا مع الشعب التونسي.

وفي الفصل الرابع: وعنواناه: **قضايا الثورة الجزائرية من خلال الصحافة التونسية (1954- 1956م)** تناولنا فيه القضايا الوطنية الجزائرية منذ اندلاع الثورة التحريرية وموقف الصحافة التونسية منها، حيث كانت في البداية تنشر أخبار التي تستقيها من وكالات الأنباء الفرنسية مثل تغطيتها لاندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح نوفمبر 1954 لكنها غيّرت من أسلوب تناولها لأحداث ما بعد اندلاع الثورة ، مثل هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955، وتأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وإعلان الإضراب في 19 ماي 1956، ومساندة الطلبة التونسيين لإخوانهم الجزائريين، ومؤتمر الصومام 20 أوت 1956، وقضية اختطاف طائرة قادة الثورة الجزائرية في 22 أكتوبر 1956، وموقف تونس حكومة وشعبا من هذه العملية التي تعتبر حسب القوانين الدولية قرصنة جوية.

أما الفصل الخامس والأخير، فخصصناه للحديث عن قضايا الجزائر ما بين 1956 – 1962، وعنوناه بـ: " **قضايا الثورة الجزائرية من خلال الصحافة التونسية ما بين 1956–1962م**، وتطرقنا في بدايته إلى معركة الجزائر، وإضراب الثمانية أيام من 28 جانفي– 4 فيفري 1957 ،ثمّ مؤتمر المهدية بتونس من 17 – 20 جوان 1958 الذي جسد الدّعم المغاربي للقضية الجزائرية. كما تناولنا قضية الدّعم العسكري للثورة، حيث كانت تونس البوابة الشرقية للثورة الجزائرية، وانضمام التونسيين إليها، وإدخال الأسلحة عن طريق الحدود، وتدريب جيش التحرير الوطني بتونس، كما تطرقنا إلى قضية اللاّجئين الجزائريين ومعاناتهم، ومساهمة تونس في احتضانهم، وموقفها الانساني، بدعمها للاجئين الجزائريين، والضغط على المنظمة العالمية للاجئين لتقديم المساعدات اللازمة لهم، وإلى استقبال التونسيين لفريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم الذي تأسس في 13 افريل 1958، وتناولنا في آخر هذا الفصل المفاوضات الجزائرية الفرنسية التي أفضت إلى تحقيق الاستقلال رغم المناورات الفرنسية والعقبات التي عرفتها الثورة الجزائرية، وذلك منذ اللقاءات الأولى للوفدين الجزائري والفرنسي، ثمّ بعد اتفاق وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962، حيث أقدمت منظمة الجيش السري على ارتكاب جرائم بشعة في حق الجزائريين الأبرياء، باعتمادها أسلوب ممنهج، تمثل في قتل النخب الوطنية الجزائرية وحرق المراكز الثقافية مثل مكتبة الجامعة، وتدمير المنشئات الحيوية...

دراسة نقدية للمصادر والمراجع:

بالنسبة **لمصادر** البحث، فقد اجتهدت في تنويع المصادر والمراجع، من أجل إثراء الموضوع، خاصة وأن موضوع الدراسة جمع بين المقاربة التاريخية والإعلامية. فقد اعتمدت بالدرجة الأولى على الأرشيف الصحفي (الصّحف العربية الجزائرية والتّونسية) بحكم طبيعة الموضوع، وركزت على الصحف التي صدرت في تلك الفترة (1952 – 1962) بمختلف توجهاتها الفكرية والسّياسية، وما تناولته من أحداث ارتبطت بالتّضامن

مع قضايا البلدين، وفي هذا الإطار، تصفحت أهم الجرائد الوطنية الجزائرية التي سبق ذكرها من قبل، ومنها جريدة البصائر، والمنار، والمقاومة الجزائرية، والمجاهد، والجرائد التونسية مثل جريدة العمل والصّباح على وجه الخصوص، الزهرة والطليعة، والبلاغ وصوت العمل، والاستقلال، والإرادة، أما عن المصادر، فهي كثيرة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: الجزائر الثائرة لفضيل الورثلاني، الحبيب بورقيبة سيرة زعيم، شهادة على عصر للطاهر بلخوجة، ومهمة منجزة لسعد دحلب، ونهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات إفيان لبن يوسف بن خدة...إلخ.

وعدت أيضا إلى المذكرات الشخصية التي لها علاقة بالموضوع، ومنها: مذكرات الأمل التجديد 1958 – 1962م، لشارل ديغول، ومذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929 – 1962) للطّاهر زبيري، وحياة كفاح (مذكرات)، مع ركب الثورة التحريرية لأحمد توفيق المدني.

أما عن المراجع: فقد اعتمدت أيضا على ما ألّفه الأساتذة الجزائريون والتّونسيون ومنها كتاب له علاقة وطيدة بعنوان الأطروحة: الشّعب الجزائري التّونسي في مواجهة الاحتلال الفرنسي، وهو عمل مشترك من تأليف مجموعة من الأساتذة الجزائريين والتّونسيين، وكتاب الحركة الوطنية التونسية، رؤية قومية شعبية جديدة للطّاهر عبد الله وتونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، لمجموعة من المؤلفين بإشراف خليفة الشّاطر، واليوسفيون وتحرر المغرب العربي لعميرة عليّة الصغيّر...

كما استفدت أيضا من عديد المقالات التي نشرت في مختلف المجالات التاريخية ومنها مقال بعنوان: " مواقف الدول من الاحتلال الفرنسي للجزائر " لأرزقي شويتام، وقد صدر بمجلة الدراسات التاريخية، وما كتبه يحي بوعزيز(رحمه الله) في مجلة الثّقافة بعنوان "دور تونس في دعم حركات التحرير الجزائرية وموقف الجزائريين من احتلالها" ومقال للأستاذ فتحي ليسير في مجلة " روافد " التونسية، والتي يصدرها المعهد العالي

لتاريخ تونس المعاصر، وعنوانه: "اغتيال الهادي شاكر الجريمة وتداعياتها"، وكذلك المقال الصادر بمجلة المرآة للدراسات المغاربية لخالد بوهند والمعنون بـ : "البعد الدولي لأحداث ساقية سيدي يوسف 8 فيفري 1958م" .

كما رجعت إلى بعض الرسائل والأطروحات الجامعية، وهي عبارة عن دراسات لها علاقة بموضوعنا، ومنها دراسة محمد بلقاسم "وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا، الإتجاه الوحدوي في المغرب العربي في جزئين 1910– 1954، 1954 –1975، وأطروحة كل من هزرشي بن جلول الموسومة بـ "الجزائريون والتضامن العربي الاسلامي 1911–1954م" والتونسيون والثورة الجزائرية (1954 – 1962) من إعداد حسن حبيب اللولب. والحركة اليوسفية والثورة التحريرية الجزائرية لعبد الحفيظ موسم.

واعتمدت على مصادر ومراجع باللغة الفرنسية مثل كتاب:

Mohamed. -Bach – Hamba **Le peuple Algero – Tunisien et La France.**
Mohamed , Harbi , **Les Archives de la Révolution Algérienne**

- **الصعوبات التي اعترضت سبيلي:**

لا تخلو أية دراسة علمية من صعوبات، حيث اعترضت طريقي مجموعة، ومنها :

– عدم توفر أرشيف الجرائد التّونسية المتعلقة بموضوع الدراسة في مراكز البحوث والمكتبات الوطنية، والأرشيف الوطني، مما دفعني إلى التّنقل إلى تونس عدة مرات.

– خضوع بعض أعداد جرائد موضوع الدراسة، ومن بينها جريدة العمل في مركز الأرشيف الوطني التونسي إلى عملية التّرميم، مما جعلني أتوجّه إلى مراكز أخرى فواجهتني صعوبات كبيرة جدا في الحصول على أرشيف هذه الجرائد، كمنع التصوير الفوتوغرافي، أو دفع مبالغ مالية باهظة للحصول عليها.

– قلة الوثائق وصعوبة الوصول إليها في مركز الأرشيف الوطني الجزائري بسبب بيرواقراطية التسيير.

– طول الفترة المخصصة للدراسة (1952– 1962)، وغزارة المادة العلمية، مما يجعل الباحث أمام صعوبات كبيرة في تغطية كل الأحداث.

– وجود عدة مقالات لا تنسب إلى أي شخص (أي دون ذكر اسم المؤلف)، أو بأسماء مستعارة، مثل: فوزي، المطالع، عبد الله، المقنع ابن البشير، أبو محمد، المغربي... وآخرون لا يذكرون أسمائهم الحقيقة، بل أسماء مستعارة، مما يصعب على الباحث تقديمه، أو التعريف به، مثل: محمد محفوظي الذي كان يكتب باسم محمد المتيجي أو أحمد المتيجي، أو محمد العربي المتيجي، وتوفيق المدني الذي يكتب باسم : أبو محمد .

– صعوبة التنقل أو زيارة بعض البلدان التي تتوفر على المادة الأرشيفية (خاصة فرنسا) أو الوقوف على بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوعي، فلم أستطع الوصول إليها بسبب وباء " كوفيد 19 " أو جائحة " كورونا " التي كانت سببا في غلق المؤسسات الجامعية والمراكز البحثية والمكتبات، فحرمت من القيام بزيارات علمية لعديد المؤسسات ومراكز البحث على مستوى الوطن، أو في الخارج بعد غلق الحدود، وتوقف حركة النقل.

– ظروف شخصية قاهرة، جعلتني أحيانا أنقطع عن البحث ولمدة طويلة، ولا أخفي سرا إن قلت بأني كدت أن أستسلم، لولا تعلقي الشديد بالموضوع، والدّعم الذي حظيت به من قبل الأستاذ المشرف، فاقتنعت أن مسألة البحث العلمي طريق شاق وطويل، وأحيانا شائك ولكن ممتع.

أملي أن تكون هذه الدراسة إضافة علمية لدراسات سابقة من خلال هذا العمل المتواضع، وإثراء للمكتبة الوطنية الجزائرية، راجياً من الله أن يجعل لهذا العمل مكانا ينتفع به طلبة العلم، وأن يكون سببا في فتح آفاق بحثية جديدة، خاصة وأنه أثار عدة قضايا تتعلق بالبلدين الشقيقين، والتي تحتاج إلى عناية بحثية أكثر في المستقبل، وذلك بالتّطرق لبعض الجوانب التي لم يسعفنا الحظ لتناولها. والله المستعان والهادي إلى سبيل الرشاد.




الفصل التمهيدي

طبيعة العلاقات الجزائرية التّونسية قبل 1952م




1- الروابط بين الشّعبين الجزائري والتونسي:

ساعدت مجموعة من المعطيات الموضوعية، الطبيعية، والتاريخية، واللّغوية والدّينية على تحقيق الوحدة والتّضامن بين الشعبين الجزائري والتّونسي، فكان العامل الأخير والذي نعني به الدين الإسلامي- الذي دخل المنطقة في القرن الأول الهجري(السابع الميلادي) - أهم عناصر الوحدة، ذلك أنه أضاف عدة عوامل حضارية، ساهمت في تحقيق الوحدة بين شعوب المنطقة وتمتينها، من دين ولغة، وثقافة وعمران، فضلا عن ارتباط المنطقة بتاريخ مشترك مع الدولة الإسلامية(الخلافة) وهي بذلك جزء لا يتجزأ من دار الإسلام[1].

أ – الروابط الجغرافية:

تدل كلمة " مغرب" في اللّغة العربية عادة على مجمل المناطق الواقعة غربي وادي النيل والتي تشمل كل من ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى وموريتانيا[2] ويعتبر المغرب العربي جزءا من الأمة العربية، وهو الجناح الغربي المقابل للجناح الشرقي(المشرق العربي)[3]، كما عرفت منطقة شمال إفريقيا عدة تسميات، منها " بلاد المغرب " التي أطلقها العرب المسلمون على البلاد وهي تسمية فلكية وجغرافية، وتعني جهة غروب الشمس، ومن المؤرخين العرب الذين استعملوا كلمة " المغرب " العلامة عبد الرحمن بن خلدون ويقصد بها المنطقة التي حدّدها بتضاريسها من المغرب الأقصى إلى مصر أي من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر[4].

---

[1] محمد بلقاسم، **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا، الإتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910- 1954**، ط1 البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص- ص 27، 28.

[2] سمير أمين، **المغرب العربي الحديث**، تر: كميل ق. داغر، ط2، دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1981، ص 7.

[3] صلاح العقاد، **السياسة والمجتمع في المغرب العربي**، معهد البحوث و الدراسات ، القاهرة، 1971، ص، 171.

[4] منير الصغيري،"**علي الحمامي بين القومية المغاربية والجامعة الاسلامية من خلال" إدريس" رواية شمال افريقيا" مجلة المصادر**، ع 27 السداسي الأول، الجزائر، 2016، ص- ص20،21 .

تعتبر منطقة المغرب العربي الوحيدة في العالم التي تجمع عدة أقطار، لا يفصل بينها حاجز طبيعي تضاريسي، فالمنطقة متجانسة من حيث التّضاريس، فلا يوجد أي عائق من شأنه تعقيد الاتصال أو الانتقال بين البلدان المغاربية، وكأننا في منطقة تضاريسية واحدة، وهو ما ينطبق أيضا على بقية العناصر الأخرى من مناخ وطقس ومياه ونبات، وهو ما يعطى للمنطقة وحدة إقليمية، تضاريسية، وطبيعية واحدة، من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب ومن أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال، وهذا في ظل انعدام الحواجز الجغرافية التي ألف الجغرافيون جعلها كعلامات للحدود[1]، فتضاريس المغرب العربي تمثل منطقة جغرافية واحدة بسهولها وجبالها[2]، ويظهر المغرب العربي طبوغرافيا كأنه جملة من مغارب، تخترق عمقه سلسلة من الجبال (الأطلس الكبير والمتوسط والصغير)، شكلت على الدّوام مناطق مستعصية النّفاذ[3].

وتتألف هذه التّضاريس من أربعة أقاليم عريضة، وتشمل جبال الأطلس التلية الشمالية على البحر الابيض المتوسط، والهضاب العليا، ثم جبال الأطلس الصحراوية، ثم إقليم الصحراء[4] فأما سلاسل جبال الأطلس، فتمتد أقصى شمال غرب القارة الإفريقية ويمكن أن نميز بين سلسلتين رئيسيتين هما السلسلة الشّمالية (أطلس الشمالية) والسّلسلة الجنوبية (أطلس الجنوبية)، وتمتد السّلسلة الشّمالية من الغرب إلى الشّرق، لتشغل النطاقات الشمالية لكل من المغرب الأقصى والجزائر وتونس، وتمتد داخل حدود الجزائر وتعرف باسم أطلس التّل وتتسع من 70 إلى 150 كم، لتضم سهولا ساحلية صغيرة مثل

---

[1] صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر تونس المغرب الاقصى)**، ط6، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 1994، ص 09.

[2] مومن العمري، **شعار الوحدة ومضامينها في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009–2010م،ص 29.

[3] أمحمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994م، ص 52.

[4] ناصر الدين سعيدوني، **منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية**، ط3، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 463 .

سهل وهران والشّلف ومتيجة، الجزائر، وسهل بونة، وتتخذ هذه السلاسل الجبلية أسماء مثل سهل تسالة والونشريس والظهرة، غربي الجزائر، وهي أقل ارتفاعا منها في الشرق (البيبان ،البابور وجرجرة)، ويوجد بهذه الأخيرة أعلى قمة وهي قمة لالة خديجة التي ترتفع عن مستوى البحر بـ 2308م، وتستمر السلسلة الشمالية في امتدادها صوب الشّرق لتدخل الأراضي التّونسية، ويصبح اتجاهها صوب الشّمال الشرقي لتنتهي عند رأس بون، أما السّلسلة الجنوبية، فتعرف باسم أطلس الصحراء، والتي تتألف من جملة سلاسل جبلية تعرف بأسماء خاصة، من الغرب إلى الشرق جبال القصور، وعمور وأولاد نايل، وجبال الحضنة والأوراس، بها أعلى قمة والتي ترتفع بـ 2329م(قمة شيليا)[1]، وتمتد في نطاقها الشرقي داخل أراضي تونس في اتجاه عام من الجنوب الغربي نحو الشمال الشرقي لمسافة 180 كم، وتعرف المرتفعات هنا بعدة أسماء منها الظهري(dorsale)[2]، والتل العلوي، والظهر التونسي، والتي تشغل نطاقا واسعا يبلغ عرضه حوالي 90 كم[3]. وعلى العموم فإن أراضي تونس قليلة الإرتفاع، فهي بلاد تغلب عليها السّهول لا الجبال، إذ أكثر من نصف أراضيها لا يتجاوز ارتفاعه ثلاثمائة متر وأعلى قمة فيها تبلغ 1544م[4].
ويمكن تقسيم جغرافية تونس إلى خمسة أقاليم طبيعية:

وتحتل الصحراء مساحة واسعة في المغرب العربي، لاسيما الجزائر التي يقع رأسها الجنوبي ما وراء جبال الهقار التي يزيد ارتفاعها عن 2918م، حيث يتمركز السّكان في

---

[1] سمير أمين، **مرجع سابق**، ص.11.

[2] يعني لفظ الدورسال العمود الفقري، وتعود هذه التسمية إلى أن المرتفعات هنا تفصل إقليم الإستبس وما يليه من نطاق صحراوي في الجنوب عن نطاق البحر المتوسط في الجنوب، أنظر: محمد خميس الزوكة، **في جغرافية العالم العربي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،1989م، ص 53.

[3] محمد خميس الزوكه، **المرجع نفسه**، ص–ص 51- 53.

[4] زاهية قدورة، **تاريخ العرب الحديث**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1985م، ص448.

الواحات مثل بني عباس ببشار في الجهة الغربية، وبسكرة وتوقرت في الجهة الشّرقية للجزائر، على امتداد الشّطوط التّونسية من توزر إلى قابس[1].

وقد منحت هذه السلاسل الجبلية المغرب العربي قوة صلته بالأرض، وأعطته السهول مصدر العيش، والصحراء عبور لإفريقيا السوداء[2]، وتشترك بلدان المغرب العربي في أقاليم مناخية مثل مناخ البحر المتوسط، وتتمثل خصائصه في الجهات المطلة على البحر الابيض المتوسط، والتي تشمل سهول الريف في المغرب والتل في الجزائر وتونس ويتميز بصيفه الحار والجاف، وبأمطاره الشتوية[3]، وتتلقى بعض المناطق مثل سهول قسنطينة العالية كمية معتبرة من الأمطار تتراوح ما بين 400 ملم إلى 600ملم، والأوراس من600 ملم إلى 800 ملم، ويصل متوسط درجة الحرارة في الجزائر العاصمة إلى 25° في فصل الصيف، أما في الشّتاء، فمتوسط درجات الدّنيا فيها 12°، وترتفع درجة الحرارة كلما توغلنا في الدّاخل، لتصل الحرارة إلى أكثر من 48° في مدينة الشّلف (الأصنام سابقا) في فصل الصيف، وتنخفض درجات الحرارة في الهضاب العليا(من صفر إلى خمس درجات) في فصل الشتاء[4]، أما المناخ الصحراوي، فيسود المناطق الجنوبية حيث تصل درجة الحرارة في الصيف إلى أكثر من 45° في عين صالح بالجزائر، في حين تنخفض خلال فصل الشتاء لتصل في جانفي إلى 15° في نفس المدينة، ويسود الجفاف لندرة الأمطار أو قلتها، إذ لا تتجاوز100مم سنويا، بل إن بعض الجهات لا تسقط الأمطار عليها لسنوات عديدة[5].

---

[1] سمير أمين، **مرجع سابق** ، ص 14- 15.

[2] خير الدين شترة، **إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية 1900- 1930م** ، ط2، دار كردادة، الجزائر، 2013م، ص58 .

[3] محمد خميس الزوكه، **مرجع سابق**، ص 122- 123.

[4] سمير أمين، **المرجع السابق**، ص- ص 12 - 13.

[5] محمد خميس الزوكه، **المرجع** السابق، ص- ص 121 - 122.

وتنطبق هذه الخصائص المناخية على تونس، حيث يسود المناخ المتوسطي معظم المناطق الشمالية من البلاد، ويصل المعدل السنوي إلى 18 درجة بين بنزرت وتونس بينما معدل شهر جانفي 11°، ويبلغ معدل شهر أوت 26°، وعند خط قفصة – قابس توجد منطقة السّهب(من 200 إلى 400 ملم من الأمطار) ذات المناخ نصف القاري حيث تشهد المنطقة فصول صيف لاهبة، وشتاءات قاسية، إلا أن وجود البحر الأبيض المتوسط أعطى المنطقة الممتدة من سوسة إلى منستير والمهدية مناخا ملائما للزراعة الحضارية، ونفس الخصائص المناخية القاسية التي تعرفها الصحراء الجزائرية، تعرفها المناطق الجنوبية لتونس في رأس تونس الجنوبي[1].

وتعتبر منطقة المغرب العربي كلّها حلقة وصل، وملتقى الطرق التجارية التي تجمع بين قارات العالم القديم، فضلا عن إشراف البلدين على شريط ساحلي بحري طويل مطل على البحر الأبيض المتوسط[2]، مما سمح لهما باستغلال الثروة البحرية، وربط علاقات تجارية مع البلدان الأوربية، كما تزخر البلدان بإمكانات اقتصادية ومادية هائلة سواء زراعية، معدنية، وطاقوية ، بالإضافة إلى الثروة البشرية والتي يمثل منها الشّباب أكثر من 80% وهي القوة المؤثرة في أي مجتمع[3].

وهكذا نخلص إلى القول بأن الجغرافيا في المغرب العربي تشكل إحدى العوامل الأساسية لوحدة مغاربية، وتوفر أرضية صالحة لبناء مجتمع مغاربي موحد.

ب- الروابط التاريخية:

لا يمكن اعتبار العناصر الجغرافية المتجانسة من تضاريس ومناخ وتربة لوحدها كافية لتحقيق وحدة المغرب العربي، بل لابد من توفر عوامل أخرى، كالوحدة التاريخية

---

[1] سمير أمين، **مرجع سابق**، ص 14.

[2] نهلة شهاب أحمد، **تاريخ المغرب العربي**، ط2، دار الفكر، عمان، 2012م، ص 1433.

[3] رضوان عيناد ثابت، " **تصورات حول المغرب الكبير**"، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية**، ع 6، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1987م، ص46.

بين شعوب ودول المنطقة، والتي جعلت من جميع الأحداث التاريخية التي شهدتها المنطقة تتكرر من منطقة إلى أخرى بنفس التفاصيل، ونفس المشاهد، وقد اشتركت هذه الأحداث في السّلم والحرب، وعرفت نفس المصير عبر التّاريخ[1].

إن التّاريخ هو ذاكرة الأمة وسجلها الذي يحمل بين طياته ألامها وآمالها، أمجادها وأفراحها وأحزانها، فهو أساس حاضرها وراسم معالم مستقبلها، وملهمها في محنها وشدائدها، ويمثل التاريخ الحاضر ببعديه الماضي والمستقبل، فالماضي المشترك لأي شعب أو أمة يشكل البوتقة التي تنصهر فيها كل تجارب هذه الشعوب، مما يؤدي إلى ذوبانه في الوحدة الروحية والاجتماعية، فتجعله غير قابل للتّفكك والانقسام، وهذا ما ينطبق على بلاد المغرب العربي التي عرف تاريخها أحداثا، جعلت منه وحدة تاريخية متكاملة، وشكلت له مصيرا مشتركا[2].

إن فكرة الوحدة والأخوة المغاربية، ليست حديثة العهد، فالدّارس لتاريخ المغرب العربي، يلاحظ منذ الوهلة الأولى بروز وتجذّر الفكرة في مختلف المراحل التاريخية التي مرّت بها المنطقة في السّراء والضّراء .

لقد عرفت المنطقة تواجد عناصر مشتركة، أعطت لها بعدا تاريخيا، وحضاريا مشتركا عبر الحقب الزمنية، وذلك منذ تأسيس قرطاج[3] من قبل الفينيقيين، مرورا بنوميديا ووصولا إلى الفتوحات الإسلامية التي أعطتها نفسا وبعدا جديدين، فانصهرت هذه العلاقات المشتركة في البوتقة العربية الإسلامية[4]. وقد عرفت المنطقة قيام دول توالت

---

[1] يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**،ج1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،2013 ص364.

[2] مومن العمري، **مرجع سابق**، ص 41.

[3] تعني كلمة(قرط حدشت) في اللغة البونية، المدينة الحديثة،وللاستزادة، **ينظر**: محمد الصغير غانم، **التوسع الفينيقي في غربي البحر المتوسط**، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنسر والتوريع، بيروت – لبنان–، 1979، ص 107.

[4] علي المحجوبي، **العالم العربي الحديث والمعاصر(تخلف، فاستعمار، فمقاومة)** ، ط1، دار محمد علي للنشر تونس،2009م، ص 145.

على حكم المغرب العربي، وبذلت جهودا معتبرة في توحيد المنطقة، ومنها دولتا المرابطين 1079–1145م[1]، والتي اتخذت مراكش عاصمة لها وقامت على أنقاضها الدولة الثانية، وهي الدولة الموحدية[2]، والتي أسّسها المهدي بن تومرت[3]، وبعد وفاته عام 1130م، تولى قيادة الموحدين عبد المؤمن بن علي الكومي الذي استطاع أن يوحد المغرب العربي– بعد أن تمكن من القضاء على المرابطين– من مغربه الأقصى إلى مغربه الأدنى، وصد هجمات الصليبيين على شمال إفريقيا، كما دانت له بلاد الأندلس[4]، وبسقوط دولة الموحدين سنة1269م، إثر هزيمة المسلمين في موقعة حصن العقاب بالأندلس يوم17 جوان1212م، خضع المغرب العربي لنظم سياسية قطرية، في شكل دويلات أو إمارات متنازعة فيما بينها، حول "الإرث الموحدي"[5]، وهي إمارة بنو حفص في المغرب الأدنى، وكانت أسبق الدول الثلاث ظهورا وأوسعها انتشارا، حيث أعلن عن تكوينها رسميا عام1227م،واستمرت حتى 1574م وإمارة بني زيان في المغرب الأوسط(1236م –

---

[1] ينتمي الملثمون الذين عرفوا فيما بعد بالمرابطين إلى قبيلة لمتونة إحدى بطون صنهاجة أعظم قبائل البربر، وإليها ينتمي عدد من القبائل البربرية، أشهرها مسوفة، ومسراتة، ومداسة، وجدالة ..، وكانت لمتونة ترأس سائر هذه القبائل ثم انتقلت إلى قبيلة جدالة على عهد الأمير يحي بن إبراهيم الجدالي، أنظر: حمدي عبد المنعم، ومحمد حسين، **التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عصر المرابطين**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1997م، ص37.

[2] محمد ، بلقاسم : **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا1954 – 1975م**، ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع الجزائر، 2013، ص–ص 27– 28 .

[3] ولد ابن تومرت في منطقة السوس بالمغرب الأقصى يوم 05 مارس 1091 في قرية تدعى " ايجلي أن ورجان "مؤسس الدولة الموحدية، ويرى بعض المؤرخين أن عبارة " ابن تومرت" مرادفة لكلمة " ميس نتومرت" وتعني بالأمازيغية: ابن الوطن، زار بلاد المشرق العربي لطلب العلم، ومنها الاسكندرية، بغداد ، ومكة المكرمة، حيث أدى فريضة الحج، وقرطبة، وأخذ يجوب الحواضر الثقافية في العالم الاسلامي سعيا وراء العلوم الاسلامية من فقه، وشريعة و فلسفة، وأطلق على أتباعه تسمية الموحدين، توفي عام 1130م دون أن يتزوج، أو أن يكون له ولد، وقد كتم خبر وفاته على العامة، ويعود ذلك إلى الحرص على الحفاظ على الدعوة الموحدية، وترك متسعا من الوقت لاختيار خليفة له، أنظر: لخضر سيفر، **التاريخ السياسي لدول المغرب الاسلامي**، ج1، الأمل للدراسات، الجزائر، 2006، ص–ص243– 281.

[4] عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص– ص 40– 41.

[5] **نفسه**، ص 42.

1554م)، وإمارة بني مرين في المغرب الأقصى(1269م- 1465م) ومملكة غرناطة، وهي آخر ما بقي للمسلمين من ممتلكات في إسبانيا، وقد استقل بها بنو الأحم(أو بنو نصر) عام 1238م، وهذه المملكة لا تدخل في نطاق المغرب العربي[1].

وهكذا فإن قيام هذه الدويلات، قد أضرّ بالمصالح الإسلامية، فكان لتجزئة المغرب العربي بهذا الشّكل من التّمزق والتّفكك، والانقسام، والصراعات أثر سلبي، فقد أضعف من هيبة المسلمين أمام القوى الخارجية المسيحية(الإسبان والبرتغاليون)، مما مكّن أعداء الإسلام من تنفيذ خططهم في ظل الكيانات الصغرى، وتحقيق أهدافهم البعيدة في إضعاف الوجود الإسلامي في الأندلس- بعد استرجاعها من أيدي المسلمين- وفي غرب حوض البحر المتوسط، وفي الهجوم على السواحل الإسلامية، وانتزاع زمام المبادرة من المسلمين، والإخلال بالتوازن العسكري، بعد أن كان التّفوق العسكري لهم لفترات زمنية طويلة[2].

ولم يكتفوا بذلك، بل تمكنوا من السّيطرة على مدن المغرب العربي السّاحلية منذ نهاية القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر الميلاديين[3]، فبعد سقوط غرناطة عام 1492م، استولى الإسبان على المرسى الكبير عام 1505م، ووهران عام 1509م وبجاية 1510م، وطرابلس عام 1511م، وجيجل عام 1516م...[4].

وفي ظل هذه الظروف الصّعبة التي شهدها المغرب العربي، برزت قوة بحرية، ألا وهي الدولة العثمانية التي أصبحت تمثل الخلافة الإسلامية، فكان من الطبيعي جدا أن تقوم بحماية دار الإسلام بالمغرب العربي، أو قبول الاستنجاد بها من الخطر القادم من شمال البحر الأبيض المتوسط، والمتمثل في الإسبان والبرتغال، وبعد أن تمكنت من صدّ

---

[1] عبد الفتاح مقلد الغنيمي، **موسوعة المغرب العربي**، ط1،ج 6، مكتبة مدبولي، القاهرة،1994، ص- ص14- 16.

[2] **نفسه**، ص 34.

[3] محمد بلقاسم ، **وحدة المغرب العربي، مرجع سابق**، ص 29.

[4] عبد الفتاح مقلد الغنيمي، **المرجع السابق**، ص 29.

الخطر، تمركزت بالجزائر عام 1518م، وليبيا عام 1551م، وتونس 1574م. وهكذا ظلت العلاقات المشتركة بين البلدان المغاربية مستمرة، ومتواصلة في كل الميادين وخاصة فيما يتعلق بالتّنسيق في ميدان "الجهاد البحري" لحماية المنطقة من الخطر المسيحي الأوربي[1] وعندما احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830م، وفرضت الحماية الفرنسية عل تونس سنة 1881م، حاول الاستعمار الفرنسي فصم عرى هذه الأخوة التي تربط الشّعبين الشّقيقين غير أنه واجه تماسكا وترابطا وطيدين منذ الوهلة الأولى للاحتلال[2].

ج – الروابط اللغوية والدينية:

- الرابطة اللّغوية:

تعتبر اللّغة أداة التواصل ووسيلة للتفاهم بين أفراد الشعب، وقد يطبع مجتمعا ما التّفاهم والانسجام إذا كانت تسوده لغة واحدة، إن اللّغة العربية في المغرب العربي أكثر من وسيلة اتصال أو تفاهم، حتى وإن تعددت اللّهجات والمجتمع الاقليمي للمغرب العربي، فإن استقرار اللّغة العربية به تعود إلى العبادات والثقافة والفكر، والمعاملات اليومية، فكان دخول اللّغة العربية في منطقة المغرب العربي وانتشارها فيها، مرتبط بانتشار الإسلام وباعتناق سكانها لهذا الدّين، فأصبحت هي اللّغة السائدة، وأصبحت مرتبطة بالإسلام ارتباطا وثيقا[3].

وقد صدر كتاب من قبل مجموعة من المؤلفين الفرنسيين جاء في الفقرة الأولى من المقدمة: " إن المكانة التي تتبوأها الشّعوب في كتب التاريخ لا ترجع إلى القيمة الذاتية

---

[1] محمد بلقاسم : **مرجع سابق**، ص 29.

[2] عبد الحفيظ موسم، **الحركة اليوسفية والثورة التحريرية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان، 2015– 2016، ص 14 .

[3] فوزية مولوج، " **الوحدة في برامج و خطب الاحزاب المغاربية الثلاث (حزب جبهة التحرير الوطني، حزب الاستقلال المغربي، التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي) 1958 – 1989م**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام 2010–2011م ص34.

لتلك الشّعوب وتعلقها بأرضها، وحبها لوطنها، وشموخها بأنفها، واعتزازها بنفسها، ومدى شجاعتها، وعدالة قوانينها، بقدر ما تتوقف على فساحتها في الإبانة عن نفسها..." [1].

وفي هذا السّياق يرى الفيلسوف الألماني فيخته، صاحب فلسفة الآنية أو الذاتية: " إن وجود أمة من الأمم بوجود آنيتها التي هي شخصيتها، وأن هذه الشخصية تتكون من عناصر ثلاثة: الدّين واللّغة و حب الوطن" [2]. ويضيف أن اللّغة الأصيلة في نظره هي: " رمز وجود الأمة، وبقدر أصالة اللّغة والمحافظة على اللّغة الأصلية، أو فقدانها تكون المجموعة البشرية أمة وشعبا أصيلا أو مجرد أشتات فحسب.." [3]، فالشّعب المتأثر بلغة أجنبية، يبتلع بدون شعور حتى الشتائم الموجهة له، ويتبناها، ويوجهها إلى نفسه، رغم أنها ضده، وعندما يفيق من ذلك، فكل ما يبقى له هو محاولة التجرد من نفسه..." [4].

تعد اللّغة – حسب رأي الباحثين والكتاب – أحد أبرز المقومات الأساسية لشخصية وهوية أية أمة أو شعب من الشعوب، بالنّظر إلى مكانتها، لكونها رمز أصالة وعراقة وتعبير عن أمجادها، وتاريخها، ويقول أحدهم في هذا الصّدد: " إن التاريخ يعلمنا أنه كلما وجدت أمة من الأمم إلاّ وكانت لها لغة خاصة، وأن فقدانها لهذه اللّغة يؤدي بها لا محالة إلى فقدان وعيها وأنيتها، وذاتها، لأن المحتل يحرص دائما على فصل ضحاياه عن ماضيهم بقطع وسيلة الاتصال التي هي صدى أسلافهم، والقوة الطبيعية الحية

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، " **لمحة عن مجد الجزائر وديمومة**" Pérennité " **شخصيتها البارزة المتميزة عبر العصور والأعاصير**" ، **مجلة الثقافة**، السنة 15، ع 85، جانفي– فيفري 1985م، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وزارة الثقافة، الجزائر، ص 20.

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم، " **اللغة والشّخصية في حياة الأمم** "، **مجلة الثقافة** ، السنة 1، ع 2، ربيع الأول 1391هـ/ ماي 1971م، ص7.

[3] **نفسه**، ص 9.

[4] **نفسه**، ص11.

لأمتهم، إذ أن اللغة المكتوبة هي الإسمنت الذي يضمن تماسك الوحدة الوطنية، وهي العروة الوثقى التي تربط بين الأحياء وتصل بالأموات، ويكتب بها سجل الأمم..." [1].

وللغة العربية دور بارز في المجتمعات العربية، فهي عنصر توحيد لأبناء المغرب العربي. اختلف بعض المفكرين في تحديد مكانتها ودورها الثقافي والحضاري في المنطقة فمنهم من أنصفها، ومنهم من حاول المساس بمكانتها لتمرير رسائل وتحقيق أغراض وذلك بضرب كل ما هو عربي، وإحداث انقسام لغوي بالمنطقة، وهم يدركون الدور الذي تلعبه اللغة كرابطة أساسية بين أفراد المجتمع الواحد[2].

وفي هذا الصّدد نشير إلى وجود اللّهجات المحلية، ونقصد بذلك الأمازيغية، فلم تدخل اللّغة العربية في صراع مع هذه اللّهجات، بل احتلت مكانتها بعفوية، وتقبلها السّكان بصدر رحب، وهم الذين أعطوها تلك المكانة والصدارة، ولم تفكر تلك القبائل أو الدول التي ظهرت في بلاد المغرب العربي عبر تاريخه الطويل في اتخاذ لهجة من اللهجات الأمازيغية بدل اللغة العربية، فبنو زيان برابرة، واختاروا العربية، وهذا سر من أسرار انتشار العربية في الجزائر عبر التاريخ الإسلامي، وهذا لارتباطهم بالدين الاسلامي، فالذي لا يحسن العربية يفتقر إلى ترجمة القرآن الكريم والحديث والسيرة النبوية، وسيرة الصحابة...[3]، فهذه اللّهجات أداة، ووسيلة للتخاطب، والتقارب بين أفراد المجتمعات المغاربية، نظرا لسهولتها واحتوائها على كلمات مشتركة بين الأقطار المغاربية، وتعبيراتها البسيطة على الأشياء، وحتى في الفنون والعادات والتقاليد، وهذا ما عمّق روح التقارب والتضامن بين أبناء المنطقة الواحدة في مواجهة التحديات، مع الإشارة إلى وجود كلمات مشتركة ومتشابهة بين ما هو موجود في الأمازيغية واللّغة العربية[4].

---

[1] مولود قاسم، مرجع سابق، ص 18.

[2] مومن العمري، **مرجع سابق**، ص 45.

[3] عبد المالك مرتاض، **المسيرة التاريخية للتعريب في الجزائر**"، **مجلة الثقافة**،السنة1،ع4، سبتمبر 1971م، ص38.

[4] **نفسه**، ص 40.

وتعد اللّغة العربية الرابطة الأساسية بين شعوب المغرب العربي، ولغة الاتصال والتفاهم، والحوار، وهذا ما أكّده العلامة الشيخ عبد الحميد ابن باديس في إحدى كتاباته حيث يقول: "الرابطة التي تربط بين ماضي الجزائر المجيد، وحاضرها الأغر، ومستقبلها السعيد، وهي لغة الدين، والجنسية، والقومية، واللغة الوطنية المغروسة "[1]، وما يقال عن الجزائر ينطبق على بقية الأقطار الأخرى في المغرب العربي، باعتبارها جزءا لا يتجزأ .

ولقد شنّ الاستعمار الفرنسي حربا على اللّغة العربية منذ بداية الاحتلال، وبلغت محاربة اللّغة العربية والتعليم العربي الحر ذروتها من خلال القرارات الصادرة في حقها حيث صدر قرار وزاري من قبل وزير الداخلية الفرنسي شوطان " chautan " في 8 مارس 1938م الذي يعتبر فيه اللّغة العربية لغة أجنبية في الجزائر[2]، ولا يسمح بتعليمها في معاهد التعليم سواء كانت حكومية فرنسية أو شعبية حرة، كمعاهد التعليم العربي" الحر" على هذا الأساس أو بعد الحصول على رخصة من الإدارة الفرنسية .

وتمثلت محاربة الاحتلال الفرنسي للّغة العربية في الأمور التالية :

1- فرنسة التّعليم في المرحلة الابتدائية، وجعل اللّغة العربية لغة أجنبية واختيارية في بقية المراحل الأخرى.

2- تقسيم اللّغة العربية إلى ثلاث لغات يمكن إهمالها جميعا في التعليم:

أ- عربية عامية يستعملها الشّعب، وهذه لا قيمة لها، وبالتّالي ليست مادة صالحة للتّعليم في المدارس.

ب- عربية فصحى" لغة القرآن " وهذه مثلها مثل اللّغتين اليونانية واللاتينية، تعتبر لغة ميتة.

---

[1] رابح تركي، **التعليم القومي والشخصية الوطنية 1931 – 1956م (دراسة تربوية للشخصية الجزائرية)**، ط2 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975م، ص- ص 52 – 53.

[2] رابح تركي، **الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح والتربية في الجزائر**، ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984، ص 157.

ج – عربية حديثة، وهي معروفة بصورة باهتة في الجزائر،لأنها نتاج بعض المتعلمين وهي في الحقيقة لغة أجنبية، وأداة للقومية العربية، لذلك يجب إبعادها من برامج التّعليم.

3– وأخيرا اعتبارها لغة أجنبية، كما نصّ قرار "شوطان ".

وهكذا فإن الاحتلال الفرنسي جعل من المدرسة سلاحا ماضيا لمحاربة اللّغة العربية التي هي إحدى المقومات الأساسية للشخصية الجزائرية[1].

وكان ابن باديس يدافع عن الحركة التعليمية من خلال جهاده التربوي الذي وقف حياته كلها عليه، ورغم تعرضه للاضطهاد والمطاردة من قبل الاستعمار، إلاّ أنه ثبت ثبات الرجال أصحاب المبادئ، وهو متفائل وعلى يقين بأن العاقبة له، وللأمة الجزائرية وأن كل محاولة لحمل الجزائريين على ترك لغتهم أو دينهم أو تاريخهم، أو شيء من مقوماتهم محاولة فاشلة[2]، وعندما أراد الاستعمار منعه من التعليم، وكان يدرس في الجامع الأخضر، ولا يتقاضى مرتبا كسائر الموظفين، بل متطوع، وبدون رخصة، فتعجب لذلك بعد أن طلب منه الحصول على رخصة من الإدارة الفرنسية، بحجة أن القانون يمنع ذلك[3].

كما تصدى لقانون "شوطان" الذي صدر في 8 مارس 1938م ،والذي يمنع التعليم[4] فكتب مقالا تحت عنوان : " ياالله للإسلام والعروبة في الجزائر(كل من يعلّم بلا رخصة يغرّم، ثم يغرّم، ويسجن) وأعلن فيه عزمه على المقاومة المشروعة عزما وسنمضي بحول الله في تعليم ديننا، ولغتنا رغم كل ما يصيبنا، ولن يصدنا عن ذلك شيء، فنكون قد شاركنا في قتلهما بأيدينا، وإننا على يقين من أن العاقبة– وإن طال البلاء– لنا وأن

---

[1] رابح تركي، **التعليم القومي، مرجع سابق**، ص – ص 128 – 129.

[2] عمار طالبي، **ابن باديس حياته وإثاره، دار الغرب الاسلامي**، ج1، بيروت– لبنان، 1985، ص119.

[3] عبد الحميد، بن باديس، " **بعد عشرين سنة في التعليم، نسأل هل عندنا رخصة** "، **جريدة الصراط السّوي**، جريدة سياسية تهذيبية انتقادية، شعارها: الحق فوق كل أحد والوطن قبل كل شيء، السنة الأولى، ع 7، الاثنين 11 رجب 1352هـ/ 30 أكتوبر 1933م، ص 6.

[4] عمار طالبي، **المرجع السابق**، ص 119.

النصر سيكون حليفنا... "[1]، ولقد أدرجت الحركة الوطنية ذات الإتجاه القومي السليم على رأس مطالبها من الاحتلال، نشر التعليم باللّغة العربية، ففي بيان فيفري 1943م، طالب فرحات عباس بوجوب الاعتراف باللّغة العربية كلغة رسمية إلى جانب اللّغة الفرنسية، كما قادت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين حركة النّضال من أجل حرية التّعليم باللّغة العربية، وجعلها رسمية في الإدارة والتّعليم، وتقدّمت بجملة من مطالب للحكومة الفرنسية في الجزائر[2]، بعد انعقاد اجتماع مجلس إدارتها في 5 أوت 1944م بخصوص وضعية " المساجد" و"التعليم العربي" و"القضاء الاسلامي"[3].

وقد ناضل الكتّاب بأقلامهم ضد السياسة التعسفية للإدارة الفرنسية تجاه اللغة العربية نضالا مشرفا، حيث كتب الأستاذ " محمد البشير الإبراهيمي " مبرزا مكانة اللّغة العربية في الجزائر فقال: " اللّغة العربية هي لغة الإسلام الرسمية، ومن ثمّ فهي لغة المسلمين الدينية الرسمية، ولهذه اللّغة على الأمة الجزائرية حقان أكيدان، كل منهما يقتضي وجوب تعلمها فكيف إذا اجتمعا: حق من حيث أنها لغة الأمة، بحكم أن الأمة مسلمة، وحق من حيث أنها لغة جنسها، بحكم أن الأمة عربية الجنس، ففي المحافظة عليها محافظة على جنسية ودين معا، ومن هنا نشأ ما نراه من حرص متأصل في هذه الأمة على تعلّم العربية، وما نشهده من مطالبة جماعية بحرية تعليمها[4].

كما أكّد أن اللّغة العربية في الجزائر ليست غريبة ولا دخيلة، بل هي في دارها، لأنها دخلت إلى هذه الأرض مع الإسلام على ألسنة الفاتحين، وجاء في قوله: " اللغة العربية في القطر الجزائري ليست غريبة ولا دخيلة، بل هي في دارها، وبين حماتها وأنصارها

---

[1] عبد الحميد بن باديس، " **يالله للإسلام والعربية في الجزائر، كل من يعلم بلا رخصة يغرم، ثم يغرم ويسجن** " **جريدة البصائر**، السنة الثالثة ،ع107، 7 محرم 1357هـ/ 8 افريل 1938م، ص – ص 1- 2 .

[2] ويقصد بها حكومة فرنسا الحرة التي ترأسها الجنرال ديغول في جوان 1940، أنظر: بشير بلاح، **مرجع سابق** ص255.

[3] رابح تركي، **التّعليم القومي**، **مرجع سابق**، ص- ص 130 – 131.

[4] **نفسه**، ص 132.

وهي ممتدة الجذور مع الماضي، مشتدّة الأواخي مع الحاضر، طويلة الأفنان في المستقبل: ممتدة مع الماضي لأنها دخلت هذا الوطن مع الإسلام على ألسنة الفاتحين ترحل برحيلهم و تقيم بإقامتهم. فلما أقام الإسلام بهذا الشّمال الإفريقي إقامة الأبد وضرب بجرانه فيه، أقامت معه العربية لا تريم ولا تبرح، ما دام الإسلام مقيما لا يتزحزح، ومن ذلك الحين بدأت تتغلغل في النّفوس، وتتسارع في الألسنة واللّهوات، وتنساب بين الشّفاه والأفواه. يزيدها طيبا وعذوبة أن القرآن بها يتلى، وأن الصّلوات بها تبدأ وتختم.. فأصبحت لغة دين ودنيا معا...، إن العربي الفاتح لهذا الوطن جاء بالإسلام ومعه العدل، وجاء بالعربية ومعها العلم. فالعدل هو الذي أخضع البربر للعرب، ولكنه خضوع الأخوة، لا خضوع القوة. وتسليم الإحترام، لا تسليم الإجترام...[1].

ورغم تراجع فرنسا عن قراراتها التّعسفية ضد اللّغة العربية، من خلال ما ورد في دستور الجزائر عام 1947[2]، حيث اعترفت باللّغة العربية كلغة تعليم بجانب اللّغة الفرنسية في ولايات الجزائر الثلاث (الجزائر، وهران، قسنطينة)[3]، ظلت تحاربها، وتطاردها في كل مكان في الجزائر، وتمنع تعليمها في المدارس الرسمية [4]، واكتفت الإدارة الفرنسية

---

[1] محمد البشير الإبراهيمي،"**اللّغة العربية في الجزائر، عقيلة حرّة ليس لها ضرّة**، **جريدة البصائر**، السنة الثانية ع 41 20 شعبان 1367هـ / 28 جوان 1948م، ص1.

[2] أصدرته السّلطة الاستعمارية في 20 سبتمبر 1947م بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبعد مجازر الثامن ماي 1945م ، ولذر الرّماد في عيون الجزائريين، واستجابة لمطالبهم ولامتصاص غضبهم، يعرف بقانون الجزائر الخاص وقد أعدّه الفرنسيون، وأقرّته الجمعية الفرنسية بدون أخذ رأي الجزائريين فيه، أو في محتواه، وتضمّن عشرة بنود ومنها : الجزائر قطعة من الأرض الفرنسية، وإنشاء " مجلس جزائري " نيابي منتخب، يضم 120 عضوا مناصفة بين المسلمين والفرنسيين...، لقد رفضه الجزائريون جملة وتفصيلا، لأن معظم مواده لا تستجيب لطموحات الشّعب الجزائري، ومنها المادة الأولى التي تعتبر الجزائر قطعة من فرنسا، كما أن المادة الرابعة منه تسوي في التّمثيل بين الجزائريين والمستوطنين الذين لم يكونوا يشكلون 10 بالمئة من سكان الجزائر، ولمعرفة محتوى و تفاصيل هذا الدستور ينظر: رابح، تركي، **التعليم القومي، مرجع سابق**، ص- ص 79- 82 ، رضوان، شافو، **دراسات في تاريخ الجزائر (مقالات وابحاث في الحركة الوطنية والثورة التحريرية)**، عطا الله للطباعة والنّشر والتّوزيع، الوادي- الجزائر- 2018م، ص- ص53 - 54.

[3] رابح تركي، **التعليم القومي، مرجع سابق**، ص 132.

[4] رابح تركي، **الشيخ عبد الحميد بن باديس، مرجع سابق**، ص 157.

بتعليم اللغة العربية الفصحى لبعض المواطنين الذين تحتاج إليهم كصلة وصل بينها وبين الشعب الجزائري، فكان استعمالها للأغراض الإدارية فقط، وشجّعت اللهجات المحلية[1] تحت ستار اللّغات المحلية، وسعى بعض المستشرقين الذين يخدمون الاستعمار إلى جمع المفردات العامية في كل قطر عربي على شكل معاجم لغوية، ويستبدلون الحروف العربية بالحروف اللاّتينية في الكتابة، كما قامت الإرساليات التبشيرية بمحاربة اللّغة العربية الفصحى، من خلال دعوتها إلى استبدالها باللّهجات العامية، لكل قطر عربي، وذلك من أجل تمزيق كيان الأمة العربية بعد القضاء على اللّغة العربية الفصحى التي تجمع بين العرب في المشرق والمغرب العربيين[2].

ونفس الشيء فعلته فرنسا مع تونس، حيث سيطرت على التّعليم، فأخضعته لنظم فرنسية، حتى أصبح الطالب التونسي يتقن اللّغة الفرنسية، ويفقه أسرارها، ويتذوق أدبها وهو المشروع الذي نفّذته في الجزائر، قامت باستنساخه في تونس، حيث عملت على القضاء على المعاهد الأصلية التي تخرّج علماء اللّغة والشّريعة، وعلى اللّغة العربية وشيّدت مدارس ومعاهد فرنسية[3].

وتعد اللغة العربية إحدى مقومات الشخصية الجزائرية، وتشكل بنيانا متينا متماسكا، لذا حاول الاستعمار الفرنسي محو هذه الشخصية، فلم يستطع تحقيق ذلك، فقد كتب الشّعب الجزائري بهذه اللغة ثقافته، وتاريخه وأدبه، فدلّ على عراقة عروبته، وأصالة شخصيته بعد ما أدرك الجزائريون مدلول الإسلام، وتشبعوا بمبادئه السّامية فتعلموا العربية

---

[1] عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 ص 205.

[2] رابح تركي، التعليم القومي، مرجع سابق، ص- ص28- 29.

[3] يحي أبو زكريا، الحركة الاسلامية في تونس، من الثعالبي إلى الغنوشي، متاح على الرابط التالي: https://www.goodreads.com/book/show/12411879 ، نشر إلكترونيا في جويلية 2003، ص16.

لأنها لغة القرآن، والحديث، فانتشرت هذه اللّغة في الجزائر انتشارا واسعا، وأصبحت – مع مرور أكثر من أربعة عشر قرنا من عمر الإسلام – اللّغة الوطنية للأمة الجزائرية[1].

من خلال هذا العرض نستخلص ما يلي:

– أصبحت اللّغة العربية لغة جميع الشّعوب المغاربية، بالرّغم من اختلاف لهجاتهم وثقافتهم.

– أصبحت عامل وحدة، وعنصر جمع بين أبناء المغرب العربي، فقلّصت بذلك من نفوذ وانتشار اللّهجات المحلية، التي قد تدفع إلى التّفرقة والشّقاق.

– سهّلت من عملية النشاط التجاري، والتّبادل الثّقافي، بعد تحويلها إلى لغة اتصال قوية بين مختلف المناطق المغاربية .

وهكذا ساهمت اللغة العربية في توحيد وتوطيد أواصر الأخوة والوحدة بين أبناء منطقة المغرب العربي، وذلك من خلال المراكز الثقافية التي ظهرت في بلاد المغرب العربي ومنها على وجه الخصوص القيروان[2]، التي أسّسها عقبة بن نافع[3]، والتي تحولت إلى عاصمة ثقافية وعلمية للمغرب العربي[4]، إلى جانب القيروان، كانت هناك مراكز

---

[1] عبد المالك مرتاض، " **أصالة الشخصية الجزائرية** "،– في– **مجلة الاصالة**، مجلة ثقافية تصدرها وزارة التعليم الأصلي والشّؤون الدينية، ع 8،السّنة الثانية، ربيع الثاني– جمادي الاولى 1392هـ/ ماي– جوان 1972م، ص 220.

[2] – مدينة تونسية، أسّسها عقبة بن نافع ، وهي من المدن التي تأسست في الإسلام، وأصبحت أول مركز للثقافة العربية والإسلامية في بلاد المغرب العربي، وقد ظلت طيلة قرون عديدة مركز الإشعاع الثّقافي الدّيني، كما كانت عاصمة سياسية طيلة نفس المدة، ومن أهم المعالم الدينية بها المسجد الجامع الذي أسّسه عقبة بن نافع عند تخطيط القيروان، حتى قيل: لم يبن عقبة مدينة لها جامع، بل بنى جامعا له مدينة، ويقال أن قيروان كلمة فارسية تعني "القافلة". أنظر: أبو القاسم محمد، كرّو، **عصر القيروان**، ط2، دار طلاس، دمشق، 1989م، ص. 14، 31، وأنظر: محمد زيتون، **القيروان ودورها في الحضارة الإسلامية**، ط1، دار المنار للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 1988م ص83.وأيضا: شوقي أبو خليل، **الإسلام وحركات التّحرر العربية**، ط1، دار الرّشيد، دمشق، 1975م، ص 110.

[3] عقبة بن نافع الفهري (50هـ– 64هـ) أعظم فاتح للمغرب العربي، وأكبر قائد حربي، دوّخ جنود الرّومان واتباعهم من البربر، فانتصر عليهم، وأسّس مدينته العامرة "القيروان"، كما يعد أكبر مبشر بدين الإسلام، وأكبر داعية للّغة العربية الفصيحة، استشهد سنة 64هـ بعد أن هاجمته جموع البربر والرّومان بقيادة كسيلة، أنظر: رابح، بونار، **المغرب العربي، تاريخه وثقافته**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص– ص 15 – 20.

[4] مومن العمري، **مرجع سابق**، ص 54 .

ثانوية أخرى للثّقافة والأدب، وقد برز بعضها في فترات زمنية معينة، مثل المهدية وتاهرت وتلمسان، وفاس التي تأسّس بها مسجد القرويين سنة 255هـ/ 919م، ليكون مسجدا للعبادة، ومهدا للعلم، شأنه شأن جميع المساجد الكبرى في العالم الإسلامي[1]، فكان العلماء ينشرون بها التعاليم والتوجيهات والوعي الذي كان يصبّ في اتجاه واحد، وهو خدمة التّضامن والوحدة المغاربية في إطار التّكافل والتّعاون والأخوة بين أبناء المغرب العربي[2].

لقد شكّلت اللّغة العربية– وما زالت تشكل – أهم عنصر من عناصر المقومات والأسس المشتركة لبناء وحدة المغرب العربي، إلى جانب بقية العناصر الأخرى ومنها العامل الديني.

– الرابطة الدينية:

إن المغرب العربي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي من حيث اللغة [3]، ومن المجموعة الإسلامية من ناحية الدّين، فهو يشكّل بذلك وحدة متماسكة، هذا ما أكّده الشّيخ البشير الإبراهيمي في مقال له تحت عنوان "الإسلام والمسلمون" حيث يقول: "الأمة الإسلامية هي قطعة من المجموعة الإسلامية العظمى من جهة الدّين، وهي ثلّة من المجموعة العربية من حيث اللّغة التي هي لسان ذلك الدّين... والأمم الإسلامية بهذا الدّين وبهذا اللّسان وحدة متماسكة الأجزاء يأبى لها الله أن تتفرق وإن كثرت فيها دواعي التفرق ويأبى لها دينها– وهو دين التوحيد– إلا أن تكون موحدة..."[4].

---

[1] أبو القاسم محمد كرّو، **مرجع سابق**، ص 32 .

[2] مومن العمري، **مرجع سابق**، ص 54.

[3] محمد صالح الهرماسي، **مقاربة في إشكالية الهوية، المغرب العربي المعاصر**، دار الفكر المعاصر، دمشق،2001 ص 9 .

[4] محمد البشير الإبراهيمي، " **الإسلام والمسلمون** " – في– **جريدة السنة النبوية**، تصدرها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، السنة1، ع4، المطبعة الإسلامية الجزائرية، قسنطينة، ب،ت، 6 محرم 1352هـ/ 1 ماي 1933م، ص 3.

وتعتبر الوحدة الدينية والمذهبية بين الشعوب عاملا هاما من عوامل التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية، فمنذ الفتح الإسلامي لمنطقة المغرب العربي في القرن السابع الميلادي انتشر الإسلام بين أوساط القبائل البربرية، خاصة بعد تولي عقبة بن نافع أمر إفريقيا، حيث اعتنق كثير من البربر الإسلام على يده، ويقول ابن خلدون في هذا الشأن: " فدخل إفريقيا وانضاف إليه مسلمة البربر، فكبر جمعه، ودخل أكثر البربر في الاسلام، ورسخ الدين ، وكان اعتناق البربر الإسلام عن قناعة، وعن رغبة أصيلة فيه وعن حبّه لمبادئه وتعاليمه... "[1]، فالدّيانة الإسلامية تتملك الأرواح دون الأبدان وتستعمر القلوب لا الأراضي، فلهذا جنحت إليها الأمة الجزائرية[2]، وأصبح الدّين الإسلامي أحد أبرز مقوماتها الشّخصية، بفضل الوحدة الدّينية، والمذهبية السائدة بين شعوب تلك الأقطار، فلا توجد أقليات دينية وطنية غير إسلامية، فالمذهب السائد فيها هو المذهب المالكي، وهو أحد مذاهب السنة[3]، ويعتنق سكان المغرب العربي دينا واحدا هو الإسلام وهم سنيون، مع وجود فئة قليلة من اليّهود، لا يزالون يتمتعون بالجنسية المحلية، كما ينتشر في المنطقة المذهب الإباضي[4]، ويعتبر أصحابه من خيرة المواطنين المغاربة نشاطا واستقامة، ولا يشعر أحد بأنّهم أقلية، أو أنهم ليسوا مواطنين[5]، واتباعه

---

[1] رابح بونار، **مرجع سابق**، ص– ص 16 – 25.

[2] المولود بن الصديق، الحافظي الأزهري، " **نكبات الأمة الجزائرية** "، **جريدة المنتقد**، السنة 1، ع 4، المطبعة الجزائرية الاسلامية، قسنطينة، ب، ت، جريدة سياسية تهذيبية انتقادية، تصدرها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، 3 محرم 1343هـ/23 جويلية 1925م، ص1.

[3] رابح تركي، **التعليم القومي**، **مرجع سابق**، ص 54.

[4] الإباضية تنسب إلى عبدالله بن أباض، والإباضيون أكثر الخوارج اعتدالا وأقربهم إلى الجماعة الاسلامية تفكيرا، وهم أبعد الفرق من الشطط والغلو، وأهم مراكزهم : ميزاب بغرداية، من الصحراء الجزائرية، وجربة بتونس، وزنجبار، وغيرها من الأقطار الاسلامية، أنظر: رابح، بونار، **مرجع سابق**، ص87.

[5] الفضيل الورتلاني، **الجزائر الثائرة**، دار الهدى، عين مليلة – الجزائر، 2009م، ص69.

منتشرون في إمارة تيهرت وجبل نفوسة بطرابلس، وعرف العصر الأغلبي[1] صراعا مذهبيا، لكن سرعان ما عاد الهدوء والتّسامح بين طبقات المجتمع كلّه، لكن اشتد الصراع المذهبي بين أهل السّنة وبين الشّيعة الروافض بعد قيام الدّولة الفاطمية[2] بإفريقيا، والمغرب (296-361هـ)، بسبب إجبار هؤلاء النّاس على التشيّع، واضطهادهم على ذلك اضطهادا عنيفا في السنوات الأولى من قيام هذه الدّولة، ثم أخذ يلين في أواخر عهدهم[3].

والحقيقة أن المغرب العربي يختلف كليا عن المشرق العربي، فهو خال من ظاهرة التّعدد الديني، والطائفي الموجودة في المشرق، ومفهوم العروبة فيه، أي في بلاد المغرب يكاد يطابق مفهوم الاسلام عند عامة النّاس[4]، وأهل المغرب جميعا سنيون، ولقد شنّ المستعمر حربا شعواء على الدّين الإسلامي بعد أن عرف أهميته، وما يمثله من خطر على استمرار وجوده في بلاد المغرب.

لقد استخدمت القوى الاستعمارية المتعطشة للنّهب والتّدمير أساليب متنوعة لمحاربة الاسلام، كتحويل المساجد إلى كنائس مثل مسجد كتشاوة [5] ومستشفيات وملاجئ

---

[1] تنسب إلى مؤسسها إبراهيم بن الأغلب التميمي سنة 184هـ ، فسميت باسمه، ودامت سيادتها قوية إلى أن قضى عليها أبو عبدالله الشّيعي بدعوة الفاطميين سنة 296هـ، ينظر: رابح ، بونار، **مرجع سابق**، ص 29 .

[2] يعتقد الفاطميون أنهم من سلالة علي وفاطمة بنت الرسول (صلى الله عليه وسلم) 909- 973م، أسسوا على الساحل الشرقي مدينة المهدية بتونس سنة 921م يعود الفضل في تأسيس هذه الدولة إلى أبي عبد الله الشيعي، الذي قام بثورة موفقة على الأغالبة في أواخر القرن الثالث الهجري، وتمكّن من القضاء على دولتهم، ثم أقام على أنقاضها الدولة الفاطمية، وحكمت ما بين(296- 361هـ)، للمزيد من التفاصيل، ينظر: محمد الهادي، الشريف، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تعريب: محمد الشّاوش ومحمد عجينة، ط3،دار سراس للنشر، 1993 45- 46، وأيضا: رابح بونار، **مرجع سابق**، ص 157.

[3] رابح بونار، **مرجع سابق**، ص- ص 247- 248.

[4] محمد صالح الهرماسي، **مرجع سابق**، ص 64.

[5] يقع المسجد في مدينة الجزائر، حوّلته سلطات الاحتلال إلى كنيسة القديس فيليب في عهد الدوق روفيقو الذي أعطى أمرا للجيش باحتلاله بالقوة يوم 17 ديسمبر 1831م، وأثناء محاصرة الجيش للمسجد، كان حوالي 4000 من المصلين قد اعتصموا به، ووضعوا الحواجز والمتارس أمام أبوابه ، لكن الجيش تلقى أمرا بإطلاق النار عليهم، فتدفّق هؤلاء نحو الخارج بين قتيل، وجريح ومغمى عليه، وبذلك تمّ الحصول على المسجد، وتحققت إرادة روفيقو بعد خرقه

وثكنات لعسكرهم، وتحطيم بعضها الآخر، وإلغاء شرعية الأعياد الدينية الاسلامية والاستيلاء على الأوقاف الإسلامية، وإلحاقها بالإدارة الفرنسية (أملاك الدولة) لضرب التعليم العربي الإسلامي في الصّميم، وجعل مقابر المسلمين طرقات عمومية..، فضلا عن سلاح التّنصير، فلقد اصطحب الغزاة معهم رجال الدّين المسيحي ليكتمل غزوهم العسكري بالغزو الفكري، فبعد دخول الفرنسيين إلى مدينة الجزائر على إثر سقوطها في جويلية 1830م صرّح القائد دوبورمون "De Bourmont " للقساوسة ورجال الكنيسة قائلا: " إنكم أعدتم معنا فتح الباب للمسيحية في افريقيا و لنأمل أن تينع قريبا الحضارة التي انطفأت في هذه الربوع "[1]، كما عبّر الرّاهب الفرنسي الاستعماري شارل دي فوكو (1858–1916م) "Charles de Foucauld" عن جوهر سلاح التّنصير بدقة بقوله: "إذا لم يتنصّر المسلمون في مملكاتنا الاستعمارية بالتّدريج واللّيونة، فإنّي أرى أنّه ستكون حركة قومية تماثل التي ظهرت في تركيا، وإذا لم نحسن كيف نصيّر تلك الشعوب فرنسية(الجزائر تونس المغرب)، فإنها ستخرجنا حتما من بلادها، فالوسيلة الوحيدة التي نصيّرهم بها فرنسيين هي أن يصبحوا مسيحيين"، وقد تدفّق رجال الدّين المسيحي على بلدان المغرب العربي تحت عناوين مختلفة [2]، وفي ميادين مختلفة كوسائل التّبشير ونذكر على سبيل المثال : التعليم حيث كان المبشرون يركّزون على تعليم الأطفال ويرجع اهتمامهم بهذه الفئة إلى عدة أسباب، يمكن أن نذكر منها ما يلي :

– سهولة التأثير على الأطفال، وتلقينهم مبادئ النّصرانية، لأنهم لم يتشبّعوا بعد بدّين أجدادهم (الإسلام) .

– لم يصل النّمو العقلي عندهم إلى مستوى يمكّنهم من اكتشاف نوايا المبشرين الحقيقية.

= لاتفاقية 5 جويلية 1830م بين الداي حسين والقائد دوبورمون، للمزيد من التفاصيل، ينظر: خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830 – 1871م)** ، منشورات دحلب، الجزائر، 2009م، ص– ص 32 – 33.

[1] عبد القادر حلوش، **مرجع سابق**، ص – ص 66 – 67.

[2] محمد صالح الهرماسي، **مرجع سابق**، ص 111.

– إعداد الرّجال الذين ستعتمد عليهم الكنيسة الوطنية في المستقبل.

– الوصول إلى إحداث تغيير في المجتمع الإسلامي لكي يصبح نصرانيا في المدى البعيد.

فكان اتجاه المبشرين في بداية عملهم نحو أبناء الفقراء على الغالب، ثم إلى الأطفال اليتامى بالخصوص[1]، فقد شاءت الأقدار أن تحلّ بالشّعب الجزائري مجاعة كبرى خلال عامي (1867، 1868م)، وهي توافق فترة تعيين الكاردينال لافيجري" Cardinal Lavigerie" [2] أسقفا للجزائر، فقرّر غزو الانسان الجزائري بعد أن تبيّن له أن عملية الاحتلال العسكري (احتلال الأرض) قد انتهت، حيث اغتنم هذه الفرصة، واستغل وضع الكثير من المرضى والجياع[3]، فكان يحمل رغيف الخبز بيد، والصليب باليد الأخرى لتقديمها للمنكوبين الجزائريين[4]، فأنقذهم من الهلاك باسم الصليب وفرنسا، وقد جمع حوله ما يقارب من ألف وثمانمائة طفل بين مشرد ومريض، ووزّعهم على مختلف المراكز والملاجئ التي أنشاها في بوزريعة وبولوغين وابن عكنون والأبيار والقبة وبوفاريك ومدينة الجزائر لمعالجتهم وتنصيرهم[5]، ولم يكن هدف الكاردينال لافيجري رعاية هؤلاء الأطفال

---

[1] محمد الطّاهر وعلي، **التعليم التبشيري في الجزائر من 1830 – 1904م (دراسة تاريخية تحليلية)**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية – الجزائر، 2013م، ص – ص 80– 81.

[2] من أبرز رجال الدّين المسيحيين، ولد شارل أنطوان مارسيال لا فيجري عام 1825م بمدينة "وير" قرب بايون على سفوح جبال البيريني بفرنسا، أظهر منذ صباه توجّها دينيا خالصا من خلال حضوره الدائم بكاتدرائية المدينة ، تولى منصب رئاسة أسقفية الجزائر عام 1867م، وأسّس فرقة الآباء البيض عام 1869م، وهي التي ستأخذ على عاتقها مهمة التبشير في الجزائر أولا ، ثم تونس والمغرب ثانيا، وفي افريقيا أخيرا، وبنى المقر الرئيسي بالدّار المربعة (الحراش)، تمّ ترقيته إلى منصب كاردينال عام 1882م، وتوفي في 26 نوفمبر 1892م، عن عمر يناهز 67 سنة أنظر:عبد الرؤوف، قرناب، **جهود علماء الجزائر في الرد على التنصير إبان الاحتلال الفرنسي (1830– 1962م)**، رسالة ماجستير في العلوم الإسلامية ، تخصص: مقارنة الأديان، جامعة الجزائر1، بن يوسف بن خدة كلية العلوم الإسلامية،قسم العقائد والأديان،2014– 2015 م ص 105، خديجة بقطاش، **مرجع سابق**، ص– ص128 – 131.

[3] عبد القادر حلوش، **مرجع سابق**، ص 71.

[4] محمد الطاهر وعلي، **المرجع السابق**، ص 38.

[5] خديجة بقطاش، **المرجع السابق**، ص 112.

اليتامى، وانقاذهم من الهلاك، بل كان يهدف من وراء ذلك إلى تنصيرهم، والدّليل على ذلك رفضه إعادتهم إلى ذويهم عندما طلبت منه سلطات الاحتلال ذلك، بعد انتهاء حالة المجاعة في الجزائر[1].

وقد استعمل المبشرون في الجزائر عدة أساليب لإغراء الأطفال لجلبهم إلى مدارسهم، ومن هذه الأساليب: توزيع الحلوى والنّقود والألعاب على الأطفال، وإقامة المعارض لما تنتجه التلميذات من أشغال الإبرة، وتوفير المأوى والطّعام لهم، وإقامة الحفلات المدرسية..[2]، إضافة إلى التّعليم، ركّز المبشرون على التّطبيب، نظرا لأهمية العلاج، كونه موجه إلى مختلف الفئات العمرية من الجزائريين، لتقديم الخدمات للأهالي بعلاج المرضى، والجرحى في الحوادث المختلفة في منازلهم، كما أقيمت مستشفيات، في العطاف (ولاية عين الدفلى حاليا) أسّسه لافيجري سنة 1886م، وسمّاه "بيت الله"[3] وأسّس جول كامبون "Jules Gabon" حاكم الجزائر العام في بني منقلات بمنطقة القبائل الكبرى سنة 1894م، وأطلق عليه اسم مستشفى سانت إليزابيت "Ste Elisabet"[4] .

وفي هذا الإطار، وسعيا لتنصير منطقة شمال إفريقيا، عقد مؤتمر بابوي الشّكل استعماري المضمون، يهدف إلى خدمة الاستعمار الفرنسي، وهو المؤتمر الأفخارستي[5]

---

[1] عبد الرؤوف قرناب، **مرجع سابق** ، ص 105.

[2] محمد الطاهر وعلي، **مرجع سابق**، ص – ص83 – 85.

[3] سماه بيت الله " Bit Allah " إدراكا منه أن بيت الله بالنسبة للمسلمين في الجزائر تتمثل في المسجد الذي يحق لكل مسلم أن يدخله للعبادة والتّعليم، ولكي يجلب سكان المناطق المجاورة إليه دون انزعاج أو تخوف من المبشرين أنظر: محمد الطاهر وعلي ، **مرجع سابق**، ص 87.

[4] **نفسه**، ص– ص 86 – 87.

[5] مؤتمر كنائسي عالمي يجمع المسيحيين من مختلف أنحاء العالم، و يعتبر المجمعي الفرنسي لوي برتران " louis bertrand "، صاحب فكرة عقد مؤتمر أفخارستي بقرطاج، فهو الذي اقترح هذا المكان، لأنه اعتبر البلاد التونسية أرضا تابعة للتراب الفرنسي، وكانت في نظر المجمعي "أم الكنائس الافريقية"، فأنجبت "القديس أوغستين " saint augustin "، وفيها تبلورت تعاليم المسيحية، و بهذا نفهم أن المجمع الفرنسي قد ضمّ صوته إلى العديد من الأصوات التي نادت بضرورة إدماج تونس والجزائر والمغرب الأقصى إلى التراب الفرنسي، لأنهم اعتبروها أرضا لاتينية وأجزاء لا تتجزأ من الوطن الأم، وخلال المؤتمر الافخارستي، فقد لبس أثناءه الشّبان المسيحيون الزّي الصليبي، وجابوا شوارع

سنة 1930م بضاحية قرطاج بالعاصمة التونسية، وتزامن انعقاده مع الاحتفال بمرور مائة عام على احتلال فرنسا للجزائر1830م، والاستعداد بمرور خمسين عاما على انتصاب الحماية في تونس 1881م، وفي المغرب الأقصى صدر الظهير البربري[1] الرّامي إلى إحداث القطيعة بين الأخوة العرب والبربر[2]، وحاولوا إقناع الشّعب العربي في تونس، بأن الاحتلال الفرنسي هو عمل طبيعي، بل عودة الأمور لطبيعتها التاريخية،... وقد جاء الفرنسيون لتخليص التّونسيين من الوجود العربي الذي أتى غازيا لهذه الأرض التّونسية الرّومانية، واستفاضوا في شرح هذه الدّعوة، وفي الحديث عن محاسن الاستعمار الفرنسي، وحضوره الذي يريد العودة بالتّونسيين إلى أصلهم المسيحي الروماني، واعتبروا العرب غزاة ومحتلين[3].

لقد نظر المغاربة (تونس، الجزائر، والمغرب الأقصى) إلى المؤتمر الأفخاريستي على أنه محاولة من الكنيسة المسيحية الكاثوليكية "لتنصير مسلمي شمال إفريقيا" من

= تونس، وقد انعقد في 6 ماي 1930م، أنظر: أحمد، خالد، **أضواء من البيئة التونسية على الطاهر الحدّاد ونضال جيل**، ط3، الدار التونسية للنشر، تونس، 1985م، ص 67 ، أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي** ج6،عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015م، ص 136.

[1] صدر من قبل سلطات الحماية الفرنسية بتاريخ 16 ماي 1930م،وهو من القوانين والتشريعات الخطيرة التي أقرّتها السّلطات الاستعمارية بالمغرب، ويتلخص في: تطبيق العرف المحلي بدل الشريعة الإسلامية في" القبائل ذات العوائد البربرية "، مع توسيع نفوذ المحاكم الفرنسية في المغرب، بحيث يصبح من اختصاصها النّظر في زجر الجنايات التي يقع ارتكابها في النواحي البربرية مهما كانت حالة مرتكبي الجناية، وكان الهدف من تطبيق الظهير البربري هو التّفريق بين المسلمين عربهم وبربرهم، وتجزئة وحدة النّضال، وتوجيه فصائل الثورة (الريفية) بعضها ضد بعض، وكانت منطلقات الظهير البربري تستهدف فصل المسلمين البربر عن المسلمين العرب، والاعتراف بكيان بربري متميز عن الكيان البربري، وبعادات وتقاليد بربرية مختلفة عن العادات والتّقاليد العربية والإسلامية، وتكوين هيئات قبلية للنّظر في أمور القبائل البربرية وفق عاداتها وتقاليدها القديمة، وبعث هذه التّقاليد والعادات التي كانت قبل انتشار الإسلام في إفريقيا، للمزيد من التفاصيل، أنظر: عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت– لبنان، د.س.ط، ص899،وأيضا:عبد الكريم غلاب، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء**، مطبعة النّجاح الجديدة، الدّار البيضاء (المغرب الأقصى)، 2000، ص– ص 67–68.

[2] أحمد خالد، **مرجع سابق**، ص 66.

[3] الطّاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة 1830 – 1956م**، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة – تونس، 1975، ص 57.

خلال تصريحات رجال السّياسة والدّين الفرنسيين، لذلك قامت عدة مظاهرات، وتنديدات صحفية، تعرض خلالها التّونسيون والجزائريون للضّرب والسّجن من قبل أجهزة القمع الفرنسية[1]، ففي تونس تصدى طلاب وعلماء جامع الزيتونة[2] بقيادة الشيخ أحمد بيرم[3] وطلاب المدرسة الصادقية[4] لهذا المخطط الهادف إلى تنصير سكان المنطقة المغاربية

---

[1] محمد بلقاسم ، **وحدة المغرب العربي...**، **مرجع سابق**، ص – ص 261 – 262.

[2] يعتبر من أقدم الجوامع في الشمال الافريقي والمغرب العربي، وقد عرف الجامع باسم " الزيتونة " استنادا إلى الآية الكريمة: " الله نور السماوات والأرض، مثل نوره كمشكاة فيها مصباح، المصباح في زجاجة الزجاجة كأنها كوكب دري يوقد من شجرة مباركة، زيتونة لا شرقية ولا غربية..."، **سورة النور، الآية 35**، وهناك من يرى أنه بني بالقرب من شجرة زيتون، أنظر: محمد الطيب رزوق، **البعد المغاربي للحركة الوطنية التونسية من خلال جريدة الإرادة (1848 – 1955م)**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2013–2014م، ص– ص 124–125.

[3] أحمد بن محمد بن مصطفى بن محمد الأول– بيرم، تركي الأصل(1873 1935م)، جدّه محمد بيرم الأول المفتي الأول الحنفي، كان مترجما، له اعتناء و دراية بعلم النحو والصرف، أخذ العلم من علماء جامع الزيتونة، كان خطيبا في الجامع اليوسفي، وتدرّج في الرّتب العلمية، فاصبح مدرسا، ومفتيا حنفيا، ثم شيخا للإسلام من سنة 1329هـ/1911م الى سنة 1351هـ/1932م، ولتمسكه بنظام التعليم الزيتوني وإدارته، وعدم السماح بتطويره، أعفي من مشيخته بسبب ذلك، في الأعوام الاخيرة من عمره لازم المنزل بعد معاناته من الأمراض، إلى أن توفي في بيته في ذي القعدة 1353هـ/فيفري 1935م، أنظر: فارس، زاهر، "**نشأة المذهب الحنفي ورئاسة الفتوى الحنفية في عهد الدولة العثمانية وما بعدها في افريقيا " تونس حاليا"(عهد البايات المراديين والدايات الحسينيين والحماية الفرنسية)** "**مجلة البحوث العلمية والدراسات الاسلامية**، مجلة علمية أكاديمية دولية محكمة، تصدر عن مخبر الشريعة، ع 16 كلية العلوم الإنسانية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، فيفري 2018م، ص– ص 407–408.

[4] تم تأسيسها عام 1875م، وتألفت من علماء من جامع الزيتونة برئاسة الوزير خير الدين باشا، وكان أول مدير المدرسة لها محمد العربي زرّوق منذ إنشائها سنة 1875م إلى سنة 1881م، واستقال في ماي من تلك السنة من منصبه إثر معاهدة باردو في 12 ماي 1881 م، وعدّت مدرسة الثقافة العصرية، اهتمت إلى جانب العلوم الدينية واللغة وآدابها، بالعلوم العقلية والرياضيات، والكيمياء، والعلوم الطبيعية والعلوم الانسانية، وكانت تدرس باللغة الفرنسية إلى جانب دراسة اللغات الأجنبية مثل الفرنسية والإيطالية والتركية، لخلق جيل قادر على الصمود أمام التوسّع الاستعماري الأوربي، الذي بات يهدد البلاد . أنظر: البشير ابن الحاج، عثمان الشريف، **أضواء على تاريخ تونس الحديث 1881 – 1924م**، ط1 دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، 1981، ص83 – 84 ، رابح فلاحي، **جامع الزيتونة والحركة الاصلاحية في الجزائر (1908 – 1954م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر(تاريخ الحركة المغاربية) كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة منتوري قسنطينة، 2007– 2008م، ص 39 وزهير إحدادن وآخرون(فرقة بحث)، **معجم مشاهير المغاربة**، الملكية للطباعة

كما قادت جريدة " صوت التونسي" حملات مؤثرة إلى أن أبطل هذا المؤتمر مزاعم القساوسة الاستعماريين[1]. ومهما يكن من أمر، فقد حقّق المجتمع المغاربي تقدما كبيرا نحو الوحدة، بفضل انتصار المذهب المالكي أكثر مذاهب السّنة الأربعة شدة وتصلبا ففي تونس قدّم رجال مثل ابن عرفة – وهو من سكان الجنوب التونسي، تعلّم بمدينة تونس، وأصبح منذ النصف الثاني من القرن الرابع عشر من أكبر رجال الدّين فيها– أعمالا جليلة لنشر المذهب المالكي، وأخرجوه في شكل مبسط، في متناول أكبر عدد من النّاس، مما أدى إلى انتشاره انتشارا واسعا، وبلغ أبعد حد من الواحات جنوب قسنطينة[2].

لقد ساهم الإسلام مساهمة فعالة في اذكاء شرارة النّضال الوطني ضد الاستعمار من خلال المقاومة في بلدان المغرب العربي التي اتخذت بعدا دينيا، ما يعكس مدى تمسك هذه البلدان بعناصر مقوماتها الأساسية ، وبالتّالي المحافظة على الوجود والهوية .

ففي الجزائر، تميزت أغلب الثورات الشعبية في القرن 19م بالطابع الجهادي تحت راية الإسلام، فكانت ثورة الأمير عبد القادر والتي دامت ما بين 1832–1847م بشعارات إسلامية، ووحّدت دعوة الجهاد صفوف الجزائريين تحت راية واحدة وهي (الجهاد في سبيل الله، وإعلاء كلمة الدين)، كما كان قادة المقاومات الشّعبية يدعون النّاس للجهاد في سبيل نصرة الدّين، وكانت الطّرق الدّينية تعمل على تعبئة الجماهير، وإعدادها نفسيا وروحيا للقتال والاستشهاد، ويتوزع أصحاب هذه الطرق في كافة بلدان المغرب العربي مما يدل على أن التّعبئة لم تقتصر على قطر واحد، بل شملت بلدان المغرب العربي كله[3]. واستمر الإسلام كعنصر أساسي محرك للمقاومة والنّضال الوطني، وتم توظيفه في بثّ الروح الوطنية، ومحاربة النعرات العرقية والطائفية، التي حاول الاستعمار استغلالها

= والإعلام والتوزيع، الجزائر، 1995م ص– ص 2002 – 2004م، ومحمد، بن الخوجة، **صفحات من تاريخ تونس** تقديم وتحقيق: حمادي الساحلي والجيلاني بن الحاج يحي، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1986م، ص 312 .

[1] الطاهر عبد الله، **مرجع سابق**، ص – ص 57 – 58.

[2] محمد الهادي الشريف، **مرجع سابق**، ص 60.

[3] محمد صالح الهرماسي ، **مرجع سابق**، ص – ص 112 – 113.

لتمزيق وحدة الصف الوطني، فكانت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تأسست في 5 ماي 1931م برئاسة ابن باديس[1]، متمسكة بالدّين " الإسلام " كأحد أهم مقومات الهوية الوطنية من خلال المبادئ: الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا[2].

فقد كان للعامل الديني دور كبير في الحفاظ على الشخصية الوطنية وفي نفس الوقت الدفاع عن الاسلام، ومحاربة الاستعمار، وقد استمرت هذه الروح الدينية إلى غاية الحرب التحريرية الجزائرية [3].

وفي تونس، كانت الحركة الزيتونية رائدة، وسباقة إلى النضال الوطني، من خلال أحداث 1911م، و1912م، و1925، وخاصة حركة 1933م والتي تعرف بواقعة التجنيس إضافة إلى أحداث أفريل 1938م من خلال الدور الذي لعبه طلبة جامع الزيتونة، ويذهب البعض إلى أن مصادر الحركة الوطنية التونسية، فهي إسلامية بحتة[4].

إن توفر الوحدة الدينية والروحية في وطن ما يسهل قيام الوحدة بين أبنائه وأجزائه ويحقق الوحدة ويدعو إلى التّوافق والترابط بين أبناء الوطن والمنطقة الواحدة، وهذا ما يؤكده الشّيخ عبد الحميد ابن باديس في مقال له تحت عنوان " **ما جمعته يد الله لا تفرقه يد الشيطان**" :" ...إن أبناء يعرب وأبناء مازيغ، قد جمع بينهم الإسلام منذ بضعة عشر

---

[1] عبد الحميد بن باديس(1889 – 1940) : هو رائد الحركة الإصلاحية بالجزائر، ولد في 4 ديسمبر 1889 بقسنطينة، درس بقسنطينة، من أسرة اشتهرت بالعلم، حفظ القران الكريم وعمره ثلاثة عشر سنة، تلقى تعليمه في اللغة والدين على يد الشيخ حمدان الونيسي، رحل إلى تونس للدراسة في جامع الزيتون، وعاد الى الجزائر بعد اربع سنوات ليبدأ التدريس في مساجدها، انتخب رئيسا لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين عند تأسيسها في 5 ماي 1931، وظل رئيسا لها حتى وفاته في 16 أفريل 1940، للمزيد أنظر: عمار طالبي، **ابن باديس، حياته وآثاره**، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، 1985م، ص ص 72– 95، وتركي، رابح، **الشيخ عبد الحميد..**، **مرجع سابق**، ص – ص 160–171، وأيضا: هدى معزوز،"**عبد الحميد بن باديس**" **مجلة الراصد**، يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، ع2، مارس – أفريل 2002م، ص– ص 30–31،وكذا: مولود عويمر، **أعلام وقضايا في التاريخ الاسلامي المعاصر**،ط1، دار الخلدونية،الجزائر ،2007، ص– ص91 – 100.

[2] جلال يحي، **المغرب العربي الكبير**، ج4، دار النهضة العربية، بيروت – لبنان–،1981م، ص218.

[3] عبد الرؤوف قرناب، **مرجع سابق**، ص 56 .

[4] صلاح العقاد، **مرجع سابق**، ص321.

قرنا ثم دأبت تلك القرون تمزج ما بينهم في الشدة والرخاء، وتؤلف بينهم في العسر واليسر وتوحدهم في السّراء والضّراء، حتى كوّنت منهم منذ أحقاب بعيدة عنصرا مسلما جزائريا أمه الجزائر وأبوه الاسلام..."[1].

2- موقف الإيالة التونسية من الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م:

لقد كانت المقومات الجغرافية التاريخية واللغوية والدينية السالفة الذكر كافية لتحقيق التضامن بين الشّعبيين الجزائري والتونسي، ولتوحيد الكفاح لمواجهة الاحتلال الفرنسي في المغرب العربي (الجزائر، تونس، والمغرب الأقصى) عامة وفي الجزائر وتونس خاصة، وعندما نتصفح تاريخ النّضال في هذه البلدان ندرك الطّابع الشّعبي الذي ميّزه، فلم يكن له هدفا وطنيا فحسب، بل كانت له أبعاد وحدوية، من خلال محاولة توحيد جبهة المقاومة لمكافحة العدو المشترك "الاستعمار الفرنسي"، والتّنسيق بين البلدين أثناء النّكبة التي تعرضت لها الجزائر عام 1830م[2]، لقد كان لتونس اتجاهان أساسيان بارزان تجاه القضية الجزائرية و الاستعمار الفرنسي وهما :

-**الاتجاه الأول:** يتمثل في موقف الساسة الرسميين التونسيين وعلى رأسهم البايات ووزرائهم، وولاتهم، فكان سلبيا إلى أبعد حد[3]، فلقد ساندت الحكومة التونسية غزو فرنسا للجزائر، رغم أن تونس إيالة عثمانية، شأنها شأن الجزائر، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن السّبب الذي جعل الحكومة التونسية تتخذ مثل هذا الموقف السلبي، ولمعرفة ذلك علينا أن نعود إلى الوراء لاستعراض العلاقات التي كانت تربطها بالجزائر.

واذا تتبعنا تطور العلاقات بين البلدين عبر التاريخ، فكانت علاقات حرب وصراع ولم يتوصل الطرفان إلى وضع حد لهذه الحالة، إلا بعد تدخل الدولة العثمانية حيث تمّ

---

1 عبد الحميد ابن باديس، " **ما جمعته يد الله لا تفرقه يد الشيطان** "، **جريدة البصائر**، السنة1،ع 1، 22 شوال 1354هـ/ 17 جانفي 1936م، المطبعة العربية، الجزائر، د، ت ، ص 2.

2 عبد الوحيد جلامة، **مرجع سابق**، ص- ص 10 – 11.

3 يحي بوعزيز، " **دور تونس في دعم حركات التحرير الجزائرية، وموقف الجزائريين من احتلالها** "،- في- **مجلة الثقافة** السنة الثانية عشر، ع 70، رمضان – شوال 1402هـ – جويلية – أوت 1982م، ص 46.

توقيع الصلح بين البلدين الشقيقين عام 1821م[1]. وقد قال الزهار عن نهاية هذا الصراع : " ولما وصلت الفرمانات والرّسل لأميري البلدين، عندئذ تمّ الصّلح، وفرح جميع المسلمين واستبشروا بإطفاء هذه الفتنة، والحمد لله على خمود هذه الفتنة ولله عاقبة الأمور..." [2]. ورغم إبرام الصلح بينهما، استمر الحقد والكراهية بين البلدين، فكانت تونس في مقدمة الدول التي رحّبت بمشروع فرنسا لغزو الجزائر، ولم تقف عند هذا الحد، فعندما أقبلت فرنسا على تنفيذ حملتها، لم تقف الحكومة التونسية على الحياد، بل أظهرت استعدادها لفتح أراضيها لعبور الجيش الفرنسي لمواجهة الجزائر من الجهة الشرقية، وبعد اتمام عملية الاحتلال، سارعت إلى إرسال وفد لتقديم التّهاني للقيادة العسكرية الفرنسية بهذا النّصر المحقق على حساب أعداء الباي السابقين[3].

إن العلاقات المتوترة بين البلدين والاغراءات التي قدمت للبايات التونسيين من قبل ضباط حملة الاحتلال الفرنسية على الجزائر وعلى رأسهم برتراند كلوزيل "Clauzel Bertrand" كانت وراء هذا الموقف السلبي، فقد وعدوهم بتعيين أميرين تونسيين من العائلة الحسينية على كل من وهران وقسنطينة، فأثاروا فيهم رغبة التوسع دون أن يكون في مقدورهم ذلك، ودون أن تكون لهم دراية بالأغراض الحقيقية والاهداف الاستعمارية لهؤلاء الضباط الفرنسيين[4] . وكان القنصل الفرنسي دوليسيبس" Delesseps " بتونس قد نصح " كلوزيل" بعرض الصفقة (بيع إقليم قسنطينة ووهران) على باي تونس، مذكرا إياه بأنه (أي باي تونس) مستعد لذلك، ولتنفيذ تلك الوعود التي قطعتها فرنسا، أبرم " كلوزيل " اتفاقية مع باي تونس في 18 ديسمبر 1830م، وذلك بتأجير بايلك الشرق

---

[1] أرزقي شويتام، " **مواقف الدّول من الاحتلال الفرنسي للجزائر** "، **مجلة الدراسات التاريخية**، جامعة الجزائر، ع 6 السنة 1413هـ- 1992م، ص 125.

[2] أحمد الشريف الزهار، **مذكرات نقيب أشراف الجزائر**، تحقيق: احمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1980، ص 147.

[3] أرزقي شويتام، **المرجع السابق**، ص 125.

[4] يحي بوعزيز، **مرجع سابق**، ص 46.

الجزائري [1] إلى باي تونس مقابل مليون فرنك سنويا، وقد كان من الصعب على الطرفين تجسيد هذه الاتفاقية وإدخالها حيز التنفيذ على مستوى الشرق الجزائري مادام الحاج أحمد باي لا يزال في السلطة، لذا أبرم " كلوزيل " اتفاقية ثانية يوم 06 فيفري 1831م بشأن بايلك الغرب، باعتبار عاصمة الغرب وهران، كانت تحت السيطرة الفرنسية[2] ليتولى عليه ابن أخيه أحمد، مقابل دفع ضريبة سنوية لفرنسا قدرها مليون فرنك، وقد كلّف البايان بجمع الضرائب في المناطق الخاضعة لهما[3]. وقد رفضت حكومة باريس المصادقة على هذه الاتفاقية التي أبرمها " كلوزيل "[4] مع الباي حسين، حيث تمّ التراجع عنها، ولم تستفد البلاد التونسية من تلك الخدمات التي قدمتها لفرنسا سواء قبل أو بعد الغزو[5].

---

[1] يعد من أهم أقاليم الجزائر جغرافيا، وينقسم إلى ثلاث أقسام هي : المنطقة السّاحلية، المنطقة الوسطى، المنطقة شبه الصحراوية، وهو يمتد من الشرق إلى الغرب العاصمة، من الحدود التونسية إلى أبواب الجزائر العاصمة، ومن البحر المتوسط شمالا، إلى الصحراء جنوبا، ويضم هذا البايلك مجموعة من العائلات الكبرى التي تحظى بنفوذ قوي بالمنطقة مثل: عائلات أولاد مقران بمجانة، وعائلة ابن قانة التي تمتد من مناطق الزيبان، وعائلة بن بوعكاز بن عاشور في بلاد القبائل الصغرى، وعائلة ابن عزالدين بمنطقة الزوارة ...، للمزيد من التفاصيل، **ينظر:** بوضرساية، بوعزة، **الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري، رجل دولة ومقاوم 1830 – 1848م**، ط2،دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص21، وفركوس، صالح، **الحاج أحمد باي قسنطينة 1826 – 1850م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص – ص 25 – 26.

[2] بن يوسف تلمساني، **التوسع الفرنسي في الجزائر 1830 – 1870**، أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2004 – 2005، ص123.

[3] حمدان، بن عثمان خوجة، **المرآة**، تحقيق وتعريب محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر1982، ص – ص 263 – 264.

[4] ولد يوم 12 ديسمبر 1772م في ميربوا mire poix بفرنسا، وتولى عدة وظائف في الجيش و السفارة الفرنسية في اسبانيا، وقيادة الجيش في سان دومينيك، وارسل الى هولندا وايطاليا، حكم عليه بالإعدام سنة 1816، وقد فرّ بعد الحكم عليه الى امريكا، وعاد منها بعد العفو عليه سنة 1820، ثم أصبح نائبا في البرلمان، تولى القيادة بدل دي بورمون يوم 07 أوت 1830، أصبح ماريشال فرنسا سنة 1831، وكان قد وضع حدا لمهمته في الجزائر يوم 20 فيفري 1831، ليعود إليها سنة 1835، ويعزل منها بعد فشله في حملة قسنطينة في 12 فيفري 1837، ومات سنة 1843. أنظر: أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**،ج1، **مرجع سابق**، ص– ص 36 – 46.

[5] أرزقي شويتام، **مرجع سابق** ، ص 126.

ومن مظاهر تواطؤ البايات التونسيين مع الفرنسيين منذ بداية الأزمة الجزائرية – التونسية ووقوفها إلى جانبهم، منع "طاهر باشا" المكلف من طرف السلطان العثماني" محمود الثاني " من النزول إلى البر التونسي، بعد أن وصل إلى ميناء تونس في 10 ماي 1830م لإنهاء الخلاف بين الجزائر وفرنسا بالطرق السلمية [1]. ولم تكتف الحكومة التونسية بما تفعله، بل قامت بحجز والاستيلاء على المساعدات الحربية التي أرسلها السلطان العثماني محمود الثاني لحاكم قسنطينة " لأحمد باي"[2]، الذي كان يحارب الجيش الفرنسي، واعتذر باي تونس لهذا الموقف بحجة أنه يريد إقامة علاقات ودية مع الفرنسيين، ولا يريد أن يجلب الحرب والدمار لبلاده، إذا ما سمح للجيوش التركية بالنزول على أرضه، كما تأسّف للظروف الصعبة التي اضطر فيها إلى حجز هذه المساعدات التي كانت موجهة لبلد شقيق أحد حماة الإسلام ، ولقد رفض إعادة شحن المدافع بحجة أنه سيرسلها إلى أحمد باي في الوقت المناسب، لكنه استعملها لأغراضه الخاصة[3]. كما كان موقف البايات التونسيين معارضا ومضادا لثورة الأمير عبد القادر، فقد كانوا ضد ثورته، وعارضوا نوابهم ووكلاءهم في تقديم أي مساعدة له [4]، وأدى ضغط الفرنسيين

---

[1] خير الدين شترة، **الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900- 1956م،(الروابط الحضارية بين القطرين وأثر الجامع الأعظم في الوعي الجزائري)**،ج1،الطبعة الثانية، دار كردادة للنّشر والتّوزيع، الجزائر، 2013، ص328.

[2] ينتمي الحاج أحمد باي إلى أسرة كرغلية من بايلك قسنطينة، ولد – حسب ما جاء في مذكرته – عام 1786م من أب تركي محمد الشريف وأم جزائرية الحاجة غنية من عائلة ابن قانة في منطقة بسكرة، وكان جدّه أحمد القلي بايا على هذا الإقليم، عيّنه الداي حسين بايا على بايلك قسنطينة عام 1826م، خاض مقاومة ما بين 1830 – 1837م في بايلك قسنطينة، انتهت سقوطها 1837م، فتوجّه رفقة عدد من رجاله إلى الجنوب (بسكرة) لإعادة تنظيم المقاومة لكنه لم يتمكن من ذلك، استسلم يوم 5 جوان 1848م، توفي يوم 1850م، ودفن في ضريح الولي سيدي عبد الرّحمان الثعالبي، وللمزيد من التفاصيل ينظر: يحي، بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص–ص64–65 وبوضرساية بوعزة، **مرجع سابق**، ص– ص 57–58.

[3] محمد العربي الزبيري، **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1981، ص 61 – 62.

[4] يحي بوعزيز، " **مواقف بايات تونس من الأمير عبد القادر وثورته** "، **الأصالة**، ، ع 23، السنة الرابعة، مطبعة البعث، قسنطينة – الجزائر، جانفي – فيفري 1975، ص27.

الشديد والحاد، إلى معارضة الرسميين التونسيين للمقاومين الجزائريين، خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر. وتجلى ذلك في الانصياع لأهواء وأطماع الفرنسيين، فعارض السياسيون التونسيون حركة الشريف محمد بن عبدالله[1]، وبن ناصر بن شهرة [2] والمقرانيين والكبلوتي[3] وصبايحية[4]، وزمالات الحدود عام 1871م[1]، وانتفاضة الأوراس1879م[2].

[1] – ينتمي محمد بن عبدالله إلى أولاد سيدي أحمد بن يوسف، فرع أهل روسل غرب مدينة عين تيموشنت، انتقل رفقة عائلته الى تلمسان، وفي 15 سبتمبر 1841م منحه الفرنسيون لقب " السلطان " وقع لقاء بين حاكم وهران، ومولاي الشيخ علي، ومصطفى بن اسماعيل زعيم بني عامر قرب عين تيموشنت، لمحاربة الأمير عبد القادر، لكنه غير من موقفه واتجاهه، وحمل لواء الثورة ضد الفرنسيين لمدة أكثر من ثلاثين سنة بالجزائر، وتونس، توفي عام 1895، ودفن بقرية "دوز" بتونس ولاية قبلي، للمزيد من التفاصيل حول الموضوع، ينظر: يحي بوعزيز: **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص – ص 101 – 115.

[2] ينتمي ابن شهرة بن فرحات إلى قبيلة المعامرة و الحجاج الذين ينتمون بدورهم إلى الحرازلية (أولاد حرز الله)، ولد عام 1804م بالأرباع قرب ورقلة، ينتمي إلى الطريقة القادرية، إعتقل، ووضع مع عدد من زعماء الأرباع في إقامة جبرية بمعسكر قرب بوغار، وتمكّن من مغادرة معسكر إقامته الجبرية، واتّجه إلى الشهبونية، وقام بالثورة على الفرنسيين يوم 5 سبتمبر 1851م، انتهت الثورة يوم 2 جوان 1875م، انتقل من تونس إلى بيروت، ثم التحق بالأمير عبد القادر توفي 1884م بعد عام من وفاة الأمير عبد القادر، للمزيد عن أسباب الثورة ونتائجها، ينظر: يحي بوعزيز: **كفاح الجزائر من خلال الوثائق، مرجع سابق**، ص– ص. 137– 141 .

[3] ينتمي محمد الكبلوتي بن الطّاهر رزقي إلى عائلة رزقي الحناشية (الحنانشية) التي تقطن في شرق جبال الأوراس ومحمد الكبلوطي من أحفاد رزقي الحناشي، وقد ثار وتمرد على السلطات الفرنسية، والتجأ إلى تونس، وأخذ يشنّ الغارات والهجومات على الفرنسيين، وأعوانهم في منطقة الحدود ما بين القالة شمالا على البحر، وتبسة جنوبا على مشارف الصحراء، مما أقلق السلطات الفرنسية، والسلطات التونسية، فتعرضت هذه الأخيرة للضغوطات الفرنسية فأخذت حكومة تونس تبحث عنه، وتلاحقه، مما أرغمه على مغادرة تونس بحرا من ميناء حلق الوادي خلال عام 1875م، إلى مالطة، ثم عاد إلى تونس عن طريق طرابلس الغرب، وبعدها سافر إلى دمشق، ليلتحق بالأمير عبد القادر، حيث توفي عام 1884م، أنظر: يحي بوعزيز "**مواقف الرّسميين التّونسيين من ثورة الصبايحية والكبلوتي في منطقة الحدود الشرقية عام 1871** " **– في– مجلة الاصالة**، المجلد 19، ع 60 – 61، موفم، الجزائر،2012، أوت – سبتمبر 1978، ص– ص 161– 164، وأيضا: خيرالدين شترة، **الطلبة الجزائريون، مرجع سابق**، ص332.

[4] وتتألف من المتطوعين الجزائريين، وقد استحدثها الفرنسيون في القرن التاسع عشر لتساعدهم على فرض سيطرتهم على البلاد، ويتكلف الصبايحية بحراسة المناطق التي يسكنونها، ومراقبة السّكان من الناحية السياسية تحت إشراف الضّباط الفرنسيين، ويطلق على الثكنات التي يتمركزون بها اسم:" الزمالات "، وعندما أصدرت السّلطات الفرنسية قرارا يقضي بتجنيد البعض منهم في الحرب الفرنسية – البروسية عام 1871م، أدى ذلك إلى ثورتهم بزمالات. وللمزيد من التفاصيل حول الموضوع، ينظر: يحي بوعزيز: "**مواقف الرسميين، المرجع السابق**، ص– ص 157–158.

أما **الاتجاه الثاني:** فيمثله الشعب التونسي، فكان إيجابيا إلى أبعد حد، عكس الرّسميين التونسيين[3].

ويعود ذلك إلى العلاقة المتينة التي تربط الشعبين الشقيقين، بحكم الجوار والقربى والتّاريخ، والمصير المشترك[4]، فقد قام الشّعب بإيواء وحماية المقاومين الجزائريين، وقدّم لهم كل ما يمكن تقديمه من عون ومساعدة، وتأييد، وتحولت تونس إلى قاعدة خلفية ملتهبة للمقاومين الجزائريين الفارين إليها بسبب الضّغط الشّديد لجيش الاحتلال الفرنسي وذلك للاحتماء والاستعداد والتجهيز من جديد لمواصلة المقاومة، فكانت الأسلحة تجلب من مالطة وجربة لتشحن إلى منطقة الجريد[5] بمختلف مدنها مثل : نفطة وقفصة وتوزر ونفزاوة، وتسرب الأسلحة من هذه المدن إلى وادي سوف وبسكرة و تبسة بالجزائر[6] رغم معارضة حكامه، فخلال مقاومة الحاج أحمد باي، والأمير عبد القادر، في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر، لجأ عدد كبير من المقاومين الجزائريين إلى تونس ومنهم الحسناوي بن بلقاسم الحناشي[7]، وبعد ثورة سكان واحة الزعاطشة عام 1849م التي قادها الشيخ بوزيان زعيم الطريقة الدرقاوية، والتي انتهت بتخريب الواحة، وهدموا دورها

---

[1] لمعرفة تفاصيل أكثر عن هذه الثورات، ينظر: يحي، بوعزيز: **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، دار البصائر للنشر والتوزيع، حسين داي – الجزائر، 2009، ص–ص 255– 287.

[2] يحي، بوعزيز،" **انتفاضة سكان الأوراس الغربية عام 1879م** " ،**مجلة الأصالة**، مجلة ثقافية شهرية، مج19،ع 60–61، تصدرها وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2012، أوت – سبتمبر 1978م، ص–ص 223 – 233.

[3] يحي بوعزيز، " **دور تونس في دعم** "، **مرجع سابق**، ص47.

[4] خير الدين شترة، **الطلبة الجزائريون**، **مرجع سابق**، ص 330.

[5] الجريد: منطقة بالجنوب الغربي التونسي، تشمل الولايات التالية: توزر، نفطة، دقاش، وقد ذكر اليعقوبي بانها تشمل أربع مدن " توزر، نفطة، الحمة، تقيوس أو دقاش، وحولها أربع سبائخ، كما كانت تطلق على بلاد الزاب سابقا لكثرة النخيل وهناك من أضاف اليها مدنا أخرى، وهي : نفزاوة، قفصة، أنظر: أحمد بن إسحاق اليعقوبي، **البلدان**، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت–لبنان، 1422هـ، ص – ص 188 – 189.

[6] خير الدين، شترة، **الطلبة الجزائريون**، **المرجع السابق**، ص 329 .

[7] يحي بوعزيز، **دور تونس**، **المرجع السابق**، ص 48.

عن آخرها، وقطع عشرة آلاف نخلة، هي كل ثروتها، وثروة سكانها، وبلغ عدد الشهداء الجزائريين أكثر من 800 شخص خلال المعارك، وشنق 1500 شخص أمام الملأ، وقد شارك في هذه الثورة بالنسبة للعدو الفرنسي جنرالات، ومنهم هربيون " Herbillon " الذي أمر بقتل الشيخ محمد بوزيان بعد القبض عليه، وتعليق رأسه عند مدخل الواحة كما أمر بقتل ابنه، ووضع رأس الابن المقطوع إلى جانب رأس الأب على مدخل معسكره، وهربيون هو الذي قطع رأس الحاج موسى الدرقاوي، وعلّقه إلى جانب رأسي بوزيان وابنه، ومن أسماء الضباط الفرنسيين الذين شاركوا " هربيون " في عملية القتل نذكر على سبيل المثال لا الحصر : كاربوكسيا " Carbuccia " ، بارال "Barral" ...[1].

وبعد تخريب الواحة عن آخرها، لجأ من نجا من الثوار المقاومين إلى نفطة وتوزر، ونفزاوة بإقليم الجريد التونسي، حيث فتح الشّعب التّونسي لهم بلاده، وقدّم لهم العون والمساعدة. ونفس الشيء فعله مع " الشريف محمد بن عبدالله " الذي كان يحل بتونس في كثير من الأحيان طلبا للراحة والبحث عن المدد، وتمتين علاقاته مع عدد كبير من اللاّجئين الجزائريين، فكان يشن غارات على الأعوان الفرنسيين داخل الحدود الفرنسية، فتضايقت السلطات الفرنسية والتونسية من هذه الهجمات، فأمرت السّلطات التّونسية بطرد " الشريف محمد بن عبدالله " وأتباعه من الأراضي التونسية بكل الوسائل ولو باستخدام القوة ضدهم، فرجع إلى الجزائر، ودخل في اشتباكات مع القوات الفرنسية في معركة " المقارين " في 29 نوفمبر 1854م، أسفرت عن هزيمته وانسحابه إلى الجريد التّونسي، وبقي فيها حوالي ست سنوات، ثم عاد مرة أخرى إلى ورقلة لتجديد مقاومته ضد

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج1، **مرجع سابق**، ، ص 330 – 331، وللمزيد من التفاصيل حول أسباب ومراحل ونتائج ثورة الزعاطشة، ينظر: يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر**، ج1، **مرجع سابق**، ص– ص 86 – 95.

الفرنسيين إلى أن ألقي عليه القبض سنة 1861 [1]، وفرضت عليه إقامة جبرية في سجن عسكري بساحة دوبيريقون : De Perrigon في جزيرة " كورسيكا[2]، ونقل من فرنسا إلى سجن عنابة سنة 1863م بعد مرض ألمّ به [3]، ولكن سرعان ما ظهر على مسرح الأحداث من جديد بعد اندلاع ثورة أولاد سيدي الشّيخ 1864م[4].

في هذه السنة عاد إلى الجهاد حيث اشترك مع أولاد خليفة في مهاجمة واحة ليشانة بالزاب الشرقي، وفي أواخر سبتمبر من نفس السنة، هاجم سكان العلاونة الذين اعترضوا حركته، وأرغمهم على الالتجاء إلى جبل الجرف، كما خاض" معركة الركيز " ضد قوات فرنسية، وتمكّن من إلحاق الهزيمة بها، وقضى على معظم جنودها، ونجى عدد قليل منهم بعد وصول نجدات من بلدة الشريعة[5]، ليضم جهوده إلى المقرانيين عند انطلاق ثورتهم سنة 1871م،كما كثّف اتصالاته برفقاء دربه، فاتصل بابن ناصر بن شهرة [6] في توقرت وبالشّريف بوشوشة[7] في ورقلة، ثم اتصل بمحي الدين بن الأمير عبد القادر

---

[1] رضوان شافو، **الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري، ورقلة نموذجا 1844 – 1962**م، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التّاريخ، جامعة الجزائر 2، بوزريعة الجزائر، 2011 – 2012م، ص – ص 145 – 148.

[2] يحي بوعزيز، **كفاح الجزائر، مرجع سابق**، ص 110.

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830– 1900**،ج1، **مرجع سابق**، ص362.

[4] سعيد بورنان، **شخصيات بارزة في كفاح الجزائر**،ج1، ط2، دار الأمل للطباعة والنّشر والتّوزيع، تيزي وزو 2004، ص161.

[5] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج1، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد 1996، ص 159.

[6] ولد سنة 1804 قرب ورقلة، أعلن الثورة ضد الفرنسيين، ودام كفاحه اكثر من 24 سنة من سنة 1851م إلى سنة 1875م، وشارك في ثورة الشريف ابن عبد الله، وكذلك في ثورة اولاد سيدي الشيخ عام 1864م، وكان ابن ناصر بن شهرة بطلا بارزا من أبطال ثورة 1871م، وبعد انتهاء الثورة ، سافر إلى بيروت الشام، حيث أمضى بقية حياته بها مجاورا لصديقه الامير محي الدين بن الأمير عبد القادر، توفي بدمشق سنة 1884م، فيكون قد عاش 80 سنة، أنظر: أحمد بن أبي زيد قصيبة، " **ابن ناصر بن شهرة، أحد أبطال ثورة 1871م** "، **مجلة الاصالة**، وزارة الشؤون الدينية الجزائر جانفي 1972، ع 6، ص – ص 57 – 58.

[7] هو محمد بن التومي بن ابراهيم الغيشاوي المعروف باسم " بوشوشة " أي الفارس، ولد بقرية الغيشة بجبال عمور وعن تاريخ ميلاده يذكر يحي بوعزيز أنه ولد في مطلع القرن التاسع عشر، رفع لواء المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي

الذي قدم متخفيا من طرابلس إلى نفطة ونفزاوة، ومنها إلى تبسة، ليتزعم الثورة هناك[1]، ونتيجة الظروف الصّعبة، والمتمثلة في فشل ثورة المقراني 1871م في الشّمال، وفشل نشاط ثورة " محي الدين بن الأمير عبد القادر" في الحدود الشرقية، جعلته يعجز عن مواصلة نشاطه الثوري، مما جعله يغادر المنطقة في 12 أكتوبر 1871م، واتّجه إلى منطقة الكاف بتونس، وبعد فرض الحماية الفرنسية عليها بتاريخ 12 ماي 1881م، انتقل إلى الحدود التّونسية الطرابلسية، وتوفي بالصحراء التونسية سنة 1895م، ودفن بقرية " دوز" بتونس ولاية " قبلي "[2]. ونفس الشيء كان مع ثوار " زواغة " و " فرجيوة " عام 1864م، حيث قامت السلطات الفرنسية بنفي عائلتي " بولخراص " و " الحاج " من عائلة بن عزالدين وحددت لهما مكان الإقامة بتونس، فاستقروا بها إلى جانب أفراد

= منذ 1862م، اعتقل في ديسمبر قرب مدينة سيدي بلعباس وفي 1863م فرّ من السجن، واتجه إلى فقيق بالحدود المغربية، ومنها إلى توات، وتمركز في عين صالح في عام 1863م، فأعلن نفسه شريفا عليها، وانضم إليه عدد كبير من الأنصار من أهل توات، وشعانبة متليلي، وشعانبة المواضي بالمنيعة، وشعانبة ورقلة، وهكذا أخذت حركته في الانتشار والتوسع خاصة بعد اتصال بن ناصر بن شهرة به في مارس 1869م، وعملا معا على تنسيق جهودهما في ميدان الكفاح، فكان لقائهما في قريتي: المحرق وقنيفيد، على الضفة اليسرى لواد مزري، وبعد أن كسب هذا العدد الكبير من الأنصار، أخذ يحرض سكان الجنوب على مقاومة النفوذ الفرنسي، ومهاجمة المتعاونين مع العدو، فقام بمطاردة الشيوخ والمسؤولين الذين عينتهم فرنسا، لكنه انهزم بالقرب من عين صالح في معركة ملوك، وأسر من طرف القائد معراج بن قدور بعد أن ألقي عليه القبض واقتيد هو وغيره من المعتقلين إلى ورقلة، عاصمته الأولى في بداية ثورته، ومنها إلى قسنطينة، وأحيل على المجلس العسكري، فحوكم كمجرم حرب، وحكم عليه بالإعدام، حيث نفذ فيه يوم 29 جوان 1875م في ضواحي مدينة قسنطينة. للمزيد من التفاصيل، ينظر: يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص – ص 221 – 235، وأيضا: رضوان شافو، " **الحملة العسكرية على منطقة وادي ريغ وردود الفعل الشعبية 1854 – 1875** "، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة الوادي (الجزائر) ع 14، مارس 2014م، ص 112، ولخضر عواريب،" **بعض الحقائق عن مقاومة الشريف بوشوشة من خلال بعض المصادر المحلية ومنها الشهادة التي أملاها بوشوشة على سجانه**"،**مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**،ع17،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ديسمبر2014،ص– ص301–302.

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج1، **مرجع سابق**، 362.

[2] سعود دحدي، **البعد الجهادي المغاربي للطريقة السنوسية (1842 – 1931م)**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر(العلاقات بين ضفتي البحر المتوسط)، قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009–2010م، ص – ص 87 – 88.

عائلتهما الذين نفوا إلى هناك منذ سنة 1860م ، كما قامت بنفي بوعكاز بن عاشور– بعد أن وضع في سجن قصبة قسنطينة يوم 11 أفريل 1864 م – إلى مدينة بو " Pau " بجنوب فرنسا، وأولاد بن عزالدين إلى جزيرة كورسيكا بالبحر الأبيض المتوسط [1]، ولم تكتف السلطات الفرنسية بنفي زعماء الثورة من عائلتي أولاد بن عزالدين، وابن عاشور، خارج الجزائر، بل فرضت عليهم غرامات باهضة، كما قسمت منطقة الزواغة وفرجيوة إلى مناطق إدارية صغيرة يشرف عليها ضباط فرنسيون، وعملت على تشجيع المستوطنين على الاستقرار بها وطرد سكانها، وانتزعت منهم أملاكهم العقارية والحيوانية لصالح هؤلاء القادمين الجدد[2].

وكانت أكبر هجرة قام بها المقاومون الجزائريون إلى تونس، تتمثل في هجرة صبايحية زمالات الحدود الشرقية، والكبلوتي، والمقرانيين، وبن ناصر بن شهرة سنة 1871م، وتمّ توزيعهم في عدة جهات من تونس، خاصة بعروش " دريد "، ووجدوا تسهيلات واسعافات ومساعدات في مختلف المجالات، من أغذية، وخيام...، ومنعوهم من القيام بأي نشاط حربي ضد الفرنسيين الذين ضغطوا على الرسميين التونسيين، فاتخذ هؤلاء هذا الموقف السلبي وأحيانا المعادي[3]. وعند قدوم " محي الدين بن الأمير عبد القادر " إلى منطقة الحدود الشرقية و نفزاوة في مطلع عام 1871م، وجد مساندة من قبل قدماء الثوار والمقاومين الجزائريين اللاّجئين في تونس وطرابلس، شرعوا في عملية التخطيط والتنظيم لحركة المقاومة والجهاد ضد المحتلين الفرنسيين ، ومن هؤلاء الشيخ " مصطفى بن عزوز " مقدم الطريقة الرحمانية[4]، وكان قد قدم إليها من واحة البرج بعد

---

[1] يحي بوعزيز، <u>كفاح الجزائر من خلال</u>، **مرجع سابق**، ص – ص 93 – 94.

[2] يحي بوعزيز، <u>ثورات الجزائر</u>، ج1، **مرجع سابق**، ص 148.

[3] يحي بوعزيز، <u>دور تونس</u>، **مرجع سابق**، ص 48.

[4] تنسب إلى الشيخ محمد بن عبد الرحمان القشطولي الأزهري (1132– 1208هـ / 1720– 1793م)، من بوغني (تيزي وزو)، انتشرت في بعض مناطق الشرق والوسط، كجرجرة، وسطيف، وأهم زواياها: زاوية الهامل

الزحف الاستعماري عليها ما بين 1843 – 1844م، وقام بفتح زاوية رحمانية بنفطة التي تحولت إلى مركز وملجأ لكل المهاجرين والمنفيين الجزائريين [1] وكان " محي الدين بن الأمير عبد القادر" يحاول دفع الجزائريين للثورة من جهة تبسة وسوف، علما أن هذه العملية لم تكن محاولة فردية أو معزولة، بل كانت متصلة ومدعمة من الشعب التونسي[2].

نستنتج من خلال ما سبق مدى التلاحم بين الشعبين الجزائري التونسي لمقاومة الاستعمار الفرنسي المشترك، والتصدي له بكل الوسائل، فالشّعب التّونسي لم يكتف بفتح بلاده للجزائريين، ومساندته معنويا، بل قدّم له النّفس والنّفيس من خلال حوادث الحدود لأنه يدرك أن الاستعمار الفرنسي سوف لن يكتفي بالجزائر، بل ستكون تونس المستهدف الموالي، فهو يسعى من أجل بناء امبراطورية استعمارية تكون منطقة شمال افريقيا جزءاً منها، خاصة بعد الاستلاء على الجزائر التي تعد بوابة افريقيا، أما عن الموقف التونسي فكان إيجابيا شعبياً عكس الموقف الرسمي.

3– **موقف الجزائريين من فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881م:**

تراكمت منذ بداية القرن التاسع عشر مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية أدت إلى فرض الحماية[3] الفرنسية على تونس عام 1881م، فمنها ما هو داخلي، ويتمثل

= (بوسعادة)، وصدّوق (بجاية)، وقد لعبت دورا بارزا في مقاومة الفرنسيين، خاصة أثناء ثورة المقراني عام 1871م، أنظر بشير بلاح وآخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989م**، ج1، دار المعرفة الجزائر، د.ت.ط، ص.124.

[1] يحي بوعزيز، **دور تونس، مرجع سابق**، ص 49.

[2] خير الدين شترة، **مرجع سابق**، ص– ص 331 – 332.

[3] هي شكل من أشكال السيطرة، وتتمثل في حكم البلاد حكما غير مباشر بواسطة السلطة التقليدية، وذلك بإبقائها في وظائفها، حيث أبقت فرنسا حكام البايات وإدارتهم في تونس، ووضعت إلى جانبهم مراقبين فرنسيين، من مقيم عام إلى جانب الباي، وكاتب عام لدى الإدارة المركزية والوزراء التونسيين، وبعبارة أخرى الاكتفاء بالحكم من أعلى والإبقاء على سلطة الباي وادارته، وطبقت في الجزائر صيغة أخرى بفرض سياسة الاحتلال المباشر، أو الاستعمار الاستيطاني = وتتلخص هذه ظاهرة في وجود أقلية أوربية وسط أغلبية من سكان أصليين، تسيطر على خيرات البلاد، وتسعى لتهميش وإلغاء الأغلبية من السكان الأصليين، ومارست شتى وسائل التمييز العنصري، أنظر: محمد الهادي الشريف

في سياسة البايات التونسيين الخاطئة في مجال الاقتصاد والجباية، ومعاملة السكان، ومنها ما هو خارجي ويتمثل في تغلغل الرأسمالية الأوربية في تونس، وسيطرتها على خيراتها، انتاجا وتسويقا، فأصبحت موارد الدولة قليلة، وتفاقمت ديونها[1]، وأمام عجز الحكومة التونسية عن تسديد ديونها سنة 1869م، أعلنت الدول العظمى التي لها مصالح في تونس – فرنسا وبريطانيا وإيطاليا – عن إفلاسها، حيث قدرت ديون تونس بـ 125.000.000 فرنك، واتفقت على جعل مالية الإيالة تحت تصرفها لتحمي مصالح مواطنيها مقرضي الباي، فنصبت لجنة مالية دولية، وكانت تتألف من تونسيين وأجانب، وقد مثلت هذه اللّجنة وزارة مالية فعلية لكل مداخيل الايالة، فكانت تراقب موارد الدولة مراقبة مباشرة، فلم تسمح للباي أن يبرم أية اتفاقية قرض، أو منح أي امتياز دون موافقتها، وكانت تضم هذه اللجنة جهازين أساسيين وهما: اللّجنة التنفيذية[2] ولجنة المراقبة[3]، ففقدت بذلك البلاد مقوما هاما من مقومات سيادتها، وأصبحت تسير نحو الاحتلال العسكري[4].

= **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، ط3،تع: محمد الشاوس– محمد عجينة، دار سراس للنسر تونس 1993، ص–ص 99–100، وأيضا: عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة الساسة**، مرجع سابق ص173.

[1] عبد المجيد كريّم وآخرون، **موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (مقاربة) 1881 – 1964م**، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2008م،ص 9.

[2] تتألف من ثلاثة أعضاء، وكان يرأسها الوزير الأكبر بمساعدة عضو تونسي، ومتفقد مالي فرنسي يعينه الباي بعد تزكية حكومة الجمهورية الفرنسية، وكانت تمثل الجهاز المركزي لإدارة مكلفة بجباية الضرائب المخصصة لتسديد الديون التونسية وتعد في نفس الوقت وزارة مالية لحكومة الباي، مما يسمح لها بإعداد ميزانية البلاد، أنظر: علي المحجوبي **إنتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، تع: عمر بن ضو وحليمة قرقوري، علي المحجوبي، دار سراس للنشر، تونس 1986م، ص 10.

[3] تتألف من ستة أعضاء منتخبين يمثلون مقرضي الحكومة التونسية: إثنان من فرنسا، وإثنان من إنجلترا، وإثنان من إيطاليا، ولهذه اللجنة الحق في مراقبة كل العمليات التي تقوم بها اللجنة التنفيذية، أنظر: علي المحجوبي، **مرجع سابق** ص10.

[4] **نفسه**، ص– ص 9 – 10.

وبعد حصول فرنسا على موافقة ألمانيا وبريطانيا في مؤتمر برلين عام 1878م[1] سعت إلى البحث عن ذريعة لتبرّر بها تدخلها العسكري في تونس، فتذرّعت في بداية عام 1881م بأن قبائل خمير التونسية تهدّد وجودها في الجزائر، بمهاجمتها للقبائل الجزائرية على الحدود، وتقوم بعملية نهب لأراضيها، ودوابها، وهي ذريعة واهية، فهذه المناوشات بين القبائل التونسية والجزائرية، لم تكن وليدة شهر مارس1881م، حيث أحصت السّلطات الفرنسية بالجزائر فيما بين 1870–1881م ما لا يقل عن 2380 حادثة من هذا النوع، أي بمعدل 200 حادث في السنة، فهي أحداث شبه يومية، وهكذا يتبين أن الحكومة الفرنسية لم تعر اهتماما لهذه المسألة إلاّ عندما أقرّت العزم على بسط سيطرتها على البلاد التونسية[2].

فبدأت منذ فيفري– مارس 1881م في حشد جيوشها على الحدود التونسية داخل التراب الجزائري، وكانت تضم 35.000 جندي في 24 أفريل 1881م، ودخلت إلى الأراضي التونسية[3]، فاحتلت مدينة الكاف في 26 أفريل، وسوق الأربعاء في التاسع والعشرين من نفس الشهر، وعين دراهم يوم 11 ماي، كما احتلت البحرية الفرنسية طبرقة يوم 26 أفريل بعد قصفها، وفي 1 ماي استسلمت مدينة بنزرت دون مقاومة، حيث حلّت فرقتا موران" Mourand " وبريار "Breart " اللتان كانتا متمركزتين قبل ذلك في طولون " Toulon "، وزحف "بريار"على تونس العاصمة يوم 8 ماي، وفي 12 ماي من السنة المذكورة سابقا، وعلى الساعة الرابعة مساء، كان على أبواب " قصر السعيد " بباردو

---

[1] انعقد المؤتمر ما بين 13 جوان إلى 13 جويلية 1878م بمدينة برلين الألمانية، وترأسه " بسمارك "، لإدخال تعديل على معاهدة " سان ستيفانو ", Saint Stiphano المبرمة في 3 مارس من نفس السنة، ولتقسيم ممتلكات الرجل المريض، وحضرته كل من ألمانيا، روسيا، انجلترا، النمسا، تركيا، فرنسا، إيطاليا، المجر، أنظر: عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د. س. ط ، ص 520، البشير بن الحاج، عثمان الشريف، **مرجع سابق،** ص – ص 6 – 7.

[2] علي المحجوبي، **مرجع سابق،** ص 40.

[3] عبد المجيد كريّم وآخرون، **مرجع سابق،** ص– ص 9 – 10.

مقر الباي محمد الصادق[1] الذي احتج على ذلك لدى القوى الكبرى والدولة العثمانية، والحكومة الفرنسية عبر قنصلها العام بتونس تيودور روسطان "Theodore Roustan "[2] وما كان على الباي في نهاية المطاف إلا أن خضع، ووقّع على معاهدة قصر السعيد المعروفة بإسم " معاهدة باردو "[3] والتي تنص على تمكين فرنسا من احتلال الجهات التي ترى لزومها، لتوطيد الأمن، والراحة بالحدود، ثم جاءت اتفاقية المرسى[4] التي تمّ توقيعها من طرف الباي علي وبول كامبون " Paul Cambon " في 8 جوان1883م، وجاءت لتثبيت الحماية الفرنسية على تونس، وتدارك نقائص معاهدة باردو، فقد سمحت لها بالتّدخل في شؤون تونس الدّاخلية، فأخذت السّلط الفرنسية بموجب معاهدة المرسى تفويضا غير مشروط لإعادة بناء النّظم الإدارية التّونسية حسب ما تقتضيه مصالحها [5].

لقد رفض الشّعب التّونسي معاهدة الحماية، فقام بعدة ثورات خاصة في المناطق الجنوبية للبلاد، ففي جوان 1881م، اندلعت الثّورة الشّعبية في شرق وجنوب البلاد بقيادة " علي بن

---

[1] هو الباي الثاني عشر (1859 – 1882م)، ولد عام 1813م بتونس، وبعد اعتلائه العرش، سلّم مقاليد السّلطة إلى وزيره مصطفى خزندار، وفي آخر حياته وضع كل ثقته في مصطفى بن إسماعيل، وقد اتّخذ جملة من الإجراءات الاصلاحية، منها الاعلان عن الدستور، و تنظيم التعليم، وتطوير البنية الاساسية خلال وزارة خير الدين، اضطر إلى توقيع معاهدة الحماية في 12 ماي 1881م، أنظر: نور الدين، الدّوقي، **تونس من الإيالة إلى الجمهورية 1814 – 2014م**، ط1، سلسلة البحوث، المنشورات الجامعية بمنوبة، مطبعة فرشيو، تونس، 2016، ص ص 313 – 314.

[2] (1833– 1906) ولد بإكس أونبروفنس" Aix en Provence "، عين مقيما عاما في تونس ما بين 13 ماي 1881 – 28 فيفري 1882م، يعتبر المؤسس الحقيقي لنظام الحماية بتونس، وينتمي إلى عائلة دبلوماسية معروفة، . أنظر: صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، والمغرب الاقصى)** ط6 مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة،1993، ص 195، وأيضا :

Jean Gagniage, **Les Origines Du Protectorat Français en Tunisie (1861-1881)**,Berg Edition , Tunis, 1959, P282

[3] للمزيد من التفاصيل عن بنود معاهدة باردو، أنظر: **الملحق رقم (1)**.

[4] أنظر **الملحق رقم (2)**.

[5] خليفة الشاطر وآخرون، **تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**، ج3، مركز الدراسات و البحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005م، ص32.

خليفة " [1]، وامتدت من القيروان إلى صفاقس، وتمكّن الثوار من السّيطرة على كل الأقاليم الجنوبية بما تشمل عليه من سواحل، والتي تمتد حتى حدود طرابلس[2]، فكان رد فعل القوات الفرنسية عنيفا، حيث استعملت أسطولها الذي ضرب صفاقس وقابس بقوة، واتخذت من سوسة قاعدة لها، وأخذت في الزّحف نحو الجنوب، وتمكّنت من إخماد المقاومة، وإخضاع الإقليم لسلطتها العسكرية [3] .

وقد تابع جيش الاحتلال الفرنسي عملياته العسكرية، فتمكنت قواته من احتلال مناطق أخرى، مثل ماطر يوم 18 ماي، وباجة يوم20 من نفس الشهر، وصفاقس يوم16 جويلية وقابس في 24 من نفس الشهر، والقيروان في26 أكتوبر، وهكذا أصبح جيش الاحتلال يسيطر على أهم مناطق الإيالة في نهاية 1881م، وتكون بذلك تونس قد فقدت سيادتها الخارجية والمالية [4].

وكان موقف الجزائريين بمختلف فئاتهم وطبقاتهم الاجتماعية ضد احتلال فرنسا للبلاد التونسية ،علما أن العملية قد انطلقت من بلادهم، فكانوا يعتبرونها وطنهم الثاني ويلتجئون إليها عندما يتعرضون للمطاردة من قبل جيش الاحتلال من بلادهم، لإرغامهم على الهجرة والتشرّد، وكان الفرنسيون على علم بهذا الموقف، لصمود الشعب الجزائري

---

[1] ولد عام 1807م بتونس، ويرجع نسبه إلى عرش " نفات " هو عرش من أصل عربي، ينحدر من قبيلة بني سليم واشتهر بمقاومته لجيوش الاحتلال بعد إمضاء محمد الصادق على بنود معاهدة الحماية في 12 ماي 1881م مع الفرنسيين، وكان الفرنسيون يطلقون عليه أيام تمرده عليهم لقب " العجوز المتمرد"، توفي سنة 1885م بالزاوية الغربية بليبيا، للمزيد من المعرفة عن هذه الشخصية، ينظر: محمد المرزوقي، **صراع مع الحماية**، دار الكتاب الشرقية تونس 1973م، ص- ص 185- 194، وعبد المجيد كريّم،" **علي بن خليفة النفاتي قبل سنة 1881م**"، **الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنية، ردود الفعل على الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية في سنة 1881م**"، تر: حمادي الساحلي 29-30-31 ماي 1981م، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1981، ص 122 .

[2] حسين الأسود، **هجرة سكان وادي سوف إلى تونس ونشاطهم بها خلال فترة (1882 – 1962م)** ، رسالة ماجستير في التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2014م، ص85 .

[3] **نفسه**، ص 85.

[4] علي المحجوبي، **مرجع سابق**، ص- ص 44 – 45.

وعناده في المقاومة، ويتوقعون اشتراكهم مع التونسيين في مقاومة احتلالهم لتونس[1] فالمناطق القريبة من البلاد التونسية، حيث يستقر العديد من اللاّجئين الجزائريين كانوا إلى حد كبير وراء الهيجان الذي كان يسود القبائل[2]، وهذه المناطق والتي تربطها علاقات عديدة قد أظهرت اهتماما أكبر بالأحداث، مما جعل القبائل الحدودية تساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في العمليات إلى جانب القبائل التونسية[3]، كما ظهر دعاة جزائريون وتونسيون في واحة وادي سوف، ووادي ريغ، وتوقرت، يحثّون النّاس على حمل السّلاح لمقاومة الاحتلال الفرنسي، وعلى تقديم المساعدات للمقاومين التونسيين[4]، كما تضامن المهاجرون الجزائريون في وشتاتة والفراشيش والهمامة والجريد، ونظموا حركة جهاد واسعة مع إخوانهم التونسيين[5]، وكثّفوا من عملية شراء الأسلحة والذخيرة، و الخيول والجمال، والأحصنة، وكل ما يحتاجونه من لوازم الحرب الأخرى لاستعمالها في حركة المقاومة ضد جيش الاحتلال، ففي تبسة، نظّم الجزائريون عملية تزويد واسعة للمقاومين التونسيين بالأحصنة، في توزر، ونفطة، ونفزاوة، تعبيرا عن غضبهم، ومساندتهم لإخوانهم المجاهدين والمقاومين التونسيين بتونس، وكرد فعل على الاحتلال الفرنسي، وما ارتكبه ضدهم[6]، مما عقّد من أمور جيش الاحتلال الفرنسي في البلدين معا[7]، فاضطرت

---

[1] يحي بوعزيز، **دور تونس، مرجع سابق**، ص– ص 49 – 50.

[2]– التليلي العجيلي، **الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية 1881 – 1939م**، المجلد2،منشورات كلية الآداب، منوبة– تونس، 1992، ص 127 .

[3] الطيب شنتوف، " **ردود الفعل الجزائرية على الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية 1881م** "، **النّدوة الأولى...، مرجع سابق**، ص 219.

[4] – يحي بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر، في الملتقيات الوطنية والدولية** ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 ص 328 .

[5] خير الدين شترة، **أبحاث وقضايا في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قضايا تاريخية في الاسهام الفكري والحضاري**، ج2،دار الصّدّيق للنشر والتوزيع، سطيف–الجزائر، 2015، ص 18.

[6] يحي بوعزيز، **دور تونس، مرجع سابق**، ص 55.

[7] خير الدين شترة، **إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية 1900 – 1939م**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، بوزريعة، 2011 – 2012م ص 83.

السّلطات الفرنسية إلى فرض مراقبة شديدة على منطقة الحدود الممتدة من منطقة القالة وعنابة شمالا إلى تبسة جنوبا، بهدف وضع حد لنشاط هؤلاء الدّعاة الذين وصفتهم كالعادة " بالمشوشين " [1] .

واستمر التّضامن مع الإخوان التونسيين، حيث دعا شيخ زاوية " علي أو موسى" بالمعاتقة في ذراع الميزان، بجرجرة، إلى مقاومة جيش الاحتلال الفرنسي تضامنا مع المجاهدين التونسيين، ولقيت دعوته استجابة واسعة، فكان رد فعل القوات الفرنسية عنيفا حيث انتقمت منه، فخرّبت زاويته، كما لجأت كالعادة إلى أسلوب القمع بقتل وتشرّيد إخوانه، وأتباعه وكان بعض الجزائريين قد عادوا من تونس إثر نفيهم إليها بعد ثورة 1871م، و يبدو أن عودتهم قد كانت بتنسيق مع المقاومين بتونس[2]، وتحمّس سكان وادي ميزاب للمقاومة بسبب تأثير أحداث احتلال تونس، وانتفاضة الشيخ بوعمامة فقاموا في " بريان " بقتل شيخهم " الحاج ابراهيم بن جريبة " الذي كان يميل للسلطات الفرنسية ونظّم الشعانبة دوريات مسلحة في الواحات الصحراوية، وقاموا بشراء الأسلحة، ونشر أخبار مجاهدي تونس، وكان سكان التوارق في أزجر، والهقار، قد فسخوا الاتفاق الذي وقّع بينهم وبين الفرنسيين منذ سنوات طويلة خاصة بعد مقتل الضابط " فلاترز " ورفاقه في مطلع 1881م، كما قام سكان عين صالح بتحصين قصورهم تحسبا لمفاجئتهم من قبل الفرنسيين، وذلك بعد أن اتسعت حركة المقاومة في الواحات الجنوبية[3]، زيادة على ذلك، فقد ظهرت مجموعة مسلحة للمقاومة في أولاد سلطان، ومسكيانة ، ووادي الزناتي وبرج بوعريريج، تاقيطونت، وأقبو وغيرها، وذلك تضامنا مع المقاومين بتونس[4]. ولعلّ أكبر ما شجّع التونسيين على الثورة ومقاومة الجيش الفرنسي، هو اندلاع ثورة الشيخ بوعمامة في

---

[1] يحي بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر**، **مرجع سابق**، ص 328.

[2] خير الدين شترة، **الطلبة الجزائريون**، **مرجع سابق**، ص 337.

[3] يحي بوعزيز، **دور تونس**، **مرجع سابق**، ص 56.

[4] عبد الوحيد جلامة، **مرجع سابق**، ص 20.

جنوب وهران في صيف 1881م[1]، فكان إرسال معظم القوات الفرنسية التابعة لفيلق وهران إلى البلاد التونسية، قد قوى الأمل في نفوس بوعمامة وأنصاره[2] وتعزّز نشاط هذه المقاومة بدعم الطريقة السنوسية[3] له، ذلك أن ثورته توافق صداها القوي في تونس مع ثورة صفاقص والقيروان[4]، فكانت هذه الثورة قوية إلى درجة خلق جو من العنف وعدم الاستقرار في الجزائر، جعل الفرنسيين يشعرون بالخطر[5]. فقد أعلن عنها في ربيع 1881م، بعد تراجع عدد الجيش الفرنسي كما أسلفنا، فكانت فرصة سانحة، وعلى الرغم من أن الشيخ بوعمامة قد حدّد توقيتها بنهاية شهر جوان، بعد انتهاء الفلاحين من عملية جمع محصولهم الزراعي، وردّ على أنصاره الذين كانوا يحثونه على بدأ المعارك قائلا: "بأن الوقت لم يحن بعد، إذ ليس لدي قوة كافية تحت تصرفي، والله وحده معي في الوقت الحاضر" [6]، فكان الهدف من تقديم هذا الوقت، خلق اضطرابات في القوات المتأهبة لاحتلال تونس، وبذلك يكون قد تأكدت تخوفات الفرنسيين السابقة، رغم أساليب

---

[1] قدادرة شايب، **الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934 – 1954م – دراسة مقارنة–** أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة منتوري، قسنطينة – الجزائر، 2006 – 2007م،ص50.

[2] الطيب شنتوف، **ردود الفعل الجزائرية على الاحتلال**، **مرجع سابق**، ص 222.

[3] تنسب إلى الشيخ محمد بن علي السنوسي الخطابي الحسني المجاهري، من قبيلة أولاد سيدي يوسف، عرش أولاد سيدي عبدالله بن الخطاب المجاهري (1787 – 1859م) المولود بمدينة " يلل " قرب مستغانم بالجزائر، زار المغرب وتونس، طرابلس، ومصر، والحجاز، و قد أسس السنوسي زاوية في جبل أبي قبيس المطل على مكة، ثم رجع إلى برقة تاركا زاوية أبي قبيس في يد أحد مقدميه عام 1843م، وفي ليبيا بنى عدة زوايا، وازدهرت طريقته بسرعة، وكانت أول زاوية بناها البيضاء بالجبل الأخضر، وهي أول مهد لحركته، ثم غادرها إلى واحة جغبوب، حيث أسّس بها زاوية سنة 1855م، توفي سنة 1859م بليبيا، وتتميز الطريقة السنوسية بعدائها للاستعمار، والدعوة إلى إقامة حكم إسلامي على الاسس التي كان عليها الخلفاء الراشدين، انظر: خير الدين، شترة، **قضايا التصوف ومظاهر الصوفية**، ج1، دار الصديق للنشر والتوزيع، سطيف–الجزائر، 2015م، ص113، وأيضا:أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج4 عالم المعرفة، الجزائر، 2015، ص– ص 246 – 253.

[4] خير الدين شترة، **الطلبة الجزائريون**، **مرجع سابق**، ص 338.

[5] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، **مرجع سابق**، ص 77.

[6] الطيب شنتوف، **مرجع سابق**، ص– ص 220 – 221.

الاضطهاد والقهر التي سلطت على الشّعب الجزائري قبل بدء الهجوم على تونس بهدف تحطيمهم وإذلالهم، فكان هذا الاعتقاد خاطئا، وهذه الأساليب لم تجد نفعا، فقد أعلن الجزائريون عن غضبهم، وحملوا السّلاح إلى جانب إخوانهم التونسيين[1]. وهكذا كانت الجزائر مسرحا للاضطرابات والعمليات العسكرية منذ عام 1881م، كرد فعل للاحتلال الفرنسي لتونس، حيث عبّر الجزائريون عن غضبهم، ونقمتهم، وتذمّرهم من هذا الاحتلال الذي انطلق من بلادهم بعد احتلالها سنة 1830م، و شاركوا إخوانهم التونسيين في هذه المحنة من خلال العمليات العسكرية في مختلف جبهات القتال شمالا، وغربا وشرقا وجنوبا، رغم انعدام الامكانيات، والقمع المسلّط عليهم من قبل السلطات الفرنسية الاستعمارية، وهو واجب مقدس أملاه عليهم الإحساس بالانتماء إلى أمة واحدة، والمصير المشترك، وهي صورة حيّة للتّضامن الكبير، والوثيق بين الشّعبين الشّقيقين.

4-النضال السياسي المشترك بين الجزائريين والتونسيين ما بين 1900-1952م:

- النضال المشترك منذ بداية القرن العشرين إلى انتهاء الحرب العالمية الأولى:

تمكن الاستعمار الفرنسي من فرض سيطرته على بلدان المغرب العربي- باستثناء ليبيا التي خضعت للسيطرة الإيطالية- خلال القرن التّاسع عشر وبداية القرن العشرين الأمر الذي جعل هذه البلدان أكثر ارتباطا فيما بينها[2]، ولقد حاول الاستعمار الأوربي منذ أن وطئت أقدامه هذه الأرض إحداث الكثير من التغييرات، فلم يقف عند اغتصاب الأرض وتقييد الحريات من خلال إصداره لقوانين تعسفية، واستغلال ثرواتها، وإنما ذهب إلى أبعد من ذلك، فأراد سحق الهوية القومية لشعوب المنطقة، وإلغاء عروبتها، وهو

---

1 خير الدين شترة، **أبحاث وقضايا**، **مرجع سابق**، ص 19.

2 محمد شطيبي، **العلاقات الجزائرية التّونسية إبان الثورة التحريرية 1954 – 1962م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والاثار،جامعة منتوري، قسنطينة، 2008 – 2009م ص4.

الوضع الذي أراده الفرنسيون في المغرب العربي[1]، فمع مطلع القرن العشرين تآزر الشّعبان التونسي والجزائري في شتى المجالات خاصة السياسية منها، واشتركوا جنبا إلى جنب في النّضال الوطني من خلال انتمائهم إلى الجمعيات السّياسية والإصلاحية والأندية الثّقافية التي أسّسوها خلال الحقبة الاستعمارية [2]. ومن أبرز الشّخصيات في مجال التنسيق النضالي في بداية القرن العشرين نذكر من الجزائريين عمر راسم[3] وعمر بن قدور[4]، ومن التونسيين حسين الجزائري[5] والصادق الرزقي[6] والطّيب بن عيسى[1] وظهر

---

[1] غيلان سمير طه التكريتي، " **الحركة الوطنية التونسية في سنوات ما بين الحربين 1918 – 1939م** " – في – **مجلة آداب الفراهيدي**، ع 13، ديسمبر 2012م، جامعة تكريت، العراق، ص 188.

[2] عبد الحفيظ موسم، **الحركة اليوسفية والثورة التحريرية الجزائرية، مرجع سابق** ،ص 22.

[3] ولد عام 1884م بالجزائر العاصمة ، شارك بقلمه في الصحف التونسية مثل: " المرشد " و"مرشد الأمة"، وأصدر مجلة " الجزائر" 1908م، كما أسّس رفقة عمر بن قدور في فيفري 1913م جريدة " الفاروق " : وأنشا جريدة " ذوالفقار " في أكتوبر 1913م، سجن خلال الحرب العالمية الأولى حتى سنة 1921م، وبعد خروجه توجّه إلى الحياة الفنية فأعطى نفسه لفن الزّخرفة والتّصوير والخط والرّسم، توفي في 3 فيفري 1959م أنظر: محمد ناصر، **عمر راسم المصلح الثائر**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، رغاية – الجزائر، 1984م، ص– ص 6 – 12، وعن نشاطه في الصحف التونسية، أنظر: محمد صالح الجابري **النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس 1900 – 1962م** الدار العربية للكتاب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983م، ص 154.

[4] (1886 – 1930) ولد بالجزائر، ودرس بالزيتونة، ثم مصر، كان رفقة عمر راسم على صلة وثيقة بالصّحافة التّونسية إلى حين تعطيلها في حوادث سنة 1911م (حوادث الزلاج)، كما كان يراسل جريدة " التقدم " طيلة سنتي 1908 – 1909، ، ويكتب في جريدة " المشير" بتونس من حين لآخر، توفي عام 1930م وقد كتب عنه الشيخ الطيب بن عيسى بعد وفاته قائلا: " الفقيد قطب من أقطاب الشّمال الإفريقي، عرفناه بالمكاتبة وقابلناه مرتين بتونس ومرة بالجزائر، وموته خسارة لا تعوض "، أنظر : محمد صالح الجابري، **المرجع السابق**، ص–ص 153 – 167.

[5] (1894 – 1974م) ينحدر من عائلة تركية من منطقة أزمير، هاجرت إلى الجزائر، وبعد الاحتلال الفرنسي 1830م، توجهت إلى تونس، واستقرت بحي الحلفاويين بالعاصمة التونسية، درس بالكتاتيب وفي الزاوية البكرية، ثم جامع الزيتونة، ولم يكمل دراسته، تحول عام 1912م إلى"الكاف" ليشتغل كاتب وكيل، سجن عدة مرات منذ سنة 1915م، أصدر جريدة (النديم)، كما ساهم في تحرير بعض الصحف الجزائرية، توفي في 31 ديسمبر 1975م أنظر: الحبيب بن فضة، **مقامات حسين الجزائري**، ط1، شركة أروبيس للطّباعة والنّشر، تونس، 1998م، ص– ص 13 –16.

[6] (1874 1939م) من مواليد مدينة بنزرت، و الظاهر أصله من بلاد القبائل الكبرى الجزائرية، و اسمه الحقيقي أرزقي، حفظ القران على شيوخ بنزرت الاجلاء، منهم فضيلة الشيخ ادريس محفوظ السيهر، درس بالزيتونة، أسّس شركة

هذا التنسيق جليا بينهم من خلال كتاباتهم الصحفية، والتي كانت تدعو إلى تكثيف الجهود لمواجهة الاستعمار[2]، وتجاوزت العلاقة بين الصحفيين التونسيين والجزائريين حدود تبادل المقالات والأخبار والمعلومات والرّسائل إلى الاتصالات الشّخصية، و تبادل الزّيارات منذ مطلع القرن العشرين، والاتصال ببعضهم البعض، فكان الصحفيون الجزائريون يتنقلون إلى تونس للقاء زملائهم التونسيين، والتّعرف عليهم، والاطلاع على أنواع نشاطاتهم المختلفة، كما كان الصحفيون يقومون بنفس الرحلات لنفس الغرض[3] .

لقد كانت هذه الزيارات المتبادلة والكتابات في مختلف الصحف التونسية والجزائرية، قد رسمت صورة حقيقية من صور النشاط الصحفي الذي قام به الرواد الأوائل، وأثبتوا من خلاله عل النضال المشترك بالفكر والحرف، وكانوا عنصرا من عناصر التّحريض على مواجهة الاستعمار.

فكان رد فعل الاستعمار على هذا التنسيق النضالي بين الصحفيين التونسيين والجزائريين خلال هذه الفترة عنيفا، تمثل في قيام فرنسا بسجن عدد كبير منهم، من أمثال : عمر بن قدور، وعمر راسم، والطيب بن عيسى، وحسين الجزيري، والصادق الرّزقي

= بيت السعادة لبيع الكتب مع بعض رفقائه، وجمعية الشهامة العربية، وشركة الاقتصاد التونسي، وشركة صيادي الاسماك وغيرها، وأصدر مجلة العمران الاقتصادية في سنة 1921م، ثم جريدة افريقيا سنة 1922م، ساهم في المسرح برواية الساحرة، وكتاب الاغاني التونسية ، حول الموضوع ، أنظر : محمد صالح الجابري، **النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس 1900 – 1962م**، الدار العربية للكتاب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر1983، ص 160، وأيضا: أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح مذكرات**، ج1، مج1،عالم المعرفة للنشر والتوزيع الجزائر 2010م، ص ص 97 –101.

[1] (1885 – 1965م) من أصل جزائري، درس بالزيتونة ، وساهم في تحرير عدد من الصحف من بينها (الراشيدية) و(الصواب) التونسيتين، و(الفاروق) الجزائرية، ثم أسّس عام 1911م جريد المعرفة (المشير) التي حولها في سنة 1920 إلى (الوزير)، وكانت له زيارة أولى إلى الجزائر في جويلية 1920م، وإلى منطقة (قرواو) مسقط رأس آبائه وأجداده، والواقعة بين الجزائر العاصمة والبليدة، و " قرواو " تسمى باسم ضريح الشيخ محمد بن عيسى قرواو، أنظر: محمد الصّالح الجابري، **المرجع السابق**، ص– ص 167 – 168.

[2] محمد بلقاسم، **الاتجاه الوحدوي**، **مرجع سابق**، ص– ص 43 – 49.

[3] محمد صالح الجابري، **المرجع السابق**، ص 167.

وغيرهم وحاكمتهم جميعا، ونسبت لهم نفس التّهم، وهي تجاوز القوانين، والتّطاول على السّلطة واستغلال الصّحافة كمنبر للتهييج والتّثوير[1]. وفي ظل هذه الظروف، رفع الوطنيون المغاربة في مرحلة الكفاح التّحرري خلال القرن العشرين، فكرة وحدة المغرب العربي كشعار للحركات الوطنية المغاربية المشتركة[2]، فظهرت في المغرب العربي تنظيمات شبابية، ففي سنة 1907م، تأسست أول حركة سياسية منظمة لمقاومة الاستعمار في تونس بقيادة بشير صفر[3] وعلي باش حامبه[4] وانضم إليهم الشّيخ عبد العزيز الثعالبي سنة 1909م، وقد تأثرت هذه الحركة في نظامها وأهدافها بحركة " تركيا الفتاة "[5]، وكان

[1] **محمد صالح الجابري، مرجع سابق،** ص– ص 170 – 17.

[2] رضا ميموني، **دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس والجزائر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الاستقلال**، رسالة ماجستير، تخصص تاريخ الحديث و المعاصر، شعبة التاريخ، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة – الجزائر ، 2011 – 2012م، ص13 .

[3] – ولد في 27 فيفري 1856م بتونس، كان والده ضابطا بالجيش التونسي، ذو أصول تركية، دخل المعهد الصادقي منذ تأسيسه سنة 1875م، و كان يحظى – لتفوقه في الدراسة – بتكريم الوزير الاول خير الدين باشا . سافر البشير صفر لمزاولة تعليمه الثانوي بفرنسا سنة 1880م بمعهد سان لويس بباريس Lycée Saint Louis على نفقة الحكومة في إطار بعثة طلابية، ولكن بعد رجوعه في شهر جويلية عام 1882م توقف عن الدراسة بسبب انقطاع المنحة الدراسية التي اسندت إليه قبل انتصاب الحماية، فاضطر إلى البقاء بتونس، حيث باشر العديد من الوظائف الادارية فاشتغل مترجما بالكتابة العامة للحكومة، ثم رئيس مكتب محاسبة بالحكومة، ورئيس جمعية الاوقاف، انتمى إلى حركة الشّباب التّونسي، وكان على اتصال برواد الحركة الإصلاحية في مصر، وخاصة محمد عبده ومصطفى كامل، وبحكم ميله الطبيعي منذ شبابه إلى الانشطة الفكرية، فقد أيّد الآراء الإصلاحية من خلال كتاباته ومحاضراته، عين سنة 1908م قائدا على سوسة، أصيب بمرض عضال، توفي على إثره في أواسط أفريل 1917م ، بعد إجراء عملية جراحية ينظر : نورالدين الدوقي، **مرجع سابق،** ص ص 320– 321، والصادق الزمرلي، **أعلام تونسيون**، تق وتع: حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان–، 1986م، ص– ص 121 – 131.

[4] ولد عام 1876م بمدينة تونس، ينحدر من أسرة تركية عريقة من سكان الأناضول، درس بالمعهد الصادقي، وبعد ختمه الدراسة بها، دعي للإشراف على إدارة المدرسة الصادقية بصفة " وكيل "، تحصل على إجازة في الحقوق، أنشأ جمعية قدماء المدرسة الصادقية، كما كان له نشاط سياسي كبير، أصدر مع زملائه جريدة ناطقة بالفرنسية " التونسي" لتكون لسان حال المثقفين التونسيين، واختاروا بالإجماع علي باش حامبه للإشراف على تلك الجريدة، وقد أبعد عن تونس عام 1912م، فاستقر بإسطنبول إلى أن توفي في 29 اكتوبر عام 1918م، ودفن بها، وتمّ إرجاع رفات علي باش حامبه إلى تونس أفريل 1968م، أنظر: الصّادق الزمرلي، **المرجع نفسه**، ص– ص 141 – 158 .

[5] الطّاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية ، رؤية شعبية قومية جديدة 1830 – 1956م**، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة – تونس–، 1975م، ص 39.

لهذا التيار جريدة أسبوعية، تصدر باللغة الفرنسية، تسمى" التونسي "، أسسها الشّباب التّونسي في بداية فيفري 1907م، وعهدوا بإدارتها إلى علي باش حمبه الذي وضع في افتتاحية العدد الأول لهذه الجريدة برنامجا لحركته يشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية [1]، كما تأسست في نفس السّنة حركة الشّباب الجزائري، وبرز نشاطها في ميادين مختلفة ، ومنها الميدان الثّقافي والسّياسي، ومن مطالبها، زيادة عدد الممثلين الجزائريين في الجمعيات والمجالس المنتخبة، وتطوير التّعليم وتوسيعه والتّخفيف من عبء الضرائب المفروضة على الجزائريين، وإلغاء قانون الأهالي[2]، أما حركة الشّباب المغربي فتأخر ظهورها إلى عام 1919م[3].

لقد كان نشاط هذه الحركات محدودا، كما أنها تفتقر لدعم قاعدي واسع، ورغم ذلك، فقد تمكنت من ضمان أدنى مستلزمات التّنسيق والتّعاون فيما بينها، مما أدى إلى تكوين " لجنة استقلال الجزائر وتونس " في 7 جانفي 1916م ببرلين ، ضمت تونسيين وجزائريين " الشيخ صالح الشريف" [4](1863–1920م)، ومحمد الصفائحي[5](1853–

---

[1] علي المحجوبي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، مج 2، منشورات الجامعة التونسية، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، 1986م، ص– ص 30 – 31.

[2] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الاولى 1920 – 1936م**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص31.

[3] معمر العايب، **مؤتمر طنجة المغاربي– دراسة تحليلية تقييمية** –، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010م، ص24.

[4]ولد سنة 1863م ، مدرّس سابق بجامع الزيتونة، من أبرز قادة الحركة الوطنية التونسية في المهجر أثناء الحرب العالمية الأولى، هاجر إلى اسطنبول سنة 1906م ، وفيها عين مدرسا في المدرسة العصفورية، ومنها بعث إلى الشام للتّدريس بالجامع الأموي، أسّس في برلين " لجنة استقلال تونس والجزائر سنة 1916م للدّفاع عن قضايا الشّعوب المغربية، توفي سنة 1920م بسويسرا، أنظر: عبد الجليل التميمي، " **من أعلامنا البارزين والمنسيين** "،– في – **المجلة التاريخية المغربية**، ع23 – 24 تونس، نوفمبر 1981م، ص– ص 347 – 362 . وأيضا: محمد فاضل بن عاشور، **تراجم الأعلام** د.ط الدار التونسية للنشر، تونس، 1970م، ص– ص 207 – 217.

[5] ولد عام 1853م، معروف بأفكاره التّحررية ومناهضته للاستعمار الفرنسي غادر تونس سنة 1906م إلى الإستانة من المؤسسين " لجنة استقلال تونس والجزائر، ببرلين سنة 1916م، من مؤلفاته: يقظة إخواننا ضد مؤتمرات العدو توفي عام 1918م، أنظر: حمادي الساحلي، " **نشاط الوطنيين التونسيين في المهجر أثناء الحرب العالمية الأولى**" **المجلة التّاريخية المغربية**، ع33 – 34، تونس، جوان1984م، ص– ص 185 – 187.

1918) والجزائري محمد مزيان التلمساني، واعتبر " الشيخ صالح الشريف " من أنشط الدّعاة، حيث أصدر عديد المؤلفات مثل: " حقيقة الجهاد " (النسخة بالألمانية، برلين 1915م- النسخة بالفرنسية، بارن 1916م)، ونشرية " تونس والجزائر "التي ألّفها بمعية اسماعيل الصفايحي (النسخة الألمانية، برلين 1916م- النسخة بالفرنسية، لوزان 1917م)[1].

وتمثلت مهمة هذه اللّجنة في تحرير منشورات وكتيبات دعائية باللّغة العربية واللّغتين الفرنسية والألمانية، لصالح قضايا المغرب العربي والعالم الاسلامي، معتمدة في ذلك على مجلة المغرب " La revue du Maghreb "[2] التي أسّسها محمد باش حامبه[3] لإبراز نشاطاتها المختلفة[4]. وإلى جانب ذلك ألّف عدة نشريات باللّغة الفرنسية ومنها: كتاب بعنوان " الشعب الجزائري التونسي وفرنسا " Le peuple Algero –Tunisien et La France، ونشره بجنيف (سويسرا) عام 1918م، لخّص المؤلف في مقدمة الكتاب ما كان يعانيه الشّعب الجزائري مند الاحتلال عام 1830م والتونسي منذ انتصاب الحماية عام 1881م من ألوان الاضطهاد والاستغلال والجور والمهانة وفضح فيه مختلف

---

[1]- خليفة الشاطر وآخرون، **تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال** ، ج3، مرجع سابق، ص 84.

[2] – أسسها المناضل " محمد باش حمبه في نهاية شهر ماي 1916م بجنيف، كان تصدر شهريا و باللّغة الفرنسية ثمّ أصبحت تصدر كل شهرين إلى شهر أوت 1918م، وتوقفت عن الصدور بتوقف المساعدة العثمانية لها، أنظر: محمد بلقاسم ، **الإتجاه الوحدوي، مرجع سابق**، ص- ص 80 – 81.

[3] – وهو شقيق علي باش حامبه، ولد في جوان 1881م بتونس، زاول تعليمه بالمدرسة الصادقية، حيث تحصل على شهادة ختم الدروس، وعلى شهادة اللّغة الفرنسية من المدرسة الصادقية، وشهادة اللّغة العربية عام 1900م، اشتغل مترجما لدى المصالح العدلية، وفي تلك الأثناء انتسب إلى كلية الحقوق بباريس، وتابع دروسه بالمراسلة إلى غاية السنة الثالثة من إجازة القانون، عيّن قاضيا مساعدا بمحكمة الدريبة ابتداء من 21 افريل 1912م، لكنه استقال منها في أوت 1913م، والتحق بأخيه في إسطنبول، كان معارضا لنظام الحماية بصفة جلية، استقر في جنيف، وفي شهر جوان 1916م مثّل بمفرده تونس والجزائر في المؤتمر الثالث للقوميات الذي انعقد بمدينة لوزان السويسرية، توفي عام 1920م. أنظر: Mohamed Bach – Hamba, **Le peuple Algero – Tunisien et La France**, Nationale de Carthage – « Beit al- hikma » , Tunis, 1991, p8-10.

[4]- محمد بلقاسم، **الإتجاه الوحدوي، المرجع السابق**، ص80.

تصرفات الاستعمار في هذين البلدين[1]، كما تولى مهمة تنسيق أنشطة بعض الوطنيين المغاربة المقيمين بأوروبا، وكان على اتصال ببعض قادة العرب في المهجر، ومنهم: شكيب أرسلان(1869–1946) كما بقي على اتصال ببعض الطلبة التونسيين في فرنسا [2].

وعلى الرغم من الوسائل المتعددة التي استخدمتها السّلط الاستعمارية الفرنسية القمعية من دعاية مضادة، والجوسسة، ومصادرة أملاك بعض الزعماء الوطنيين الموجودة بتونس (أملاك الأخوين باش حمبه) لمحاصرة النّشاط الوطني في المهجر، فقد تمكنت " لجنة استقلال الجزائر وتونس " من التعريف بمطالب الشّعب الجزائري – التونسي، وبحقه في تقرير مصيره، وقد تجسّد ذلك في مشاركة محمد باش حمبه باسم تونس والجزائر[3] والشيخين " صالح الشريف " و " اسماعيل الصفائحي " في أشغال المؤتمر الثالث للقوميات المنعقد بلوزان (سويسرا) في 27 جوان 1916م [4]، وقد ندّد باش حانبه في الخطاب الذي ألقاه من أعلى منصة المؤتمر بالإدارة الفرنسية في تونس والجزائر، وعرّف المؤتمرين بمطالب الشعبين التونسي والجزائري، وطالب بحقوقهما في الحرية، وقد ازعجت مشاركته في مؤتمر لوزان الحكومة الفرنسية[5]، ومما جاء فيه: " إننا لا نلتمس معروفا ولا امتيازات لكننا نطالب بحقوقنا وحريتنا...، وبميثاق، يضمن حرية الإنسان، وأملاكه... ونطالب بلغة الجزائريين والتونسيين، وبإزالة القوانين والتشريعات الخاصة مع إعطاء الضّمانات الدّستورية للجميع، و نطالب بالتعليم الابتدائي الإجباري لكل أبنائنا بلغتنا... ونطالب بمساواة الجميع أمام نفس القانون...، وبكلمة موجزة، نطالب بالحق المشترك للجميع بالعدالة و الحرية " [6].

---

[1] محمد صالح الجابري، **مرجع سابق**، ص–ص 182 – 183.

[2]– خليفة الشّاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص– ص 84 – 83.

[3] **نفسه**، ص 84.

[4] عبد المجيد كريّم وآخرون، **مرجع سابق**، ص 56 .

[5] محمد صالح الجابري، **المرجع السابق**، ص 182.

[6] محمد بلقاسم، **الإتجاه الوحدوي**، **مرجع سابق**، ص– ص 85 – 87.

لقد واصلت لجنة استقلال الجزائر وتونس نشاطاتها للتّعريف بقضية الشّعبين الجزائري والتّونسي، ففي هذا الصّدد، حضر الشّيخان صالح الشريف واسماعيل الصفايحي لتمثيل هذه اللّجنة في المؤتمر الاشتراكي الدّولي ومؤتمر الشّعوب الاسلامية اللّذين انعقدا بمدينة ستوكهولم السويدية في أواخر 1917م[1]، وقدّما فيه عرضا تاريخيا عن الظروف الصعبة والوضعية المزرية التي يعيشها الشّعبان الجزائري والتّونسي في ظل السّيطرة الاستعمارية الفرنسية، وقد تطرقا في ذلك إلى الدفاع المستميت لهذين الشّعبين لاسترجاع حقوقهم المغتصبة، ومما جاء في هذه المداخلة: " إن أهالي تونس والجزائر، لم يتخلوا أبدا عن حقّهم في الحرية، وأن الوقت أصبح مناسبا ليطالبوا بحقوقهم في الحرية والاستقلال " [2] .

- النضال السياسي المشترك ما بين الحربين العالميتين:

كما كان من نشاطات اللّجنة الجزائرية – التونسية – والتي تكونت من الوطنيين التونسيين والجزائريين[3] في نهاية 1918م – إرسال مذكرة إلى مؤتمر الصّلح المنعقد بباريس في 18 جانفي 1919م، وتضمنت مجموعة من المطالب، أهمها:

- التّنديد بنظام الاستبداد والعنف والسّلب الذي تمارسه فرنسا على الشّعبين.
- المطالبة بتطبيق حق تقرير مصير الشعوب، وذلك بتحرير شعوب شمال إفريقيا.
- يطالب الشعب الجزائري – التونسي بالاستقلال التام، ويناشد الضّمير العالمي ليعترف له بحق التّصرف بكل حرية في مصيره.

---

[1] انعقد الأول في صيف 1917م، والثاني ما بين أكتوبر – نوفمبر من نفس السّنة ، أنظر : محمد بلقاسم، **مرجع سابق**، ص– ص 90 – 91.

[2] علي تابليت، " **وحدة المغرب العربي من خلال وثائق عربية وانجليزية** "، أعمال النّدوة المغاربية حول وحدة المغرب العربي في ذاكرة المقاومة وجيش التّحرير، مداخلة منشورة – في – **مجلة الذاكرة الوطنية**، عدد خاص، المندوبية السّامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التّحرير، الرّباط – المغرب الأقصى، 2002، ص 63.

[3] تكوّنت اللّجنة من الوطنيين التّونسيين والجزائريين الأتية أسمائهم : صالح الشّريف، محمد الخضر حسين، محمد مزيان التلمساني، محمد الشيبي التّونسي، محمد بيزار الجزائري، حمدان بن علي الجزائري، ومحمد باش حمبه، أنظر: محمد بلقاسم ، **مرجع سابق**، ص 94 .

وأرسلت نفس الهيئة برقية يوم 2 جانفي 1919م إلى الرّئيس الأمريكي توماس وودرو ولسون بروما، صاحب المبادئ الأربعة عشر، تضمنت مطالب الشّعب الجزائري – التونسي، وتمثلت في:

– التنديد بالسياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر وتونس.

– المطالبة بإيفاد مندوبين شرعيين إلى مؤتمر الصّلح باسم الشّعب التّونسي الجزائري للدّفاع عن قضيتهم، وإقامة نظام جديد يخول لهم ممارسة كامل حقوقهم[1].

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى ، تأسس " الحزب الحر الدستوري التونسي" في 14 مارس عام 1920م، كثمرة للتّضامن التّونسي الجزائري، وإطار لعمل سياسي يهدف إلى تحرير المغرب العربي بأسره، وترأسه عبد العزيز الثعالبي[2]، وقد انخرط في صفوفه العديد من الوطنيين الجزائريين المتواجدين في تونس منذ بداية تأسيسه، وهذا ما يؤكّد البعد المغاربي لهذا الحزب[3]، وقد انبثق عن مؤتمراته الأولى عدد من الجزائريين إلى جانب الوطنيين التونسيين، ومن العناصر الجزائرية سواء منها من هو مولود ونشأ في الجزائر نذكر: الشّيخ إبراهيم أطفيش، والشّيخ صالح بن يحي، وإبراهيم أبو اليقظان، أو من أستوطن آباؤه تونس بعد الهجرة بسبب الاضطهاد الاستعماري، أمثال أحمد توفيق

---

[1] علي المحجوبي، **<u>جذور الحركة الوطنية التونسية 1904 – 1934م</u>**، تع: عبد الحميد الشّابي، ط1، شركة أوربيس للطّباعة، تونس، 1999م،ص ص 217- 218 .

[2] من أصول جزائرية، ولد بمدينة تونس عام 1874م، درس بالزيتونة، شارك في تأسيس و تحرير العديد من الصّحف ذات الاتجاه الديني و السّياسي منها : سبيل الرّشاد 1896م، وجريدة (الاتحاد الاسلامي 1896م، كما شارك في تحرير جريدة (التّونسي) الصادرة عام 1907م، وعرف بنشاطه النضالي من أجل القضية التّونسية وقضايا العالم الاسلامي مع حركة الشّباب التّونسي، بعد الحرب العالمية الأولى، وسافر في 10 جويلية 1919م إلى فرنسا للتّعريف بالقضية التّونسية، وأصدر سنة 1920م بمعية أحمد السقا كتاب " تونس الشهيدة " ، فألقت عليه السّلطات الفرنسية القبض بباريس، وأحالته على المحكمة العسكرية بتونس بتهمة التآمر على أمن الدولة الداخلي، وأسّس عام 1920 مع الوطنيين التّونسيين (الحزب الحر الدستوري التّونسي)، نفته فرنسا إلى المشرق العربي عام 1923م، ثم عاد إلى تونس صيف 1937م، وبقي بها إلى أن توفي في أكتوبر 1944م. أنظر: محمد بلقاسم، **مرجع سابق**، ص 214، وعلي المحجوبي، **<u>جذور الحركة الوطنية التونسية</u>**، **المرجع السابق**، ص 220.

[3] رضا ميموني، **مرجع سابق**، ص 17.

المدني، وعبد الرّحمان اليعلاوي، إضافة إلى العناصر الجزائرية الأصل والتي هاجرت منذ مدة طويلة أمثال عبدالعزيز الثّعالبي، وحسين الجزيري والصّادق الرزقي[1] .

ونشير في هذا الصّدد إلى مساهمة الجزائريين في تأسيس الحزب الدستوري الحر حيث كان للطلبة الجزائريين دور بارز في ذلك، ومن الجزائريين الذين دعموا الشيخ الثعالبي أهل وادي ميزاب، نذكر إبراهيم أطفيش وإبراهيم أبو اليقظان، وصالح بن يحي وكانوا كلّهم حينذاك طلبة جامع الزيتونة[2]، وعند تأسيسه، أصبح الشيخ أطفيش عضوا إداريا فيه، وأبو اليقظان عضوا في اللّجنة الدّعائية له[3]، وتمّ تعيين أحمد توفيق المدني أمينا عاما مساعدا للقلم العربي[4]، كما كان هؤلاء الطلبة يموّلون الحزب بالأموال، ويتم جمعها من الجزائريين المتواجدين بتونس أو بالجزائر، كلما تأزمت الحالة بتونس، ويذكر أحمد توفيق المدني أن الشيخ " صالح بن يحي " قد سافر إلى وادي ميزاب، وجمع منها مبلغا ماليا قدر بأربعين ألف فرنك فرنسي خلال زيارته إلى الجزائر عام 1920م، لصالح الحزب الدستوري[5] ، وهكذا فإن تعلّق الجزائريين بالحزب الدستوري، وتدعيمهم له إنما يدل على إيمانهم بمبادئه، وخدمته للقضية المغاربية على العموم.

فبرز العمل النّضالي المغاربي المشترك لمكافحة عدو واحد[6]، خاصة بعد ما دعا الزعيم التونسي عبد العزيز الثعالبي إلى توحيد الأمة العربية، وربط حركة التحرر المغاربي بحركة التحرر العربي[7]، ونشر في باريس كتابه بالفرنسية عام 1920م، والذي يحمل عنوان " تونس الشهيدة "، فضح فيه الاستعمار الفرنسي ودسائسه وإجرامه في حق

---

[1] محمد بلقاسم، **مرجع سابق**، ص– ص 216– 217.

[2] خير الدين شترة، إسهامات النّخبة الجزائرية، **مرجع سابق**، ص 106.

[3] محمد بلقاسم، **المرجع السابق**، ص 219.

[4] محمد بوطيبي، **مرجع سابق**، ص 95.

[5] أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح ، مذكرات**، ج1، مج1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م، ص219.

[6] محمد بلقاسم، **المرجع السابق**، ص 222.

[7] رضا ميموني، **مرجع سابق**، ص 17.

الشّعب التونسي. وتلقفت الجماهير والمثقفون في المغرب العربي كلّه هذا الكتاب الذي يفضح الاستعمار الفرنسي وأساليبه، فاعتقلته السّلطات الفرنسية، وأرجعته إلى تونس مكبلا، ورمته في أحد سجونها، وتحت الضّغط الجماهيري الهائل، أطلقت سراحه [1]. وتزامن نشاط الثعالبي في تونس والمشرق العربي مع نشاط الأمير خالد[2] في الجزائر وكان قد شارك من قبل في اتحاد مشترك مع الوطنيين التونسيين في المؤتمر الدّولي في باريس الذي نظمته " رابطة حقوق الإنسان " [3] ، وكان برنامج " الأمير خالد " قائما على فكرة المساواة بين الجزائريين والفرنسيين، وأن يكون لهم تمثيل في المجلس الوطني الفرنسي، ولكن دون تخلّيهم عن هويتهم العربية الاسلامية، وخلق جامعة جزائرية، والتعليم الإجباري بالعربية والفرنسية [4] .

وقد برزت وطنية " الأمير خالد " بقوة في بداية عام 1919م، حين ترأس الوفد الجزائري لحضور مؤتمر الصّلح بباريس في 18 جانفي 1919م، فبعد وصوله إلى العاصمة الفرنسية، نجح في تسليم رسالة ممضاة من طرفه إلى الرّئيس الأمريكي " ولسون Wilson "، وتضمنت الرّسالة مطالب الوفد الجزائري الذي كان متواجدا في باريس مع

---

[1] الطّاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية**، **مرجع سابق**، ص 54.

[2] هو الأمير خالد بن الهاشمي بن محي الدين بن الحاج عبد القادر ولد في 20 فيفري 1875م بدمشق، حيث قضى معظم شبابه، ثم عادت أسرته إلى الجزائر سنة1892م، والتحق في سنة 1893م بمدرسة سان سير العسكرية الفرنسية حيث تخرج ضابطا برتبة ملازم سنة 1897م، وبعد عمله داخل الجيش الفرنسي في المناطق مختلفة رقي إلى رتبة نقيب سنة 1908م، شارك في الحرب العالمية الأولى بعد أن أمضى في الجبهة فترة ثمانية عشر شهرا، وعاد إلى الجزائر، لقضاء إجازته، سرح من الجيش بسبب إصابته بمرض السّل، تزعم حركة الشّبان الجزائريين، قام بنشاط مكثف أثناء هذه الفترة، وأسس جريدة الإقدام عام 1919م، وفي عام 1924م نفته السّلطات الاستعمارية الفرنسية إلى سوريا استقر بها إلى أن توفي في 9 جانفي 1936م، أنظر: رشيد بن يوب، **دليل الجزائر السّياسي**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الرغاية – الجزائر، 1999م، ص 145، و بسّام العسلي، **الأمير خالد الهاشمي الجزائري**، ط2، دار النفائس بيروت لبنان 1984م، ص ص 109– 110، وأيضا: محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، تر: أمحمد بن البار طبعة خاصة ج1، دار الأمة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، برج الكيفان– الجزائر، 2011م، ص 163.

[3] – رضا ميموني، **مرجع سابق**، ص 17.

[4] – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، عالم المعرفة للنّشر والتّوزيع، الجزائر، 2015م، ص 362.

الأمير، وارتكزت على مبدأ حق تقرير المصير، وتعرف " بعريضة الأمير خالد" [1]، لقد حاول الأمير أن يبعث الروح الوطنية، وأن يوحد صفوف المناضلين الجزائريين وتشجيعهم على خلق حزب جزائري موحد، وذلك قبل المشاركة في الانتخابات البلدية التي تجرى في نوفمبر 1919م[2]، لقد جعل هذا الموقف الفرنسيين في الجزائر يشعرون بالخوف، والقلق من نشاطات للأمير خالد، فقرّرت السّلطة الفرنسية سنة 1923 نفيه من الجزائر[3]، بعد اتهامه بالتآمر على السلطة الفرنسية، وقد نقل الأمير نشاطه إلى فرنسا نفسها في أوساط العمال المهاجرين، حيث تعاون مع التيارات البارزة فيها، كما دعّم ثورة عبد الكريم الخطابي في المغرب، وخلال سنة 1925م غادر الأمير خالد فرنسا[4]، واتّجه إلى الإسكندرية بعد أن أجبرته فرنسا على ذلك لأسباب صحية، وأعطته منحة التّقاعد بشرط أن يبقى هناك [5]، لكن سرعان ما انتقل إلى الشّام، بعد محاكمته في الاسكندرية من قبل المحكمة القنصلية الفرنسية في أوت 1925م، وكان قد اتّهم بحمل جواز سفر مزور ومحاولة الهروب من منفاه إلى أوربا، وأصدرت المحكمة حكمها بسجنه خمسة شهور، ولم يسمح له بدخول الجزائر من جديد، فقد قضى بقية حياته في المنفى، حيث توفي في دمشق في 9 جانفي 1936م[6].

[1] للمزيد من التفاصيل عن محتوى الرسالة ، أنظر: الأمير خالد، **رسالة إلى الرّئيس ويلسون ونصوص أخرى**، تر: محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، رغاية – الجزائر، 2009م،ص– ص 35 – 40.

[2] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت– لبنان 1997م،ص 220.

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج2، **مرجع سابق**، ص364.

[4] أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر، المقاومة والتحرير، 1830 – 1962م**، ط1، دار الغرب الاسلامي 2007م، ص 106.

[5] عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص– ص 227 –226.

[6] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج2، **المرجع السابق**، ص368.

لقد استمرت حركة الأمير خالد، رغم نفيه، واعتقال أصحابه، وعزل حزبه، إذ سرعان ما ترجمها أتباعه في فرنسا، ففي ربيع سنة 1926م، أسّسوا حزبا ثوريا استقلاليا هو " نجم شمال إفريقيا " ، وعيّن الأمير خالد رئيسه الشّرفي[1].

لقد تأسس نجم شمال إفريقيا في 20 جوان 1926م في باريس على يد جماعة من أهالي إفريقيا الشمالية، وأكثرهم من الجزائر، وكانت تتمثل غايته في الدّفاع عن مصالح مسلمي شمال افريقيا من النواحي المادية والمعنوية والاجتماعية [2]، وكان " مصالي الحاج " يرغب في أن يجعل منه حركة تشمل شمال إفريقيا كلّه، فطالب النّجم باستقلال الأقطار الثلاثة – تونس، الجزائر، المغرب الأقصى– [3]، وبذلك أقرّ النّجم عمليا " مبدأ الاستقلال الوطني "، وفكريا " مبدأ الثورة "، واستراتيجيا " مبدأ وحدة الشّمال الافريقي " [4]، وهي المبادئ التي عبّر عنها المغاربة الحاضرون في أول مشاركة لنجم شمال إفريقيا في تظاهرة دولية بمناسبة انعقاد المؤتمر المناهض للاستعمار المنعقد ببروكسيل ما بين 10 – 15 فيفري 1927م [5]، طالب فيه مندوبو النّجم، وخاصة مصالي الحاج، باسم الشّعب الجزائري والشاذلي خير الله[6] باسم الشّعب التّونسي، باستقلال شمال افريقيا [1].

---

[1] عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص 228.

[2] عبد النور خيثر وآخرون، **منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954م**، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954م، المطبعة الرسمية، البساتين، بئر مراد رايس– الجزائر، 2007م، ص 249.

[3] قدادرة شايب، **مرجع سابق**، ص 226.

[4] محمد قنانش، **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919 – 1939م** ، الشّركة الوطنية للنّشر و التّوزيع، الجزائر، 1982م،ص48.

[5] محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**،ج1، 1919–1939م، تر: أمحمد بن البار، دار الأمة الجزائر،2011م، ص 269.

[6] ولد عام 1898م بتونس، دخل الكتّاب، ثم المدرسة القرآنية، قبل أن يلتحق بمعهد كارنو، حيث تحصل فيه على شهادة الباكالوريا، هو ورفيقه المقبل في الكفاح " الحبيب بورقيبة " وبدأ يكتب في الصّحف النّاطقة باللّغة الفرنسية ومنها جريدة " الصوت التونسي " وغيرها من صحف الحزب الحر الدستوري التونسي، وساهم من خلال مقالاته في التعريف بالقضية التونسية، توفي بعد أن أنهكه المرض عام 1972م . أنظر: الصادق الزّمرلي، **أعلام تونسيون مرجع سابق**، ص– ص 345 – 348 .

ورغم الطّابع الجزائري لنشاط الحزب مع بداية الثلاثينات من القرن العشرين، إلاّ أن موضوعات العمل المشترك ظلت تؤكد حضورها في برامجها وأهدافها، فقد ندّد نجم شمال إفريقيا من خلال رسالة مؤرخة في 7 سبتمبر 1927م، بتجنيد الإدارة الاستعمارية الفرنسية للجزائريين والتونسيين من أجل إخماد حرب الرّيف بالمغرب الأقصى، وحذّرت من المخبرين والعملاء، ودعتهم إلى ضرورة الوحدة ، والامتناع عن مساعدة العدو، وذكّر في الرسالة بأهمية النّضال المشترك، وحتميته في مواجهة المستعمر، الذي يترصد بأبناء الشمال الافريقي، ومما جاء في الرسالة " ...لم يكتف الاستعمار الفرنسي فقط بسلب حرية الشّمال الإفريقيين، وتجريدهم من ممتلكاتهم، وأراضيهم، بل أضاف إلى ذلك استعبادهم كرقيق وقتلهم بعشرات الآلاف في الحروب الاستعمارية. يرسلهم ليقاتلوا إخوتهم في الدّين، في الانسانية، في البؤس وفي المعاناة . أمام هذه الوضعية، سلوك الشّمال إفريقيين واضح يتعين عليهم أن يخضعوا، وأن يتركوا الاستعمار يقوم بما يحلو له، مما سيضمن ضياع عرقهم، أو عليهم أن يستيقظوا من سباتهم، وأن يستعدوا لاسترجاع كامل حقوقهم، وحريتهم المسلوبة ... لقد حان الوقت الذي يتعين علينا فيه أن نضع حدا للعمل المباشر ضد مصالحنا المشتركة وضد ديننا الحنيف[2]. وهكذا ساهم النجم وفق هذه المبادئ في بلورة العمل المغاربي المشترك، وإعطاء ديناميكية لنضال الأحزاب في البلدان المغاربية الثلاث، وبالتّالي توجيه النّضال الوطني التّحرري فيها،

كما رعى النجم نشاط جمعية طلبة شمال افريقيا [3] Association Des étudiants Musulmanes Nord Africains، وكانت تمثل ميدانا للتعاون والتّضامن بين النّخبة

---

[1] محفوظ قداش ومحمد قنانش، **نجم شمال افريقيا 1926 – 1937م، وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري**، تر: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013م،ص 56.

[2] أنظر الرسالة المؤرخة في 7 سبتمبر 1927م، محفوظ قداش ومحمد قنانش ، **نجم شمال افريقيا 1926 – 1937م وثائق وشهادات**، **المرجع نفسه**، ص ص 60- 62.

[3] تأسست في ديسمبر 1927م في باريس، وقد ضمت الجمعية عددا غفيرا من الطّلبة الجزائريين بفرنسا وخاصة طلبة جامعة باريس وضواحيها، وتضم طلاب من أقطار المغرب العربي الثلاثة (تونس، الجزائر، والمغرب)، وحضر

المثقفة للبلدان المغاربية[1]، ومجالا للدّفاع عن هوية المغاربة، ومقوماتهم الشخصية التاريخية، حيث ارتبط نشاط هذا التنظيم بالعلم الذي يعد من أكبر المجالات فعالية وتأثيرا على المستعمر الذي ينتهج سياسة التجهيل، ومحو الشخصية، وطمس الهوية الوطنية لشعوب المغرب العربي[2] وساهمت في ربط علاقات صداقة بين طلاب المغرب العربي، والتّقريب بينهم في الجامعات الفرنسية[3]، وكان من بين أعضائها، عدد من زعماء المغرب العربي، تولوا فيما بعد قيادة الحركة الوطنية المغاربية، ومنهم فرحات عباس، والحبيب بورقيبة التّونسي وأحمد ميلاد[4]، ومحمد حسن الوزاني المغربي، وقد أظهرت الجمعية توجهها العربي الإسلامي، حيث قرّرت قبل أن تعقد مؤتمرها الأول[5]، عدم قبول المتجنسين من أبناء المغرب العربي في صفوفها، فهي ترى أنهم فرنسيون، ولأنها

= المؤتمر التأسيسي الطلابي لدول المغرب العربي بعض زعماء المغرب العربي، واحتضن " قصر التعاون " Mutualité بباريس مؤتمر الطلبة بحضور فرحات عباس ممثلا عن كلبة الجزائر، وصالح بن يوسف ممثلا عن طلبة تونس، وعلال الفاسي ممثلا عن طلبة المغرب الأقصى . للمزيد من التفاصيل، أنظر : أحمد مريوش، **الحركة الطلابية الجزائرية، ودورها في القضية الوطنية وثورة التحرير 1954م**، ج1، دار قرطبة للنّشر والتّوزيع، الجزائر، 2018م، ص ص 140 – 147.

[1] مجموعة من المؤلفين، **الشّعب الجزائري التّونسي في مواجهة الاحتلال الفرنسي**، مؤسسة الطّباعة الشّعبية للجيش الجزائر، 2017م،ص 66.

[2] أمحمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، 1994م،ص 297.

[3] مجموعة من المؤلفين، **الشّعب الجزائري التّونسي**، **المرجع السابق**، ص 66.

[4] (1902 – 1994)، زاول تعليمه بالمدرسة الصادقية، وثانوية كارنو، عمل مع عمه في سوق السرّاجين بالعاصمة تونس، ما مكنه من الاقتراب من الأوساط الحزبية والعمالية، انخرط في الشّبيبة الشّيوعية، وتعرّف على زعماء الحركة الوطنية والعمالية وخاصة عبد العزيز الثّعالبي ومحمد علي الحامي، وفي عام 1925م انتقل إلى باريس لدراسة الطب وهناك واصل نشاطه السّياسي بالكتابة في جريدة " لومانيتي "، كما ساهم في تأسيس جمعية شمال افريقيا المسلمين بفرنسا عام 1927م، وظل من أبرز منشطيها حتى بعد حصوله على الدكتوراه في الطب. أنظر: نورالدين الدوقي **مرجع سابق**، ص– ص 327– 328.

[5] انعقد أول مؤتمر لهذه الجمعية ما بين 20 – 22 أفريل 1931م بتونس، وكان الاجتماع بالمدرسة الخلدونية، وقد شارك فيه 7 أعضاء من الجزائر برئاسة فرحات عباس، وتناول فيه الحاضرون موضوعات تتعلق بحالة التعليم العربي بشمال إفريقيا، والتّعليم العالي، والتّعليم الصّناعي وتعليم المرأة، أما المؤتمر الثاني، فقد انعقد بالجزائر ما بين 25 – 29 أوت 1932م بنادي الترقي. أنظر: أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، **مرجع سابق**، ص 108.

إسلامية، وهم ليسوا مسلمين وكانت تعقد مؤتمراتها سنويا في إحدى مدن المغرب العربي[1] . ومما يعكس العمل المشترك بين طلبة المغرب العربي في ديار الغربة، ارتباطهم الوثيق ببلدانهم، وتجسد ذلك في مساندتهم القوية لقضايا شعوبهم، حيث أرسلوا برقية في أفريل 1930 إلى كل من المغرب وتونس يعارضون من خلالها السّياسة التدميرية التي انتهجتها سلطة الحماية ومنها عقدها للمؤتمر الافخارستي بتونس وإصدارها للظّهير البربري بالمغرب الأقصى وقد أمضى البرقية 8 طلبة جزائريين، و6 طلبة مغربيين و27 تونسيين[2].

وحسب القانون الأساسي للجمعية، فقد تمثلت أهدافها فيما يلي :

– تمتين روابط المودة والتضامن بين الأعضاء عن طريق إنشاء ناد ومكتبة واصدار مجلة وعقد اجتماعات دورية .

– تشجيع شباب بلدان شمال افريقيا للمجيء إلى فرنسا لإكمال الدراسة الجامعية.

– تسهيل إقامتهم بفرنسا من خلال مدهم بإعانات، و قروض وانشاء دار لسكناهم.

– تقديم يد المساعدة للطلبة خاصة المعوزين منهم بسبب الظّروف الصّعبة التي كانت تعيشها أقطار المغرب العربي[3].

ولم يعد يقتصر دور جمعية طلبة شمال إفريقيا على إقامة علاقات الصداقة الشخصية بين طلاب المغرب العربي، والدّفاع عن أحوالهم المادية والادبية، بل تعدى ذلك، فأصبحت لها مطامح سامية، تتمثل في تحقيق الوحدة المغاربية[4]، ويتجلى من خلال

---

[1] أبو القاسم سعد الله، <u>**الحركة الوطنية**</u>، ج3، **مرجع سابق**، ص 107.

[2] أحمد مريوش، <u>**الحركة الطلابية**</u>، **مرجع سابق**، ص 147.

[3] لخضر عواريب، <u>**جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين و دورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1927 – 1955م**</u> رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006 – 2007،ص ص 44 –42.

[4] محمد بلقاسم، **مرجع سابق**، ص 297 .

مؤتمراتها المنعقدة في المنطقة المغاربية[1]، لكن إدراك السلطة الفرنسية بخطورتها، منعتها من عقد مؤتمراتها ببلدان المغرب العربي، وأجبرتها على عقدها في باريس لتتمكن من مراقباتها[2]. وهكذا فإن السّلطات الفرنسية، قد عرقلت هذه الحركة ابتداء من 1936م حيث أصبحت تشكل خطرا عليها، من خلال سعيها لتوحيد بلدان المغرب العربي واتصالها بالأحزاب السياسية [3].

لقد كان نجم شمال افريقيا يهدف إلى تعبئة كل القوى السّياسية المناهضة للاستعمار، وفي هذا الاطار عرفت الحركات الوطنية المغاربية تواصلا وتضامنا، وأقامت تعاونا وتضامنا فيما بينها[4]، حيث أقيم في 4 أكتوبر 1934م تجمع كبير للتّضامن مع الشّعب التّونسي والحزب الدستوري الجديد ضد السّلطات الاستعمارية الفرنسية بعد اعتقال قادته[5]. وفي عام 1935م، أصبح نجم شمال إفريقيا منظمة تهتم أساسا بالمشاكل الجزائرية، بعد التحاق التونسيين بمنظمتهم الوطنية، الحزب الدستوري الجديد، الذي تأسس في مارس 1934م، وانضمام المغاربة إلى " جمعية العمل المغربي " التي أنشئت خلال صيف 1934م [6]، ورغم مغادرة التونسيين والمغاربة للنجم، بقي يناضل من أجل القضايا

---

[1] انعقد أول مؤتمر رسمي للجمعية بتونس من 20- 22 أوت 1931م، والثاني بالجزائر العاصمة من 25 – 29 أوت 1932م، والثالث ما بين 26 – 29 ديسمبر 1933م بباريس بقصر التعاون Palais de la Mutualité والرابع في 2 أكتوبر 1934م بقاعة المطالعة لمعهد الخلدونية بتونس، والخامس بمدينة تلمسان ما بين 6-10 سبتمبر 1935م، والسّادس في مدينة تيطوان المغربية فيما بين 21 – 27 أكتوبر 1936م، أنظر: محمد بلقاسم، **مرجع سابق** ص- ص 287 - 305.

[2] السبتي غيلاني، **علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية اثناء الثورة التحريرية** ، رسالة دكتوراه التخصص: الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة – الجزائر، 2010 – 2011م، ص- ص 29 - 30.

[3] محمد بلقاسم، **المرجع السابق**، ص 308.

[4] عبد الوحيد جلامة، **مرجع سابق**، ص 27.

[5] محفوظ قداش، **مرجع سابق**، ص 494.

[6] نفسه، ص 508.

المغاربية، ومنها استقلال البلدان الثلاثة [1]، فعندما قامت السّلطة الاستعمارية الفرنسية باعتقال قادة الحزب الدستوري الجديد التونسي، ونفيهم إلى برج لوبوف Fort – Le Boeuf بالجنوب التونسي، عقب الأحداث التي عاشتها تونس في 3 سبتمبر 1934م وصدور قرار مارسيل بيروتون " Marcel Peyrouton "، القاضي بإلقاء القبض على سبعة من قادة النضال الوطني في تونس[2]، أرسل النجم لجنة إلى مختلف الكتل اليسارية في البرلمان الفرنسي لطلب التدخل لإطلاق سراح المعتقلين السّياسيين، كما احتج النّجم من خلال التّجمعات التي نظّمها لهذا الغرض، وضد القمع والضّغط، وشكّل لجنة لجمع المال للدّفاع عن الموقوفين [3]، وكان رد فعل السلطة الفرنسية على حوادث تونس الشقيقة اعتقال مصالي الحاج رئيس النّجم في 1 نوفمبر من عام 1934م بتهمة إعادة تشكيل جمعية محلة، وممارسة سياسة معادية لفرنسا، والمس بأمن الدّولة، وفي الخامس نوفمبر من السّنة ذاتها، حكم عليه وعلى الكاتب العام عمار ايماش، وأمين المال بلقاسم راجف بستة أشهر سجنا لكل واحد، وتغريمهم بمبلغ مالي، كما اعتقل في تلك الأثناء رابح موساوي عند زيارته لعائلته بتيزي وزو، ونفي إلى بريكة بباتنة، وبقي فيها إلى عام 1936م، أما مصالي الحاج، فقد أطلق سراحه في الفاتح ماي من سنة 1935م، بعد قضائه ستة أشهر[4]. كما يتضح البعد المغاربي في نضاله أيضا، من خلال تقديم نجم شمال افريقيا برنامج المطالب المستعجلة المشتركة لبلدان الشمال الإفريقي الثلاثة إلى الجبهة الشّعبية

---

[1] السبتي غيلاني، **مرجع سابق**، ص29.

[2] كان من بين القادة السّبعة : الحبيب ومحمد بورقيبة، والدّكتور الماطري الذين أبعدوا إلى الجنوب التونسي، وتمّ إخلاء سبيل البحري قيقة، والطّاهر صفر، لكونهما عضوان من أعضاء الدّيوان السّياسي، أملا في أن يتخذا موقفا أكثر واقعية في نشاط الحركة الوطنية، أنظر: أحمد القصاب، **تاريخ تونس المعاصر (1881 – 1956)**، تع: حمادي السّاحلي ط1، الشّركة التّونسية للتّوزيع، تونس، 1986م، ص 551 .

[3] محمد قنانش، **الحركة الاستقلالية، مرجع سابق**، ص 64 .

[4] محمد قنانش، **مرجع سابق**، ص– ص 64 - 65.

في فرنسا [1] في فيفري 1936م، طالب فيه بإنهاء القوانين الاستثنائية وبالحريات الأساسية، والمساواة بين الفرنسيين وسكان شمال إفريقيا، والاستفادة من القوانين الاجتماعية الفرنسية وبإصلاحات اقتصادية، وقد وقّع على هذه المطالب نجم الشمال الإفريقي ولجنة الدّفاع عن الحريات في تونس، ولجنة الدّفاع عن الحريات في المغرب[2]. ومهما يكن من أمر، فإن الجبهة الشّعبية قد أصدرت قرارا بحل النّجم في 26 جانفي 1937م، بعد اتهام النّجم بالوقوع تحت تأثيرات خارجية (يعني إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية)، كما اتهمت مصالي الحاج بالتّخلي عن تضامنه، وتعاونه مع الجبهة .

وفي إطار التّضامن المغاربي، حدثت احتجاجات في جهات مختلفة ضد قرار الحل ففي مؤتمر الحزب الدستوري الجديد الذي انعقد في 31 جانفي 1937م، استنكر فيه الحزب قرار حل النّجم من قبل الحكومة الفرنسية، متهما الجبهة بوقوعها تحت تأثير المستعمرين[3]، ودفع بحزبه إلى اتخاذ قرار الاضراب تضامنا مع الجزائر والمغرب، واستمر بورقيبة بعدها في التّنسيق، وتبادل الرّسائل مع مصالي الحاج، وأكّد له من باريس تعاون وتضامن حزبه[4]. ولم يمض وقت طويل حتى تأسّس حزب الشّعب الجزائري يوم 11 مارس 1937م برئاسة مصالي الحاج، وفي أوت 1937م قام الحزب بإصدار جريدة نصف شهرية بالعربية في الجزائر بعنوان (الشّعب)، من أجل الوصول إلى الجماهير

---

[1] ظهرت في ظروف تزايد الخوف من ألمانيا النازية والصراع مع اليمين الراديكالي والمتمثل في نمو القوى اليمينية داخل فرنسا، وطرحت مشاريع لتحقيق مصالح الشّعب، وتقرّبت من المنظمات النّقابية التابعة لأبناء المستعمرات تأسّست من الأحزاب الشّعبية الممثلة في البرلمان مثل الحزب الشّيوعي والحزب الاشتراكي، وانتصرت في انتخابات شهر جوان 1936م، واستلمت على إثرها الحكم في فرنسا، أنظر: أحمد بهاء عبدالرزاق، " **الجبهة الشعبية الفرنسية ودورها السّياسي في فرنسا 1935 – 1938م** "، – في– **مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية**، ع17، السنة التاسعة العراق، 2015م، ص– ص 350 – 351.

[2] محفوظ قداش، **مرجع سابق**، ص– ص 668 – 669.

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج3، **مرجع سابق**، ص– ص 142 – 143.

[4] عبد الله مقلاتي، **العلاقات الجزائرية المغاربية والافريقية إبان الثّورة الجزائرية**، ج1، ط1، دار السّبيل للنّشر، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009م، ص– ص 27 – 28.

الشّعبية الجزائرية بصفة أكثر، وكان شعارها كلمة الزعيم المصري سعد زغلول " إن إرادة الشّعب تنبثق من إرادة الله وإرادة الله لا تقهر " [1]، وكان يديرها مصالي الحاج، وترأس تحريرها السّيد مفدي زكريا، ثمّ خلفه محمد قنانس، كما كانت للحزب جريدة (الأمة) التي تصدر باللّغة الفرنسية بباريس وكانت أهدافه لا تختلف عن أهداف النّجم وهي : إنشاء حكومة وطنية، وبرلمان، واحترام الأمة الجزائرية، واحترام العربية والإسلام [2]. وقد شارك الحزب في مظاهرات كبيرة في 14 جويلية 1937م تحت العلم الجزائري تميزا عن مظاهرة الجبهة الشّعبية التي جرت في نفس الوقت إحياء لعيد الثورة الفرنسية 14 جويلية 1789م. وكان رد فعل السّلطات الفرنسية اعتقال زعماء حزب الشّعب بتهمة القيام بحملة معادية لفرنسا، وقد حكم على مصالي الحاج بالسّجن سنتين، وعلى خمسة آخرين من أتباعه، ولم يطلق سراحه إلاّ بعد استيفاء المدة المقررة في 25 أوت 1939م، كما صدر قرار بحل حزب الشّعب، ومنع جريدة (الأمة) من الصدور في سبتمبر 1939م بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية في الفاتح من الشّهر نفسه، ومن السّنة ذاتها [3].

- النضال التّحرري المشترك خلال وبعد الحرب العالمية الثانية:

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية في صيف عام 1939م، كانت فرنسا ضعيفة في بلادها وفي الجزائر[4]، فلجأت إلى حل الأحزاب السياسية، وعلى رأسها حزب الشّعب الجزائري في 26 سبتمبر 1939م، ومنعت جرائده، الأمة والبرلمان من الصّدور، كما تمّ توقيف غالبية قادته في أكتوبر عام 1939م، وحبسهم، وإرسالهم إلى المعتقلات[5]، كما صدر قرار بحل الحزب الشيوعي الجزائري أيام بعد التّوقيع على الحلف الجرماني –

---

[1] محفوظ قداش، **مرجع سابق**، ص 759.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية،ج3، **مرجع سابق**، ص 144.

[3] **نفسه**، ص– ص 144 – 147.

[4] **نفسه**، ص 173.

[5] – محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الجزائرية 1919 – 1951م**، ط1،ج2، شركة دار الأمة للطّباعة والنّشر والتّوزيع الجزائر، 2008م، ص 873 .

السوفياتي[1] وتمّ توقيف عدد من مناضليه[2]، وفي تونس، أوقفت سلطة الحماية عدد كبير من المتظاهرين بعد أحداث أفريل 1938م، فضلا عن قادة الحزب الدستوري الجديد[3] ومنهم الحبيب بورقيبة والمنجي سليم[4]، وأحيل القادة الدستوريون على المحكمة العسكرية بدعوى التآمر على أمن الدولة، وزجّ بهم في السّجن العسكري[5].

وتواصلت أعمال العنف الشّرس والقمع إزاء النّضال في سبيل الاستقلال، كما أعلنت حالة الطّوارئ في تونس، وفي 12 أفريل 1938م تمّ حل الحزب الدستوري الجديد وأغلقت نواديه وحجزت وثائقه، وفي جويلية 1938م قيّدت حرية الصحافة والكلام والاجتماعات، كما تعرض الحزب الشيوعي التّونسي إلى الحل في عام 1939م[6].

لقد كانت هذه المتابعة من الادارة الفرنسية كافية بان تجعل حزب الشعب ينقل نشاطه من العلنية إلى السرية [7]، كما واصلت العناصر الدستورية نشاطها والتي لم تشملها

---

[1] – تم التوقيع على المعاهدة بتاريخ 23 أوت 1939م، بين أدولف هتلر وجوزيف ستالين، تعهد بموجبها الطّرفان بالتزام الحياد إذا ما دخل طرف ثاني في حرب مع دولة أو دول أخرى، وعدم الاعتداء، ومدة هذا الاتفاق عشر سنوات للمزيد من التفاصيل، أنظر: رياض الصمد، **العلاقات الدولية في القرن العشرين، تطور الاحداث لفترة ما بين الحربين 1914 – 1945م**، ج1، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 1982م، ص– ص 380 -389.

[2] محفوظ قداش، **مرجع سابق**، ص 874 .

[3] غيلان سمير طه التكريتي، **الحركة الوطنية التونسية**، **مرجع سابق**، ص 195 .

[4] (1980–1969) تلقى تعليمه بالمدرسة الصادقية، ثم انتقل إلى باريس حيث درس الحقوق، انخرط في الحزب الحر الدستوري الجديد، انتخب كاتبا عاما للمجلس المالي في المؤتمر سنة 1937م، كلّفه الحزب بقيادة المظاهرة الشعبية التي انتظمت في 8 افريل 1938م بالعاصمة، ما أدى إلى اعتقاله بالجنوب التّونسي، ثم برج سان نيكولا بمرسيليا، صار مديرا للحزب بعد 1948م، اعتقل من جديد في جانفي 1952م، ولم يفرج عنه إلاّ في أوت 1954م، عين وزيرا في حكومة الطاهر بن عمار التّفاوضية، وشارك في المفاوضات التي أدت إلى الاستقلال التّام، عين سفيرا لتونس في الولايات المتحدة الأمريكية، و عين في 1961م رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى سنة 1962م تاريخ تسميته وزيرا للخارجية، ثمّ ممثلا شخصيا لرئيس الدولة، فوزيرا للعدل، أنظر: نورالدين الدّوقي، **مرجع سابق**، ص– ص 336 – 337 .

[5] خليفة الشّاطر وآخرون، **تونس عبر التّاريخ**، **مرجع سابق**، ص 113 .

[6] غيلان سمير طه التكريتي، **مرجع سابق**، ص 195.

[7] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج3، **مرجع سابق**، ص180.

بعد موجة الاعتقال، فقد تمكنت من تشكيل الدواوين السّياسية السّرية، ومنها الديوان السياسي الخامس في أواخر 1939م، برئاسة الباهي الأدغم[1]. لقد شكلت بداية الأربعينات حدا فاصلا بين مرحلتين أساسيتين في العمل الوطني، وأولويات مطالبه، ومحاور نضالاته، فظهرت قطيعة مع مرحلة المطالب والدّعوة إلى الإصلاح، فهي انتقال نوعي إلى وضع جديد لم تعد الأولوية فيه للدّفاع عن الهوية والمطالبة بالإصلاح فقط، بل ظهرت فكرة التّحرر والاستقلال واسترداد الدّولة الوطنية في أوساط الوطنيين المغاربة[2].

- مكتب المغرب العربي ببرلين:

بمجرد ما استرجعت فرنسا مكانتها قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية، قررت أن تتخلص من العناصر الوطنية التونسية، فشنّت حملات اعتقال واسعة ضدهم بحجة تعاونهم مع المحور (ألمانيا، إيطاليا، واليابان)، وتمثلت ردود الأفعال المحلية للتونسيين في اندلاع انتفاضات، ومنها ثورة المرازيق في أواخر 1942 وبداية 1943م، وحركات العصيان والفرار من الجندية(فلاقة زرمدين)[3]، وهجرة عدد كبير من التونسيين خوفا من سياسة الاضطهاد التي اعتمدها الاستعمار الفرنسي للقضاء على أي نشاط يهدف إلى استرجاع الحرية[4]، ولضمان استمرارية العمل الدعائي، غادرت مجموعة من الوطنيين تونس باتجاه عواصم البلدان الأوربية، ومنهم الرشيد إدريس[5] ، وحسين التريكي، والصادق

[1] خليفة الشّاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص 113 .

[2] أمحمد مالكي، **مرجع سابق**، ص 328.

[3] خليفة الشّاطر وآخرون، **المرجع السابق**، 116.

[4] رضا ميموني، **مرجع سابق**، ص 454.

[5] ولد الرشيد إدريس يوم 27 جانفي 1917م بتونس العاصمة ، زاول تعليمه بالصادقية ، انخرط في الحزب الدستوري الجديد عام 1935م، فواجه محن الايقاف والسّجن إثر حوادث 9 أفريل 1938م، ثمّ خاض تجربة نضالية خلال الحرب العالمية الثانية (1940 – 1942م)، فصدرت في شأنه أحكام متفاوتة بين سجن لمدة 5 سنوات، ونفي لمدة عشر سنوات، وحكم عليه بالإعدام غيابيا سنة 1946م، فانتقل في هذه الفترة مبعدا بين ألمانيا وفرنسا وإسبانيا، ومصر وعدد من البلدان الأسيوية كالهند وباكستان و اندونيسيا . وكان من الأعضاء المؤسسين لمكتب المغرب العربي في برلين ومكتب المغرب العربي بالقاهرة، وبعد إعلان الحكم ذاتي، عاد إلى تونس، فاشتغل رئيسا لقسم الصحافة بالحزب ورئيس

بسباس، والطيب سليم إلى برلين في أول ماي 1943م[1]، والتحق بهم الحبيب ثامر[2] ويوسف الرويسي، والهادي السعيدي[3].

ويعود الفضل في تأسيس مكتب المغرب العربي ببرلين– حسب شهادة يوسف الرويسي– إلى مجموعة من المناضلين الوطنيين التونسيين في عام 1943م[4]، وذلك بتشجيع من الحاج أمين الحسيني مفتي القدس الذي احتضن هذا المسعى منذ بدايته ووفّر للمكتب الناشئ محلا بالمعهد الإسلامي الذي كان يديره بمدينة برلين[5]. كما أسّسوا جريدة بالعربية، اسمها جريدة (المغرب العربي)، وكان الهدف من ورائها خدمة قضايا المغرب العربي كله[6].

= تحرير لجريدة العمل، وانتخب عضوا بالمجلس التأسيسي، عين سفيرا بواشنطن، ومكسيكو وممثلا لتونس لدى الأمم المتحدة، وعيّن على رأس الهيئة العليا لحقوق الانسان والحريات الأساسية عام 1991م، كما كلّف من قبل رئيس الجمهورية التونسية بتأسيس لجنة التحقيق بقضايا حقوق الانسان والحريات، ومن قبل الأمين العام لجامعة الدول العربية بالسعي لحل قضية المحتجزين الكويتيين بالعراق، ينظر: عمل جماعي، **الرشيد إدريس المناضل والأديب**، مساهمة جماعية بمناسبة اليوم الدراسي الذي نظمه بيت الحكمة يوم 24 جانفي 2007م، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، مطبعة أوربيس، تونس، 2008م، ص ص 17 – 91.

[1] خالد عبيد، " **محطات من مسيرة الرشيد ادريس النضالية** " ، **الرشيد إدريس، المناضل والأديب، يوم دراسي نظمه بيت الحكمة**، 24 جانفي 2007م، تونس، 2008م،ص 22 .

[2] (1909 – 1949)، ولد بتونس، تلقى تعليمه بالمدرسة الصادقية، ثم درس الطّب بتولوز وباريس، انضم إلى طلبة شمال افريقيا، وإلى الحزب الدستوري الحر التونسي، و بعد عودته إلى تونس، ترأس الديوان السياسي السري فترة اعتقال قيادة الحزب، غادر تونس بعد هزيمة الألمان، وأقام بألمانيا مدة قصيرة، ثم استقر بالقاهرة، ساهم في تأسيس مكتب المغرب العربي (1947)، و توفي في حادث طائرة سنة 1949م، خلال رحلة إلى باكستان للمشاركة في مؤتمر بكراتشي. أنظر: نورالدين الدوقي، **مرجع سابق**، ص 336.

[3] خليفة الشّاطر وآخرون، **مرجع سابق**، 116.

[4] هناك من يرى أن تأسيس " مكتب المغرب العربي ببرلين" في جويلية 1943م، وآخرون في نوفمبر من السّنة ذاتها ينظر: خالد عبيد، **المرجع السابق**، ص23، وخليفة الشاطر وآخرون، **مرجع نفسه**،ص 116، وأيضا: عروسية التركي **فصول في تاريخ الحركة الوطنية في تونس المعاصر**، مكتبة علاء الدين، صفاقص، تونس، 2005م ص150 .

[5] بوعلام بلقاسمي،" **مكتب المغرب العربي خلال الحرب العالمية الثانية: من برلين إلى القاهرة (1942 – 1947م)**"، **مجلة عصور**، مجلة فصلية محكمة ، يصدرها مخبر البحث التاريخي، مصادر وتراجم، جامعة وهران – الجزائر، ع2، السنة 2002م، ص34.

[6] الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية**، **مرجع سابق**، ص 234.

ولما كانت ألمانيا منشغلة بالحرب على جبهتيها الشرقية والجنوبية، وعدم اهتمامها بالمغرب العربي وبمستقبله، قرّر الوطنيون المغاربة مواصلة النّضال باستغلال الفرصة للتّحرر من النّفوذ الألماني، ومنع النّازيين من توظيف قضايا المغرب العربي، فانتقل الرّشيد إدريس، وبعده يوسف الرّويسي إلى باريس لتعبئة الجالية المغاربية هناك[1]، وفتح فرع لمكتب المغرب العربي، كما سمحت لهم الفرصة بالاتصال بالعمال والطّلبة، فكانت لهم لقاءات بعناصر من كتلة العمل المغربية، وأعضاء من حزب الشّعب الجزائري ودرسوا معا إمكانية تنظيم عمل مغاربي موحد، تمثل في ظهور حركة، أطلقوا عليها اسم " هيئة الحزب الوطني المغربي " ومن أعضاء هذه الهيئة : سي الجيلاني من الجزائر، ومحمد الديوري من المغرب الاقصى. وكان من أهدافها توحيد النّضال المغاربي، والتّكفل بقضايا العمال المغاربة في أوروبا، والدّعاية للقضايا الوطنية [2].

ومع تدهور الوضع في كل من ألمانيا وفرنسا بسبب اتساع نطاق الحرب العالمية الثانية، دفع بالحبيب ثامر ومن معه إلى اللّجوء إلى إسبانيا بين أوت 1944م وجوان 1946م تاريخ انتقالهم إلى القاهرة لمواصلة النّضال من أجل وحدة المغرب العربي، كما خرج " الرويسي" وأصحابه من برلين في افريل 1945م، لكنه اعتقل من قبل القوات الأمريكية بالنمسا، وبعد الإفراج عنه ، توجّه إلى سوريا، ومنها بادر بإحياء مكتب المغرب العربي من جديد[3].

وإذا كان مشروع " مكتب المغرب العربي " ببرلين لم يفلح، بسبب انهزام ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، واحتلالها من قبل الحلفاء، فإنه قد شكّل محطة بارزة في مسار التّعاون التّونسي الجزائري، فانتقل النّشاط النّضالي بعد الحرب العالمية إلى القاهرة

---

[1] محمد بلقاسم ، **مرجع سابق**، ص 458.

[2] بوعلام بلقاسمي، **مرجع سابق**، ص– ص 34 – 35.

[3] بلقاسم بولغيتي، **لجنة المغرب العربي وإسهاماتها في وحدة الكفاح المغاربي 1948 – 1956م**، رسالة ماجستير في التّاريخ الإفريقي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم التّاريخ، الجامعة الإفريقية – أحمد دراية – أدرار، 2011 – 2012م، ص 23 .

وتجسّد في تأسيس " جبهة الدفاع عن افريقيا الشمالية" [1] في 18 فيفري 1944م بالقاهرة لجمع شمل المغاربة، وتوحيد الرأي والكفاح، ترأسها شيخ الأزهر سابقا " محمد الأخضر حسين"[2] بمساعدة أحد أحفاد الأمير عبد القادر، ويدعى الأمير مختار الجزائري، وكاتبه "الفضيل الورتلاني"[3]، وضمت أعضاء من جميع أقطار المغرب العربي، ومن جميع الهيئات والأحزاب، وقد أكدت الجبهة من خلال قانونها الأساسي سعيها بالطرق المشروعة إلى تحقيق حرية واستقلال بلدان المغرب العربي- تونس- الجزائر-المغرب الأقصى استقلال لا زيف فيه، ووحدة كاملة شاملة لا نقص فيها وأصبحت الكلمتان الاستقلال والوحدة من التحيات المفضلة عند المغاربة جميعا[4].

لقد ساهمت هذه الهيئة في التّعريف بقضايا المغرب العربي، وتوضيحها، ونقلها إلى المشرق العربي من خلال صحيفة " النّذير" الصادرة بالقاهرة، والتي كانت تنشر المذكرات والبيانات المساندة والمتضامنة مع قضايا المغرب العربي[5]. وكثفت الجبهة

---

[1] مجموعة من مؤلفين، **الشّعب الجزائري التّونسي**، **مرجع سابق**، ص 67.

[2] ولد في بلدة نفطة يوم 21 جويلية 1873م، ، خاله الشيخ العلامة محمد المكي بن عزوز ذو الشهرة الواسعة في تونس والجزائر والأستانة، وانتقلت عائلته إلى تونس العاصمة، عندما بلغ سن الثالثة عشر، وفيها واصل تعليمه الابتدائي، ثم التحق بجامع الزيتونة عام 1887م، وتحصل على شهادة التطويع سنة 1898م، وهي الشهادة التي تسمح لحاملها من التّطوع لإلقاء دروس في جامع الزيتونة، زار الجزائر عدة مرات، ومنها رحلته الثانية إلى الجزائر العاصمة في عام 1904م، تولى الخضر حسين خطة القضاء ببنزرت، زار مصر، ودمشق، سجن من قبل جمال باشا في سوريا عام 1915م، ثم أطلق سراحه بعد أن ثبتت براءته، استقر بالأستانة، ثم انتقل إلى مص، وفيها أشرف على مشيخة جامع الأزهر، ساهم في تأسيس " جبهة الدفاع عن إفريقيا الشّمالية " عام 1944م، توفي يوم 2 فيفري 1958م. للمزيد من التّفاصيل عنه، ينظر: محمد مواعده، **محمد الخضر حسين، حياته وآثاره**، تقديم المنجي الشملي، الشركة التونسية لفنون الطبع، تونس، 1974م، ص- ص 21- 29.

[3]- (1906-1959)، وهو عالم جزائري، حافظ لكتاب الله، وتلقى تربية إسلامية بمسقط رأسه ببني ورتلان، ثم بمدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي انتمى إليها سنة 1933 – 1934م، ساهم بالتّعليم في مدارسه،ا وبالإصلاح والإرشاد، عينته الجمعية ممثلا لها بفرنسا، من مؤلفاته: الجزائر الثّائرة، وهو عبارة عن مجموعة مقالات كتبها في بعص الصّحف العربية، وللمزيد من المعرفة عن حياته ونشاطه، أنظر: علي المرحوم: " **مواقف من جهاد الشّيخ الفضيل الورتلاني** "، – في– **مجلة الثقافة**، ع34، الجزائر، سبتمبر 1976م، ص- ص 47 – 63.

[4] – الفضيل الورتلاني، **الجزائر الثائرة**، دار الهدى، عين مليلة – الجزائر، 2009م، ص 269.

[5] – معمر العايب، **مرجع سابق**، ص 48.

نشاطها من أجل جمع المغاربة، وتوحيدهم، ومع ظهور جامعة الدول العربية، وهيئة الأمم المتحدة، بادر الشّيخان الخضر حسين والفضيل الورتلاني إلى إرسال برقية إلى رئيس مؤتمر سان فرانسيسكو للأمم المتحدة في أكتوبر 1945م، يدعونه فيها إلى الاهتمام بقضية بلدان شمال إفريقيا (تونس – الجزائر – المغرب) التي تضم " ثلاثين مليونا عربيا، يلاقون من الاحتلال الفرنسي أشد العذاب "، كما طالبوا من الهيئة العربية تعيين مجموعة من أبناء شمال إفريقيا في إدارة الجامعة ولجانها [1] .

لم تكتف الجبهة بتدويل القضية المغاربية في أروقة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، بل ناضلت بكل الوسائل للتعريف بها لدى الشعوب العربية والاسلامية، والمحبة للحرية والسلام، فأصدرت البيانات والمقالات في الصّحف، واتخذت من جريدة " الإخوان " و"النّذير" و " دعوة الحق " منبرا لذلك، وعبّرت عن معاناة شعوبها من تعذيب ووحشية من قبل الاستعمار، كما اعتمدت على إلقاء المحاضرات والندوات في مصر والشام[2] فالتفّ حولها الوطنيون المغاربة الذين انتقلوا إلى القاهرة، ومنهم: الحبيب بورقيبة والأمير عبد الكريم الخطابي[3] ومحي الدّين القليبي، والحبيب ثامر والرّشيد إدريس[4]، في حين توجّه

---

[1] – الفضيل الورتلاني، **مصدر سابق**، ص 340.

[2] – **نفسه**، ص– ص 290، – 349.

[3] – زعيم ومجاهد إسلامي من بلاد الرّيف بالمغرب الاقصى، ولد سنة 1882م ببلدة أجدير بالرّيف المغربي، تتلمذ على يد والده، وحفظ القرآن الكريم ، ثم انتقل إلى فاس، وواصل دراسته بجامعة القيروان، اشتغل معلما ثم قاضيا وقاضي القضاة بمدينة مليلية، حارب الإسبان، وألحق بهم هزيمة نكراء في معركة " أنوال" المشهورة عام 1921م تمكّن من السيطرة على بلاد الرّيف، ومنطقة عمارة، واتخذ من " أغادير " عاصمة له . وتمكّن من إلحاق الهزيمة بالقوات الفرنسية في معركة " تازة " سنة 1925م، تحالفت ضده القوات الفرنسية والاسبانية، فهزموه، واستسلم عام 1926م، ونفي إلى جزيرة " ريونيون " في المحيط الهندي، قضى بها إحدى وعشرين سنة، وفي عام 1947م، طلب اللّجوء السّياسي إلى مصر، أسّس مع أبناء المغرب العربي لجنة أسموها " لجنة تحرير المغرب العربي"، واختير الأمير رئيسا لها، وبقي بمصر، إلى أن وافته المنية يوم 6 فيفري 1963م. ينظر: عبد الله العقيل، **من أعلام الدّعوة والحركة الإسلامية المعاصرة**، ط8، ج1، دار البشير، بيروت،2008م، ص– ص 506 – 513.

[4] – بلقاسم بولغيتي، **مرجع سابق**، ص 25.

" يوسف رويسي " [1] إلى دمشق لمواصلة النضال، وكان قد استقبل بعد وصوله إليها من قبل رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي[2]، وعبّر له هذا الأخير عن تضامنه مع وحدة النضال المغاربي، ودعمه لحركته التحريرية بقوله: " إن قضية المغرب العربي هي قضيتنا وما يهم أهل المغرب يهمنا، وإذا كتب لي أن يكون مسقط رأسي سوريا، فلا يعني ذلك أولويتكم عني في النّضال في سبيل استقلال المغرب وسيادته "[3].

لقد صدرت في البلدان المغاربية الثلاثة نصوص دشّنت القطيعة مع مرحلة المطالبة بالإصلاح، ورفعت شعار الاستقلال، وهي بيان 10 فيفري 1943م الصادر بالجزائر، والذي أدان الاستعمار، والقضاء عليه، وعريضة الاستقلال في 11 جانفي 1944م بالمغرب الأقصى، وميثاق 23 أوت 1946م (مؤتمر ليلة القدر)، والذي أعلن فيه صراحة عن مطلب الاستقلال، وإلغاء عقد الحماية، وشكلت هذه نصوص الأرضية

[1] (1907 – 1980) أحد مؤسسي الحزب الدستوري الجديد، وأحد قيادته حتى خروجه من تونس في ماي 1943م بعد هروبه من القمع الفرنسي، نشط بفرنسا وألمانيا وإسبانيا، حكم عليه ورفاقه بالإعدام غيابيا عام 1946م، تمكّن من اللّجوء إلى دمشق سنة 1948م، حيث شكّل مكتب الحزب الحر الدستوري التونسي بدمشق، كان من مؤسسي مكتب المغرب العربي بالقاهرة في فيفري 1947م، ورئيس مكتب لجنة تحرير المغرب العربي بدمشق، اختلف مع نهج بورقيبة التفاوضي مع فرنسا منذ 1950م، وكان قريبا لنهج محمد عبد الكريم الخطابي ولجنة تحرير المغرب العربي، للمزيد من التفاصيل، أنظر: عميرة عليّة الصغيّر، **اليوسفيون وتحرير المغرب العربي**، ط1، المغاربة للطباعة، تونس، 2007م ص 209.

[2] – شكري القوتلي (1891 – 1967) رئيس عربي سوري، ولد بدمشق، تلقى تعليمه الإبتدائي في مدرسة الآباء اللعازريين، والعلوم الثانوية في المدرسة الإعدادية والعالية في الكلية الشاهانية بالأستانة، وتخرج منها حاملا شهادة الليسانس في العلوم السياسية، عمل في صفوف شبيبة المنتدى الأدبي، ، ثم صار عضوا في العربية للفتاة، اعتقل في الحرب العالمية الأولى مع المناضلين العرب، غادر البلاد أثناء الثّورة السّورية 1925م إلى مصر والحجاز، انتخب رئيسا للجمهورية، وفي أثناء رئاسته هذه، تمّ جلاء الفرنسيين عن سوريا، أعيد انتخابه رئيسا للجمهورية بعد تعديل الدستور، فأطاحه عام 1949م انقلاب حسني الزّعيم، فلجأ إلى مصر، وأقام بالإسكندرية، وأعيد انتخابه مرة ثالثة عام 1956م، وتنازل عن منصبه لصالح الوحدة بين مصر وسوريا، (1958 – 1961م)، وانتخب الرّئيس عبدالناصر رئيسا لها، وقد أطلق على القوتلي نتيجة ذلك لقّب " المواطن العربي الأول ". أنظر: عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السّياسة**، ج3، **مرجع سابق**، ص 488.

[3] بلقاسم بولغيتي، **مرجع سابق**، ص25.

الأولى لانطلاق مسلسل النّضال من أجل الاستقلال، واستبعدت مفهوم " التشارك " أو المشاركة في الحكم من قبل الاستعمار [1] .

وهكذا فإن نشاط هذه الجبهة قد استمر من أجل التّعريف بالقضية المغاربية في المحافل الدولية، وعلى مستوى المنظمات الإقليمية، سيما جامعة الدّول العربية، فلم يترك المناضلون المغاربة منبرا سياسيا ولا ثقافيا إلاّ ووظّفوه للدّفاع عن قضيتهم لتحقيق وحدة المغرب العربي في جميع المجالات .

وفي هذه الأثناء تعرضت شعوب المنطقة المغاربية لأبشع الأساليب الاستعمارية من القمع، والظلم، لكن ظلت جبهة الدّفاع عن إفريقيا الشّمالية صامدة، تناضل من أجل استقلال المغرب العربي بكل الوسائل، فكانت لسانه وصوته في كل المناسبات، وهيّأت الأرضية الملائمة لمكتب المغرب العربي بالقاهرة.

– **مكتب المغرب العربي بالقاهرة** :لقد تجسد مشروع دعم وتوثيق العلاقات بين مختلف حركات التحررية في المغارب العربي، وتحقيق مبدأ استقلال المغرب العربي منذ تأسيس الجامعة العربية[2] في 22 مارس 1945م بالإسكندرية، وهذا ما ساهم في تحول نشاط الحركات المغاربية إلى القاهرة [3]، وتجلى ذلك من خلال عقد مؤتمر المغرب العربي من 15 – 22 فيفري 1947م بالقاهرة، برعاية جامعة الدّول العربية بعد التّنسيق والتّشاور بين قادة الحركات الوطنية في كل من الجزائر، تونس والمغرب الأقصى [4]، وقد رسم مؤتمر القاهرة ميلاد مكتب المغرب العربي، وفتح إمكانات انصهار أطرافه، والتّنسيق بين

---

[1] أحمد مالكي، **مرجع سابق**، ص– ص 386 – 420.

[2] تم التّوقيع على ميثاق الجامعة العربية في 22 مارس 1945م بالإسكندرية، والدّول الأعضاء المؤسّسون لها هم : مصر، سوريا، الأردن ، لبنان، العراق، العربية السّعودية، اليمن، أما فيما يخص أهدافها، فهي: توثيق التّعاون بين أعضاء الجامعة العربية، تنسيق الخطط السّياسية ومساعدة الأقطار العربية، النّظر في شؤون الدّول العربية ومصالحها السّعي إلى استتاب الأمن والسّلم العربيين، صيانة أمن واستقلال الدّول العربية من أي اعتداء خارجي، التّعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية، ومقرها القاهرة بمصر، أنظر: رياض الصمد، **مرجع سابق**، ص– ص 97 – 98.

[3] معمر العايب، **مرجع سابق**، ص 49.

[4] مجموعة من المؤلفين، **الشّعب الجزائري التّونسي**، **مرجع سابق**، ص 67.

نضالاتها[1]، وبمشاركة ممثلين عن الحركات الاستقلالية لهذه البلدان وتحت الرّئاسة الفخرية للسّيد " عبد الرحمان عزام " الأمين العام للجامعة، فمثلت تونس بواسطة مكاتب الدستور في القاهرة ودمشق، والجزائر بواسطة مكتب حزب الشّعب في القاهرة، أما مراكش، فقد مثّلتها (رابطة الدّفاع عن مراكش) ومعها (الوفد المراكشي) لدى رجال الجامعة [2]، كما حضره عدد كبير من رجالات العالم العربي المقيمين بالبلاد المصرية ومنهم الشيخ محمد الخضر الحسين[3]، وهو أول مؤتمر يجمع ممثلين عن الحركات الوطنية لبلدان المغرب العربي، ومن أهم القرارات التي خرج بها المؤتمر ما يلي[4] :

- بطلان الحماية المفروضة على تونس والمغرب الأقصى، وعدم الاعتراف بأي حق لفرنسا في الجزائر.
- مطالبة الحكومات المغاربية والهيئات الوطنية بإعلان استقلال البلاد.
- المطالبة بجلاء القوات الأجنبية عن بلاد المغرب العربي كلها.
- رفض الانضمام للاتحاد الفرنسي بأي شكل من الأشكال.
- اعتبار أيام احتلال الجزائر 5 جويلية، وفرض الحماية على تونس 12 ماي، وفرض الحماية على مراكش 20 مارس ، أيام حداد في جميع أقطار المغرب العربي.
- تعزيز الكفاح في الدّاخل والخارج لتحقيق الاستقلال و الجلاء[5].

ومن أجل تحقيق هذه القرارات، أوصى المؤتمر بما يلي:

- الاتفاق على غاية واحدة هي الاستقلال التام والجلاء. وعلى تكوين لجنة دائمة من رجال الحركات الوطنية، مهمتها توحيد الخطط، وتنسيق العمل لكفاح مشترك. والعمل

---

[1] أحمد مالكي، **مرجع سابق**، ص 451.

[2] علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003، ص ص 375 - 376.

[3] محمد مواعده، **مرجع سابق**،ص120.

[4] خليفة الشاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص 120.

[5] أحمد مالكي، **المرجع السابق**، ص 353.

على توحيد المنظمات العمالية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الأقطار الثلاثة وتوجيهها توجيها قوميا. وعلى ضرورة وقوف الأقطار الثلاثة جبهة واحدة عند حدوث الأزمات في أي قطر منها[1].

ومن بين توصيات مؤتمر القاهرة أيضا، الإعلان عن تأسيس " مكتب المغرب العربي " في 16 فيفري 1947م، ويعد من أهم قرارات مؤتمر المغرب العربي[2]، وكان الهدف من إنشائه تنسيق عمل الحركات الوطنية في بلاد المغرب العربي، وتوحيد الكفاح المسلح المشترك، والتّعريف بقضايا المغرب العربي بمصر، وفي المشرق العربي[3]، وبعد الانتهاء من أشغال المؤتمر، قام ممثلو أحزاب الاستقلال والشّعب والدستور بفتح دار لتوحيد مكاتبهم في القاهرة عملا بتوصية المؤتمر، وأطلق عليها " مكتب المغرب العربي" واشتمل نظام المكتب على ثلاثة أقسام : القسم المراكشي، ويتعاون فيه حزب الاستقلال وحزب الإصلاح والقسم التونسي، ويشرف عليه حزب الدّستور الجديد، وقسم الجزائر خصّص لحزب الشّعب وللمكتب مدير عام ينتخبه ممثلو الأحزاب المذكورة في جمعية عامة لمدة سنة، وله لجان فنية متعددة [4].

ومن أبرز الأعمال التي قام بها المكتب بالقاهرة، بعد فترة وجيزة من تأسيسه قيامه بدور فعال في عملية تحرير محمد بن عبد الكريم الخطابي من الأسر، وترتيب عملية لجوءه إلى القاهرة في 30 ماي 1947م، والتحاقه بالمكتب، وساهمت الجامعة العربية في ذلك[5]. وهكذا يكون المكتب العربي قد تدعّم بقائد تاريخي لمقاومة الرّيف بالمغرب الأقصى، كما تعززّت الدّعاية أكثر لقضية المغرب العربي[6].

---

[1] علال الفاسي، **مرجع سابق**، ص– ص 376 – 377.
[2] محمد بلقاسم، **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا**، **مرجع سابق**، ص 542.
[3] معمر العايب، **مرجع سابق**، ص 50.
[4] علال الفاسي، **المرجع السابق**، ص379.
[5] معمر العايب، **المرجع السابق**، ص 50.
[6] محمد بلقاسم ، **المرجع السابق**، ص 547 .

ولم يقتصر نشاط مكتب المغرب العربي في القاهرة في العاصمة المصرية، بل تجاوز حدودها، حيث كان موجها إلى العواصم العربية والاسلامية من جهة، وإلى نيويورك مقر الجمعية العامة للأمم المتحدة من جهة أخرى. فكان حضور الوطنيين المغاربة في المؤتمرات الدولية سواء كانت سياسية أو ثقافية لعرض قضايا بلدانهم، ومن أهم المؤتمرات التي شارك فيها ممثلو المكتب، المؤتمر الثقافي العربي الأول الذي انعقد في بيروت في سبتمبر 1947م، وحضره أمحمد أحمد بن عبود بصفته ممثل المغرب لدى الجامعة العربية، وعضو في مكتب المغرب العربي في القاهرة، ترك وصفا دقيقا لأعمال المؤتمر، ولتدخلاته واصطداماته مع المعارضين لاستقلال بلدان المغرب العربي[1] .

كما كانت للمكتب مشاركة في المؤتمر الاسلامي الاقتصادي الأول المنعقد في باكستان في ديسمبر 1949م، وقد أدلى رئيس الوفد المشارك فيه بتصريح سياسي للصّحف الدّولية بكاراتشي، واصفا فيه الأوضاع الاستعمارية في أقطار المغرب العربي .

ومثّل مكتب المغرب العربي كل من علي الحمامي (الجزائر) والحبيب ثامر (تونس) وأمحمد أحمد بن عبود (المغرب الأقصى)[2]، وناشدوا الدول والشعوب الاسلامية مناصرة المغرب العربي في كفاحه من أجل الحرية والاستقلال[3]، وقد وافتهم المنية بعد عودتهم من المشاركة في المؤتمر بباكستان إثر حادث سقوط طائرة بين مدينتي لاهور وكراتشي يوم 12 ديسمبر 1949م [4].

---

[1] أمحمد أحمد بن عبود، <u>**مكتب المغرب العربي في القاهرة، دراسات ووثائق**</u>، مطابع منشورات عكاظ، الرباط، 1992م ص11.

[2] **نفسه**، ص- ص11 – 12.

[3] الطيب لباز، <u>**علاقات حزب الاستقلال المغربي بالحركتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية 1944 – 1956م**</u> أطروحة الدكتوراه في التّاريخ المعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2013 – 2014م، ص257.

[4] محمد بلقاسم، **مرجع سابق**، ص 556.

- **لجنة تحرير المغرب العربي:** اجتمعت قيادات الحركات الوطنية بالمغرب العربي بالقاهرة لعقد مؤتمر لتوحيد كفاحهم، ورسم خطط نضالية، وانبثق عن هذا المؤتمر لجنة سميت بلجنة تحرير المغرب العربي[1].

وقد تأسست في 5 جانفي 1948م بالقاهرة، وشارك في تأسيس هذه اللّجنة ممثلو الأحزاب الوطنية التونسية والجزائرية والمغربية، وترأس هذه اللّجنة بطل زعيم الرّيف محمد بن عبد الكريم الخطابي[2] بعد نزوله بالقاهرة، وهو الذي أعطى النضال المغاربي صبغة ثورية، وكان على اتصال وثيق بزعماء الحركات الوطنية المغاربية، وأكّد لهم ضرورة تبني الخط الثوري للنّضال المغاربي، وذلك بتماسك الجهود من أجل بناء جبهة واحدة موحدة من خلال تجاوز الخلافات الشّخصية، وتغليب مصلحة وحدة المغرب العربي[3]، وقد حدّد الخطابي في النّداء الأول أهداف تكوين هذه اللّجنة، ومبادئها بالقول: " منذ أن منّ الله علينا بإطلاق سراحنا... ونحن نواصل السعي لجمع كلمات الزعماء، وتحقيق الائتلاف بين الأحزاب في كل من مراكش والجزائر وتونس بقصد مواصلة الكفاح في جبهة واحدة لتخليص البلاد من ربقة الاستعمار... ويضيف مبينا : لقد كانت الفترة التي قطعناها في الدّعوة للائتلاف خيرا وبركة على البلاد، فاتفقت مع الرؤساء ومندوبي الأحزاب الذين خابرتهم على تكوين لجنة تحرير المغرب العربي من سائر الأحزاب الاستقلالية[4] في كل

---

[1] الطّاهر عبدالله، **الحركة الوطنية التونسية**، **مرجع سابق**، ص216.

[2] خليفة الشّاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص 122.

[3] بلقاسم بولغيتي، **مرجع سابق**، ص 44.

[4] عن تونس: الحزب الدّستوري الجديد و الحزب الدستوري القديم، وعن الجزائر: حزب الشّعب الجزائري، عن المغرب الأقصى: حزب الاستقلال، حزب الشّورى والاستقلال، حزب الإصلاح الوطني، وحزب الوحدة المغربية. ينظر : أمحمد أحمد ابن عبود، **مرجع سابق**، ص– ص 52 – 53.

من تونس والجزائر ومراكش..." [1]. وقد نشر ميثاق هذه اللّجنة في معظم الصّحف المصرية يوم 6 جانفي[2] ونصّ ميثاقها على ما يلي :

–المغرب العربي بالإسلام كان، وللإسلام عاش، وعلى الإسلام سيسير في حياته المستقبلية.

– المغرب العربي جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة، وتعاونه في دائرة الجامعة العربية على قدم المساواة مع بقية الأقطار العربية أمر طبيعي ولازم .

– الاستقلال المأمول للمغرب العربي هو الاستقلال التّام لكافة أقطاره الثّلاثة (تونس والجزائر ومراكش) .

– لا غاية يسعى إليها قبل الاستقلال.

– لا مفاوضات مع المستعمر في الجزئيات ضمن النّظام الحاضر.

– لا مفاوضات إلا بعد إعلان الاستقلال.

– للأحزاب الأعضاء في " لجنة تحرير المغرب العربي" أن تدخل في مخابرات مع ممثلي الحكومة الفرنسية والاسبانية على شرط أن تطّلع اللّجنة على سير مراحل هذه المخابرات أولا بأول .

– حصول قطر من الأقطار الثّلاثة على استقلاله التّام لا يسقط على اللّجنة واجبها في مواصلة الكفاح في تحرير البقية[3].

ولقد صادق على هذا الميثاق ممثلو الأحزاب المغاربية المتواجدين في القاهرة، عن تونس الحبيب بورقيبة والحبيب ثامر، ومحي الدّين القليبي، وعن الجزائر حزب الشّعب الجزائري، وعن المغرب الأقصى علال الفاسي، أحمد بن مليح، محمد العربي العلمي

---

[1] أحمد مالكي، **مرجع سابق**، ص 455.

[2] محمد بلقاسم، **مرجع سابق**، ص 547.

[3] علال الفاسي، **مرجع سابق**، ص– ص ، 409 – 410.

والنّاصر الكتاني، عبد الخالق الطريس وأمحمد أحمد ابن عبود، ومحمد اليمني النّاصري[1].

أما عن مكتب اللّجنة، فتشكّل على النحو التالي:

- الأمير محمد عبدالكريم الخطابي : رئيس دائم.
- الأمير أمحمد عبد الكريم الخطابي: وكيل دائم.
- الحبيب بورقيبة: أمين عام.
- أمحمد أحمد ابن عبود: أمين الصندوق[2].

ونستنتج من ميثاق اللجنة، مدى تأكيده على الانتماء الاسلامي والعربي لأقطار المغرب العربي، كما أكد على أن الاستقلال هو الهدف الأساسي للّجنة، ويكون الاستقلال تام بلا تفاوض مع المستعمر، ويشمل كل بلدان المغرب العربي[3] .

لقد واصل أعضاء لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة نشاطهم الدبلوماسي حيث كلّفت اللّجنة أمينها العام " الحبيب بورقيبة " للقيام بجولات دعائية بداية من 20 مارس 1948م عبر مختلف عواصم البلدان العربية في المشرق العربي، فكانت له زيارات إلى عمان، وبيروت، وبغداد والرياض من أجل الحصول على الدّعم والتأييد لقضية المغرب العربي من قبل ملوك ورؤساء العرب، ولم يقتصر عمل اللّجنة على المشاركة في الوطن العربي والجامعة العربية، بل شارك وفد في اجتماع الدورة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة في 26 نوفمبر عام 1948م، وتكوّن من " جلولي فارس" و" أحمد مزغنة" و" المهدي بن بركة " لاطلاع الرأي العام العالمي على أوضاع المغرب العربي جراء الأساليب القمعية التي يمارسها الاستعمار[4].

---

1 محمد بلقاسم، **مرجع سابق**، ص– ص 548 – 549.

2 أمحمد أحمد ابن عبود، **مرجع سابق**، ص 53.

3 عبدالله مقلاتي، **العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة**، **مرجع سابق**، ص 46.

4 بلقاسم بولغيتي، **مرجع سابق** ،ص– ص 49 – 50.

والمتأمل لهذه البنود، يلاحظ أنها تميزت بالدعوة إلى تبني النشاط أو العمل الثوري، في حين كان نشاط مكتب المغرب العربي يعتمد على الدّعاية للتعريف بمشاكل المغرب العربي، ويرجع الفضل في ذلك إلى تأثير الاتجاه الثوري للزعيم المغربي " عبد الكريم الخطابي " الذي حرص منذ بداية نشاطه على توجيه النداءات الحماسية إلى الوطنيين المغاربة ليزرع فيهم روح الجهاد، وقد عبّر عن موقفه من فرنسا قائلا : " ... أنا مصمّم العزم على محاربة فرنسا إذا ما كانت تصر على المضي في سياستها الاستعمارية في بلادنا... فإما أن يخرج الفرنسيون من بلادنا، وإما أن يفصل بيننا السّيف..." [1] .

لقد اصطدمت هذه الاستراتيجية التي رسمها " عبد الكريم الخطابي" مع رؤية زعماء الأحزاب السّياسية الذين كانوا ينشطون داخل اللجنة، فكان جهدهم موجّها إلى العمل السّياسي لمواجهة الاستعمار[2]، ومن هذا التباين في الرؤية لمواجهة العدو، نشب الخلاف بين زعماء الأحزاب الوطنية المغاربية والأمير "عبد الكريم الخطابي" ، الأمر الذي ترتب عنه ظهور التّصدع والتّنازع داخل اللّجنة، وكان هذا الخلاف حول مسألة التّفاوض القطري حول الاستقلال الذي باشره بورقيبة مع فرنسا، وهذا يتناقض مع روح ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي[3]، وقد استنكر " عبد الكريم الخطابي " ذلك الموقف بقوله: " نعلن استنكارنا لمشاركة الحزب الدستوري التونسي الجديد في هذه التجربة ونعتبر هذه المشاركة إخلالا بميثاق لجنة تحرير المغرب العربي التي ينضوي تحت لوائها جميع الأحزاب الاستقلالية المغربية (المغاربية) لا تتحمل أية مسؤولية في السياسة التي ينتهجها هذا الحزب ما دامت تخالف مبادئ ميثاقها... " [4] .

---

[1] رضا ميموني، **مرجع سابق**، ص47.

[2] **نفسه**، ص 53.

[3] عبدالله مقلاتي، <u>**العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثّورة**</u>، **مرجع سابق**، ص24.

[4] أحمد مالكي، **مرجع سابق**، ص 457.

لقد أثّر هذا الخلاف على نشاط مكتب المغرب العربي، وأعمال لجنته التي عرفت مرحلة الفتور في نشاطها منذ أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات[1]، الأمر الذي دفع حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية للتحرك لتفعيل العمل المغاربي في الميدان فأوفدت " الأمين دباغين " إلى تونس للقاء المناضلين التّونسيين، والتّباحث معهم في أمر تشكيل منظمة سرية في تونس لتنسيق العمل مع المنظمة السّرية الجزائرية [2].

وفي جانفي 1949م، أوفدت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (حزب الشعب الجزائري) بعثة إلى تونس، ضمت كل من " أحمد بن بلة " و " دردور" و " بوقادوم " والتقى الوفد بالكاتب العام لحزب الدستور التونسي الجديد " صالح بن يوسف " للتّباحث معه حول خطة إنشاء جبهة مغاربية للكفاح[3]، فلقد تعامل مع الوفد الجزائري باستعلاء وردّ على محدثيه بالقول: "أنّ أي توحيد للجهود، يعرقل استقلال تونس، وهي تختلف في وضعيتها عن الجزائر التي تعد مستعمرة فرنسية... "[4].

ورغم فشل اللّقاء، فإن " بن بلة " قد نجح في ربط علاقات مع بعض المناضلين في حزب الدستور الجديد، ومنهم " الشاذلي قلالة "، فاتّفق معهم على التّعاون في مجال العسكري، وعاد " بن بلة " في ربيع 1949م ومعه مجموعة من الخبراء من أجل مساعدة التّونسيين على إنشاء منظمة عسكرية في تونس لتنسيق العمل العسكري مع المنظمة السّرية الجزائرية[5] التي تأسست ما بين 15-16 فيفري عام 1950م، ولتدريب الدستوريين

---

[1] أحمد مالكي، **مرجع سابق**، ص 457.

[2] عبد الله مقلاتي، **تواصل الحركتين التونسية والجزائرية ودور منطقة الجنوب الشرقي الجزائري في ربط الاتصالات** مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التواصل الحضاري بين الجنوب الشرقي للجزائر وتونس، قسم التاريخ جامعة الوادي، الجزائر، 10 – 11 نوفمبر، 2013م، ص4.

[3] معمر العايب، **مرجع سابق**، ص55.

[4] عبدالله مقلاتي، **العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثّورة**، **مرجع سابق**، ص 30.

[5] تأسست في 15 فيفري 1947م على إثر انعقاد مؤتمر حزب الشّعب الجزائري(حركة انتصار الحريات الديمقراطية) وهي منظمة عسكرية، وتمثل الجناح العسكري للحزب، ترأسها في البداية محمد بلوزداد، وخلفه حسين أيت أحمد، ثمّ أحمد بن بلة منذ 1949م، و في مارس سنة 1950م، تمّ اكتشافها من طرف السّلطات الفرنسية، وألقت القبض على

على صنع المتفجرات، ومساعدتهم بمعارفهم وخبراتهم [1]. وفي إطار التّقارب المغاربي نذكر ذلك الاجتماع التّنسيقي الذي جمع بين الأحزاب الوطنية المغاربية [2] في " شانتي " بفرنسا بمقر إقامة مصالي الحاج يوم 28 جانفي 1952م، حيث وقّعت الأحزاب الحاضرة على تصريح ينص على ضرورة الاتحاد فيما بينها لمواجهة العدو المشترك، كما قرّرت هذه الأحزاب بعد دراستها للمستجدات الحاصلة في المغرب العربي تنسيق أعمالها وإحداث " جبهة الاتحاد والعمل المغربية يوم 2 فيفري 1952م[3]، ومما جاء في ميثاق أحزاب الشمال الافريقي:

أولا : تتعهد الأحزاب والمنظمات الوطنية بشمال افريقيا:

- بمتابعة الكفاح ومضاعفته في سبيل تحرير إفريقيا الشمالية من جميع أنواع الاستعمار والوصول بأقطارها- في دائرة ميثاق الأمم المتحدة- إلى نظام دول ديمقراطية متمتعة بسيادتها.

- بتنسيق عملها لتحقيق هذه الأهداف في إفريقيا الشمالية، وفي فرنسا والعالم.

- بالبحث دوريا في حالة الشمال الإفريقي على ضوء الحوادث في الداخل والخارج.

= عدد كبير من أعضائها، ينظر: مومن العمري: **الحركة الثورية في الجزائر، من نجم شمال افريقيا إلى جبهة التحرير الوطني**، دار الطليعة للنشر والتوزيع، مكتبة البصائر، الجزائر، 2003م،ص 160.

[1] محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع**، تر: كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الابحاث العربية، دار الكلمة للنشر، بيروت-لبنان، 1980م،ص58.

[2] الأحزاب الحاضرة، عن الجزائر: حركة انتصار الحريات الديمقراطية، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، عن تونس: الحزب الدستوري القديم، الحزب الدستوري الجديد، عن المغرب الأقصى: حزب الاستقلال، حزب الإصلاح الوطني، حزب الوحدة، حزب الشّورى و الاستقلال. ينظر : **المنار**، " **بوادر الوحدة المغربية** " ع15، 6 جمادى الاول 1371هـ/ 1 فيفري 1952م،ص2.

[3] عمر الجزائري، " **حول تأسيس الجبهة المغربية** "، **المنار**، ع19، 28 مارس 1952م، ص3.

ثانيا: تقرّر تأليف لجنة اتحاد وعمل الشّمال الإفريقي، وإنشاء هيئة أخرى لازمة لتنفيذ هذا الميثاق. وقد دعا إلى هذا الميثاق، وسعى فيه ، وشهد به محمد البشير الإبراهيمي[1].

إن التّضامن الجزائري التونسي ضارب في أعماق التاريخ، وليس وليد الفترة الاستعمارية، تجسَّد ذلك من خلال عدة مظاهر وأشكال متنوعة بين الشعبين المتجاورين جغرافيا، والمتقاربين حضاريا واجتماعياً، وتعمَّقت أكثر مع تعرض البلدين للاستعمار المشترك، وهو ما سنُبيّنه في قادم الفصول.

---

[1] البصائر، " **ميثاق اتحاد الشّمال الإفريقي** "، ع185، يوم الإثنين 27 جمادى الثانية عام 1371هـ/ 24 مارس 1952م، ص 3 .




الفصل الأول

اهتمامات جريدتي البصائر والمنار بالسياسة الفرنسية في تونس

(1952- 1954)




1- القمع الاستعماري في عهد دي هوتكلوك وأهم التطورات السياسية في تونس (1952- 1953):

انتهجت السّلطات الاستعمارية في تونس منذ مطلع الخمسينيات من القرن الماضي سياسة الاعتقال والنّفي والاغتيال ضد العناصر الوطنية، فاستفحل القمع الاستعماري[1] ولمجابهة المد التحرري، وكسر إرادة الوطنيين، وتلبية لرغبة الاستعماريين في تونس لجأت السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى تعويض المقيم العام " لويس بريليي" Louis Perillier بالاستعماري المتصلب "جون دوهوتكلوك" Jean de Hauteclocque [2] وهو من غلاة الاستعماريين العنصريين، وحلّ بتونس يوم 13 جانفي 1952م، على متن البارجة الحربية مارصو Marceau تصحبها طائرات مقاتلة، في محاولة لاستعراض القوة، وايذانا باعتماد سياسة العنف والقمع في البلاد[3]، وتمّ استقباله بفرقة عسكرية على رأسها الجنرال بيار غارباي Pierre Garbay القائد العام للجيش الفرنسي بتونس- الذي اشتهر بعنفه

---

[1] عبد الواحد المكني، "**ظاهرة الاغتيالات السياسية في تونس الخمسينات: حالة الهادي شاكر 13 سبتمبر 1953م**" **مجلة روافد**، مجلة المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، ع9، جامعة منوبة- تونس، 2004م، ص 259.

[2] ولد **جون ماري فرنسوا دوهوتكلوك** يوم 11 فيفري 1893م، وتحصل على البكالوريا حقوق، وشارك في الحرب العالمية الأولى مدركا نهايتها في رتبة ضابط، وتسنى له الالتحاق بعد الحرب بالسلك الدبلوماسي، فعين في 01 سبتمبر 1919 ملحقا بالسفارة الفرنسية بريو دي جانيرو(البرازيل)، ومنها انتقل الى الارجنتين كسكرتير ثالث، ثم الى برن كسكرتير ثاني، فإسطنبول سنة 1927م كسكرتير اول، قبل ان يعين سفيرا في بوخارست(رومانيا) في الفاتح جوان 1930م، تنقل في فترة الثلاثينات من سفارة إلى اخرى متقلدا عدة مناصب، تولى تحت حكم فيشي خطة مدير مصلحة النجدة الوطنية في فيفري 1941، ووقع في الأسر يوم 18 مارس 1944، ثم فر في ماي 1944، وأعلن ولاءه للحكومة المؤقتة، ورجع في سبتمبر للميدان الدبلوماسي عام 1944م كمندوب سام للحكومة المؤقتة ببروكسل، واعتبارا لما قدمه لفرنسا أثناء الحرب، ولقرابته العائلية بالجنرال "لوكلارك دوهوتكلوك "، وهو ابن عمه، عين سفيرا لبلده في بروكسيل يوم 16 ديسمبر 1951م، ومنها دعي لتعويض لويس بريليي المقيم العام السابق في تونس، في المجلس الوزاري المنعقد يوم 24 ديسمبر 1951م. أنظر: عبد الجليل العبيدي، **المقيم العام جون دوهوتكلوك والمسألة التونسية جانفي 1952 – أوت 1953**، بحث لنيل شهادة الدراسات المعمقة، قسم التاريخ، جامعة تونس الأولى السنة الجامعية 1998 – 1999، ص37.

[3] عبد المجيد كرّيم وآخرون، **موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1881- 1964)**، المعهد الوطني الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2008، ص- ص. 154 – 156 .

وتصلبه الاستعماري منذ قمع ثورات مدغشقر عام 1947م والهند الصينية – وكان المقيم العام الجديد " جون دي هوتكلوك " يرتدي بذلة عسكرية، وهي إشارة لأسلوب القمع الذي سينتهجه مع التونسيين، وصرّح لمستقبليه أن مهمته إنقاذ " تونس الفرنسية " وكسر الحركة الوطنية التونسية وعلى رأسها الحزب الدستوري الحر الجديد[1] ، والاتحاد العام التونسي للشغل[2] وزعيمه " فرحات حشاد " وقد استغل الفترة الانتقالية التي تنتهي بتعيين " إدغار فور" Edgar Faure [3] رئيسا للحكومة الفرنسية في 17 جانفي 1952م [4]. وقد أشارت جريدة " المنار" إلى الاستراتيجية التي حددتها السلطات الاستعمارية الفرنسية في تونس بتعيين مقيم جديد قائلة :"... فأرسلوا إلى تونس مقيما جديدا، أناطوا بعهدته مأمورية ذات شأن عظيم، تحمل في طياتها الخطوب للشعب التونسي، وأمروه بأن يعمل

[1] تأسس عام 1934م ، إثر انعقاد مؤتمر قصر هلال التاريخي في 2 مارس 1934م، واستطاع بورقيبة ورفاقه الانفصال نهائيا عن اللّجنة التّنفيذية للحزب الحر الدستوري، نتيجة قناعة " الشق الراديكالي " في الحزب بانعدام إمكانية في صلب قيادة واحدة مع شخصيات تختلف معه في تصورها لطرح القضية الوطنية فتشكل عوض اللجنة التنفيذية الديوان السياسي، ومنذ هذا التاريخ يظهر الحزب الدستوري الجديد برئاسة محمود الماطري، وكاتبه العام الحبيب بورقيبة والطاهر صفر كاتب عام مساعد، ومحمد بورقيبة أمين مال، والبحري قيقة أمين مال مساعد، ويستمر الحزب يناضل حتى تحقيق الاستقلال في 20 مارس 1956م، أنظر: خليفة، الشاطر وآخرون، **تونس عبر التاريخ ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال** ، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005م، ص 103 .

[2] تأسّس في 20 جانفي عام 1946م، بعد دعوة المؤتمر بقاعة الخلدونية بتونس، حضره جميع قادة النقابات ، وبعد انتهاء المؤتمر انتخب فرحات حشاد أمينا عاما للمنظمة النقابية الكبرى " الاتحاد العام التونسي للشغل " ، وكان حشاد يؤمن بأن الحركة العمالية في تونس ، يجب أن تكون حركة قومية سياسية ، إذن تهدف الحركة النقابية في تونس إلى مقاومة الاستعمار حتى يتمّ تحرير البلاد ، وعندها يصبح النضال من أجل التغيير الاجتماعي أمرا مثمرا، أنظر: الطاهر عبد الله، **مرجع سابق**، ص ص 195، 196.

[3] – إدغار فور: (1908 – 1988م)، رجل سياسي فرنسي، تولى رئاسة الحكومة الفرنسية في عام 1952م، وفي فيفري 1955م خلفا لمنداس فرنس ، تميزت فترة حكمه بإنهاء المرحلة الأولى من المفاوضات ولتوقيع على المعاهدات التونسية – الفرنسية في 03 جوان 1955م، والتي تنص على نقل أهم السلطات إلى التونسيين باستثناء الأمن الخارجي والتمثيل الدبلوماسي (منح تونس الحكم الذاتي)، أنظر : محمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تع: محمد شاوش ومحمد عجينة، ط3، دار سراس للنشر، تونس 1993م، ص 137.

[4] نجيب دكاني، **القضية التونسية في الصحافة الجزائرية والكولونيالية من 1952 – 1956م**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة أبو القاسم سعد الله – الجزائر 2، 2016 – 2017م،ص60.

جادا على تنفيذها، وكانت نتيجة هذه المهمة التي كلف بها، إلقاء القبض على مسيري الحركة الدستورية ، وقتل المتظاهرين رميا بالرصاص، واعلان حالة الطوارئ في طول البلاد وعرضها..." [1] وشهدت فترة حكم " دي هوتكلوك " (18 جانفي 1952 – 2 سبتمبر 1953م) موجة من القمع، والتعذيب، والاعتقالات والنفي وانتهاج سياسة التصفية والاغتيالات التي طالت الرموز الوطنية التونسية [2].

- الاعتقالات والنفي:

قرّرت السلطات الفرنسية أن تضرب ضربتها الكبرى، ففي أول إجراء قمعي للمقيم العام الجديد، قرّر في 16 جانفي منع انعقاد مؤتمر الحزب الدستوري الجديد الذي كان مقررا ليوم 18 من نفس الشهر، وحرمانه من القاعات العامة الكبرى، ووضعت أمامها حرسا مسلحا[3]. وقد أشارت جريدة البصائر إلى ذلك، حيث جاء في مقال لها: ..." أما المؤتمر الذي عزم الدستور الجديد على عقده يوم 18 جانفي هذا، فقد أعلنت السّلطة الفرنسية منعه، إمعانا منها في سياسة الحرية..."[4]. وابتدأت سلسلة الاعتداء الصارخ المبيّت، ففي باجة انتظم عدد كبير من السيدات التّونسيات، ومن بينهن وسيلة بن عمار[5]، واجتمعن هناك بأخواتهن من سيدات الفرع النّسائي للحزب الدستوري، وبعد رجوعهن في ركبهن إلى العاصمة، ألقت سلطة الحماية القبض ظلما وعدوانا على ركب

[1] محمد المتيجي، " أطوار القضية التونسية "، **<u>المنار</u>**، ع15، السنة الأولى، 6 جمادى الأول 1371هـ/ 1 فيفري 1952م، ص1.

[2] محمد الهادي الشريف، **مرجع سابق**، ص 135.

[3] علي البلهوان، **<u>تونس الثائرة</u>**، مؤسسة هنداوي، لندن، 2017م، ص 171.

[4] أبو محمد، " منبر السياسة العالمية "، **<u>البصائر</u>**، ع181، 23 ربيع الثاني 1371هـ/ 21 جانفي 1952، ص5.

[5] وسيلة بن عمار (1912 – 1999م)، تنتمي إلى أسرة بورجوازية ، لم يتجاوز تحصيلها العلمي السنوات الأولى من التعليم الثانوي، و كان مجال نشاطها محدود في الحركة النسائية التي ظهرت في الثلاثينات ، وتعرفت على بورقيبة في أفريل 1943م، وهو لا يزال مرتبطا بزوجته الفرنسية ماتيلد لوران، وتزوجها بعد الاستقلال، وذلك بعد انفصال كليهما عن زوجه الأول، وكان لها دور أساسي في عهد الرئيس بورقيبة ، لكن بعد مرضه ، تمّ ابعادها عن مركز القرار بداية من 1984م، ثم طلاقها منه في 11 اوت 1986م، قبل تنحيته عن السلطة . أنظر: نور الدين، الدوقي **<u>تونس من الايالة إلى الجمهورية 1814 – 2014م</u>**، ط1، مطبعة فرشيو، تونس، 2016م، ص 339.

ثمانية منهن، وبعد عملية استنطاق في مركز الشرطة، سير بهنّ تحت حراسة مشدّدة إلى مدينة بنزرت، لتقع محاكمتهن، فتظاهر أهل باجة تجاه ذلك الاعتداء وطالبوا بإطلاق سبيل السيدات، فكان رد فعل رجال السّلطة استعمال العنف مع المتظاهرين وإلقاء القبض على رئيس الشعبة الدستورية.

وكتبت جريدة البصائر عن هذه الأحداث تقول:"... كان يوم المحاكمة في بنزرت يوما مشهودا، لأنه أول حادث من نوعه يقع في البلاد، فقام البنزرتيون بمظاهرة سلمية تجاه مقر السلطة ومقر الهيأة العدلية، يطالبون بإطلاق سراح السيدات، وهي من كريمات العقائل، ومن بيوتات المجد والكفاح، فقابلتها السلطة الاستعمارية كالعادة بالقوة والعنف وإطلا ق النّار على المتظاهرات والمتظاهرين، وسقط عدد كبير من الجموع المتظاهرة يتخبطون في دمائهم، ولم يكن بين أيدي المتظاهرين ما يدافعون عن أنفسهم إلا شيئا من العصي، وما التقطوه من حجارة على جانبي الطريق، وفي النهاية أصدرت المحكمة حكمها ببراءة السّيدات، حيث لم تجد ما يبرر إلقاء القبض عليهن..."[1].

وقد انعقد قبل ذلك اجتماع شعبي كبير في " بنزرت " دعا فيه الحبيب بورقيبة الشّعب التونسي إلى الدّخول في المعركة الحاسمة، فتمّ إلقاء القبض عليه وعلى المنجي سليم [2] مدير الحزب في 18 جانفي 1952م، ونقلتهما إلى مطار " العوينة " قرب تونس

[1] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** " ، **البصائر**، السنة الخامسة من السلسلة الثانية، ع 182، 5 جمادى الأولى 1371هـ/ 1 فيفري 1952م، ص 4 .

[2] (1909 – 1969م)، تلقى تعليمه بالمدرسة الصّادقية، ثم تحول إلى فرنسا، حيث درس الحقوق، وبعد عودته إلى تونس، انخرط في الحزب الدستوري الجديد، انتخب كاتبا عاما للمجلس الملّي سنة 1937م، وكلف من قبل الحزب بقيادة المظاهرة الشعبية التي انطلقت يوم 8 افريل 1938م، أسفرت عن عدد كبير من القتلى والجرحى في صفوف التونسيين، مما أدى إلى اعتقاله في عدة مرات، في تونس وبرج سان نيكولا بمرسيليا. صار مديرا عاما للحزب عام 1948م، أعيد اعتقاله في 18 جانفي 1952م، ولم يفرج عنه إلا في أوت 1954م، عين وزيرا في حكومة الطاهر بن عمار التفاوضية، وبعد توقيع اتفاقية الاستقلال الداخلي، عين وزيرا للداخلية، وبعد الاستقلال سفيرا لتونس في الولايات المتحدة الأمريكية، ونظرا لما أحرزه من نجاح في المحافل الدولية، فقد انتخب سنة 1961م رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة، وعيّن وزيرا للخارجية، ثم ممثلا شخصيا لرئيس الدولة، فوزيرا للعدل من سنة 1966 إلى أن وافته المنية في 23 أكتوبر 1969م، أنظر: نور الدين الدوقي، **مرجع سابق**، ص ص336،337.

ومنه إلى مكان مجهول، ثمّ إلى الإقامة الجبرية في "طبرقة " التي تقع على شاطئ البحر المتوسط قرب الحدود الجزائرية.

كما تمّ القبض على عدد كبير من الدستوريين، والشيوعيين، ومنهم موريس نيزار ومحمد النافع، وعديد النقابيين، وقامت السلطة الفرنسية بإبعاد بقية المعتقلين إلى رمادة في جنوب البلاد[1]، بتهمة أنهم كانوا حرّضوا على إثارة القلاقل والفتن، وهي محاولة من الاستعمار الفرنسي للتأثير على الوفود المجتمعة في قصر " شايو " والتي تتألف أغلبيتها من كتلة مناهضة للشيوعية، وهو يريد بذلك اقناعها بأن الحركات التّونسية سواء في الداخل أو ما هو يجري لدى مجلس الأمن أو عند مختلف الوفود والهيئات، إنما هو في حقيقة أمره مؤامرة شيوعية، تنسج خيوطها هيأة الكومنفورم[2]، لخدمة مآرب موسكو ومن ثمّ فهي حركة يجب أن تعارض وأن تقاوم[3] ورغم قرار المقيم العام، بمنع عقد المؤتمر، فقد انعقد في الوقت المعين 18 جانفي 1952م وترأسه المناضل الهادي شاكر عضو الديوان السياسي، وتمثلت مطالبه في النقاط التالية ومنها : إلغاء الحماية وتحول تونس إلى دولة مستقلة ذات سيادة، وعقد معاهدة بين تونس وفرنسا تنسق على أساس المساواة، علاقة الدولتين في ميادين مختلفة(الاستراتيجية الاقتصادية، الثقافية)، وتضمن المصالح الشرعية لجميع الجاليات الأجنبية، وهي الأسس الوحيدة التي يقوم عليها أي تعاون ودي، ومثمر ودائم بين البلدين، كما أعلن المؤتمر احتجاجه على الإجراءات التي اتخذت في حق الزعماء التونسيين، ويبدي تضامنه الكامل معهم، و يؤكد عزم الشعب التونسي لتحقيق

---

[1] أحمد القصاب، **تاريخ تونس المعاصر 1881 – 1956م** ، تعريب : حمادي الساحلي،ط1، الشركة التونسية للتوزيع تونس، 1986، ص626.

[2] مكتب الإعلام الشيوعي تأسس في 06أكتوبر 1947م و مقره موسكو كرد فعل على مشروع مارشال، انبثق عن الاجتماع الذي دعت إليه القيادة السوفياتية في سبتمبر 1947م والذي حضرته تسعة أحزاب شيوعية، حلّ عام 1956م كمبادرة للتعايش السلمي، للمزيد أنظر: رياض الصمد، **العلاقات الدولية في القرن العشرين**، ج2، ط1 المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 1982م، ص ص. 182، 183 .

[3] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** " ، **البصائر، مصدر سابق** ، ص 4.

مبادئ وميثاق الأمم المتحدة...، وقد تمّ ايقاف الهادي شاكر رئيس المؤتمر، وأبعد إلى طبرقة يوم 20 جانفي 1952م[1].

وهكذا دخلت تونس مرحلة الكفاح من أجل التحرير بإعلان الاتحاد العام التونسي للشغل الإضراب العام، فكانت معظم البلاد مسرحا للاضطرابات، الأمر الذي أدى إلى مواجهات بين الجيش الفرنسي والمتظاهرين في مدن عديدة من تونس، واستنكاره لأساليب القتل والإرهاب التي يمارسها الاستعمار الفرنسي في حق الوطنيين التّونسيين، وسقوط ضحايا في صفوف الأهالي التّونسيين في كل من ماطر والقيروان، وامتدت الثورة إلى الساحل والوطن القبلي، وواجه السّكان العزل الجيش بما يملكون من وسائل كالحجارة وشقف القوارير[2].

وفي هذا الصّدد كتبت جريدة "المنار"[3] مقالا، تطرقت فيه إلى السّياسة الاستعمارية وما رافقها من أسلوب الاعتقال للزعماء التونسيين، أعضاء الحزب الدستوري الجديد والحزب الشّيوعي، وطريقة اعتقالهم، ونقلهم إلى أماكن مجهولة، وجاء فيه:" بلغنا والجريدة تحت الطّبع نبأ اعتقال الزّعيم التّونسي الحبيب بورقيبة وجماعة من مسيري الحزب الحر الدستوري، ومعهم الكاتب العام للحزب الشيوعي، وحملوا على متن طائرة إلى ناحية مجهولة، وقد كان الحزب الحر الدستوري أزمع عقد مؤتمر عام إثر إخفاق التجربة الإصلاحية، فاغتنم المقيم الجديد دي هوتكلوك هذه الفرصة ليقيم في البلاد سياسة القمع ضد الشّعب التونسي الذي أعلن سخطه على سياسة الاستعمار، ولجأ إلى السلاح السلمي

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص 147، 148.

[2] أحمد القصاب، **مرجع سابق**، ، ص ص 626، 627.

[3] **المنار**، جريدة جزائرية نصف شهرية، سياسية، ثقافية، دينية، حرة، وقد أسسها محمود بوزوزو بالجزائر العاصمة، شارك في تحريرها عدة أقلام وطنية من مختلف الاتجاهات، أبرزهم أنصار حزب الشعب الجزائري، وكانت مستقلة في الظاهر، غير أنها كانت تابعة لحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وكان أول عدد لها بتاريخ 29 مارس 1951، واستمرت في الصدور إلى غاية الفاتح جانفي 1954، وكان آخر عدد لها هو رقم 51. أنظر: عبد العزيز وابل : **القضايا الوطنية والمغاربية من خلال جريدة المنار (1951 – 1954)** ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، 2011- 2012 جامعة الجزائر 2، ص11 ، وأيضا **الملحق رقم (3)**.

الأخير وهو رفع شكواه لدى منظمة الأمم المتحدة الأمر الذي أرهب المستعمرين، فلجأوا – كعادتهم – إلى الاضطهاد فحاولوا أن يحملوا سمو الباي على حل مجلس الوزراء ولكنهم خابوا فانتقلوا إلى القمع الوحشي.. "[1].

واستنكرت الأمانة الدائمة للجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها وبشدة ايقاف الوطنيين والزعماء التونسيين، وأعلنت عن احتجاجها ضد الاستفزازات البوليسية التي سلّطت على الشعب التونسي الشقيق، وتؤكد تضامن الشعب الجزائري مع شقيقه التونسي الذي يكافح لنيل رغباته القومية العادلة[2].

واوصلت سلطة الاحتلال في تونس سياسة الاعتقال، فبعد اللّقاء الذي جمع دي هوتكلوك بالباي يوم 24 جانفي 1952م، حيث طلب منه المقيم العام استئناف المفاوضات على شرط سحب الشكوى التونسية لدى الأمم المتحدة، وكانت الأزمة قد بلغت أوجها بعد الأحداث الدّموية التي شهدتها مناطق عديدة من تونس في الفترة الممتدة ما بين 28 جانفي– 02 فيفري 1952م، ارتكبت فيها القوات الفرنسية إحدى أبشع الجرائم، إلاّ أن الباي رفض هذه الضغوطات التي تمارسها سلطة الاحتلال، وإخضاعه لتوجهاتها بدفعه لإقالة حكومة "محمد شنيق" [3]، فلقد أعرب "الأمين الباي" عن تمسكه بها، لتزداد الضغوطات على هذه الحكومة سواء من الإقامة العامة في تونس، أو من الحكومة

---

[1] **المنار**، " **اعتقالات فجائية في تونس** "،ع 14،السنة الاولى، 21 ربيع الثاني1371هـ/19 جانفي 1952م،ص3.

[2] **المنار**، " **احتجاج الجبهة الجزائرية على الاعتقالات في تونس** "، ع14، السنة الأولى، ربيع الثاني 1371هـ/19 جانفي 1952م، ص.3.

[3] محمد شنيق (1889 – 1976م) من أبرز رجال الاعمال و السياسة، درس بالمعهد الصادقي، كما حصل من الخلدونية على شهادة في المحاسبات التجارية، ودخل مجال الأعمال ، ترأس محمد شنيق الحجرة التجارية الأهلية بين 1920 – 1948م، كما عين رئيس بنك " التعاضد المالي" الذي تأسس عام 1922م، دخل المجلس الكبير، وترأس القسم التونسي به، وأسس سنة 1938م " الجامعة العامة للنقابات التجارية والصناعية التونسية"، كما أنشأ الشركة التونسية للغزل والنسيج، كلّفه المنصف باي برآسة الحكومة سنة 1942م، كما كلّفه الأمين باي برئاسة الحكومة التفاوضية التي تشكلت في أوت 1950م، أبعده المقيم العام " دي هوتكلوك " إلى " قبلي " بسبب نشاطه السّياسي رفقة فريقه الحكومي، حيث مكث ثلاثة أشهر، لم يسجل له أي نشاط سياسي بعد إلى الاستقلال ، توفي في 20 نوفمبر 1976م، أنظر: نور الدين الدوقي، **مرجع سابق**، ص335 .

الفرنسية، وواصل المقيم العام تنفيذ خطته، فقابل يوم 24 مارس 1952م الأمين الباي الذي حرص على حضور محمد شنيق وبعض وزرائه، ورفض إقالة حكومته، وأرسل برقية إلى رئيس الجمهورية الفرنسية للتّنديد بلهجة التهديد التي اعتمدها المقيم العام، لكن هذا الأخير توخى سياسة التصعيد، فقام بعزل هذه الحكومة يوم 25 مارس 1952م، واعتقال محمد شنيق وثلاثة من وزرائه[1] إلى منطقة " قبلي" في تونس.

كما نُقل رئيس الحزب الحبيب بورقيبة وعضديه المنجي سليم والهادي شاكر إلى المنطقة الصحراوية "الرمادة"[2]. وكتبت جريدة "المنار" في إحدى صفحاتها مقالا تحت عنوان "اعتقال وزراء تونسيين" ، تستنكر فيه الأعمال القمعية التي طالت وزراء تونسيين والضغوطات التي يتعرض لها سمو الباي لحل وزارة "محمد شنيق" وتتساءل عن الذنوب التي اقترفتها هذه الحكومة وجاء في المقال: ".. إن الحكومة الفرنسية لا تريد أن تتخلى عن مبادئها الاستعمارية، كما أنها لا ترغب رغبة صادقة في تبديد الجو القاتم الذي يسود ربوع القطر التونسي منذ شهور فقد طلبت بإلحاح من سمو الباي أن يحلّ وزارة المجاهد شنيق...، وفي هذه الأثناء، عمد المقيم العام الفرنسي إلى اتخاذ تدابير زجرية... فقد أمر بإلقاء القبض على الوزير الأول شنيق وثلاثة من معاضديه الميامين بدعوى أنهم مشاغبون، وأنهم على حفظ الأمن مقصرون..، إن هذا الإمعان في الزجر والتنكيل، سيزيد الشّعب التونسي ثباتا فوق ثبات وإيمانا فوق إيمان، كما سيزيد موجة الاستياء والاستنكار للسياسة الفرنسية طغيانا فوق طغيان... "[3].

---

[1] وهم : محمود الماطري ، محمد بن سالم، ومحمد صالح مزالي، أنظر: أحمد، القصاب، **مرجع سابق** ، ص 630.

[2] خليفة الشاطر وآخرون ، **مرجع سابق**، ص 151.

[3] محمد المتيجي، " **اعتقال الوزراء التونسيين** " ، **المنار**، السنة الأولى، ع 19، 2 رجب 1371هـ/ 28 مارس 1952م، ص– ص 1– 4.

وفي السياق ذاته، تناولت كذلك جريدة " البصائر" [1] الموضوع، واستنكرت بدورها ما يحدث للوزراء التونسيين، وندّدت بجرائم الاستعمار في هذا البلد الشقيق وبالسياسة التي تنتهجها ضد الزّعماء التونسيين من اعتقال ونفي، ومنحها صلاحيات واسعة للمقيم العام دي هوتكلوك تخول له ارتكاب جرائم في حق الأبرياء قصد إرضاخ الملك، والتّغلب على الوزارة التونسية، وفرض " الإصلاحات " فرضا، فقد رفض الملك هذه التهديدات كما رفض إقالة الوزارة التي يريد المقيم العام في تونس التّخلص منها كيفما كان الأمر، وجاء في المقال : " ... شعب تغل يداه، ويكم فمه، وتلجم أقلامه وتضرب حوله منطقة حصار ضيقة، وقرى تهدم، وحرمات تنتهك، ورضع يداسون بالأقدام. وزارة عاملة محرزة على ثقة الملك وعلى ثقة الشّعب، تؤخذ من كراسي الحكم إلى المعتقلات في جنوب الصحراء وعشرة آلاف من زهرة شباب الأمة وخيرة رجالها يوضعون بين جدران السّجون، وبين أسلاك المعتقلات الشائكة، ونساء طاهرات شريفات يلقى عليهن القبض ويوضعن في حجرات السّجون كأنهن المجرمات، وزعماء يقادون من منفى إلى منفى، ومن معتقل إلى معتقل..، ثمّ ألقي ظلما وعدوانا القبض على أعضاء الوزارة، فأخذهم ليلا من فراشهم إلى

[1] جريدة إصلاحية، تابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، أنشأتها هذه الأخيرة في السّابع والعشرين من شهر ديسمبر 1935م، متخذة شعارها من الآية الكريمة، " قد جاءكم بصائر من ربّكم فمن أبصر فلنفسه ومن عمى فعليها وما أنا عليكم بحفيظ "، فهي من أهم الصّحف التي أصدرتها الجمعية وأكبر الصّحف الوطنية انتشارا، وقد عمّرت مدة 13 سنة في سلسلتين، فأما الأولى من (1935 – 1939)، وتوقفت عشية الحرب العالمية الثانية، والسلسلة الثانية للبصائر من (1947 – 1956)، فقد عادت للظّهور بعد توقف دام ثمان سنوات بسبب الحرب العالمية الثانية، وبقيت كما كانت في السّابق اللّسان النّاطق باسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، غير أن الإدارة في هذه المرحلة أصبحت بيد محمد البشير الإبراهيمي، ومبارك الميلي، وكانت تصدر بالجزائر العاصمة، وتطبع بالمطبعة العربية التي يملكها الشيخ إبراهيم أبو اليقظان، وقد صدر العدد الأول من السّلسلة الثانية يوم 25 نوفمبر 1947م، وعند اندلاع الثّورة التّحريرية، خصّصت صفحة تحت عنوان " يوميات الأزمة الجزائرية "، وكان الشّيخ أحمد توفيق المدني يقوم بتحريرها في أغلب الأحيان، ونظرا لظروف الثّورة، ومتابعة الاستعمار لكل ما هو عربي وطني، ارتأت إدارة البصائر أن توقف صدورها بتاريخ 6 أفريل 1956م، بعد أن صدر عنها 366عددا، أنظر: محمد بن صالح ناصر، **الصحف العربية الجزائرية (1847- 1954)**، الطبعة الثانية، ألفاديزاين، الجزائر، 2006م، ص268،وأيضا **الملحق رقم (4)**.

مدينة "قبلي "في أقصى الجنوب التونسي، وأبعد إلى ناحية أخرى من ذلك الجنوب الصحراوي سائر الزعماء والقادة الشعبيين، وأحاط القصر الملكي بقوى من جند الاحتلال الحاشدة، وضيق عليه الحصار..."[1].

- القتل والإبادة :

ولم تكتف السلطات الاستعمارية عند حد الاعتقال، بل قامت بارتكاب مجازر رهيبة فعندما شعر الفرنسيون المقيمون بتونس بفقدان الأمن، وسيطر عليهم الخوف، أخذوا ينادون بضرورة "تطهير الجو التونسي تطهيرا كاملا "، وذلك باللجوء إلى الوسائل القمعية الصارمة، فلم تتأخر السّلطة في تلبية رغباتهم[2]، حيث عرفت الفترة الممتدة ما بين 28 جانفي إلى 1 فيفري 1952م تنظيم عمليات إرهابية على نطاق واسع في "الوطن القبلي" وسميت بعمليات " التطهير" وحفظ الأمن والنظام، وتذكر "المنار" عيّنة من العمليات العسكرية التي وقعت بقرية " تازركة "[3]، هجم عليها الجنود بعد أن طوّقوها من جميع الجهات، وجمعوا الرّجال بالسّاحة العامة، وتركوهم مدة 24 ساعة، باتوا ليلا كلّه في العراء معرّضين لبرد الشتاء القارص، ثم اقتحموا المنازل على النّساء والصّبيان، بحجة التفتيش عن الأسلحة، والنّساء يصرخن وتتصاعد صيحات الرّعب والفزع، وبعد الانتهاء من عملية التفتيش عن الأسلحة، قاموا بتحطيم أثاث البيوت، وأتلفوا المواد الغذائية تماما ونهبوا الأموال، وحلي النّساء، وجردوهن من ثيابهن، واعتدوا عليهن بالعنف، ونسفوا خمسة منازل

---

[1] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** "، **البصائر**، السنة الخامسة من السلسلة الثانية، ع 186، يوم الاثنين 12 رجب عام 1371هـ/ 7 أفريل سنة 1952م، ص 4.

[2] أحمد القصاب، **مرجع سابق**، ص ص627، 628.

[3] هي إحدى مدن ولاية نابل بالشمال الشرقي التونسي من جهة الوطن القبلي ، والذي يضم إضافة إلى تازركة كلّ من القليبة والحمّام والغزاز ، ولا يزيد سكان تازركة أنذاك عن ألفين، عندما تعرضت لعمليات التمشيط ما بين 28 جانفي – 2 فيفري 1952م، والتي سميت بعملية " التّطهير وحفظ الأمن والنظام "، تمثلت في الاعتداء على النّساء وقتل الأطفال الرّضع من قبل جيش الاحتلال الفرنسي، أنظر: عبد المجيد كريّم، وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 155 والحبيب شلبي، " **عيّنة من القمع بتازركة** "، **جريدة المنار**، السنة الأولى،ع 16، 20 جمادى الأول 1371هـ/ 15 فيفري 1952م، ص4.

بالديناميت انتقاما من أصحابها لأنهم من أعضاء الشعبة الدستورية بالقرية وقتلوا بعض الشبان رميا بالرصاص بدون محاكمة، كما قتلوا أربعة أطفال رضع، داس عليهم الجند بأقدامهم، ودخلوا المسجد المصلى بنعالهم، ومزّقوا المصاحف القرآنية، كما تعرضت قرية " المعمورة " إلى عمليات إجرامية بنسف زاوية " سيدي بن عيسى" التي يصلى فيها الأهالي، ويحفظ فيها الأطفال القرآن الكريم، ومبادئ العلوم، وعثر بها وسط الأنقاض على بقايا ألواح الأطفال مكتوب عليها بعض الآيات القرآنية.

وفي بلدة " القليبية " ارتكب الجنود مجازر، بإعدام 11 شخصا رميا بالرصاص دون محاكمة، ودون سؤال وجواب، ومنهم الشّاب محمد الغربي رئيس الشبيبة الحرة للحزب الحر الدستوري القديم، والشّاب عزيز خوجة رئيس الشعبة الدستورية للحزب الدستوري الجديد، نفّذ فيهما حكم الإعدام بعد إخراجهما من منزلهما، ومن بين أهاليهما انتقاما منهما لنشاطهما السياسي، وقد استهل الكاتب مقاله واصفا هذه المجازر بقوله: "إن عمليات القمع العسكري بهذه الجهة منالقطر التونسي التي أقام بها الجند منذ 20 جانفي الفارط حتى الفاتح فيفري الحالي، تذكرنا بحوادث الاحتلال الإسباني لتونس في القرن السادس عشر التي يرويها الخلف عن السّلف إلى اليوم لفظاعتها و شناعتها، كما تذكرنا بأعمال النازيين والقستابو إبان الحرب العالمية الثانية ..."[1].

وفي السّياق ذاته، تابعت جريدة "البصائر" تلك الأحداث المؤلمة التي تعرض لها السّكان في تازركة، وقليبية، وبني خلاد، وفي غيرها من مدن وقرى "الوطن القبلي"، حيث وصف صاحب المقال تلك الجرائم الشنيعة التي ارتكبت في حق السّكان العزل، بالفظائع والآثام والمنكرات، وما ترتب عن هذه الكارثة من نتائج بقوله: "... خلال ثلاثة أيام حالكة سوداء تمت هذه "العملية " العسكرية الموفقة التي يعتبرها الاستعمار من أشرف وأجل أعماله بإتلاف أقوات، ومؤن ومدخرات تلك الناحية، وتحطيم عشرات من منازلها

[1] الحبيب شلبي، " **عيّنة من القمع بتازركة** "، **المنار**، السنة الأولى، ع 16، 20 جمادى الأول 1371هـ/ 15 فيفري 1952م،ص–ص 1- 4.

بالديناميت، وإعدام جماعة من سكانها دون محاكمة، واغتصاب فتيات، وانتهاك حرمة سيّدات، واختلاس ما خفّ حمله وغلا ثمنه، وقتل صبيان رضع، والقبض على آلاف من " المشبوهين" ، واحراق مكتبة ثرية... "[1] .

لقد نفذت هذه العمليات الإرهابية وحدات المضليين واللّفيف الأجنبي والجندرمة والقناصة السينيغاليين في ما سمي بعملية مارس Opération mars، تحت قيادة الكولونيل شموكل Shmuckel، وذلك بين 28 جانفي و2 فيفري 1952م، والتي قتل فيها 26 تونسيا منهم أطفال ونسوة دون عمل مقاوم أو مجابهة من طرفهم، وكان الهدف من هذا الإغتيال الجماعي بث الرعب في صفوف الأهالي، والحط من عزيمة المقاومين بالجهة، وببقية البلاد، وتمرير رسالة إلى كل من تسول له نفسه أن يقاوم فرنسا، فلا يعاقب هو فحسب، بل أيضا الأهالي الذين يقفون إلى جانبه[2].

ولم تتوقف الصحف الجزائرية الصادرة في تلك الفترة عن نشر صور ومظاهر تضامن الجزائريين مع إخوانهم التونسيين جراء السياسة الاستعمارية، وما يتبعها من " قمع و" ظلم " و" قتل" وهي تستنكر الجرائم الفرنسية المرتكبة في حق الشعوب التي خضعت لها طيلة الحقبة الاستعمارية، انطلاقا من مجازر 8 ماي 1945م بالجزائر، إلى كل من المغرب الأقصى، ومدغشقر، وإفريقيا الغربية، والهند الصينية، وإلى تونس...

وجاء في المقال: "يوم تونس، يوم التضامن الإسلامي في المحنة، تضامن للدّفاع عن الكرامة المهانة، والعدالة المداسة، والمطالبة بالحق المهضوم، والحرية المسلوبة تضامن لصد العدوان والطغيان وإنهاء عهد الظلم والاضطهاد، إنه تضامن أنصار الحق لإيقاف الباطل وحق الدّماء البريئة...، إن هذا التضامن لا يتجاوز نطاق العاطفة، ولكنه

---

[1] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** "، **البصائر**، السنة الخامسة من السنة الثانية، ع 183، الاثنين 22 جمادى الاولى 1371هـ/ 18 فيفري 1952م، ص 6.

[2] عميرة عليّة الصغيّر، "**حول الاغتيال السياسي في المغرب العربي (1950–1970م)**"، – في– **روافد**، ع9، تونس 2004، ص 276.

كاف لتحطيم الحدود والسّدود الوهمية التي أقامها الاستعمار الغربي بين الشعوب الإسلامية وإشعاره بأن بنيان الكذب والباطل في انهيار...، فإن يومك هذا يوم التّضامن الإسلامي والديمقراطي في استنكار العدوان، فليكن هذا اليوم بداية خطّة موحّدة بين شعوب المغرب في الكفاح في سبيل الحرية والاستقلال..."[1].

وتجاوبا مع هذا الحدث التونسي، أعلن يوما تضامنيا جزائريا مع تونس في إطار الجبهة الوطنية للدفاع عن الحرية[2] حتى ترتفع فوق أقطار البلدان المغاربية أولوية الحرية وكان من وسائل هذا اليوم التضامني إصدار الصحف العربية والوطنية والتقدمية في القطر الجزائري، يوم الجمعة 01 فيفري 1952م لأجل هذا الغرض، أو تصدر في هذا اليوم عددا خاصا لها، وجاء في افتتاحيتها: "... أي تونس المجاهدة العظيمة، لبيك وسعديك، هذه أمة الصلابة والكفاح، أمة الجزائر، الأخت الوفية، تقف إلى جانبك الموقف الذي يمليه الواجب ويدعو إليه الشرف، ويأمر به الله، فتغضب لغضبك، وتنقم على

---

[1] محمود بوزوزو، "**يوم تونس**"، **المنار**، السنة الأولى، ع15، 1 فيفري 1952م، ص– ص.1– 4.

[2] أعلن عن تأسيسها رسميا في اجتماع قاعة دنيا زاد بالعاصمة في 5 أوت 1951م، وحضر هذا الاجتماع عدة شخصيات من مختلف الاتجاهات السياسية، وتعاقب على المنصة كل من أحمد بومنجل ممثل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والعربي بوهالي أمين عام الحزب الشيوعي الجزائري، وأحمد مزغنة أمين عام حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، الذي قرأ رسالة مصالي الحاج على الحاضرين، ووصف العربي التبسي ممثل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ورئيس الجلسة أهداف الجبهة بقوله : " إن هذه الجبهة لا تسأل أحدا إن كان مسلما أو مسيحيا أو يهوديا، إنما تسأله هل هو مناضل في سبيل الحق، مكافح في سبيل الحرية ، فغايتنا أن نشيّد جزائر حرة، يتمتع بخيراتها سائر أبنائها، سواسية لا فرق بين جنسيهم و معتقدهم "، وأصدروا بلاغا بيّنوا فيه أسباب وأهداف تأسيس هذه الجبهة والتي تتمحور فيما يلي: إلغاء الانتخابات التشريعية التي جرت في 1951/06/17م، والتي تولت الإدارة الاستعمارية خلالها تعيين أشخاص لا يمثلون جماهير الشّعب الجزائري، احترام حرية التصويت في المجموعة الانتخابية الثانية، احترام الحريات الأساسية، محاربة القمع بجميع أنواعه، إنهاء تدخل الإدارة الفرنسية في شؤون الدّين الإسلامي أنظر: **المنار**، " **لجنة إنشائية لتأسيس جبهة جزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها** " السنة الأولى ،ع 6 27 شوال 1370هـ/ 30جويلية 1951م، ص1، **المنار**، " **الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، مولود جديد في حاجة إلى عناية** "، السنة الأولى، ع 7، 13 ذي الحجة 1370هـ/ 15 أوت 1951م،ص1– 2،وأيضا: جيلالي بلوفة عبد القادر، " **الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها(1951م)**"، **المجلة التاريخية المغاربية** ع121، السنة الثالثة والثلاثون، تونس، مارس 2006م، ص 82.

ظلمك، وتمدّ لك يد الأخوة الصادقة المخلصة، التي ستجدينها اليوم، وستجدينها بعد اليوم، وستجدينها دائما أبدا، قوية فعالة في ميادين الكفاح والنضال..."[1].

ومن وسائل التضامن الأخرى التي قرّرتها الجبهة مع تونس، عقد اجتماعات في مدن عديدة من القطر الجزائري يوم الاثنين 28 جانفي 1952م لإشراك الشّعب الجزائري في هذا الإحساس، واطلاعه على ما يجري في تونس، ولإيصال الرّسالة للمستعمر، وقد عقد اجتماع بالجزائر العاصمة بقاعة دنيا زاد، ترأسه أحمد توفيق المدني الكاتب العام لجمعية العلماء، وكاتب اللّجنة الدائمة للدّفاع عن الحرية الذي افتتح الاجتماع بإلقاء خطبة، ندّد فيها بالمجازر المرتكبة من قبل الاستعمار الفرنسي في تونس بمناسبة تقديم القضية التونسية لمجلس الأمن، كما نادى بوحدة الكّفاح في أقطار الشّمال الافريقي وشرح في هذا الاجتماع للجمهور وقفة الملك الأمين، وحكومته، وشعبه، وسجل صفحة الفخار للسيدات التونسيات اللائي قابلن رصاص العدو، وولجن السّجون، وهي ترددن الأناشيد الوطنية، وكان هذا الاجتماع مغذى بالحماس هاتفا بحياة تونس، وملكها وحكومتها وزعمائها مناديا بالحرية، وسقوط الاستعمار، وتداول على المنصة للخطابة ممثلو التيارات السّياسية في الجزائر، فقد مثّل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" مصطفى فروخي" الذي أكّد في تدخله أن كفاح تونس إنما هو كفاح الجزائر، وأن الجزائري الذي ينصر قضية تونس، إنما هو ينصر قضيته.

أما ممثل حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، السّيد "قدور ساطور"، فقد أكّد في مداخلته على تأييده لتونس في كفاحها تأييدا مطلقا، وأعلن أن كفاح تونس هو كفاح الجزائر، وأن قضيتها هي قضية الجزائريين، وموقفنا من القضية التونسية نفس موقفنا من القضية الجزائرية. ثم جاء دور ممثل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الشّيخ " مصباح الحويذق " الذي ركّز على وحدة الشعور الإسلامي الذي يجعل من كل المسلمين

---

[1] **البصائر**، " **اليوم الجزائري العظيم، لإعلان التضامن والوئام مع الشقيقة العزيزة تونس المجاهدة** "، السنة الخامسة من السلسلة الثانية، ع 182، 5 جمادى الأولى 1371هـ / 1 فيفري 1952م، ص1.

جسدا واحدا، وذكّر الحاضرين في الاجتماع بفضل تونس في ميادين العلم، والثقافة ومساهمة جامع الزيتونة في ذلك، وفضله على هذه الأقطار، داعيا إلى وجوب العمل المشترك، وتوحيد النّضال إلى جانب تونس الشقيقة.

أما ممثل الحزب الشيوعي الجزائري[1] السيد "العربي البوهالي"، فقد تناول القضية التّونسية في بعدها الأممي، مبرزا الأوضاع الدولية المترتبة عن الحرب العالمية الثانية بظهور معسكرين متصارعين، أحدهما استعماري، مؤيّد ومدعّم للاستعمار، والآخر مناصر للحركات التحررية، وأكّد أن الواجب يفرض علينا جميعا أن نتضامن مع المكافحين في سبيل الحرية، لأن كفاحنا واحد، وغايتنا واحدة [2]، وفي نهاية الافتتاحية شكر رئيس الجلسة -نيابة عن الشّعب التونسي- الشّعب الجزائري على موقفه المشرّف وختم كاتب هذا المقال "... وهكذا كان يوم التّضامن مع تونس العزيزة، يوما عظيما خالدا في تاريخ الحركة التحريرية المشتركة، وإنه لفجر صادق، سيعقبه فلق الصّبح الأبلج، صبح الحرية القريبة، وعند الصّباح يحمد القوم السّرى " [3].

---

[1] ظهر هذا الحزب في بداية الأمر كفرع تابع للحزب الشيوعي الفرنسي وذلك في عام 1925م، وشهدت نهاية سنة 1935 وبداية 1936م ميلاد الحزب الشيوعي الجزائري، حيث اتخذ قرار انشائه أو تحويل فرع الحزب الشيوعي الموجود بالجزائر إلى حزب مستقل عن فرنسا، أثناء انعقاد المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الفرنسي أيام 22، 23، 24 25 جانفي " بفليربان " Villeurbane بفرنسا، وكان "عمار أوزقان " ممثلا لشيوعيي الجزائر في هذا المؤتمر، وقد كان الحزب الشيوعي مشكّلا في أغلبيته من الأوربيين، بالإضافة إلى مناضلين جزائريين، وكان يطالب من خلال برنامجه : المطالبة بالمساواة في الحقوق بين الجزائريين والفرنسيين في إطار الاتحاد الفرنسي مؤقتا، المطالبة بجنسية مزدوجة (جزائرية – فرنسية)، وتكوين برلمان جزائري، له حق التشريع، ويتكون من ستين نائبا جزائريا وستين نائبا فرنسيا، المطالبة بحكومة يراسها شخص منتخب من قبل البرلمان المحلي، وأن يكون لفرنسا ممثل في الجزائر، أن اللغتين العربية والفرنسية رسميتان في الجزائر، ويلاحظ ان هذا الحزب لم يتغير في توجهاته ومطالبه، فهو يصب في فكرة الارتباط الدائم مع فرنسا، يتضح ذلك من خلال مجازر 8 ماي 1945م عندما وصف الوطنيين الجزائريين بالفاشيين والنازيين، أنظر: محمد، شبوب، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية(1939 – 1945م) دراسة سياسية اقتصادية واجتماعية**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران1، ص- ص 48- 51، بشير ، بلاج، وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص.249، 250.

[2] **البصائر**، " **اليوم الجزائري العظيم لإعلان التضامن والوئام** "، **مصدر سابق** ص 1.

[3] **نفسه**، ص5.

لقد تأثر الرأي العام الجزائري للحوادث الخطيرة التي تشهدها تونس، وانطلاقا من أن الجزائري قد أصبح يحمل في قلبه هموم هذا البلد الشّقيق، ويشاركه محنته، ويقاسمه آلامه، أصدرت الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية بلاغا وبرقيتين، أكدّت في نصّ البلاغ تضامنها مع الشّعب التونسي في كفاحه لتحقيق مطالبه الوطنية العادلة، وتحتج على المعاملات البوليسية التي يعامل بها، كما تستنكر استنكارا شديدا على اعتقال الوطنيين والزّعماء التونسيين، وفي هذا الصّدد، وجّهت الجبهة برقية [1] إلى كل من رئيس المجلس الوطني الفرنسي، ورئيس الوزارة الفرنسية، والوزير الفرنسي للشّؤون الخارجية، أعربت عن غضبها، واستنكرت من خلال البرقية اعتداء الاستعمار الفرنسي على الشّعب التونسي وطالبت بتحرير الوطنيين والزّعماء التونسيين المعتقلين، أو الموضوعين تحت الرقابة وبتحقيق مطالب الشّعب التونسي، وتؤكد من جديد تضامنها التام مع الشّعب التونسي[2].

أما البرقية الثانية، فقد وجّهت إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة[3]، أعربت فيها عن استنكارها لأساليب القمع التي تمارسها السّلطة الفرنسية على الشّعب التونسي، وطالبت بتدخل الهيئة لوضع حد لهذه الأحداث الدموية[4]. كما كانت حوادث تونس حاضرة في

---

[1] أنظر **ملحق رقم (5)**.

[2] **المنار**، "**تضامن الجزائر مع الشعب التونسي**"، السنة الأولى 15،6 جمادى الأول 1371هـ/1 فيفري 1952م ص1.

[3] الجمعية العامة للأمم المتحدة هي في الحقيقة اجتماع دولي مصغر، تتألف من وفود جميع الدول، وهي واحدة من الأجهزة الرئيسية الست لهيئة الأمم المتحدة ، تتساوى الوفود أو الدول الأعضاء في الجمعية العامة، لكل منها صوت واحد بصرف النظر عن عدد أعضاء الوفود، وتعقد دورات سنوية، عادية في بداية كل شهر سبتمبر إلى غاية ديسمبر واستثنائية تلبية من مجلس الأمن أو من أكثرية الأعضاء في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، وتتداول الجمعية حول القضايا الدولية المدرجة على جدول أعمال الدورة، ومن صلاحيات الجمعية العامة أيضا انتخاب الأمين العام، وأعضاء مجلس الأمن غير الدائمين، وأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقضاة محكمة العدل الدولية...، أنظر: لبيب عبد الساتر، **أحداث القرن العشرين**، ط4، دار المشرق، بيروت– لبنان،1986م، ص 153، لويس ل، شنايدر، **العالم في القرن العشرين**، تر: سعيد عبود السامرائي، مراجعة وتقديم: عطا بكري، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت– لبنان، د.س.ط، ص 168.

[4] **البصائر**، " **الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية، حوادث القطر التونسي**"، السنة الخامسة من السلسلة الثانية،ع 182، 5 جمادى الاولى 1371هـ/ 1 فيفري 1952م، ض 6.

جلسة المجلس الجزائري، حيث أثارها السيدان قاضي وبن شنوف في بلاغ، تلاه الدكتور قاضي الذي لفت نظر المجلس إلى ما يجري في تونس من أحداث دامية، غير أن دعوته وجدت معارضة شديدة من قبل وكيل الحكومة، الذي رفض مناقشة الموضوع[1]. ونشرت جريدة "البصائر" مقالا ورد في جريدة" لاديبش كوتيديان" La dépêche Quotidienne وهي واحدة من بين الصّحف المعروفة بنزعتها الاستعمارية الشّديدة، وعنوانه: " المسئولون عن الأزمة التّونسية الفرنسية "، وكانت السّلطة الاستعمارية تروّج عبر صحفها، ومنها هذه الجريدة أن كلا الطرفين يتحمل مسؤولية طبيعة الأزمة القائمة في تونس، فالأول فرنسي محافظ، لم يجر أي إصلاحات تواكب التّطور، وبالتالي يقف في طريق كل نهضة، والثاني تونسي، أراد التغيير والإصلاح، وقلب الأوضاع، ولكنّه يفتقد إلى رجال الخبرة في الحكم والإدارة، واعتمد على نخبة من أرباب الكلام، والزّعماء الشّعبيين الذين لا يحسنون إلا إثارة الجماهير ضد الأجانب (الاستعمار)، وأن تدخل الأمم المتحدة، في هذا النوع من النزاع الذي يعد من الناحية القانونية من القضايا الداخلية لفرنسا، والأقطار التابعة لها، فيتسّع الخرق، وكان صاحب هذا المقال قد ردّ على هذه المزاعم، بأن هذه المآسي مردّها الاستعمار الذي لم يشركهم في التطور، وفي إدارة شؤون بلادهم، ولم يقم بإجراء إصلاحات حقيقية، بل أمعن في استعمال القوة، وتجهيل المجتمع، وإقصائه من الرقي، وهي نفس السياسة المتّبعة في الجزائر، فأدى موقفه الاستعماري إلى الاشتباك الدموي الفظيع بين شعب أعزل، وقوى عمياء من البطش، والفتك، والقمع، وما سمته لغة الاستعمار "عملية تطهير".

إن ما ذهبت إليه هذه الجريدة، التي حمّلت الطرف التونسي المسؤولية، لا أساس له من الصحة، فلق انتقد كاتب المقال هذا الموقف المساوي بين الضحية والجلاد، فلو تجرّدت من نزعتها الاستعمارية، وهي تخوض في هذه المسائل، لأدركت بكل يسر أن

---

[1] **البصائر**، " **في المجلس الجزائري**"، السنة الخامسة من السلسلة الثانية، ع 182، 5 جمادى الأولى 1371هـ / 1 فيفري 1952م، ص 6.

الطرف الفرنسي في تونس هو المسؤول وحده عن الأزمة التونسية الفرنسية، ودعا إلى ضرورة تنفيذ ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على وجوب تمكين كل شعب من تقرير مصيره بنفسه[1]. وفي إطار نشاطات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في العاصمة الفرنسية، وفي سياق الدّعم والتضامن مع الأخوة التونسيين اجتمع الشيخ البشير الابراهيمي بمعية محي الدين القليبي بنزل قراند أوتيل " Grand Hotel " بالوزيرين التونسيين السيد صالح بن يوسف، والسيد محمد بدرة، ودار الحديث حول توحيد الجهود وتنسيق الأعمال لصالح تونس، ولفائدة الشمال الإفريقي، ودام قرابة الساعتين[2].

كما احتج المجلس الإداري للكشافة الإسلامية الجزائرية [3] المجتمع بالجزائر يوم 24 فيفري 1952م على الحوادث الدامية التي تشهدها البلاد التونسية، واستنكر هذه الأعمال

---

[1] باعزيز بن عمر، " **المسئولون عن الأزمة التونسية الفرنسية** "، **المنار**، السنة الخامسة من السلسلة الثانية ،ع 183، 22 جمادى الأولى 1371هـ/ 18 فيفري 1952م، ص ص 7،8.

[2] **مراسل** "**البصائر**"، ع 184، 13 جمادى الثانية 1371هـ/ 10 مارس 1952م ص2.

[3] هي منظمة وطنية ، تعمل على تربية الشّباب على الأخلاق الفاضلة، والوطنية الصادقة، والأخوة الانسانية، وتدعو إلى الترابط والتآخي الانساني...، وهي حركة رياضية اجتماعية ترفيهية تربوية، تهدف إلى تقويم الجسم والعقل معا بطرق علمية وعملية مسلية، كما تعمل على تلقين منخرطيها حبّ الوطن، والعدل، والعمل الصالح والاعتماد على النّفس، وتفرض عليهم النّظام، والاحترام، والطّاعة، والامتثال، والاستعداد للنّجدة ، ومقابلة الشّدائد بصدر رحب، فهي مدرسة الانضباط والتضحية والتفاني في خدمة الوطن وحب الانسانية، وظهرت أول حركة كشفية في العالم عام 1907م على يد الضابط البريطاني (روبرت بادن باول 1857 – 1941م)، أما في الجزائر فيقول " صادق الفول " أحد المؤسسين للكشافة الاسلامية وصديق محمد بوراس: " جمعت بعض الشبان في عام 1930م وأسسنا فوجا كشفيا إسلاميا يحمل اسم ابن خلدون بمليانة "، ثمّ أسّس محمد بوراس (190 – 1941م) فوح " الفلاح " بالعاصمة (القصبة) عام 1935م وظهرت بعد ذلك أفواج أخرى في مختلف أنحاء الوطن، ولعبت الكشافة الإسلامية الجزائرية دورا هاما في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، أنظر: سلسلة الندوات **الكشافة الاسلامية الجزائرية**، " **دور الكشافة الاسلامية الجزائرية في الحركة الوطنية والثورة التحريرية**" دراسات وبحوث الندوة الأولى حول تاريخ الكشافة الاسلامية الجزائرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، مطبعة هومة الجزائر، د.س. ط ، ص– ص 25– 31، وحمدان بوزار،"**الشهيد محمد بوراس والكشافة الجزائرية والحركة الوطنية**" دراسات وبحوث الندوة الأولى. .. ص 107، وأيضا: عبد الرحمان تونسي **دور الحركة الكشفية في الحركة الوطنية الجزائرية 1930 – 1954م**، شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر2، السنة الجامعية: 2007 – 2008م، ص – ص 2– 86.

التي يرفضها أي مجتمع متمدن، وعبّر عن إحساس كافة أفراد الكشافة الإسلامية الجزائرية الأخوي نحو الشّباب التونسي خاصة، والشّعب التونسي بصفة عامة[1].

وفي سياق تضامن الجزائريين مع إخوانهم التونسيين، أرسل مصالي الحاج[2] برقيتين إلى كل من الحبيب بورقيبة[3] وصالح بن يوسف، عبّر لهما فيها عن غضبه للاعتداءات التي طالت الزعماء الوطنيين التونسيين، وعن تضامنه وتضامن الجزائريين مع الشعب التونسي، وبعث بتحية إلى ضحايا القمع الاستعماري الذين سقطوا في سبيل الاستقلال

---

[1] الطّاهر التيجني، " **احتجاج واستنكار**"، **البصائر**، السّنة الخامسة من السّلسلة الثانية، ع 184، 13 جمادى الثانية 1371هـ/ 10 مارس 1952م، ص. 7 .

[2] مصالي الحاج (1898 – 1974م) ولد بتلمسان، جند لأداء الخدمة العسكرية في فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى، وهاجر إلى فرنسا عام 1932م، ومارس عدة حرف متواضعة، خطا خطواته السياسية الأولى في إطار نجم شمال افريقيا عام 1926م، حيث عين أمينا عاما له، وشارك في المؤتمر المعادي للامبريالية ببروكسل عام 1927م عاش 16 سنة من حياته بين والنفي، وحضر اجتماع المؤتمر الاسلامي يوم 2 اوت 1936م في الملعب البلدي بالعاصمة، أنشأ حزب الشعب في 11 مارس 1937م، وحركة انتصار الحريات الديمقراطية عام 1946م، ومع مطلع الخمسينات بدأ اختلاف الرأي بين مصالي واللجنة المركزية للحزب، مما أدى إلى انقسام الحزب إلى ثلاثة أطراف: المصاليون، المركزيون، وأنصار العمل المسلح، وعند اندلاع الثورة بقي معارضا لجبهة التحرير الوطني، وأسّس الحركة الوطنية الجزائرية " M.N.A "، لكن الجبهة رسّخت أقدامها في الأرياف والمدن، وعقدت تحالفات بدون منازع في العالم العربي، وحتى في فرنسا، رفض مصالي الحاج الدّخول في اللّعبة الفرنسية، فلم يرض أن يحلّ محل الجبهة في مفاوضات إيفيان ، وسعى بعد الاستقلال إلى تشكيل حزب الشعب الجزائري سنة 1962م، توفي بفرنسا في 3 جوان 1974م، ودفن بالجزائر، أنظر: محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض** ، تر: نجيب عياد وصالح المثلوثي موفم للنشر،الجزائر، 1994م، ص– ص177– 178، بشير، بلاح وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 246، وأيضا: جمال ورتي " **المؤتمر الاسلامي الجزائري في 7 جوان 1936م، موقف نجم شمال افريقيا من مطالبه** "، **مجلة الراصد** لسان حال المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م ع 2، مارس – أفريل 2002م ، ص ص 33،34.

[3] الحبيب بورقيبة (1903 – 2000م) ولد بمدينة المنستير، درس في المعهد الصادقي بالعاصمة، ثم انتقل إلى ثانوية كارنو لمزاولة تعليمه الثانوي، تحصل على البكالوريا سنة 1924م، والتحق بجامعة باريس لمواصلة دراسته الجامعية في كلية الحقوق والعلوم السياسية، ونال عام 1927م شهادة الليسانس في الحقوق والعلوم السياسية، اشتغل في المحاماة ، انخرط في الحزب الدستوري الحر منذ سنة 1933م، واستقال منه في 2 مارس 1934م، وأسّس الحزب الدستوري الجديد، وتولى أمانته العامة، اعتقل عدة مرات(1934، 1938، 1952)، انتخب رئيسا للجمهورية التونسية في 25 جويلية 1957م، وفي 7 نوفمبر 1987م تمّ إبعاده من السلطة، أنظر: الصافي، سعيد، **بورقيبة، سيرة شبه محرمة**، رياض الريس للكتاب والنشر، بيروت–لبنان،2000،ص– ص 32– 264.

ولم تبق مظاهر التضامن مرتبطة بالجزائر، بل تعدتها إلى خارج الوطن، فلقد أرسل الطلبة الجزائريون بباريس برقية إلى الإقامة العامة الفرنسية بتونس، أعربوا فيها عن استنكارهم لسياسة القمع المسلطة على الشّعب التونسي وقيادته، واحتجوا ضد سياسة الإيقاف الجائرة للقادة الوطنيين التونسيين.

وواصل الطلبة نشاطهم لدعم القضية التونسية، فأرسلوا برقية احتجاج إلى هيئة الأمم المتحدة، استنكروا سياسة الحكومة الفرنسية التي تهدف إلى تشديد الخناق على الشّعب التّونسي، وتجاهل مطالبه الشّرعية، وطالبوا من الهيئة أن تنظر بعين الاعتبار لمطالب الممثلين التونسيين، كما استنكر بشدة الشاذلي المكي مندوب الجزائر في الشرق العربي المجازر التي تقترفها السّلطات الفرنسية في تونس، وأعرب عن تضامن الشّعب الجزائري الصادق مع الشعب التونسي[1].

وفي نفس السياق، وتضامنا مع الشّعب التونسي في كفاحه من أجل الاستقلال وتنديدا بالتصرفات القمعية التي تمارسها السلطة الفرنسية، واستنكارا لهذه السياسة الاستعمارية أمضت الأحزاب المغربية[2] أثناء اجتماع عقد يوم 28 جانفي 1952م في شانتيي بمقر الزّعيم مصالي الحاج تصريحا مشتركا يتعلق بحوادث البلاد التونسية، وقد دعت هذه الأحزاب إلى ضرورة تحقيق جملة من المطالب المشتركة، وتتمثل في :

- الإيقاف العاجل للضغط في جميع صوره بالبلاد التونسية.
- الإفراج عن الحبيب بورقيبة و جميع المعتقلين و المبعدين السياسيين.

---

[1] **المنار، " تضامن الجزائر مع الشعب التونسي "، مصدر سابق،** ص 1.

[2] الأحزاب المغاربية التي أمضت على التصريح المشترك – بالإضافة إلى الأحزاب الجزائرية – الأحزاب المراكشية عن حزب الاستقلال : بن سالم كعب (نائبا عن علال الفاسي) ، عن حزب الاصلاح الوطني: المكي الناصري (نائبا عن عبد الخالق طريس)، عن حزب الوحدة: المكي الناصري، عن حزب الشورى والاستقلال: الوزاني، أما الأحزاب الوطنية التونسية، عن الدستور القديم : صالح فرحات، عن الجبهة الوطنية التونسية: التعبوري، عن الدستور الجديد : المصمودي، أنظر: **المنار، " من بوادر الوحدة المغربية "** السنة الأولى، ع 15، 6 جمادى الأول 1371هـ/ 1 فيفري 1952م، ص 2.

- الاعتراف للشعب التونسي بسيادته واستقلاله طبقا لمبادئ الأمم المتحدة.
- تدخل الأمم المتحدة لتطبيق ميثاقها الذي هو عامل من عوامل السّلم والطمأنينة بالشّمال الإفريقي.

وقد أمضى على هذا التصريح المشترك بالنسبة للأحزاب الوطنية الجزائرية كل من : مصالي الحاج عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، الشيخ محمد البشير الابراهيمي عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وفرحات عباس عن حزب البيان الجزائري[1]. وقامت جريدة "المنار" بنشر قصيدة لأحد الشعراء، أعرب فيها عن تمازج وترابط القضية التونسية مع القضية الجزائرية في مقاومة الاحتلال الفرنسي، والتّمسك بالاستقلال، ونقتطع من تلك القصيدة – التي بلغ عدد أبياتها 15 – الأبيات التالية:

مثّل الطاغي – ولو يرعى الوعود –   ببني " الخضراء" أبناء الاسود
زحف الجند على ابنائها   لا يبالون بشيخ أو وليد
ما دروا انهم قد فسكوا   دم ابطال لهم ماض مجيد
ما لهم ذنب أو جرم سوى   أنهم تاقوا إلى الفجر الجديد
دولة الظلم قصير عمرها   لا يسود الظلم دوما لا يسود
كل ملك عاث ظلما في الورى   سوف يهوى نجمه بعد الصعود
كلنا يا تونس اليوم سواء   في كفاح ضد جبار عنيد
يا بني الخضراء انتم اخوة   لبني (البيضاء) من عهد بعيد
اننا مثلكم لا نبتغي   غير الاستقلال في أرض الجدود
" فالشمال " اليوم أمسى كتلة   لا بالي بخطوط و حدود
لا نريد اليوم في الدنيا سوى   عيش الاستقلال أو دار الخلود [2]

[1] **المنار**، **من بوادر**، **مصدر سابق**، ص 2.

[2] المقنع،" **كلنا يا تونس اليوم سواء** "، **المنار**، السنة الأولى، 19 جمادى الثانية 1371هـ/ 14 مارس 1952م،ص3.

ونشرت المنار قصيدة لشاعر آخر، عبّر من خلال أبياتها عن تضامنه مع الأخوة التونسيين، وتفاعله مع الأحداث الأليمة التي تمر بها البلاد التونسية، وتؤكد على وحدة المصير والحركة النضالية في المغرب العربي، ونقتطع من تلك القصيدة – التي بلغ عدد أبياتها 20 – الأبيات التالية:

سلام على مهد المعارف والهدى سلام كنفح الورد فيك توردا
سلام على الخضراء وهي شقيقة عزيز علينا أن تهان و تصفدا
سلام على من بالجزائر قد سعى لدفع العوادى عن أخيه و انجدا
فشعب شقيق بالفجائع يبتلي ويورد من مر المكائد مورد
و يا تونس الخضراء لا تهنى ولا تخافي إذا دوي الرصاص و غردا[1]

وقد كتبت جريدة البصائر الصادرة خلال تلك الفترة عن المجازر والأعمال الإجرامية المرتكبة في حق التونسيين العزل في تازركة، والقليبية، وفي بني خلاد، تذكر الهول والرعب الذي عاشه سكان المناطق المذكورة ، وهو ما يعكس التضامن الفعلي مع القضية التونسية، وفي هذا الصدد، تبرز الجريدة معاناة " الوطن القبلي" التي اعتبرها أحمد توفيق المدني بمثابة انتقام الاستعمار المحتضر من الأمة التونسية المسالمة، وعملية تطهير وانتقام بشع من تنامي حركة المطالب الوطنية، وقد عبّر عن ذلك بقوله: "... خلال ثلاثة أيام حالكة سوداء، تمّت هذه "العملية " العسكرية الموفقة التي يعتبرها الاستعمار من أشرف وأجل أعماله بإتلاف أقوات ومؤن ومدخرّات تلك الناحية، وتحطيم عشرات من منازلها بالديناميت، وإعدام جماعة من سكانها دون محاكمة، واغتصاب فتيات، وانتهاك حرمة سيدات، واختلاس ما خفّ حمله وغلا ثمنه، وقتل صبيان رضع والقبض على آلاف من " المشبوهين" ، وإحراق مكتبة ثرية...[2].

---

[1] أحمد بوعدو، " **إلى تونس الشقيقة** " ، **المنار**، السنة الأولى 19، 28 مارس 1952م، ص3.

[2] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** "، **البصائر**، ع 183، السنة الخامسة من السلسلة الثانية، 22 جمادى الأول 1371هـ/ 18 فيفري 1952م ، ص 6.

وتطرقت جريدة " المنار " في إحدى أعدادها إلى بشاعة الاستعمار الفرنسي الذي تعاني منه البلاد المغاربية الواقعة تحت سيطرتها (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى) فكانت البلاد التّونسية مسرحا لأعمال القمع الفظيعة، مذكرة الرأي العام بالمجازر التي ارتكبت في حق الجزائريين الأبرياء في 8 ماي 1945م، بعد أن فرضت السلطة الفرنسية حصارا عليها مبرزة أن الاغتيال والنهب والتخريب والإرهاب الجماعي والاعتداء على شرف النّساء، والتمثيل بالأطفال هي الوسائل التي اختارتها سلطة الحماية لتطهير البلاد التونسية من "الفتنة" التحررية، وتتعجب "المنار" لظاهرة عرفتها البلدان المغاربية، وهي أن السّلط الاستعمارية تبحث دائما عن الذرائع لقمع شعوب تلك المنطقة، ففي القطر الجزائري" تكتشف " السلطة الاستعمارية سنة 1950م مؤامرة مزعومة تتخذها ذريعة للقيام بقمع شامل في كامل القطر وتسخّر كل القوات من الجندرمة والشرطة والمحاكم لزرع البؤس والإرهاب في أوساط العائلات الجزائرية، واللّجوء إلى اعتقال خيرة الشباب وتعذيبهم، وتسليط الأحكام القاسية عليهم، وتعاملت مع المغرب الأقصى بنفس الطريقة حيث ترى أن حزب الاستقلال[1] بمراكش يمثل خطرا على الدولة، فعلى السلطان أن يتبرأ منه لتتخذ من ذلك ذريعة للقيام بقمع شامل في البلاد المراكشية، وتعاني البلاد التونسية في مستهل سنة 1952م من ألوان القمع والتعذيب ما عانته من قبلها الجزائر ومراكش[2].

وتنبّه "المنار" من خطورة الاستعمار الذي يبحث دوما عن المؤامرات وعن الأسلحة اللاّزمة للتنكيل بالشّعب التونسي، وهي تتساءل في نهاية هذا المقال: "... فهل أن سنة

[1] حزب مغربي أعلن رسميا عن ولادته في 11 جانفي 1944م في غياب الأب الروحي للحزب علال الفاسي، الذي كان ما يزال في منفاه بالغابون، ومن الشخصيات البارزة أيضا في الحزب أحمد بلافريج، وكان الحزب يطالب بالاستقلال والوحدة التامة لجميع مناطق المغرب، وتكوين نظام ديمقراطي يضمن حقوق سائر العناصر والطبقات التي تتكون منها الأمة المغربية، علال، الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط6، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، 2003، ص– ص 284، 285، عبد الوهاب الكيالي، **المرجع السابق**، ص ص 276،277.

[2] **المنار**، " **عبرة سنوات ثلاث** "، ع 16، السنة الأولى،20جمادى الأول 1371هـ/ 15 فيفري 1952م، ص3.

1952م هي سنة البلاد التونسية، وهل كان توزيع القمع بين أقطار المغرب العربي في هذه السنوات مجرد مصادفة، أم كان وفق خطة مدبرة و برنامج مدروس؟[1].

وقامت جريدة "المنار" بفضح جرائم الاستعمار الفرنسي في البلاد التونسية، والتذكير بسوء نية المقيم العام وتصريحاته المتعلقة بالقضية التونسية، وجاء في المقال: "... فعمليات القمع والزجر لا تزال مستمرة، وتصريحات المقيم العام لم تأت بأي جديد من شأنه أن يثبت للرأي العالمي أنّ للساسة الفرنسيين نية حسنة تجاه الأمة التونسية... وأشادت بالمظاهرات التي ينظمها التونسيون في مختلف أنحاء البلاد، والتي تعد خطوة نحو تحقيق النصر، وتعبّر في نفس الوقت عن إرادة شعب يرغب في السّير قدما نحو التحرر..، وفي هذا الصدد جاء : ".. فالأنباء التي تصلنا تفيد أن المظاهرات تنظم بمختلف أنحاء البلاد استنكارا لعمليات الزجر والإرهاب...، وهكذا فإن إخواننا التونسيين يبدون مقاومة مستميتة، سوف تصبح حديث الأجيال المقبلة، لأنها لابد أن تؤتى أكلها طال الزمن أو قصر...، وعلى كل فإن النصر سوف يوالي إخواننا التونسيين... "[2].

وكان عدد ضحايا القمع الاستعماري حتى 1954، يناهز 486 شهيدا، قتل منهم 111 عام 1952م، و87 عام 1953م، و288 عام 1954م[3].

ومن مظاهر تضامن الجزائريين مع القضية التونسية، السّماح لمجموعة من الكتّاب التّونسيين بنشر مقالاتهم في العديد من الصّحف الوطنية الجزائرية والتي خصّصت لها صفحات للتّعريف بالقضية التونسية، ومنها المقال الذي نشر في جريدة "المنار" للرّشيد إدريس بعنوان " صور من كفاح تونس في سبيل استقلالها" [4]، كما نشر في نفس الجريدة وزير العدل " الصالح بن يوسف " مقال بعنوان " يوم الحماية "، تذكّر فيه اليوم الذي

---

[1] **المنار**، " **عبرة سنوات ثلاث** "، **مصدر سابق**، ص3.

[2] محمد المتيجي، " **النصر للشعب التونسي** " ، **المنار**، ع 14، 14 مارس 1952م، ص1.

[3] عبد المجيد، كريّم وآخرون، **مرجع سابق**، ص- ص 154- 156.

[4] الرشيد إدريس، " **صور من كفاح تونس في سبيل استقلالها**" ، **المنار**، ع 3،4 ، السنة الثانية، 13 شعبان 1371هـ/ 9 ماي 1952م، ص 4، 28 شعبان 1371هـ/ 23 ماي 1952م، ص 3.

فرضت فيه الحكومة الفرنسية على جلالة باي تونس من سنة 1881م معاهدة أطلقت عليها صفة " معاهدة صداقة وحسن جوار"[1]، كما نشرت الجريدة وثائق رسمية تتعلق بالقضية التونسية، وكان من أبرزها ما نشره القسم العربي لإدارة الأنباء والنشر التابع لهيئة الأمم المتحدة بنيويورك، ووزعت هذه الوثائق على أنها وثائق رسمية لمجلس الأمن الدولي وتتضمن هذه الرسائل اتهامات عديدة للإدارة الفرنسية، ومنها خرق فرنسا لمعاهدة "باردو" وعرقلتها لإيجاد نظام برلماني حقيقي في تونس، واعتقالها للزعماء الوطنيين، ومنها ممثلي الشعب التونسي من السّفر إلى مقر الأمم المتحدة، بعدما سحبت منهم جوازات سفرهم وسمات السفر المعطاة لهم[2]، وتابعت "المنار" باهتمام كبير قضية تدويل القضية التونسية والمؤتمرات الصحفية التي يعقدها الزعماء والوطنيون التونسيون للتعريف بقضيتهم في المحافل الدولية، وإخراجها من إطارها الضيق[3]. وفي السياق ذاته، نشرت جريدة " البصائر" مقال للصحفي والسياسي التونسي محي الدّين القليبي الذي بعثه إلى الجريدة بهذا الوصف الجامع للحفلة، بعنوان " مأدبة جمعية العلماء لوفود الأمم الشرقية في باريس، أقامتها الشعبة المركزية بباريس لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين تكريما لوفود الشرق في منظمة الأمم المتحدة يوم 29 جانفي 1952م، دعت إليها وفود الدول العربية والإسلامية والشرقية ووفود الشمال الإفريقي المتابعة لأوطانها بباريس، وقد حضر المأدبة نخبة من المفكرين والشخصيات البارزة، يتقدمهم محمد البشير الابراهيمي رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وعبدالرحمان عزام الأمين العام الأول لجامعة الدول العربية وصالح فرحات والشيخ القليبي والسيد محمد صالح ختاش من وفد تونس، ورئيس الوفد

---

[1] صالح بن يوسف، " **يوم الحماية** "، **المنار**، ع 4، السنة الثانية، 23 ماي 1952م، ص ص 2،3.

[2] **المنار**، " **وثائق رسمية عن القضية التونسية** "،ع 2، السنة الثانية، 30 رجب 1371هـ/ 25 أفريل 1952م،ص3.

[3] للمزيد من التفاصيل ، ينظر: **المنار**، " **مؤتمر صحفي بشأن القضية التونسية** "، ع 7، السنة الثانية، 26 شوال 1371هـ/ 19 جويلية 1952م، ص 3 ، و" **تصريح للوزيرين بن صالح بن يوسف ومحمد بدرة** "،ع 8، السنة الثانية، 10 ذي القعدة 1371هـ/ 1 أوت 1952م، ص 1.

السوري فارس بك الخوري، وفاضل الجمالي من العراق، ووفود أخرى من العالم العربي والاسلامي من باكستان وإندونيسيا واليمن...[1].

– الصحافة الجزائرية وموقفها من الاغتيالات السياسية التونسية:

أ. اغتيال فرحات حشاد:

بعد تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل عام 1946م، انتخب فرحات حشاد[2] أمينا عاما له وانتقلت هذه الحركة إلى طور الفاعلية وانجاز العمل الثوري في الحقلين الوطني والاجتماعي، وبدأ فرحات حشاد جولاته من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب متصلا بالعمال، دارسا أوضاعهم، متحدثا إليهم عن مشاكلهم العويصة التي تواجههم، وبعد أن تمّ لفرحات حشاد تنظيم الحركة العمالية، والتي أصبحت قوة نامية في يده في داخل تونس أراد أن يخرج بالاتحاد من الطور الداخلي إلى العمل العالمي، فتقدم بطلب إلى الاتحاد الدولي للنقابات الحرة للانخراط ضمن هذه المنظمة، ففي سنة 1947م، قبل فرحات حشاد ومنظمته في هذه المؤسسة، وانتخب باسم عمال تونس عضوا في المكتب التنفيذي للاتحاد الدولي للنقابات الحرة، وبذلك يكون قد حطّم الحواجز والعراقيل التي كان الاستعمار الفرنسي يستعملها لخنق صوت الحرية والحق والعدالة التي ينادي بها الشعب التونسي، وقاد فرحات حشاد المعركة الوطنية بعد موجة من الإرهاب والاعتقالات التي

---

[1] محي الدين القليبي، " **مأدبة جمعية العلماء لوفود الامم الشرقية في باريس**" ، **البصائر**، ع 183، السنة الخامسة من السنة الثانية، 22 جمادى الاولى 1371هـ/ 18 فيفري 1952م، ص1.

[2] فرحات حشاد (1914 – 1952) ولد في 02 فيفري 1914 ببلدة العباسية بشمال جزر قرقنة بتونس، شخصية سياسية ونقابية، لها وقعها في تونس والشمال الافريقي، برز بعد تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل في 20 جانفي 1946م، وانتخب أمينا عاما له، شارك في مؤتمر ليلة القدر في 23 أوت 1946م، وهو أول مؤتمر يطالب باستقلال تونس، وأصبح فرحات حشاد بعد اعتقال قيادات الحزب الحر الدستوري الجديد جانفي 1952م القائد الفعلي للحركة الوطنية، مما دفع المنظمة الاستعمارية " اليد الحمراء " إلى اغتياله في 05 ديسمبر 1952برادس، أنظر: عبد السّلام بن حميدة، **الحركة النّقابية الوطنية للشغيلة بتونس (1924 – 1956)**، ج2، ط1، تر: رضا بسباس وآخرون، دار محمد علي الحامي، صفاقس، تونس، 1980، ص ص 08 – 24، نورالدين الدقي، **تونس من الإيالة إلى الجمهورية 1814–2014**، سلسلة البحوث، المنشورات الجامعية منوبة، الطبعة الأولى، مطبعة فرشيو، 2016، ص179.

شملت قيادات الاتحاد وزعماء الحزب الدستوري الجديد، فواصل رسالة التحرير الوطني ووجدت سلطات الاستعمار صعوبة في التّخلص منه، فلم تستطع اعتقاله باعتباره شخصية لها وزن نقابي دولي، وعندما قرّر السفر إلى نيويورك سنة 1952م لحضور عرض القضية التونسية على الأمم المتحدة منعته من السّفر، ودبّرت مؤامرة اغتياله بصورة شنيعة، اهتز لها ضمير الإنسانية [1] .

فبعد أن غادر فرحات حشاد منزله كعادته في الصّباح من يوم الجمعة 05 ديسمبر 1952م متّجها على متن سيارته إلى العاصمة للالتحاق بمكتبه في مقر الاتحاد العام التونسي للشغل الكائن في ذلك الوقت بساحة سيدي عزوز، وفي مدخل رادس، وعلى مقربة من المقبرة المسيحية، ضايقت سيارة من نوع (تراكسيون- سيتروان) سيارة فرحات حشاد، وتمّ إطلاق النّار من ركّابها على الزعيم النقابي[2]، فخرّبت سيارته، وأصابته في يده اليمنى فنزل من سيارته، ودمه ينزف، ووقف في الطريق ينتظر أي سيارة مارة ليمتطيها إلى المستشفى، وما لبث أن أتت سيارة ثانية، كان على متنها مجموعة من الأشرار وأخذته على أساس أن تسرع به للمستشفى، إلا أنّهم توجهوا به إلى طريق آخر، وأمطروه بالرصاص، بعد أن هشموا رأسه [3].

كان لاغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد أثر في نفوس إخوانه المغاربة والجزائريين، وفي العالم الإسلامي، لمكانته الوطنية، ودوره البارز في الدعوة إلى النضال من أجل استقلال تونس، وتوحيد النضال المغاربي كآليات لمواجه الاحتلال الفرنسي[4] ففي المغرب الأقصى، انعقد اجتماع عام في دار جامعة النقابات بشارع لاسال بالدار

---

[1] الطاهر عبد الله، **تاريخ الحركة النقابية في تونس**، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1974م، ص52 وما بعدها.

[2] عبد المجيد شاكر، **الهادي شاكر، جهاد واستشهاد**، مطابع التعاضدية العمالية للطباعة والنشر، صفاقس، ص273.

[3] الطاهر عبد الله، **تاريخ الحركة النقابية، المرجع السابق**، ص 57.

[4] هزرشي بن جلول ،**الجزائريون والتضامن العربي الإسلامي 1911- 1954**، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، 2012 – 2013، جامعة الجزائر2، ص 308.

البيضاء في السابع من شهر ديسمبر من عام 1952م، وحضره مئات من العمال، وقرّر فيه الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب الأقصى دعوة العمال للقيام باعتصام لمدة 24 ساعة تضامنا مع الشعب التونسي، واحتجاجا على مصرع فرحات حشاد، أما سكان البلاد المغربية، فقد قرّروا المشاركة في إظهار عواطف الاستنكار والاحتجاج، بغلق مخازنهم ومحلاتهم تجارية[1]، وأعلن في المغرب عن الحداد لفقدان هذا البطل الكبير الذي ذهب ضحية هذا الاغتيال الجبان، كما قامت في التاسع من شهر ديسمبر 1952م مظاهرات شارك فيها عشرات من المراكشيين العزل، فتحولت الحركة إلى صبغة مزدوجة تضامن مع الشّعب التونسي، وتأكيد الشّعور المغاربي، وقد واجهها الاستعمار الفرنسي بقسوة، بعد أن استنجد بالجنود السنغاليين، ورجال المخزن، وقد أسفرت هذه المأساة عن سقوط عشرات القتلى، ومئات الجرحى في صفوف المتظاهرين، واعتقال الكثير منهم[2].

كما تضامن الجزائريون مع إخوانهم التونسيين في مصابهم الجلل، من خلال ما نشرته الصحف الوطنية الصادرة في تلك الفترة، وفي هذا الإطار تابعت جريدة " المنار" قضية اغتيال فرحات حشاد، أبرزت ما ترتب عنها من نتائج، وتحولات في تونس وخارجها، وانتقد أحد محرري الجريدة المذكورة آنفا رسالة فرنسا التمدينية، وقوانينها الديمقراطية، واعتبر حادثة الإغتيال جريمة فظيعة لا تغتفر، مشيدا بخصال الرّجل ومكانته في الحركة النقابية في تونس، واعتبره من أبرز النّقابيين الذين وحدوا صفوف العمال التونسيين، وجعل منهم قوة لينقذهم من الاستعمار البغيض، والدّفع بهم للعب دورهم الطلائعي كمناضلين أحرار لمناهضة نظام الحماية الفرنسية، وقد عبّر عن ذلك قائلا: "... إنه فرحات حشاد الذي استطاع بفضل جهاده المستميت، وعزيمته الصّلبة ونصحه الثمين وغيرته الوطنية الصادقة أن يوحد صفوف العمال التّونسيين ليلعبوا دورهم التاريخي في طليعة المناضلين الأحرار لتشرق شمس الحرية على ربوع البلاد التّونسية

---

[1] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية**"، **البصائر**، ع216، 21 جمادى الأولى 1372هـ/ 6 فيفري 1952م، ص4.

[2] الطّاهر حميدات، " **حوادث مراكش** " **المنار**، ع 14، السنة الثانية، 26 ديسمبر 1952، ص2.

إنه فرحات حشاد الذي استطاع أن يحقق تجمع الجماهير التونسية حوله لمناهضة نظم الحماية الفرنسية القائمة على الميز العنصري..."[1]. كما حمّل صاحب المقال منظمة " اليد الحمراء" مسؤولية اغتيال " فرحات حشاد"، وبإمكانها ارتكاب جرائم فظيعة أخرى لأنها تحظى بحماية قوانين الاستعمار الفرنسي العنصرية، لذا فعلى التونسيين والجزائريين والمراكشيين أن يوحدوا جهودهم وأن يجمعوا شملهم ، وينظموا صفوفهم، لقطع دابر هذه الشرذمة التي فقدت معاني النبل والشرف والإنسانية، وجاء في المقال : "... أجل إن الميليس هي التي أهدرت دم الزعيم النقابي فرحات حشاد...، ومن هنا فإن على التونسيين والجزائريين والمراكشيين واجبا مقدسا هو أن يجمعوا شملهم، وينظموا صفوفهم ويوحدوا جهودهم ليأمنوا مكر الماكرين وغدر المتآمرين وشر المجرمين...[2]، وكان أحد المناضلين الجزائريين قد وصف اغتياله بمصاب المغرب العربي، وأرجع سبب اغتياله إلى نشاطه الوطني والمغاربي، ونضاله ضد السيطرة الاستعمارية [3]، ويذكر صفاته وأفكاره قائلا: " كان المناضل البسيط المتواضع، لا يمكن أن يخلفه أحد بعينه، لأن شخصيته الفذة وأفكاره النيرة، وأعماله العظيمة طبعت جيلا كاملا من الشغالين التونسيين...، كانت شخصية فرحات حشاد قوية لكن لا تفرض نفسها على النّاس فرضا عنيفا، بل كان النّاس أنفسهم يحبون قوتها، فينجذبون إليها مختارين، ويهرعون إليها يلتمسون العون في الملمات، وقد أدرك فرحات حشاد بتفكيره الواقعي الرّزين أن الاتحاد العمالي بين الأقطار المغربية ضروري لنجاح قضاياهم، فكان لهذا شديد الإيمان بالوحدة المغربية، وكان يضع الخطط لتنظيم العمل التونسي والجزائري والمراكشي في جامعة نقابية واحد[4]، كما وصفه

[1] محمد محفوظي، " **جريمة فظيعة لا تغتفر** "، **المنار**، ع 13، السنة الثانية، 12 ديسمبر1952، ص1.

[2] **نفسه**، ص 4.

[3] هزرشي بن جلول، **مرجع سابق**، ص 309.

[4] عبد الحميد مهري، " **فرحات حشاد المناضل** "، **المنار**، ع 13، السنة الثانية، 26 ربيع الأول 1372هـ – 12 ديسمبر 1952م، ص–ص 1– 4.

أحمد توفيق المدني[1] بقوله : " فتى من فتيان الأمة المعدودين، ورجل شهما عصاميا سودته نفسه، وعلّت به همته، وبوّأه إخلاصه مكانة الزعامة من حركة العمال، ومن قضية الوطن، فكان المكافح الجسور، وكان المنظم الصبور، وكان العامل القوي الذي يضع قلبه فوق يده، و يضع إيمانه فوق لسانه، فلا يقول إلا كلمة واحدة، هي كلمة الحق، ولا يعمل إلا عملا واحدا، هو العمل الصالح، ولا يقابل أصدقاءه وأعداءه إلا بوجه واحد هو الوجه المكافح المناضل الجريء الذي لا ينثني ولا يتراجع، ولا يصده عن المضي في سبيله الموفق المحمود، ضعف ضعيف، ولا تجبر قوي... "[2].

وقد حمّل مسؤولية اغتيال فرحات حشاد لمنظمة " اليد الحمراء"[3] التي أسّسها غلاة الفرنسيين وزعماء الهيمنة الاستعمارية، وهي هيئة انتقامية إرهابية، أخذ أصحابها يقدمون على كل اعتداء إجرامي مدعمين أنهم بذلك إنما يدافعون عن النفس، وأنّهم يردون

---

[1] ولد في 01 نوفمبر 1898م بتونس من عائلة جزائرية، هاجرت إلى تونس، ولد في عهد خصب بالنشاط العلمي والسياسي، شهد ميلاد المدرسة الخلدونية، وازدهار الصادقية، وإصلاحات جامع الزيتونة المعمور، زاول دراسته الابتدائية و الثانوية بتونس، وقد تخرج من الزيتونة و الخلدونية، وشارك في الصحافة والسياسة والحياة الحزبية، مما جلب عليه نقمة الإدارة الاستعمارية ، فطردته من تونس إلى موطن آبائه وأجداده، الجزائر سنة 1925م. فأصبح منذ ذلك التاريخ عنصرا مؤثرا في الحياة الجزائرية، شارك في تنشيط العمل الثقافي و الصحفي والتأليف، حيث ساهم في تأسيس نادي الترقي بالعاصمة، وإنشاء بعض المدارس الحرة، كما شارك بمقالاته الصحفية في الشهاب، وأصبح بعد الحرب العالمية الثانية من محرري جريدة البصائر، ورئيس تحريرها في فترة غياب الشيخ البشير الإبراهيمي، وحين توقفت الجريدة وأعلنت الجمعية انضمامها إلى جبهة التحرير الوطني عام 1956م، إلتحق بالقاهرة، فأصبح عضوا بارزا في جبهة التحرير، وممثل الجزائر في الجامعة العربية بالقاهرة، تم تعينه بعد الاستقلال وزيرا للشؤون الدينية عام 1969، كما انتخب عضوا في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وله عدة كتب في التاريخ، توفي في 18 أكتوبر عام 1983م . أنظر، أحمد توفيق المدني، **أبطال المقاومة الجزائرية ويليه جغرافية القطر الجزائري**، مج 7، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 ص– ص 6 –11.

[2] أبو محمد، " **اغتيال فرحات حشاد** "،**البصائر**، ع 209، السنة الخامسة من السلسلة الثانية، يوم 27 ربيع الأول 1372هـ – 15 ديسمبر 1952، ص4.

[3] منظمة إرهابية، كوّنها أحد كبار الاستعماريين الفرنسيين بتونس يدعى " انطوان ميليرو" antoine melero وبعض غلاة المستوطنين في إطار ما سمي بالدّفاع الذاتي، أنشأتها مصلحة التوثيق الخارجي– الجوسسة المضادة الفرنسية – يديرها النقيب فيّات Fillette ، أنظر: أحمد خالد، **الزّعيم فرحات حشاد بطل الكفاح الاجتماعي والوطني حياته ونضاله وفكره وكتاباته**، ط1، منشورات زخارف، تونس، 2007م، ص 157.

ضربات التونسيين، وللتعبير عن استنكار تلك الجريمة الفظيعة، وعن تضامن الجزائريين مع إخوانهم التونسيين كتب يقول: "... إننا ننحني باسم جمعية العلماء الجزائريين، وباسم صحيفة " البصائر " أمام هذا الحدث الطاهر الكريم، وهذه الضحية الممتازة من ضحايا القيامة الإسلامية الوطنية، فإلى عالم الخلود يا فرحات حشاد، إن مات جسمك، فقد حيي أبديا اسمك، خدمت تونس بحياتك، وخدمت تونس بموتك، فطوبى لك وحسنى مآب.." [1].

وقد بثت قناة الجزيرة الوثائقية مساء يوم الجمعة 18 ديسمبر 2009م شريطا وثائقيا عن اغتيال " فرحات حشاد" ، وكانت هناك شهادة وأقوال أحد المستجوبين في الشريط وهو أحد أعضاء التنظيم السرّي " اليد الحمراء " بالمغرب الأقصى، أنطوان ميليرو Antoine Melero الذي صرّح بكل برودة دم: " إنّ اغتيال الزعيم فرحات حشاد أمر شرعي، ولو طلب مني إعادته لن أتردد لحظة في القيام بذلك... " [2].

وقد نشرت جريدة البصائر قصيدة بعنوان " مصرع حشاد (اليد الحمراء) تودي ببطل الخضراء "، لأحد الشعراء الجزائريين، عبّر فيها صاحب القصيدة عن حسرته وألمه لاغتيال الزعيم الوطني، وحالة الحزن والحداد التي يعيشه الشرق بعد استشهاده، وعن دور منظمة " اليد الحمراء " في اغتياله، مما أعطى دفعا قويا للتّحرر، وتحقيق السّيادة الوطنية، وفيما يلي بعض من أبيات تلك القصيدة التي بلغ عددها 39 بيتا:

أصبح الشرق كله في حداد	وغدا نائحا على (حشاد)
أسد الغيل و الوغى زين شعب	أنكر الذّل فإنبرى للأعادي
أعزلا من سوى الشجاعة و الإيمان	بالحق والإله الهادي
مادت الأرض للفجيعة و ارتا	عت شداد القلوب والأطواد
قد مضى العبقري رغم شباب	وطوى البغي ناشرا لأياد

[1] أبو محمد، " **اغتيال فرحات حشاد** "،_**مصدر سابق** ، ص 4.

[2] عادل بن يوسف، " **حول اغتيال الزّعيم فرحات حشاد وكتاب " اليد الحمراء لـ " أنطوان مليرو"** ، **روافد**، ع15 2010م، ص ص 129، 130.

قائد جدّد الحياة و انمى في مغاني البلاد كل مراد
و"اخ" البائس المعذّب و العمـــــال صنو المصالت الأمجاد
فبكاه (الشمال) فهو حزين وتناعته صادحات الوادي
عبقري الخضراء أودت به (حمراء) بغي وعصبة الأوغاد
هشمت هيكلا طهورا وقلبا وهو صب إلى التحرر صاد
اغتيالا رموه من غير نذر فتلقى الفنا بلا استعداد [1]

وبعد مرور عدة أشهر على الحادثة الأليمة التي أدت إلى اغتيال الزعيم فرحات حشاد، وعجز الشرطة الفرنسية عن إلقاء القبض على الجاني، حمّلت جريدة " المنار" النظام الاستعماري القائم في تونس المسؤولية، من خلال ما جاء في مقال :"... وها قد مرّت الشهور على مصرع الزعيم حشاد والمجرمون الذين أهدروا دمه لا يزالون يرتعون ويمرحون ولا ضرر، بينما الوطنيون الأحرار يضطهدون ويعذبون، فأين " العدالة " التي كثيرا ما يشيد غلاة الاستعمار الفرنسي بمحاسنها؟ فلم لم تضرب على أيدي المجرمين الذين جرؤوا على قتل زعيم ذنبه أنه تمثلت في شخصه المحترم أماني شعب كامل ؟ ومالها لم تقبل على أخذ حق المظلوم من الظالم؟ فهل تعذّر على " العدالة " الاهتداء إلى عصابة المجرمين أم أن هناك قوة خفية حالت دون " العدالة " والأخذ بثأر الزّعيم النقابي فرحات حشاد ؟[2]، وقد دعت جريدة " المنار" العدالة إلى الإسراع في إلقاء القبض على المجرمين بعد ثبوت تورطهم في الجريمة، من خلال ما نشرته الصحف الفرنسية من توضيحات بشأن عناصر العصابة، وجاء في المقال: "إن الاهتداء إلى مقترفي الجريمة أمر يسير، وفي استطاعة "العدالة" أن تضع يدها على المذنبين، لاسيما وقد نشرت

---

[1] أحمد معاش الباتني، " **مصرع حشاد (اليد الحمراء) تودي ببطل الخضراء** " ،**البصائر**، ع 217، السنة الخامسة من السلسلة الثانية، 28 جمادى الأول 1372هـ – 13 فيفري 1953م، ص 5.

[2] محمد محفوظي، " **المجرمون يمرحون والوطنيون يضطهدون** " ، **المنار**، السنة الثانية، ع 20، 11 رجب 1372هـ/ 27 مارس 1953م، ص1 .

الصحف الفرنسية نفسها توضيحات أزاحت السّتار عن المجرمين، وعن العصابة الهدامة التي ينتمون إليها، أما العصابة، فقد اختارت لنفسها من الأسماء "اليد الحمراء" وأما المجرمون، فهم من أصل أوربي... "[1].

وفي الذكرى السنوية لاغتيال فرحات حشاد، تطرقت جريدة " المنار " إلى هذه الحادثة الأليمة، وهي تتساءل عن المجرمين الذين كانوا وراء اغتياله وعن دور العدالة في وضع يدها عليهم، وجاء في مستهل هذا المقال: "ها قد دار الحول على مقتل الزعيم النقابي فرحات حشاد، فهل عثر على مقترفي الجريمة، وماذا فعلت "العدالة " لتضع يدها على المجرمين؟ كما تناول صاحب المقال صفات وخصال المناضل، ومدى تمسكن الشعب التونسي بأفكاره، ووفائه له، وعن مدى تعلقه تعلقا صادقا بالمبادئ السامية التي ناضل من أجلها السنين الطوال وفي سبيلها قتل ظلما وعدوانا فكان حقا يوما مشهودا ففي هذا اليوم 05 ديسمبر من عام 1953م(يوم الحداد الوطني) جدّدت فيه الأمة التونسية العهد على مواصلة الكفاح إلى أن يتحقق المثل السامي الذي آمن به حشاد، فتلقى الفاتكون بحياة حشاد درسا قاسيا، ذلك أنّهم كانوا يريدون من وراء مقتله قذف الرعب في القلوب، لكن مشاركة التونسيين على اختلاف طبقاتهم في هذا اليوم، أفشلت مزاعمهم، وأثبتت أن مشروعه وفكره مستمر، ولن يموت بمجرد مقتله، وفي هذا الصّدد جاء في المقال نفسه: "... إن فكرة حشاد لم تمت بمجرد مقتله، وكيف تموت فكرة من قضى حياته في الكفاح، وبقي وفيا إلى جانب شعبه رغم الوعد والوعيد، و كيف تموت فكرة من كان له الفضل في تنظيم شمال العمال داخل مؤسسة تعد اليوم أداة جبارة في الكفاح التّحرري، وكيف تموت فكرة من أظهر شجاعة نادرة وثباتا منقطع النظير في أعسر الظروف، وأحلك الأيام، لا ولن تموت فكرة حشاد..."[2].

---

[1] محمد محفوظي، " **المجرمون يمرحون والوطنيون يضطهدون** " **مصدر سابق**،، ص1.

[2] محمد محفوظي، " **حشاد حي خالد الذكر** "، **المنار**، ع 51، السنة الثالثة، 1 جانفي 1954م، ص2.

كما تناولت جريدة " المجاهد " في إحدى صفحاتها ذكرى اغتيال النّقابي والوطني فرحات حشاد بعد مرور خمس سنوات، واعتبرت هذا اليوم 5 ديسمبر من كل سنة، من أهم الأيام في حركة التّحرير الوطني لشعوب شمال إفريقيا، وكتبت تقول: "... قتل فرحات حشاد منذ خمس سنوات، وقد تبدّلت أمور كثيرة في هذه الأثناء، فتحرّرت تونس والمغرب، وأعلنت الجزائر من أجل استقلالها حربا شعواء ما زالت مستمرة..."، وتطرقت إلى خصال الرّجل ومبادئه السّامية، وحبّه وتعلّقه الشديد بالعمال، ووقوفه إلى جانبهم دائما من أجل رفع الظلم عليهم، وتحقيق مطالبهم، مما جعل النّقابيين يقفون كل سنة حيال قبره، ويعلنون عن تمسّكهم بالمبادئ التي كافح في سبيلها طيلة حياته، ودافع عنها حتى مماته، وكانت أمنيته أن تتحقق وحدة الطّبقة الشغيلة في الشمال الإفريقي، وتحصل على حقوقها المشروعة في الحياة والعمل، والحرية، والرقي، والعدالة[1].

واغتنمت جريدة "المقاومة الجزائرية" [2] الذكرى الرابعة لاستشهاد الزعيم النقابي "فرحات حشاد" في 5 ديسمبر من عام 1956م، لتقف وقفة ترحّم على حياة هذا البطل، وقد تطرقت إلى الاغتيال الذي تعرض له من قبل جماعة مأجورين، وقد كان متوجّها إلى الولايات المتحدة الأمريكية للمشاركة في أعمال" الاتحادية الدولية للنّقابات الحرة"، فلم يتمكنوا من قتل المثل الأعلى للزّعيم الذي كان يجمع بين المعرفة بالقضايا الاجتماعية والوطنية القوية المتبصّرة، وجاء في عدد لها تصريح لفرحات حشاد جاء فيه: " إن

[1] **المجاهد،" ذكرى الشهيد النقابي الخالد فرحات ، دمه الزّكي خضّب أرض تونس ...فاستقلت "** ،ع14 ، 15 ديسمبر 1957م، ص9.

[2] أصدرها مناضلون جزائريون في باريس في أواخر 1955م، و صدرت في أماكن مختلفة من خارج الوطن في كل من باريس و المغرب و تونس، و كانت تدخل إلى الجزائر خفية حيث يتم توزيعها على المناضلين، وظلت المقاومة لسان حال جيش و جبهة و التّحرير الوطني قبل أن تقرّر هذه الأخيرة وقفها في مؤتمر الصومام، و توحيدها في جريدة واحدة هي المجاهد التي أصبحت اللّسان المركزي لجبهة التّحرير الوطني، والنّاطق الرّسمي باسم الثورة، أنظر: عواطف عبد الرحمان **الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954 – 1962م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1985م، ص ص 50،51 .

حركتنا لن تخيب الأمل الذي وضعه كل هذا الجيل فيها، فهي تعلم أن مصير الطّبقة العمالية لا في تونس فحسب بل في الشّمال الإفريقي والأقطار التّابعة كلّها رهين بنجاحها أو إخفاقه ". وقد كان لهذا النّداء صداه، تمثل في إحياء النّقابات الشّقيقة الثلاث في المغرب العربي ذكرى استشهاد الزعيم " فرحات حشاد"، الذي كرّس حياته من أجل استقلال تونس، فهي الآن تستعيد سيادتها[1].

لقد كانت عملية اغتيال الزعيم فرحات حشاد محاولة لقطع ذلك التلاحم الذي يربط بين الجناح النقابي والجناح السياسي للحركة الوطنية التونسية، كما كانت محاولة لوضع حد لعملية تدويل القضية التونسية خصوصا أن حشاد كان بصدد التعريف بالقضية التونسية من خلال الشكوى التونسية لدى هيئة الامم المتحدة وهو المسنود عالميا من قبل نقابات السيزل[2] C.I.S.L الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة.

ب. اغتيال الهادي شاكر:

لقد تمّ تنفيذ عملية اغتيال السّياسي " الهادي شاكر " [3] – وهي من أشهر الاغتيالات السياسية بتونس بعد اغتيال الزّعيم النّقابي " فرحات حشاد " في 5 ديسمبر

---

[1] **جريدة المقاومة الجزائرية،** " **الشهيد فرحات حشاد** "، لسان حال جبهة التحرير الوطني الجزائري للدفاع عن الشمال الإفريقي، ع15، 10 ديسمبر 1956م، ص6 .

[2] منظمة نقابية دولية تأسست في لندن أواخر 1949م، في أعقاب الانشقاق الذي حصل داخل الفدرالية النقابية العالمية (F.S.M) بسبب مناهضتها لمشروع مارشال ولسياسة الولايات المتحدة الامريكية بشكل عام، ، وكانت للاتحاد العام التونسي للشغل مكانة هامة ضمن الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة، وعلاقات متميزة مع النقابات الأمريكية (A.F.L – C.I.O) ذات النفوذ الكبير، وقد عمدت إلى بذل نشاط كبير في البلدان المستعمرة أو المتحرّرة من الاستعمار، حيث قدّمت دعمها للحركات النّقابية المحلية، وبالتالي للمطالب القومية، واستطاعت كسب مواقع بالغة الأهمية داخل الحركة النّقابية في إفريقيا وآسيا، بل في أمريكا اللاّتينية. وكان عدد الأعضاء في الكونفدرالية في أواخر السبعينات يقدر بثمانية مليون نقابي، يمثلون 87 دولة، أنظر: عبد الوهاب، الكيالي، ج5، **مرجع سابق**، ص ص286– 288، وأيضا: عبد المجيد، كريّم وآخرون، **مرجع سابق**، ص158.

[3] ولد عام 1908 بمدينة صفاقص التونسية، تحصل سنة 1923 على الدبلوم التجاري العالي من المدرسة العلوية، بدأ حياته السياسية الفعلية في بداية الثلاثينات، أسس أول شعبة دستورية للديوان السياسي تحت رآسته، ونظرا لنشاطه السياسي، تم إيقافه في جانفي 1935م، وعام 1938م، كما تم إبعاده في 23جانفي 1952م بعد إلقاء القبض عليه مع

1952م – في نابل وهي المدينة التي خصّصت لإيواء الهادي شاكر في فترة الإقامة الجبرية، وكان يفتقد لأبسط وسائل الحماية والدّفاع، وتمّ اختيار الوقت المناسب لذلك وهي اللّيلة الفاصلة بين السّبت والأحد (13 سبتمبر 1953 على الساعة الثانية ليلا) أي في نهاية الأسبوع، لكي لا تكون ردود الفعل قوية، ولا يتسرب الخبر بالسّرعة، خاصة وأن يوم الأحد هو يوم عطلة، وقامت أطراف من السلطات الأمنية الفرنسية بتقديم الحماية الأمنية " للكومندوس" الذي قام باغتيال الهادي شاكر، والدّعم المادي بالأسلحة والمتفجرات التي استعملت لكسر باب شقة الشّهيد، مما يدل أن العملية مدبرة منذ البداية من قبل عناصر" اليد الحمراء"، وكانت المجموعة المنفّذة لعملية الاغتيال تونسية وتتكون نواتها الأساسية من جماعة " القراوة "[1]، والتي تضم كل من الشّاذلي وعبدالقادر وحسونة ومحمد بلقروي، وقد كانت دوافع الاغتيال ظاهريا هي القصاص أو رد فعل انتقامي على مصرع الشيخ بلقروي في 8 أوت 1953م بمدينة صفاقس من طرف العناصر الوطنية بسبب اشتراكه في الانتخابات البلدية التي دعت الأطراف الوطنية لمقاطعتها، ولعب شاكر دورا كبيرا في حثّ سكان صفاقس على مقاطعتها في ماي 1953م – رغم إقامته في نابل – وكانت نسبة المشاركة ضعيفة جدا لا تتعدى 33% [2].

= مع الحبيب بورقيبة والمنجي سليم والهادي نويرة الى بلدة طبرقة، وفي 26 مارس 1952م نقل بورقيبة رفقة المنجي سليم والهادي شاكر إلى بلدة الرمادة بالصحراء التونسية، وإلى جربة، وتطاوين، إلى حد مرضه، فنقل إلى مستشفى قابس، ومنه عاد إلى السجن، حتى مغادرته له خلال ماي 1953م، عندما نفذ ضده الحكم الصادر في 25 ماي 1951م، والقاضي بإبعاده، فاستقر في مدينة نابل، إلى حد اغتياله في ظروف لم يتم الكشف عن تفاصيلها، وتمّ العثور على جثته في تمام الساعة السادسة صباحا ملقاة على الطريق وعلى بعد 06 كم من نابل في اتجاه تونس العاصمة من يوم 13 سبتمبر 1953م، أنظر: سمير، البكوش، " **الهادي شاكر: الزعيم وشبكة علاقاته السياسية الوطنية** " – **في**– **مجلة روافد** ، يصدرها المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية التونسية،ع 9، 2004، ص316. عبد المجيد شاكر، **الهادي شاكر جهاد واستشهاد**، مرجع سابق، ص ص 302، 303، وأيضا : سمير البكوش "**الهادي شاكر: الزعيم وشبكة علاقاته السياسية الوطنية** "،– في– **مجلة روافد**، **المرجع السابق**، ص 317.

[1] عبد الواحد المكني، **مرجع سابق**، ص 265.

[2] نفسه، ص264 .

وكانت السّلطات الأمنية لمدينة نابل قد تلقت مكالمتين هاتفيتين من قبل الزعيم الدستوري الهادي شاكر، يطلب فيهما النّجدة، ويخبر رجال الأمن بوجود أشخاص مجهولين بصدد اقتحام الباب الخارجي للمنزل، ويدعوهم إلى الإسراع في القدوم قبل فوات الأوان، وأعقبت ذلك مدة الانتظار، قدرتها "نفيسة العفاس" زوجة الهادي شاكر بربع ساعة، لكن الأمن لم يحرك ساكنا، بل تعمّد رجاله المماطلة، مما سمح للجناة ارتكاب جريمتهم الشنعاء، فبعد تحطيم الباب الخارجي بواسطة عبوة ناسفة، تمكنوا من انتزاع الهادي شاكر من بين يدي زوجته، وقد تمت العملية، في مختلف أطوارها أمام أنظار عائلة الهادي شاكر. وفي حدود الساعة السّادسة صباحا تمّ العثور على جثّته على حافة طريق نابل – قرنبالية – وتحديدا على بعد 4 كم من مدينة نابل، وكان جسم الضّحية يحمل ثقوبا، مما يدل على أنه أمطر بوابل من الرصاص[1].

أما عن جنازة الهادي شاكر، فقد جرت وقائع دفن الراحل عل الساعة العاشرة صباحا من يوم 14 سبتمبر1953م بمدينة صفاقس، وكانت السلطات الأمنية بنابل قد رفضت تسليم جثمان الفقيد إلى شقيقه محمود، وكان جوابها: " سنتكفل نحن بنقله إلى صفاقس"، وهذا ما حدث، حيث وصل تابوت الشهيد إلى منزل عائلة شاكر على الساعة الواحدة صباحا من يوم 14 سبتمبر من السنة المذكورة سابقا، واتخذت السّلطات الأمنية جملة من التدابير الوقائية تفاديا لردود أفعال شعبية، ومنها، مرور موكب الجنازة، وهو في طريقه من تونس إلى صفاقس، بالقيروان، لا السّاحل[2] .

وهكذا فإن عملية اغتيال الهادي شاكر، تندرج في إطار ضرب الرموز الوطنية المؤثرة في الحركة الوطنية، واستغلال العناصر المناوئة للاستعمار الفرنسي ممثلة في عائلة بلقروي وحلفائها بالجهة، وما تحصلوا عليه من نفوذ وامتيازات في الفترة

---

[1] فتحي ليسير، " **اغتيال الهادي شاكر : "الجريمة وتداعياتها** "، – **في** – **مجلة روافد**، **المرجع السابق**، ص– ص 291 – 293 .

[2] **نفسه**، ص– ص 301– 303.

الاستعمارية، فالتقت مصالح الاستعماريين ورجال اليد الحمراء، مع مصالح عائلة بلقروي لتصفية المناضل الشهيد الهادي شاكر [1] .

وكانت هناك ردود الأفعال التونسية لهذا الاغتيال، فأما رد الفعل الشعبي، فتمثل في أعمال التخريب وعمليات اعتداء متفرقة، استهدفت الفرنسيين وممتلكاتهم، وكذا وسائل النقل الحديدي في العاصمة، كما عرفت أهم مدن البلاد، وعدد من القرى حركة إقفال المتاجر والدكاكين، أما رد فعل السياسيين، فتراوحت مواقفهم بين الدعوة لضبط النفس ولهجة التهديد والتلويح بالانتقام والثأر، فهذا صالح بن يوسف[2]، يطالب من منفاه الاختياري بالقاهرة بالأخذ بالثأر، ويدعو إلى القتل [3].

كما تضامن الجزائريون مع إخوانهم التونسيين بعد اغتيال الزعيم الهادي شاكر حيث تناولت "جريد البصائر" في إحدى أعدادها تفاصيل الموضوع، وقامت بفضح السياسة الاستعمارية القمعية المنتهجة ، والتي يغذيها روح الانتقام من الزعماء التونسيين، وذكرت أن حوادث القتل تتوالى بصورة مزعجة في البلاد، وفي هذا الصدد جاء في المقال :"... والانتقام من الزعماء الدستوريين يتوالى بصفة بشعة، فهم يصطادون مثل الطيور، ولا

---

[1] عبد الواحد المكني، **مرجع سابق**، ص ص 265،264.

[2] ولد صالح بن يوسف (1907–1961م) بمغراوة بجزيرة جربة التونسية، بدأ تعليمه في مسقط رأسه، تحصل على البكالوريا 1930م، والتحق بجامعة السربون بباريس حيث تحصل على الإجازة في الحقوق 1933م، اشتغل في سلك المحاماة، وانخرط في صفوف الحزب الدستوري الجديد 1934م، تعرض للاعتقال والنفي 1935م إلى أن أفرج عنه الألمان في 1943م، أصبح أمينا عاما للحزب الدستوري الجديد 1948م، ثم وزيرا للعدل 1950م، لجأ إلى مصر بداية 1952م، وواصل نشاطه السياسي من الخارج، عارض اتفاقية 3 جوان 1955م، ودخل في مواجهة معلنة مع بورقيبة فاضطر إلى الهروب من تونس في 28 جانفي 1956م، إلى ليبيا ثم بالقاهرة، اغتيل في فرنكفورت 12 أوت 1961م طالع: نورالدين، الدوقي، **مرجع سابق** ص– ص 331– 332، وعميرة علية الصغيّر،" **تونسيون في الثورة الجزائرية (1954 – 1957م)** "، **أعمال الملتقى الدولي حول: معركة الجرف، المركز الجامعي العربي التبسي تبسة، يومي 27 – 28 اكتوبر 2007**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008م، ص– ص 79– 81، وأيضا: عبد القادر العريبي، **تونس وعلاقاتها مع بلدان المغرب العربي(1947– 1980)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، قسم التاريخ، اكتوبر 1999، ج2، ص ص 886،885.

[3] فتحي، ليسير، **مرجع سابق**، ص– ص 297– 301.

تضع العدالة يدها على الصيادين، فإذا كان القتلة السفاكون الذين أهرقوا دم الشهيد العزيز فرحات حشاد لا يزالون ينعمون بحريتهم الغالية... فلقد نشطهم ذلك على إعادة الكرة، فاغتالوا زعيما آخر من زعماء الشعب، هو الزعيم الكريم الهادي شاكر، إذ اقتحموا بيته وهو في النفي وتحت مراقبة البوليس، واختطفوه من بين ذراعي زوجه وابنته، ثم ساروا به إلى حيث أمطروه بوابل من الرصاص، وتركوه جثة هامدة تعلوها ورقة جاء فيها:" ليعلم النّاس أننا نقابل أي اعتداء في أي جهة، بقتل ثلاثة من زعماء الدستور" [1]. وواصلت "اليد الحمراء" حملة اغتيالاتها بعد أن أنهت الحكومة الفرنسية مهمة المقيم العام السابق"دي هوتوكلوك " في 2 سبتمبر من عام 1953م [2].

2- الدعوة إلى تدويل القضية التونسية في الأمم المتحدة:

بعد تشكيل وزارة محمد شنيق في 17 أوت 1950م، والتي كانت تسعى إلى تحقيق هدفين هما: انفراج الأزمة السّياسية والإسراع في إنجاز إصلاحات جوهرية، والسّير بالبلاد التّونسية نحو الاستقلال الداخلي، فكلّفت بإجراء مفاوضات مع فرنسا تطبيقا لتلك السّياسة الجديدة[3]، وقد شارك الحزب الدستوري الجديد في هذه الوزارة التفاوضية من خلال أمينه العام صالح بن يوسف الذي تولى منصب وزير العدل[4]، بعد رفض فرنسا مطالب الحركة الوطنية التونسية، وإصرارها على قمع المظاهرات، وارتكاب المجازر، بدأ التونسيون عملهم الدبلوماسي على مستوى الأمم المتحدة بعد انقطاع المفاوضات مع فرنسا، حيث تقدمت حكومة محمد شنيق بشكوى ضد فرنسا يوم 14 جانفي 1952م، قام بنقلها الوزيران

---

[1] أبو محمد،" **منبر السياسة العالمية**"، **البصائر**، ع 241، السنة السادسة من السلسلة الثانية، الجمعة 15 محرم 1373هـ – 25 سبتمبر 1953م، ص 4 .

[2] خليفة الشاطر وآخرون، **تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005م، ص161.

[3] **المنار**، "**مذكرة الحكومة التونسية للحكومة الفرنسية** "السنة الأولى، ع 11، 9 ربيع الاول1371هـ/8 ديسمبر 1952م، ص1.

[4] عبد المجيد كريّم، وآخرون، **موجز تاريخ الحركة التونسية**، **مرجع سابق**، ص147.

"صالح بن يوسف" أمين حزب الدستور الجديد ووزير العدل و"محمد بدرة" وزير الشؤون الاجتماعية في الوزارة التونسية [1] لتقديمها إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وطالبت فيها المنظمة الأممية بالتّدخل لحل الخلاف القائم بين الدولتين، أو التوسط لحل الأزمة الناشئة عن جواب الحكومة الفرنسية الذي أثار غضب الشّعب التّونسي الراغب في استرجاع سيادته [2] وبإدراج القضية التّونسية في جدول أعمال الجمعية العامة للمنظمة الأممية التي كانت منعقدة في ذلك التاريخ بالعاصمة الفرنسية [3]، وكانت هذه المبادرة ترمي إلى تدويل القضية، وكسب الرأي العام العالمي[4] وإن كانت الدّول الموالية للاستعمار الفرنسي قد تقف في وجه إدراج هذه القضية مثلما وقفت في وجه القضية المغربية، وذكرت جريدة " المنار" بأن هذه العراقيل لابد أن تزول لتعرض القضيتان في المحافل الدولية، وتقام بذلك الحجّة على إفلاس سياسة الاستعمار الذي هو– بحق– جريمة على البشرية وعلّة الفتن والحروب[5].

لقد تابعت الصحف الجزائرية القضية التونسية في مجلس الأمن، فأشارت إلى تعاطف الأمم الحرة مع الشّعب التّونسي، والقرار الذي اتخذته الكتلة العربية الأسيوية أثناء اجتماعها الذي عقدته مؤخرا بباريس بطرح القضية على بساط البحث أمام مجلس الأمن وقد علّق أحد كتاب جريدة " المنار" على هذه الخطوة، ودعا مجلس الأمن ألا يقف موقف المؤازر لدولة مستعمرة لكونها منخرطة في الحلف الاطلسي[6]، أو لكونها عضوا رئيسيا في

---

[1] **عبد المجيد** كريّم، ص 154.

[2] **المنار**، "**القضية التونسية في هيئة الأمم** "، السنة الأولى 14، 19 جانفي 1952م، ص 2.

[3] أحمد القصاب، **تاريخ تونس المعاصر 1881 – 1956م**، **مرجع سابق**، ص 625.

[4] خليفة الشاطر وآخرون، **تونس عبر التاريخ**، **مرجع سابق**، ص 146.

[5] **المنار**، " **القضية التونسية في هيئة الأمم** " ، **المصدر السابق**، ص 2.

[6] حلف عسكري، تأسس في 4 أفريل 1949م بمدينة واشنطن، مقره بروكسيل عاصمة بلجيكا، وهو عبارة عن حلف دفاعي ينص على الدفاع المشترك ضد أي خطر شيوعي، و يعتبر أحد أحلاف المعسكر الرأسمالي الغربي، تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وتعد فرنسا عضوا فاعلا فيه، ويعرف ب (**Nato**) وهو اختصار للكلمة الإنجليزية(North AtlanticTreaty Organization)، وضم هذا الحلف كل من الولايات المتحدة الأمريكية

الكتلة الغربية، وتمنى صاحب المقال في الأخير أن يقف هذا المجلس من القضية التونسية موقف الحكم العادل، وجاء فيه: "... وإننا نود أن يقف مجلس الأمن من النزاع التونسي الفرنسي موقف الحكم المنصف وأن يظهر إخواننا التونسيون على مغالبة الاستعمار الفرنسي، لأن هذا هو الحل الوحيد الذي يقرّه الحق والإنصاف، وهو الذي يرغب فيه الشعب التونسي على بكرة أبيه ..." [1].

وأمام تمسك الوطنيين التّونسيين بمطالبهم وإصرارهم على تقرير مصيره واستمرار حالة القمع والمضايقات والبطش، انتقدت جريدة " البصائر" الأساليب الفرنسية في التعامل مع القضية التونسية، واستنكرت الإجراء الذي أقدمت عليه بنزع جوازي سفري من وزيرين تونسيين، ومنعهما من السّفر إلى أميركا للحيلولة دون الاتصال بمجلس الأمن، ومما جاء في هذا المقال: "... إن دولة يصل بها ضيق الحوصلة إلى درجة نزع جوازي السّفر من وزيرين تونسيين، ومنعهما من السّفر إلى البلاد الأمريكية كي لا يعملا أي عمل لدى مجلس الأمن..."[2]، لكنهما تمكنا من الفرار بحريتهما من باريس، ونزلا أرض مصر فاستقبلتهما الحكومة المصرية، وأنزلتهما الجامعة العربية في ضيافتها، ومن القاهرة باشرا عملهما، وأصبحا يديران الدولاب السّياسي التّونسي الحر، ويتصلان بالعالم الخارجي[3]. وقد أعرب الوزيران عن سعادتهما بوصولهما إلى أرض الكنانة، وذلك من خلال تصريح نشرته جريدة " المنار" وجاء فيه: ".. واستطعنا أن نصل إلى القاهرة في طريقنا إلى نيويورك سالمين والحمد لله، لمتابعة إثارة القضية التّونسية وفقا لقرار حكومتنا الشّرعية

= فرنسا، بلجيكا، النرويج، البرتغال، إيسلندا، إيطاليا، بريطانيا، كندا، الدانمارك، لوكسمبورغ، هولندا، وانضمت إليه تركيا واليونان عام 1952م، أما ألمانيا الغربية، فقد انضمت إليه بعد اتفاق باريس عام 1955م، لمزيد من التفاصيل عد إلى: عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، **مرجع سابق**، ص 357.

[1] المتيجي، " **تونس في مجلس الأمن** " **المنار**، السنة الأولى، ع 16، 15 فيفري 1952م، ص 4.

[2] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** " ، **البصائر**، ع 185، السنة الخامسة من السلسلة الثانية، 27 جمادى الثانية 1371هـ/ 24 مارس 1952م، ص5.

[3] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** " ، **البصائر**، 186، السنة الخامسة من السلسلة الثانية، يوم الاثنين 12 رجب 1371هـ/ 7 افريل 1952م، ص 5.

والتي تتولى باكستان الشّقيقة باتفاق مع كتلة الدّول الأسيوية والإفريقية إثارتها في مجلس الأمن..."[1].

ودعت نفس الجريدة (البصائر) إلى ضرورة عرض القضية التونسية على البساط الأممي، فكتب أبو محمد يقول: "... الحل الوحيد لقضية تونس اليوم، والحل الوحيد لقضية كامل الشّمال الإفريقي غدا، هو عرض القضية على البساط الأممي العام، وتمكين سائر الأطراف التي يهمها الأمر من بيان رأيها والإدلاء بحجتها" [2]، ومع استمرار سلطة الحماية الفرنسية في ارتكاب أعمالها الإجرامية في تونس، كشفت جريدة " البصائر" عدد المعتقلين والمعتقلات من أبناء وبنات تونس في السّجون والمعتقلات الفرنسية، حيث تراوح عددهم ما بين الثمانية والعشرة آلاف، ويزداد الرقم كل يوم. كما غضّت السّلطات الاستعمارية الطرف على تحرشات المستوطنين ضد التونسيين وممتلكاتهم، ومنها إلقاء القنابل اليدوية على منازل ومتاجر التّونسيين كما حصل في منزل الوزير الأول "محمد شنيق"، مما دفع التونسيين إلى إعلان إضراب عام [3].

ومع استمرار سلطة الحماية في ارتكابها للأعمال الاجرامية في حق التونسيين حمّلت جريدة " البصائر " الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية تأخر تدويل القضية التونسية من خلال تواطؤها مع فرنسا، بحكم عضوية الدولتين في حلف الشمال الأطلسي وضغطها على الدول العربية والاسلامية[4]. وبادرت الكتلة العربية الأسيوية إلى إثارة القضية التّونسية في مجلس الأمن، بعد أن انتقلت رئاسة مجلس الأمن لدولة باكستان منذ الفاتح أفريل، وهي من مؤيدي القضية التونسية، حيث عقد ممثل دولة باكستان الدكتور " أحمد بوخاري " جلسته الأولى، وفيها أيّد ممثلو الدّول الحرة مطالب المشروعة للشّعب

---

[1] **المنار**، " **بيان من الوزراء التونسيين** "، ع1، السنة الثانية، 16 رجب 1371هـ/ 11 افريل 1952م، ص3.

[2] أبو محمد، "**منبر السياسة العالمية**"، **البصائر**، ع185، السنة الخامسة–السلسلة الثانية، 24 مارس1952م، ص5.

[3] **نفسه**، ص5.

[4] أبو محمد، " **منبر الساسة العالمية** " ، **البصائر**، ع 186، 12 رجب 1371هـ/ 7 افريل 1952م، ص5 .

التّونسي، كما ندّدت بالسّياسة الاستعمارية الفرنسية، وطالبت بالتّدخل السّريع في النّزاع التّونسي الفرنسي، وانتهت الجلسة من دون أن يتخذ أي تدبير، وقد أعلن ممثلو كل من باكستان والشيلي، والبرازيل، والصين الوطنية، وروسيا عن موافقتهم على إدراج المسألة التّونسية في مجلس أعمال المجلس الذي سيعقد في القريب العاجل للنّطر في شكوى التونسيين[1] .

وفي مقال لجريدة " البصائر " تناول صاحبه تركيبة مجلس الأمن، وطبيعة اتخاذ القرارات فيه، فذكر بأن المعركة الدبلوماسية لن تكون سهلة لسببين، الأول اشتراط الأغلبية المطلقة في مجلس الأمن، والثاني امتلاك الدّول العظمى لحق الفيتو[2] خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية المتحكمة في هذه الأداة [3] .

وانتقدت " البصائر" موقف تركيا التي التزمت الصمت عندما طرحت القضية في مجلس الأمن، والتي انضمت إلى الحلف الأطلسي حديثا، وما قبلتها دول ذلك الحلف، إلاّ خضوعا لرغبة أميركا، وجاء في هذا المقال: "... ولم تراع تركيا هذه المرة، رابطة الإسلام ولا مصلحة الجوار، ولا مستقبل العلاقات في الشّرق الأدنى... إن تركيا قد فقدت من هذه النّاحية استقلالها السّياسي، فهي تبّع لأمريكا في كل شيء"[4]. وقد ذكرت "البصائر" بأنه سبق لتركيا أن صوّتت ضد "مصر" وضد "المغرب الأقصى" وحجّتها في ذلك أنها تتقي خطر الشيوعية، وكان بإمكان السّاسة الأتراك أن يدركوا بأن أمريكا تحتاج إليهم أكثر مما

---

[1] محمد المتيجي، " **إكراه يزيد الطين بلة** "، **المنار**، ع1، السّنة الثانية، 11 افريل 1952م،ص2.

[2] هي كلمة لاتينية " Je Refuse" وتعني بالعربية " أنا أرفض " ، وهو حق الرّفض أو النّقض، تمتعت به الدّول الخمس الكبرى في مجلس الأمن، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفياتي (روسيا اليوم)، فرنسا، بريطانيا والصّين منذ انعقاد مؤتمر يالطا ما بين 4 – 11 فيفري 1945م لتتسلح به في منع أي قرار لا تكون هي راغبة فيه للمزيد من التفاصيل ، أنظر: رياض الصّمد، **مرجع سابق**، ص ص 70،71.

[3] **البصائر**، " **منبر السياسة العالمية** "، ع187، 26 رجب 1371هـ/ 21 افريل 1952م، ص 4.

[4] **نفسه**، ص 4.

هم في حاجة إليها، وأن مركزهم الجغرافي يسمح لهم بأن ينالوا من أمريكا كل ما يريدونه ولإخوانهم في الدّين والشّرق والمصلحة [1].

إن ما حدث في مجلس الأمن، وما يلفت الانتباه هو تصويت جزيرة صغيرة "فرموزا" والتي أطلقت عليها الولايات المتحدة الأمريكية اسم الصين الوطنية – تايوان حاليا – ووقفت إلى جانب هذه الجزيرة مع رئيسها وقائدها " تشان كاي تشاك "، التي استقرت هناك بفضل مال، وجيش، وأسطول أمريكا، وأدخلتها إلى مجلس الأمن بدل الصّين الشّعبية التي تبنت الشّيوعية منذ عام 1949م، وقد صوّتت لصالح القضية التونسية وأعلن ممثلوها أنهم يتضامنون مع الشّرق، وينصرون قضية الحق والتّحرير، وأنهم لا يترددون عن التّصويت ضد أمريكا نفسها، إذا تعلق الأمر بنصرة حق، والأخذ بيد ضعيف. وهكذا فإن الصّين البوذية تمنح صوتها لتونس، وهي أحوج إلى أمريكا من تركيا المسلمة – شعبا – التي خذلت الحق ونصرت الباطل، إرضاء للدولار[2]. وكان موقف الاتحاد السوفياتي مشرفا بالنظر إلى طبيعة هذا النظام الجديد الذي يسعى من أجل تحطيم النظام الرأسمالي، وتقويض أركان الاستعمار[3].

ومهما يكن من أمر، فقد اجتمع مجلس الأمن برئاسة مندوب باكستان " أحمد بوخاري" يوم الاثنين 14 أفريل 1952م للمرة الثالثة، واتخذ قرارا يقضي بعدم وضع القضية التّونسية على جدول أعماله، بتواطؤ بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وانتقد صاحب هذا المقال مجلس الأمن، حيث اعتبره: "... خدعة تحاك في ظلّها المكائد

---

[1] **البصائر**، " **منبر السياسة العالمية** "، ع187، **مصدر سابق**، ص4.

[2] يقصد بذلك المساعدات التي تحصلت عليها كل من تركيا واليونان من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مبدأ ترومان في 12 مارس 1947م، وقدرت المساعدات المالية 400 مليون دولار، واستفادت بها أيضا اليونان بهدف الوقوف في وجه النفوذ السوفياتي في هاتين الدولتين، ولإيقاف المد الشيوعي. أنظر: رياض الصمد، **مرجع سابق**، ص ص 127،128.

[3] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية**"، **البصائر**، ع187، 26 رجب 1371هـ/ 21 افريل 1952م، ص4.

وتدبّر المؤامرات ضد حق الأمم الصغيرة في الحرية والاستقلال ..."[1]. وفي السّياق ذاته انتقد نفس الكاتب قرار مجلس الأمن، واعتبره عقيما ولا يمثل آمال التّونسيين، بل سيدفع بهم أكثر إلى التشبّث بالاستقلال[2]، وكان التّصويت على طلب الإدراج كما يلي :

- لفائدة الإدراج : البرازيل، الشّيلي، والصّين، وباكستان، والاتحاد السوفياتي .
- ضد الإدراج : فرنسا، وبريطانيا، وايرلندا .
- الدّول المحتفظة بصوتها : اليونان، تركيا، هولندا، والولايات المتحدة الامريكية[3].

وهكذا فإن الشكوى التّونسية قد رفضت بسبب موقف الدول المستعمرة، والدول الموالية لها، لأن الموافقة على أية شكوى من قبل مجلس الأمن يجب أن تحظى بموافقة سبعة من أعضائه، غير أن القضية التونسية لم تحظ إلاّ بخمسة أصوات(باكستان والبرازيل، والشيلي، والصين ، وروسيا)، ولولا موقف الولايات المتحدة الأمريكية والدويلات التي بقبضتها (تركيا، واليونان، وهولندا) لعرضت القضية التّونسية على بساط البحث أمام مجلس الأمن[4].

لقد عرفت هذه المناقشات بالقضية التّونسية، بل دوّلتها، وبيّنت أنها تحظى بدعم ومساندة واسعة من قبل دول عديدة في آسيا وأمريكا اللاّتينية، وبلدان المشرق العربي والاتحاد السوفياتي، ويمثل موقف الولايات المتحدة الأمريكية التي احتفظت بصوتها منعرجا حاسما، حيث تخلت من خلال هذا الموقف عن مساندتها فرنسا في سياستها الاستعمارية [5]، ولكن في نفس الوقت يعبر هذا الموقف الذي اتخذته أمريكا عن تواطؤها مع فرنسا في هذه المناسبة، فأحجمت عن التصويت متجاهلة أن عدم اشتراكها في

---

[1] محمد المتيجي، "**مؤامرة استعمارية ضد الأمة التونسية** "، **المنار**، ع2، 25 أفريل 1952م، ص1.

[2] محمد المتيجي، " **قرار مجلس الأمن عقيم الجدوى**"، **المنار**، ع3، 13 شعبان 1371هـ/ 9 ماي 1952م، ص1. .

[3] خليفة الشاطر وآخرون، **تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**، **مرجع سابق**، ص 153.

[4] محمد المتيجي، " **مؤامرة استعمارية** "، **المصدر السابق**، ص1.

[5] خليفة الشاطر وآخرون، **المرجع السابق**، ص153.

التّصويت يعد معارضة للقضية التونسية [1]، لأن المسألة في مجلس الأمن مسألة أغلبية مطلقة، فالذي يمسك عن التّصويت، يكون قد صوّت في الحقيقة مع المعارضة [2].

أشادت جريدة "المنار" بالجهود التي بذلتها الكتلة العربية الآسيوية في دعم القضية التّونسية، بإدراجها في الجدول النّهائي لأعمال هيئة الأمم المتحدة بالرّغم من المناورات التي قام بها السّلك الدبلوماسي الفرنسي في مختلف عواصم البلدان الأوربية والأمريكية [3]

لقد استمر ممثلو الحزب الدستوري في الخارج في تهيئة ظروف عرض القضية التّونسية أمام الأمم المتحدة في نيويورك بمناسبة انعقاد دورتها السابعة العادية في أكتوبر 1952م، ففي الجلسة العامة المنعقدة في يوم 16 أكتوبر1952م، تمّ المصادقة على تسجيل قضيتي تونس والمغرب الأقصى[4]، بعد التصويت من قبل " اللّجنة السّياسية للأمم المتحدة " التي شرعت في دراسة القضية بعد أن منحتها الأولوية على القضية الكورية [5] وتقديمها في المناقشة تجاه اللّجنة، فاقتحمت بذلك القضية التّونسية والمغربية أبواب الهيئة الأممية[6].

بعد أن وقعت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إدراج القضية التونسية ضمن جدول أعمالها، قامت اللّجنة السّياسية المتفرعة عن هذه المنظمة للنّظر في القضية من خلال الفترة الممتدة ما بين 4– 12 ديسمبر 1952م، وقد خصّصت لمناقشتها عشر

---

[1] محمد المتيجي، " **مؤامرة استعمارية** "، **مصدر سابق**، ص1.

[2] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** "،ع187، **مصدر سابق** ، ص4.

[3] محمد محفوظي،" **فازت القضية التونسية بالتسجيل**"، **المنار**، ع10، 24 أكتوبر 1952م، ص1.

[4] خليفة الشاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص 155، 156.

[5] تتمثل في الحرب التي عرفتها شبه الجزيرة الكورية (1950 – 1953) بين الشماليين والجنوبيين، حيث اجتاحت قوات الشمال في 25 جوان 1950م الجنوب، مما إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لدعم الحكومة الجنوبية وبالمقابل تدخل الاتحاد السوفياتي لدعم الشّطر الشمالي، مما نتج عنه أزمة كوريا بين المعسكرين المتصارعين، انتهت بإبرام معاهدة " بانمو نجوم" في 27 جويلية 1953، ونصت على تقسيم كوريا إلى قسمين، شمالي شيوعي، وجنوب رأسمالي وفق خط عرض 38 شمالا . أنظر: رياض الصمد، **مرجع سابق**، ص– ص 194 – 208.

[6] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** "، **البصائر**، ع206، 15 صفر 1372هـ/ 3 نوفمبر 1952م، ص4.

جلسات متتالية وأثناء الجلسة الافتتاحية التي ترأسها رئيس الوفد البرازيلي بالمنظمة الأممية "جواو كارلوس مونيز " Joao-Carlos Moniez " الذي افتتح المناقشات واستعرض الرّسالة التي وجّهها رئيس الوفد الفرنسي إلى الجمعية العامة، والتي تضمنت أسباب تغيب هذا الوفد عن حضور المداولات المخصصة للنّظر في القضية التّونسية فأرجع ذلك إلى عدم تمتع المنظمة بالصلاحيات التي تؤهلها للنّظر في هذه القضية، والتي تمثل شأنا داخليا بفرنسا[1].

وتدخل وفد باكستان بالمنظمة " ظفر الله خان " وزير الخارجية بصفة مطولة، حيث ألقى خطابا مساندا دام ثلاث ساعات[2]، عبّر في بداية مداخلته عن أسف بلاده عن تغيب الوفد الفرنسي، ثم تناول العلاقات التونسية الفرنسية أثناء فترة الحماية، كما انتقد فرنسا التي أخلت بمعاهدة الحماية، واتباعها سياسة قائمة على القمع.

وفي الجزء الثاني من مداخلته، استعمل " ظفر الله خان " لهجة أكثر حدة، حيث تطرّق إلى سياسة فرنسا الإمبريالية، وما نتج عنها من اضطهاد للشّعوب المستعمرة في آسيا وإفريقيا، وأكّد في نهاية مداخلته على رغبة وفد بلاده في ايجاد حل لتسوية القضية التونسية [3]. وهكذا فإن ممثل باكستان قد أكّد – عندما قدّم مشروع القرار العربي الأسيوي – على ضرورة استئناف المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والممثلين الشرعيين للرأي العام التونسي، وتشكيل لجنة توفيق تشرف على سير المفاوضات بين الجانبين التونسي والفرنسي[4]، كما درست اللّجنة السياسية المقترح البديل المعتدل الذي قدمته البرازيل نيابة عن دول أمريكا اللاتينية[5].

---

[1] لمياء سحنون، **القضية التونسية والأمم المتحدة سنة 1952م** ، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة تونس الأولى، 2007 – 2008م،ص 79.

[2] خليفة الشاطر وآخرون، **تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**، **مرجع سابق**،ص156.

[3] لمياء سحنون، **المرجع السابق**، ص ص 79، 80.

[4] أبو محمد، " **منبر الساسة العالمية** " ، **البصائر**، ع210، 5 ربيع الثاني 1372هـ/ 22 ديسمبر 1952م، ص 4.

[5] خليفة الشاطر وآخرون، **المرجع السابق**، ص 156.

لقد رفضت اللّجنة طلب الدّول العربية والأسيوية والقاضي بتشكيل لجنة للإشراف على المفاوضات بين الطرفين الفرنسي والتونسي[1]، بأغلبية 27 صوت ضد 24 صوت وإحجام 7 أصوات عن التّصويت في 12 ديسمبر 1952م، واعتمد المشروع البرازيلي الذي صادقت عليه اللّجنة بأغلبية الثّلثين، وقدّم للّجنة العامة، فوافقت عليه يوم 17 ديسمبر بأغلبية 45 صوت ضد 3 أصوات وإحجام 8 عن التّصويت[2]، وقد ساندت اللائحة المصوت عليها الموقف الوطني التونسي، من خلال ما جاء فيها : " تعبر عن الأمل في أن يستأنف الطرفان دون تأخير المفاوضات لمنح التونسيين الحق في إدارة شؤونهم "[3].

لقد ثمّنت جريدة " المنار " الموقف الذي اتخذته هيئة الأمم المتحدة من القضية التونسية، فقد أعربت عن أملها في استئناف المفاوضات بين الطرفين الفرنسي والتّونسي وفق أهداف ومبادئ الأمم المتحدة، كما أعربت عن رغبتها في اجتناب كل عمل من شأنه أن يزيد في حالة التوتر[4]، لكن الحكومة الفرنسية لم تستجب لقرار هيئة الأمم المتحدة، بل واصلت سياستها القائمة على الزجر، والقمع، والاغتيال، وفي هذه الاثناء نسجل تواطؤها مع المجرمين الذين أهدروا دم الزّعيم النقابي فرحات حشاد، وبذلك سجلت على نفسها إفلاسا جديدا لسياستها المعتمدة على القوة الغاشمة [5].

وفي نفس الوقت، ذكّرت الجريدة السالفة الذّكر الهيئة بواجبها، وذلك بسحب ثقتها من الاستعمار الفرنسي، واتخاذ تدابير صارمة بشأن النّزاع التّونسي الفرنسي بدل الاكتفاء بالإعراب عن أملها في استئناف المفاوضات، ولحل المشكلة التّونسية، عليها أن تتدخل في الموضوع مباشرة مثلما طالبت بذلك الكتلة العربية الآسيوية [6].

---

1 **البصائر**، ع210، 5 ربيع الثاني 1372هـ/ 22 ديسمبر 1952م، ص 4.

2 لمياء سحنون، **مرجع سابق**، ص 84.

3 خليفة الشاطر، **مرجع سابق**، ص156.

4 محمد محفوظي، " **هل ستثار القضية التونسية من جديد** " ؟ **المنار**، ع18، 27 فيفري 1953م، ص2.

5 محمد محفوظي، " **إفلاس في إفلاس** " **المنار**، ع19، 27 جمادى الثانية1372هـ/ 14 مارس 1952م، ص2.

6 محمد محفوظي ، "**هل ستثار القضية التونسية من جديد** "، **المنار**، **المصدر السابق**، ص2.

لقد قررت كتلة الدول العربية والآسيوية والافريقية المجتمعة تحت رئاسة ممثل دولة ليبيريا تقديم قضايا شمال إفريقيا إلى مجلس الأمن، خاصة وأن الحالة في البلاد التّونسية تعسة ومؤلمة، بسبب استمرار السّلطة الفرنسية في سياستها القائمة على الشّدة والتّنكيل وبدعوة أن الحكومة الفرنسية لم تطبق سياسة الحوار التي وعدت باتباعها، ولم تستأنف المفاوضات الحقيقية للرأي العام التونسي[1]، وعندما عزمت فرنسا منح الهند الصينية استقلالها من خلال مذكرة قدمتها إلى مسؤولي تلك البلاد، علّق زعيم الهند " جواهر لال نهرو " [2]على هذه المذكرة قائلا: "... إذا كان هناك حقيقة عزم من طرف فرنسا على حل مشكلة الحرب في الهند الصينية عن طريق التّفاهم معها حول استقلالها التام، فقد وجب أن يشمل هذا العزم قضية تونس والمغرب، إذ المشكلة واحدة وهي مشكلة الاستعمار الذي لا يزال يقف في وجه الشّعوب المطالبة بحرياتها، وحق تقرير مصيرها، ويعرض كل سلام عام للخطر، والحرب من قبل ومن بعد..." [3].

3- تشكيل حكومة " محمد شنيق " ورفع مطلب الحكم الذاتي (1950-1952):

بعد تشكيل الحكومة التونسية برئاسة " محمد شنيق " في 17 أكتوبر سنة 1950م لمساعدة " الأمين باي "، وكان من بين أعضائها " صالح بن يوسف "الأمين العام للحزب الدستوري الجديد وزيرا للعدل، و " محمود الماطري " وزيرا للداخلية [4]، ومهمتها الدّخول

---

[1] **البصائر**، ع226، 3 شعبان 1372هـ/ 17 أفريل 1952م، ص4.

[2] (1889 – 1964م) ، زعيم سياسي هندي، من مؤسسي استقلال الهند الحديثة، كان تلميذا لغاندي وساعده الأيمن في بناء الدولة الجديدة ، قضى تسعة سنين في السجون البريطانية مناضلا من اجل الاستقلال، وأحد أقطاب حركة عدم الانحياز، أول رئيس وزراء جمهورية الهند بعد استقلالها في 8 اوت 1947م، من الدّاعين لتصفية الاستعمار، ومساندة حركات التّحرر في العالم الثالث، حضر مؤتمر باندونغ المنعقد بإندونيسيا ما بين 18 – 24 أفريل 1955م، بقي في منصبه إلى أن توفي عام 1964م. أنظر: مجموعة من المؤلفين، **موسوعة مشاهير العالم مشاهير القادة العسكريين والسياسيين**، ج3، ط1، دار الصدفة العربية، بيروت – لبنان، 2002م، ص 263، وأيضا : لويس معلوف : **المنجد في اللغة والأعلام**، دار المشرق، بيروت – لبنان، 1986م، ص 714.

[3] **البصائر**،" **نهرو وقضية الشمال الافريقي**" ، ع237، 6 ذي القعدة 1372هـ/ 17 جويلية 1953م، ص6.

[4] – Anissa Almateri Hached :**Mamoud ElMateri ،pionnier de la Tunisie moderne**, Editions Ies Belles lettres, France ,2011,219 – 220 .

في مفاوضات مع فرنسا، فلقد كلفت التشكيلة الجديدة لهذه الحكومة بالبحث عن الطرق الكفيلة بالسّير بالبلاد التونسية على مراحل متوالية نحو الاستقلال الداخلي[1].

لقد جاءت إصلاحات 08 فيفري 1951م بعد اجراء مفاوضات بتونس، والتي لم تمس بمبدأ السيادة المزدوجة، فقد خيبت آمال الوطنيين التونسيين[2]، وتبيّن أن التّعاون بين الوزراء التونسيين وسلطة الحماية الفرنسية غير ممكنة، فانتقد المغاربة سياسة تونس لعدم احترامها بما تعهّدت به في القاهرة والقاضي بعدم الدّخول في مفاوضات منفصلة مع فرنسا[3]، وقد جاء في مقال لجريدة " البصائر" عن تصريح لزعيم المقاومة المغربية "عبد الكريم الخطابي" حول الأوضاع في تونس، منتقدا أسلوب التّفاوض الذي لجأت إليه الحكومة التّونسية، وجاء فيه: "... إن الظروف الحرجة التي تجتازها قضايا المغرب العربي تجعل لزاما علينا أن نبيّن في جلاء وحزم موقفنا من الحالة الراهنة في تونس وهي الحالة التي نجمت عن اشتراك الحزب الدستوري التّونسي الجديد في الوزارة القائمة وقبوله التّفاوض مع الفرنسيين بقصد إدخال بعض التغيرات على وضعية البلاد السياسية من شأنها كما قيل " أن تؤدي بعد قطع عدة مراحل غير محدودة إلى الاستقلال الدّاخلي " [4].

وواصل الزّعيم المغربي تصريحه قائلا : "... ففي 17 أغسطس من السّنة الماضية تألفت الوزارة الحالية في تونس من ستة من الوزراء التونسيين وستة آخرين من الفرنسيين وشارك فيها الحزب الحر الدستوري التّونسي الجديد بوزير واحد، وكان مفهوما عند الجميع حسب البيانات الرّسمية، أن الوزارة قامت على أساس الوضعية الاستعمارية المفروضة على البلاد، وهذا ما أدخل الرّيبة في نفوس جميع الوطنيين لا في تونس وحدها، بل في كافة أقطار المغرب العربي، إذ أن المبادئ التي تقوم عليها الأحزاب الاستقلالية المغربية

---

[1] **المنار**، " **مذكرة الحكومة التونسية للحكومة الفرنسية** "، السنة الأولى، ع11، 8 ديسمبر 1951م، ص1.

[2] أحمد القصّاب، **تاريخ تونس المعاصر**، **مرجع سابق**، ص618.

[3] **نفسه**، ص 619.

[4] **البصائر**، " **في الشمال الإفريقي**" ، ع165، 26 شوال 1370هـ/ 30 جويلية 1951م، ص6.

والمواثيق التي تربط بينها وميثاق لجنة تحرير المغرب العربي التي تنضوي تحت لوائها كلّها تعتبر الأوضاع القائمة في أقطار المغرب العربي أوضاعا استعمارية، لا يجوز الاشتراك في الحكم على أساسها، بل يعد نقضا لمبدأ الاستقلال الذي تنادي به هذه الأحزاب المشتركة في اللّجنة من عدم الدّخول مع الفرنسيين في مفاوضات لأجل تحقيق بعض الإصلاحات الجزئية نظرا لما بيّنته التّجربة في الأقطار الثلاثة من أن كل إصلاح لا يمكن أن يكون سليما إلاّ إذا كان موجّها من قبل الوطنيين أنفسهم، وفي ظل حريتهم واستقلالهم "[1].

كما انتقدت جريدة " البصائر " ذلك الموقف واصفة إياه بالانقلاب السّياسي العظيم الذي وقع بتونس، وهو انقلاب الحزب الدستوري الجديد بعد أن كان أقوى الأحزاب يطالب باستقلال تونس التّام، إلى حزب تعاون مع الحكومة، يشارك في الوزارة، ويقبل العمل ضمن نطاق معاهدة الحماية، ويرضى – عمليا – بالسّيادة المشتركة، ويجعل هدفه الأسمى الحصول على الاستقلال الداخلي، وبصفة تدريجية، فكانت الإصلاحات بمثابة ذر الرّماد في العيون، وهي بذلك استمرار لنظام الحماية الفرنسية، وواصلت الجريدة نقدها لهذا الحزب، فأشارت إلى اندفاع الحزب الدستوري الجديد للدّعاية لتلك الإصلاحات الموهومة، والدّفاع عنها بحرارة كدفاعه عن استقلال تونس التّام سابقا [2].

إن تشكيل " الوزارة " لم يأت بجديد نافع، بل بالعكس، فإن القوات الفرنسية تسببت في إراقة دماء العمال العزل بالنفيضة، وبقي الوضع على ما هو عليه، فكان المستفيد الأول منه الاستعمار الفرنسي الذي غنم ربحا كبيرا، من خلال توقف الشّعب التونسي عن مهاجمة سياسة الظلم والاستبداد، بعد أن لبس ثياب " الإصلاحات والمراحل "، مرت أكثر

---

[1] **البصائر**، " **في الشمال الافريقي**" ، **مصدر سابق**، ص6.

[2] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** "، **البصائر**، ع27، 5 مارس 1951م،ص ص4،5.

من سنة وفرنسا لم تنجز وعدها، مما أدى إلى نفاذ صبر الوزراء التونسيين[1]، الأمر الذي حملهم أخيرا على ارسال وفد إلى باريس يتقدمهم " محمد شنيق " يوم 16 أكتوبر 1951م مصحوبا بالوزراء ومنهم محمد بدرة وصالح بن يوسف، فسلّم الوزير الأكبر يوم 30 أكتوبر 1951م مذكرة[2] إلى وزير الشّؤون الخارجية "روبار شومان"Robert Schuman[3].

وطالبت المذكرة " بضرورة تحديد مراحل سياسة الاصلاحات وآجال تنفيذها " وعندما علمت الجالية الفرنسية بمساعي " الوزارة التفاوضية " أبدت حقدها، وانطلقت منذرة بالويل والتهديد، فرفعت برقية إلى الحكومة الفرنسية في 19 نوفمبر 1951م، تدعوها فيها بلهجة شديدة إلى رفض المذكرة ، مؤكدة على إصرارها للدّفاع عن الحكم الاستعماري القائم في تونس بكل ما تملكه من قوة ، وكانت هذه الضّجة قد وجدت آذانا صاغية داخل الأحزاب السّياسية الفرنسية باستثناء الحزب الشّيوعي، وهذا يدل على أن الفرنسيين لا يريدون التّفريط في تونس مهما كلفهم ذلك من ثمن[4].

لقد ردّت الحكومة الفرنسية على الوزارة التّفاوضية التّونسية بمذكرة مؤرخة في 15 ديسمبر 1951م، ومحررة بالإدارة للمحميات بوزارة الشّؤون الخارجية، أكّدت فيها من جديد على مبدأ السّيادة المزدوجة[5]، فاصطدم الوزراء التونسيون بخيبة الأمل، وآمن البعض منهم بإفلاس سياسة الإصلاحات، وتأكدّوا بأن الفرنسيين لا يرغبون في التّخلي عن عرشهم الاستعماري، وأن هناك فرق كبير بين أقوالهم وأعمالهم[6]، وعندما اطّلع " الحبيب

[1] محمد المتيجي، " **تطور القضية التونسية**"، **المنار**، ع12، السنة الأولى، 22 ربيع الأول 1371ه/ 21 ديسمبر 1951م، ص2.

[2] تضمنت المذكرة مجموعة من المطالب منها : إقامة حكومة متجانسة، إنشاء برلمان تمثيلي تونسي، إصلاح الوظيفة العمومية، أنظر:

Khalifa chater،Taher Benammar, 1889 – 1985, Tunis,Edition Nirvana ,2010, P136.

[3] أحمد القصاب، **مرجع سابق**، ص622.

[4] محمد المتيجي، " **تطور القضية التونسية** "،**المصدر السابق**، ص2.

[5] أحمد القصاب، **مرجع سابق**، ص 624.

[6] محمد المتيجي، " **أطوار القضية التّونسية** " ، **المنار**، ع15، السنة الأولى، 1 فيفري 1952م، ص1.

بورقيبة " على المذكرة، صرح في 16 ديسمبر 1951م بباريس قائلا : " لقد طويت صفحة من صفحات التّاريخ التونسي. وأن جواب السّيد " شومان " يفتح عهدا من القمع والمقاومة مع ما يتبع ذلك من دموع وأحزان "، وعندما رجع إلى تونس في بداية سنة 1952م، دعا الشّعب التّونسي إلى الكفاح إلى النهاية [1]، كما دفع ذلك بالوزارة التفاوضية إلى رفع شكواها لدى منظمة الأمم المتحدة ، فأرسلت يوم 14 جانفي عضوين بارزين من الحكومة وهما صالح بن يوسف وزير العدل والأمين العام للحزب الدستوري التونسي الجديد، ومحمد بدرة وزير الشّؤون الاجتماعية لتقديم شكوى ضد فرنسا إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وكانت تهدف هذه البادرة إلى تدويل القضية التّونسية وكسب الرأي العام العالمي[2]، وتدخل الهيئة الأممية لإيجاد حل للأزمة التّونسية، ولكن غلاة الاستعمار الفرنسي، جنحوا إلى القمع والتّنكيل وإراقة الدّماء، فاختاروا مقيما عاما جديدا خلفا للمقيم السّابق" لويس بيريليي " Louis Perillier، ومنحوه سلطات واسعة والضوء الأخضر لقمع التّونسيين، فكانت نتيجة هذه المأمورية إلقاء القبض على زعماء الحركة الدستورية، وقتل المتظاهرين رميا بالرّصاص، وإعلان حالة الطوارئ في البلاد التّونسية ومحاولة إكراه سمو الباي" منصف " على حل الوزارة التّفاوضية، والقضاء على أركان المقاومة[3].

كما أمر المقيم العام الجديد " جون دي هوتكلوك " يوم 25 مارس 1952م بإلقاء القبض على الوزير الأول " محمد شنيق " وثلاثة من وزرائه[4] بحجة أنهم مشاغبون، وعلى حفظ الأمن مقصرون، وللضغط على " لمين باي " الذي بقي صامدا ومتضامنا مع حكومته[5] ، فأخذهم ليلا من فراشهم إلى مدينة " قبلي " في أقصى الجنوب التونسي وأحاط

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون ، **مرجع سابق**، ص ص 625،624 .

[2] **نفسه**، ص146.

[3] محمد المتيجي، " **أطوار القضية التونسية** "، **مصدر سابق**، ص1.

[4] الوزراء الثلاثة هم : محمود الماطري، محمد بن سالم، ومحمد صالح مزالي، أنظر : أحمد القصاب، **تاريخ تونس المعاصر**، **مرجع سابق**، ص630.

[5] محمد المتيجي، " **اعتقال الوزراء التونسيين** " ، **المنار**، ع19، السنة الأولى، 28 مارس 1952م، ص1.

القصر الملكي بقوى من جند الاحتلال الحاشدة، وضيّق عليه الحصار[1]، وبعد اعتقال الوزراء التونسيين، حاولت سلطة الحماية أن توهم الرأي العام العالمي أن " سمو الباي " قد أيّد المقيم العام، وهو راض عن التّدابير الزّجرية التي اتخذت في حق الوزير الأول ومعاضديه، لكن في الحقيقة هذه البلاغات لا أساس لها من الصّحة، وأن " الباي " لم يرض عن سياسة القوة ولهجة التّهديد التي اعتمدها المقيم العام، بل أعرب عن سخطه عليها من خلال برقية وجّهها إلى رئيس الجمهورية الفرنسية " فينسنت أوريول" Vincent Auriol، فهو يعتقد أن وزارة "محمد شنيق" هي الوزارة الوحيدة التي تحظى بتأييده وتأييد الشّعب التونسي[2].

لقد انتظر سمو " الباي " – الممثّل الشرعي للسيادة التونسية – رد رئيس الجمهورية، فكان جواب هذا الأخير تأييد موقف المقيم العام، والمصادقة على أعماله والإمعان في التّهديد والوعيد [3]، ويؤكد في برقيته تضامن الحكومة الفرنسية معه، فخابت بذلك آمال سمو الباي، وشجعت المقيم الفرنسي على التمادي في الطغيان، وبالفعل فإن سمو الباي قد هدّد بالخلع عن عرش آبائه وأجداده إن بقي مصرا على موقفه، ورفض تعيين وزير آخر بدل الوزير " شنيق " تسند إليه مهمة تأليف وزارة جديدة، تتولى إنجاز الإصلاحات الديمقراطية[4]. وقد واصل المقيم العام الجديد " دو هوتكلوك " ضغطه من جديد على سمو الباي، ودفعه إلى توجيه نداء للأمة التّونسية، يستنكر فيه مقاومة الشّعب التونسي[5].

---

[1] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية**"، **البصائر**، ع186،السنة الخامسة من السلسلة الثانية، 7 أفريل1952، ص4 .

[2] محمد المتيجي، " **إكراه يزيد الطين بلة**"، **المنار**، ع1، السنة الثانية، 11 افريل 1952م، ص1.

[3] أبو محمد، " **منبر السياسة العامة** "، **البصائر**، ع186، ، **مصدر سابق**، ص4.

[4] محمد المتيجي، " **إكراه يزيد في الطين بلة** "، **مصدر سابق**، ص1.

[5] محمد المتيجي، " **تفاقم الاضطرابات في تونس يهدّد السّلام العالمي** "، **المنار**، ع4، السنة الثانية، 23 ماي 1952م، ص- ص 1-4.

لقد أمضى سمو الباي تحت الضّغط والإكراه، وخضوعا للقوة والعنف نداء 26 مارس، استنكر فيه أعمال العنف التي يرتكبها أصحاب الغايات، ويعلن أنه قد عيّن وزيرا جديدا، يسير بالدولة في طريق الاصلاحات[1].

4– تعيين حكومة " صلاح الدين البكوش" 28 مارس1952 :

لقد أجبر الملك على تعيين السّيد صلاح الدّين البكوش على رأس الوزارة خلفا لمحمد شنيق يوم 28 مارس 1952م[2]، وهو من كبار ملاكي الأراضي، ومن التّجار الأغنياء وجاء باقتراح من المقيم العام " دي هوتكلوك "[3]، وتقوم هذه الحكومة بأعمال أقل ما يقال عنها أنها ترضي المستعمرين الفرنسيين، وتغضب التونسيين كلّهم، وقد صرّح الزّعيم النقابي التونسي " فرحات حشاد " للصّحافيين بالعاصمة البلجيكية " بروكسيل " قائلا : " إن البكوش رئيس حكومة أجنبية لا حكومة تونسية شعبية "، وقد أكّد هذه الحقيقة الوزيران محمد بدرة و صالح بن يوسف من القاهرة [4].

لقد وجد " البكوش " عناء كبيرا لتأليف وزارة، بعد أن رفضت كل الشّخصيات التّونسية التي عرض عليها تولي مناصب وزارية في الحكومة الجديدة الانضمام إليها على اعتبار أن أغلبية الشّخصيات في السّجن أو في الإقامة الجبرية، أو في الخارج، وبقي" الهادي نويرة " – وهو العضو الوحيد في الديوان السّياسي – حرا طليقا، فعندما عرض عليه منصب وزير في هذه الحكومة المتعاونة مع الاستعمار، رفض الاشتراك في تلك الوزارة، فتمّ اعتقاله، وابعاده في إحدى المحتشدات بتهمة رفض منصب وزاري[5] ، فلجأت الإقامة العامة إلى اختيار عناصر من موظفي الإدارة الموالية لها لتشكيل الحكومة، فقبلت

---

[1] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** " ، **البصائر**، ع186، **مصدر سابق**، ص4.

[2] خليفة الشاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص151.

[3] أحمد خالد، **الهادي نويرة ، مسيرة مثقف ، مناضل، ورجل الدولة**، منشورات زخارف، تونس، 2006م، ص326.

[4] محمد المتيجي، " **إكراه يزيد الطين بلة** "، **المنار**، ع1، السنة الثانية، افريل 1952م، ص2.

[5] – خليفة الشاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص 151،152.

مناصب وزارية فوق كراسي شائكة، لا يزال أصحابها الشّرعيون الذين اختارهم الملك ورضي عنهم الشّعب يقاسون عذاب الإبعاد والتّغريب[1].

لقد رأى التونسيون في هذه الوزارة الجديدة مثالا للحكومة الصورية وأداة طيّعة في أيدي المقيم العام[2]، الأمر الذي أدى إلى رفضها من قبل التّونسيين الذين طالبوا بحلها كما ندّد الحزب الحر الدستوري بهذه الحكومة الوهمية مؤكّدا أنها تخضع لسلطة الحماية وتعمل لتضليل الرأي العام وتغليطه[3] .

أعلنت الحكومة الفرنسية عن تشكيل " لجنة مشتركة " تباشر أعمالها خلال شهر أفريل من عام 1952م[4]، لدراسة " الإصلاحات "، وكان " البكوش " ضمن هذه اللّجنة لتمثيل سائر اتجاهات الرأي العام التّونسي، وقد فرضها المقيم العام على الباي، ومنحت للفرنسيين صلاحيات واسعة في كافة القطاعات الاقتصادية، السّياسية والإدارية للبلاد[5].

لقد ماتت هذه اللجنة قبل تشكيلها، فلم يقبل لا الرأي العام بمبدأ تلك الإصلاحات التافهة ولا ممثلو الأحزاب والهيئات المشاركة في تلك اللّجنة العفنة[6]. فلم ينجح المقيم العام الفرنسي في محاولاته الرامية إلى تأليفها، والتي كثيرا ما نوّه بمزاياها، وأشاد بذكرها ويعد هذا الإخفاق بحق طعنة لسياسة القوة الغاشمة[7].

---

[1] – أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** "، **البصائر**، ع187،26 رجب 1371هـ/ 21 افريل 1952م، ص5.

[2] – أحمد القصاب، **مرجع سابق**، ص631.

[3] – محمد المتيجي، " **مؤامرة استعمارية ضد الأمة التّونسية** "، **المنار**، ع2، السنة الثانية، 30 رجب 1371هـ/ 25 أفريل 1952م، ص4.

[4] – محمد المتيجي، " **سياسة السّيف تبوء بالفشل** " ، **المنار**، ع5، السنة الثانية، 27 رمضان 1371هـ/ 20 جوان 1952م، ص1.

[5] – أحمد القصاب، **المرجع السابق**، ص631.

[6] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** "، **البصائر**، ع187، 26 رجب 1371هـ/ 21 افريل 1952م ص5.

[7] محمد المتيجي، " **سياسة السيف تبوء بالفشل** "، **المصدر السابق**، ص1.

5- إنشاء مجلس الأربعين :

بعد فشل المحاولات الهادفة إلى تأليف اللّجنة المشتركة، وعلى إثر اشتداد المقاومة في المدن لقرى والجبال، واقتراب موعد انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر ديسمبر 1952م، تقدمت فرنسا من جديد إلى سمو الباي بمشروع إصلاحات لا تختلف كثيرا عن إصلاحات أفريل 1952م، لأنها تجعل من الجالية الفرنسية شريكة في السّيادة التّونسية التي هي حق مقدس للتّونسيين دون غيرهم، وتهدف إلى تدعيم نظم الحماية التي هي مرد جميع المصائب التي ما انفكت تتوالى على الشّعب التّونسي[1].

وهكذا تكون السلطات الفرنسية قد قصدت من وراء عرض هذه الاصلاحات إلى إخماد حركة المقاومة المسلحة، وقطع الطريق في وجه الشكوى التي عرضتها الحركة الوطنية بمساعدة الجامعة العربية، والدول الاسيوية على الجمعية العامة للأمم المتحدة [2].

استمرت فرنسا في عرضها لمشاريع الاصلاحات المزعومة لتكذيب المطالب التّونسية وبعد تردد طويل، قدّم روبير شومان " Robert Schuman " وزير خارجية فرنسا في 19 جوان 1952م برنامجه الإصلاحي أمام البرلمان الفرنسي، والذي لم يتضمن أي تنازل فعلي لصالح القضية التونسية، ما عدا بعض الإجراءات الشّكلية التي لا تغير طبيعة النظام الاستعماري[3].

وتساءلت جريدة " المنار " عن أهمية وقيمة هذا المشروع الذي يعرض على سمو الباي وهو أسير في قصره، وعن قيمة مشروع يعرض على " حكومة إدارية " مؤلفة من أفراد عيّنتهم السّلطة التي وضعت المشروع، وعن قيمة مشروع يراد تطبيقه على الأمة التّونسية وأبناؤها البررة بين مشرد ومبعد ومسجون ؟ [4].

---

[1] محمد المتيجي، " **تمخض الجبل فولد فأرا** "، **المنار**، السنة الثانية، ع7، 19 جويلية 1952م، ص1.

[2] عبدالله الطاهر، **مرجع سابق**، ص 104.

[3] خليفة الشاطر، **مرجع سابق**، ص153.

[4] محمد المتيجي، " **تمخض الجبل** "، **المصدر السابق**، ص 1.

ومع إصرار سمو الباي على رفض مشروع الاصلاحات، وإصرار المقيم العام على فرضه فرضا، مستعملا في ذلك كل الأساليب ومختلف الوسائل[1]، ومنها التهديد بخلع ممثل السيادة التونسية عن العرش، أما الحكومة الفرنسية فتريد إكراه الباي على الموافقة على المشروع من غير أن تعمد إلى الخلع، ذلك أن الخلع سيحرج دول الكتلة الغربية عندما تثار القضية التونسية في الجمعية العامة المقبلة للأمم المتحدة [2].

لقد صرح سمو الباي " محمد الأمين " في خطاب العرش يوم 15 ماي 1951م بأنه يريد أن تكون حكومته دستورية شورية، وأن تكون للشّعب كلمته العليا في تدبير شؤونه، ويريد لأمته مجلسا تشريعيا تونسيا صرفا، يشرف على أمور الدولة.

لم ترض الحكومة الفرنسية بهذا التّصريح، فهي ترى أن جلالة الملك وحده هو المتكلم باسم تونس، وهو صاحب التّشريع والسلطان المطلق فيها، وحسب المعاهدات المبرمة بين الطرفين، هو نفسه الذي يتفاوض، ويقبل ما يعرض عليه، ولا يرفض ما تعرضه عليه فرنسا، بحكم أن اتفاقية المرسى لا تخوله حق الرّفض، لكن سمو الباي أعلن عن تمكين الشّعب من ممارسة حقه في الحكم، وهو ملتزم بتنفيذ ما جاء به ذلك التّصريح، فلا يقبل ولا يرفض شيئا إلاّ بعد أخذ رأي الأمة، وإشراكها في مسؤولية الأمر[3].

وعندما شعر المقيم العام " جون دي هوتكلوك " أن زمام القضية قد أفلتت من بين يديه، اضطر إلى مقابلة الباي يوم 28 جويلية 1952م، وعرض عليه مشروع الإصلاحات، فتقبل الباي ذلك المشروع، وطلب منه مدة شهرين أو ثلاثة أشهر للتأمل في الموضوع، وكان من المقرر أن يتقابل المقيم العام مع الباي على انفراد يوم 2 نوفمبر[4].

---

[1] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** " **البصائر**، ع200، السنة الخامسة من السلسلة الثانية، 8 سبتمبر 1952م ص4.

[2] محمد المتيجي، "**رجع بخفي حنين**"، **المنار**، ع9، السنة الثانية، 15 اوت 1952م، ص1.

[3] – أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** " ، **البصائر**، ع200، 8 سبتمبر 1952م، ص– ص 4،5.

[4] أحمد القصاب، **مرجع سابق**، ص635.

فما كان على الباي إلاّ أن عرض المشروع على لجنة تتألف من أربعين وطنيا تونسيا[1] دعاهم إلى قصره الملكي على ساحل قرطاج في غرة أوت 1952م، والتي تمثل الشّعب التونسي، لبحث مشروع الإصلاحات المعروضة، وتعرف بلجنة الأربعين[2]، تمثل جميع القوى الوطنية، فحضر ممثلون عن المجلس الشرعي، والحزب الدستوري بقسميه القديم والجديد، ونقابة العمال، والغرف التجارية والفلاحية، وبقية الاتحادات والمنظمات المهنية من محامين وأطباء وصيادلة ومهندسين، ورجال الصّحافة والرأي، ورجال الطائفة اليهودية...[3]، وترأسها المناضل النّقابي الشّهيد فرحات حشاد[4].

هكذا يكون الباي قد أشرك الأمة التونسية في مسؤولية الحكم والمستقبل، وفي مسؤولية الموقف الذي سيتخذه مشاركة حقيقية وفعالة[5]، وتطلبت هذه العملية شهرا كاملا حيث انقضى شهر أوت في عمل مستمر، وجهد متواصل، فبعد أن عرض مشروع الإصلاحات على هذه اللّجنة، اتخذت قرارا في شأنه، وحرّر كل واحد تقريرا حسب رأيه ورأي الهيأة التي ينتمي إليها، وسلمت الأجوبة للجنة التّنسيق المتكونة من 12 شخصية انتخبها الأربعون يوم الاجتماع[6]، وكلّفت هذه اللّجنة أربعة من أعضائها بمهمة إعداد نص التّقرير أو الجواب النّهائي، الذي حظي بموافقة اللّجنة، وقدّموه إلى الباي عشية يوم العيد الأضحى الموافق لغرة سبتمبر 1952م [7].

لقد رفض المجتمعون مشروع " شومان " الذي تضمن السّيادة المزدوجة باشراك الفرنسيين بصورة إجبارية في جميع المؤسسات السياسية، كما يعلن الاستقلال الداخلي

---

[1] أنظر **الملحق رقم (6)**.

[2] محمد متيجي، " **فازت القضية التونسية بالتسجيل** " ، **المنار**، ع10، 24 أكتوبر 1952م، ص1.

[3] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** "، **البصائر**، ع200، 18 ذي الحجة 1371هـ/ 8 سبتمبر 1952م، ص5.

[4] الطاهر عبدالله، **مرجع سابق**، ص 104.

[5] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** "،ع200، **المصدر السابق**، ص 5.

[6] **نفسه**، ص5.

[7] أحمد القصاب، **مرجع سابق**، ص636.

ويخالفه من جهة أخرى في الميادين الثلاثة الآتية : السّلطة التّنفيذية، السّلطة التّشريعية والادارة العمومية[1] بالإبقاء على المناصفة داخل الحكومة التونسية، حيث يسيطر الفرنسيون على ستة مناصب منها: السكرتارية العامة، والمالية والأشغال العامة والمعارف، الأمن العام ...[2].

وجاء التقرير الذي قدّمه المجلس الاستشاري مخالفا لما جاء في مشروع الإصلاحات، وقد بيّن مدى ضررها بالأمة التونسية، وإبعادها عن تحقيق الحكم الشّعبي والاستقلال الداخلي، ثم يختم موصيا برفضها[3]، وعلّقت جريدة " البصائر " على برنامج الإصلاحات التونسية التي رفضها هذا المجلس الذي ألّفه سمو الباي، وجاء في إحدى صفحاتها: "... إنه برنامج لا يحقق مطالب الشّعب التّونسي، وإنما يرمي إلى تدعيم النّفوذ الاستعماري بإعطاء الجالية الفرنسية حقوقا سياسية تصبح بها شريكة في البلاد، بل تصبح صاحبة الحق الأول في السّيادة والنّفوذ... " [4].

وقد أبلغ سمو الباي محمد الأمين تقرير لجنة الأربعين إلى رئيس الجمهورية الفرنسية، وقد أرفقه برسالة تطرق فيها إلى الأحداث التي شهدتها تونس منذ عام 1951م لاسيما بعد تعيين المقيم العام "دي هوتكلوك"، وأساليبه القمعية، باعتقال وزرائه والضغوط التي تعرض لها، هذا ما جعله يجمع لجنة الأربعين، وختم رسالته مصرّحا بأن هذه الإصلاحات لا تستجيب لرغائب شعبه، وبناء على ذلك، قرّر عدم ختمها بطابعه[5].

6- فرض الإصلاحات على الباي (الانتخابات البلدية) وموقفه والشّعب منها:

لا تزال سلطة الحماية في البلاد التونسية وراء تنفيذ ما أسمته " بالإصلاحات " التي رفضها الملك والشّعب التونسي رفضا علنيا من خلال التقرير الذي رفعته "لجنة الأربعين"

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص153.

[2] الطاهر عبدالله، **المرجع السابق**، ص105.

[3] أبو محمد ، " منبر السياسة العالمية "، **مصدر سابق**، ص5.

[4] **البصائر**، " **في الشمال الافريقي** " ع202، السنة الخامسة من السلسلة الثانية، 29 سبتمبر 1952م، ص6.

[5] أحمد القصاب، **مرجع سابق**، ص637.

وصرّح به الباي " محمد الأمين "، فبدل أن تدخل في مفاوضات جادة بتكليف ممثلين ذوي كفاءة ومقدرة وإخلاص في العمل، ما يجعل التّفاهم ميسورا بينهم وبين التّونسيين حول الأسس العامة التي أقرّتها منظمة الأمم المتحدة[1]، قرّرت إجراء انتخابات مجالس الأعمال ابتداء من 10 افريل 1953م[2]، طبقا للمرسومين اللّذين وقعهما سمو الباي تحت الضغط والإكراه[3]. وجاءت طائرة عسكرية قادمة من فرنسا لنقله مع أفراد عائلته إلى المنفى، وكانت جاثمة في مطار العوينة بتونس، تستعد لارتكاب جريمة شنيعة في حالة ما إذا أصرّ الملك نهائيا على الرفض[4]. مع الاشارة إلى أن تلك الانتخابات البلدية – التي حاولت سلطات الاحتلال الفرنسي فرضها على الأمة التونسية – تزامنت مع أزمة سياسية في فرنسا دفعت بالوزير الأول " أنطوان بيني" Antoine Piney " لتقديم استقالته يوم 23 ديسمبر 1952م، فخلفه في منصبه روني ماير " René Mayer " يوم 7 جانفي 1953م[5]، وقد صرّح في نفس اليوم أمام البرلمان الفرنسي بما يلي : " إذا لم يكن من حق فرنسيي تونس ممارسة حقوقهم السياسية، فلن تكون هناك مجموعة فرانكو إسلامية في تونس...إن فرنسا قوة أطلسية ومتوسطية، فهي من أوروبا وإفريقيا وبذلك فموقعها الاستراتيجي الهام يفرض عليها واجبات ويمنحها حقوقا[6]. كما تولى منصب وزير الخارجية موريس بيدو" Maurice Pidault " الذي يتمتع بسلطة غلاة الاستعمار، مما شجّع المقيم العام في تونس " دي هوتكلوك " على مواصلة خطته لإجراء الانتخابات

---

[1] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** "، **البصائر**، ع226، 17 أفريل 1953م، ص4.

[2] خليفة الشاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص157 .

[3] محمد محفوظي، " **مظهر من مظاهر الاصلاحات** " **الديمقراطية** " ، **المنار**، ع41، السنة الثالثة، 10 شعبان 1372هـ/ 24 افريل 1953م، ص1 .

[4] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** "، **المصدر السابق**، ص4.

[5] خليفة الشاطر وآخرون ، **المرجع السابق**، ص157.

[6] نجيب دكاني، **مرجع سابق**، ص76.

البلدية ابتداء من 3 ماي 1953م ، لتتوحّد ضده القوى الوطنية لمقاطعتها، أو الامتناع عن التّرشح لها، وعلى رأسهم الحزب الدستوري الجديد[1].

وتساءلت جريدة " المنار " عن قيمة هذه الانتخابات التي رفضها التّونسيون، وجاء في المقال ما يلي : " ... فما قيمة هذه الانتخابات التي أثارت حولها الإقامة الفرنسية زوبعة من الدعاية ؟ وهل يراد من ورائها خير للشّعب التّونسي؟ إن الشّعب التّونسي يعتقد أن السّعادة التي ينشدها لن تأتيه عن طريق انتخابات ليست إلاّ مظهرا من مظاهر الإصلاحات " الديمقراطية "، تلك الإصلاحات المفروضة التي رفضها التونسيون وتحملوا ولا يزالون يتحملون في سبيل محاربتها ألوانا من العذاب، وصنوفا من الاضطهاد. ومما ينبغي التّفكير فيه أن الانتخابات قد أتاحت الفرصة لإخواننا التّونسيين ليعلنوا سخطهم من جديد على سياسة الإصلاحات، ويعربوا عن تضامنهم، وتآخيهم واتحادهم في اتخاذ المواقف[2].

كما وصفت جريدة " البصائر " تلك الانتخابات بالمعركة الحقيقية بين الحق والباطل، وبين الحرية والعبودية، وبين الموت والحياة، وذكرت أربعة مآخذ على هذه الانتخابات الاستعمارية وهي:

- ✓ أن هذه الانتخابات كانت نتيجة ضغط وإكراه على سمو الباي، وأن الأمر الملكي الصّادر في شأنها لم يقع إلاّ بعد تهديد ووعيد، وبعد إقدام فعلا على تنفيذ شيء من ذلك.
- ✓ أن هذه الانتخابات من شأنها أن تنال من السّيادة التّونسية، وتجعل للجالية الأجنبية في البلاد نفس الحقوق التي للمواطنين التونسيين.
- ✓ أن السّلطة الفرنسية لم تكتف باستعمال العنف على ملك البلاد، بل سنّت في أغلب المناطق التّونسية مبدأ التّساوي بين ممثلي العنصرين مهما كان الفرق بين عدد السّكان كبيرا.

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون، **مرجع لسابق**، ص157.

[2] محمد محفوظي، " **مظهر من مظاهر الإصلاحات " الديمقراطية "**، **مصدر سابق**، ص1.

✓ أن الأمة التونسية في وثبتها الحاضرة واندفاعها التّقدمي العظيم، لا ترضى بإصلاحات ظرفية، بل تطمح إلى تحقيق الاستقلال الذي يمكنها من التّمتع بسلطتها القومية، وأن تحكم نفسها بنفسها حسب المبادئ التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة.

لقد عبّرت الجريدة " البصائر " عن أملها في أن تسفر هذه المعركة " الانتخابات " عن انتصار شعبي كبير، وذلك بأن لا تجد سلطة الاحتلال الفرنسي أية قائمة انتخابية تقدمها، ولا أي ناخب يعطي صوته لأي مرشح من المترشحين الذين تجمعهم الإدارة الاستعمارية من مزابل الأمة، ومستودع قاذورات الشّعب[1].

وباشرت الإدارة الاستعمارية الفرنسية إجراء انتخابات مجالس الأعمال (المجالس الإدارية) قبل أن تباشر تجربة انتخاب المجالس البلدية، فكانت تلك الانتخابات مهزلة في كل مناطق تونس، فقد كان يوم اجتماع النّاس في السّوق، فخرج رجالها على اختلاف رتبهم الإدارية وبدعم من أجهزة الأمن في دفع النّاس بالقوة نحو صناديق الانتخاب لتوضع الأوراق الحكومية المعدة لتلك المهزلة في الصناديق بأيديهم أو بأيدي غيرهم، ثم تعلن الإدارة الاستعمارية عن نسبة المشاركة في العملية 90 % تزيد أو تقل بنسبة قليلة [2].

وكانت جريدة " البصائر" قد فضحت في إحدى مقالاتها طريقة إجراء هذه الانتخابات، واستنكرت الأسلوب الذي اعتمدته الإدارة الاستعمارية، حيث لجأت كالعادة إلى تزويرها، وقد جاء فيها: ".... وهكذا فتحت الإدارة الاستعمارية بتونس مدرسة جديدة للانتخابات المزيفة والاستشارة الشّعبية المدلسة، يجب على منظمي الانتخابات النجلانية

---

[1] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** "، **مصدر سابق**، ص4.

[2] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** " **البصائر**، ع227، السنة السادسة من السنة الثانية، 10 شعبان 1372هـ/ 24 افريل 1953م، ص4.

في القطر الجزائري، وفي بقية البلاد المستعمرة، أن يقصدوها وأن يتلقوا فيها آخر ما أخرجته قوة الابتكار في فن الكذب على الشّعب، وامتهان إرادته، واحتقار شعوره [1].

لقد رفع سمو الباي " محمد الأمين " صوت الاحتجاج ، ضد هذه التدابير، وأشار إلى عدم رضاه عن الانتخابات في رسالة وجهها إلى الوزير الأول التونسي " صلاح الدين البكوش"، معبرا عن رفضه لها، فلا يمكن اعتبار الانتخابات الجارية بتونس انتخابات حرة ، فأسلوب إجرائها يتنافى وأبسط المبادئ الديمقراطية [2]، وقد عاتب الوزير الأول الذي شاهد تلك المهزلة وهو قابع في بيته، لا يحرك ساكنا، كما تضمّنت تلك الرسالة شكاوي عدة وفود قدمت إلى القصر الملكي، واستنكرت تلك العملية التي أطلقت عليها الإدارة الاستعمارية انتخابات، ولكن في حقيقة الأمر، جرت في ظروف ميّزها الضغط والتهديد والوعيد والعنف الشديد [3].

ومما جاء في رسالة الملك : " أنني عندما وضعت إمضائي، في الظروف والملابسات التي تعرفونها أسفل الأوامر التي سنّت في البلاد هذه الانتخابات، فقد كنت آمل أن الحكومة تترك النّاس أحرارا في الميدان الانتخابي وترفع حالة الحصار، وتسمح بعقد الاجتماعات الانتخابية، حتى يتمكن كل إنسان من التّعبير عن رأيه، ويختار النّائب الذي يوافق هويته، فإذا بالإدارة تعمد على العكس من ذلك إلى إجراء الانتخابات في جو من الضغط والارهاب، وقد أبعدت بهذه المناسبة في جهات كثيرة من البلاد، عددا عظيما من رجال الأمة، لا ذنب لهم إلاّ أن الإدارة تخشى تدخلهم أو تخلف نفوذهم، فساد القلق والانزعاج بواسطة ذلك، وبدل أن يقع ما كان منتظرا من أن هذه الانتخابات تحدث الأثر

---

[1] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** " **البصائر**، ع227، **مصدر سابق**، ص4.

[2] محمد محفوظي، " **مظهر من مظاهر الإصلاحات** " **الديمقراطية** " ، **مصدر سابق**، ص1.

[3] ابو محمد، " **منبر السياسة العالمية** " ، **البصائر**، ع227، **المصدر السابق**، ص4.

الحسن في تطهير الجو السياسي، بالصّفة التي يرجوها الجميع، فإنها قد عكّرت ذلك الجو وزادته تلبدا [1].

كما وجّه " الباي " رسالة ثانية للوزير الأول " البكوش" يستنكر فيها ما أقدمت عليه الوزارة من إجراء تغيير في السلك الإداري، دون أن يصدر بذلك أمر ملكي حسب النّظم والتّقاليد المعمول بها، ودون أن يقع الإعلان عن ذلك وإشهاره بالطّرق القانونية. وجاء في هذه الرسالة: " إن تعيين العمال ورجال السلك الإداري، إنّما هو حق خاص من حقوق الملك، وأن أولئك الرّجال يمثلونه شخصيا في الإدارة مثلما يمثله رجال القضاء على منصة الأحكام، فكل اعتداء على هذه القواعد المرعية المعمول بها منذ القديم إنما هو عمل باطل لا أساس له مطلقا، وأنه يجب أن يلغى سريعا، ولقد ادعى وزير الدولة أن الوزارة ما عمدت لاقتراف هذا العمل إلاّ تحت ضغط شديد من السفارة الفرنسية، فإن صحّ هذا الادعاء، فعلى الوزير الأول أن يقوم بواجب الاحتجاج والاستنكار مع إلغاء سائر تلك الأعمال التي تمّت بصفة مخالفة للقانون، وفيها اعتداء صريح على حقوق الملك والنيل من سلطته [2].

لقد كشفت الرسالة التي بعث بها الملك عجز وتواطؤ الوزير الأول، فقد كان عليه أن يحتج ويستنكر الضغوط التي مارستها السلطة الفرنسية عليه، وإلغاء ما ترتبت عليه تلك المهزلة الانتخابية، أو تقديم استقالة تلك الوزارة كما يحدث في البلدان التي يسودها القانون، لكن هذه الوزارة لا تمثل من سوء الحظ سلطة الملك ولا إرادة الأمة، بل تمثل سلطة الاحتلال وإرادة الاستعمار، ولن تقف المهزلة عند هذا الحد، بل ستتبعها مهازل أخرى في الانتخابات البلدية التي تقرر إجرائها في بداية شهر ماي من عام 1953م [3].

---

[1] **البصائر، " منبر السياسة العالمية "، مصدر سابق،** ص4.

[2] **نفسه،** ص4.

[3] **البصائر، " منبر السياسة العالمية "، مصدر سابق،** ص4 .

وكان " الباي " قد رفض رفضا باتا إصدار أي نداء للمشاركة في هذه الانتخابات التي لم يصادق عليها إلاّ مرغما مضطرا تحت عوامل ضغط وإكراه، فقام بإصدار بيان مختصر يستنكر فيه اللّجوء إلى القوة مهما كان مصدرها، داعيا الأمة إلى الهدوء والسكينة[1].

وقد أشارت جريدة " المنار " إلى حقيقة هذه الانتخابات والتي يراد بها تغليط وتضليل الرأي العام العالمي، وتساءلت عن الظروف الصعبة التي جرت فيها هذه الانتخابات، والتي ميّزها الرّعب والقمع، وجاء في المقال: "…. فهل يعتقد السّاسة الفرنسيون أن فرض الانتخابات على الأمة التّونسية واجراءها في جو يعلوه الرّعب كاف لإزالة الأزمة التّونسية ؟ فهي ترى بأن الوسيلة التي يستطيع بفضلها السّاسة الفرنسيون أن يفضوا المشكلة التونسية هي أن يفتحوا أبواب السّجون والمحتشدات في وجه التّونسيين المضطهدين، ويسمحوا بإجراء استفتاء حر يضمن للأمة التّونسية حرية تقرير المصير[2].

وقد وصفت جريدة " البصائر " هذه الانتخابات بأنها " فضيحة "، وفي حقيقة الأمر هي خيبة كبيرة تعدت الحدود التي رسمها أكبر المتشائمين حسب تعبير جريدة لوموند " Le Monde" الفرنسية. وحسب تقرير الإدارة الفرنسية، يمكن تقسيم نتائج تلك المهزلة الانتخابية إلى أربع مناطق :

- **المنطقة الأولى:** وهي الجهات الداخلية والمدن والقرى النائية، حيث استطاعت سلطة الاحتلال أن تحشر فيها الجنود وقدماء المحاربين، والبعض من ذوي الأطماع والغايات وتبعث بهم إلى صناديق الانتخاب، لكي تكون النتيجة باهرة، وقالوا أن معدل الانتخابات تجاوز 53%.
- **المنطقة الثانية :** هي المدن والقرى التي لم تستطع الادارة أن تلعب فيها ألاعيبها بصفة مكشوفة، واكتفت بإرسال قدماء المحاربين ورجال الجندية للتّصويت، فبلغت نسبة المشاركة 7%، كمدينة تونس ومدينة سوسة .

[1] **البصائر**، " **منبر السياسة العالمية** "، ع229، السنة السادسة من السلسلة الثانية، 15 ماي 1953م، ص4.

[2] محمد محفوظي، " **مظهر من مظاهر الإصلاحات** " ، **مصدر سابق**، ص–ص 1– 4.

- **المنطقة الثالثة:** هي التي ترك فيها الناس أحرارا، فكان فيها مترشح واحد، وفي نفس الوقت هو النّاخب الوحيد الذي وضع ورقته بصندوق الانتخاب .
- **المنطقة الرابعة:** فتشمل مدن السّاحل التونسي التي أعلنت الإدارة عدم إجراء الانتخابات فيها خوفا من وقوع حوادث مؤلمة وإرهاق دماء غزيرة، فأجّل أمر المهزلة إلى ما بعد[1].

لقد أعرض الشّعب التّونسي عن المشاركة في هذه الانتخابات، وقاطعها مقاطعة تامة، وأكّد بذلك عزمه الرّاسخ على مواصلة الكفاح ضد النّظم التي فرضت عليه الانتخابات بعد أن شرّدت خيرة أبنائه، وزجّت بهم في السّجون والمحتشدات[2]، وإعراضهم عن هذه الانتخابات موقف طبيعي في حياة شعب أقام البرهان على أنه لا يريد بسيادته الوطنية بديلا، وللإشارة فإن محاولة فرض الانتخابات، قد فتحت باب الاغتيال على مصرعيه[3]، فلم يكتف التونسيون بمقاطعة الانتخابات فحسب، بل رفعوا لواء المقاومة لإفشالها، فقررت الحركة الوطنية التونسية اغتيال الخونة الذين قبلوا بالتّرشح للانتخابات والشّخصيات الموالية للجهاز الاستعماري، غير عابئين بإنذارات الوطنيين الرافضين لكل مشاريع الاستعمار[4]، وكرد فعل على سياسة الاغتيالات التي طالت الزعماء التّونسيين على يد" منظمة اليد الحمراء"، تشكلت منظمة سرية تونسية، أطلق عليها اسم " السّود الإحدى عشر" أو" اليد السّوداء " [5]، حيث نفّذت عمليات اغتيال لبعض عملاء فرنسا والخونة الذين قبلوا بالتّرشح للانتخابات، متحدّين بذلك إرادة الشّعب التّونسي الرافضة لكل

---

[1] – **البصائر**، ع229، " **مصدر سابق** "، ص4.

[2] محمد محفوظي، " **مظهر من مظاهر الإصلاحات " الديمقراطية "** ، **مصدر سابق**، ص1 .

[3] محمد محفوظي، " **من المسؤول عن سياسة العنف** "، **المنار**، ع42، 8 ماي 1953م، ص1.

[4] الطاهر عبدالله، **مرجع سابق**، ص ص 107، 108.

[5] وقع التفكير في تكوينها قبل اندلاع الثورة المسلحة، إثر انعقاد مؤتمر الحزب في 18 جانفي 1952م والذي ترأسه الهادي شاكر، وكان عملها موجه بالدرجة الأولى إلى أعوان الفرنسيين من التونسيين، أنظر: عمار السوفي، **عواصف الاستقلال، رؤية في الخلاف اليوسفي البورقيبي، جذوره وتداعيته، من ثامر إلى الشرايطي** مطبعة ر.د.م.ك، تونس 2006م،ص60.

مشاريع الاستعمار[1] ، ومنهم المحامي" الطيب الغشام " في 22 افريل 1953م[2]، والشاذلي القسطلي نائب بلدية العاصمة، ومدير جريدة النهضة، ومن مؤسسي حزب الإصلاح ليكون مثلا لغيره من العملاء، وقد اغتيل في وضح النّهار في شارع الكنيسة بتونس العاصمة من طرف أحد الوطنيين يسمى " الناصر بن الساسي " [3] ، وكان " القسطلي " من المقربين من الإقامة في 2 ماي 1953م ، كما تمّت تصفية ولي العهد " عزالدين باي " في الفاتح جويلية من نفس السّنة، والذي ظهرت منه بوادر التآمر على الحركة الوطنية، فكان اغتياله على يد أحد الشّبان التّونسيين يدعى " الهادي بن جاب الله التوزري" من منطقة الجريد [4]، وألقي عليه القبض لاحقا، وأعدم، وكان آخر كلمات تلفّظ بها " يحيا بورقيبة " و" تحيا تونس " كما تمّ تصفية " عبدالقادر بلقروي " من صفاقص – والذي شارك في اغتيال الهادي شاكر – على يد المناضل الشّاب التّونسي طاهر الصافي [5]. ولم تقتصر عملية التصفية على المتعاونين مع الاستعمار من أعوان البوليس والإدارة، بل استهدفت شخصيات مهمة في أجهزة الدولة على غرار الوزيرين الأكبرين البكوش ومزالي اللّذين نجيا من محاولة اغتيال[6].

واستمرت عمليات الاغتيالات، فقد تعرض " الهادي نويرة " عضو المكتب السياسي للحزب الدستوري الجديد لمحاولتي اغتيال وهو رهن الإقامة الجبرية، الأولى في 17 جويلية 1953م ، والثانية في ديسمبر من السّنة ذاتها [7] .

---

[1] الطاهر عبد الله، **مرجع سابق**، ص 108.

[2] عمار السّوفي، **مرجع سابق**،ص60.

[3] الطاهر عبد الله، **مرجع سابق**، ص108.

[4] نفسه، ص108.

[5] - Anissa El materi Hached, Mahmoud El materi, Pionier de la Tunisie moderne, Edition les belles lettres, France 2011, P 241.

[6] عبدالمجيد كرّيم وآخرون، **مرجع سابق**، ص 165.

[7] أحمد خالد، **الهادي نويرة ، مسيرة مثقف ، مناضل ، ورجل الدولة، مرجع سابق**، ص–ص 326–328.

وهكذا تمكن الوطنيون التّونسيون من إفشال انتخابات مجالس البلدية ومجالس الأعمال في شهري أفريل وماي من عام 1953م، فلم تتجاوز نسبة المشاركة فيها 3% بالمئة من التونسيين[1] . فكان الإقبال على الانتخابات محدودا جدا، حيث بلغت نسبة المشاركة في تونس العاصمة 9%، وبسوسة 8.5%، و8.4% بالقيروان وصفاقس، وقد أودع ثلثهم بطاقات بيضاء، وتأكّد رئيس الجمهورية الفرنسية فينسنت أوريول " Vincent Auriol " من فشل هذه الانتخابات، حيث بلغت نسبة المقاطعة 9%[2]. الأمر الذي دفع السلطة الاستعمارية الفرنسية إلى إنهاء مهام المقيم العام دي هوتكلوك، وعيّنت بدله مقيما عاما جديدا في تونس ألا وهو بيار فوازار.

7– تطور القضية التونسية في عهد المقيم العام بيار فوازار (1953 – 1954م):

لقد فشلت الإصلاحات التي أرغم جلالة الملك على قبولها بالتّهديد والوعيد، وكان ذلك الإخفاق سببا مباشرا في عزل المقيم العام " دي هوتكلوك " عن منصبه، بعد أن مني بأكبر خيبة يمكن أن يسجلها رجل سياسي في حياته، وعيّن بيار فوازار" Pierre Voizard " على رأس الإقامة العامة – بعد أن أنهت الحكومة الفرنسية مهمة المقيم السابق في 2 سبتمبر عام 1953م – وسبق له أن اشتغل في تونس أيام المقيم العام لوسيان سان" Lucien Saint "، وفي إدارة المغرب أيام الجنرال ألفونس جوان " Alphonse Juin"، وفي إدارة فرنسا أيام الاحتلال النازي لفرنسا وحكومة بيتان " Pétain "[3]. وكانت تسعى من وراء تعيينه على رأس الإقامة العامة في تونس إلى تهدئة الجو[4].

عادت جريدة " البصائر " في آخر أعداد سنة 1953م لتغطية تطورات القضية التونسية، فقد ذكرت أن المقيم العام الجديد " بيار فوازار " قد شرع في اتصالات

---

[1] عبدالمجيد كرّيم وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص 164،165.

[2] خليفة الشاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص 157،158.

[3] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** " ، **البصائر** ، ع241، السنة السادسة من السلسلة الثانية، 15 محرم 1373هـ / 25 سبتمبر 1953م، ص4.

[4] خليفة الشّاطر وآخرون، **المرجع السابق**، ص 161.

ومحادثات سرية لا يعرف عنها شيء، وأن الحكومة الفرنسية تنتظر منه أن يوافيها بدراسة معمقة عن الأوضاع في تونس، وكل ما صدر عنه حتى الآن هو استنكاره للعنف والعدوان من أي طرف في انتظار أن يحدث أي تغيير فعلي على أرض الواقع[1].

لقد بدأ المقيم العام الجديد خطواته السياسية الأولى بمحاولة التّخفيف من حدة التّوتر، فاتخذ موقفا مراوغا ووديا، وحاول أن يخنق أنفاس الحركة الوطنية بوسائل ملائمة وتظاهر بالود والاحترام في علاقاته مع الباي، فحاول جلب الملك بالمرونة وحسن المعاملة، وتعامل بنفس الأسلوب مع الأعيان المشهورين بولائهم لفرنسا، لفصلهم عن بقية التونسيين، وشراء ذممهم، واستخدامهم لتحقيق أغراضه السياسية [2].

لقد سعت سلطات الاحتلال من وراء هذا التغيير بتعيين " فوازار " إلى إبعاد الباي عن الحركة الوطنية، أو إحداث القطيعة بينه وبين الحزب الدستوري[3]، وفي نطاق ما أسماه بسياسة التهدئة، وفي هذا الإطار، اتخذ المقيم العام الجديد جملة من تدابير، ومنها رفع الرقابة على الصحافة، وإلغاء منع التّجول في بعض المناطق[4]، واستغلت السّلطات الاستعمارية الفرنسية وعلى رأسها المقيم العام بالبلاد التّونسية " بيار فوازار " مناسبة حلول أعياد رأس السّنة الميلادية، فأصدرت قرار بإطلاق سراح 41 مناضل من زعماء الحركة الوطنية كانوا في معتقلات " تطاوين " بالجنوب ، ومن بينهم " المنجي سليم " مدير الحزب الدستوري الجديد، و" عبد الصمد " محرّر صحيفة الحرية، أما الزّعيم " الحبيب بورقيبة " فلا يزال مريضا بمعتقله بجزيرة " جالطة " كما بقي خمسة من مسؤولي الحزب الدستوري والشيوعيين في المعتقلات[5]. كما تمّ الإفراج عن مساجين آخرين من محتشد الرمادة، من بينهم الصادق المقدم، والحبيب الشطّي عضوا مجلس الأربعين، وعزم

---

[1] **البصائر** ، "**في الشمال الافريقي**"، ع244، السنة السادسة من السلسلة الثانية، 23 أكتوبر 1953م، ص6.

[2] أحمد القصاب، **تاريخ تونس المعاصر**، **مرجع سابق**، ص ص 640، 641.

[3] خليفة الشاطر وآخرون ، **المرجع السابق**، ص 161.

[4] محمد محفوظي، " **هل من جديد** " ؟، **المنار**، ع48، 29 صفر1373هـ/ 9 نوفمبر 1953م، ص1.

[5] **البصائر** ، " **العالم في أسبوع** " ، ع 253، 3 جمادى الأولى 1373هـ/ 8 جانفي 1954م، ص 8.

ممثل الإقامة العامة في تونس على إفراغ محتشد " تطاوين " في ظرف وجيز، فأطلق سراح 115 سجينا، ورغم ذلك، بقيت أبواب المحتشدات مفتوحة، حيث بقي بها حوالي 200 من الوطنيين رهن الاعتقال في محتشدات الجنوب، ومنهم 30 وطنيا في تيطاوين [1].

كما أمر المقيم العام الفرنسي بتونس " بيار فوازار " بإطلاق سراح بعض المسجونين بمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف، وتساءلت جريدة " المنار " عن نوايا المقيم الجديد من وراء هذه التدابير، وطرحت عدة تساؤلات حول الموضوع ، وجاء في المقال : " ... هل يريد أن يطمئن النفوس وينعش الآمال في الوصول إلى تسوية المشكلة تسوية مرضية، أم يريد أن يخدر الأعصاب طمعا في تسرب اليأس إلى قلوب إخواننا التّونسيين فيفشلوا وتذهب ريحهم؟[2].

واعتبرت الجريدة ما أقدم عليه المقيم الجديد من الإفراج عن بعض المساجين السياسيين عمل محمود، لكنها لا تعتبره برهانا على أن هذا الممثل الفرنسي يريد إرضاء رغائب الشّعب التّونسي، فالحبيب بورقيبة لا يزال في المنفى، وتنفيذ الحكم بالإعدام لا يزال يهدّد بعض الأحرار، كما أن المجرمين الذين أهدروا دم الزّعيم النّقابي فرحات حشاد وقتلوا المناضل الهادي شاكر، لم يلق عليهم القبض، والوزارة الشرعية لا تزال منحلة. و

وتساءلت جريدة " المنار" عن الوضع الأمني الذي آلت إليه تونس، وعن سياسة المقيم العام الفرنسي الجديد بإطلاق سراح جزء قليل من المسجونين التونسيين كلما حلّ موسم من المواسم، وطالبت السّلطة الفرنسية بضرورة اتخاذ تدابير صارمة وحازمة لحل الأزمة [3]، وذلك بوضع حد لأساليب الاضطهاد والقمع والفتك بالأبرياء، والتي باءت

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص 163.

[2] محمد محفوظي، " **ماذا يريد الم. فوازار**"، **المنار**، ع49، السنة الثالثة، 14 ربيع الاول 1373هـ/ 20 نوفمبر 1953م، ص1.

[3] محمد محفوظي، " **ماذا يريد الم. فوازار**"، **مصدر سابق**، ص1.

بالفشل الذريع، وظهر سوء مفعولها، واللّجوء إلى التّقرب والتّفاهم مع التّونسيين، وهي سياسة من شأنها أن تساعد على إشراق شمس الحرية على ربوع البلاد التّونسية [1].

واستحسنت جريدة " المنار" هذه التدابير، التي اتخذها المقيم العام الجديد، واعتبرتها خطوة نحو إصلاح الفساد الذي أحدثه المقيم السابق " جون دي هوتكلوك " من خلال سياسة العنف التي أقامها في البلاد التّونسية، والتي تسببت في الخراب والدّمار، وسفك الدّماء، وازهاق الأرواح [2].

وعلى العموم، فإن السّياسة الفرنسية في تونس قد تغيرت، وأن الحالة تدعو إلى اتجاه جديد، يتمثل في عزم السّاسة الفرنسيين على نبذ سياسة الهيمنة، وهذا الاتجاه ينبغي أن يسفر على استئناف المفاوضات في دائرة احترام السّيادة التونسية [3].

وقد تطرقت جريدة " البصائر " في آخر أعداد سنة 1953م إلى الأوضاع السائدة في تونس، والتي ميّزها الهدوء والاستقرار، فطالبت السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى الإسراع للقاء الممثلين التّونسيين لإنهاء المشكل، قبل أن ينفجر الوضع من جديد، فيترتب عن ذلك تأجيل الحل، وجاء في المقال : " ... فما عاق فجر العهد الجديد عن الطلوع؟ فهل ينتظر القوم استحالة هذا الهدوء السائد إلى ضده كما هي شنشنة السّياسة الاستعمارية؟ [4].

ورغم ذلك، فقد تحفّظت جريدة " البصائر" عن تلك الإجراءات التي اتخذها المقيم العام الجديد بتونس، وقالت عنها ما هي إلاّ بداية، ولابد من الاستمرار في هذا المسعى إلى أن يتحقق الهدف الذي يسعى إليه التونسيون، ألا وهو استئناف المفاوضات من أجل تحقيق مطالب الشّعب التونسي، وفي هذا السّياق ، جاء في المقال : "...ونحن لا نسمي

---

[1] محمد محفوظي، " **العبرة بالأعمال**" ، **المنار**، ع50، السنة الثالثة، 11 ديسمبر 1953م، ص1.
[2] محمد محفوظي، " **هل من جديد ؟** " ، **المنار**، ع48، السنة الثالثة، 6 نوفمبر 1953م، ص1.
[3] نفسه، ص 1.
[4] **البصائر**، " **في الشمال الافريقي** " ع249، السنة السادسة من السلسلة الثانية، 4 ديسمبر 1953م، ص6.

هذه الأعمال الأولى إلاّ بداية، يهمنا منها نهايتها، فهي بدونها ليست إلاّ من نوع ما هو معروف في تاريخ القضية التّونسية، من البدايات والتّدابير التي لا تكاد تقترب من جوهر القضية، حتى تصطدم بصخرة الاستعمار العتيد، فتتحطم عليها، فهل يقدر لها هذه المرة أن تتخطاها؟ [1].

ولعل تعيين المقيم العام الجديد، كان يهدف إلى اقناع الرأي العام العالمي بأن فرنسا تنتهج سياسة جديدة في تونس في إطار مناقشة القضية أمام الأمم المتحدة، حيث أدرجت هذه الأخيرة القضيتين التّونسية والمغربية في جدول أعمالها أثناء جلساتها العمومية في 18 سبتمبر 1953م، مما جعل الوفد الفرنسي يغادر الجلسة أثناء اجتماع 19 سبتمبر بعد أن احتجّ على خطاب الوزير الباكستاني " ظفر الله خان " الذي انتقد سياسة فرنسا في شمال إفريقيا والهند الصينية [2].

وقد شرعت اللّجنة السياسية في مناقشتها القضية التونسية يوم 22 أكتوبر 1953م وعرضت اللّجنة العربية الآسيوية "مشروع يقضي بمنح تونس الاستقلال خلال ثلاث سنوات " واستمرت المناقشة يوم 27 أكتوبر، وصادقت اللّجنة السّياسية بأغلبية 32 ضد 19، وإمساك 5 على الفقرة الحاسمة من المشروع العربي الآسيوي الذي يطالب " باتخاذ التدابير اللاّزمة ليتمتع الشّعب التّونسي بحقه في السّيادة والاستقلال التّامين " غير أن القرار لم يحظ بأغلبية الثلثين اللاّزمة لاتخاذ قرار من قبل الأمم المتحدة[3].

8 – تشكيل حكومة محمد صالح مزالي (2 مارس–16 جوان 1954 م):

بعد أن اقتنع المقيم العام الجديد " بيار فوازار " بعدم تمتع وزارة " البكوش " برضى الشّعب وبنبذها من قبل الباي، قام بإنهاء مهامها، وكلّف " محمد صالح مزالي " بتشكيل

---

[1] **البصائر**، " **في الشمال الافريقي** "، ع246، السنة السادسة من السلسلة الثانية، 6 نوفمبر 1953م، ص2.

[2] خليفة الشاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص 162 .

[3] **نفسه**، ص 162.

حكومة جديدة في 2 مارس 1954م[1]، ووجد صعوبة في تشكيلها، إذ منيت مبادرته بمعارضة جماعية منذ أن كلّف بالقيام بالمشاورات التحضيرية، وتكونت الوزارة من المقربين من الباي، ومن الإقامة العامة، ومن بعض رجال المخزن، وكانت لا تحظى بأي تمثيل شعبي[2]. وكان أول عمل قامت به هذه الوزارة هو إصدار إصلاحات جديدة في 4 مارس 1954م، وافق عليها الباي وحكومته، أعطت الأغلبية للتّونسيين في مجلس الوزراء، وإحداث مجلس تشريعي مشترك متساو بين التّونسيين والفرنسيين[3] للنظر في المسائل المتعلقة بالميزانية، على أن المجلسين المذكورين لا يقومان إلاّ بدور استشاري[4] .

وقد أعلنت القوى الوطنية التونسية معارضتها لإصلاحات 4 مارس 1954م لأنها في نظرها تكرّس دائما إزدواجية السّيادة، وعلوية القرار للمقيم العام، فقامت عدة شخصيات تونسية بالاحتجاج على برنامج الإصلاحات باسم منظمات وهيئات مختلفة سياسية نقابية، اقتصادية، ومن تلك الشّخصيات: " المنجي سليم " عضو اللّجنة الإدارية لحزب الدستور، " محمد المسعدي " أمين مال الاتحاد العام التّونسي للشّغل، " الطاهر بن عمار " رئيس الغرفة الفلاحية التّونسية، وقد وجّه هؤلاء السّادة برقية احتجاج إلى رئيس الحكومة الفرنسية، وإلى وزير الخارجية والمقيم العام في تونس، عبّروا فيها عن رفض الشّعب التّونسي لتلك الإصلاحات لكونها تمس بالسّيادة التّونسية، وأن بعض من النّقط الواردة فيها تبقي الوضع على ما هو عليه [5] . أما صالح بن يوسف " الأمين العام للحزب الدستوري الجديد " صرّح من القاهرة منددا بهذه المؤامرة الاستعمارية، ومنتقدا برنامج تلك الإصلاحات التي لا تحقق شيء من الأهداف الوطنية الثابتة [6].

---

[1] أحمد القصّاب، تاريخ تونس المعاصر، **مرجع سابق**، ص 641.

[2] خليفة الشاطر وآخرون ، **مرجع سابق**، ص 164.

[3] عبد المجيد كريّم وآخرون، **مرجع سابق**، ص165 .

[4] أحمد القصاب، **المرجع السابق**، ص641.

[5] **البصائر**، " **في الشمال الافريقي** "، ع261، السنة السادسة من السلسلة الثانية، 5 مارس 1954م، ص6 .

[6] خليفة الشاطر وآخرون ، **المرجع السابق**، ص164.

أما فيما يخص ردود الفعل حول تشكيل الوزارة التونسية الجديدة " حكومة محمد صالح مزالي" ، فقد حذّر زعيم المستعمرين في تونس أنطوان كولونا " Antoine Colonna " من قيام وزارة تونسية يشترك فيها من وافقوا على رفع القضية التونسية إلى هيئة الأمم المتحدة، أو ساهموا في مجلس الأربعين، أو كانت لهم مشاركة في الحركة الوطنية التونسية [1]. وقد علقت جريدة " البصائر " عن تصريح " كولونا " قائلة : " لم يبق أمام " كولونا " من يصلح للمشاركة في هذه الوزارة إلاّ أعضاء حزب ظهر في تونس من صنع الإدارة الاستعمارية تحت اسم " الحزب القومي "، وأنه لا يوجد في هذا الحزب من الأعضاء إلاّ رئيسه، فهو نظير الحزب الذي ظهر في المغرب تحت اسم " الحزب الديمقراطي" من غير أن يكون فيه من الديمقراطيين إلاّ رئيسه..." [2].

لقد استطاع المقيم العام " بيار فوزار" أن يقنع الباي بالمصادقة على برنامج إصلاحاته، والتي لم تغير شيئا سوى مظاهر المجالس النيابية، وهي مبنية على أساس تصريح 15 ديسمبر 1951م، والصادر من قبل الحكومة الفرنسية، والذي يعتبر العنصر الفرنسي المستقر بتونس شريكا في الحكم، وفي الإدارة، وفي التّشريع، وهذا هو مظهر السّيادة المشتركة[3].

وقد ضمّت الحكومة التّونسية الجديدة ثمانية من الوزراء التونسيين، ويشارك فيها أربعة من مديري الإدارات الفرنسية، مع بروز أسماء جديدة مثل رئيس مجلس الوزراء والكاتب العام لرئاسة مجلس الوزراء، والدولة الفرنسية هي التي تقترحه لهذا المنصب وبيده كل السّلطة الإدارية الداخلية. أما المجلس الكبير القديم، فقد تغيّر شكله، وبقيت صلاحياته، وأصبح مجلسا تونسيا مستقلا بشكل صوري، تستشيره الحكومة فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والمالية والتّشريعية، لكنه لا يملك أية سلطة، والحكومة غير مسؤولة

---

[1] **البصائر**،" **في الشمال الافريقي** "،ع261، **مصدر سابق**، ص6.

[2] **نفسه**، ص 6.

[3] **البصائر**، " **منبر السياسة العالمية** "، ع262، السنة السادسة من السلسلة الثانية، 12 مارس 1954م، ص5.

أمامه عن أعمالها، ويتعين أعضاؤه بالاقتراع العام من الدّرجة الثانية، واستحدث مجلس فرنسي إلى جانبه ينتخبه الفرنسيون بالاقتراع العام من الدّرجة الأولى، وله نفس حقوق المجلس التونسي، ولا يحق للباي أو الحكومة أن تصدر أمرا تشريعيا إلاّ بعد عرضه على هذا المجلس الفرنسي، كما يعرض على المجلس التونسي، وعندما ينظر في الميزانية، يجتمع المجلسان، وينظم إليهما أعضاء الغرف الاقتصادية، فيكون العدد متساويا بين الشّقين، فيتم دراسة الميزانية في هذا المجلس الذي هو صورة من المجلس الكبير القديم [1].

أما البلديات ومجالس الأعمال التي أسفرت عنها الانتخابات التي جرت في عهد المقيم العام " دي هوتكلوك" فإنها تبقى مع رفع مدة صلاحياتها إلى تسعة أعوام كالمجلسين السابقين، ويتجدد الثلث من جميعها كل ثلاث سنوات.

لقد انتقدت جريدة " البصائر " هذه الاصلاحات، التي جاءت بها وزارة " محمد الصالح مزالي" ، والتي وافق عليها الملك، داعيا التّونسيين إلى قبولها، ويكون بذلك اتخذ القصر والوزارة والحكومة الفرنسية موقفا واحدا، متضامنا مشتركا، لتقديم هذه الاصلاحات للأمة التّونسية [2].

لقد رفضت الأمة التونسية تلك الإصلاحات الزائفة التي خيبت آمالها، وجاءت ردود الأفعال سريعة، تمثلت في القيام بإضراب عام يوم الجمعة، كما أعلن الطلبة مشاركة الشّعب في رفضه للإصلاحات بإضراب لمدة أربعة أيام [3]. وتظاهر عدد كبير من طلبة الزيتونة ضد الإصلاحات، وطالبوا بضرورة تحسين ظروف تمدرسهم، ببناء قاعات الدراسات العصرية، وتوجّه المتظاهرون بطريقة سلمية نحو مقر الحكومة لتقديم عريضة تتضمن تلك المطالب، فتصدى لهم البوليس عند ساحة القصبة، وأطلق النار عليهم، مما

---

[1] **البصائر**، " **منبر السياسة العالمية** "،ع262، **مصدر سابق**، ص5.

[2] **نفسه**، ص5.

[3] **نفسه**، ص5.

أدى إلى سقوط شهيدين، وجرح عدد كبير، وأعلن التونسيون تضامنهم مع إخوانهم الطلبة حيث أغلقت مدينة تونس وأغلب مدن المملكة التونسية متاجرها [1].

وفي صفحة " العالم في أسبوع "، فضحت جريدة " البصائر" جرائم السلطة العسكرية الفرنسية التي أقدمت على تنفيذ حكم الإعدام في ثلاثة من الوطنيين التونسيين المتهمين في حوادث الشّغب، وقد استشهد الوطنيون الثلاثة بغاية الشهامة والشّجاعة، حيث رفضوا أن تربط أعينهم، وبالمقابل لا يزال قتلة الشهيدين " فرحات حشاد " و " الهادي شاكر " طلقاء أحرار لا يسأل عنهم أحد [2].

وضمن أخبار مختصرة في صفحة " العالم في أسبوع "، جاء فيها أن المجلس الوطني للحزب الدستوري الجديد قرّر رفض الإصلاحات الجديدة، ونزع الثّقة من وزارة محمد صالح مزالي، وجاء التلميح بإمكانية المشاركة في الانتخابات القادمة في حال توفر جو من الحرية وتقديم الضمانات لنزاهتها، وطالب المجلس بضرورة تحسين وضعية الزعيم التونسي " الحبيب بورقيبة " الذي لا يزال معتقلا في جزيرة " جالطة " التي تتميز بالظروف الطبيعية القاسية[3].

وحول طلب تغيير مكان الزعيم التونسي " بورقيبة "، صرّح المقيم العام بعد عودته من باريس، أنه لم يقع أي جديد في هذه القضية، ولا يزال رهن الاعتقال في جزيرة " جالطة " رغم الرسالة الرسمية التي بعثها " الباي " إلى رئيس الجمهورية الفرنسية [4].

وبعد تطور الأحداث في تونس، ونتيجة لاستمرار المقاومة المسلحة، وسعيا لترضية التونسيين، اضطرت السلطة الفرنسية إلى نقل الزعيم التونسي ورئيس الحزب الدستوري الجديد الحبيب بورقيبة من منفاه بجزيرة " جالطة " إلى معتقل آخر بجزيرة أخرى هي

[1] **البصائر**، " **العالم في أسبوع** "، ع263، السنة السادسة من السلسلة الثانية، 19 مارس 1954م، ص4.
[2] **نفسه**، ص7.
[3] **البصائر**، " **العالم في أسبوع** "، ع266، 6 شعبان 1373هـ/ 9 افريل 1954م، ص2.
[4] **البصائر**،" **العالم في أسبوع** "، ع 269، 27 شعبان 1373هـ / 30 افريل 1954م، ص4 .

جزيرة " قروى " Groix " بالمحيط الاطلسي قرب مدينة لوريان " Lorient "، وذلك في 21 ماي 1954م[1]، وقد استاء التونسيون للمعاملة السّيئة التي يعامل بها زعيمهم الذي لم يقدم للمحاكمة، ولم تصدر ضده أحكام، الأمر الذي دفع الشّعب التّونسي ومن ورائه الصّحافة إلى المطالبة بإطلاق سراحه، كما أعلن عن إضراب عام في كامل التراب التونسي، حيث أغلقت الدّكاكين، وتعطلت حركة التجارة للضغط على السلطات الاستعمارية، وقد صرحت هذه الأخيرة أن ما قامت به يعد عملا إنسانيا، ومظهر تسامح من جانبها، واستجابة لرغبة الأمة [2].

لم يتمكن " محمد صالح مزالي " من اقناع الرأي العام التونسي من جدوى إصلاحاته واقتناعه بمعارضة الشّعب التونسي لمشروعه، ومناداة الوطنيين بمواصلة النّضال للخروج من المأزق، كما تواصلت عمليات المقاومة في شهر جوان 1954م، من خلال العمليات العسكرية التي شنّها المقاومون، والتي زرعت الرعب في نفوس المستوطنين الفرنسيين، وأصبحت تهدّد الوجود الاستعماري، وتعرقل نشاطاتهم، حينئذ اقتنع بعض الوزراء التونسيين بفشل مشروع فوازار – مزالي الذي قاطعه الشّعب التونسي وانهزام قوى التّشدد التي كانت تسانده في فرنسا، وذلك بعد الهزيمة النكراء التي منيت بها فرنسا أمام الفيتناميين في معقل ديان بيان فو" Dien Bien Phu " في 7 ماي 1954 وهي المعركة الشهيرة التي قادها الجنرال " جياب " ، والتي غيّرت مجرى الأحداث، ترتب عنها سقوط حكومة جوزيف لانيال " Joseph Laniel" المتشدّدة في 12 جوان 1954م ودعمت في فرنسا القوى المساندة للتّحر، والاتجاهات المعتدلة [3].

وفي الصفحة المخصصة للشمال الإفريقي من جريدة " البصائر " تطرقت هذه الأخيرة إلى استقالة حكومة السّيد " محمد صالح مزالي "، واعتبرته حدثا هاما، لكونها

---

[1] خليفة الشّاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص 164.

[2] **البصائر**، " **العالم في أسبوع** "، ع237، السنة السابعة من السلسلة الثانية، 28 ماي 1954م، ص5.

[3] – خليفة الشاطر وآخرون، **المرجع السابق**، ص ص 165، 166.

قبلت بإصلاحات في صالح المعمرين، ولم يرض بها الشّعب التونسي، وجاء في هذه الصفحة : " ...أما في تونس، فالحدث الهام هذه المرة ليس هو حلول مقيم جديد فيها إنما هو استقالة وزارة السّيد " محمد مزالي " التي همّت بقبول إصلاحات ليست إلاّ في صالح المستعمرين، فأرغمها الشّعب التونسي على الاستقالة إرغاما، جعل م. فوازار في أمر مريج لا يدري ما يصنع أيوالي الإشراف على تنفيذ تدابيره العسكرية التي يتوهم أنّه يقضي بها سريعا على حركة الفدائيين، أم يبادر فيتخذ تدابير أخرى ضد أعضاء الوزارة الذين رأوا أن السّلامة في ترك الوزارة، ففرّوا منها تحت ضغط الحوادث الجارية ؟ [1].

وهكذا انهارت وزارة " محمد صالح مزالي " ، التي شكلتها الإقامة العامة الفرنسية لتفرض على الشّعب إصلاحات هي شر من النّظام القديم، وكان أول المستقلين هو السيد " محمد سعد الله " وزير المؤسسات الاسلامية، مبررا استقالته برفض الشّعب لتلك الاصلاحات، وبأن البلد في حرب، وجاء في المقال : " ... وقدّم السيد " محمد سعد الله " وزير المؤسسات الإسلامية استقالته قائلا: أنه إنما قبل المهمة من أجل الإتيان بجديد نافع للشّعب فلما تبيّن له أن الأمة ترفض هذه الاصلاحات وأن الهدوء لم يستتب في البلاد، وأن الأمر آل إلى شبه حرب، أصبح لا يرى بدا من الاستقالة..." [2]. كما قدّم محمد بن سالم – الذي شغل منصب وزير الصحة العمومية – استقالته في يوم 15 جوان 1954م، وقدّم أيضا السّيد محمد صالح مزالي رئيس الحكومة استقالته في اليوم الموالي قبل يوم واحد من تنصيب حكومة بيار منداس فرانس" Pierre Mendes France" [3]. وقد أعلن في تصريح له أنه لا يرى رجال الحركات الوطنية في أقطار ما وراء البحار أعداء

---

[1] **البصائر**، " **في الشمال الافريقي** "، ع276، السنة السابعة من السلسلة الثانية، 25 جوان 1954م، ص6.
[2] **نفسه**، ص6.
[3] خليفة الشاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص 166.

لفرنسا إلى حد أن نرفض كل تفاهم معهم، بل هم الخصوم الذين يجب حل المشاكل القائمة عن طريق التّفاهم معهم[1].

وكان جلالة الملك قد قبل استقالة حكومة " محمد صالح مزالي" نهائيا، واتفق مع المقيم العام " بيار فوازار " على عدم تشكيل حكومة جديدة حتى تتّضح النوايا الفرنسية، ومدى استجابتها لرغائب الشعب التونسي[2].

9 – نشاط المقاومة المسلحة والإرهاب الاستعماري:

لقد سبقت انتفاضة المقاومين التونسيين اندلاع الثورة الجزائرية بأكثر من سنتين وكان اندلاعها إثر تأزم القضية التونسية وتسليط سياسة القمع الاستعماري الفرنسي[3]، التي استهدفت الوطنيين بالزّج بهم في السجون والمعتقلات، وترعيب السكان، واغتيال الرموز الوطنية، ومنها الزعيم النقابي فرحات حشاد في 5 ديسمبر 1952م [4]، وبدأت بإمكانيات بسيطة معتمدة أسلوب حرب العصابات[5]. وقد تكونت عصابات " المقاومين" والتي تعرف بحركة " الفلاقة " منذ جانفي 1952م من خارج الأحزاب، وإن كان العديد من المقاومين منخرطين في الحزب الدستوري الجديد، وأصبحت لديهم خبرة في استعمال السّلاح بفضل قادة تواجدوا في الجيش الفرنسي، أو من خلال المتطوعين في حرب فلسطين، أو تدربوا عليه في معركة التحرير بعد اقتناعهم بدور المقاومة في الضغط على المستعمر، وتحرير البلاد [6]. لقد حفّز استشهاد فرحات حشاد عزيمة الوطنيين التونسيين على الانتقام، فكان

---

[1] **البصائر**، " **في الشمال الافريقي** "، ع277، السنة السابعة من السلسلة الثانية، 2 جويلية 1954م، ص6.

[2] **البصائر** " **العالم في أسبوع** "، ، ع279، السنة السابعة من السلسلة الثانية، 16 جويلية 1954م، ص5.

[3] عبد الله مقلاتي، " **الثورة الجزائرية وعلاقاتها بالمقاومة التونسية 1954 – 1956م** "، – في– **مجلة المصادر**، ع19 السداسي الأول 2009م، ص– ص 173– 176.

[4] عميرة علية الصغير، " **كمندوس فرحات حشاد** "، **مجلة روافد**، ع8، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، 2003م، ص 221.

[5] عبد الله مقلاتي، " **الثورة الجزائرية وعلاقاتها** "، **المرجع السابق**، ص ص 176، 177.

[6] عبد المجيد كريّم وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص 161،162.

لاغتياله أثر عميق في نفوس أنصاره ورفاقه من الوطنيين الذين صعدوا إلى الجبال، وحملوا السّلاح، والالتحاق بالمقاومة [1]، كما ساهم الوطنيون التونسيون الذين لجأوا إلى ليبيا فرارا من متابعات سلطة الاحتلال الفرنسي في المقاومة بتسريب الأسلحة، وبعض المقاومين الذين تدربوا بليبيا، ومن ذلك تجنيد 16 متطوع شكلوا ما عرف " بكومندوس فرحات حشاد" ، لإرسالهم إلى تونس للثأر من اغتيال هذا الزّعيم النقابي، وتطوعوا للقيام بتلك المهمة [2]. وقسّم أفراد المجموعة إلى فرقتين، الأولى من سبعة مقاومين، والثانية من تسعة، وكان الكومندوس مزودا بالأسلحة (17 بندقية، 136 قنبلة يدوية، 5100 خرطوشة و4 مسدسات، والملابس الضرورية).

وقد وقع أول اشتباك بين هذه المجموعة ودورية من الجنود الفرنسيين قرب سيدي الطوي بالحدود الجنوبية في 12 ديسمبر 1952م، ونظرا لتفاوت القوى، انسحبت الدورية الفرنسية، لترسل تعزيزات عسكرية، واستأنفت مطاردة الثوار يوم 13 من الشّهر نفسه وكانت المعركة الفاصلة بعد غد بجبل الرّهاش قرب كاف التوارق(40 كلومتر جنوب غرب بنقردان)، أسفرت المعركة عن تصفية كل عناصر الكومندوس بعد مقاومة غير متكافئة حيث استشهد منهم 11 مقاوم، وأسر ثلاثة، وفرّ آخر، بينما عاد أحد قيادي الفرقتين على القلعي قبل اجتياز الحدود [3].

وفيما يخص نشاط المقاومة المسلحة، فقد اتسع نطاقها في شكل أعمال ارهابية في المدن، وفي شكل حرب " العصابات " التي شنّتها مجموعات مسلحة أطلق عليها اسم " الفلاقة "، حيث سيطرت منذ أوائل عام 1953م مجموعة الطّاهر لسود[4] على حامة قابس

---

[1] الطاهر عبد الله، **مرجع سابق**، ص 107.

[2] عبد المجيد كريّم وآخرون، **مرجع سابق**، ص 163.

[3] عميرة علية الصغير، " **كمندوس فرحات حشاد** "، **مرجع سابق**، ص- ص. 202- 208.

[4] الطاهر الأسود (1911 – 1996)، ولد بريف الحامة ، ويعد من الأوائل الذين رفعوا السّلاح للمقاومة المسلحة ومن أبرز قادة المقاومة التونسية (الفلاقة) بالجنوب ثم بجهة سليانة والكاف، عارض اتفاقيات الاستقلال الداخلي وأصبح الشخصية بعد بن يوسف في المعارضة لتلك الاتفاقيات، وقد وضع حدا لنشاطه بعد حصول تونس على

في حين سيطر الأزهر الشرايطي،[1] على منطقة قفصة، كما انتشرت في الوسط مجموعات مسلحة بقيادة العجيمي[2]، و هلال الفرشيشي[3]، و سيطر ساسي الأسود [4] على منطقة الكاف وعلى منطقة بنزرت وتونس محجوب بن علي[5]. وفي الجنوب مصباح الجربوع [6]. وفي هذا الإطار، ذكرت جريدة " البصائر " أن هجوما قد وقع من قبل الثائرين الذين يسمونهم " الفلاقة " على القوات الفرنسية بين مدينتي المكناسي وسيدي بوزيد ، الأمر الذي دفع بالسّلطة العسكرية الفرنسية إلى تضييق الخناق على سكان المدن

= استقلالها في 20 مارس 1956م، سلّم نفسه للسّلطة التونسية في 3 جويلية 1956م التي عفت عنه، أنظر: عميرة عليّة الصغيّر، " **تونسيون في الثورة الجزائرية (1954 – 1957م)** "، **أعمال ملتقى دولي حول: معركة الجرف المركز الجامعي العربي التبسي، تبسة، 27 – 28 أكتوبر 2007م**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2008م ص– ص 90– 91، وأيضا: عميرة عليّة الصغيّر وعدنان المنصر، **المقاومة المسلحة في تونس، سلسلة وثائق ونصوص من تاريخ تونس،ج2 (1939 – 1956م)**، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 2005م،ص 207.

[1] من قادة المقاومة المسلحة في تونس، ولد في الهمامة في دوار أولاد شريط مشيخة عمرة (قفصة)، في العشرينات تطوع للجهاد بفلسطين سنة 1947م، وعاد منها سنة 1949م، وقد عمل في الجيش المصري والسوري هناك، وعاد برتبة ملازم، وقد صعد الجبل للمقاومة سنة 1952م، واختير قائدا عاما للمقاومة في مؤتمر صمامة وقف في صف بورقيبة عند إعلان الاستقلال الداخلي والاختلاف مع بن يوسف، وقد كلّف بقيادة الحرس المتجول بجبهة قفصة، أعدم إثر محاولة الانقلاب ضد بورقيبة عام 1962م، ينظر: عميرة عليّة الصغيّر وعدنان المنصر **مرجع سابق**، ص 208.

[2] لعجيمي بن مبروك، فلاح، أحد قياديي المقاومة المسلحة بجبهة جلاص، وقف إلى جانب الديوان السّياسي في الخلاف مع الأمانة العامة، ينظر: عميرة عليّة الصغيّر، وعدنان المنصر، **مرجع سابق**، ص208.

[3] ولد سنة 1906م بفوسانة، من أبرز قادة المقاومة المسلحة بجهة الشمال في الخمسينات، قتل إثر اصطدام مع الجندرمة بعين غلال في 24 اوت 1954م، ينظر: عميرة عليّة الصغيّر وعدنان المنصر، **المرجع نفسه**، ص 206.

[4] ولد عام 1927م بالحامة في منطقة السقي، وهو ابرز قياديي المقاومة المسلحة، شمل نشاطه في الاول جهة الهمامة بالجنوب ثم الشمال الغربي، وبعد استقلال تونس الداخلي سنة 1955م، ساند صف الديوان السياسي بزعامة بورقيبة، ينظر: عميرة عليّة الصغيّر و عدنان المنصر، **المرجع نفسه**، ص 210.

[5] من مواليد سنة 1926م بمنزل جميل، التحق بالجبال بجهة بنزرت وخمير، واصبح أحد أبرز قياديي المقاومة المسلحة هناك، بعد إمضاء معاهدة الاستقلال الداخلي 3 جوان 1955م، قاد فرق الحرس المتجول، ثم لجان الرعاية في ملاحقة اليوسفيين، توفي في جويلية 1999م، عميرة علية الصغير وعدنان المنصر، **نفسه**، ص209 .

[6] ولد ببني خداش عام 1914م، اشتغل تاجرا قبل التحاقه بالمقاومة المسلحة بعد اعتقالات جانفي 1952م، وشارك في عدة معارك بجبال الجنوب، استشهد في 26 جوان 1958م قرب برج الرمادة اثناء معركة الجلاء عن الجنوب بعد غارة جوية قام بها الطيران الفرنسي، انظر: عميرة عليّة الصغيّر وعدنان المنصر، **المرجع نفسه**، ص209.

والقرى بتلك الناحية بدعوى إلقاء القبض على المهاجمين، ووقعت أثناءها تجاوزات واعتداءات على السكان الآمنين[1] .

وتواصلت أعمال الثوار، وتضاعف نشاطهم ليشمل العديد من المناطق في تونس وكان آخرها الهجوم الذي قام به ما يسمونهم " الفلاقة " على قرية في بلاد الجريد التونسي في النهار، فألقوا القبض على ثلاثة أعيانها، اتهموهم بالخيانة، حيث اقتيدوا إلى خارج القرية، ونفذوا فيهم حكم الإعدام رميا بالرّصاص، وهو مصير كل من يجرأ على إفشاء سر الفلاقة ويتعاون مع الاستعمار[2].

وفي إطار الحرب الإعلامية حول نشاط المقاومة التونسية، يطلق الفرنسيون عليها " الفلاقة " أي قطاع الطرق، أما الصحافة التونسية فتسميها " جند المقاومة الوطنية " وتقدر الأوساط الفرنسية عدد هذه الفرق والكتائب بسبعمائة، وبضعة آلاف حسب المصادر التونسية، وقد كثّفت من نشاطها خلال هذا الأسبوع في كل مناطق البلاد، حيث قامت بإعدام شيخ قرية سبيبة، وقرية تبلبة، كما اغتالت أحد رجال الحرس العسكري المتنقل، ونظمت مظاهرة في قرية " تالة " في وسط البلاد أمام أعين رجال الدرك الذين لم يستطيعوا التّعرض لها [3].

وأمام تزايد نشاط المقاومة المسلحة، كان رد فعل المستعمرين هو استعمال الشدة والإرهاب، والعودة إلى أساليب الاغتيالات، بالإقدام على قتل الأبرياء، بواسطة ما يدعونه بجماعة مقاومة الإرهابيين، كما حدث من قبل مع الشهيدين " فرحات حشاد" و" الهادي شاكر"، وقد كان ضحية الأعمال الإرهابية للاستعمار الفرنسي، اغتيال الأخوين الشهيدين

---

[1] – البصائر، " **العالم في أسبوع**"، ع 265، 28 رجب 1373هـ/ الجمعة 2 أفريل 1954م، ص7.

[2] – أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية**"، البصائر، ع268، السنة السادسة من السلسلة الثانية، 20 شعبان 1373هـ/ 23 افريل 1954م، ص4.

[3] – البصائر، " **العالم في أسبوع** "، ع271، السنة السابعة من السلسلة الثانية، 21 رمضان 1373هـ/ 15 ماي 1954م، ص3.

إبني حفوز[1]، بعد أن قام إرهابيون فرنسيون بهجوم يوم 24 ماي 1954م على معصرة زيتون الحاج حفوز في سيدي علي بن نصر الله، واغتالوا ابنيه علي والطاهر المنتمين إلى الحزب الحر الدستوري الجديد، فردّت المقاومة الوطنية المسلحة بهجوم يوم 26 ماي، نفّذه فريق من أفرادها على ضيعة في أبه قصور، وضيعة في جهة الكاف وتمكّن من قتل خمسة مستوطنين، وأشعلوا النّار في التجهيزات الفلاحية، واستولوا على أسلحة كانت بحوزة إحدى العائلات [2]. وقد تناولت جريدة " البصائر " عمليات الاغتيال من قبل عناصر المقاومة المسلحة، والتي جاءت كرد فعل على اغتيال الأخوين حفوز وجاء في مقال لجريدة " البصائر " : "... فما كاد يجف دم الأخوين الشهيدين البريئين حتى رأينا جماعة " الفلاقة " في جهة " الكاف " يغتالون انتقاما أخوين بريئين من مستعمري الناحية ثم يغتالون ثلاثة من المستعمرين على مقربة منهما، لا ذنب لهم إلاّ أنهم من المستعمرين..." [3].

لقد شعر المستوطنون بالخطر نتيجة الاغتيالات التي طالت العناصر الفرنسية فازداد هيجانهم، وحملوا حكومتهم مسؤولية عجزها عن حمايتهم، وقالوا إن هذا الاغتيال إنما هو نتيجة سياسة اللّين والمفاهمة، والاستجابة لمطالب التّونسيين، ويقترحون عليها استعمال الشّدة والعنف، ولدفع السلطة الفرنسية لتبني هذا الأسلوب، قاموا بمظاهرات صاخبة للضغط عليها، فاستجابت لهم بإرسال الدّعم العسكري القادم من فرنسا، ومن الجزائر، وتشكلت فرق الدّفاع الذاتي، وتمّ تسليحها، وهكذا تغيرت لهجة الحكومة الفرنسية فتصبح لهجة حرب وتهديد ووعيد، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل وقع هناك تنسيق بين غلاة الاستعمار في الجزائر، حيث عقد عامل عمالة قسنطينة مجلسا حربيا في تونس

[1] – أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** "، **البصائر**،ع274، السنة السابعة من السلسلة الثانية، 10 شوال 1373هـ/ 11 جوان 1954م، ص4.

[2] – خليفة الشاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص165.

[3] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** "، **البصائر**، ع274،**المصدر السابق**، ص4.

مع السّلطتين العسكرية والمدنية لأخذ الحيطة والحظر فيما يتعلق بالحدود الجزائرية من جهتي تبسة وسوق أهراس[1].

وتنقل جريدة " البصائر " خبر استشهاد عشرة من جانب الثّوار في منطقة الكاف فبعد تمكّن الجنود الفرنسيين من الاستيلاء على مكمن لهم، وجدوا فيه بعض الأسلحة وعلما تونسيا وضعه الثّوار، وهو عبارة عن شريطين أحمرين موضوعين أفقيا، توسطهما شريط أخضر في وسطه هلال ونجمة أبيضان، ولقد وصلت جماعة من الثوار إلى " جبل بوقرنين" المشرف على مدينة تونس من ناحية حمام الأنف، إلا أن جيش الاحتلال لم يعثر لهم على أثر، وكثرت المنشورات والمعلقات في البلاد التونسية التي تحمل إمضاء السّاسي الأسود أحد زعماء المقاومة المسلحة [2].

وتواصلت أعمال الاغتيالات في عدة جهات من المملكة، الأمر الذي جعل السلطة الفرنسية تلجأ إلى تشديد وسائل المقاومة والضغط، فأصبحت تلقي القبض جزافا على النّاس وترسل بهم إلى المعتقلات، كما أمرت رجال الديوان السياسي للحزب الدستوري بالإقامة الجبرية في منازلهم[3].

وفي نفس السياق، استمرت أعمال الانتقام بين الجانبين بشكل رهيب، وكرد فعل على اغتيال ضحايا تونسيين في مقهى بالوطن القبلي، عمدت جماعة من التونسيين للانتقام لهم في شخص جماعة من السكان الأوربيين في مدينة فيري فيل" Ferry Ville " (منزل بورقيبة الآن) أحد معاقل الاستعمار، فأطلقوا نيران رشاشاتهم على جماعة كانوا يركبون حافلة للذّهاب إلى عيد شعبي، كما أطلقوا النّار على جماعة في أكبر مقهى ليلي بالمدينة، وكان من نتائج هذه الأعمال، سقوط ثمانية من القتلى، وجرح ثمانية عشر

---

[1] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** "، **البصائر**، ع274،**مصدر سابق**، ص4.

[2] **البصائر**، " **العالم في أسبوع** "، ع276، 25 شوال 1373هـ/ 25 جوان 1954م، ص6.

[3] **البصائر**، " **العالم في أسبوع** "، ع277، السنة السابعة من السلسلة الثانية، 1 ذو الحجة 1373هـ/ 2 جويلية 1954م، ص3.

شخص في صفوف الفرنسيين[1]، لقد أثارت هذه الأعمال الرعب في المدينة، واقتنعت الجالية الفرنسية بأن سلط الحماية عاجزة عن حمايتها [2].

وفي مدينة " المرسى" ، اغتيل الدكتور النابغ الشهيد "عبد الرحمان مامي " طبيب جلالة الملك، وقد أحدث اغتياله انزعاجا كبيرا في سائر البلاد [3]، وذلك يوم 13 جويلية 1954م، فردّت المقاومة بقتل قابض البريد بالمنستير يوم 20 جويلية من نفس السنة والذي كان من غلاة الاستعمار[4].

كما تمّ اغتيال طبيب فرنسي في سوسة [5]، واغتيال الضابط العسكري دو لابايون " De La Paillonne " مدير الإدارة المركزية للجيش الفرنسي يوم 24 جويلية[6]، أمام مكتبه في شارع باب بنات بالقصبة [7]. وقد أوردت صحيفة " البصائر " نقلا عن تصريح لناطق باسم السفارة الفرنسية إحصاء عن أعمال الاغتيال ونشاط الثّوار، فقد أسفرت المواجهات في الفترة الممتدة ما بين 19 مارس إلى 23 جويلية 1954م – أي بعد تولي محمد صالح مزالي رئاسة الحكومة الجديدة إلى ما بعد تعيين منداس فرانس على النتائج التالية:

- الاغتيالات في صفوف التونسيين والفرنسيين 74 ضحية والجرحى 87.
- عدد أعوان السّلطة الذين قتلوا 21، والجرحى 52 ، والمفقودين 5.
- استشهاد 60 من الثّوار، وألقي القبض على جريحين[8].

---

[1] **البصائر**، " **العالم في أسبوع** "، السنة السابعة من السلسلة الثانية، ع279، 16 ذو القعدة 1373هـ/ 16 جويلية 1954م، ص5.

[2] خليفة الشاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص 167.

[3] **البصائر**، " **العالم في أسبوع** "ـ، السنة السابعة من السلسلة الثانية، ع281، 30 ذو القعدة 1373هـ/ 23 جويلية 1954م، ص4.

[4] خليفة الشاطر وآخرون، **المرجع السابق**، ص167.

[5] **البصائر**، ع281، **المصدر السابق**، ص4.

[6] عبد المجيد كريّم وآخرون، **مرجع سابق**، ص 163.

[7] خليفة الشاطر وآخرون، **المرجع السابق**، ص 167.

[8] **البصائر** " **العالم في أسبوع** " ، ع281، 30 ذو القعدة 1373هـ/ 30 جويلية 1954م، ص4.

ودعما للحل السلمي في تونس، ولتمكين التونسيين من الحكم الذاتي، وإنهاء المشكلة صرح أندري فيليب "André Philipe" أحد زعماء الحزب الاشتراكي في 21 جوان 1954م بمدينة " أفنيون " الفرنسية، منتقدا تعامل الحكومة الفرنسية [1] مع قضيتي تونس والمغرب أمام الرابطة الاشتراكية، ووصفها بالسياسة المجنونة، وجاء في التصريح ما يلي : " يجب أن لا يتكرر في تونس والمغرب ما وقع لنا من أغلاط في الهند الصينية، وإني لعلى يقين أننا ما سلكنا منذ عامين في سياستنا بتونس إلاّ الطرق التي تؤدي إلى الهلاك والدّمار، فإن مشكلة تونس كانت سهلة الحل، ولكن سياسة القمع والزّجر التي سرنا عليها فيها، كانت سياسة مجنونة تخالف تماما أسس الثّورة الفرنسية ومبدأ حقوق الإنسان، وإذا أردنا أن لا يقع في الشّمال الإفريقي ما وقع لنا في الهند الصينية مما نشكوه اليوم من كوارث وارتباك الأحوال، فعلينا بالمبادرة إلى البحث عن سياسة أخرى " [2].

مما سبق تناوله في مباحث الفصل الأول نستنتج أَّن الجرائد الجزائرية وفي مقدمتها البصائر والمنار قد تابعت وتفاعلت مع استمرار السياسة الاستعمارية القمعية الفرنسية في تونس ما بين 1952–1954م ضد الشعب التونسي عامة، ورموز الحركة الوطنية التونسية خاصة، واشتدت مع تولي المقيم العام جون دي هوتكلوك وصولا إلى خلفه فوازار، كما كانت منبراً جريئاً من خلال دعواتها إلى تدويل القضية التونسية.

---

[1] يقصد بها حكومة جوزيف لانيال " Josèphe Laniel " التي حافظت على المقيم العام " دي هوتكلوك " كما أبقى " لانيال " على جورج بيدو" Georges Bidault " في منصبه وزيرا للخارجية والذي يتمتع بثقة غلاة الاستعمار، مع عضده موريس شومان " Maurice Schumann "، وصادقت هذه الحكومة على اتجاه التّشدد في شمال افريقيا، ففي المغرب الأقصى عزل المقيم العام بها السلطان محمد بن يوسف بالاتفاق مع بعض وزراء الحكومة الفرنسية في 20 أوت 1953م، وتمّ ابعاده مع ابنيه إلى جزيرة كورسيكا، ومنها إلى جزيرة مدغشقر، وسقطت هذه الحكومة في يوم 12 جوان 1954م، لتخلفها حكومة منداس فرانس" Mendes France" أنظر: خليفة الشّاطر وآخرون، **المرجع السابق** ص– ص 161– 166.

[2] – **البصائر**، " **في الشمال الافريقي** " ، ع277، 1 ذو القعدة 1373هـ/ 2 جويلية 1954م، ص6.




الفصل

الثانـي

التطورات السياسية في تونس

ما بين (1954–1956)




1–تعيين بيار منداس فرانس وإعلان الاستقلال الذاتي لتونس 31 جويلية 1954.

هناك ظروف إقليمية ودولية دفعت بالسّلطات الفرنسة إلى إعلان الاستقلال الذاتي لتونس، فعلى المستوى الإقليمي، كانت كل المؤشرات تؤكّد احتمال اندلاع الكفاح المسلح في الجزائر إلى جانب الكفاح في كل من تونس والمغرب الأقصى، فلجأت السّلطة الفرنسية إلى سياسة " فرق تسد " وقد عبّر عن هذه السياسة أحد المناضلين التونسيين "الطاهر لسود" بعبارة "عزل الجناحين عن القلب"، ويعنى بذلك عزل المقاومة التونسية والمغربية عن المقاومة الجزائرية[1].

أما على المستوى الدّولي، فكانت هزيمة القوات الفرنسية في الفيتنام بالهند الصينية في معركة ديان بيان فو" Dien Bien PHU " الشهيرة في 7ماي1954م على يد المقاتلين الفيتناميين، والتي قادها الجنرال جياب " Giap "، أسفرت عن سقوط 8 آلاف قتيل في صفوف الفرنسيين، و12 أسير بعد معركة دامت 57 يوما[2]، أثّرت تأثيرا كبيرا على فرنسا، وعجلت بسقوط حكومة جوزيف لانيال "Joseph Laniel " في 12 جوان 1954م، وتولي بيار منداس فرنس "Pierre Mendes France " رئاسة الحكومة في 17 جوان 1954م[3].

وبعد استلامه الحكم، شرع في معالجة قضية الهند الصينية، والتّفاوض مع الأطراف المعنية في جنيف لإحلال السّلم في الهند الصينية،[4] وقد راهن على إنهاء مشكل الهند الصينية بالإمضاء على اتفاقيات جنيف[1] في مدة لا تتجاوز يوم 20 جويلية 1954م[2]، وقرّر بعد الانتهاء منها، وإحرازه أمام مجلس الأمة على الثّقة المطلقة، أن

---

[1] عمار السوفي، عواصف الاستقلال، رؤية في الخلاف اليوسفي البورقيبي، جذوره و تداعياته، من ثامر إلى الشرايطي، ر.د.م.ك، تونس، 2006، ص 63.

[2] نجيب، دكاني، **مرجع سابق**، ص 93.

[3] عبد المجيد كريّم وآخرون، **مرجع سابق**، ص167.

[4] محمد الهادي الشريف، **مرجع سابق**، ص136.

يشتغل بحل القضية التونسية بصفة مستعجلة، لتحقيق رغبة التّونسيين في الاستقلال الداخلي، وإدارة بلادهم بأنفسهم مع الاحتفاظ بسائر ما للفرنسيين من مراكز اقتصادية وعسكرية[3]. وقد أدلى رئيس مجلس الوزراء المعين بتصريح على منبر الجمعية الوطنية الفرنسية للحصول على تزكية المجلس قائلا: " إنني لا أقبل أي تردد ولا أي تحفظ لتحقيق الوعود التي قدمناها إلى شعوب علقت ثقتها فينا (الشّعبان المغربي والتّونسي) فلقد وعدناها بتمكينها من إدارة شؤونها بنفسها وسنبر بوعودنا " [4]. وانتقدت جريدة " البصائر " حكومة "جوزيف لانيال " التي تميزت بالضّعف، والانهيار، وهذا جاء في المقال: "... وقفت الوزارة ضعيفة هاوية منهارة أمام مجلس الأمة، يناقشها الحساب عن سياستها في بلاد الهند الصينية،... وشنّ عليها رجال من مختلف الأحزاب غارة شعواء.."، وقد أشادت بشخصية "منداس فرانس" الذي كان ضمن المنتقدين لحكومة "لانيال " قائلا:" فكان أشدهم مراسا، وأقواهم شكيمة، رجل فرنسا العتيد، الذي ربما كان رجل السّاعة " مسيو منديس فرانس " الذي يمتاز عن بقية رجال العهد بأن له برامج مهيأة جاهزة، تتناول كل مرافق البلاد السياسية والاقتصادية والعلاقات الخارجية، ومشاكل الشّمال الإفريقي وغير ذلك ..."[5].

---

[1] نصّت على اعتراف فرنسا باستقلال كل من الفيتنام، اللاووس، وكمبوديا، إثر ثورة مسلحة دامت أكثر من سبع سنوات (1946 – 1954م)، كلّفت الخزينة الفرنسية حوالي ثلاثة آلاف مليار، وتكبّدت فيها خسائر بشرية قدرت بـ 92.000 قتيل، منهم 30.000 من إفريقيا، و 28.000 أسير، منهم 8000 من إفريقيا، و 114.000 جريح، منهم 21.000 من إفريقيا، أنظر: **البصائر**، " **منبر السياسة العالمية** "، ع281، السنة السابعة من السلسلة الثانية، 30 ذو القعدة 1373هـ/ 30 جويلية 1954م، ص4.

[2] خليفة الشاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص 166.

[3] **البصائر**، " **العالم في أسبوع** "، ع281، 30 ذو القعدة 1373هـ/ 30 جويلية 1954م، ص4.

[4] أحمد القصاب، **مرجع سابق**، ص648.

[5] **البصائر**، " **منبر السياسة العالمية** "، ع275، 17 شوال 1373هـ/ 18 جوان 1954م، ص4.

وفي خطابه له أمام مجلس الأمة الفرنسي، حذّر "منداس فرانس" الفرنسيين بأيام سوداء في الشمال الإفريقي، أصعب من أيام الهند الصينية، ودعاهم إلى ضرورة التّحرك منتقدا الحكومة السابقة، فلم يجد "لانيال" و"بيدو" وشركاؤهما بدا من تقديم الاستقالة[1].

ومنذ أن تولى "منداس فرانس " مقاليد الحكم، اعتمد أسلوب أكثر انفتاحا في تعامله مع المسألة التّونسية، وذلك بتكثيف اتصالاته مع شخصيات متشدّدة وليبيرالية مثل: المؤرخ شارل أندري جوليان[2] "Charles André Julien "، وقد وقعت 39 شخصية فرنسية من تونس يوم 9 جويلية على عريضة تنبه إلى فشل" سياسة القمع والاستبداد " المتبعة في تونس، وتطالب بفتح حوار مع الوطنيين، وقد تولى " شارل أندري جوليان " إبلاغ هذه العريضة إلى كتابة " منداس فرانس"، واستقبل ثلاثة أعضاء من هيئة فرنسا – المغرب، وهم: الأديب" فرانسوا مورياك، والمستشرق شارل ماسينيون، والمؤرخ شارل اندري جوليان[3].

وبعد مصادقة مجلس الوزراء الفرنسي يوم 30 جويلية 1954م على مبدأ منح تونس الاستقلال الداخلي، وفي اليوم الموالي حلّ " بيار منداس فرانس " بتونس، وكان مصحوبا بالماريشال جوان "Juin" وبالسّيد كريستيان فوشي " Christian Fouchet" وزير الشؤون التونسية والمغربية [4]، وبوايي دو لاتور" Boyer De La Tour " الذي عيّنه قبل

---

[1] **البصائر**، ع275، **مصدر سابق**،ص4.

[2] ولد عام 1891م بمدينة كان Caen الفرنسية، مؤرخ فرنسي، اهتم بقضايا الاستعمار، وبتاريخ شمال إفريقيا، كتب ما بين 1921 – 1927م عدة مقالات عن تاريخ إفريقيا الشّمالية، ونشر في عام 1931م أطروحته حول تاريخ شمال إفريقيا منذ ما قبل التّاريخ إلى عام 1930م، كما نشر عام 1952م كتابه " إفريقيا الشّمالية تسير، حركات وطنية مسلمة والسّيادة الفرنسية، كما أصدر عام 1985م " تونس غدت مستقلة"، و تحصل عام 1986م على الجائزة الوطنية الكبرى في التاريخ، توفي في باريس عام 1991م، أنظر: Charles Robert Ageron
Charles André Julien(1891 – 1991) , Revue Française D,histoire D'outre –mer, .Tome79, N 296, 3 emme trimestre 1992. pp401-402

[3] خليفة الشّاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص 168.

[4] الطاهر عبدالله، **مرجع سابق**، ص 649.

يوم مقيما عاما بتونس خلفا لفوازار[1]، وأعلن رسميا وبحضور الباي بقرطاج عن استعداد فرنسا لمنح الاستقلال الداخلي لتونس، وفتح مفاوضات لعقد اتفاقيات تحدد حقوق وواجبات كلا الطرفين[2]، ومما جاء في خطابه: " إن الحكومة الفرنسية تعترف بالاستقلال الدّاخلي للدّولة التّونسية بدون قصد خفي، وهي حريصة في نفس الوقت على تأكيد ذلك من حيث المبدأ والعمل على أن توفر لتحقيقه جميع حظوظ النّجاح...، إن درجة التّطور التي بلغها الشّعب التّونسي والتي يحق لنا أن نبتهج بها، لا سيما وقد ساهمنا كثيرا في ذلك، وكذلك قيمة نخبته اللاّفتة للنّظر، تبرز قيام الشّعب بإدارة شؤونه بنفسه، وبناء على ذلك، فإننا مستعدّون لإحالة الممارسة الدّاخلية للسّيادة إلى شخصيات ومؤسسات تونسية...، ويمكن أن تتألف حكومة تونسية جديدة يعهد لها علاوة على إدارة شؤون الإيالة بمهمة التّفاوض باسم سموّكم مع الحكومة الفرنسية في شأن الاتفاقيات التي تضبط بوضوح الالتزامات المتبادلة للبلدين... " [3].

وتمّ إبلاغ "الحبيب بورقيبة" بمبادرة رئيس الحكومة الفرنسية وهو في منفاه بقصر لافرتي" La ferté " بأميلي "Amily " الذي يبعد مئة كيلومتر عن بباريس، وقد انتقل إليه يوم 19 جويلية عام 1954م،[4]، وفي الفاتح أوت، استجاب الحبيب بورقيبة من منفاه لخطاب " منداس فرانس"، وصرح قائلا : " تشكّل مقترحات " منداس فرانس " مرحلة هامة وحاسمة في طريق إعادة السيادة الكاملة للبلاد التونسية، وأن الاستقلال يظل الطموح الأكبر للشّعب التّونسي، ولكن السّير نحو هذا الهدف لن يكتسي بعد اليوم بصبغة الصّراع بين الشّعب التّونسي وفرنسا"، كما صرّح أيضا " صالح بن يوسف" قائلا:" إن

---

[1] خليفة الشّاطر، **مرجع سابق**، ص 169.

[2] عبد المجيد كريّم وآخرون، **مرجع سابق**، ص 167.

[3] **جريدة الصباح التونسية**، " **خطاب** " **منداس فرانس** " **بقرطاج** "،ع 727، 1 أوت 1954م، ص ص 1،2.

[4] الطاهر بلخوجة، **الحبيب بورقيبة سيرة زعيم، شهادة على عصر**، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 1999م، ص5.

الاستقلال الداخلي خطوة أولى في طريق الاستقلال التام، إن الاستقلال الداخلي مرحلة انتقالية نحو تحقيق الاستقلال التام الذي كان وسيظل دائما هدف حزبنا [1].

لقد رحّبت جريدة " البصائر " بالتّصريح الذي أدلى به " منداس فرانس " بقصر قرطاج بشأن الاستقلال الذاتي للبلاد التّونسية، واعتبرته خطوة هامة لإيجاد حل للقضية التّونسية التي عانت من الجمود بسبب تعنت الحكومات السّابقة، وعدم وفائها بتعهداتها ورفضها لأسلوب الحوار والمفاوضات، واعتبرت تصريحه بمثابة قنبلة، وجرأة منه، لم تعرفها الحكومات الفرنسية المتعاقبة في العصر الحديث، ويعد حدثا هاما بالنسبة لإفريقيا الشّمالية وقد جاء في المقال: " أحدثت القنبلة التي فجرها يوم 31 جويلية 1954م "مسيو منداس فرانس" بمدينة تونس دويا هائلا...إن عملية "مسيو منداس فرانس " لم تخل من جرأة نتعودها من الحكومات الفرنسية في عصرنا الحديث، وإن كنا نتوقع أن يقدم هذا العصامي على عمليات حاسمة تتسم بالحزم والحكمة، في شتى الميادين، لأن الحكومات السابقة قد كادت تترك فرنسا جثّة هامدة في ميدان النّشاط الدولي..." [2].

وواصلت الجريدة حديثها عن رئيس الحكومة الفرنسية، وعن السياسة الجديدة التي جاء بها، داعيا إلى تحقيق الاستقلال الداخلي لتونس، وجاء في المقال نفسه:".. إن إقدام رئيس حكومة فرنسا على اقتحام بلاط جلالة ملك تونس مبشرا بسياسة جديدة، واعدا باستقلال محدد، فاتحا بابا من التفاوض تحت شعار الصّداقة والصّراحة وحسن النّية كما يقول، يعتبر حدثا في سياستنا الإفريقية الشّمالية من الطّراز الأول، ولربما كان له الفضل في إزالة الكثير من سوء التّفاهم وإرجاع الحق إلى نصابه، حتى تتطور الحالة تطورا محمودا، في صالح الجميع[3]. وقد جاء تفاعل الجريدة بإمكانية الوصول إلى حل للقضية التّونسية، إن البرنامج السياسي الذي حدّده " منداس فرانس" في خطابه التّاريخي يوم 31

---

[1] خليفة الشاطر، **مرجع سابق**، ص 169.
[2] **البصائر**، " **منبر السياسة العالمية** "، ع282، 28 ذو الحجة 1373هـ/ 27 أوت 1954م، ص4.
[3] **نفسه**، ص 4.

جويلية، يعتبر استجابة مبدئية للبرنامج الذي حرّره ونادى به حزب الدستوري الجديد وصرّح به زعيمه الحبيب بورقيبة لمختلف الصحف والهيئات، ويرتكز هذا البرنامج على ثلاث نقاط أساسية :

أولها : وحدة السّيادة التّونسية، وإلغاء فكرة السّيادة المزدوجة التي وردت في رسالة 15 مارس 1951م، والتي وجدت تأييدا من غلاة المستعمرين من أمثال : بيدرو، ومارتينو دوبلا وموريس شومان .

وثانيها: استقلال التونسيين داخليا، وتسيير شؤون بلادهم في كل الميادين بأنفسهم يشرف عليها مجلس وزاري تونسي صرف، لا أجنبي فيه، ويدير دفتها مجلس وطني تونسي منتخب.

وثالثها: بقاء الأمور العسكرية والسّياسية بيد فرنسا، واحتفاظ الفرنسيين المقيمين في تونس بحقوقهم ومصالحهم الاقتصادية ونظامهم القضائي[1].

لقد وجدت الأسس التي قام عليها وعد " منداس فرانس " قبولا من قبل جلالة الملك وحكومة السّيد الطاهر بن عمار التّفاوضية الجديدة، والأحزاب والهيئات التّونسية وارتضتها أساسا للمباحثات القادمة، ورحّبت بها ترحيبا[2].

2- تشكيل حكومة " الطاهر بن عمار" التفاوضية:

تشكلت وزارة تفاوضية يوم 4 أوت 1954م، وترأسها الطاهر بن عمار[3](رئيس الغرفة الفلاحية التّونسية)، ويعتبر من الشخصيات التونسية المعتدلة، المعروفة بمواقفها

---

[1] **البصائر**، " منبر السياسة العالمية "، ع282، **مصدر سابق**، ص4.

[2] **نفسه**، ص4.

[3] (1889 – 1985م)، يعد من أبرز وجوه السّياسة والاقتصاد في فترة الحماية، زاول تعليمه الابتدائي والثانوي بالمعهد العلوي ثمّ بمعهد كارنو، كان على اتصال بأبرز وجوه حركة الشّباب التّونسي، ترأس الحجرة الفلاحية بالشمال، وقع تكليفه في أوت 1954م بتكوين حكومة تفاوضية، وبهذه الصفة أشرف على المفاوضات التونسية – الفرنسية التي أفضت إلى توقيع اتفاقية الاستقلال الدّاخلي في 3 جوان 1955م، انتخب عضوا بالمجلس القومي التّونسي، وبعد أقل من سنة، وقّع على بروتوكول الاستقلال التّام في 20 مارس 1956م أنظر: نورالدين الدوقي ، **مرجع سابق**، ص336.

الوطنية والشّجاعة، وقد حظيت بموافقة الحزب الدستوري الجديد، وذلك من أجل فتح مفاوضات لإبرام اتفاقيات تحقق حقوق وواجبات الطرفين[1].

وقد ضمت الحكومة الجديدة [2] شخصيات فرنسية كلّفت بتسيير القطاعات المالية والأشغال العمومية، والتّعليم العام والبريد[3]، وعيّن الجنرال بوايي دو لاتور " Boyer de Latour " وزيرا للشّؤون الخارجية، وخمس شخصيات تونسية مستقلة، وأربع ممثلين عن الحزب الدستوري الجديد [4].

وقد تطرقت جريدة " البصائر " إلى الصعوبات التي ستواجه حكومة " الطاهر بن عمار" التفاوضية التي تقف في طريقه، ومنها حسن نية واستعداد الطرف الفرنسي الذي عودنا بعدم الوفاء بوعوده، وعلى المفاوضين التونسيين أن يقدروا المسؤولية الملقاة على عاتقهم، فلا يجب عليهم التفريط في حقوق الشّعب التونسي الذي منحهم الثّقة للتفاوض باسمه، ولا يجب التفاؤل في تسوية القضية التونسية، واعتبارها حلت، بل هي في طريق الحل، فالعملية صعبة، وستبدأ المفاوضات خلال شهر سبتمبر المقبل من عام 1954م وستشمل سبع اتفاقات، فإن تمّ التّوافق عليها، وقبلتها الأمة التّونسية، وصادق عليها البرلمان الفرنسي حينئذ يمكن أن نقول أن القضية التّونسية وجدت حلا مناسبا، ورضي بها الطرفان[5].

كما تناولت الجريدة ذاتها خبر انعقاد مؤتمر في تونس يوم 4 أوت 1954م، ترأسه الأمين باي، وحضره رجال من الحكومتين الفرنسية والتّونسية وخبراء فنيين من الجانبين وقد أشاد رئيس الحكومة التّونسية السيد "الطاهر بن عمار" بهذا المؤتمر الذي ينعقد لأول

---

[1] أحمد القصّاب، **مرجع سابق**، ص 651.

[2] عن أعضاء حكومة الطاهر بن عمار أنظر: **الملحق رقم (7).**

[3] Habib Boulares, **Histoire de la Tunisie, Les grandes dates de la préhistoire a la révolution** , Cérès éditions, TUNIS, 2011, P 654.

[4] عبد المجيد كريّم وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص 167، 168 .

[5] **البصائر**، ع282، **مصدر سابق**، ص4.

مرة بين ممثلي دولتين متساويتين من أجل التحضير لأولى جولات التفاوض حول الاستقلال الداخلي لتونس[1].

وفعلا بدأت أولى اللّقاءات حول الحكم الذاتي بباريس بين ممثلي الحكومتين الفرنسية والتونسية يوم 18أوت عام 1954م، لتتوقف في اليوم الموالي أي 19 أوت من طرف الوفد الفرنسي الذي رفض التّفاوض في الوقت الذي تتلقى فيه القوات الفرنسية ضربات من قبل المقاومة المسلحة التّونسية في مختلف الجهات من البلاد التّونسية.

واستؤنفت المفاوضات بين الحكومة التّونسية برئاسة " الطاهر بن عمار" وبمشاركة الحزب الدستوري الجديد والحكومة الفرنسية في 4 سبتمبر عام 1954م بتونس، ثم بعد ذلك في باريس يوم 13 من نفس الشهر[2]. وكان هناك تباين في الاتجاهين حول محتوى الاستقلال الداخلي، وآجال تسليم السّلطات، مما خلق عدة صعوبات من خلال ما أظهره الوفد المفاوض الفرنسي من تصلب في المواقف، خاصة ما تعلق بقضية الدّفاع عن حقوق الجالية الفرنسية، وسعيه لتمديد آجال استرجاع السّيادة التّونسية [3]. وتناولت جريدة "البصائر" موضوع المباحثات بشأن الاستقلال الداخلي لتونس بين ممثلي الوزارة التونسية وممثلي الوزارة الفرنسية، وعن قيودها، وجاء في المقال: "... وأثقل ما في هاته القيود والاحترازات مسألة الاعتراف " بالحقوق " للجالية الفرنسية التي استقرت بالمملكة التّونسية تحت حماية جند الاحتلال والنّظام الاستعماري الذي فرض عليها فرضا منذ سبعين سنة[4].

كما دعت ممثل الشّعب التّونسي في المفاوضات إلى عدم ربط البلاد التونسية بقيود، تكون أثقل وأعظم من قيود معاهدة باردو المنعقدة سنة 1881م، فالطّرح الفرنسي يجعل للمعمرين الفرنسيين في البلاد التونسية مركزا مستقرا ثابتا، وفيما يخص مسألة وحدة

---

[1] **البصائر**، " **منبر السّياسة العالمية** "، ع284، 13 محرم 1373هـ/ 10 سبتمبر 1954م، ص4.

[2] الطاهر عبدالله، **مرجع سابق**، ص113.

[3] خليفة الشّاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص 170.

[4] **البصائر**، " **منبر السياسة العالمية** "، ع287، 4 صفر 1373هـ/ 1 أكتوبر 1954م، ص4.

السّيادة التّونسية، فإن الواقع سيجعل بلاد تونس شركة بين شريكين[1]. وحذّر صاحب المقال من قضية شائكة تكاد أن تجعل تونس فلسطين ثانية، وهي قضية الهجرة الفرنسية إلى تونس، فقد دعت المفاوض التونسي إلى التّفطن إلى هذه المناورة بفتح بلاد المغرب العربي لأصحاب رؤوس الأموال والعمال الفرنسيين القادمين من بلاد الهند الصينية بعد الانسحاب منها، إثر هزيمة الفرنسيين في هذه المستعمرة، لذا يجب أن يولي عناية لهذه المسألة، ويجعل من غلق أبواب الهجرة الفرنسية والأوربية إلى تونس شرطا أساسيا لعقد أي اتفاقية [2].

لقد عرفت المفاوضات التونسية – الفرنسية نوعا من الرّكود بسبب أعمال المقاومة، وكانت قد بدأت في شهر سبتمبر سنة 1954م، وانتهت في3 ماي 1955م وعرفت كثيرا من العراقيل والصعوبات، ويعود ذلك إلى مشكلة تسليم سلاح المقاومة والذي أثار كثير من الجدل والخلافات[3]، وأثناء المفاوضات طالبت الحكومة الفرنسية من الحزب الدستوري الجديد أن يوجّه نداء إلى الثّوار "الفلاقة" لإقناعهم بإلقاء سلاحهم[4]، لم تستأنف إلاّ بعد اندلاع الثورة الجزائرية في نوفمبر 1954م، ففي هذا الشهر من السّنة ذاتها[5]، تمّ الاتفاق حول تسليم أسلحة " الفلاقة"، وبالمقابل تعهّدت فرنسا من جهتها بمنحهم" الأمان " واستجابة للنّداء، تمّ نزول الثوار حسب ما اتفق عليه الطرفان يوم 20 نوفمبر، فتكونت لجان مشتركة، تولّت مهمة الإشراف على استقبالهم، وتسلّم أسلحتهم[6]، وعن عدد المقاومين الذين استجابوا لنداء وضع السّلاح، هناك اختلاف حسب المصادر، فتشير

---

[1] **البصائر**، " **منبر السياسة العالمية** "،ع 287، **مصدر سابق**، ص4.

[2] **نفسه**، ص4.

[3] عمار السوفي، **مرجع سابق**، ص72.

[4] الطاهر عبدالله، **مرجع سابق**، ص 114.

[5] عمار السوفي، **المرجع السابق**، ص72.

[6] خليفة الشاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص 170.

إحصائية إلى 2400 مقاوم سلموا 1862 قطعة سلاح[1]، وفي صفحة" منبر السياسة العالمية" وتحت عنوان" فوز حقيقي" أحصت جريدة" البصائر" عدد المقاومين الذين سلموا أسلحتهم، والذين استفادوا من وثائق " الأمان " بـ 2713 مقاوم[2].

ومن أشهر المقاومين الذين وضعوا السّلاح الشهيدين" لزهر شرايطي" و"ساسي لسود" في حين رفض أخوه " طاهر لسود" ومجموعته تسليم سلاحهم، ومغادرة الجبال، وأكّدوا على مواصلة الكفاح المسلح، استجابة لنداء" صالح بن يوسف" الذي حذّر من عملية تجريد المقاومين من الأسلحة، وما يترتب عنه من عواقب وخيمة على القضية التونسية بل توجّه إلى مصر في ديسمبر 1954م، لإعادة تسليح المقاومة [3].

ونشير إلى أن المقاومين رفضوا في البداية عرض "الأمان" الذي تقدمت به السّلطة الفرنسية، وطلب المقيم العام الفرنسي في تونس "بوايي دو لاتور" بالعودة إلى ديارهم مطمئنين، فتأزّم الوضع بين الحكومتين التونسية والفرنسية، ووجّهت السّلطة الفرنسية اتهامات للحكومة التّونسية بأنّها تلعب أدوارا مزدوجة، تفاوض من جهة في باريس وتحرض" الفلاقة " من جهة أخرى على المقاومة، وكادت أن تنقطع المفاوضات تماما لولا حنكة الدبلوماسيين التونسيين التي أنقضت الموقف بصفة مشرفة، حيث اقترحوا أن تتولى الحكومة التّونسية التّفاهم مع الثائرين، على أن يكون عرض "الأمان" باسم ملك البلاد، كما يتولى تونسيون الاتصال المباشر مع هؤلاء المقاتلين البواسل، فصادق الملك على هذا البرنامج كما صادق عليه "منداس فرانس" من أمريكا، ودخل حيز التطبيق . لقد استجاب المقاتلون لدعوة الحكومة، ولبّوا نداء الملك، وسلّموا أسلحتهم، وتسلّموا من

---

[1] Habib Boulares.**op. cit**. P 655 .

[2] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** "، **البصائر**، ع297، 21 ربيع الثاني 1374هـ/ 17 ديسمبر 1954م، ص4.

[3] نجيب دكاني، **مرجع سابق**، ص 103.

الضّباط الفرنسيين وثائق "الأمان" بدون قيد ولا شرط ، وحسب المقال فإن أمر" الفلاقة " قد انتهى بالبلاد التونسية [1].

ويذكر صاحب المقال الفوائد التي حققتها القضية التونسية من هذه العملية، فقد أظهرت الحكومة التونسية من خلالها ثلاثة أمور، تمثل الأمر الأول في استطاعتها تبني أسلوب القوة والعمل المسلح لمواجهة العدو، أما الأمر الثاني، فيتمثل في اعتبار هؤلاء المقاومين جيشا منظما، وليسوا قطاع طرق، أو رجال السّلب والنّهب، والأمر الثالث، هو أن هؤلاء الثّوار المقاومين لا يعترفون إلاّ بسلطة ملكهم " الباي " الشرعية وحكومته[2].

وفي نفس الصفحة، وتحت عنوان " لدى هيئة الأمم المتحدة " ، ورد خبر هام حول وقوع انقلاب في الدوائر العربية لدى الهيئة الأممية، أدى إلى تأجيل القضية التّونسية إلى الدورة الموالية، والسّبب في ذلك، هو أن "منداس فرانس" سعى إلى اقناع مندوب لبنان بأفكاره التي يريد تحقيقها بالشّمال الإفريقي، وطلب من الدّول العربية أن تثق به وببرنامجه وتمنحه وقتا كافيا لتحقيقه، فحقّق ما كان يهدف إليه، فاقتنع ممثلو الدّول العربية، بذلك وقرّروا ألاّ تعرض قضية تونس إلاّ بعد ظهور نتيجة المحاولات حول تحقيق الاستقلال الداخلي، وهذا ما يدل على تغلغل النّفوذ الفرنسي داخل الأنظمة العربية خاصة لبنان وسوريا [3].

وتختم هذه الصفحة بمقال عنوانه" مؤامرة خائبة "، نسج خيوطها خصوم الحرية وأعداء التّحرير داخل مجلس الأمة الفرنسي، حيث شنّوا هجوما عنيفا على حكومة " منداس فرانس " واعتبروا وضع السّلاح بهذه الطريقة وصمة عار لفرنسا ولجيشها وصرّحوا بأنّهم خسروا تونس اليوم، وسيخسرون المغرب غدا، والجزائر بعد غد، وإفريقيا السّوداء حتما ستتبع ذلك، لكن هذه الهجومات لم تؤثر على عزيمة " منداس فرانس" في

[1] **البصائر**، ع297، **مصدر سابق**، ص4.

[2] البصائر، ع287، **مصدر سابق**، ص4.

[3] **نفسه**، ص4.

معالجته للقضية التّونسية، فقد صمد أمام العناصر الرافضة للتّسوية، حيث تحصّل على ثقة البرلمان بأغلبية 29 صوتا وهي أضعف أغلبية نالتها هذه الحكومة منذ قيامها[1].

لقد كانت المفاوضات عسيرة، وتزامنت مع اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية في الفاتح نوفمبر 1954م، وتدهور الأوضاع بالمغرب الأقصى، وظهرت حكومة " منداس فرانس" بمظهر المفاوض المتصلب حول عدة نقاط، ومنها حقوق الفرنسيين المقيمين في تونس، وقضية الأمن، فقد طالبت هذه الحكومة بمنحهم حقوق سياسية مع إمكانية تمثيلها في المجالس المنتخبة[2]، وكان الجانب الفرنسي يفاوض تحت ضغوطات الأوساط الاستعمارية بتونس، ومن يساندهم في فرنسا [3]، وهذا ما أكّده " هادي نويرة " بعد عودته من باريس، حيث صرّح للباي " محمد لمين " يوم 5 ديسمبر 1954م قائلا: " ليس هناك شيء مهم في مشروع الإصلاح، فكلّما طالبنا بشيء أجابنا "منداس فرانس" لا تطلبوه مني فإنني أواجه ضغوطات كبيرة، وسوف أسأل أمام البرلمان في العاشر من هذا الشهر وأخشى السّقوط فلتكونوا ليّنين..."[4]. كما صرّح "صالح بن يوسف" في31 ديسمبر1954م قائلا: " إن المفاوضات الطويلة والعقيمة، تؤكّد أن فرنسا ليست مستعدة للوفاء بتعهداتها[5].

وجاء سقوط حكومة " منداس فرانس" في 6 فيفري 1955م تحت ضغط اليمين واليمين الوسط، ودعمهم للمستوطنين الرافضين للحكم الذاتي من خلال ممثليهما في باريس السيناتور انطوان كولونا "Antoine Colonn"وغابريال بويو Gabriel Puaux [6]، غير أن الحقيقة التي كانت وراء سقوط حكومة " منداس فرانس "، تتمثل في قوة وصلابة الثورة الجزائرية بعد ثلاثة أشهر من اندلاعها، وفي هذا السياق، كتبت جريدة " البصائر" في

---

[1] **البصائر**، ع287، **مصدر سابق**، ص4.

[2] محمد الهادي الشريف، **مرجع سابق**، ص137.

[3] عبد المجيد كريّم وآخرون، **مرجع سابق**، ص168.

[4] أحمد خالد ، **مرجع سابق**، ص 355.

[5] Habib Boulares ,op.cit, p 656.

[6] Ibid,pp 656-657.

افتتاحية لعدد يحمل عنوان "المستقبل لنا"، تناول فيه صاحب المقال أسباب ودوافع سقوط حكومة " بيار منداس فرانس "، حيث أكّد أن هذا السقوط لم يكن من أجل سياسته التّونسية، فقد صادقوا عليها من قبل، ولم يسقطوه من أجل سياسته المغربية فهو لم يحرك فيها ساكنا، وقابلها بجمود الأموات، ولم يسقطوه من أجل سياسته الأوربية فقد قبلوا بمشروعه الذي يسلح ألمانيا، ويدخلها ضمن منطقة الدفاع الغربي، ولم يسقطوه من أجل مشاريعه المالية والاقتصادية، فقد صادقوا عليها، وأدخلوها حيز التّنفيذ بأصوات قليلة، على أن السبب الحقيقي حسب ما ورد في الجريدة، هو الزلزال الذي حدث في الجزائر، باندلاع ثورة أول نوفمبر 1954م...[1]، فكان سقوط الحكومات الواحدة تلو الأخرى، بدء بالجمهورية الرابعة، وقيام الجمهورية الخامسة بوصول الجنرال ديغول " De gaules " إلى الحكم في الفاتح جوان عام 1958م، وبعد سقوط حكومة " منداس فرانس "تولى رئاسة الحكومة إدغار فورد "Edgar Faure " في 23 فيفري 1955م[2] ، وقد كان مصمّمنا على إخراج المفاوضات من المأزق أو الحالة التي ورثها عن سابقه[3]، وصرّح قائلا : " من الممكن الوصول إلى اتفاق دون الإفراط في التّنازل" [4]، وكان يهدف من وراء هذا التصريح إلى عزل الثورة الجزائرية التي بدأت تشكل خطرا على حكومته، وتجعل الحكومة الفرنسية في حالة من القلق والاضطراب، واستؤنفت المفاوضات بين الطرفين في 15 مارس 1955م[5]، وجرت لقاءات بين "إدغار فور" و" الطاهر بن عمار " يومي9 و15 أفريل، سمحت هذه الاتصالات بإحراز اتفاق حول مسائل القضاء ووضعية الفرنسيين

---

[1] البصائر، " **المستقبل لنا**"،ع305، السنة السابعة من السلسلة الثانية، 18 جمادي الثانية 1374هـ/ 11 فيفري 1955م، ص1.

[2] دكاني نجيب، **مرجع سابق**، ص 108.

[3] أحمد القصّاب، **مرجع سابق**، ص653.

[4] خليفة الشّاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص171.

[5] عزالدين معزة، **فرحات عباس و الحبيب بورقيبة**، ،**مرجع سابق**، ص 338.

في تونس[1]، وتقابل رئيس الحكومة الفرنسية مع الحبيب بورقيبة في باريس يوم 21 افريل 1955م، و دامت المقابلة ساعة ونصف[2]، وكان الهدف من هذا اللّقاء تذليل الصّعوبات المتعلقة بالتمثيل في البلديات[3]. وقد أسفرت تلك المقابلة عن حصول الاتفاق بين الطرفين، سمح بإمضاء الاتفاقيات الفرنسية – التونسية يوم 3 جوان 1955م[4] بباريس من قبل رئيس الحكومة الفرنسية " إدغار فور " وبيار جولي وزير الشؤون المغربية والتّونسية، وعن تونس رئيس الحكومة الطاهر بن عمار والمنجي سليم وزير الدولة [5].

وكان الحبيب بورقيبة قد رجع إلى تونس، وأرست الباخرة " مدينة الجزائر" القادمة من مرسيليا في ميناء حلق الوادي بتونس يوم فاتح جوان 1955م[6]، بعد معاناة من النّفي والسّجن دامت أكثر من ثلاث سنوات ونصف[7]، وبعد أن أصبح يعرف أن اتفاقيات الحكم الداخلي ستوقع بعد يومين فقط [8]، وكان حريصا على الرجوع إلى تونس من أجل تطبيق الاتفاقية، وتحويل السّلطة من الفرنسيين إلى التّونسيين[9]. وعلى طول الطريق الرابط بين حلق الوادي وميناء تونس تجمع آلاف المواطنين التّونسيين، قدموا من مختلف أنحاء البلاد التّونسية ينتظرون قدومه للتّعبير عن فرحة النّصر بحصول تونس على

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص171.

[2] - Halayem Mohamed Bachir. HENNI , **La Tunisie et le Monde ,une nouvelle Histoire se construit 1954 – 2006**,Orbis éditions, Tunis,2006, p38 .

[3] خليفة الشاطر وآخرون، **المرجع السابق**، ص 171.

[4] أحمد القصاب، **مرجع سابق**، ص 653.

[5] خليفة الشاطر وآخرون، **المرجع السابق**، ص 171.

[6] الطّاهر بلخوجة، **الحبيب بورقيبة سيرة زعيم ، شهادة على عصر**، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، مصر 1999م، ص3.

[7] اعتقل من طرف المقيم العام " جون دي هوتكلوك " في 18 جانفي 1952م، خلال فترة حكم رئيس الجمهورية الفرنسية فنسان أوريول " Vincent Auriol "، و حدّدت إقامته بجزيرة " جالطة " القريبة من مدينة طبرقة التّونسية ثمّ إلى جزيرة " قروا" بفرنسا، قبل أن يقترب من باريس في عهد " منداس فرانس "، ليقيم في قصر " لافارتي " في أميلي، ثمّ شانتيي ، ليطلق سراحه فيما بعد ، أنظر : Habib Boulares,op,cit,p665.

[8] الصّافي سعيد، **بورقيبة سيرة شبه محرّمة**، رياض الريس للكتاب والنشر، بيروت – لبنان،2000، ص189.

[9] عبد الكريم عزيز، **نضال شعب أبي 1881 – 1956، مركز النّشر الجامعي، تونس، 2001**، ص546.

الاستقلال الدّاخلي، وبعودة قائدهم إلى أرض الوطن، وفي ميناء حلق الوادي صرّح بورقيبة قائلا : " بأن اتفاقيات الاستقلال الدّاخلي هي الموصلة إلى الاستقلال التّام الذي يبقى المطلب الأساسي للشّعب التّونسي " [1]. وما أن دخلت الباخرة المقلة له الميناء حتى أحاط بها عدد كبير من السّفن الحاملة للرّجال والنّساء القادمين من كل أنحاء البلاد لاستقباله، وما أن رسّت الباخرة التي حملته في الميناء، حتى صعدت إليها أرملة الشّهيد " فرحات حشاد " ثمّ قادة الحزب الدستوري الجديد وأعضاء الحكومة، متعلقين بزعيمهم ورفاقه، وذلك من حلق الوادي إلى محل إقامته بساحة معقل الزعيم[2]. وحتى هذه اللّحظة لم يكن بورقيبة يمثّل شيئا على الصعيد السياسي، و لكنه كان يمثّل كل شيء على الصعيد الشّعبي، وإذا لم يحمل لقب حكومي، فقد أطلق عليه الشّعب التّونسي عدة ألقاب منها : الزّعيم، البطل، قائد النّصر، المجاهد الأكبر، وارتاح الحبيب بورقيبة أكثر للقب " المجاهد الأكبر"، لأنه يضعه فوق كل المجاهدين[3]. وبعد عودته إلى تونس، توجّه الحبيب بورقيبة في أول زيارة له إلى قصر قرطاج لملاقاة " الأمين باي" [4]. واستغرق لقاء بورقيبة والباي نصف ساعة، تبادل خلالها الرجلان حديثا قصيرا، وهما ينظران لبعضهما البعض فسأل الباي بورقيبة : " هل تعتقد بأن الأمور تسير إلى الأمام؟ فأجاب بورقيبة بحذر شديد : "مولاي، علينا أن ننتظر، لاشك أنكم تدركون أن السياسة هي القدرة على الانتظار" [5].

3- اتفاقية الحكم الداخلي 3 جوان 1955م (مضمونها المواقف منها):

وقّعت الحكومتان التونسية والفرنسية على اتفاقيات الاستقلال الدّاخلي لتونس يوم 3 جوان 1955م، بعد انتظار مدة طويلة من تّصريح " منداس فرانس" أمام محمد الأمين باي يوم 31 جويلية 1954م، وقد منحت للتّونسيين السّيادة في مجالات مضبوطة بشروط

---

1 عبد الكريم عزيز، **مرجع سابق**، ص- ص 546- 547.

2 أحمد القصاب، **مرجع سابق**، ص- ص 653 – 654.

3 الصافي سعيد، **مرجع سابق**، ص191.

4 Habib Boulares, op. cit,p 668.

5 الصافي السعيد، **المرجع السابق**، ص192.

تحدّدها هذه الاتفاقيات، كما تحصّلت فرنسا بموجبها على ضمانات تمكّنها من التّحكم في مجالات استراتيجية، مما يسمح لها ببسط نفوذها وتحقيق مصالح رعاياها المتواجدين في البلاد التونسية، وضمان أمنهم .

وصادق على الاتفاقية البرلمان الفرنسي في 8 جويلية 1955م ومجلس الدولة الفرنسية في 4 أوت، ورئيس الجمهورية في7 من نفس الشهر، ليمضي عليها في الأخير الباي محمد الأمين في27 أوت 1955م[1]، والذي صرّح قائلا: " بناء على كوننا الملك الشرعي للقطر التّونسي، نعلن أننا وضعنا خاتمنا على الاتفاقيات المبرمة في 03 جوان 1955م بين حكومتنا والحكومة الفرنسية، والمتضمنة لإقرار السيادة بما يتبعها من حقوق وامتيازات، وهذا الحدث يفتح في مملكتنا عصرا تسود فيه الطمأنينة والسّلام وتتوثّق به عرى المودة بين الشّعبين التّونسي والفرنسي" [2].

وتشير المادة الأولى من الاتفاقيات أن بنودها كل لا يتجزأ، فلا يجوز تطبيق جانب منها، ورفض بعضها الآخر.

أما المادة الثانية، فتشير إلى استمرار العمل بما ورد في معاهدة " باردو " والمبرمة في 12 ماي 1881م بقصر السّعيد، لكنها ألغت الفصل الأول من اتفاقية المرسى الممضاة في 10 نوفمبر 1884م، والذي يشلّ من سلطة الباي، ويربط قراراته بمراقبة المقيم العام وموافقته.

وكانت هذه الاتفاقيات قد ألغت مهمة المقيم العام، وعوضته بصورة غير مباشرة بخطة " المندوب السامي" الذي أسندت إليه العمل التنسيقي بين الحكومة الفرنسية والسلطة التونسية، وكلّف أيضا بمسؤولية الأمن والدّفاع، وبتسيير مصالح الملاحة الجوية والمدنية بتونس والتي تبقى تحت إشراف فرنسا مدة 25 سنة [3].

---

[1] نجيب دكاني، **مرجع سابق**، ص 110.

[2] عبد الحفيظ موسم، **مرجع سابق**، ص56.

[3] عمار السّوفي، **مرجع سابق**، ص73.

لقد منحت هذه الاتفاقيات للفرنسيين امتيازات كثيرة في مجالات مختلفة، وتتعهد تونس باحترام حقوق الفرنسيين، في الدفاع، والأمن، والشؤون الخارجية والتي تبقى بيد فرنسا. وفي المجال القضائي، حدّت من صلاحيات القضاء التونسي، مع بقاء المحاكم الفرنسية للنظر في قضايا الفرنسيين، ثم تنتقل تدريجيا تحت إشراف الفرنسيين إلى التونسيين[1].

وفي مجال التّعاون الإداري والتّقني، اشترطت أن يكون تمثيل الفرنسيين في الدوائر البلدية بنسبة ثلاثة من سبعة في الدوائر ذات الكثافة الهامة مثل تونس وبن عروس والزهراء و سوسة و صفاقس، و بنزرت و منزل بورقيبة (فيري فيل)، وعين الدراهم وطبرقة، أما في بقية الدوائر، فإذا بلغ عدد السكان الفرنسيين 10% فإن تمثيلهم البلدي يكون بنسبة الثلث .

وفيما يتعلق بالشّؤون الثقافية، اعترفت باللغة العربية كلغة رسمية للبلاد، وحافظت على ترسيخ اللّغة الفرسية في الإدارة التّونسية والنّصوص القانونية، وبقائها في المؤسسات التعليمية والمنظمات الثّقافية مرتبطة بفرنسا .

وفي المجال الاقتصادي والمالي، نصّت على إحداث اتحاد جمركي يضمن حرية دخول البضائع إلى الأسواق الداخلية بنفس مميزات البضاعة الوطنية، ونصت على إبقاء تونس ضمن دائرة الفرنك الفرنسي[2].

وفي المجال العسكري أبقت على استمرار التواجد الفرنسي في بعض المناطق الاستراتيجية من البلاد التونسية مثل قاعدة بنزرت، وغيرها من المناطق الأخرى، مما زاد في تصدع الجبهة الوطنية والانشقاق في الصف الوطني[3].

---

[1] H662 .abib Boulares, op,cit, p 662.

[2] عمار السّوفي، **مرجع سابق**، ص 75.

[3] عبد المجيد كريّم، **مرجع سابق**، ص 169.

وقد تناولت جريدة " البصائر" المسار النّضالي لتونس واتفاقيات الحكم الداخلي المبرمة بين الحكومتين التونسية والفرنسية، حيث نوّهت بالكفاح الذي خاضه الشّعب التّونسي ضد الاستعمار الفرنسي، وانتقدت الاتفاقيات التونسية الفرنسية، والتي أصبحت بموجبها تونس تسير تحت ظلّها، فدخلت البلاد التّونسية في حالة من الفوضى والارتباك وكانت سلطة الحماية مسؤولة عن تلك الحالة، بعد أن اشتدت وتصلبت أثناء المفاوضات بهدف الخروج منها بمكاسب للفرنسيين، وحمّلت الحزب الدستوري الجديد ورئيسه الحبيب بورقيبة مسؤولية هذا الاتفاق، الذي أعطى تونس مظهر الدولة المستقلة بداخلها، لكنه تركها في منطقة الحماية الفرنسية فاقدة للتّمثيل الخارجي، ومهضومة الحق من النّاحية الاقتصادية الأمر الذي جعل العديد من القوى التّونسية في مختلف أنحاء المملكة تثور ضد هذه الاتفاقيات، ومن أبرز الشّخصيات التّونسية الرافضة لها الأمين العام للحزب الدستوري التّونسي " صالح بن يوسف " الذي مثّل تونس في مؤتمر باندونغ بإندونيسيا الذي انعقد ما بين 18– 24 أفريل 1955م، تحت شعار التّضامن الأفروآسيوي، وتبنيه لمبدأ تصفية الاستعمار و حق الشعوب في تقرير مصيرها، والذي جمع رؤساء حكومات أو وزراء خارجية 29 دولة من دول آسيا وإفريقيا[1]، وعندما بلغ صالح بن يوسف نبأ توقيع الاتفاقية التونسية الفرنسية أعلن من "باندونغ" معارضته للاتفاقيات[2]، متّهما رئيس الحزب

---

[1] شارك في مؤتمر باندونغ المنعقد ما بين 18 – 24 أفريل 1955م – أي بعد أقل من 06 أشهر على اندلاع الثورة – وحضرت وفود إلى المؤتمر تمثل 29 دولة، كما دعيت لحضور المؤتمر أربع حركات تحريرية (تونس، الجزائر المغرب الأقصى، وقبرص) كأعضاء ملاحظين، وترأس صالح بن يوسف وفد المغرب العربي، والذي كان يتكون من السادة: علال الفاسي وعبد المجيد بن جلون عن المغرب الأقصى، وصالح بن يوسف، والطيب سليم والطّاهر عميرة عن المملكة التونسية، وحسين أيت أحمد وأمحمد يزيد عن الجزائر، أنظر: " **يوميات الأزمة الجزائرية** " **البصائر** ع314، السنة السابعة من السلسلة الثانية، 22 شعبان 1374هـ/ 15 أفريل 1955م، ص7، والصّافي سعيد **مرجع سابق**، ص 195، وأنظر أيضا: أحمد مسعود، " **الذكرى الخمسون لمؤتمر باندونغ التّاريخي** " – في– **مجلة المصادر** مجلة سداسية ، يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، ع12 السداسي الثاني، الجزائر، 2005م، ص164.

[2] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** "، **البصائر**، ع 316، السنة السابعة من السلسلة الثانية،7 رمضان 1374هـ/ 29 أفريل 1955م، ص4 .

بالخيانة، وطالب بمواصلة الكفاح لتحقيق الاستقلال التّام، لا بالنسبة لتونس فحسب، بل بالنسبة المغرب العربي كله[1]، وقال عن هذه الاتفاقيات: " أنّها قد رجعت بتونس إلى الوراء، بدل اندفاعها إلى الأمام " [2]. وما كادت تطأ بورقيبة أرض تونس، حتى رفع صوته عاليا بمقاومة هذه الاتفاقيات[3] .

وعندما رجع " صالح بن يوسف " إلى تونس في 13 سبتمبر 1955م– قادما من القاهرة – أعرب عن عدم رضاه بهذه المفاوضات، كما رفض أن يكون على نفس الخط الذي اختاره رفقاء الدرب، فهو يعتقد أن الاستقلال الذّاتي أو الدّاخلي، لا يحقق كل طموحات الأمة التّونسية، إذ لابد من المطالبة بالاستقلال الكامل لتونس[4]، ونادى بمواصلة الكفاح جنبا إلى جنب مع بلدان المغرب العربي الأخرى[5]، وأخذ يكتل الأمة ضد هذه الاتفاقيات للحيلولة دون وضعها موضع التنفيذ [6]، فحاول أن يجنّد عناصر مختلفة من التّونسيين كالعناصر التقليدية وكبار الملاكين الذين استاءوا من تحالف الحزب الدستوري الجديد مع النّقابات، وسعى إلى إثارة عواطف العناصر الدينية، وذلك باتهام بورقيبة بالكفر، وبأنه عدو العروبة والإسلام[7].

كما أبدى المناضل يوسف الرويسي عضو المكتب السياسي للحزب الدستوري الجديد ومدير مكتب المغرب العربي بدمشق تأييده لصالح بن يوسف، حين عبّر عن رفضه للاتفاقيات التونسية الفرنسية، معتبرا إياها مؤامرة كبرى ضد تونس والمغرب العربي، داعيا الشّعب العربي بصفة عامة إلى مقاومتها، حيث صرّح في هذا الشأن قائلا:

---

1 أحمد القصاب، **مرجع سابق**، ص 654.

2 أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** "، ع316، **مصدر سابق**، ص4.

3 أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** "، **البصائر**، ع352، السنة الثامنة من السلسلة الثانية، 21 جمادي الثانية 1375هـ/ 3 فيفري 1956م، ص4.

4 anissa el materi,op,cit, p252 .

5 محمد الهادي الشريف، **مرجع سابق**، ص137.

6 أبو محمد، **البصائر**، ع352، **المصدر السابق**، ص4.

7 أحمد القصاب، **المرجع السابق**، ص654.

" إن الاتفاقية الجديدة هي مؤامرة استعمارية، انجرفت إليها الحكومة التّونسية، والوفد المفاوض، والذين يدعون إلى إلقاء السّلاح من الزعماء واللّجوء إلى المفاوضات، فإنهم بذلك يتنكرون لشعبهم ووطنهم، ولأرواح الشهداء الذين ضحوا وهم يبتسمون، لأن فجر الخلاص لبلادهم من ربقة الاستعمار قد أشرق نوره، إن الشّعب في تونس وفي جميع أقطار المغرب العربي مدعو لمقاومة الاتفاقية الباغية، ولاستئناف نضاله المشرف من جديد في سبيل حقوقه المقدسة وكرامة أمته... "[1].

وصرّح علال الفاسي رئيس حزب الاستقلال المغربي بأن الاتفاقية أعظم خيانة وقعت في شمال إفريقيا منذ 250 سنة، كما عارضها عبد الكريم الخطابي في تصريحاته واعتبر إمضاء الاتفاقيات قد سوّد تاريخ تونس المناضلة، ونوّه بالثّناء على الذين وقفوا يحاربون اتفاق الخزي والعار[2].

وقد أشارت جريدة " البصائر" إلى اتفاقية الحكم الداخلي المبرمة في 3 جوان 1955م، وموقف الجالية الاستعمارية في تونس منها، فبالرّغم من أنها لم تحقق مطامح الشّعب التّونسي الحقيقية، فإنها لم ترض بها، بل احتجت عليها بقوة ، وسعت لإلغائها [3].

4- الخلاف اليوسفي– البورقيبي (أسبابه. مظاهره. ونتائجه):

شكلت اتفاقية الحكم الذاتي – التي منحت بموجبها تونس الحكم الداخلي – منعرجا حاسما في مسار الحركة الوطنية التونسية التي كان يقودها الحزب الدستوري الجديد بقيادة الحبيب بورقيبة، وعرفت تونس فترة صعبة ما بين 3 جوان 1955م إلى20 مارس 1956 (من إمضاء اتفاقية الحكم الداخلي إلى استقلال تونس)، حيث تفجّر خلالها الصّراع بين جناحين:

---

[1] الطاهر عبدالله، **مرجع سابق**، ص ص 114 ، 115.

[2] **نفسه**، ص115.

[3] المغربي، "**حوادث الرهيبة في المغرب الاقصى**" ، **البصائر**، ع 329، السنة الثامنة من السلسلة الثانية، 9 ذي الحجة 1373هـ/ 29 جويلية 1955م، ص1.

الأول؛ يمثله الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الدستوري الجديد الذي كان من أشد المدافعين عن التسوية مع الاستعمار الفرنسي، **والثاني؛** بقيادة صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري الذي تزعّم الصف المعارض لهذه التسوية[1]، فوقف الحزب الدستوري القديم إلى جانب صالح بن يوسف، ويرى فيه المعبّر عن تطلعاته، وأفكاره ومدافعا عن توجهاته، كما وقفت إلى جانبه جامعة الزيتونة المدافعة عن الهوية العربية الإسلامية لتونس لعداوتها التقليدية لبورقيبة، بسبب علمانيته وتبنّيه الأفكار الغربية[2]، ولجنة صوت الطالب الزيتوني، والاتحاد العام للفلاحة التونسية[3]، وأعرب يوسف الرويسي[4]، وحسين تريكي[5] عن مساندتهما لموقف صالح بن يوسف بعد عودتهما من الخارج. كما سانده الثوار مثل الأزهر الشرايطي والطاهر لسود قائد جيش التحرير التونسي الذي أعلن عن رفضه لهذه الاتفاقية من خلال البيان الذي نشر في جريدة الصباح[6]

---

[1] توفيق المديني، **المعارضة التونسية، مرجع سابق**، ص14.

[2] **نفسه**، ص15.

[3] عبد المجيد كريّم وآخرون، **مرجع سابق**، ص169 .

[4] (1907 – 1980) ، أحد مؤسسي الحزب الحر الدستوري التّونسي الجديد، كان ينشط بفرنسا وألمانيا وإسبانيا، حكم عليه بالإعدام غيابيا سنة 1946م، وكان من مؤسسي مكتب المغرب العربي بالقاهرة سنة 1947م، للمزيد عن حياته ونشاطه، **أنظر:** عبد الجليل التميمي،"**القناعات و الثوابت في مسيرة المناضل الكبير يوسف الرويسي، ودوره في إنشاء مكتب المغرب العربي بالقاهرة**"،**المجلة التاريخية المغاربية**،ع 108/107 جوان 2002م، ص31.

[5](1915–2012)، أحد أبرز قياديي الحزب الدستوري الجديد، من العناصر التّونسية النشيطة في مكتب المغرب العربي، وخلال فترة الصّراع اليوسفي البورقيبي، وقف إلى جانب صالح بن يوسف، وبقي إلى جانبه في مواقفه المعارضة للاتفاقيات التّونسية الفرنسية المتعلقة بالاستقلال الداخلي لتونس وحكم عليه بالإعدام غيابيا من طرف النظام البورقيبي، وأصدر بورقيبة عفوا في حقه عام 1962م، أنظر: عميرة علية الصغير، **في التّحرر الاجتماعي والوطني فصول من تاريخ تونس المعاصر**، ط1، المغاربية للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، 2010م،ص 182.

[6] ظهرت جريدة الصباح التونسية إلى الوجود عام 1951م، وهي جريدة سياسية إخبارية، كانت تصدر آنذاك عن دار الصّباح، مديرها المسؤول لحبيب شيخ روحه، وهو من مدينة صفاقس، أما رئيس تحريرها، فهو الهادي لحبيب صاحب إفتتاحية " صباح الخير "، وكان عدد صفحاتها ما بين 1954 – 1956م من أربع إلى ست صفحات، ولها بعد قومي اهتمت بالقضية الجزائرية، وبثورة أول نوفمبر 1954م، للمزيد من التفاصيل، أنظر: عبدالرحمان عمار **الثورة الجزائرية من خلال جريدة الصباح 1954 – 1962م**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2010 – 2011م، ص13.

وقّعه باسمه، وعنوانه: " فليسمع المتخاذلون " ، وجاء في البيان: " إني لا أقبل الاتفاقيات التي عقدت مع فرنسا، لأننا دفعنا مهر الحرية دما عزيزا علينا. دفعنا دم زعمائنا، حشاد و شاكر والأخوين حفّوز، ودم أبطال الكفاح والنّضال.. فكيف يمكن أن ننسى أرواحهم الزّكية ودماءهم الطّاهرة، ونقبل مقابلها هذه الاتفاقية المزيّفة، وإني أعلن تأييدي للزّعيم الأستاذ صالح بن يوسف لأنه محافظ على أمانة الشّعب، ورسالته الخالدة، وأحذّر كل إنسان يريد التّعرض لصالح بن يوسف الأمين العام للحزب الحر الدستوري التونسي" [1]. ولقي موقف بورقيبة دعما من قبل الاتحاد العام التونسي للشّغل والاتحاد العام للصناعة والتّجارة والاتحاد العام لطلبة تونس، وسانده كل من علي البلهوان[2]، والباهي الأدغم والرّشيد إدريس، والطّيب سليم بعد عودتهم إلى تونس[3].

وبعد عودة صالح بن يوسف من "باندونغ" إلى القاهرة، واصل معارضته ونقده لاتفاقيات الحكم الداخلي[4]، ولم يكن يعارض فكرة التفاوض مع فرنسا، بل اشترط عليها حدا أدنى، عرف بمشروع " صالح بن يوسف" والذي جاء في خمس نقاط[5]، وتتمثل في:

1 – تحديد موعد لانتهاء العمل بكل اتفاق ينطوي على الحد من السيادة.

2 – إقامة حكومة تونسية متجانسة، مع نقل المسؤولية الكاملة عن صون الأمن العام إلى التونسيين، بحيث لا تشترك في ذلك أي سلطة فرنسية عسكرية كانت أم مدنية.

---

[1] الطاهر عبد الله، **مرجع سابق**، ص118.

[2](1909– 1958)، درس بالصادقية، ودرّس بها فيما بعد، التحق بكلية الآداب بباريس عام 1932م، وتخرّج منها عام 1935م مجازا في اللّغة العربية، وكان ينشط في جمعية " طلبة شمال إفريقيا المسلمين " أثناء تواجده بباريس وبعد عودته من فرنسا، انخرط في صفوف الحزب الحر الدستوري التونسي، له خطب حماسية مؤثرة، اعتقل في أحداث 9 أفريل 1938م، حيث قضى خمس سنوات في السّجن، والتحق في سبتمبر 1951م بالقاهرة، ومكث هناك حتى فيفري 1955م، كان ينشط في إطار " مكتب المغرب العربي "، ساند بورقيبة في خلافه مع بن يوسف، وساهم في إنجاح مؤتمر صفاقس 15 نوفمبر 1955، انتخب عضوا في المجلس التأسيسي بعد الاستقلال، له عدة مؤلفات منها : " تونس الثائرة" وثورة الفكر" و"نحن أمة" ، أنظر: نورالدين الدّوقي، **مرجع سابق**، ص 332.

[3] خليفة الشاطر وآخرون ، **مرجع سابق**، ص 173.

[4] الطاهر عبد الله، **المرجع السابق**، ص 119.

[5] عمار السوفي، **مرجع سابق**، ص 76.

3- إعادة جميع السّلطات القضائية التي تتولاها الآن المحاكم الفرنسية إلى القضاء التونسي دون أي تفرقة سواء من ناحية الجنس أو الدين.

4- أن تتولى الحكومة التونسية جميع شؤون المؤسسات التربوية ومعاهد التّعليم مع السّماح بوجود بعثة ثقافية فرنسية، ولكن على ذات الأساس الذي على مقتضاه يصرّح للبعثات الأجنبية الأخرى.

5- أن يكون للحكومة التونسية كامل الحرية في انتهاج السياسة التي تراها في ميدان الاقتصاد والمسائل الجمركية على أن يراعى التّوافق مع سياسة منطقة الفرنك الفرنسي [1].

لم تؤخذ هذه النّقاط بعين الاعتبار عند إمضاء على الاتفاقيات، وقد اتّهم صالح بن يوسف بالتصلب، ولم تسمح له فرنسا بالدّخول والمشاركة في الحكومة التفاوضية، وكان الأمين العام في جنيف قبل أن يغادر سويسرا إلى " باندونغ " في 30 مارس 1955م ينسق مع "المنجي سليم"، ويتدارسان الوضع، ويناقشان بعض نقاط الخلاف التي تتوقف المفاوضات بسببها[2]، في حين نقل بورقيبة إلى قصر شانتيي "Chantilly" القريب من العاصمة الفرنسية باريس[3].

وحاول الحبيب بورقيبة عدة مرات اقناع صالح بن يوسف بعدم معارضة الاتفاقيات مؤكدا له أنّه اتفق مع المقيم العام الفرنسي "سايدو" على إقالة حكومة" الطّاهر بن عمار" فورا، ويكلّفه بتشكيل الحكومة مقابل أن يسكت عن مهاجمة الاتفاقيات التّونسية الفرنسية لكنه رفض هذا العرض، وأبلغ بورقيبة بأن هذه الاتفاقيات مضرّة بمصلحة الوطن العليا وبقضية تحرير المغرب العربي و وحدته [4].

---

[1] منصف الشابي، **صالح بن يوسف حياة وكفاح**، دار نقوش عربية، تونس، 2007م، ص 146.

[2] عمار السوفي، **مرجع سابق**، ص77.

[3] Habib Boulares,op,cit,p665.

[4] الطاهر عبدالله، **مرجع سابق**، ص120.

ومن أجل التخفيف من حدّة الصراع، وطرح الخلاف بين الزعيمين، أرسل الديوان السّياسي وفدا إلى القاهرة – حيث يقيم صالح بن يوسف – ترأسه " جلولي فارس" أحد أعضاء المكتب السياسي للحزب الدستوري الجديد، لإقناعه بالعودة إلى تونس للحوار مع أعضاء الحزب، فقبل بالرّجوع، وتمّ ذلك في 13 سبتمبر 1955م[1] بعد غياب دام 42 شهرا فوجد في استقباله بمطار " العوينة " الحبيب بورقيبة، وأعضاء الحكومة، وقادة الحزب الدستوري الجديد، وسط حضور جماهيري غفير واحتفالية كبيرة[2]. وبمجرد رجوعه إلى تونس، اجتمع الحبيب بورقيبة وصلاح بن يوسف في منزل هذا الأخير لتسوية الخلافات لكن دون جدوى، إذ لم يفض الاجتماع إلى أي نتيجة، وتمسك كل منهما بموقفه، وبدأ الصراع بين أنصارهما[3] .

وعقد صالح بن يوسف يوم 7 أكتوبر 1955م اجتماعا بجامع الزيتونة بتونس العاصمة إثر صلاة الجمعة، اتّهم فيه بورقيبة بخيانة القضية المغاربية بقبوله الاستقلال الداخلي، وهي في نظره تكريس للاستعمار الفرنسي بتونس[4]. وجاء في خطاب صالح بن يوسف: " إن حرية شعوب إفريقيا غير قابلة للتّجزئة، ما دام الشعبين الآخرين[5] خاضعان للسيطرة الاستعمارية، وفي هذا الإطار هاجم المفاوضين لإمضائهم على اتفاقيات 3 جوان 1955م ومساهمتهم في تكريس بكل وضوح ودون أي التباس النّظام الاستعماري الموجود والذي حاربه الشّعب التّونسي منذ فرض الحماية... والذي يحد من نشاط الحكومة التونسية، ونادى بمواصلة الكفاح من أجل الحرية الكاملة والاستقلال، كي لا تذهب أنهار الدّماء التي سالت سدى"[6]، قال أيضا : " إن الاستقلال الذي يضع أمن البلاد وقضاءها

---

1 الطاهر عبدالله، **مرجع سابق**، ص 116.

2 نجيب دكاني، **مرجع سابق**، ص 115.

3 عبد الكريم عزيز، **مرجع سابق**، ص549.

4 **نفسه**، ص549.

5 يقصد بهما : الشّعبان الجزائري والمغربي، عملا بما جاء في لجنة تحرير المغرب العربي.

6 Khalifa Chater,**op,cit**,p248 .

في أيد أجنبية إن هو إلاّ استقلال زائف وخدعة استعمارية "[1]، ودعا الشّعب التّونسي إلى رفض هذه الاتفاقيات والاسراع بالتّضامن النّضالي مع الشّعبين الشّقيقين الجزائري والمغربي في نضالهما ضد الاستعمار الفرنسي [2].

لقد كان لهذا الخطاب صدى طيبا في كامل البلاد التونسية، حيث قامت مظاهرات صاخبة وعنيفة تهتف بسقوط الاتفاقيات، فكان بمثابة القشة التي قسّمت ظهر البعير وزاد في احتدام الصراع بين الرئيس والأمين العام للحزب الدستوري الجديد التونسي، مما جعل الحكومة الفرنسية تتقدم بواسطة مقيمها العام الفرنسي في تونس روجي سايدو " Roger Seydoux " باحتجاج رسمي على الخطاب الذي ألقاه " صالح بن يوسف " الأمين العام للحزب الدستوري التونسي الجديد، وقال فيه: " لا يجوز للسّيد صالح بن يوسف وهو الأمين العام للحزب الذي وافق رئيسه بورقيبة على الاتفاقيات التّونسية الفرنسية أن يعلن حربا على نفس الاتفاقيات "[3]. وطالبت المندوبية السّامية الفرنسية بتونس باتخاذ إجراءات حاسمة ضد بن يوسف، لأن مستقبل الاتفاقيات الممضاة أصبحت في خطر[4].

وبعد فشل بورقيبة في اقناع صالح بن يوسف بعدم المعارضة، وبعد اتفاقه مع المندوب السامي الفرنسي، عقد اجتماع للمكتب السّياسي في 8 أكتوبر 1955م، صدر عنه قرار تداولته الصّحف التّونسية بتاريخ 13 أكتوبر1955م، يقضي بفصل صالح بن يوسف من الأمانة العامة للحزب، وتجريده من جميع مسؤولياته، ومما جاء في هذا القرار: " بناء على أن الأستاذ صالح بن يوسف يتبع اتجاها مخالفا لاتجاه الحزب الذي صادقت عليه الهيئات المسؤولة للحزب من ديوان سياسي ومجلس مركزي، وجامعات وشعب في مؤتمراتها الجماعية، وبناء على أنه جاهر بصورة واضحة لا شبيهة فيها على مقاومة تلك

[1] الطاهر عبد الله، **مرجع سابق**، ص117.

[2] خليفة الشاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص 173.

[3] الطاهر عبدالله، **المرجع السابق**، ص 119.

[4] عميرة علية الصغيّر، **اليوسفيون وتحرر المغرب العربي**، ط2، المغاربية لطباعة والنشر، تونس، 2011م،ص48.

السّياسة في الداخل بواسطة المنشورات التي كان يقوم بإرسالها من الخارج لإحداث الاضطرابات والشّغب على الحزب، وبناء على أنه أصرّ على موقفه رغم المحاولات التي قام بها الدّيوان السّياسي والمنظمات القومية وكافة قادة المجاهدين وقسم كبير من مسؤولي الحزب لإقناعه بضرورة المحافظة على وحدة الأمة في نطاق اتجاه الحزب، وبناء على استغلاله صفة الكاتب العام لمقاومة الحزب، وبعد دراسة جميع الظروف المحيطة بموقفه وعملا بالفصل الثالث والأربعين من القانون الداخلي للحزب، فقد قرّر الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري التّونسي فصل الأستاذ صالح بن يوسف من الكتابة العامة للحزب، ومن عضوية الحزب" [1].

وقد استنكر البعض هذا القرار الذي أقدم عليه الحزب، مطالبين بضرورة إبقاءه في منصبه، وعرض أمر الاتفاقيات على مؤتمر دستوري عام يمثل سائر رجال الحزب في مختلف أنحاء البلاد التّونسية، مما يسمح لكل من الزعيمين الحبيب بورقيبة وصلاح بن يوسف الدفاع عن نظريته، على أن يخضع الجميع للأغلبية التي تظهر في ذلك المؤتمر[2]. لم يرغب الحزب الدستوري الجديد في عرض القضية بهذه الصفة على مؤتمر شعبي عام خوفا من فوز الأمين العام صالح بن يوسف بالأغلبية، فيصبح الحزب حزب مقاومة، من جديد، بعد أن أصبح حزب حكومة يؤيد الاتفاقات و يعمل على تنفيذها [3].
وكانت وفود المغرب العربي المنضوية تحت لواء لجنة المغرب العربي قد عقدت اجتماعا بالقاهرة في 14 أكتوبر 1955م، وقررت فيه ما يلي:

أولا : فصل الديوان السياسي للحزب و رئيسه الحبيب بورقيبة من عضوية اللجنة .

---

[1] الطاهر عبد الله، **مرجع سابق**، ص 121.

[2] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** "، **البصائر**، ع352، السنة الثامنة من السلسلة الثانية، 21 جمادي الثانية 1375هـ/ 3 فيفري 1956م، ص4 .

[3] **البصائر**، " منبر **السياسة العالمية** "،**ع352، المصدر السابق**، ص4.

ثانيا: نقل السّلطات التي كانت للديوان السّياسي للحزب إلى الأمين العام صالح بن يوسف، لكونه بقي محافظا على المبادئ الاستقلالية التي انضم إليها الحزب إلى لجنة تحرير المغرب العربي.

ثالثا: يبقى ممثل السيد صالح بن يوسف(ابراهيم طوبال) هو الممثل الرسمي للحزب الدستوري الجديد في لجنة تحرير المغرب العربي إلى أن يتمكن جمهور الحزب في تونس من البت في مصير الديوان السياسي الحالي، وتعيين المسؤولين الجدد في سياسة الحزب، وذلك في جو بعيد عن الإرهاب الفرنسي وضغط الديوان السياسي الحالي .

وهكذا تبلور خط الحركة اليوسفية كتيار وطني وعروبي، يقوده صالح بن يوسف وانقسم الحزب الدستوري التونسي الجديد إلى شقين : الديوان السياسي بزعامة الحبيب بورقيبة والأمانة العامة بزعامة صالح بن يوسف، وتلقت الحركة اليوسفية دعما من جبهة التحرير الوطنية، وحزب الاستقلال المغربي[1].

وقد أمضى على هذه القرارات كل من علال الفاسي رئيس حزب الاستقلال المغربي وممثل الوفد المغربي، ومحمد خيضر ممثل الوفد الجزائري وجبهة التحرير الوطني وابراهيم طوبال ممثل الوفد التونسي وحزب الدستوري الجديد في القاهرة [2].

وكانت هذه القرارات تهدف إلى حماية الحركة الاستقلالية بالمغرب العربي من التّوجه الاستعماري الذي بدأ يتسرب إلى بعض القادة، وتؤمن بأن مصير تونس ومستقبلها لا يتحقق إلاّ باستمرار الكفاح المسلح لتحقيق الاستقلال التّام، وذلك بالتّضامن مع الجزائريين والمغاربة[3].

---

[1] توفيق المديني، **مرجع سابق**، ص– ص 19 – 20.

[2] الطاهر عبد الله، **مرجع سابق**، ص. 124.

[3] توفيق المديني، **المرجع السابق**، ص. 20 .

ولم يعترف صالح بن يوسف بمشروعية قرار الفصل بعد الإعلان عنه، وواصل نشاطه تحت تسمية " الأمانة العامة " [1]، ويرى أن هذا القرار لا يمكن أن يتم إلاّ بعد اجتماع المؤتمر العام للحزب بعد شهر، وأنه يعلن بطلانه، مؤكدا استمراره في مباشرة مسؤولياته[2]، وصرح في هذا الشأن قائلا: "إن القرار المذكور لم يكن صادرا عن ذي أهليّة أو صلاحية حسب قوانين حزبنا، ولذا فإني أعلن بطلانه من أساسه، مؤكدا استمراري على مباشرة مسؤولياتي الحزبية ..." [3].

وتفاجأ الدّستوريون التّونسيون بهذا القرار، وتوافدوا على منزل الأمين العام صالح بن يوسف، حيث استعمل شرفة منزله بمنفلوري "Montfleury " بتونس منصة لإلقاء خطبه الحماسية على الحاضرين، ودعا إلى رفض الاتفاقيات الفرنسية التّونسية، وأعلن عن تمسّكه بمهامه كأمين عام للحزب، ورفضه لقرار الطرد الجائر الذي اتّخذه الديوان السياسي في حقه منتهكا القوانين الدّاخلية للحزب التي ساهم الدستوريون في وضعها[4].

وعبّر الشّعب التّونسي عن استنكاره لهذا القرار الجائر الذي اتخذه بورقيبة والمكتب السياسي، ونزلت مظاهرات إلى الشوارع تعبر عن سخطها، وتضامنها مع صالح بن يوسف، ونادت بسقوط الاتفاقيات وطالبت بالاستقلال التام، وبعودة الكفاح المسلح ودعم الثورة الجزائرية[5].

وفي اجتماع شعبي له بتونس العاصمة وأمام أتباعه يوم 16 أكتوبر 1955م بعد ثلاثة أيام من صدور قرار فصله من الحزب، أعلن فيه : " نعم لقد عدت إلى هذه البلاد لأكسّر الأغلال التي قيّد بها هذا الشّعب، وعيد المقاومة وتهديد الرفت، وقد وقع إغرائي

---

[1] عبد المجيد كريم وآخرون ، **مرجع سابق**، ص 170 .

[2] خليفة الشاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص– ص 173 – 174.

[3] عميرة علية الصغير، **مرجع سابق**، ص49 .

[4] **جريدة الزهرة**، " **خطاب صالح بن يوسف في منفلوري يوم 17 اكتوبر 1955م** "، ع 15149، تونس، 18 أكتوبر 1955م، ص2.

[5] الطّاهر عبدالله، **مرجع سابق**، ص 122.

على أن أتراجع عن موقفي الذي أعلنته من مصر، ومن جينيف، ومن روما، ومن هذا البيت(يقصد بيته)، ومن جامع الزيتونة، هذا الموقف الذي يتمثل في معارضتي للاتفاقيات التي فرضت على الشّعب، وهي التي لازالت مصرّا على رأي بأنّها خطوة إلى الوراء تقيّد تطور هذا الشّعب، ومن أجل ذلك فقد عرضوا علي أن أقبل وأن أكون أنا المشكّل للوزارة الجديدة، فرفضت هذه المساومة في حق الشّعب، لأن هذا الحق قد سلّم المتفاوضون في تسعين بالمائة منه إلى الأعداء... " [1].

وصرّح يوم 17 أكتوبر بملعب جيو أندري Geo André " الشاذلي زويتن حاليا" بالعاصمة التونسية بما يلي: " لقد تمّت مخادعة الشّعب التّونسي في خصوص الاتفاقيات، وأن تطبيقها يعد خيانة كبرى[2]. كما صرّح في اجتماع شعبي، نظّمه صالح بن يوسف يوم 28 أكتوبر 1955م إثر خطبة صلاة الجمعة بجامع القيروان والذي غصّ بالحاضرين قائلا : " يجب على الشّعب أن يرفض الاتفاقية " [3]، كما أشرف بورقيبة على الاجتماع الجماهيري في ساحة القيروان يوم 30 أكتوبر من نفس السنة [4]، وذلك للرّد على خطاب بن يوسف، فكان يسرد على الجماهير مسيرته وصولا إلى المفاوضات تمكّن من الاستحواذ على الذين لا يزالون مترددين، ومن السّيطرة على كيانهم، فالقيروان التي غزاها بن يوسف ها هي تستسلم أخيرا لبورقيبة [5].

لقد استمر الصّراع بين الطرفين، وأصبح صالح بن يوسف يقود المعارضة الوطنية ليس ضد الحزب الدستوري، وإنما ضد الجناح المتفرنس من الحزب، فأخذ يجمع حوله كتلة من أضداد الاتفاقيات، وانضمت الأغلبية الكبرى من الصّحف الوطنية إلى التيار

[1] عميرة عليّة الصغيّر، **مرجع سابق**، ص– ص 46–47.

[2] عزالدين معزة، **فرحات عباس والحبيب بورقيبة**، **مرجع سابق**، ص 342.

[3] Khalifa ChATER ,OP ,CIT ,249.

[4] خليفة الشّاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص 174.

[5] الصافي سعيد، **مرجع سابق**، ص200.

العربي الوحدوي الذي يقوده صالح بن يوسف[1]، وبقي الصراع على أشدّه إلى غاية 15 نوفمبر 1955م عندما دعا الحزب إلى عقد مؤتمر، وكانت حكومة القاهرة قد أرسلت وفدا برئاسة أحمد حسن الباقوري وزير الأوقاف للتّوسط بينهما، كما بعثت ليبيا وفدا لإصلاح ذات البين، لكن دون جدوى، فالخلاف استفحل بين الطرفين المتنازعين[2].

وفي ظل هذا الجو المشحون والمناورات والصراعات، انعقد المؤتمر الخامس[3] للحزب الدّستوري الجديد بصفاقس، معقل أحمد بن صالح الأمين العام للاتحاد التّونسي للشّغل ما بين 15– 18 نوفمبر 1955م لحسم الخلاف، ووجّهت الدّعوة لصالح بن يوسف[4] ليبدي رأيه أمامه، فرفض أن يشارك فيه، وقد أرسل إلى رئيس المؤتمر الدكتور" علولو " برقية، طلب فيها تأجيل المؤتمر، ودعوة الشّعب والفروع التابعة للأمانة العامة للمشاركة فيه، فرفض طلبه خوفا من الشعب[5]، فكان غيابه قد حسم الموقف لفائدة جماعة بورقيبة ضد الأمانة العامة، فاكتسب بذلك شرعية، ومنحه المؤتمر ثقته[6]، وقد انعقد المؤتمر تحت حماية مناضلي الاتحاد العام التّونسي للشّغل، وقدماء المقاومين، وأيّد المؤتمرون الاتفاقيات التونسية الفرنسية الممضاة في 3 جوان 1955م، وطالبوا بتطويرها في اتجاه الاستقلال التّام، كما صادقوا على قرار فصل صالح بن يوسف من الحزب[7]. وتمّ انتحاب الحبيب بورقيبة رئيسا للحزب والباهي الأدغم أمينا عاما له[8]، وقد كان موقف

---

[1] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** "، البصائر، ع352، **مصدر سابق**، ص4.

[2] الطاهر عبد الله، **مرجع سابق**، ص 127.

[3] انعقد المؤتمر الأول في 2 مارس 1934م، والثاني في 31 أكتوبر 1937م، والثالث في 17 أكتوبر 1948م والرابع في 18 جانفي 1952م، أنظر: عميرة عليّة الصغيّر، **مرجع سابق**، ص 80.

[4] عبد المجيد كريم وآخرون، **مرجع سابق**، ص 170.

[5] الطاهر عبد الله، **المرجع السابق**، ص 127.

[6] عبد الكريم عزيز، **مرجع سابق**، ص 551.

[7] عبد المجيد كريم وآخرون، **المرجع السابق**، ص 170.

[8] خليفة الشاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص 174.

" أحمد بن صالح " الأمين العام للاتحاد العام التّونسي للشّغل مدعما لبورقيبة[1]، ومن بين ضيوف المؤتمر بعثة تتكون من أحمد الباقوري وزير الأوقاف بمصر الثورة، وأحمد سعيد مدير صوت العرب بالقاهرة ، وكان الضيفان من مؤيدي صالح بن يوسف، وقد أرسلها جمال عبد الناصر لدعم التّوجه العروبي[2].

وقد ألقى الحبيب بورقيبة في هذا المؤتمر كلمة جاء فيها: " الخلاف الذي كوّنه أحد رفقائنا الذين كانوا معنا منذ سنوات، والذي كان مشاركا في نظرية واستراتيجية الحزب هذه، وهي قبول كل تنازل من فرنسا واستثماره للسّير إلى الأمام، فما رعانا وأن أخونا الأستاذ صالح بن يوسف يجيء من الشّرق، والآن وقد أصبحت تونس دولة بتمامها وكمالها في يدنا، يحاول تشتيت الأفكار وتصديع الصّفوف التي كانت متّحدة، أنتم أحرار إن أردتم أن تستمعوا إلى الأستاذ صالح بن يوسف كي يبدي وجهة نظره، لا نرى مانعا نحن لكي تقع دعوته، وإذا كانت عنده حجج و براهين يقدمها " [3].

لقد كان لعقد مؤتمر الوطني الخامس للحزب الحر الدستوري الجديد بصفاقس ما بين 15 – 18 نوفمبر 1955م النّجاح الأول بالنّسبة للحبيب بورقيبة في إطار خلافه مع صالح بن يوسف، حيث تمكّن من كسب دعم الاتحاد العام التّونسي للشّغل ومساندة أعضاء الدّيوان السياسي له، وقد عمل على توظيف المعارضة اليوسفية للضّغط على السّلطة الفرنسية لقبول التّفاوض حول تحقيق الاستقلال التام[4]. وقد تزامن هذا الانتصار السّياسي الأول لبورقيبة مع عودة السّلطان المغربي محمد الخامس من منفاه بجزيرة مدغشقر إلى بلده في 18 نوفمبر 1955م[5]، ويعد هذا التاريخ عيد العرش أو عيد

---

[1] الطاهر عبد الله، **مرجع سابق**، ص 128.

[2] عبد الكريم عزيز، **مرجع سابق** ، ص 551.

[3] عزالدين معزة، **مرجع سابق**، ص 342.

[4] محمد لطفي الشايبي، الحركة الوطنية التونسية 1881 – 1956م، " **استقلال تونس ومسيرة التّحرر من الاستعمار**، **النّدوة الدولية الثالثة عشر**، جامعة منوبة، تونس، 2010م، ص– ص32 – 33.

[5] **نفسه**، ص33.

الاستقلال في المغرب الأقصى[1]، حيث أدت المفاوضات المغربية الفرنسية إلى اتفاقية سال سان كلو–Celle Saint-Cloud " يوم 6 نوفمبر التي بمقتضاها توافق فرنسا على فتح مفاوضات من أجل ارتقاء المغرب الأقصى إلى نظام دولة مستقلة [2].

لم يتوقف الخلاف بين اليوسفيين والبورقيبيين عند هذا الحد، بل تطور إلى مستوى استعمال العنف والاغتيالات المتبادلة، فقد نظّم اليوسفيون منذ أواخر عام 1955م حركة المقاومة المسلحة في تونس والتي قادها الطّاهر لسود – باعتباره القائد العام لجيش التّحرير التّونسي – ومجموعات فدائية، ومن أبرزها مجموعات رضا بن عمار بالعاصمة وعبد اللّطيف زهيّر بالسّاحل التّونسي، ومصباح النيفر بالجنوب الشرقي، عبد الرّحمان جاب الله في الجنوب الغربي، والطّيب الزلاق بالشّمال الغربي...، وقد تراوح أعدادهم ما بين 600 إلى 1500 رجل[3]، كانت تنشط بالتّعاون مع وحدات جيش التّحرير الوطني الجزائري ضد رموز الاستعمار وخصومهم من البورقيبيين[4]، ولمواجهة التّعبئة المسلحة للحركة اليوسفية، والتحام هذه الأخيرة بالثّورة الجزائرية، وتحالفها مع حركة القومية العربية الصاعدة في المشرق العربي[5]، عمل بورقيبة على بعث " لجان الرعاية" [6] لملاحقة أنصار صالح بن يوسف، والتي تتألف من مجموعات مسلحة، تقودها عناصر مثل: محجوب بن علي، حسين بوزيان، والسّاسي لسود، وحسين الصيادي، وعمر شاشية... وكلّفت هذه اللّجان بتصفية الحركة اليوسفية، وتحالفت مع القوات النّظامية والجيش الفرنسي للقيام

[1] Habib Boulares, op cit, pp 672- 673 .

[2] محمد لطفي الشايبي، **مرجع سابق**، ص33.

[3] عبد المجيد كريم وآخرون، **مرجع سابق**، ص 170.

[4] **نفسه**، ص 170.

[5] توفيق المديني، **مرجع سابق**، ص 21.

[6] وهي عبارة عن مجموعات من المدنيين مسلحين (أسلحة نارية أو بيضاء)، ينشطون بالزّي المدني(القشابة الجبة..) تحت قيادة عناصر من قدماء المقاومين(الفلاقة) وبأوامر من سياسيين في قيادة الحزب، كما ضمّت هذه اللّجان قدماء مخبرين ومتعاونين مع الاستعمار وحتى المجرمين لتنفيذ المهمات القذرة كالتّعذيب والقتل، أنظر: عميرة عليّة الصغيّر **مرجع سابق**، ص ص 54،53.

بهذه المهمة [1]. وهكذا خرجت القضية من الميدان القولي إلى الميدان العملي، وعبّرت جريدة البصائر عن هذا الوضع المأسوي الذي آلت إليه تونس، وتأسفت للحالة التي وصل إليها الأخوة الأعداء في تونس خلال هذه المرحلة الصعبة، وجاء فيها:"... وأصبح الرّصاص يخطب بفصاحة بين أنصار الجانبين، فصار القتل السّياسي أمرا عاديا في العاصمة، وفي عدة من الجهات، ورأينا الإخوان الذين كانوا بالأمس يجاهدون جنبا إلى جنب، يقتل بعضهم بعضا بنفس الشّراسة التي كانوا يقابلون بها الأعداء، فاشتد أنصار الأستاذ بورقيبة في الهجوم، بقدر ما تصلّب أنصار الأستاذ ابن يوسف في الدّفاع، واستعدوا للمعركة الكبرى .. " [2] .

وهكذا دخلت البلاد التّونسية في موجة من الاغتيالات والتّصفيات والمحاكمات وفتحت السّجون أبوابها لتعج بها الجماهير الشّعبية الرافضة لفكرة الاستقلال الداخلي المزيف[3]، وتطور الخلاف من الصّراع السّياسي إلى المواجهة العسكرية[4]، وقد أدى الصّدام بين الشّقين المتحاربين إلى سقوط ضحايا من الجانبين، نذكر على سبيل المثال اغتيال حسين بوزيان والكيلاني المطوي من أنصار بورقيبة والذي قتل في جبل سيدي يعيش بقفصة من قبل العناصر اليوسفية، وقتل محمد فيلة ومحمد الجلاصي من الأمانة العامة في السّوق الأسبوعية بجمال[5]. وتعرض كل من سائق صالح بن يوسف إلى الاغتيال وأحد المصورين الصّحفيين، والمسمى (محمد بن عمار) الذي كان يسجل نشاطات صالح بن يوسف، والمختار عطية مناضل في الحزب الدستوري الجديد التونسي، وكان قد التزم الحياد في الخلاف بين الأمين العام للحزب ورئيسه[6].

---

[1] توفيق المديني، **مرجع سابق**، ص21.

[2] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** "، **البصائر**، ع**352**، **مصدر سابق**، ص4.

[3] الطّاهر عبد الله، **مرجع سابق**، ص 127.

[4] خليفة الشّاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص 174 .

[5] عبدالكريم عزيز ، **مرجع سابق**، ص552.

[6] الطاهر عبد الله، **المرجع السابق**، ص 127.

وعندما قرّرت الدولة التّونسية إنشاء مجلس تأسيسي يشرف على وضع دستور للبلاد وأعلنت طريقة انتخابه، رأى فيها الكثير من النّاس محاولة لإبعاد المعارضة عن المجلس ولجعله ندوة بورقيبة خالصة، اشتدت نقمة الخصوم، كما اشتدت أعمالهم، فبدأت الفرق المسلحة تتوجه نحو الجهات الجبلية، واتصل الكثير منهم بالثورة الجزائرية للعمل المشترك، وظهر من جديد اسم القائد " الطّاهر لسود " الذي رأى فيه الكثير من النّاس بطلا جديدا لثورة تونسية جديدة [1].

وأمام تطور الأوضاع في تونس، استنجد بورقيبة بالقوات الفرنسية لتصفية المعارضة اليوسفية، واتفقت الحكومتان على القيام بعملية حاسمة، من خلال مهاجمة الجنود والشرطة لسائر مراكز "الأمانة العامة" الموالية لصالح بن يوسف، وضبطت كل ما فيها [2]. وكانت الحكومة الفرنسية قد أمضت اتفاقية في 8 ديسمبر 1955م تنازلت بموجبها عن الأمن الدّاخلي إلى الحكومة التّونسية[3]، وفي ظل هذه الظروف، طلب صالح بن يوسف من الحكومة التونسية ومن الوزير الداخلية " المنجي سليم " رخصة لإقامة تجمع شعبي في 18 ديسمبر 1955م، فرفض طلبه بحجة الظروف الأمنية، زيادة على أن الطلب مقدم من قبل الأمين العام السابق " صالح بن يوسف "غير مقبول، لأن مؤتمر صفاقس انتخب أمينا عاما جديدا ألا وهو "الباهي الأدغم"، غير أنّه أصرّ على إقامة تجمعه قرب منزله " بمنفلوري " فتدخلت قوات الأمن لتشتيت الحاضرين، مما أدى إلى سقوط قتيل، وثلاثة جرحى، وبعد هذه الأحداث الدّموية، صرّح صالح بن يوسف قائلا: " إن الحكومة الحالية لا تحمل من تونس إلاّ الاسم فقط، والمسؤول الوحيد على بقائها في السّلطة هو " الحبيب بورقيبة " [4].

---

[1] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية**"، البصائر،ع352، **مصدر سابق**، ص4.

[2] **نفسه**، ص4.

[3] عبدالكريم عزيز، **مرجع سابق**، ص552.

[4] Khalifa Chater, op. cit, pp. 262-263.

وفي 26 جانفي 1956م، أمضى الباي أمرا بإجراء انتخابات عامة لاختيار أعضاء المجلس التأسيسي، وتمّ تقديم الانتخابات المقرّرة في 8 أفريل 1956م إلى 25 مارس 1956م، حيث انتخب الحبيب بورقيبة رئيسا للمجلس التأسيسي بالأغلبية الساحقة [1].

ولمنع المعارضة أو الحد من انتشارها، قرّر رئيس الحزب الدستوري التونسي الحبيب بورقيبة الآمر في الحكومة من شنّ حملة اعتقالات واسعة لقيادات المعارضة اليوسفية ولمناضليها، بدأت في صبيحة 28 جانفي 1956م، وتواصلت لأشهر أخرى[2].

وتعرض منزل صالح بن يوسف إلى هجوم من قبل فرق الجند والبوليس، وحاولت إلقاء القبض عليه، بدعوى " مؤامرة ضد أمن الدولة " ولئن تمكّن رئيس الأمانة العامة من الهروب من تونس يوم 28 جانفي 1956م، متّجها إلى ليبيا و منها إلى القاهرة[3] .

وقبل أن يغادر تونس، عقد اجتماعا في بيته، لقيادات جيش التّحرير في المغرب العربي لتوثيق العلاقة بينها، خاصة بين الثوار اليوسفيين وقادة الثورة الجزائرية، حضر الطاهر لسود، والطيب الزلاق، وعلي الزليطني عن الجانب التّونسي، والسّعيد عبد الحي[4] وعباس لغرور[5] عن الجانب الجزائري، كما حضره محمد البصري عن الجانب المغربي واتفق في هذا الاجتماع على توحيد جيش تحرير المغرب العربي.

---

[1] عبدالكريم عزيز، **مرجع سابق**، ص552.

[2] عميرة علية الصغير، **اليوسفيون، مرجع سابق**، ص 76.

[3] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** "، **البصائر**،ع352، **مصدر سابق**، ص5.

[4] ولد عام 1927م بمدينة الوادي، التحق بالزيتونة، كلّف بقيادة الثّورة بتونس في أواخر سنة 1955م، كان همزة وصل بين الدّاخل والخارج لتزويد الثّورة بالسّلاح والعتاد والرجال، من دعاة تحرير المغرب العربي بكامله، اتصل بصالح بن يوسف لتوحيد الكفاح مع الثورة الجزائرية نتيجة للصراعات التي وقعت بين قادة الثورة بتونس، بعد مؤتمر الصومام ألقي عليه القبض، ونفّذ فيه حكم الإعدام يوم 26 جوان 1957م أنظر: سعد بن بشير العمامرة، **شهداء بلادي الجزائر** مطبعة مزوار، الجزائر، 2006م، ص– ص 72– 75.

[5] ولد في 26 جوان 1926م بخنشلة، بعد أن حفظ ما تيسّر من القرآن الكريم، التحق بالمدرسة الابتدائية الفرنسية وتحصل على الشّهادة الابتدائية منها، انخرط في صفوف حزب الشّعب الجزائري، شارك رفقة مصطفى بن بولعيد وبشير شيحاني في مؤتمر حركة الانتصار الحريات الديمقراطية سنة 1954م، قاد الأفواج الأولى بخنشلة عندما اندلعت

وبعد وصوله إلى ليبيا، واستقراره بها، بدأ جيش التحرير التّونسي في التّنسيق مع جيش التّحرير الجزائري من أجل العمل المشترك، وقد وقعت عدة معارك حارب فيها الجيشان جنبا إلى جنب ضد الجيش الفرنسي، في بني خداش، وتطاوين، وقفصة، ونفزاوة والقصرين، وأم العرائس، والرّديف، والمتلوي، ونفطة، وكان الشّعب التّونسي يموّن الجميع إيمانا منه بوحدة الكفاح المشترك[1].

وواصل الأمين العام السابق للحزب الدستوري التونسي من الخارج هجومه على سياسة بورقيبة عبر أمواج " صوت العرب"[2]، ووقع ايقاف الكثير من رفاقه في كامل أنحاء البلاد، وأسفرت حملة الاعتقالات إلى غاية الفاتح فيفري 1956م عن 115 مناضل[3]، وتعرض أتباعه في تونس إلى عديد من المحاكمات حتى سنة 1963م[4]، وقدّرت جريدة " البصائر" عدد الذين تمّ إلقاء القبض عليهم حوالي المائة من زعماء المعارضة والمقاومة[5]. وكان أبرز المعتقلين "علي الزليطني" رئيس جامعة تونس والأحواز للأمانة العامة[6]، ولم تكتف الحكومة التّونسية باعتقال الزعماء اليوسفيين، بل أقدمت في 29 جانفي 1956م على تشكيل محكمة زجر استثنائية لمحاكمتهم[7]، ولا يمكن الطّعن في أحكام هذه المحكمة لا بالاستئناء، ولا بالتعقيب، وتنفيذها يقع في الحين[8]. وتساءلت جريدة " البصائر"عن كيفية تنفيذ هذه الاتفاقيات في ظل الأساليب التي انتهجتها الحكومة

= الثورة، شارك في عدة معارك، منها معركة الجرف سنة 1955م، اختلف مع لجنة التّنسيق والتّنفيذ، وسلم نفسه وأعدم في جوان 1957م بدون محاكمة، أنظر: سعد البشير العمامرة ، **نفسه**، ص– ص 96–97.

[1] الطاهر عبد الله، **مرجع سابق**، ص– ص 131 – 132.

[2] الصّافي سعيد، **بورقيبة سيرة شبه محرّمة**، **مرجع سابق**، ص202.

[3] عميرة علية الصغير، **مرجع سابق**، ص77.

[4] عبد المجيد كريّم وآخرون، **مرجع سابق**، ص 170.

[5] أبو محمد، " منبر السياسة العالمية"، **البصائر**،ع352، **مصدر سابق**، ص 5.

[6] الطاهر عبدالله، **المرجع السابق**، ص130.

[7] أبو محمد، البصائر، ع352، **مصدر سابق**، ص5.

[8] عميرة عليّة الصغيّر، **المرجع السابق**، ص 78.

التّونسية والقائمة على البطش والإرهاب والمحاكم الزاجرة في حق المعارضة، ومما جاء في المقال: " فهل يعتقد الأستاذ بورقيبة – وهو الناموس الأكبر لهذه العمليات – أن سياسة البطش والإرهاب والمحاكم الزاجرة هي التي ستمكّنه من تنفيذ الاتفاقيات بإخلاص كما يقول ؟ إننا لا نعتقد ذلك وسنرى...[1].

واستمرت هذه المحكمة في العمل لمدة ثلاث سنوات، أي منذ بداية عام 1956 ولم يقع حلّها إلاّ في أكتوبر عام 1959م، وبعد الاستقلال، وخلال خمسة أشهر من ماي إلى سبتمبر 1956م، حكمت على 212 من اليوسفيين، وصدر في حقهم حتى أكتوبر 1959م 53 حكما بالإعدام، وقد نفّذت أغلبها، وكثير من الأحكام بالأشغال الشاقة ولمدة طويلة وصل عدد منها مدى الحياة، كما صدر حكم على زعيم المعارضة صالح بن يوسف بالإعدام مرتين في جانفي 1957م، وفي ديسمبر 1958م[2]. وقد اغتالته مخابرات بورقيبة[3] في 12 أوت 1961م في غرفته بفندق في فرنكفورت بألمانيا الغربية[4] على يد رجلين، وهما محمد الورداني وعبد الله بن مبروك، كلّفهما بشير زرق العيون – وهو صاحب المهمات الخاصة لدى الرئيس بورقيبة، وهو ابن جزيرة جربة مثل بن يوسف– لاغتيال الأمين العام السّابق للحزب الدستوري الجديد التونسي[5].

ونذكر من المناضلين الذين حكمت عليهم المحكمة بالأشغال الشّاقة ولمدة عشر سنوات، إلى جانب علي الزليطني – كما ذكرنا من قبل– عبد القادر زروق، ورضا بن

---

[1] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** "، **البصائر**، المصدر **السابق**، ص5.

[2] عميرة علية الصغير، **مرجع سابق**، ص 79.

[3] اعترف الحبيب بورقيبة في ضلوعه في اغتيال غريمه صالح بن يوسف في محاضرة ألقاها أمام طلبة المعهد الوطني للصّحافة وعلوم الإعلام حيث صرّح قائلا : " لقد طلبت من حسان بن عبدالعزيز أن يقدّم لي المتطوعين اللّذين قاما باغتيال " صالح بن يوسف" لتقليدهما وسام شرفي، لقد خلّصت هذه المهمة تونس من هذه الأفعى، أنظر:
Noura, Borsali, **Bourguiba l'épreuve de la democratie,1956-1963**,sfax,samed,editions, Tunis,2008,p110.

[4] Annissa El Materi Hached , **op.cit**,p253.

[5] الصّافي سعيد، **مرجع سابق**، ص254.

عمّار، وحمادي غرسه، ومن الشّهداء الذين تمّ تصفيتهم، باعداهم شنقا، الطّيب الزّلاق[1] قائد منطقة سوق الأربعاء[2].

وتواصلت المعارك بين الأخوة الفرقاء حتى صائفة 1956م، سقط خلالها أكثر من ألف قتيل أغلبهم من اليوسفيين بسبب تدخل الجيش الفرنسي، حيث تمكّن من القضاء على نصف المقاومة اليوسفية، باستعمال سلاح الجو[3]، فقد أدى التّدخل المكثف للطيران إلى إحداث مذبحة في منطقتي مدنين ومطماطة، وقد أسفر هذا التّدخل عن سقوط حوالي 400 قتيل بين جانفي وجوان 1956م، كما تمّ اعتقال أعداد كبيرة من العناصر اليوسفية من قبل الشّرطة، واستسلام لأهم القبائل في الجنوب، والمجموعات المسلحة، ومن أبرزها الطّاهر لسود في 3 جويلية عام 1956م، وبلغ عدد المسلحين الذين استسلموا للسّلطات التّونسية حوالي 600 مقاوم بين فيفري وجويلية 1956م[4]. أما النّصف الثّاني فقد تكفّل به بورقيبة، وهذا العدد من القتلى هو ضعف شهداء تونس خلال الكفاح المسلح ضد فرنسا الذي دام ثلاث سنوات، وكذلك عدد يفوق عدد التّونسيين الذين استشهدوا منذ فرض الحماية الفرنسية عام 1881م إلى بدء المفاوضات عام 1954م والتي انتهت باستقلال تونس الداخلي بمقتضى معاهدة 3 جوان 1955م[5].

وبعد تصفية صالح بن يوسف باغتياله في ألمانيا من قبل نظام بورقيبة، حدثت في تونس في ديسمبر 1962م محاولة انقلابية، شارك فيها عدد من العسكريين والمدنيين المنتمين إلى المعارضة اليوسفية، فقد استغلها بورقيبة ليبرهن على قوته وجديته، فكانت

---

[1] أعدم يوم السبت 28 جويلية عام 1956م شنقا على الساعة السادسة والنصف صباحا، رغم تدخل شخصيات عربية لدى بورقيبة للعفو عنه، و منهم : شيخ الأزهر، ومفتي الدّيار المصرية، والأمين العام للجامعة العربية، وأعضاء من لجنة تحرير المغرب العربي، و بعض الأصدقاء لبورقيبة مثل محمد علي الطاهر)، أنظر: عميرة علية الصغير **مرجع سابق**، ص 140، والطّاهر عبدالله، **مرجع سابق**، ص153 .

[2] **نفسه**، ص153.

[3] الصافي سعيد، **مرجع سابق**، ص206.

[4] توفيق المديني، **مرجع سابق**، ص 22.

[5] الصّافي سعيد، **المرجع السابق**، ص 206.

هذه المحاولة الفاشلة آخر ظهور للمعارضة اليوسفية، وتمّ إعدام أغلب المشاركين فيها[1] بعد محاكمة المتورطين فيها في جانفي 1963م، وكان من بين المحكوم عليهم محمد صالح البراطلي والمعروف بانتمائه لليوسفية، والأزهر الشرايطي، وعبد العزيز العكرمي أحد قيادي "صوت الطالب الزيتوني"، والشّيخ المسطاري بن سعيد الذي حكم عليه بالإعدام غيابيا، توفي في سوريا في جويلية 1997م[2]، وكان هدف الانقلابيين من وراء ذلك وضع حد لاستبداد بورقيبة، واستخفافه بالدّين الإسلامي، بعد خطابه الذي نادى فيه بوجوب إفطار رمضان في عام 1961م[3]،وتدهور الوضع المعيشي للتّونسيين، وعدم تقديره لجهود وتضحيات المقاومين، وسوء تسييره لحرب بنزرت في جويلية 1961 وعداوته للقومية العربية [4].

لقد كان لهذا الصّراع تداعيات خطيرة على مسار الحركة الوطنية والحالة الأمنية في البلاد التّونسية، وقد ظهر جليا منذ تدخل بورقيبة من منفاه بفرنسا بدعوة المقاومين لتسليم أسلحتهم للسّلط الفرنسية والتّونسية، والتّخلي عن الكفاح المسلح، في حين رفض صالح بن يوسف هذه الفكرة (أي تسليم سلاح المقاومة) قبل معرفة مصير تونس بعد هذه المفاوضات، وتطور الوضع بعد أن تبيّن لصالح بن يوسف قرب التّوقيع على اتفاقيات الحكم الداخلي، فمن باندونغ بإندونيسيا مرورا بالقاهرة، واصل معارضته، ونقده لبنود اتفاقيات الحكم الدّاخلي التي وقّعتها حكومة الطّاهر بن عمار مع الحكومة الفرنسية في 3 جوان 1955م، وقد اعتبرها خطوة نحو الوراء، في حين اعتبرها الحبيب بورقيبة خطوة إلى

---

[1] توفيق المديني، **مرجع سابق**، ص26.

[2] عميرة عليّة الصغيّر، **مرجع سابق**، ص– ص94–95.

[3] حول مسألة صوم رمضان، صرّح بالعبارة التّالية : " أنا أيضا أقول لكم ألا تضعوا الصّوم فوق اعتبار محاربة العدو الذي هو الفقر والبؤس والانحطاط والتّخلف، إني أحذّر من إهمال الواجبات. وأن التّوقيت الإداري والمدرسي المعمول به سوف لن يتغير خلال شهر رمضان. إنني لا أفعل شيئا غير تأويل القرآن، وأعلن أن ذلك هو رأيي الشّخصي، وإذا أنتم غير مقتنعين، فأنتم أحرار. أنظر: الصافي سعيد، **مرجع سابق**، ص 228.

[4] عميرة عليّة الصغيّر، **المرجع السابق**، ص 94.

الأمام، مما زاد في حدة الصراع، فتطوّر إلى مواجهة عسكرية بين البورقيبيين واليوسفيين وقد راهن بورقيبة على فرنسا للتّوصل إلى الاستقلال الداخلي، وعلى الارتماء في أحضان الغرب لتثبيت سيطرته على السّلطة، ومنافسة غريمه، أما الأمين العام للحزب الدستوري التّونسي، فقد راهن على الدّعم العربي الأسيوي وانخراطه في موجة "باندونغ" التحررية وازدادت قناعته بضرورة تعزيز التّلاحم الكفاحي مع الثورة الجزائرية المسلحة من أجل تحرير كل بلدان شمال إفريقيا، وبالتالي عودة الكفاح من جديد، وتوطيد العلاقة مع القاهرة، وكان عبد الناصر في تلك الفترة العدو اللّدود للاستعمار عامة والفرنسي على وجه الخصوص، بسبب دعمه المادي والمعنوي للثّورة الجزائرية، وفي رسم مستقبل تونس ضمن دائرة الانتماء للهوية العربية الاسلامية، فكان سبب إخفاقه في الحصول على قبول تفاوض السّلطة الفرنسية معه، وهو العامل الذي وظّفه بورقيبة كورقة ضغط على السّلطة الفرنسية للتّعجيل بالاستقلال التّام، ولفرض الأمر الواقع، والموافقة على الاستقلال التّام في مدة لا تزيد عن عشر أشهر من إعلان الاستقلال الداخلي

5- تونس من الاستقلال الدّاخلي إلى التّام (3 جوان 1955-20 مارس 1956م):

بعد التوقيع على اتفاقيات الحكم الداخلي، وتنفيذا لها، تشكلت الحكومة الجديدة[1] برئاسة الطاهر بن عمار يوم 17 سبتمبر 1955م، وكان قد استقبل من قبل الباي "محمد الأمين" في 14 سبتمبر 1955م، بعد أن قدّم استقالة حكومته، لكن الباي كلّفه بمهمة تشكيلها من جديد، وكان نصفها من الأحرار والنصف الآخر من الدّستوريين[2] وكانت هذه الحكومة تناصر وتدعم الاتجاه البورقيبي[3].

وفي الوقت الذي كانت تعرف فيه البلاد التونسية ما يشبه الحرب الأهلية، واصل الوطنيون التّونسيون بزعامة الحبيب بورقيبة نشاطهم تجاه فرنسا لتعديل اتفاقيات 3 جوان

---

[1] **أنظر الملحق رقم (8).**

[2] Khalifa Chater, op.cit, p.242

[3] خليفة الشاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص 173.

1955م نحو الاستقلال التام[1] خاصة بعد إعلان حكومة إدغار فور– بعد اشتداد المقاومة المسلحة في المغرب العربي – عن استقلال المغرب الأقصى التّام في نطاق التّكافل " l'indépendance dans l'interdépendance " مع فرنسا[2]، لقد اعتبر مؤتمر صفاقس أن اتفاقية 3 جوان مرحلة هامة في طريق الاستقلال، واجتمع المجلس الملي للحزب الحر الدستوري الجديد في 21 جانفي 1956م، وأعلن في لائحته الختامية : " أن الأوضاع لا تنفك تتطور بالبلاد التّونسية وبالعالم عموما تطورا يسير بتونس نحو الاستقلال الحتمي" وطالب كذلك " اختصار مراحل تحويل المسؤوليات، وتوفير الوسائل الضرورية لإنشاء قوة نظامية مسلحة، وادخال تعديلات على الحكم الذاتي، تجعلها متناسقة والواقع التونسي" [3].

وفي هذه الأثناء، سقطت حكومة " إدغار فور"، وجاءت حكومة يسارية برئاسة الاشتراكي غي مولي "Guy Mollet " في 2 جانفي 1956م، وضمت في بدايتها الرّاديكالي " بيار منداس فرانس " كوزير دولة، والاشتراكي آلان سافري "Alain Savary" كاتب دولة مكلّف بالشّؤون التّونسية المغربية لدى وزير الخارجية كريستيان بينو "Christian Pinaud " [4]. وكان " غي مولي " قد صرّح في خطابه الافتتاحي عند توليه السلطة في أواخر جانفي 1956م، أنه لا يرى مانعا في تطور العلاقات التّونسية – الفرنسية [5]. أما بورقيبة فقد أدرك أن الوقت قد حان لتحقيق الأهداف التي أعلن من أجلها الكفاح المسلح، وذلك بالتفاوض وفي كنف الصداقة مع فرنسا[6] وفي هذا الوقت، سافر إلى باريس، وحلّ بها في 2 فيفري عام 1956م، وكان الهدف من هذه الزيارة مطالبة فرسا بالاعتراف باستقلال التّام لتونس، واستغلالها في التّمتع بالرّاحة في جبال الألب،

---

[1] عبد المجيد كريّم وآخرون، **مرجع سابق**، ص 173.

[2] الطاهر عبد الله، **مرجع سابق**، ص 155.

[3] خليفة الشّاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص174.

[4] محمد لطفي الشايبي، **مرجع سابق**، ص 34.

[5] عزالدين معزة، **مرجع سابق**، ص 343.

[6] أحمد القصاب، **مرجع سابق**، ص657.

والتّوضيح للسّلطات الفرنسية أنه أصبح سيد السّاحة التّونسية الوحيد خاصة بعد هروب صالح بن يوسف، وبإمكانه أن يسافر بعد أن تمكّن من السّيطرة على البلاد[1]، وفي افتتاحية هذا العدد من جريدة " البصائر" وتحت عنوان "تطور مع الحوادث " نقلت الجريدة خبر تنقله إلى باريس، بأن الهدف من هذه الزيارة الاتصال بالحكومة الفرنسية الجديدة التي تشكلت في شهر جانفي من سنة 1956م، للتّفاوض معها حول مسألة تعديل الاتفاقيات التونسية الفرنسية[2]، وتطرقت إلى سبب هذا التّحرك، والذي يعود إلى ردود الفعل العنيفة للشّعب التّونسي ضد الاتفاقيات، والتّصدع الذي عرفه الحزب الدستوري الجديد من جراء موقف الأمين العام "صالح بن يوسف".

وكادت تونس أن تتحول إلى حرب أهلية، بسبب الظّروف الصعبة التي مرت بها البلاد، واقتنع حينئذ قادة الدّيوان السّياسي بأن إلقاء القبض على120 من رجال المقاومة بدعوى التآمر على الدولة، غير كاف لكبح جماح الشّعب التّونسي الذي يريد حقه كاملا. وأن الواجب المفروض اليوم، إنما هو تلبية دعوة الوطن، لا قتل وسجن وتشريد من يرفع صوته برغبة الوطن، لذا طالب بورقيبة من الحكومة الفرنسية تحقيق ما يلي:

1- تكوين جيش تونسي.

2 – تسليم الدولة التونسية زمام أمر البوليس في البلاد.

3- منح تونس حق التّمثيل الخارجي.

4- إلغاء الاتفاقيات الاقتصادية والتي جعلت تونس أشبه شيء بمستعمرة.

---

[1] الصافي سعيد، **مرجع سابق**، ص 202.

[2] **البصائر**، " **تطور مع الأحداث**" ، ع353، السنة الثامنة من السلسلة الثانية، 28 جمادي الثانية 1375هـ/ 10 فيفري 1956م، ص1 .

على أن هذه المفاوضات ستسير بنفس الوتيرة مع المفاوضات الفرنسية المغربية، أما المفاوضات الجزائرية الفرنسية لتحقيق السّيادة الوطنية والحكم الوطني في البلاد.. فيكون في أقرب الآجال[1].

وعندما حلّ بورقيبة بباريس يوم 2 فيفري 1956م، صرّح قائلا: "لقد واجهنا عند الاستقلال الدّاخلي أوضاعا مضطربة للغاية، كنّا في حالة حرب أهلية، تمكّنا من السّيطرة عليها، وتمكّنا من إقناع الشّعب التّونسي بعدم الاستماع إلى المهرجين الغوغائيين الذين يؤيدون الفتنة ونشر الرّعب، وعدم الاستقرار، ولكن تونس الحديثة العهد بالاستقلال في حاجة متأكدة إلى مساعدة فرنسا اقتصاديا وسياسيا ونفسانيا للتّغلب نهائيا على الصّعوبات القائمة، وقناعتي بأن الحكومة والشّعب الفرنسي سوف لا يساوم على هذا النّداء الذي أوجّهه إليه، لأن الحرية والسّلم في تونس سوف تعمّ بقية أقطار شمال إفريقيا، وما يعني ذلك من تعاون فرنسي مغاربي في إطار التّضامن والصّداقة بين فرنسا والشّعوب الثلاثة"[2].

واستغل الحبيب بورقيبة فرصة تواجده بباريس في الأسبوع الأول من فيفري 1956م ليلتقي مع بعض أعضاء الحكومة الفرنسية، ومنهم رئيس الحكومة الفرنسية غي مولي "Guy Mollet"، الكاتب العام للحزب الاشتراكي، والذي تولى رئاسة الحكومة الفرنسية في 31 جانفي 1956م، وكاتب الدولة للخارجية آلان سافري " Alain Savary "، ووزير الخارجية كريستيان بينو "Christian Pinaud "، وطلب منهم مواصلة المفاوضات في أقرب وقت، وذلك بتحديد موعد لإمضاء اتفاقيات الاستقلال التّام، لتمكين تونس من الدّفاع الخارجية التي بقيت معلقة، ونادى بفكرة الاستقلال في إطار التّكافل مع فرنسا[3]. فهو يرى إقامة علاقات متينة مع فرنسا أحسن بكثير لتونس، من أن ترتبط بالعرب، وفي

[1] **البصائر**، ع**253**،، **مصدر سابق**، ص1.

[2] عبد الكريم عزيز، **مرجع سابق**، ص 553.

[3] خليفة الشاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص 174.

هذا الصّدد قال: "إن ما يربطنا بالعرب ليس إلا من قبيل الذّكريات التّاريخية وإن من مصلحة تونس أن ترتبط بالغرب وبفرنسا بصورة أخص، وأن مرسيليا أقرب لنا من بغداد أو دمشق أو القاهرة ". وقال أيضا: "إن اجتياز البحر الأبيض لأسهل من اجتياز الصحراء الليبية"[1] وتمّ الاتفاق على إرسال وفد للتّفاوض في المطالب التّونسية وتشكلت اللجنة لمتابعة المفاوضات مع فرنسا، وكان في آخر يوم من فيفري 1956م " آلان سافري" في استقبال رئيس اللّجنة التّونسية للمفاوضات السيد " الباهي الأدغم " الذي انضم إلى صف بورقيبة[2]، فافتتحت المفاوضات يوم 29 فيفري، وتعثرت بسبب مماطلة الوفد الفرنسي المفاوض[3]، فلم تتمكن تلك اللّجنة من الحصول على أشياء ملموسة، لأن الاهتمام الفرنسي كان مركزا كلّه على الجزائر، وعلى ما يترتب عليه من تطورات بشأن الجزائر والمغرب [4].

وتابعت "البصائر " تطورات الشأن التونسي، من خلال تطرقها لملف المفاوضات التونسية –الفرنسية، ومن منبر السياسة العالمية الذي خصص لدولتين آسيويتين خضعتا للاستعمار الهولندي والانجليزي، فكان استقلال اندونيسيا عن هولندا، والملايو عن انجلترا، وتساءل صاحب المقال عن مصير تونس، من خلال السؤال الذي طرحه تحت عنوان: " **فماذا يكون مآل قضية تونس**"؟ وتطرق فيه إلى شروع رئيس الحكومة التونسية" الطاهر بن عمار" في المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، مبرزا اهتمام الرأي العام التّونسي بالتّحرر الكامل، ولن يرض بالاستقلال المنقوص، لذا وضع السّيد " بن عمار" هذه المفاوضات على بساط الاستقلال، من أجل تحقيق أربعة أهداف وهي :

1- إلغاء معاهدة الحماية المفروضة عام 1881 بقوة السّلاح.

---

[1] الطاهر عبد الله، **مرجع سابق**، ص 130.

[2] الصافي سعيد، **مرجع سابق**، ص- ص 202- 203.

[3] خليفة الشاطر وآخرون، **المرجع السابق**، ص174 .

[4] الصافي سعيد، **المرجع السابق**، ص203.

2– الاعتراف لتونس بحقها في تكوين جيشها وشرطتها.

3– حق تونس في التّمثيل الخارجي على غرار سائر الدول.

4– التّخلص من القيود الاقتصادية التي فرضتها اتفاقيات 3 جوان 1955م، والتي جعلت من تونس مستعمرة اقتصادية فرنسية.

لقد كانت هذه المطالب بمثابة الأركان التي بنى عليها التّونسيون أسس مفاوضاتهم مع الحكومة الفرنسية، وأن الشّعب التّونسي لن يرضى بديلا عن الاستقلال التّام، وأن تضحياته لن تذهب سدى. ومما جاء في هذا المقال: " هذه هي الأركان التي بنى عليها التّونسيون أسس مفاوضاتهم مع الدولة الفرنسية، وهيهات هيهات أن يرضى التّونسيون بما لا يحقق لهم الاستقلال، وما لا يمتّعهم بالحرية المطلقة التي غرسها في المهج و سقوها بالدّماء وفدوها بالأرواح، فالحرية وحدة لا تتجزأ، والاستقلال وحدة لا تتجزأ.."[1].

وأمام تعثر المفاوضات بشأن استقلال تونس، قرّر بورقيبة أن يتّخذ الثّورة الجزائرية وسيلة ضغط، وعاد لفتح المفاوضات من جديد في بداية مارس 1956م، ولما تمّ استقباله في باريس من قبل وزير الخارجية كريستيان بينو "Christian Pinaud"، قال بورقيبة: " إن مصلحة فرنسا الآن هي أن تدعم مصلحة حلفائها في تونس، وتمكّنهم من وسائل لإطفاء الحريق الذي يوشك أن يلتحم بالحريق الجزائري" [2]. وبعد 18 يوما من استقلال المغرب الأقصى، اعترفت فرنسا باستقلال تونس، وتمّ إمضاء بروتوكول20مارس1956م بمقر الخارجية الفرنسية بالكاي دورسي "Quai D'Orsay" بباريس من قبل الطّاهر بن عمار رئيس الحكومة التّونسية من الجانب التونسي، وكريستيان بينو " Christian Pinaud " وزير الخارجية الفرنسي، وهكذا ألغى بروتوكول الاستقلال معاهدة باردو[3]. وقال هذا

[1] أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية**"، **البصائر**، ع356، السنة الثامنة من السلسلة الثانية، 11 رجب 1375هـ/ 2 مارس 1956م، ص4.

[2] الصّافي سعيد، **مرجع سابق**، ص203.

[3] عبد المجيد كريم وآخرون، **مرجع سابق**، ص173.

الأخير بعد التوقيع عن اتفاقية الاستقلال " أنها عربون ثقة من الحكومة الفرنسية في المفاوضين التّونسيين " وأضاف بورقيبة قائلا: " أنها ثقة أكبر في كلّ الشّعب التّونسي وآمل أن تكون تلك الثّقة في محلها"[1].

وعن لجوء فرنسا إلى الدّخول في " لعبة الاستقلال " صرّح آلان سافري" Alain Savary" وزير الشؤون المغربية والتّونسية أمام البرلمان الفرنسي في جوان 1956م قائلا: " لقد وقّعت فرنسا اتفاقية (وثيقة استقلال تونس) في 20 مارس 1956م، كي توقف الثّورة التي تنخر تونس، وكي تقطع محاولات الالتحام مع حركة الثّورة في الجزائر وتمنع تونس من الاشتراك في الجامعة العربية، وكي تساند أخيرا حزب بورقيبة صديق فرنسا الذي يعمل على إيقاف المد القومي العربي تجاه إفريقيا الشمالية [2].

وهكذا تمّ التوقيع على بروتوكول 20 مارس1956م الذي ينص على إلغاء معاهدة 12 ماي 1881م ويعلن عن استقلال البلاد التونسية[3].

وقد أرسل "صالح بن يوسف" برقية إلى رئيس الحزب الدّستوري الجديد، يعتبر فيها وثيقة الاستقلال التّام خطوة متقدمة على الاتفاقيات، وثمرة من ثمرات كفاح الشّعب التّونسي، ونبّهه من خطر بقاء القوات الفرنسية على التّراب التونسي، وطالب بجلائها جلاء تاما، عن كل شبر من أرض تونس، لاسيما قاعدة بنزرت[4] .

وبعد استقلال تونس في 20 مارس 1956م، كتبت جريدة البصائر في افتتاحية العدد تحت عنوان " ما بعد استقلال المغرب وتونس إلاّ استقلال الجزائر"، وجاء في هذه الافتتاحية أن الأمّة الجزائرية قاطبة استبشرت خيرا باستقلال القطرين الشقيقين، ولولا المآسي التي يعيشها الشّعب الجزائري، حيث يزجّ به في السّجون، والمعتقلات

---

[1] عبد الكريم عزيز، **مرجع سابق**، ص558.

[2] توفيق المديني، **مرجع سابق**، ص22.

[3] محمد الهادي الشريف، **مرجع سابق**، ص138.

[4] الطّاهر عبدالله، **مرجع سابق**، ص157.

والمحتشدات، والتي امتلأت بالرّجال المطالبين بالحرية، وزجرهم وردعهم، وإذاقة ذويهم لباس الجوع والخوف، لكان علينا أن نتّخذ من هذا يوم عرسا، لأنه يبشر باقتراب يوم استقلال الجزائر، وهو ضمان لاستقلال البلدين الشّقيقين، وفي هذا الصّدد، جاء في هذا المقال :" إن استقلال هذين القطرين دون استقلال القطر الجزائري كالمعالجة لمرض مزمن بالمسكنات والمخدرات، لا تنجح وإن نجحت، فمفعولها سريع الزّوال..." [1].

وبهذه المناسبة، وفي إطار التّضامن ومشاركة الشّعبي التّونسي فرحته باستقلال بلاده بعثت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين برقية إلى باي تونس "محمد الأمين" أعربت له فيها عن سعادة الشّعب الجزائري باسترجاع سيادته، وتطلب من الله أن يجعل من استقلال البلدين الشّقيقين التّونسي والمغربي فاتحة عهد للحرية، ولإنهاء العنف، والزجر في منطقة شمال إفريقيا، وجاء في البرقية ما يلي : صاحب الجلالة باي تونس: الشّعب الجزائري يبارك لتونس في استقلالها في عهدكم الكثير البركات، ويسأل الله أن يجعل من استقلال القطرين الشقيقين لشمال إفريقيا مستقبلا للحرية، ولإنهاء عهد إهراق الدماء، وتعذيب الابرياء، إنه المسؤول لجلائل النعم. إمضاء: نائب الرئيس العربي التبسي[2].

وفي إطار مظاهر الاحتفال باستقلال تونس، ورد خبر من مجموعات برقيات الأخبار الواردة في افتتاحية البصائر لهذا العدد، عن مظاهرة شارك فيها الجزائريون المقيمون في تونس، وقد ضمّت عدة منظمات وهيئات، وسار موكب المظاهرة في شوارع العاصمة التّونسية رافعا الأعلام الجزائرية، وكان جمهور المتظاهرين ينادون بحياة

---

[1] حمزة بوكوشة، **البصائر**، " **ما بعد استقلال المغرب وتونس إلاّ استقلال الجزائر**" ،ع359، السنة الثامنة من السلسلة الثانية، 10 شعبان 1375هـ/ 23 مارس 1956م، ص– ص 1 – 5.

[2] **البصائر** " **برقية جمعية العلماء المسلمين لجلالة باي تونس** "، ع360، السنة الثامنة من السلسلة الثانية، 17 شعبان 1375هـ/ 30 مارس 1956م، ص1.

الجزائر، واصطدم من كان منهم ينادي ويهتف بحياة " صالح بن يوسف " بقوة البوليس فاستعملت القنابل المسيّلة للدّموع لتفريقهم [1].

كما شارك الطلبة الجزائريون المقيمون في تونس فرحة التونسيين باستقلال بلادهم ففي يوم الأربعاء22 مارس1956م والذي صادف تأسيس جامعة الدول العربية، تزيّنت فيه البلاد التّونسية بالألوان المتنوعة لإقامة الاحتفالات، والمهرجانات الشّعبية احتفالا باستقلال تونس، رفعت فيها أعلام الدّول العربية، وكان من بينها العلم الجزائري، ورفعه الطلبة الجزائريون الذين شاركوا في عيد الشباب والاستقلال التونسي، وقد أبى الطلبة إلاّ أن يرفعوا علم بلادهم، وكانوا يردّدون بصوت مرتفع الأناشيد الوطنية الشّعبية، ومنها " شعب الجزائري مسلم " ونشيد " فداء الجزائر " ونشيد" من جبالنا طلع" وسط تجاوب المتظاهرين، فالرّجال يصفقون، والنّساء يزغردن، وينادون بحياة الجزائر حرة مستقلة، وما إن دخل الطلبة الجزائريون وسط المدينة، وقاربوا مركز محافظة الشّرطة، حتى اندفع البوليس نحوهم بقوة، وحاول أن يفتك العلم من أيديهم قائلا : " هذا علم الفلاقة " يجب أن يهبط "، الأمر الذي زاد من هيجان الطلبة، فتعالت أصواتهم، وأصوات الجماهير المصطفّة على حافتي الطريق، والمطلة على الشّرفات، وهي تنادي بحياة الجزائر حرة مستقلة، وبسقوط الاستعمار، واندفع الطلبة اندفاع رجل واحد، فتصدّوا لهجوم الشرطة، لمنعهم من افتكاك العلم من أيديهم وانقلبت المشاركة في عيد الشّباب إلى مظاهرة عظيمة، أدت إلى وقوع مشادات عنيفة بينهم وبين الشّرطة من جهة، والجند من جهة أخرى، وذلك لأن فرنسا جاءت بالقوة العديدة، والأسلحة المختلفة من رشاشات ومدافع وغيرها، وقامت بمحاصرة الأماكن الرّئيسية، لتفريقهم[2]، وقد انقسم الطلبة والمتظاهرون إلى

---

[1] **البصائر**، " **مظاهرة جزائرية في تونس** "، ع360، السنة الثامنة من السلسلة الثانية، 17 شعبان 1375هـ/ 30 مارس 1956م، ص1.

[2] محمد فارح، " **مظاهرة الطلبة الجزائريين بتونس** " ، **البصائر**،ع361، السنة التاسعة من السلسلة الثانية، 25 شعبان 1375هـ/ 6 افريل 1956م، ص- ص 2- 6.

مجموعات جابت شوارع العاصمة تونس، غير أن أكبر مواجهة وقعت بين الطّلّبة والجند المسلح، والتي وقعت أمام المندوبية "الإقامة العامة سابقا"، جرح على إثرها أحد الطلبة، وألقي القبض على ثلاثة، ثمّ أطلق سراحهم، وقد استعمل فيها الجند القنابل المسيلة للدّموع، وضرب المتظاهرين بمؤخر البنادق، ورشّهم بالمياه الغزيرة، وفقد الكثير من الطلبة أحذيتهم، لأنهم اضطروا إلى رمي الجند بالأحذية، وواصل المتظاهرون مسيرتهم، حيث توجهوا نحو الوزارة التّونسية، وقفوا أمامها، وردّدوا فيها الأناشيد الشّعبية، وفي الأخير توجّهوا إلى ضريح الزّعيم النّقابي فرحات حشاد، حيث كان الاجتماع العظيم، والذي امتزجت فيه المشاعر، ونادى الشّعب التونسي بحياة الجزائر حرة مستقلة، واعتلى بعض الطّلّبة ضريح حشاد، فهنّأ الشّعب التونسي باسم الطّلّبة الجزائريين، ومما جاء في كلامه:" **إننا لا نريد تعكير جو إخواننا التّونسيين، ولا نريد إفساد عيد شبابهم، ولكن أردنا أن نعبّر عن شعورنا الفياض نحو جزائرنا "الجزائر الجريحة " كما قال:" إن الجزائر ستعيش حرة مستقلة استقلالا تاما، ثم تصافح الإخوان، وافترقوا على السّاعة الأولى بعد الزّوال**"[1].

وقبل الإعلان عن استقلال تونس في 20 مارس 1956م، أصدر باي تونس " محمد الأمين " في 29 ديسمبر 1955م أمرا ينص على إنشاء " مجلس وطني تأسيسي " منتخب من أجل إعداد دستور للبلاد، والذي انبثق عن انتخابات نظمت بعد خمسة أيام من إعلان استقلال البلاد[2]، فازت فيها قوائم "الجبهة الوطنية "التّابعة للحزب الدستوري الجديد والمنظمات المتحالفة معه بكل مقاعد المائة وثمانية .

وعقد أول اجتماع له في 8 أفريل 1956م، وحضره الباي، وانتخب الحبيب بورقيبة رئيسا له، وفي 14 أفريل من السّنة ذاتها، تولى رئاسة أول حكومة وطنية في عهد الاستقلال التّام، وعرضت على المجلس التأسيسي يوم 15 أفريل 1956م، وضمت تسعة

---

[1] محمد فارح، " **مظاهرة الطلبة الجزائريين بتونس** " ، **البصائر**، **مصدر سابق**، ص– ص 2– 6.

[2] عبد المجيد كريم وآخرون، **مرجع سابق**، ص 183.

عشر وزيرا [1]، وقد خلفه في رئاسة هذا المجلس" جلولي فارس" [2]، وذلك بعد أن انتهت حكومة الطاهر بن عمار من انجاز المهمة التي كلفت بها، وهي قيادة المفاوضات مع فرنسا [3]، وكانت أهم قرارات المجلس قبل إصدار الدّستور إلغاءه للنّظام الملكي وإعلانه الجمهورية في 25 جويلية 1957 بإجماع النواب الحاضرين، وتكليف الحبيب بورقيبة برئاستها حتى يعلن عن دستور البلاد، ويدخل حيز التنفيذ، أما عن إصداره، فقد استغرقت صياغته أكثر من ثلاث سنوات، حيث صدر يوم 1 جوان 1959م[4]، وحاول من خلاله المشرعون التّونسيون التّوفيق بين الخصائص الثّقافية والاجتماعية للمجتمع التّونسي والقوانين والمبادئ السائدة في البلدان المتقدمة[5].

مما سبق التطرق إليه في صفحات الفصل الثاني يمكننا القول أَنّ الصحف الجزائرية المعرَّبة وعلى رأسها البصائر والمنار قد واصلت تتبعها واهتمامها الكبير بتطور الأوضاع السياسية التونسية في الفترة الممتدة ما بين 1954–1956م، وهي فترة تولي منداس فرانس رئاسة الحكومة الفرنسية، وما تبعها من إجراءات تسوية الملف التونسي في ظل التطورات الحاصلة على الساحة الدولية وانعكاساتها على فرنسا، خاصة بعد هزيمتها في الفيتنام 1954م، واندلاع الثورة الجزائر في الفاتح نوفمبر 1954.

---

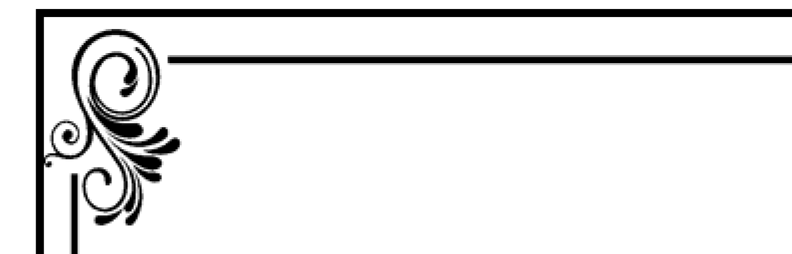
[1] **أنظر ملحق رقم (9).**

[2] خليفة الشاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص 181.

[3] الصافي سعيد، **مرجع سابق**، ص205.

[4] قد يكون اختيار بورقيبة لهذا اليوم 1 جوان بالذّات لإصدار دستور الجمهورية التونسية ، لأنه يمثّل تاريخ عودته من المنفى بفرنسا في 1 جوان 1955، و قد جعله يوما وطنيا وليس يوم 3 جوان تاريخ التّوقيع على الاتفاقيات .

[5] خليفة الشّاطر وآخرون ، **المرجع السابق**، ص 181.




الفصل الثالث

تونس من قصف الساقية إلى العدوان على بنزرت (1958-1961م) في جريدة المجاهد




1- مجزرة ساقية سيدي يوسف: 08 فيفري 1958م:

- التحديد الجغرافي لساقية سيدي يوسف وأهميته:

تقع ساقية سيدي يوسف[1]على الحدود التونسية- الجزائرية[2]، وعلى الطريق الرابط بين مدينة الكاف التونسية ومدينة سوق أهراس بالجزائر، وهي مدينة تونسية قريبة جدا من مدينة الحدادة الجزائرية التابعة اليوم إداريا لولاية سوق أهراس[3]. ونظرا لموقعها الجغرافي[4]، ولعلاقاتها التاريخية مع الجزائر، فقد انتقل إليها عدد من أفراد قبيلة "أولاد سيدي عبيد " النازحين من التراب الجزائري، واستقروا بها في شكل تجمع سكاني صغير كما انتقل بعض سكان "جبال ورغة " الذين اشتغلوا بالزراعة في الحقول المحيطة بالساقية، فشكلت بذلك هذه التجمعات السكانية النواة الأولى لظهور القرية[5].

ومع توافد سكان المناطق الحدودية عليها خصوصا بعد احتلال فرنسا لمدينة قسنطينة في13 أكتوبر 1837م، سارعت السلطات الفرنسية والتونسية إلى اتخاذ إجراءات لمراقبة المناطق الحدودية[6]، والحد من هجرة الجزائريين إلى تونس بصفة عامة، والمناطق

---

[1] تنسب القرية إلى الولي الصالح " سيدي يوسف " ويوجد ضريحه عل الضّفة الغربية من الوادي الفاصل بين الجزائر وتونس، وأشتهر الوادي بوجود العديد من سواقي المياه العذبة المتفرعة عن الوادي، والتي شلت العديد من السواقي التي تغذي الوادي، وبذلك سميت القرية بساقية سيدي يوسف، أنظر: المنصف بن فرج : **ملحمة النضال التونسي الجزائري من خلال ساقية سيدي يوسف**، تق، الهادي، البكوش، مطبعة المغرب للنشر، الشرقية – تونس، 2006م، ص 18.

[2] Jacques ,Valette, **Le Bombardement de sakiet sidi youssef en 1958 et la complexité De guerre d'Algérie. Revue guerres mondiales et conflits contemporains, N 233, Presses universitaires de France**, 2009. p. 37.

[3] خالد بوهند، " **البعد الدّولي لأحداث ساقية سيدي يوسف بتونس 8 فيفري 1958م** "، **مجلة المرآة للدراسات المغاربية، ع4، مخبر الدراسات المغاربية، النّخب و بناء الدولة الوطنية**، جامعة وهران1- أحمد بن بلة، الجزائر ديسمبر 2015،صز 234.

[4] **أنظر الملحق رقم (10).**

[5] المنصف بن فرج، **المرجع السابق**، ص 18.

[6] نور الدين صحراوي، " **المراقبة الفرنسية للحدود الشرقية و تأثيراتها على التواصل بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس 1881 – 1954م – من خلال الوثائق الارشيفية** ، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التواصل الحضاري بين الجنوب الشرقي للجزائر وتونس، قسم التاريخ، جامعة حمه لخضر، الوادي – الجزائر، 10 – 11 نوفمبر 2013م، ص7.

الحدودية بصفة خاصة، والتي أصبحت تشكل هاجسا أمنيا للطرفين، وللتّمكن من السيطرة على هذه الظاهرة، باشرت السلطة الفرنسية بتوجيه العديد من المراسلات إلى الباي أحمد بن مصطفى[1] تؤكد فيها على ضرورة التحكم في الهجرة إلى تونس، من خلال مراقبة الحدود البرية بين البلدين، والسيطرة على الجزائريين المتجنسين ومراقبتهم، خاصة في هذه الفترة الصعبة من بداية الاحتلال والمتميزة بتصاعد المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي[2]، ورغم ذلك، استمر نزوح الجزائريين على البلاد التونسية وعلى قرية ساقية سيدي يوسف، ففي سنة 1847م، توافد عليها قسم من أولاد سيدي عمر الغربيين الفارين من سياسة القمع والاضطهاد التي يمارسها الاستعمار الفرنسي عليهم داخل الجزائر

---

[1] باي تونس، ولد في 2 ديسمبر 1806م،تولى الحكم ما بين 10 اكتوبر 1837م – 30 ماي 1855م ، تحصل على لقب المشير (الماريشال) عام 1840م، اهتم بالاصطلاحات العسكرية، فأصلح الجيش، وأسّس مدرسة حربية تونسية بباردو بمساعدة الفرنسيين، وبنى المكتبة الأحمدية ، وجهّزها بالكتب، كما قدم إعانة حربية للدولة العثمانية، وفي الفاتح ديسمبر 1842م رتب الباي ثلاثين مدرسا بجامع الزيتونة، نصفهم من المالكية و نصفهم من الحنفية، وكانت له إصلاحاته في الميدان الاجتماعي حيث قام بإلغاء توريد الرّق، ومنع بيعهم في الأسواق التونسية، وصدر أمره بأن المولود في المملكة التونسية حرّ لا يباع ولا يشترى، إلا أن هذه الإصلاحات تسببت في إرهاق خزينة الدّولة، كما واجهت تونس في فترة حكمه أخطار خارجية تمثلت في أطماع السّلطات الفرنسية لاقتطاع أراضي من الإيالة التّونسيةوفرض رقابة مشدّدة على سياسته الخارجية، وفي عهدته تمّ تخطيط حدود إيالته مع الجزائر نزولا عند رغبة الفرنسيين وللمزيد من التفاصيل، **ينظر:** أحمد بن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزّمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان** ج4، مج 2، ، المطبعة الأساسية، المنطقة الصناعية، بن عروس- تونس، ب.ت.ط، ص- ص11 – 182.

[2] سامية خامس، **النشاط الثوري ومسألة الحدود الجزائرية – التونسية في المناورات الديغولية – البورقيبية 1954 – 1962م**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر ، ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2 2012– 2013، ص 32.

فاستوطنوا المنطقة قادمين من " بئر العاتر" [1] أين اشتغلوا بالزراعة، فاستغلوا الأراضي المحيطة بالقرية[2].

وقد عرفت البلاد التونسية تزايدا في عدد الوافدين والمقيمين بها خلال عقد السبعينات من القرن التاسع عشر وقبل فرض الحماية سنة 1881م، بسبب الأوضاع الصعبة التي آلت إليها الجزائر بعد ثورة المقراني 1871م، وتشجيع الإدارة الفرنسية للهجرة لكي تتخلص من المعارضين والثائرين، ورجال الدين، والقادة المقاومين لسلطتها وذلك لتوفير المزيد من الأراضي للمستوطنين الأوربيين، خاصة لسكان الألزاس واللورين[3] لكن هناك من المستوطنين من رفضوا هجرة الأهالي، لأنهم يرون في هجرتهم فقدان لليد العاملة الرخيصة[4]، وقدّم القنصل العام الفرنسي بتونس ثيودور روستون " Roustan Theodore " إلى الحاكم العام بالجزائر إحصائيات حول عدد الجزائريين المستقرين بالإيالة التونسية، والتي بلغت 16.600 نسمة، كما حدّد مناطقهم الأصلية بالجزائر، إلا أن هذه الإحصائية لا تعبر عن العدد الحقيقي للجزائريين في تونس، لأن الهجرات السّرية كانت كثيرة خاصة بعد ثورة المقراني 1871م [5].

---

[1]مدينة تابعة إقليميا إلى ولاية تبسة الجزائرية الواقعة في الشرق الجزائري، وتقع في الطرف الشمالي من جبل العنق على بعد 89 كم جنوب شرق الولاية، و تبعد بمسافة 30 كم من الحدود التونسية، وتعتبر ثاني أكبر مدينة في الولاية بعد مدينة تبسة، تشتهر بمواقعها الأثرية الهامة التي تعود إلى ما قبل التاريخ، جعلت منها همزة وصل بين عدة أقطاب عمرانية بشمال الوطن وجنوبه و نقطة عبور بين داخل الوطن وخارجه نحو الجمهورية التونسية ثم الجمهورية الليبية أنظر:

Achour Cheurfi, **Dictionnaire des localités Algériennes** .Ed ,Casbah, Alger, p228

[2] المنصف بن فرج، **مرجع سابق**، ص18.

[3] أحمد بن جابو، **المهاجرون الجزائريون ونشاطهم بتونس 1830 – 1954م**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبو بكر بلقايد، قسم التاريخ، 2010– 2011، ص 17.

[4] حسين الأسود، **هجرة سكان وادي سوف الى تونس و نشاطهم بها خلال 1882 – 1962م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، السنة الجامعية 2014م، ص 73.

[5] أحمد بن جابو، **المرجع السابق**، ص170.

وكانت سلطة الاحتلال الفرنسي تمارس ضغطا على الباي، باتهام تونس ملجأ للمهاجرين الجزائريين غير الشرعيين من العناصر المقاومة، مما دفع السلطات التونسية إلى إصدار أمر في 6 أفريل 1874م بمنع دخول الجزائريين إلى الإيالة بصفة غير قانونية، غير أن هذا القرار لم يطبق بالشكل الذي أرادته فرنسا[1].

وبعد فرض الحماية الفرنسية على تونس بموجب معاهدة باردو في12 ماي1881م اختيرت قرية ساقية سيدي يوسف كأول منطقة يضع الجيش الفرنسي أقدامه فيها، نظرا للأهمية الاستراتيجية التي تكتسيها، لقربها من الجزائر كمستعمرة أولى في شمال إفريقيا وكان ذلك في 24 أفريل1881م، وبعد هذا التاريخ استمرت هجرة المجموعات السكانية على القرية، مما جعلها تشهد توسعا عمرانيا ونموا ديمغرافيا كبيرين، وتظهر كمدينة صغيرة، وتحولت في عام1936م إلى بلدية[2]، ولم تقتصر هجرة الوافدين الجزائريين إلى البلاد التونسية على ساقية سيدي يوسف، بل شملت مناطق مختلفة من الإيالة في الشمال التونسي مثل: جندوبة وماطر، وباجة، وبنزرت... وبالخصوص في تونس العاصمة[3] ومناطق حدودية أخرى مثل: الكاف، وتالة، وسوق الأربعاء، وتوزر، ونفطة، وبقية المناطق: مجاز الباب، ومكثر، وتبرسق...[4]. وهكذا فإن الموقع الجغرافي للسّاقية وعلاقاتها التّاريخية مع الجزائر، كانت مهيّأة لتكون امتداد لميدان المعارك منذ اندلاع الثّورة التّحريرية المباركة في الفاتح نوفمبر 1954م على الحدود الشرقية للجزائر[5] واستخدمت القرية كقاعدة خلفية للعلاج واستقبال المعطوبين وملجأ للجزائريين الفّارين من

---

[1] عبد الكريم ماجري، **هجرة الجزائريين والطرابلسية والمغاربة الجواونة إلى تونس (1831 – 1837م)**، الشركة التونسية للنّشر وتنمية فنون الرسم، تونس، 2010، ص- ص26- 30.

[2] المنصف، بن فرج، **مرجع سابق**، ص 19.

[3] محمد غماري الوصلي، **غار الدّماء قاعدة خلفية للثورة الجزائرية بامتياز 1954 – 1962م**، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرّسم، تونس، 2019، ص 64.

[4] عبد الكريم ماجري، **المرجع السابق**، ص 139.

[5] عبد الوحيد، جلامة، **مجزرة سيدي يوسف وتداعياتها على القضية الجزائرية 1958 – 1962م**، دار مقيرحي للطباعة والنشر والتوزيع، الوادي – الجزائر، 2019، ص151.

الاضطهاد الاستعماري الفرنسي[1]، كما تمثل إلى جانب غار الدماء[2] مركز لعبور وتمركز وحدات المجاهدين الجزائريين المدربين إلى الأراضي الجزائرية، خاصة إلى الولايتين الثانية والثالثة، وقاعدة الانطلاق للفيلق الثالث[3] للقاعدة الشرقية[4] بقيادة عمارة العسكري

[1] خالد بوهند، **مرجع سابق**، ص 234 .

[2] تتبع إداريا ولاية سوق الأربعاء (جندوبة حاليا) بالشمال الغربي التونسي، تحدها شمالا معتمدية فرنانة وغربا الجزائر، وجنوبا الكاف وشرقا معتمدية سوق الأربعاء، والمنطقة عبارة عن سهول يشقّها وادي مجردة الذي ينطلق من جبال سوق أهراس ويصبّ في غار الملح من بنزرت، أنظر: محمد غماري الوصلي، **مرجع سابق**، ص- ص. 31- 32.

[3] تأسس الفيلق الثالث في سبتمبر عام 1957م، وأسندت قيادته في البداية إلى " الطّاهر زبيري"، ونائبه " حواسنية موسى " وبعد بضعة أشهر، أسندت قيادته إلى "حواسنية موسى" ونائبه " نوبلي الزين"، أنظر:علي العياشي: "**معركة جبل وسطة** "، **مجلة أول نوفمبر**، ع80، تاريخية، ثقافية، سياسية، اجتماعية، تصدر عن المنظمة الوطنية للمجاهدين الجزائر،1986م، ص 25، الطاهر زبيري، **مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929 – 1962)**، الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الرويبة، 2008م ، ص ص 180، 181.

[4] تقع القاعدة الشرقية بالمنطقة الشّمالية الشرقية للجزائر المتاخمة للحدود التونسية ، يحدها شمالا البحر(القالة، عنابة) ومن الجنوب الشرقي بلدية تبسة وسدراته، ومن الشمال الغربي مدينة قالمة وعنابة، وقد أسندت لهذه الناحية وظائف أساسية كبرى تجاه الولايات الداخلية والمحاذية لها لتزويدها بالسّلاح والذخيرة وضمان عبور القوافل وتموينها، فكانت منطقة سوق أهراس أو القاعدة الشرقية تشكل القاعدة الخلفية والعمق الاستراتيجي للثورة الجزائرية، وتشكلت بقيادة عمارة العسكري (بوقلاز) في ديسمبر1956م، أنظر: ياسر فركوس، **الثورة الجزائرية في منطقة سوق أهراس (القاعدة الشرقية) 1954 – 1962م**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الحلقة الثالثة، تخصّص تاريخ الحركة الوطنية والثّورة الجزائرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التّاريخ، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس،2015- 2016م، ص11-15، وأيضا: العقيد الطاهر زبيري، **مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929– 1962)**، الوكالة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، 2008، ص 179.

(بوقلاز)[1]، وتنفيذ بعض العمليات العسكرية، وتنظيم عمليات المرور، واختراق الحواجز والأسلاك الشائكة المكهربة[2].

لقد وضعت فرنسا القرية ضمن مخططاتها العسكرية لضربها، وقطع المدد، وسدّ الطّريق أمام الثّوار الجزائريين المرابطين بالقواعد الخلفية الموجودة على الأراضي التونسية، والراغبة بالدخول إلى الجزائر.

- الاعتداء على قرية ساقية سيدي يوسف 8 فيفري 1958م:

-أسباب القصف:

كانت تونس من أهم البلدان المغاربية التي تأثرت كثيرا بأحداث الثورة الجزائرية بحكم العامل الجغرافي، والعلاقات التاريخية القديمة بين البلدين، والعدو المشترك، كل هذه العوامل جعلت مسألة التّضامن بينهما ضرورة ملحة لمواجهة خطر الاستعمار الفرنسي فوق أراضيهما، لقد ساهمت تونس مساهمة فعالة في دعم الثورة الجزائرية[3]، من خلال تعدد أشكال الدّعم التونسي لها، فإلى جانب الدّعاية التي يقوم بها الدبلوماسيون التونسيون لصالح القضية الجزائرية، كان هناك الدّعم الإعلامي، وذلك ببث برنامج بعنوان " صوت الجزائر"، وكانت لهجة هذه الحصة حادة، في مواجهة السّياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، وحصول الجزائريين المقيمين بتونس على " جواز تنقل " مؤشر من قبل السّلطات

[1] (1925– 1995) ولد بضواحي عنابة، انخرط مبكرا في سلاح البحرية الفرنسية وفي 1944م، وانضم إلى الخلايا السّرية لحزب الشعب، وهو لا يزال ضمن القوات المتمركزة التونسية، ومع بداية الثورة كلّف بتنظيم جهاز الاستعلامات والفداء بعنابة وبعد اكتشافه التحق برفاقه المجاهدين بنواحي القالة ، وأصبح في خريف 1955م مسؤولا عن ناحية القالة، وبني صالح، ومساعدا للمناضل عمار بن عودة، كما أصبح بعد مؤتمر الصومام مسؤولا عن ناحية سوق أهراس التي عرفت فيما بعد بالقاعدة الشرقية. وفي أواخر 1956م أصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وعقيدا بصفته قائدا للقاعدة الشرقية، ومع بداية 1958م، أصبح عضوا في قيادة العمليات العسكرية (C.O.M)، توفي 1995م، أنظر محفوظ سعدالله" **لقاء مع عمارة بوقلاز**"، **مجلة الجيش**، ع 346، نوفمبر1993 ص 40.

[2] بشير اليزيدي، " **الرّهانات والأبعاد في عملية الاعتداء على ساقية سيدي يوسف 1954 – 1958م** "، – في– **روافد** ،ع 10، مجلة المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، 2005، ص329.

[3] عبد الحفيظ موسم، "**تونس ودعم الثورة الجزائرية 1956– 1962م**" – في– **مجلة روافد**، ع 20، تونس، 2015 ص95.

الأمنية التونسية، وتمتع عناصر جبهة التحرير الوطني بالحرية التامة في الشّغل في البلاد التونسية [1]. ومن مظاهر الدّعم التونسي للثورة الجزائرية، والذي زاد في توتر العلاقات بين تونس وفرنسا، قضية تهريب السّلاح إلى المجاهدين الجزائريين عبر التراب التونسي[2]، حيث مثّلت تونس البوابة الشّرقية للثورة الجزائرية في دخول الأسلحة، والمؤونة الحربية إليها، فكانت الحدود التونسية الجزائرية من أهم معابر المجاهدين، ونقل الأسلحة القادمة من مصر وليبيا[3]، وكان هناك تنسيق بين الحكومة التونسية وجبهة التحرير الوطني فيما يتعلق بإيصال الأسلحة للثوار، من خلال اللقاءات، وفي هذا الإطار، يذكر أحمد توفيق المدني اللّقاء الذي جمعه والأمين دباغين بالقاهرة في 22 جانفي 1957م بالمندوبين التونسيين الصادق مقدم والطيب سليم عن الحكومة التونسية، وانتهى بالتوقيع على اتفاقية التّسليح، ونصت على ما يلي :

– تتعهد الحكومة التّونسية بنقل الأسلحة الجزائرية التي تصلها إلى الحدود من ممثلي جبهة التحرير الوطني، وتسلمها لمن تعينه الجبهة لهذه المهمة.

– تشرف على هذه العملية هيئة مشتركة تتألف من ممثلين عن الديوان السياسي التونسي، وممثلين عن جبهة التحرير الوطني .

– تتعهد هذه الهيئة المشتركة بأن لا تتسرب إلى البلاد التونسية أي قطعة من السّلاح أو أي جزء من الذخيرة المخصصة لصالح الجزائر.

– لا تتم عملية النّقل هذه إلا بين الجزائيين المفوضين من قبل جبهة التحرير، والتونسيين المفوضين من قبل الديوان السياسي التونسي دون أي مشاركة خارجية عنها.

– المسائل المتعلقة بتنفيذ هذا الاتفاق بصفة سريعة وعملية، تتولاها لجنة مسؤولة مشتركة، مؤلّفة من عضو يعيّنه الديوان السياسي، وعضو آخر تعيّنه جبهة التحرير.

---

[1] بشير اليزيدي، **مرجع سابق**، ص 323.

[2] **نفسه**، ص 323.

[3] عبد الحفيظ موسم، **مرجع سابق**، ص 101.

– تبدأ اللّجنة عملها بعد مصادقة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة على هذا النص النهائي، بعد رجوع الوفد التونسي إلى العاصمة التونسية[1] .

وكانت الثورة تتحصل على أموال معتبرة من تونس، من خلال مساهمات الجالية الجزائرية المقيمة بها، والمواطنين التونسيين، وكذا الجمعيات والشّعب الدستورية التونسية كما كانت تونس مصدر تموين الثورة الجزائرية، من خلال توفير المواد الغذائية والملابس والأدوية يتم تهريبها إلى الحدود التونسية الجزائرية بواسطة سيارات الجيش والحرس الوطني التونسي[2]. وهكذا فإن الدّعم والمساندة التونسية للثورة الجزائرية، قد عرّض البلاد التونسية إلى تهديدات واعتداءات من قبل فرنسا، خاصة بعد سنّ قانون "حق التتبّع" أو "الملاحقة" داخل التراب التونسي منذ سبتمبر 1957م، وصل بالنسبة للبلاد التونسية إلى عمق 25 كم، فكان بذلك هذا الدّعم من بين الأسباب التي اتخذتها فرنسا ذريعة لقصف قرية ساقية سيدي يوسف الحدودية في 8 فيفري1958م . وتعد معركة جبل الواسطة[3]، التي جرت وقائعها في11جانفي 1958م على بعد بضعة كيلومترات من الحدود التونسية، ضد كتيبة فرنسية، السّبب المباشر الذي أدى إلى ارتكاب الطّيران الفرنسي تلك المجزرة، بقصف ساقية سيدي يوسف في الثامن فيفري من نفس السنة[4]، وهذا ما أكّده " الطّاهر الزبيري"[5] في مذكرته الموسومة : "مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين"، والتي أسفرت

---

[1] أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاح، مع ركب الثورة التحريرية، **المرجع السابق**، ج3، ص–ص؟ 419– 421.

[2] عبد الحفيظ موسم، **مرجع سابق**، ص–ص 97– 100.

[3] عبارة عن جبل به قمم مرتفعة والتي تكسوها غابات كثيفة، مما جعله حصين الموقع، يمتد على طول 10 كم، يحده من جهة الشرق الحدود التونسية، وغربا قرية " القايد بلقاسم "، ومن الشمال جبل سيدي أحمد، ومن الجنوب جبل الساقية وقرية لحدادة، ولمزيد من التفاصيل، **ينظر**: علي العياشي، **مرجع سابق** ، ص 25.

[4] بشير اليزيدي، **مرجع سابق**، ص 329.

[5] ولد في 4 أفريل 1929م بدوار أم العظائم بولاية سوق أهراس، انظم إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية (حزب الشّعب الجزائري) عام 1950م، اعتقل في أواخر ديسمبر 1954م، وحكم عليه بالإعدام، وتمكّن من الفرار مع البطل مصطفى بن بولعيد من سجن الكدية بقسنطينة، عيّن قائدا للفيلق الثالث بالقاعدة الشّرقية، وتمّ ترقيته إلى رتبة رائد وعضو مجلس قيادة القاعدة الشرقية، تولى قيادة الولاية الأولى (الأوراس) في عام 1960م إلى غاية الاستقلال. أصبح قائدا لأركان الجيش الوطني الشعبي عام 1963م . أنظر: الطّاهر زبيري، **مصدر سابق**، من ص–ص19 وما بعدها.

عن انتصار جيش التحرير الجزائري، وكانت ضربة قاضية للجيش الفرنسي، وقد حاولت سلطات الاحتلال الفرنسي تبرير هذه الهزيمة المذلة، فاتهمت الحرس الوطني التونسي بمساندة جيش التحرير الجزائري في هذه المعركة، بل استغلت كذريعة لقصف قرية ساقية سيدي يوسف، معتبرة بأنها مركز لجيش التحرير الجزائري في الأراضي التونسية [1]. ومن أسباب تلك المعركة، وضع حد لاعتداءات الجيش الفرنسي المتكررة على سكان المنطقة الحدودية، فقد كان للفرنسيين مركز عسكري متقدم يسمى 28، ويبعد عن الحدود التونسية بنحو 20 كم، فاعتاد جنوده القيام بدوريات واعتقالات لأبناء الشّعب واللاّجئين الفارين من هول الحرب، فكانت قوات العدو تقوم بقمع المواطنين، واستنطاقهم، وسلب ممتلكاتهم، ونهب أرزاقهم، خاصة مشتة أولاد بوغالم، التي كان يتردد عليها باستمرار العدو المتواجد في مركز الكوارد، ويستولي على قوتهم اليومي[2]. ولذلك دعت قيادة الفيلق الثالث الكتيبة التاسعة – التي كان على رأسها موسى حواسنية – إلى عقد اجتماع في إحدى قمم الجبل، قبل خمسة أيام من المعركة، لدراسة الوضعية العامة لتلك الجهة، كما تقرر استعراض نشاط العدو المنطقة ووضع حد لهذه الاعتداءات ضد المدنيين العزل، لذا أمرت قيادة الفيلق الثالث الكتيبة التاسعة [3] بنصب كمين للعدو الفرنسي للقضاء على وحدته، وغنم

---

[1] الطّاهر زبيري، **مصدر سابق**، ص 187.

[2] **نفسه**، ص 188.

[3] كانت الكتيبة في هذه الأثناء، وفي معركة الواسطة، تابعة للفيلق الثالث، وهي تحت قيادة الملازم " حمة لولو " ونائبه ابن علال محمد، وكانت تتكون من أربع فصائل :

- الفصيلة الأولى تحت قيادة " رابح عواجية ".
- الفصيلة الثانية تحت قيادة " ابن علالة محمد ".
- الفصيلة الثالثة تحت قيادة " صالح مسادي " المدعو " نهرو ".
- الفصيلة الرابعة تحت قيادة " حواسنية العياشي " و نائبه " مكناس محمد بلرابح ".

علما أن هذه الكتيبة، قد خاضت – منذ نشأتها – عدة معارك و هجومات ضد العدو الفرنسي، وأن معظم مجاهديها من أبناء تلك المنطقة، ممّا مكّنهم من معرفة طبيعة المنطقة، وطرق، وأساليب مواجهة العدو الفرنسي، للتوسع أكثر في الموضوع، ينظر: علي العياشي، **مرجع سابق**، ص 25.

أسلحتها، وتلقينها درسا في ميدان القتال، وإشعارها بقوة وتنظيم جيش التحرير الوطني، وتواجده بالمنطقة [1] .

ولتحقيق الأهداف المسطرة في الاجتماع، واستعدادا لانطلاق المعركة، أرسلت دورية عسكرية إلى مشتة أولاد بوغالم لاستطلاع أخبار العدو، كما انتقلت"الكتيبة التاسعة" بأمر من قيادة الفيلق الثالث إلى الناحية الشرقية لجبل الواسطة التي تشرف على الطريق الرابط بين سوق أهراس وساقية سيدي يوسف لاختيار المكان لنصب الكمائن لقوافل العدو الفرنسي التي اعتادت المرور عبر هذا المسلك يوميا قادمة من مركز القوارد[2]، والذي يبعد بحوالي 10 كلم عن مشتتة أولاد بوغالم، ويعتبر من أكبر مراكز الجيش الفرنسي في بالقاعدة الشرقية[3] .

وفي مساء يوم 10 جانفي 1958م، توجّه أفراد الكتيبة التاسعة من أفراد جيش التحرير الوطني إلى المنطقة التي اختيرت من قبل لأخذ مواقعهم، ولإعداد الكمين على سفح الجبل الذي يبعد بحوالي ثمانية كيلومترات عن الحدود الجزائرية – التونسية[4]، ليسهل على المجاهدين الانسحاب بسرعة، والدّخول في الجبل، وكانت الفصائل الأربعة للفيلق الثالث قد توزعت على القمم المحيطة بالممر، حيث تمّ تغطية قمم المرتفعات المطلة على جميع الممرات، ومن الجهات الأربعة، وتمّ بذلك تغطية مساحات من الجبل، لمحاصرة قافلة العدو تحسبا لأي تغيير[5].

---

[1] علي العياشي، **مرجع سابق**، ص ص 25، 26.

[2] جاءت كلمة القوارد من كلمة Les gardes forestiers ، والتي تعني حراس الغابة، وتحولت مراكز حراس الغابة بعد اشتداد عود الثورة الجزائرية إلى ثكنات محصنة لجيش الاحتلال، أنظر: الظاهر زبيري، **مصدر سابق** ، ص 186.

[3] الطاهر جبلي، **دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية (1954 – 1962)**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان – الجزائر، 2014م، ص 133.

[4] عبد الوحيد جلامة، **مرجع سابق**، ص ص 125، 126.

[5] الطاهر جبلي، **المرجع السابق**، ص 133 .

وقد تزامن نصب الكمين، مع خروج الكتيبة 23 من المشاة، وكان عددها خمسين يقودها النقيب " آلار " Allard " من المركز العسكري الفرنسي المتواجد بالقرب من الساقية لنصب كمين للمجاهدين الذين اعتادوا استعمال مسالك – بالقرب من المركز – للعبور نحو البلاد التونسية، وقد اعتمد قائد الكتيبة على معطيات، قدّمها له أحد المخبرين، لكن اتضح فيما بعد أنها غير صحيحة، بل أوقعت كتيبة الجيش الفرنسي في كمين جيش التحرير، ففي الصباح الباكر، جاءت فصيلة من الكتيبة الفرنسية إلى المكان راجلة كالمعتاد، ولم تنتبه إلى تواجد جيش التحرير الذي عرف كيف يقوم بعملية التمويه فدخل العدو في وسطهم، وما إن اقترب حتى انهال المجاهدون عليهم بالرصاص فأصابهم الرعب والهلع، وتفكك تنظيمهم، ولم يتمكنوا من التصدي لهجوم المجاهدين بكيفية مؤثرة، فسهل بذلك مهمة المجاهدين الذين كثفوا نيرانهم على العدو، ففروا من ميدان المعركة، ومنهم من توجّه إلى المساكن، ومطامير القمح للاحتماء داخلها، ولم يكتف أفراد الكتيبة بالهجوم، بل قاموا بمتابعتهم الفارين، ومحاصرتهم، واستمرت ملاحقة المجاهدين للعدو إلى الساعة الثامنة صباحا [1].

وأسفرت المعركة عن مقتل 15 جندي فرنسي، وجرح واحد، وضياع أسلحتهم[2] وأسر خمسة جنود، بقي منهم أربعة[3] بعد وفاة أحدهم متأثرا بجروح بليغة [4] . أما الأسرى الأربعة، فكانت المعاملة معهم حسنة، بعد أن أوصت قيادة القاعدة الشرقية بذلك، كما تمّت معالجة المصابين من قبل أطباء جزائريين تابعين لجيش التحرير من مدينة الكاف

[1] علي العياشي، **مرجع سابق**، ص 26.

[2] - Jacques Valette, **Op.cit**, p 42.43 .

[3] فيما يخص أسماء الأسرى الأربعة، فهم كالتالي: فانسان موراليس(Vincent Morales)، جون فيالارون (Jean Vialaron)، هنري ريليا (Henri Relea)، جون جاكوب (Jean Jacob)، أنظر الصورة : **المجاهد**، ع 17، 1 فيفري 1958م، ص 1.

[4] الطاهر جبلي، **مرجع سابق**، ص 134.

التونسية وهم: الدّكتور بشير منتوري(طبيب جراح)، والدّكتور بوذراع، والدّكتور ابراهيم غياط[1].

وقد اتصل الأسرى الفرنسيون الأربعة بأهاليهم، من خلال الرسائل التي وجهوها إلى الأمهات الفرنسيات، وإلى أوليائهم، وأصدقائهم، بعد إقناعهم من قبل صحافيين - الذين قاموا بزيارة للأسرى- بكتابتها، وتعهدوا لهم بإيصالهم لهم[2]، وقد نشرت جريدة "المجاهد" مقتطفات من الرّسالة التي وجهوها عن طريق جبهة التحرير إلى جميع الجنود الفرنسيين هذا نصها : " وبعد اشتباك صباح السبت11 جانفي، وقعنا أسرى في أيدي جنود جيش التحرير الوطني، وقادونا من غير أن يمسونا بأدنى أذى. ونحن في هذا الوقت الذي نكتب فيه هذه الرسالة، أربعة جنود من الفرقة الثالثة، نؤكّد لكم أننا أحياء. إنكم تظنون قطعا أن حياتنا قد انتهت، ولكن الحقيقة خلاف ذلك، وهاكم الدّليل على حياتنا، هذه الرسالة التي أكتبها أنا(ج .ل. فيالارون). وسأحدثكم عن الثلاثة الآخرين الموجودين معي. وفيما يخص غذائنا، ليس هناك ما نشتكي منه، فنحن نأكل خبزا جديدا مع أغذية أخرى محضرة تحضيرا متقنا، كما أننا نشرب القهوة السّاخنة الكثيرة السّكر، أما الذين يدخنون مثلي أنا، ومثل ريليا جاكوب، فإننا مختارون بين عدة أنواع من السّجائر. وهكذا ترون أن حياتنا هنا لا تقل عن حياتنا السّابقة في المخيمات العسكرية. الإمضاء: ريليا جاكوب- مورالاس - فيالارون[3] .

وكانت صحيفة " نيويورك تايمس " الأميركية، قد نشرت خبر الأسرى الفرنسيين الأربعة، ففضحت بذلك مناورات الحكومة الفرنسية التي حاولت إخفاء الحقيقة على الرأي العام العالمي، وأعلنت الصحيفة أن الأسرى الفرنسيين يوجدون داخل الجزائر، ووراء خط

---

[1] الطاهر زبيري، **مصدر سابق**، ص 190.

[2] الطاهر جبلي، **مرجع سابق**، ص 135.

[3] **المجاهد**، "**رسالة إلى الجنود الفرنسيين** "، ع17، 1 فيفري 1958م، ص 8.

موريس[1]، وأن جبهة التحرير الوطني مستعدة للدخول في مفاوضات بشأنهم مع منظمة الصليب الأحمر الدّولي، أو أية منظمة عالمية أخرى من نوعها، وهذا ما يدل أن المعركة وقعت داخل التراب الجزائري، عكس ما ذهبت إليه الحكومة الفرنسية، بأن العملية أطلقت من الأراضي التونسية، وهذا الضّغط الذي تمارسه على تونس، ما هو إلاّ مناورة سياسية تريد بها حكومة فيليكس غايار " Felix Gaillard " أن تحصل على الثّقة، وتنقذ نفسها من السّقوط[2].

ومهما يكن من أمر، فإن جبهة التحرير الوطني، قد سارعت من خلال الهلال الأحمر الجزائري، وممثله الدكتور ابن تامي بجنيف، بالاتصال بمنظمة الصليب الأحمر الدولي – بخصوص الجنود الأسرى الأربعة – لعرض عليه فكرة زيارتهم والاتصال بهم مع تقديم لهم كل التسهيلات، علما أن الأسرى متواجدون على الأراضي الجزائرية فاستجابت المنظمة الدولية لهذا المسعى، وقامت بإرسال بعثة إلى تونس تتكون من السّيدين " دوبرو " De Preux ، والسيد " هوفمان " Hofmanne ، وقد تقابل الوفد مع الأسرى الفرنسيين، فوجدهم في صحة جيدا [3] .

[1] ينسب الخط إلى " أندري موريس" وزير الدفاع الفرنسي، والذي يفصل الجزائر عن الحدود التونسية، انطلقت الاشغال به في أوت 1956م، وأعلنت فرنسا في سبتمبر 1957م، بأنها انتهت من إقامة الخط المكهرب على الحدود التونسية الجزائرية، و يتكون الخط من أسلاك شائكة وخيوط أعمدة بثّ فيها التيار الكهربائي تتراوح طاقته بين 5000 و7000 فولت، ويمتد خط موريس من السّاحل الشرقي لمدينة عنابة إلى جنوب مدينة تبسة مرورا ببئر العاتر حتى نقرين، ويبلغ طول الخط 380كم، ويتراوح عرضه من ستة إلى أثنى عشر متر، وإلى ستين متر في بعض المناطق الاستراتيجية وتتخلل الألغام المختلفة الأحجام الفردية والجماعية على طول امتداده، أنظر: جمال بلفردي، **هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود الشرقية والغربية (1958 – 1962)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة في الأدب والعلوم الإنسانية، بوزريعة – الجزائر، 2004 – 205م، ص61.

[2] **المجاهد**، " **حوادث الحدود مناورة سياسية** "، ع16، 15 جانفي 1958م، ص5.

[3] **المجاهد**، " **منظمة الصليب الأحمر الدّولي في حرب الجزائر لأول مرة** "، ع17، فيفري 1958م، ص ص 6، 7.

وانتهت قضية الأسرى الأربعة، بإطلاق سراحهم، من قبل الهلال الأحمر الجزائري[1] بعد موافقة جيش التحرير الوطني، ونظّم في هذا الإطار حفل تسليم الأسرى لمندوبية اللّجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي يوم 20 أكتوبر1958م بمقر الهلال الأحمر التونسي، وبحضور ممثل سفارة المغرب، وممثل الحكومة المؤقتة، ومندوبي اللّجنة الدّولية للصّليب الأحمر[2].

-مجريات قصف السّاقية:

لقد وقع الاعتداء الفرنسي الجوي على ساقية سيدي يوسف التونسية تحت غطاء" حق التتبّع" أو الملاحقة بعد أن أعطى الجنرال راؤول سالان" Raoul Salan "[3]على السّاعة العاشرة الإذن بالهجوم عليها [4]، وقد استند في أمره على مجموعة من التقارير العسكرية، وبعض الصور الفوتوغرافية الملتقطة من طرف طائرة استطلاعية إنجليزية

---

[1] جمعية إنسانية وطنية، أسستها جبهة التحرير الوطني في 11 ديسمبر 1956م، حدّدت مهمتها في التّكفل بالوضع الإنساني المترتب عن الحرب التّحريرية، ونقل معاناة الشّعب الجزائري لكل شعوب ودول العالم، أنشئت في طنجة (مقر مؤقت) بالمغرب الاقصى، وأعلن عنه في9 جانفي 1957م، للمزيد من التفاصيل، أنظر: محفوظ عاشور "**نشأة الهلال الأحمر الجزائري، ودوره في قضية الأسرى إبان الثورة التحريرية 1957-1962م**"، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، ع13 قسم العلوم الاجتماعية، جانفي 2015م، ص- ص. 109،108، وأيضا : **جريدة المقاومة**، " **بلاغ** "، ع18، 29 جانفي 1957م، ص 2.

[2] محفوظ عاشور ، **المرجع السابق**، ص 112، ولمعرفة نشاط الهلال الأحمر في تسليم الأسرى إلى الصّليب الأحمر الدولي، أنظر: **جريدة المجاهد**، " **نشاط الهلال الأحمر الجزائري** " ع44، 14 جوان 1959م، ص 14.

[3] (1899- 1984) قائد الجيش الفرنسي بالجزائر ما بين 1956 – 1958م، عرف بسياسته القمعية إزاء الثورة الجزائرية، خاصة بعد اندلاع معركة الجزائر 1957م، وهو من المؤسسين للمنظمة العسكرية السرية O.A.S، ودخل في حرب مفتوحة ضد الجنرال ديغول بسبب سياسته في الجزائر، حيث قام بمحاولة انقلابية رفقة شال، زيلر، وجوهو ضده في أفريل 1961م، لكنها فشلت، وأحيل على التقاعد في 10 جوان 1960، لكنه ظل ينشط في المنظمة، فألقي عليه القبض في أفريل 1962م ، وحكمت عليه المحكمة العسكرية بالسّجن المؤبد، لكن تمّ الإفراج عنه في 15 جوان 1968، وصدر في حقه العفو العام 1982، أنظر: عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائري 1954-1962م**، تر: عالم مختار، **دار القصبة للنشر، الجزائر**، 2007م، ص- ص 190- 192. وأيضا: Raoul Salan. **Mémoires fin d'un empire (Algérie Française)1er Novembre 1954- 6 Juin 1958**. Tome 3, Presse de la cite. Paris. 1970. P, 258.

[4] Jacques Valette: op,cit, pp41-46.

الصّنع ما بين 2 إلى 7 فيفري 1958م، واعتمادا على المعطيات المقدمة، تمّ تعيين وتحديد المناطق التي سيتم قصفها[1].

وفي صبيحة يوم السبت 8 فيفري 1958م، وهو يوم عطلة وسوق أسبوعي وبحضور ممثلي الصّليب الأحمر الدولي، والهلال الأحمر التّونسي، اللّذان كانا يوزعان المواد الغذائية، والأدوية على اللاّجئين الجزائريين، وفي حدود السّاعة الحادية عشرة صباحا، وخمس دقائق، أقلعت الطّائرات العسكرية الفرنسية من قاعدة تبسة العسكرية وأعطت قيادة القوات الجوية الفرنسية الأمر لها، والتي قدّر عددها 25 طائرة، منها 11 طائرة مقنبلة من نوع ب26، وست طائرات من نوع " كورسير " Corsaires "، وثماني طائرات من نوع " ميسترال" Mistral "[2]، بقصف قرية ساقية سيدي يوسف بما يزيد عن خمسة وأربعين طن من المتفجرات، على شكل قنابل، يتراوح وزنها ما بين خمسين إلى خمسمائة كيلوغرام[3].

لقد بدأ الطيران الفرنسي القصف الهمجي، بضرب مندوبية الساقية في وسط القرية فاستولى الرّعب والهلع على سكان القرية، وفي ساحة السوق، وفي أوساط الفلاحين والتّجار واللاّجئين المتواجدين بالقرية، فلاذوا بالفرار، وراح كل واحد منهم يبحث عن مكان آمن، تاركا وراءه متاعه[4]، وكانت الطائرات الحربية الفرنسية تطارد الهاربين العزل وترميهم

---

1 عبد الوحيد جلامة، **مرجع سابق**، ص 209.

2 الهادي البكوش، **الاعتداء الفرنسي على ساقية سيدي يوسف، الوقائع والتداعيات**، تع: أحمد العايب ومحمد بلحاج، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2008، ص 6.

3 حبيب حسن اللولب، " **الذكرى الخمسون للعدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف، وحدة المصير مدونة بدماء الشهداء، ومحطة بارزة في التاريخ النضالي المغاربي المشترك** "، – في– **جريدة العرب**، جريدة يومية، لندن، يوم: 8 فيفري 2008، ص6.

4 عبد الوحيد جلامة، **المرجع السابق**، ص 210.

بالقذائف اليدوية، وبنيران رشاشاتها، وهي على علو منخفض جدا لإصابة أكثر عدد ممكن من الفارين، واستمرت في مطاردتهم على بعد كيلومترات من القرية[1].

وكانت الطائرات تقصف في نفس الوقت منجم الرّصاص القريب من السّاقية والذي كان ضمن أهداف السّلطات العسكرية لتحطيمه، على أساس أنه معسكر تدريب جيش التّحرير الوطني، وقد دامت عملية القصف ساعة وعشرين دقيقة[2].

-حصيلة القصف الفرنسي لساقية سيدي يوسف:

أسفر هذا العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف على خسائر بشرية ومادية كبيرة، وصفتها وسائل الإعلام بالمجزرة الرهيبة.

أ – الخسائر البشرية:

لقد وقع هذا الاعتداء من قبل الطيران الفرنسي على قرية ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958م، وبما أن اليوم كان يوم عطلة وسّوق أسبوعي، وهو اليوم الذي تكثر فيه حركة السّكان، سواء من سكان القرية، أو سكان المناطق المجاورة لها، كما كان مقررا في هذا اليوم توزيع المساعدات على اللاجئين الجزائريين المتواجدين على الأراضي التونسية من قبل الصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر التونسي، لذا كانت حصيلة الأرواح ثقيلة[3]، وهناك اختلاف بين الباحثين حول عدد ضحايا المجزرة، فمنهم من يشير إلى أن الحصيلة قد بلغت ثمانية وستين شهيدا، من بينهم تسع نساء واثنا عشر طفلا، والبقية من الرجال، إضافة إلى العثور على سبع وخمسين جثة هامدة، وعشرة جرحى، استشهدوا عندما نقلوا إلى المستشفى، أما عدد الجرحى، فقدر بسبعة وثمانين جريحا [4]، ومنهم من

[1] حبيب حسن اللولب، **التونسيون والثورة الجزائرية (1954 – 1962)**، أطروحة دكتوراه، التّخصص الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر2، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، 2006 – 2007م، ص 506.

[2] الهادي البكوش، **مرجع سابق**، ص6.

[3] خالد بوهند، **مرجع سابق**، ص 236.

[4] حبيب حسن اللولب، **التونسيون**، **المرجع السابق**، ص506.

قدّرها بحوالي 79 شهيدا من بينهم 11 امرأة و20 طفلا، وأكثر من 130 جريح[1]، وهناك من يشير إلى أن عدد ضحايا السّاقية الحدودية 76 شهيد، منهم 38 رجل، و09 نساء و29 طفل (20 ذكور و09 إناث)، أما عدد الجرحى، فقد بلغ 198 جريح [2].

من خلال هذه الإحصائيات المتعلقة بضحايا العدوان الفرنسي على الساقية، يتبين لنا مدى إجرام الاستعمار الفرنسي، والحكومات الفرنسية المتعاقبة، وما تقوم به من أساليب قمع وإبادة في حق الأبرياء العزل الذي استهدف هذه القرية، والسّوق، والمدرسة وسيارات ومنظمة الصليب الأحمر الدولي التي جاءت لتمدّ اللاّجئين الجزائريين بالإسعافات[3] ، لكن السّلطات الفرنسية أنكرت ذلك، وكان لها الجرأة أن أذاعت بيانا تكذب فيه ذلك، من خلال ما أوردته جريدة " المجاهد ": " إننا نستطيع أن نكذب تكذيبا قطعيا الخبر الوارد من تونس، والذي يزعم أن مدرسة قد قذفت بالقنابل، وأن أطفالا عديدين قد قتلوا فيها" [4].

ب - الخسائر المادية :

وفيما يخص الخسائر المادية المترتبة عن القصف للطيران الجوي الفرنسي الذي تعرضت له القرية خلال سوقها الأسبوعي، فقد خلّف تدمير شبه كلي لمختلف المرافق الحيوية للقرية، فهدّمت ثلاثة أرباع القرية[5]، وقد تضرّر حوالي 300 مسكن من أصل 360 جراء القصف، منها 10 مساكن هدّمت تماما أثناء العملية [6]، ثم

---

[1] عبد الله مقلاتي، **الثورة الجزائرية والمغرب العربي**، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 88.

[2] عبد الوحيد جلامة، **مرجع سابق**، ص- ص 212- 215.

[3] **المجاهد** ، " **قرية ساقية سيدي يوسف الشهيدة، فضحت مسؤولية الاستعمار العالمي، وجسّمت وحدة المغرب العربي** "، ع 18، 15 فيفري 1958م، ص 4.

[4] - **نفسه**، ص 4.

[5] - يحي بوعزيز، **رحلة في فضاء العمر أو مذكرات القرن**، ج3، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، الجزائر 2009، ص170.

[6] عبد الوحيد جلامة، **المرجع السابق**، ص 217.

ارتفع العدد بعد القيام بعملية الإنقاذ إلى 43 مسكن، وتهديم دار المندوبية بكاملها[1]، كما تعرضت مؤسسات إدارية للتدمير، ومنها: مدرستان ابتدائيتان بقرية الساقية، مركز إدارة الغابات إدارة المناجم، مركز الحرس الوطني، مركز إدارة البريد، مركز الجمارك[2]، وفيما يتعلق بالأضرار التي لحقت بالسيارات، فتمثلت في تحطيم خمس سيارات عسكرية، وخمس سيارات مدنية، منها شاحنة للصليب الأحمر الدّولي وأخرى للهلال الأحمر التونسي[3]. وجاء في مقال لجريدة " المجاهد[4]:"... فأسرع الصحافيون الصحافيون ومصورو السينما من التونسيين والفرنسيين والأجانب إلى عين المكان، ووصلوا بعد ساعات قليلة من صدور بلاغ عن القيادة الفرنسية، والتي حاولت فيه إخفاء الحقيقة فأعلنت أن الطائرات الفرنسية قد توجهت بقذفها إلى مراكز معينة، وهي مراكز المدافع المضادة للطائرات، وتجمعات الثوار الجزائريين التي تقع على

---

[1] **جريدة العمل**، "**اعتداءات على ساقية سيدي يوسف** "، ع 715، 9 فيفري 1958، ص ص 1، 2، نقلا عن حبيب حسن اللّولب، **التونسيون والثورة**، **مرجع سابق**، ص 507 .

[2] C.d.n.t , Département du mouvement national, **L'affaire de Sakiet sidi Youssef** Boite n1, Dossier n 5, Bilan des dégâts a Sakiet sidi Youssef et à la mine de Sakiet, P1.

[3] حبيب حسن اللّولب، **المرجع السابق**، ص 506.

[4] ظهرت صحيفة المجاهد لأول مرة كنشرة للثورة في منصف جوان 1956، في مدينة الجزائر، وكانت تطبع على الرونيون، وقد صدرت بالفرنسية، ثم ترجمت بعد ذلك إلى العربية، واستمرت تصدر بطريقة منتظمة حتى أوائل سنة 1957م، حيث تم اكتشاف مقرها في حي القصبة، وقد دمّر أرشيف وماكينات المجاهد خلال معركة الجزائر، واستأنفت الجريدة ظهورها، ولكن على شكل جريدة مطبوعة، وهي المرحلة الثانية والتي تعرف بالحقبة المغربية، حيث نزلت = بمدينة تطوان المغربية، من العدد الثامن إلى العدد العاشر، ثم تقرّر نقلها من تطوان إلى تونس، حيث المقر الجديد للجنة التنسيق والتنفيذ، لبعد تطوان عن مراكز الاتصال بالعالم، وتقرّر إسناد الإشراف عليها إلى السيد عبان رمضان وبعد استشهاده، تولى الإشراف عليها أحمد بومنجل، إلى أن تمّ الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958م، وأصبحت المجاهد تابعة رأسا لوزارة الأخبار التي كان يرأسها محمد يزيد، وظلت تحت إشراف الوزارة حتى إعلان الاستقلال، **أنظر**: عواطف عبد الرحمان، **الصحافة العربية في الجزائر**، **دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954 – 1962 م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م، ص– ص. 54– 55 أيضا: محمد سريج، **البعد المغاربي للثورة الجزائرية، من خلال جريدتي" المجاهد " الجزائرية و" الصباح " التونسية (1956 – 1962)**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، (ضفتي البحر المتوسط) أوربا والمغرب جامعة الجزائر كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، 2009 – 2010م، ص– ص 20– 22، وأيضا: **الملحق رقم (11).**
.

بعد كيلومتر ونصف جنوب قرية الساقية، ووجدوا ما أذهلهم قرية دمّرت بأكملها، ودفن أهلها ومن قاصدي سوقها الأسبوعي تحت الأنقاض، ورأوا الأسلاك التليفونية في الطرقات، وكذا السّلع وأكياس الدّقيق، والخضر والبقول قد امتزجت بتراب سقوف الدّكاكين المنهارة عليها، كما وجدوا منظرا رهيبا هو منظر مدرسة ذات قسمين تكدست بها جثث الصبيان الصغيرة، تبعثرت على الأرض كراريس أطفال المدارس الأبرياء، وكتبهم، ومحافظهم، وأقلامهم وأدوات دروسهم[1]. كما أدى استعمال القنابل الحارقة والمدمرة واليدوية ونيران الرشاشات إلى إضرام النّار في عدة مساكن متاجر وأصبحت ساحة السّوق بحيرة من الزّيت الممزوج بالدّماء[2].

وكانت السّلطات الاستعمارية الفرنسية، قد رسمت من وراء هذه الغارة الوحشية ضرب هدفين مرة واحدة، الأول باعتبار منطقة ساقية سيدي يوسف كانت قاعدة خلفية للثوار الجزائريين، أما الهدف الثاني، هو تدمير القرية برمتها، كونها كانت تأوي اللاّجئين الجزائريين[3]، وتكون بذلك فرنسا قد حاولت أن تضع حدا للتّلاحم والتّضامن بين الشعبين الجزائري والتونسي، إلاّ أنها لم تفلح في ذلك، بل زادت هذه الأحداث في تمتين أواصر الأخوة الجزائرية التونسية[4]، وأوصلت التضامن بينهما إلى القمة، بعد أن اختلطت الدّماء بينهما، والمعاناة المشتركة، وساهمت في توحيد المصير بين الشّعبين والبلدين أكثر من أي وقت مضى، فأصبح البلدان بمثابة جسد واحد يتألمان لما يصيبهما من الآلام ويفرحان لما يجدانه من المسرات[5].

---

[1] **المجاهد**، " قرية ساقية سيدي يوسف الشهيدة "، ع18، **مصدر سابق**، ص 4.

[2] حبيب حسن اللولب، **التونسيون والثورة الجزاءرية**، **مرجع سابق**، ص 507.

[3] عبد الحفيظ موسم، **مرجع سابق** ،ص 118.

[4] الهادي البكوش، **مرجع سابق**، ص38.

[5] يحي بوعزيز، رحلة في فضاء العمر ومذكرات القرن، **مرجع سابق**، ص 172.

– موقف الجزائريين من قصف السّاقية من خلال جريدة المجاهد:

تابعت جريدة "المجاهد" باهتمام القضايا المصيرية بين الثّورة الجزائرية وبلدان المغرب العربي، وقد خصّصت عدة مقالات لتحليل المشاكل المشتركة التي تعرضت لها دول المنطقة بسبب تضامنها الوثيق مع الجزائر من أجل إنهاء الاحتلال الفرنسي، ومن أهم هذه الأحداث القصف الجوي الفرنسي على ساقية سيدي يوسف يوم الثامن من فيفري 1958م، والذي استهدف حسب السلطات الفرنسية الثوار الجزائريين المتواجدين في الساقية، والذين اتخذوها مركزا لهم[1].

لقد علقت "المجاهد "على ذلك العدوان الاستعماري في صفحتين تحت عنوان " قرية ساقية سيدي يوسف الشهيدة، فضحت مسؤولية الاستعمار العالمي، وجسّمت وحدة المغرب العربي"، واستهلت المقال بوصف هذا الاعتداء بالعمل الإجرامي الممنهج وجاء فيه ما يلي: " إن الاعتداء المدبر الذي ذهبت ضحيته قرية ساقية سيدي يوسف التونسية صباح يوم 8 فيفري 1958م، قد بيّن مرة أخرى بصورة لا تقبل الجدال مبلغ الإجرام من العمل الذي تقوم به الحكومات الفرنسية في شمال إفريقيا، منذ ذلك، ونحن نشهر بهذه الوحشية، ولم نكن في تشهيرنا نتبع الخيال ولا الغضب، ولا نرمي إلى دعاية وضيعة، لقد كنّا نقف عند حدود الواقع كما هو[2].

ولم تتردد الجريدة في فضح والتشهير بهذا العمل الإجرامي البربري الذي استهدف المدنيين العزل والأبرياء أمام مرأى العالم، وجاء في المقال ذاته: "وفي هذه المرة كانت الصحافة الأجنبية، وكان شهود لا ترد شهادتهم، وكان ممثل الصليب الأحمر الدولي كانوا كلّهم حاضرين، لقد استطاعوا أن يتأكدوا بأنفسهم كيف تقوم فرنسا بحرب إبادة ضد

1 عواطف عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص 173.

2 **المجاهد**، " **قرية ساقية سيدي يوسف الشهيدة، فضحت مسؤولية الاستعمار العالمي، وجسّمت وحدة المغرب العربي" مرجع سابق**، ص 4.

الشعوب التي تناضل لتتخلص من اعتدائها وقمعها الأثيم " [1]. وفي السياق ذاته نبّهت الرأي العام العالمي إلى حقيقة الاستعمار الفرنسي، وقامت بتفنيد ادعاءات حكومته التي حاولت تبرير القصف، كونه استهدف مراكز لتجمعات الثوار الجزائريين من خلال البلاغ الذي أصدرته القيادة الفرنسية، وجاء فيه: " أن القذف كان لمجرد رد فعل، وأن الطائرات الفرنسية قد توجهت بقذفها إلى مراكز معينة، وهي تجمعات الثوار الجزائريين التي تقع على بعد كيلومتر ونصف جنوب قرية الساقية "، وقد توصلت إلى الحقيقة من خلال تنقل الصّحافيين ومصوري السينما من التونسيين والفرنسيين والأجانب مباشرة بعد صدور البلاغ الفرنسي إلى عين المكان، واستطاعوا أن يتحققوا من مبلغ صحته، فتبيّن لهم " أن ما سمّاه البلاغ الفرنسي بمعسكر الثوار ومراكز المدافع المضادة للطائرات وجثث الثّوار تبيّن أن كل ذلك لم يكن في الواقع إلاّ دكاكين متواضعة، وسوق مزدحمة بسكان القرية وضواحيها الذين جاءوا للتّزويد منها، ورأوا أن القرية قد دمّرت بنسبة ثلاثة أرباعها... أما مكان المدافع المضادة للطائرات، فقد وجد فيه الصحافيون حزما مبعثرة من البصل والسفنارية التي بدأت تذبل تحت حرارة الشمس..."[2].

وفي تصويرها المشهد الرهيب لضحايا المجزرة، ونقلهم إلى مثواهم الأخير، وطريقة دفنهم، كتبت جريدة " المجاهد" تقول: "وأخيرا نقلت هذه الجموع من الجثث إلى مرقدها الأخير، وودعت بالصّلاة والتّرحم، وإن لم تكن في الواقع جثث، بل كانت أقرب إلى الأشلاء، والأعضاء المبتورة، والأجزاء المجزأة حتى لم يكن من الممكن دفن كل واحد على حدة، وكان لابد لمجموعها من سبع خنادق طويلة لتدفن فيها تلك البقايا من البشر..." [3] .

[1] __المجاهد__، " **قرية ساقية سيدي يوسف الشهيدة** "، **مصدر سابق** ، ص4.

[2] **نفسه** ، ص4 .

[3] **نفسه** ، ص 4 .

وانتقدت جريدة " المجاهد " الموقف السّلبي وغير المشرف للحلفاء إزاء الاعتداء الغاشم على قرية ساقية سيدي يوسف، بقولها: " أما التحذيرات التي يرسلها الحلفاء الغربيون إلى حليفتهم فرنسا، فإنه لم يعد لها أي معنى، لأن الشّعوب الإفريقية لن تحكم على تلك الدول إلّا بأعمالها، أما الاحتجاجات الأفلاطونية، فقد انقضى وقتها إلى غير رجعة..."[1].

وفي افتتاحية العدد ذاته، حمّلت "الجريدة" الأمم المتحدة مسؤولية المجزرة، وجاء فيه: " إن الجمعية العامة للأمم المتحدة عندما(تخلصت) من القضية الجزائرية في شهر نوفمبر الماضي بمجرد إصدار لائحة على الورق، لم تتبعها بأي عمل، كانت تعرف أنها بذلك لم تحل المشكلة، ولكنها لم تقدر أن(تخلصها) من الجزائر، واستهانتها بها للمرة الثالثة، سيجري فرنسا لا على مواصلة الحرب فحسب، بل على أن تمد يدها في هذه المرة إلى شمال إفريقيا، كما مدّدتها في 1956 إلى الشرق الأوسط[2]، إن الجمعية العامة عندما أرجعت كرة القضية الجزائرية إلى فرنسا بهذه السّهولة، كانت في الواقع صاحبة ضلع في المسؤولية عما أصبحت عليه الكرة اليوم من الضخامة والخطر. وعلى مجلس الأمن اليوم أن يتدارك خطأ الجمعية العامة بالأمس، إذا أرادت أن يتلافى خطرا أكبر منه في الغد.... " [3].

كما عبّرت " الجريدة " عن استنكارها للموقف الأمريكي الدّاعم للاستعمار الفرنسي بمناصرته في الأمم المتحدة، وفي غيرها، دبلوماسيا، وماليا، وعسكريا، هذا ما شجّعها على ارتكاب مثل هذا العدوان[4]، وأشارت إلى ذلك بقولها: " أما أمريكا التي قادت

---

[1] **المجاهد**، " **قرية سيدي يوسف الشهيدة** "، **مصدر سابق**، ص 4.

[2] يقصد به، العدوان الثلاثي على مصر في 29 أكتوبر 1956م، وشاركت فيه كل من فرنسا، بريطانيا، وإسرائيل.

[3] **المجاهد**، " **مسؤولية الأمم المتحدة في ساقية سيدي يوسف** "،ع 18، 15 فيفري 1958م، ص 1.

[4] سبيحي عائشة، " **حادثة ساقية سيدي يوسف 8 فيفري 1958م، بين تضليل الصّحافة الكولونيالية وتنوير الصّحافة الثورية الجزائرية** "،– **في– مجلة قضايا تاريخية**، مجلة فصلية أكاديمية محكمة تعنى بالدراسات التاريخية تصدر عن مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة، بوزريعة، الجزائر، ع 4، ديسمبر 2016م، ص 139.

الاستعمار الفرنسي بمناصرته في الأمم المتحدة، وفي غير الأمم المتحدة، بالدبلوماسية والمال، وبالسّلاح، ورأت كيف بذّرت فرنسا كل هذه الإمكانيات في معركة العار... إن العالم الذي أصبح يحكم على فرنسا بالجنون، ينبغي أن يذكر أمريكا بالخصوص، بأنها هي التي أعطت السّكين لهذا المجنون..." [1].

وأصدرت جبهة التحرير الوطني بلاغا، وجّهته إلى الرئيس الحبيب بورقيبة، عبّرت من خلاله عن ألمها، وتضامنها الفعال مع تونس في حزنها الوطني، الذي تسبّب فيه عدو مشترك، وتحيي في تأثر عميق الضحايا الذين سقطوا في ساحة الشّرف، وحمّلت القادة الفرنسيين المسؤولية في ارتكاب هذه المجزرة، باعتمادهم أساليب الإبادة الوحشية وتعلن للرأي العام العالمي، أن مثل هذا الحادث يعيشه الجزائريون يوميا، وجاء في مستهل هذا البلاغ: " عبّرت جبهة التحرير الوطني باسم الشعب الجزائري للرئيس الحبيب بورقيبة عن ألمها وتضامنها الفعال مع تونس في حزنها الوطني الذي تسبّب فيه عدو مشترك هو الاستعمار الفرنسي. وجبهة التحرير الوطني تحيي في تأثر عميق عديد الضحايا...، إن جبهة التحرير الوطني تسجل بصفة خاصة المسؤولية الثقيلة التي تحملها بعض القادة الفرنسيين سياسيين وعسكريين الذين يرتكبون عمدا، وعن سابق إصرار أساليب الإبادة الوحشية التي تجاوزت أساليب النّازيين. كما أن جبهة التحرير الوطني في نفس الوقت الذي تشاطر فيه الشّعب التونسي الشقيق ألمه، وغضبه، تعلن للرأي العام الذي أثارت حادثة ساقية سيدي يوسف، أن أمثال هذا الحادث الفظيع يتسلط يوميا على المدنيين الجزائريين[2].

وفي السياق ذاته، سعت جبهة التحرير الوطني إلى فضح نوايا الاستعمار الفرنسي، فقد جاء في البلاغ نفسه : " أن الاستعمار الفرنسي بهذا العدوان، يعتقد أنه استطاع أن يعاقب الرئيس التونسي الذي شرع في عرض وساطته لحل المشكلة الجزائرية

---

[1] **<u>المجاهد</u>، " مسؤولية الأمم المتحدة في ساقية سيدي يوسف " مرجع سابق**، ص1.

[2] **<u>المجاهد</u>، " بلاغ من جبهة التحرير الوطني "**، ع18، 15 فيفري 1958، ص 4.

إلى جانب ملك المغرب محمد الخامس، وهو بذلك يرفض الحل السلمي الذي أوصت به هيئة الأمم المتحدة فرنسا منذ ثلاث سنوات، فاختار الآن الحل: وهو حل القوة " [1].

واختتمت هذا البلاغ، وهي تخاطب الضمير العالمي، والقوى الكبرى في العالم وتدعوها إلى عدم التستر لجرائم الاستعمار الفرنسي، وتحمل مسؤولياتها التاريخية لسكوتها عليها، لأنها موجهة ضد شعب أعزل، وتوجّه ندائها إلى الهيئة الأممية والولايات المتحدة الأمريكية، وانجلترا، وجاء في ختام هذا البلاغ: "وأخيرا هل يقبل الرأي العام العالمي بأن يستر جرائم الحرب لا لسبب إلاّ أنها موجهة ضد شعب أعزل؟ هل يقبل الغرب بأن يشارك في هذا الإجرام بسكوته عنه؟ هل تقبل هيئة الأمم المتحدة بالسّكوت، وأمريكا وانجلترا اللّتان تتحملان مسؤوليات كبرى في نظر الشّعوب الإفريقية . هل ستحاولان خنق الإجراءات الأممية التي ستقوم بها تونس ضد المعتدي؟ وحلف الم. (روزفيلت)، هل يقبل بانتشار حرب عالمية؟ "[2].

نستنتج من خلال بيان جبهة التّحرير الوطني، أن العدوان الفرنسي على الساقية سيدي يوسف، قد أفشل المناورات الفرنسية لإفساد العلاقات الجزائرية – التّونسية، بإحداث الشّقاق والتفرقة، بل متّن العلاقات بينهما، وزاد في التّضامن[3].

ودائما في سياق تضامن الجزائريين مع التّونسيين عقب الاعتداء الوحشي على ساقية سيدي يوسف، أرسلت لجنة التنسيق والتنفيذ [4] إلى مسؤولي جبهة التحرير الوطني

---

[1] __المجاهد__، " **بلاغ من جبهة التحرير الوطني** "، **مرجع سابق**، ص4.

[2] **نفسه**، ص5.

[3] حبيب حسن اللّولب، __**التونسيون والثورة**__، **مرجع سابق**، ص ص 510، 511.

[4] جهاز تنفيذي للثورة الجزائرية، انبثق عن مؤتمر الصومام، تشكلت في البداية من خمسة أعضاء، وهم: محمد العربي بن مهيدي، كريم بلقاسم، عبان رمضان، بن يوسف بن خدة، سعد دحلب، استقرت في الجزائر العاصمة، ثم انتقلت إلى الخارج ابتداء من جويلية 1957،أنظر: بشير سعدوني، مؤتمر الصومام 20 اوت 1956- ظروف انعقاده وانعكاساته المختلفة على مسار الثورة الجزائرية- مجلة الدراسات الإفريقية،ع6، الجزائر، 2018، ص-ص 12-13، وأيضا خالد بوهند، " لجنة التنسيق والتنفيذ والتضامن العربي 1956-1958"، الملتقى الدولي 2 والموسوم ب الثورة الجزائرية 1954-1962 والفضاء العربي، غرداية، 16 -17افريل 2013، ص4.

برقية، تعبر فيها عن ألمها وتضامنها مع الجبهة، وتستنكر السّياسة الاستعمارية المسلّطة على المدنيين العزل في منطقة الشّمال الإفريقي، ومما جاء فيها:"...أمام العدوان الفرنسي الجديد ضد المدنيين الآمنين من سكان قرية ساقية سيدي يوسف، تنحني لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني بكل ألم أمام ضحايا الاستعمار الجديد، وتسجل أن رمي المدنيين العزل بالقنابل، يبرهن مرة أخرى على عمي الفرنسيين الذين يرمون إلى احتلال دموي جديد للشمال الإفريقي كلّه... " [1].

في نفس الوقت، عبّرت لجنة التنسيق والتنفيذ من خلال البرقية التي أرسلتها إلى الحكومة التونسية عن تضامنها مع الشّعب التونسي، واستعدادها لتوحيد وتنسيق العمل العسكري بين الطرفين من أجل الدّفاع عن استقلال تونس، وجاء في البرقية :"... ولجنة التنسيق والتنفيذ تجدد لكم باسم الشعب الجزائري المجاهد، تضامنه الكامل مع الشعب التونسي، ومع رئيسه العظيم، ويعرب عن استعداده لوضع قواته العسكرية إلى جانب القوات العسكرية التونسية الماجدة لإنقاذ الاستقلال التونسي[2].

وأدلى أمحمد يزيد [3] ممثل جبهة التحرير الوطني في أمريكا بتصريح، علّق فيه عن حادثة ساقية سيدي يوسف، وانتقد السّياسة الأمريكية المساندة لفرنسا بالسّلاح في حربها بمنطقة الشمال الإفريقي، كما صرّح بنقص السّلاح لدى جبهة التحرير من أجل

---

[1] **المجاهد**، " **حادث الساقية والتضامن المغربي**" ، ع18، 15 فيفري 1958، ص 5.

[2] **نفسه**، ص 5.

[3] (1923 – 2003) ولد بالبليدة، كان عضوا في حزب الشعب الجزائري، ، كان كاتبا عاما لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين سنوات 1946، 1947 1948م، وصار عضوا في اللّجنة المركزية لحزب الشعب، اعتقل في مارس 1948م، وحكمت عليه محكمة الجزائر العاصمة في جوان بسنتين سجنا، وعشر سنوات نفيا، كان ممثلا لقيادة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية تحت اسم زبير ما بين 1950 – 1952م، بطلب من مصالي الذي أخذ عليه موقفه التوفيقي من الحزب الشيوعي والسّلبي من اليسار المتطرف (التروتسكي)، وبعد اندلاع الثورة التحريرية، أصبح ممثلا للجبهة في نيويورك، ووزيرا للإعلام في الحكومة المؤقتة (1958 – 1962)، وعضوا في المجلس الوطني (1962 – 1965)، ثم سفيرا في بيروت 1975م وعضوا في اللّجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني 1979 – 1984م، أنظر: محمد حربي، **الثورة الجزائرية، مصدر سابق**، ص ص 183،184.

الدّفاع عن أنفسنا، ومقاومة الاعتداءات المختلفة والمسلّطة على الشّعب الجزائري، ومما جاء في هذا التصريح ما يلي : "...يجب أن يواجه شعب شمال إفريقيا هذه الوضعية بما تستحقه: فالحرب توجّه ضده بواسطة سلاح تمنحه أميركا بكثرة إلى فرنسا، ويجب على الأمريكيين أن يعرفوا بأن الاعتبارات العسكرية لها وزن أيضا. فكلما ازدادت قوة فرنسا بواسطة الإعانة الغربية، ازدادت حاجتنا إلى السّلاح لندافع عن أنفسنا. نحن في حاجة إلى السّلاح، ونحن مصممون على أن نأخذه أينما وجد " [1].

كما نشرت جريدة " المجاهد " تصريحا للرّئيس التونسي، انتقد فيه السّياسة الأمريكية الداعمة للاستعمار الفرنسي في كلّ من تونس والجزائر، واعتبرها شريكة في الجريمة الفرنسية على قرية ساقية سيدي يوسف، وما يحدث في الجزائر، سواء بسكوتها أو بدعمها عسكريا بالطّائرات والقنابل، أو بالدّعم السّياسي، وذلك بالتّصويت لصالحها في المحافل الدولية وجاء فيه: " يجب أن يعالج المرض من جذوره، فلقد اتّضح من حادث ساقية سيدي يوسف أنه ما هو إلاّ جزء من أعمال أكبر، وأن هناك عشرات ومئات ساقية سيدي يوسف بالجزائر، ويقع ذلك باسم العالم الحر وباسم الشّعب الفرنسي...باسم أمة وشعب له ماضيه، ووزنه، وذلك ما شجع العسكريين الفرنسيين على القيام بهذا الاعتداء لأنهم قد استأنسوا قيامهم كل يوم بأمثاله في الجزائر، وهذا ما يجعلنا نفهم ونعذر قادة جبهة التحرير الوطني، حينما يتصلبون ويقولون الاستقلال، أو الموت، لأن الشّعب الجزائري قد قاسى مالم يقاسيه شعب آخر، ويقع ذلك والعالم الحر ساكت، وطائرات وقنابل، واعتمادات أمريكية، وتصويت يقع لفائدة المعتدين[2].

وتساءلت جريدة "المجاهد" عن الغموض الذي ميّز السّياسة الأمريكية تجاه الجزائر، بعد الندوة الصحفية التي عقدها وزير الخارجية الأمريكي السّيد جون فوستر دالاس "John Foster Dulles" يوم الثلاثاء 11 فيفري 1958م، والتي خصّصها لحادثة

[1] **المجاهد**، " **حادثة الساقية والتضامن المغربي**"، **ع18**، **مصدر سابق**، ص 5.

[2] **المجاهد**، " **القنابل الأمركية والعالم الحر**"، ع18، 15 فيفري 1958م، ص2.

ساقية سيدي يوسف، وجاء في تصريحه : "...إن هذا الحادث يدل دلالة قاطعة على أنه يصعب فصل القضية الجزائرية عن قضيتي تونس والمغرب. إن الولايات المتحدة تعتبر القضية الجزائرية فرنسية داخلية، ولكنها لا تتردد في النّظر فيها إذا كان بحثها داخل منظمة الحلف الأطلسي، أو منظمة أخرى من شأنه أن ينتج تطورا في الوضع الراهن" [1].

وكان أحمد توفيق المدني عضو جبهة التحرير الوطني، قد صرّح من القاهرة يوم بعد العدوان الفرنسي على الساقية، قائلا:"...إن هجوم الطائرات الفرنسية على قرية تونسية، معناه في القانون الدولي، إعلان الحرب على دولة مستقلة، ويدل هذا الهجوم على أن وجود فرنسا في الجزائر يعد خطرا دائما على استقلال تونس والمغرب، وما دامت القوات الفرنسية في الجزائر، فإن جيراننا سيكونون دائما مهددين من طرف الاستعمار الفرنسي...إن هذا الهجوم يجب أن يحمّل جميع البلدان على التّعاون لإجبار فرنسا على الاعتراف باستقلال الجزائر...إن جميع العمليات التي يقوم بها المقاومون الجزائريون تجري من أولها إلى آخرها في البلاد الجزائرية..." [2] .

وبعد هذا التصريح، كلّف أعضاء الوفد الخارجي المتواجد بالقاهرة السّيد "أحمد توفيق المدني" بالذّهاب إلى تونس للاتصال بأعضاء لجنة التّنسيق والتّنفيذ للاطلاع على حقيقة هذا الاعتداء الوحشي على بلدة ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958م، وما مدى انعكاس ذلك على العلاقات الجزائرية – التّونسية، فبعد وصوله إلى تونس في الخامس من شهر مارس من السّنة ذاتها، اتّصل برجال حزب الدّستور التّونسي القديم لمعرفة آرائهم ومواقفهم حول الحادثة، فكانت سلبية في بداية الأمر، ويعود ذلك إلى الأنباء المدسوسة المزيفة من قبل عناصر متواطئة مع المخابرات الفرنسية، والتي حاولت إرجاع سبب الحادثة إلى نشاط جيش التحرير الوطني على الحدود بين البلين، مما تسبّب في تدمير القرية، وإلحاق الضّرر بها، وعليه، بدأ "أحمد توفيق المدني" في تكثيف نشاطه

---

[1] **المجاهد**، "**هل هناك تحول في السياسة الأمريكية تجاه الجزائر**"، 15 فيفري 1958م، ص2.

[2] **جريدة العمل**، "**هجوم الطائرات الفرنسية على القرية التونسية، معناه إعلان حرب** "، 11 فيفري 1958م، ص4.

أكثر من أي وقت، من خلال الاتصال بالشّخصيات السّياسية التّونسية بغرض إزالة تلك الأفكار الهادفة إلى تضليل الرأي العام التونسي، والتي زرعتها عناصر تعمل لصالح الاستعمار، كما حذّر من مغبّة الإصغاء والعمل بها دون التّحقق منها، وحول هذا النّشاط، جاء في مذكرته ما يلي: "... وكانوا في نفس الوقت يستمعون إلى أنباء مدسوسة مدلسة يدسّها بينهم لا محالة بعض معيني المخابرات الفرنسية، فما زالت بهم غدوا ورواحا، إلى أن أزلت من أذهانهم كل تلك الدّعاوي الباطلة، وأوصيتهم بالحذر، والتّثبت وعدم الإيمان بمختلف الأخبار، إلاّ بعد التّثبت منها، وغادرت تونس يوم 14 مارس والحال على أحسن ما يكون... "[1].

وفي نفس السياق، قابل أحمد توفيق المدني، عضو وفد جبهة التحرير الوطني شخصيات تونسية، ومنهم الصّادق المقدم كاتب الدولة للخارجية التونسية بمنزله، للتّعبير عن تضامن الجزائر مع تونس، فأكّد له أن حادث ساقية سيدي يوسف، لا يؤثر إطلاقا في اتفاقنا مع الجزائر، وأن الدّم التونسي والدّم الجزائري، وقد سالا معا، واختلطا في ميدان الشرف، لا يمكن أن ينفصلا إطلاقا [2].

– مواقف بعض الدّول من الاعتداء من خلال جريدة "المجاهد:

عرضت جريدة "المجاهد" مواقف الدول الغربية والاتحاد السوفياتي من قصف الطيران الفرنسي لساقية سيدي يوسف، حيث أعربت معظم هذه الدول عن استنكارها للعدوان الفرنسي على تونس، ومن هذه الدول:

– **الولايات المتحدة الأمريكية :** لقد وصفت الولايات المتحدة الأمريكية المجزرة التي ارتكبها الطيران الفرنسي على الساقية بأنه عمل جنوني محض، وسيعرف أصدقاء فرنسا القدماء أن مطالب الحرب ضد الثوار الجزائريين قد جعلت دولة عصرية مستنيرة تقوم بعمل وحشي، وهو عمل يمكن تفسيره، و لكن لا يمكن غفرانه .

---

[1] أحمد توفيق المدني، **مصدر سابق** ، ص– ص538 – 540 .

[2] حبيب حسن اللّولب، **التونسيون والثورة**، **مرجع سابق**، ص 514 .

- **انجلترا:** عبّرت هي الأخرى عن استنكارها لهذه المجزرة، ودعت إلى ضرورة إيقاف الدّعم الغربي لها، ومما جاء في هذا المقال:".. إن هذا الحادث نتيجة من نتائج جنون السياسة الفرنسية في الجزائر...إن اعتقاد المتطرفين الفرنسيين القديم هو أن ثورة الجزائر مسيرة من القاهرة. ومن الممكن أن يصبح ذلك صحيحا، ولكن السياسة الفرنسية هي التي تكون قد تسببت فيه. لقد حان الوقت الذي يجب أن توقف كل من بريطانيا وأمريكا هذا التطور الهدام".

- **الاتحاد السوفياتي:** أرجعت هذا العدوان إلى عجز فرنسا عن سحق قوات التّحرير الجزائرية، مما جعلها تتّهم البلدان المجاورة، ومنها تونس بمساعدة الثوار الجزائريين، فلجأت الفرق الفرنسية إلى الاعتداء على المناطق الحدودية، وفسّرت الحادثة بقولها:"...إن حوادث ساقية سيدي يوسف الدّامية ليست نتيجة الصدفة، ولكنها نتيجة السّياسة الفرنسية كلّها في شمال افريقيا"[1] .

2- معركة الرمادة ماي 1958م:

- أهمية قاعدة الرمادة:

لقد واصل الاستعمار الفرنسي سلسلة اعتداءاته على تونس مباشرة بعد أحداث ساقية سيدي يوسف، وفي إطار تصفية القواعد العسكرية الفرنسية في تونس، شهدت هذه الأخيرة معركة حاسمة في جنوب البلاد، حيث تتركز القوات الفرنسية بها، ففي الجنوب يقيم حولي 5000 جندي تحت أوامر الجنرال "غامبو" أو غامبيز" Gambiez " الذي يوجد في قابس، وإن كانت هذه الجيوش تقع تحت أوامر الجنرال " غامبيز" نظريا، فإنها في الواقع، تعمل بالتّشاور مع الجيش الفرنسي في الجزائر، وهي تملك أحدث الأجهزة من طائرات، ومدفعية آلية، مما يسمح لها مراقبة كامل الأراضي التّونسية التي تمتد من ليبيا إلى الحدود الجزائرية في اتجاه الأوراس [2]. ومن هذه الناحية، تكتسي المطارات الواقعة في

---

[1] **المجاهد**، " **أصل الفاجعة : حرب الجزائر** "، ع18، 15 فيفري 1958م، ص5.

[2] **المجاهد**، " **قواعد الاستعمار الفرنسية في المغرب العربي يجب أن تزول**" ،ع25، 14 جوان 1958م، ص 7.

الجنوب– في قفصة وقابس، ورمادة – أهمية بالغة في نظر الفرنسيين فالرّمادة هي قاعدة ارتكاز الفرنسيين في تونس، وتقع في الجنوب التونسي في مدينة رمادة في ولاية تطاوين، من خلالها يمكنهم مراقبة جميع مراكزهم في الجنوب مثل : الذهيبات وبرج البوف " برج بورقيبة " وقصر غيلان، وفورسان Fort Saint، وإذا كان الجيش الفرنسي يبرر تواجده في الشّمال التّونسي بحماية المدنيين الفرنسيين، والدّفاع عن الغرب بواسطة قاعدة بنزرت، فإن تمركزه في الجنوب، ما هو إلاّ نتيجة من نتائج الاستراتيجية الفرنسية في الجزائر، فالفرنسيون يعتبرون احتلال الجنوب التونسي– رغم الاستقلال – ضروري لإنقاذ " الجزائر الفرنسية " . ومنذ أربعة أشهر والجيش الفرنسي ملازم لثكناته تحت الرقابة الوطنية المتيقظة، ولكنه يعزز قدراته العسكرية في الجنوب، ويهاجم، ويسلط القنابل على " رمادة "، وهذا بمثابة شارة إنذار، جعلت تونس بأكملها تتجند وتتأهب لمواجهة العدوان، وفي ظل هذه الوضعية الصعبة، ترى " المجاهد " ضرورة تظافر جهود القوى الوطنية في المغرب العربي، عسكريا، سياسيا، ودبلوماسيا لتحقيق الجلاء الكامل عن أراضيها[1].

وبدأت فرنسا استعداداتها لخوض المعركة، لقد وصل العقيد مولو " Mollot " إلى المنطقة قادما من الجزائر مع قواته، وقام بتجريد التونسيين المرابطين على الحدود كما أقلعت الطائرات من قاعدة بنزرت، لتهبط على المطار العسكري بقفصة، لكن تمّ محاصرة المطار من قبل سكان المنطقة[2]، لقد ساهم الشّعب التّونسي في عملية إجلاء القوات العسكرية الأجنبية، من خلال الحصار الذي ضرب على تحركات الجيش، وإقامة السّدود المادية والبشرية في وجهه، وإلزامه بالبقاء داخل ثكناته[3].

---

[1] **المجاهد**، قواعد الاستعمار الفرنسية،ع25، **مصدر سابق**، ص7.

[2] Tahar BelkhodJa . **Les Trois Décennies BOURGUIBA** – Témoignage – TROISIEME, Ed – Tunis, 2010, P39.

[3] **المجاهد**، " **الجلاء عن تونس : ثمرة الكفاح والتّضامن** "، ع26، 2 جويلية 1958م، ص 3.

- بداية المعركة:

لقد دارت معركة حامية الوطيس بمنطقة رمادة، بعد أن حاولت القوات الفرنسية على الساعة السادسة والنصف بعد ظهر يوم 24 ماي 1958م أن تخرق السّد الواقع ببئر كنبوط على بعد سبعة كلم جنوب غرب الرمادة على الطريق الواصل إلى برج لوبوف(برج بورقيبة)، وأطلقت النّار على التونسيين القائمين على حراسة السّد، فقامت القوات التونسية برد الفعل، وتواصلت الاشتباكات بين القوتين التونسية والفرنسية إلى الساعة الثانية من فجر25 ماي 1958م، حيث قامت القوات التونسية بمحاصرة برج رمادة باستعمال قذائف الهاون وأسلحة أوتوماتيكية[1].

وفي 25 ماي من السّنة ذاتها، شهدت الرمادة معركة شرسة، حيث قدمت على السّاعة السابعة صباحا طائرات حربية تنتمي إلى الوحدات الجوية الفرنسية بالجزائر(قاعدة تبسة)، مدعمة بطائرات من نوع كورسير(Corsaires)، وطائرات ب26، وجّهت نيرانها نحو المراكز التونسية الواقعة في الجنوب مثل: رمادة، بئر عمير، وادي دكوك، وكنبوت لمدة خمس ساعات، فكانت جموع الشعب هدفا للرمي والقذف، وقدّر عدد المتطوعين الذين رابطوا في السّدود لتطويق رمادة ألف شخص، منهم 400 من المدنيين المتطوعين و600 من الجيش التونسي . وانتهت المعركة غير المتكافئة بوقف إطلاق النار بعد سقوط القتلى والجرحى[2]، وعادت الحامية لمركزها محاصرة، تستعد للرحيل الأخير للجلاء الكامل، وعادت جموع الشعب للرباط في السّدود مستعدة من جديد لتقديم ما يلزم من الشهداء والضحايا[3]. وهكذا أمضت فرنسا على اتفاق في17 جوان1958م مع الحكومة التونسية، ينص على انسحاب القوات الفرنسية من كامل التراب التونسي ما عدا بنزرت التي ينظر في وضعها بعد اتمام الانسحاب من بقية البلاد، وحدّد فاتح أكتوبر1958م

---

[1] حبيب حسن اللولب، **مرجع سابق**، ص 517.

[2] – Tahar Belkhodja , op,cit, p39 .

[3] **<u>المجاهد</u>، " الجلاء عن تونس ، ثمرة الكفاح والتضامن "، مصدر سابق**، ص 3.

آخر أجل لإنجاز هذه العملية التي تمت تدريجيا، فكان الانسحاب عن رمادة في 3 جويلية 1958م[1].

- نتائج المعركة :

أسفرت المعركة عن خسائر بشرية، تمثلت في مقتل خمسة أشخاص في صفوف الفرنسيين ، واتلاف ست سيارات عسكرية، وحجز سيارتين، وستة عشر جريحا[2]. أما في صفوف التّونسيين، فقد استشهد في المعركة قائدها مصباح الجربوع، وعشرون آخرون من عساكر ومدنيين[3]، كما أحرقت القوات الفرنسية أثناء عدوانها على رمادة عدة مساكن، ومستودع قمح مخصصا لحظائر التّشغيل المقامة لمكافحة البطالة، ورمت القنابل على مساكن أخرى، وإصابة حظيرة للأشغال العمومية وسيارات إسعاف، كما قام الجنود الفرنسيون بنهب الدّكاكين والمساكن، وتخريب مركز المندوبية والحرس الوطني، ونصّبوا في مدخل رمادة مراكز لتفتيش جميع المارّين ومصادرة ما يمتلكون[4] .

وبالإضافة إلى الحصيلة البشرية السابقة للعدوان الفرنسي على رمادة، فقد عثرت السّلطات التّونسية على جثث ستة مواطنين بوادي العشوش قرب رمادة، وعلى جثتين لراعيي أغنام، كما استهدفت نيران الرشاشات مدرسة برمادة، الأمر الذي أدى إلى تخريب جانب منها، وعثر على خمس جثث تعود لمدير تلك المدرسة وزوجته وأطفاله الثلاثة [5] .

3 – العدوان الفرنسي على بنزرت عام 1961م :

أ. أهمية قاعدة بنزرت:

رغم إعلان استقلال تونس في 20 مارس 1956م، لكنها لم تسترجع سيادتها على كامل التراب التّونسي، فواجهت عدة تحديات، تمثلت في بقاء القوات العسكرية الفرنسية

---

[1] عبد المجيد كريّم، **مرجع سابق**، ص 177.

[2] حبيب حسن اللّولب، **مرجع سابق**، ص 518.

[3] عبدالمجيد كريّم، **موجز تاريخ الحركة**، **المرجع السابق**، ص 177.

[4] حبيب حسن اللولب، **المرجع السابق**، ص 518.

[5] **نفسه**، ص 519.

التي احتفظت بمناطق هامة في تونس، أهمها على الإطلاق القاعدة العسكرية الفرنسية (البحرية والجوية) بمدينة بنزرت[1]، ذات الموقع الاستراتيجي المتميز، بجنوب مضيق مسينا جنوب إيطاليا، الفاصل بين حوضي المتوسط[2]، لقد تركت فرنسا بعد توقيعها على اتفاقية الاستقلال حوالي 56000 عسكري منتشرين في ثكنات وقواعد من شمال تونس إلى جنوبها، وزادت أهمية بقاء الجيوش الفرنسية بتونس ارتباطها مع الحرب التي كانت تخوضها فرنسا مع الثورة الجزائرية[3]، كما حافظت فرنسا على أراضي المعمرين الزراعية بأخصب الأرياف التونسية، يضاف إلى ذلك، أزمة أخرى تتمثل في المواجهة السياسية والعسكرية بين اليوسفيين والبورقيبيين[4].

لقد مثلت قاعدة بنزرت ركيزة بحرية، وجوية، وأرضية هامة للجيش الفرنسي في حربه في الجزائر، وكذلك لحلف الشمال الأطلسي في الدّفاع عن "العالم الرأسمالي الحر" في إطار الحرب الباردة [5]، ويعود اهتمام فرنسا بهذه القاعدة إلى :

-الحفاظ على مصالحها في شمال إفريقيا.

---

[1] مدينة تونسية صغيرة مشهورة بمينائها الحربي الذي يعد ثاني موانئ البحر المتوسط، وتقع على الساحل الشمالي التونسي على بعد 65 كم شمال مدينة تونس العاصمة ، وهي تشكل اقصى نقطة في شمال القارة الافريقية، أقيمت بالقرب منها قاعدة عسكرية فرنسية، كانت ميدانا للنّزاع المسلح بين القوات الفرنسية و التّونسية عام 1961م، وبعد نيل تونس استقلالها عام 1956م، أخذ الفرنسيون ينسحبون من القطر حتى عام1958،لكنهم بقوا محتفظين بالقاعدة العسكرية مؤقتا، وفي عام 1959م، نادى الرئيس التّونسي الحبيب بورقيبة بوجوب الجّلاء عن " بنزرت "، ثم أعلن عن بدء معركة الجلاء، وعادت إلى السّيادة التّونسية في 15 اكتوبر1963 بعد انسحاب آخر جندي فرنسي، **أنظر:** عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة** ، ج1، **مرجع سابق**، ص- ص 566 - 567، **وأيضا:** شفيق غربال، **الموسوعة العربية الميسرة**، ط1، مج1، شركة أبناء الشّريف الأنصاري ، بيروت- لبنان، 2010م، ص 781.

[2] خليفة الشّاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص 179، 180.

[3] عبد المجيد كريّم وآخرون، **مرجع سابق**، ص 176.

[4] عزالدين معزة، **فرحات عباس والحبيب بورقيبة، دراسة تاريخية وفكرية مقارنة، 1899 - 2000م**، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009 - 2010م، ص 401.

[5] عبد المجيد كريّم وآخرون، **المرجع السابق**، ص 178.

– تمثل مفتاح أو بوابة الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط .

– حماية مصالح الدّول الرأسمالية الغربية في حوض البحر المتوسط.

– معاقبة جمهورية تونس المستقلة حديثا بسبب دعمها المادي والسياسي والدبلوماسي للقضية الجزائرية و لثورتها[1]، وهذا ما أبرزته جريدة المجاهد بقولها :".. إن المفاوضات الجزائرية الفرنسية قد انقطعت – مرة أخرى – بسبب تعنّت الحكومة الفرنسية ورفضها الاعتراف بوحدة التّراب الجزائري، وليس من الغريب أن تنقطع هذه المفاوضات بعد ما حدث في بنزرت، فقاعدة بنزرت ليست لها أهمية في الدّفاع عن أوربا الغربية إذا كانت هذه الأخيرة عرضة لهجوم أوربا الشّرقية كما يزعمون، ولكن هذه القاعدة لها أهمية بالغة في الحروب "الصغيرة" كالحرب الاستعمارية التي تخوضها فرنسا بالجزائر منذ سبع سنوات[2].

– كونها معبر إلى مضيق صقلية على الطريق بين جبل طارق وقناة السويس، وكحاجز مركزي لحوض البحر الأبيض المتوسط، كما أنها تمثل قاعدة جوية وبحرية تدعّم العمليات في أوربا الوسطى والحوض المتوسط والشرق الاوسط[3].

لقد طالبت الحكومة التونسية على لسان رئيسها الحبيب بورقيبة منذ خطابه في 18 جوان 1956م بتطاوين بضرورة جلاء القوات الفرنسية عن البلاد[4]، لكن الحكومة الفرنسية رفضت ذلك مبررة حاجتها إلى " القواعد التونسية " لحماية ظهر جيشها المحارب في الجزائر، وحماية سلامة المعمرين الفرنسيين في تونس، ولبقاء الحضور العسكري في البحر المتوسط للدّفاع عن العالم الغربي الحر[5]، وقد طرحت الحكومة التونسية من جديد

---

[1] سعد طاعة، " **أزمة بنزرت التونسية 1961م من خلال جريدة المجاهد الجزائرية** " **مجلة الناصرية للدّراسات الاجتماعية والتاريخية**، مج 8،ع1، جوان 2017م، ص90.

[2] **المجاهد**، " **من العدوان على بنزرت إلى توقف المفاوضات** "، ع101، 31 جويلية 1961م، ص1.

[3] الطّاهر بلخوجة، **مصدر سابق**، ص ص،57 ، 58.

[4] عبدالمجيد كريّم وآخرون، **مرجع سابق**، ص 176.

[5] خليفة الشاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص 181.

قضية إخلاء القاعدة عام 1959م[1]، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد اتفقت مع المغرب في 22 ديسمبر1959م بشأن سحب قواتها من المغرب قبل نهاية 1963م، وأن قاعدة بن سليمان (مخيم بولهوت) سوف تنتهي في ديسمبر 1960م، فتأثر الحبيب بورقيبة لذلك، واستدعى ممثل فرنسا في تونس، وأخذ يستعد لمعركة الجلاء عن بنزرت، ففي 25 جانفي 1960م، طالب "بورقيبة " فرنسا وذلك في خطاب جماهيري بالانسحاب من قاعدة بنزرت، وتكليف الخبراء بمهمة تحديد آلية التّنفيذ وآجالها، فردّت فرنسا عليه بقبولها إجراء مناقشات مع تونس حول تلك المسألة[2]، ومما زاد في إصرار بورقيبة على استرجاع قاعدة بنزرت، توقيع فرنسا اتفاق مع المغرب في1 سبتمبر 1960م يقضي بانسحاب القوات والمنشآت الفرنسية من التراب المغربي قبل 2 ماي 1961م، أي قبل عيد العرش، فاعتبر بورقيبة أن فرنسا قد نكثت عهدها[3].

كما تقدم الحبيب بورقيبة بمطالب إلى الحكومة الفرنسية بهذا الشّأن، بفتح باب التّفاوض حول الجلاء عن بنزرت، ومن بين ما قدّمه في هذا الشّأن البيان المؤرخ في 7 أفريل 1960م وقال فيه: " إن الجانب الفرنسي يؤكد أنه باق في بنزرت ما لم يتم الاتفاق فهل هذا من المنطق السّليم في شيء؟ وبالإضافة إلى ذلك، فإن إحدى الرّسائل المتبادلة والصادرة من الطرف الفرنسي، أكّدت أن فرنسا لا تنوي إبقاء أي جندي من جنودها مرابطا بتراب الجمهورية التّونسية بدون موافقة الحكومة التونسية، ولذلك فإن لي أن أتساءل ما الذي يبرر الآن بقاء جيوش فرنسا وسلطتها وبدلتها العسكرية وعلمها في

---

[1] محمد شطيبي، **العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية 1954 – 1962م**، رسالة ماجستير في التّاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التّاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009م، ص 117.

[2] الطّاهر بلخوجة، **مصدر سابق**، ص 47.

[3] نفسه، ص48.

بنزرت؟ إنها القوة الغاشمة، وهو الفهم الملتوي لمدلول كلمات وردت في رسالة ترمي إلى تأجيل في النّظر وفتح المفاوضات عسى أن تصل إلى اتفاق وقتي" [1].

وفي 8 جانفي 1961م، أجرى "ديغول "استفتاء شعبيا حول القضية الجزائرية وصوّت المشاركون فيه لصالح منح الجزائريين حق تقرير مصيرهم، وفي الحفل الدبلوماسي الذي أقامه "ديغول" في الفاتح فيفري 1961م بمناسبة حلول العام الجديد أعلن عن نيته في لقاء الحبيب بورقيبة لدراسة أوضاع منطقة شمال افريقيا، وبالأخص الجزائر[2]، وفي16 فيفري، التقى الباهي الأدغم كاتب الدولة للرئاسة وفرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لمعرفة الموقف الجزائري من اللّقاء المرتقب بين الحبيب بورقيبة والجنرال ديغول، فأخبره عباس بأن جبهة التّحرير الوطني ليست بحاجة إلى وسيط [3].

وبعد أربعة أيام من هذا اللّقاء، جرت محادثات بين الوفد الجزائري والفرنسي في 20 فيفري 1961م، و تندرج ضمن اللّقاءات الجدية بلوسرن Lucerne – سويسرا– يوم 20 فيفري 1961م بوساطة السّيد " أوليفيي لونغ " Olivier Long " الوزير السويسري المكلف من طرف حكومته برئاسة الجمعية الأوربية للتّبادل الحر، وأسند " ديغول " هذه المهمة لجورج بومبيدو "Gorges Pompidou"، وهو الشخص الذي يثق به، ورافقه "برونو دولوس "Bruno de Leusse " مدير الشؤون السّياسية بوزارة الخارجية الفرنسية وفي هذا اللقاء، كلّف الممثلان الفرنسيان بالاستفسار عن نوايا جبهة التحرير الوطني، أما الوفد الجزائري فكان يمثله الطيب بولحروف ممثل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بروما،

---

[1] سعد طاعة، **مرجع سابق**، ص ص 91 ، 92.

[2] الطّاهر بلخوجة، **مصدر سابق** ، ص 51.

[3] **نفسه**، ص 53.

ورافقه أحمد بومنجل مدير الشؤون السياسية بوزارة الإعلام كممثلين للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1].

وفي هذا اللّقاء طرحت عدة نقاط أساسية، كانت محل خلاف بين الطرفين خاصة ما تعلق بقضية الصحراء التي شكلت العائق في هذه المحادثات، واحتدم النقاش فيها لأن فرنسا تريد الاحتفاظ بها، إلى جانب مسائل أخرى تتعلق بالضمانات، وتمثيل الأقليات وتقرير المصير، وقاعدة المرسى الكبير، والسّلطة المكلفة بتسيير الجزائر في الفترة الانتقالية [2]، وجاء في تصريح "بومبيدو" وهو يرد على ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قائلا: " إن قضية الصحراء لا نقاش فيها، وهي عبارة عن بحر له سواحل تسكنه شعوب ساحلية، والجزائر واحدة من تلك الشعوب، وعلى فرنسا أن تستشير الجميع"[3]. وأضاف يقول:"...الصحراء أرض فرنسية والصحراويون اليوم مواطنون فرنسيون" فرد عليه ممثل الوفد الجزائري، " بأن الصحراء جزائرية وسكانها ليسوا مواطنين فرنسيين" فهي جزء لا يتجزأ من الجزائر، ولا يمكن التنازل عنها "[4].

وهكذا فإن الاستعمار الفرنسي عندما شعر بأن استقلال الجزائر أصبح حقيقة حتمية لا يمكن الوقوف في وجهها، وأدرك أهمية الصحراء الجزائرية، وما تحتويه من ثروات، بدأ يخطط ويضع المشاريع من أجل فصل جنوب الجزائر الصحراوي عن شماله وهي تمثل جزء لا يتجزأ من الجزائر [5] .

[1] بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان**، تع: لحسن زغدار، محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987م، ص 20.

[2] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م ص 310.

[3] بن يوسف بن خدة، **المصدر السابق**، ص 21.

[4] الطاهر بلخوجة، **مصدر سابق**، ص 54.

[5] **المجاهد**، " **مؤامرة الاستعمار على صحرائنا** "،ع91، 31 مارس 1961م، 7.

لقد فشلت محادثات " لوسرن " بسبب اختلاف وجهات النظر بين الطرفين، وتعنت الطرف الفرنسي، خاصة فيما تعلق بقضية الصّحراء الجزائرية، وهي القطرة التي أفاضت الكأس، وعرقلت سير كل الأحداث، لتتوقف المفاوضات بينهما، ومن هذا تبيّن رغبة فرنسا هي فصل الصحراء عن الجزائر، وهو التّصور الديغولي لحل المشكلة في شهر فيفري 1961م بتحقيق فكرة جزائر منقوصة من صحرائها، وبقاء التواجد العسكري الفرنسي لحماية الامتيازات الاقتصادية الفرنسية، والأقلية الأوربية، ويمكن تلخيص اختلاف وجهات النّظر بين الطرفين فيما يلي :

الموقف الفرنسي (ديغول)	موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
- الحكم الذاتي.	- السيادة الكاملة.
- فصل الصحراء عن الجزائر.	- وحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء.
- تجزئة الجزائر عرقيا.	- وحدة الامة الجزائرية: هناك شعب واحد، عربي ، مسلم، مع وجود اقلية اوربية اجنبية.
- طاولة مستديرة.	- جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد.
- الهدنة.	- وقف اطلاق النار[1] .

لقد استغل " بورقيبة " تعثر المفاوضات بين الوفد الجزائري والتونسي، ليجعل من نفسه وسيطا بين الجزائر وفرنسا، فأعلن في 23 فيفري أن تونس تستطيع تحقيق التّقارب بين الطرفين المتحاربين، ويذكر في هذا الصّدد: " إن تونس اليوم هي وحدها القادرة على تحقيق التّقارب بين المتحاربين...وإني أتمنى أن يؤدي فيما بعد لقائي مع الجنرال" ديغول"

[1] بن يوسف بن خدة، **مصدر سابق**، ص ص 21، 22 .

إلى لقاء بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لإجراء مفاوضات صريحة صادقة [1].

والتقى بورقيبة بالجنرال شارل ديغول" Charles de Gaulle " [2] على انفراد في قصر رمبويي " Rambouillet " بفرنسا في 27 فيفري1961م، ودام اللّقاء خمس ساعات وكان لهذا اللقاء أهمية خاصة على الرّغم من اختلاف تفسيراته حسب شهادة الرّجلين حيث أكّد بورقيبة بأن اللّقاء دار أساسا حول تطورات القضية الجزائرية، وهذا ما جاء في العرض الذي قدّمه عن مهمته أمام مجلس الأمة بتاريخ 7 أفريل1961م، وذكر بأن المباحثات دارت أساسا حول المشكلة الجزائرية وسبل انجاح عودة المفاوضات، وانصب الجّهد كلّه حول هذه القضية [3]، في حين يذكر ديغول أن بورقيبة حرص على اللّقاء به ليعرب له عن تأييد موقف بإجراء المفاوضات مع الجزائر، وعن رغبته في أن يقوم بمهمة التوفيق أثناء المحادثات، غير أنه يعتزم الحصول على بعض المكاسب، أما قضية بنزرت، فهي وسيلة للوصول إلى ضمان توسيع بلاده من ناحية الحدود الصحراوية الجزائرية الغنية بالنفط لتوفير مورد اقتصادي لبلاده، بعد أن اكتشف الفرنسيون حقولا غزيرة بالقرب منها في حاسي مسعود والعجيلة، ولم يكتشف في الأراضي التونسية [4] وبدون شك فإن بورقيبة لا يريد الرّمال وسموم الرّيح، وإنما يريد جزءا من النّفط، وكان يظن أن الجنرال " ديغول"

---

[1] الطاهر بلخوجة، **مصدر سابق**، 53.

[2] قائد عسكري فرنسي، (1890– 1970م) بمدينة ليل بشمال فرنسا، وهو خريج كلية سان سير عام 1912م، دخل كلية الحرب العليا عام 1924م، وبعد احتلال الجيوش الألمانية باريس في ماي 1940م، فرّ إلى لندن وترأس من هناك لّجنة تحرير فرنسا، وأصبح القائد العام للقوات الفرنسية الحرة، ثمّ رئيسا للحكومة الفرنسية المؤقتة عام 1944م،ثم رئيسا للجمهورية الخامسة منذ الفاتح جوان 1958م، حيث جيء به الى الحكم على إثر انقلاب 13 ماي 1958م وحكم فرنسا إلى غاية 1969م، ينظر: روجر باركنسن، **موسوعة الحرب الحديثة**، تر: سمير عبد الرّحيم الجلبيج1دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد،1990، 207 – 208، وأيضا : عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج4 المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت – لبنان – ، د.ت.ن ص ص 732 ، 733.

[3] سامية خامس، **مرجع سابق**، ص 239.

[4] شارل ديغول، **مذكرات الأمل، التجديد 1958 – 1962م**، ط1، تر: سموحي فوق العادة، مراجعة : أحمد عويدات منشورات عويدات، بيروت– لبنان،1971م،ص ص 113، 114.

سيجامله، بقطع جزء من الصحراء الجزائرية، ويمنحه إياه، وقد شرح ذلك قائلا: " أنّ ما يسوغ تلك العملية هو أن تخطيط الحدود بين الصّحراء وجنوب تونس قد تمّ في القديم بشكل مبهم وقابل للنّقاش" [1]، غير أن " ديغول " وعده بالجلاء قريبا عن بنزرت، لكنه رفض مطلبه المتمثل في توسيع بلاده على حساب الصحراء الجزائرية، فهو لا يريد لا الخروج من بنزرت ولا توزيع الصّحراء الجزائرية على مختلف الجيران[2]، وقد أجاب الجنرال " ديغول" عن هذه المسألة في مذكرته موضحا: " فإذا أقدمنا على مثل هذا الأمر مع بورقيبة، فإنه سيحرك مطامع المغرب في بشار وتندوف، بالإضافة إلى ما قد تطالب به موريتانيا والنيجر ومالي وليبيا. لذلك فإنّه من مصلحتنا أن نعمد في الوقت المناسب إلى إيجاد تسوية منطقية لبترول الصّحراء دفعة واحدة. غير أن بورقيبة لم يتقبل هذا الرّفض بسرور، ومع ذلك، فقد بدا لي أن مباحثاتنا كانت صريحة وودية إلى حدّ أمكنني أن أقول لدى افتراقنا : أنني أنظر بثقة إلى مستقبل علاقاتنا. فأيّدني بورقيبة على ذلك بحرارة " [3].

وأجاب بورقيبة على طلبه بشأن بنزرت قائلا: ".. وعلى أي حال إن هذا الأمر لن يدوم طويلا، ذلك أنه في التّوتر الدّولي الراهن لا تشمل أحكام الحلف الأطلسي إقليم تونس التي ترغب في التزام جانب الحياد، لذلك فليس في وسع فرنسا أن تترك تحت قبضة العدو هذه القاعدة التي يعد موقعها في قلب البحر الأبيض المتوسط، ذا أهمية استراتيجية كبيرة ولكننا، كما تعلم، في تزويد أنفسنا بالسّلاح الذّري، وعندما نحصل على قنابل منه، فإن أوضاع أمّتنا ستتغير رأسا على عقب. وسنحصل بشكل خاص على ما يضمن لنا تفادي ما يمكن أن يحصل في بنزرت بعد مغادرتنا إياها. لذلك يمكنك أن تتأكد من أننا سننسحب منها في غضون عام واحد... "[4]. وهكذا فإن الطّرفين لم يتوصلا إلى أي

---

[1] الصّافي سعيد، **مرجع سابق**، ص239.

[2] عزالدين معزة ، **مرجع سابق**، ص 414 - 416.

[3] نقلا عن الصّافي سعيد، **المرجع السابق**، ص 239.

[4] شارل ديغول، **مصدر سابق**، ص ص 113، 114.

اتفاق، وبالتّالي لم يؤد إلى نتيجة، ففرنسا تتماطل في الجلاء عن بنزرت في حين يتعجل الجانب التّونسي الجلاء عنها [1].

ب. أسباب وخلفيات المعركة :

إن استمرار تواجد فرنسا العسكري في تونس، باحتفاظها على قاعدة بنزرت، جعل الحكومة التّونسية تلحّ دوما في طلبها وباستمرار على بسط سيادتها على ترابها، وتصفية الوجود الاستعماري الفرنسي نهائيا، وبالتّالي استكمال تحرير الوطن، وقابله الطرف الفرنسي بالتغاضي عن هذا الطلب تارة وبالمماطلة واستغلال الوضع العام في المنطقة المغاربية للمناورة تارة أخرى، مما أدى إلى توتر في العلاقات الفرنسية – التونسية، ثم المواجهة العسكرية [2] . فأدركت الحكومة التونسية أن فرنسا لا تنوي الانسحاب أو الجلاء عن القاعدة على الأقل في هذه الفترة، وكانت القيادة البحرية الفرنسية في بنزرت قد رفعت مذكرة إلى ولاية الجهة في 4 ماي 1961م تفيد بأنها تعتزم القيام بتوسيع مهبط الطائرات في قاعدة سيدي أحمد ببنزرت[3]، الأمر الذي رفضته الحكومة التونسية، وطالبت بإخلاء القاعدة [4] وتأكدت من ذلك، عندما علمت أن الحكومة الفرنسية أخذت تقيم العديد من المنشآت فيها ، وتنشئ الممرات الجديدة في المطارات[5]، وتعزّز تواجدها المدني بإحداث خدمات بريدية، وفضاءات تجارية، وغيرها من الضّروريات والكماليات لجاليتها في مدينة

---

[1] عبد المجيد كريّم وآخرون، **مرجع سابق**، ص 178.

[2] محمد سعيد عقيب، " **الثورة الجزائرية وأزمة بنزرت (تونس)، جويلية 1961م** "، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، مج7، ع2، غرداية، 2014م، ص 11.

[3] الطّاهر بلخوجة، **مصدر سابق**، ص 66.

[4] عبد المجيد كريّم وآخرون، **المرجع السابق**، ص 179.

[5] صالح جعيول جويعد السراي، وفاطمة فالح جاسم الخفاجي، " **موقف الجمهورية العربية المتحدة من الخلاف التونسي الفرنسي حول قاعدة بنزرت(1961 – 1963)** "، **مجلة جامعة ذي قار**، كلية التربية للعلوم الإنسانية مج11، ع3، العراق، أفريل 2016م، ص231.

بنزرت، مما يدل أن فرنسا لا تنوي الجلاء عن تلك القاعدة [1]، بل قامت بتعزيز قواتها ببنزرت باستقدام حوالي 600 جندي من جنود المظلات والكومندوس الذين جلبتهم من الحدود الجزائرية المغربية، وارسال 18 طائرة إلى بنزرت حاملة الوحدات الحربية، كما أرسى جزء من الأسطول الفرنسي عرض البحر المتوسط، وحاملة الطائرات "أورمانس" في عنابة التي لا تبعد سوى بضعة كيلومترات عن المياه التونسية[2].

وقد تطورت الأحداث في اتجاه دفع الحكومة التونسية إلى اللّجوء إلى استعمال القوة، للحفاظ على مصالحها، ففي13 جوان 1961م أجبر الحرس الوطني العمال التونسيين على الكف عن مشاركتهم في الأشغال بمطار سيدي أحمد، وبعد يومين أنذر الجنود الفرنسيين الذين حلّوا محل العمال التونسيين بمغادرة أماكن الأشغال، كما تمّ إخبار القيادة البحرية بضرورة حصول جنودها على رخصة مرور ممضاة من قبل الوالي، وفي 28 جوان من السنة ذاتها، استقبل الباهي الأدغم[3] كاتب الدولة للدفاع القائم بالأعمال الفرنسي وطالبه بوقف الأعمال التّوسعية بالقاعدة [4]، لكن السّلطات الفرنسية استمرت في موقفها المتصلب، مما جعل القيادة التونسية تفكر في مواجهة هذه الوضعية، بتعبئة الجماهير، و تهيئتهم إلى مرحلة الحسم، أو ما يعرف بمعركة الجلاء، خاصة بعد أن تأكد عدم تحمس فرنسا للمفاوضات وللقاء الوفود التونسية للنّظر في القضية، والتّماطل للرّد

---

[1] طارق جبار، " **بنزرت معركة عاصمة الجلاء الخالدة : لماذا لم تصنف ضمن جرائم الحرب؟**، – في– **جريدة الشروق**، تونس، 22 جويلية 2012م، ص1.

[2] حبيب حسن اللّولب، **مرجع سابق**، ص– ص 525 – 526، نقلا عن **جريدة العمل**،" **تعزيزات فرنسية** " ع 1782 16 جويلية 1961م، ص1.

[3] (1913 – 1998) ، أحد أبرز زعماء الحركة الوطنية التونسية، وعضو الحزب الدستوري الجديد وانتمى إلى الدّيوان السّياسي السّري بعد ايقاف زعماء الحزب على إثر أحداث 9 أفريل 1938م، اعتقل وسجن مدة خمس سنوات بالجزائر بمعتقل " لامباز " بباتنة، التحق بالولايات المتحدة الأمريكية في أفريل 1952م، تولى الإشراف على مكتب الحزب بنيويورك، حيث قام بالتّعريف بالقضية التّونسية على الصعيد الدّولي ولدى الأمم المتحدة، عاد إلى تونس في أكتوبر 1955م وانتخب في مؤتمر صفاقس أمينا عاما للحزب الحر الدستوري الجديد، شارك في المفاوضات التي أفضت إلى بروتوكول الاستقلال. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة**، **مرجع سابق**، ص 492.

[4] الطاهر بلخوجة، **مصدر سابق**، ص ص 66 ، 67.

على الطّلب التّونسي[1]، فانطلقت يوم 5 جويلية عملية التّعبئة الشّعبية في كامل أنحاء البلاد التّونسية، وتمّ إرسال مئات المتطوعين والشّباب الدستوري والكشّافة والمقاومين إلى بنزرت، فشهدت هذه الأخيرة إلى جانب مدن أخرى مثل منزل بورقيبة ومدنين ما بين 6 إلى 18 جويلية حركات جماهرية كبيرة، فكانت تنظّم يوميا مظاهرات شعبية صاخبة تنادي بالجلاء والسّلاح، كما بدأت أفواج من المتطوعين في الاحتشاد لتطويق الثّكنات والتحصينات الفرنسية[2]. وتواصلت التعبئة بنسق سريع بعد أن تأكد احتمال قيام المواجهة العسكرية، فأصبحت بنزرت ومنزل بورقيبة بهما أكثر من عشرة آلاف رجل على استعداد لخوض المعركة، واعتمدت تونس على استراتيجية حربية قائمة على العناصر التالية :

– منع الجيش الفرنسي من التّحرك برا وبحرا بين مختلف مراكز القاعدة العسكرية، وذلك بتطويق تحصيناته، وعزلها بحفر الخنادق، واقامة الحواجز.

– استعمال أسلوب الحرب الشعبية والحرب الكلاسيكية، وذلك باشراك العناصر المدنية والعسكرية في آن واحد، وتكليف المتطوعين والشّباب الدستوري باقتحام المنشآت التي يسيطر عليها الفرنسيون عندما تصدر الأوامر، في حين تقوم وحدات الجيش قوات الحرس بضرب مدارج هبوط الطائرات لإفشال عملية الانزال جوا والحاق أقصى الخسائر بمستودعات الذخيرة والوقود[3] .

وهكذا تحول آلاف المتطوعين من الشّباب خاصة إلى بنزرت والتّظاهر يوم 11 جويلية 1961م، فأخذوا يطوفون بشوارع المدينة ويطالبون بالجّلاء رافعين شعار" الجلاء أو الموت" [4]، مما أغضب فرنسا، واعتبرت هذه الإجراءات من شأنها أن تعقد المشكل

---

[1] عبد المجيد كريّم وآخرون، **مرجع سابق**، ص 179.

[2] " **معركة الجلاء**" ، **ملتقى وطني ، الذّكرى الخمسون للجلاء : الذكرى و العبرة**، مؤسسة الأرشيف الوطني وجمعية البحوث والدّراسات لاتحاد المغرب العربي، تونس،8 – 9 أكتوبر 2013م، ص 1.

[3] " **نفسه**، ص 1.

[4] عبد المجيد كريم وآخرون، **المرجع السابق**، ص 179.

وكان القائم بالأعمال الفرنسي قد نقل للباهي الأدغم بيانا شفويا شديد اللّهجة، وهي رسالة ديغول إلى بورقيبة يؤكد فيها أن فرنسا لن تشرع في مفاوضات تحت الضغط[1].

وتواصلت المظاهرات في مختلف المدن التّونسية خاصة في ولاية بنزرت، وكان الشّباب الدستوري الحزبي يقوم بعملية تعبئة وتجنيد آلاف من المتطوعين الشّبان، حيث بلغ عددهم حوالي ستة آلاف، قدموا من كل أنحاء البلاد للكفاح من أجل بنزرت، ونصب الحواجز في المدينة، وحفر الخنادق حول القاعدة الجوية بسيدي أحمد، لمنع تحرك وحدات الجيش الفرنسي[2].

لم يجد بورقيبة من وسائل للضغط على المعارضة التي بدأت تشتد عليه من خارج تونس الممثلة خاصة في المعارضة اليوسفية من مصر، التي كان لها صدى كبير لدي الرأي العام العربي، وحتى داخل تونس، حيث زادت المعارضة بسبب تفرده المتزايد بالسلطة، والتّذمر الاجتماعي الذي عرفته تونس في هذه المرحلة بسبب تدهور الوضع الاقتصادي، فأراد أن يثبت حسن وطينته، وذلك بإعلانه عن معركة بنزرت[3].

وفي17 جويلية عام 1961م خطب الرئيس الحبيب بورقيبة أمام أعضاء مجلس الأمة التونسي، وأكّد لهم أن تونس لن تتنازل عن شبر واحد من أراضيها، وأعلن عزم الحكومة التونسية على شنّ المعركة الأخيرة من أجل الجلاء، وفي 19 جويلية من السنة ذاتها فرض نظام العمل المستمر في كافة الإدارات، وشرع الحرس الوطني في سد المنافذ على الجيش الفرنسي في بنزرت [4]، ومما جاء في الخطاب: "... لقد سبق أن ذكرت في خطابي يوم 5 فيفري 1961م، بانتهاك حدودنا الترابية ونسف وجودنا الجغرافي شمالا

---

[1] الطاهر بلخوجة، **مصدر سابق**، ص68.

[2] Tahar BelkhodJa , Les Trois Décennies BOURGUIBA – Témoignage – TROISIEME, Ed – Tunis, 2010, p47.

[3] عبد المجيد كريم وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص 178 ، 179.

[4] محمد بوذينة، **أحداث العالم في القرن العشرين 1960 – 1969م**، ج7، مطبعة الشركة الجديدة للطباعة والصّحافة والنّشر(لابراس)، تونس، 2001م، ص ص 73، 74.

وجنوبا... يجب أن نسترجع ما سلب منا...إننا نعتقد أنه من واجبنا اليوم أن نطالب بالمجال الصحراوي العائد لنا لتفادي الوقوع غدا في نزاع سافر مع أشقائنا الجزائريين...

لقد اطّلعتم على نص الرّسالة التي وجّهتها للجنرال ديغول...، وطلبت تحديد مواعيد الجّلاء عن بنزرت مؤكّدا ضمان تعاوننا التّام مع فرنسا، غير أن الأوساط الفرنسية انزعجت من تظاهرات اعتبرتها مصطنعة، والواقع إنها انتفاضة شعب برمّته قد نفذ صبره ..."[1].

لقد جنح الرئيس بورقيبة إلى المواجهة العسكرية، وهذا ما يتعارض مع أسلوبه التفاوضي السلمي كحل لفض الخلافات مع سلطة الاحتلال، فكان يهدف من وراء ذلك إلى تحقيق غايتين أو تسوية مشكلتين عالقتين، قضية بنزرت مع الحكومة الفرنسية وقضية الحدود مع المسؤولين الجزائريين، واستهل حملته الإعلامية والدبلوماسية تحت عنوان جلاء القوات الفرنسية عن بنزرت، وعن الصّحراء التونسية، فاتّخذ التّدابير والاستعدادات اللاّزمة لمحاصرة القوات الفرنسية في قاعدة بنزرت بفرق المتطوعين، كما قام بإرسال عناصر أخرى إلى الجنوب للسّيطرة على منطقة " بئر روما " الحدودية وعرض على مجلس الأمة التّونسي موقفه ودعوته إلى التّعبئة والتّجنيد للمعركة[2]. وكان بورقيبة يهدف من خلال خطابه إلى رسم خطة، وضع مشروع السيطرة على الحدود الصحراوية كهدف رئيسي من الجلاء عن قاعدة بنزرت، وقد توسع في شرح مطالبه الحدودية، موجّها التّهم للجزائريين، كما انتقد موقفهم من الصحراء قائلا: "هذا هو موقفنا لست أدري ما هو دخل الإخوان الجزائريين والقضية الجزائرية في هذه المشكلة التي بيننا وبين فرنسا، والتي تتعلق بالحد الفاصل بين تونس وليبيا، ولست أدري أي ضرر قد يلحق الجزائر والجزائريين والقضية الجزائرية من موقفنا هذا حتى ترتفع الأصوات بأنه يجب

---

[1] الطاهر بلخوجة، **مصدر سابق**، ص 70.

[2] عبدالله مقلاتي وصالح لميش، **تونس والثورة الجزائرية**، ج2، شمس الزيدان للنّشر والتّوزيع، الجزائر، 2013م ص ص 306، 307.

على بورقيبة أن يتخلى عن هذه المسألة، وبأن موقفه هذا طعنة من الخلف، لقد كان أولى أن ترتفع أصوات التّضامن تشد أزرنا في هذه المعركة، ولكننا لم نسمع– باستثناء كلمة التضامن التي قالها الرئيس الغاني نكروما – شيئا من ذلك حتى من أقرب إخواننا وجيراننا، بينما أنتم تعرفون جهودنا، وتضحياتنا التي قدمناها بكل صدق وإخلاص... "[1].

إن خطاب بورقيبة واضح، غير غامض، ولا يحتاج إلى شرح، فقد كان يطالب بأمرين هما : ترسيم الحدود عند نقطة الحدود 233 من جهة [2]، وهو ما أعلن عنه في 5 فيفري 1959م بمناسبة استرجاع حصن " سان" بالجنوب التونسي، بأن لتونس نصيبها الطبيعي من الصحراء[3]، وحقّ تونس في التّمتع بنصيبها الطّبيعي من الصّحراء الكبرى ويقصد هنا نصيبها من الصّحراء الجزائرية، بعد اكتشاف البترول كما أسلفنا[4] وفيما يتعلق بمطلبه الثاني، جاء ردّه على الفرنسيين بأن الصّحراء أرض مشاعة... ونحن وإن كنّا نؤيد الإخوان الجزائريين في مطالبتهم بالصّحراء التّابعة للجزائر، لكننا لا يمكن أيضا أن نتغافل عن سلامة التّراب التّونسي بما فيه صحراؤه، إذ ليس من المعقول أن يقال أنه لا صحراء لتونس، فتونس لا تقع في أوربا، ولا في القطب الشمالي، وإنما هي تقع إلى جانب الجزائر..."[5]، وفي الرّد على حجج الموقف الجزائري في ضرورة مساندته في قضية الصحراء، أكّد أنه من الأجدر لتونس أن تأخذ حقّها من فرنسا اليوم قبل غد وأعرب عن حسرته قائلا:" أليس من المؤلم أن يظهر في الشّعب الجزائري الذي نعينه ونكافح إلى جانبه، ونأتي له بالسّلاح، ونتحمل معه النّكبات، ونتعرض من أجله للتقتيل.."، ولقد أراد

[1] أنظر: **ملحق رقم(12):** خطاب بورقيبة أمام مجلس الأمة يوم 17 جويلية 1961م، **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية**، السنة2، ع17، 17 أوت 1961م.

[2] عبدالله مقلاتي، **العلاقات الجزائرية المغاربية والافريقية إبان الثورة الجزائرية**، ط1، ج2، دار السّبيل للنّشر والتّوزيع، الجزائر، 2009م، ص 456 .

[3] عبد القادر العريبي، **تونس وعلاقتها مع بلدان المغرب العربي (1947 – 1980)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، الجامعة التونسية، تونس، 1999م، ص 309 .

[4] عبدالله مقلاتي وصالح لميش، **مرجع سابق**، ص 308 .

[5] **أنظر:** خطابه السابق أمام مجلس الأمة، **الملحق رقم (12)**.

بهذه الدعوة التّشهير ببعض المسؤولين الجزائريين، واظهاره بعضهم للتونسيين بأنهم معتدلون، ومساندون لمطالبه، وقد استهزأ ببعض قادة الثورة، وهو يدعوهم إلى الرجوع إلى رشدهم، وقد اتهمهم بعدم معرفة وطنهم، ومكان تواجده، هل في إفريقيا أم في فرنسا؟ [1].
وواصل خطابه وهو يدعو إلى المعركة التّشديد على موقف بلاده، هدّد بالدّخول في حرب مع فرنسا ومع الجزائريين، يقول: "ونحن نتمنى أن لا نلتجئ إلى خوض المعارك ضد فرنسا، ومن باب أولى وأحرى ضد إخواننا الجزائريين أو غيرهم وإننا لنرجو أن تصفو القلوب، ويزول الحسد والضغائن، وحب التّوسع من النفوس، وأن تحل محلها الأخوة، والاحترام المتبادل، فإذا تمّ ذلك، حققنا المغرب الكبير...[2] .

ج. اندلاع المواجهة:

اندلعت معركة بنزرت في19 جويلية1961م، ودامت خمسة أيام، خاضها من الجانب التونسي وحدات من الجيش والحرس الوطني، وآلاف المتطوعين بقيادة ضباط صغار على رأسهم الملازم نورالدين بوجلابية[3]، ولم تقتصر معركة بنزرت على المدينة وضواحيها فقط، بل امتدت إلى معركة أخرى بالحدود الجنوبية لتونس[4]، حيث توجّه جموع المتطوعين إلى الحدود عند النقطة 220 استعدادا للوصول إلى حصن " سان Fort Saint " عند النقطة 233 داخل التراب الجزائري، وكان رد فعل القوات الفرنسية عنيفا، حيث شنّت هجوما كاسحا بالدبابات والطّائرات في الحصن، أرغمت التّونسيين على الرّجوع إلى نقطة

[1] ويقصد هنا: أعضاء حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وعلى رأسه فرحات عباس الذي كتب في الثلاثينات من القرن العشرين مقالا بعنوان " فرنسا هي أنا "، أنكر فيه وجود وطن جزائري، ومما جاء فيه:...ولو أني اكتشفت وجود أمة جزائرية لكنت وطنيا..." ،علما أنه ترأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مرتين والتي أعلن عن تأسيسها في 19 سبتمبر 1958م بالقاهرة . أنظر: أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، **مرجع سابق**، ص72.

[2] أنظر: خطاب بورقيبة : **مرجع سابق.، ملحق رقم (12)** .

[3] عبد المجيد كريم وآخرون، **مرجع سابق**، ص 179.

[4] عزالدين معزة، **مرجع سابق**، ص 416.

"العلامة 220 " التي انطلقوا منها في اتجاه الصّحراء الجزائرية، وخلّف هذا التّدخل أكثر من مائة قتيل[1].

كانت الحكومة الفرنسية قد أعلنت عن إرسال أفواج من المظليين جوا من الجزائر إلى بنزرت بعد ساعات، كما تحركت حاملة الطائرات " Arromanches" مصحوبة بثلاث بوارج حربية إلى عرض سواحل بنزرت، وأعلنت الإذاعة التّونسية في السّاعة الواحدة والنصف أن الجيش الوطني تلقى الأمر بمنع تحليق الطّائرات الأجنبية في المجال الجوي التّونسي، وتمكّن المقاومون في بداية المعركة من اقتحام مركز التموين الفرنسي بالمصيدة، ورفع العلم التونسي، ونجحت المدفعية في تحطيم سبع طائرات فرنسية في مدارجها بسيدي أحمد[2].

لقد دفع هذا التفوق الجنرال " ديغول " إلى التّدخل، فأمر الأميرال آمان " Amman " بضرب الحشود التّونسية بقوة وسرعة، فاستعملت القّيادة العسكرية الفرنسية وسائل الدّمار، وأحدث التقنيات العسكرية، من طائرات ومدرعات، وقوات بحرية ضد جيش ناشئ، وجماهير شعبية مجردة من السّلاح، ورغم ذلك، استمرت الاشتباكات حول سيدي أحمد، والخروبة، كما شهد يوم 20 جويلية مظاهرة صاخبة شارك فيها ثلاث آلاف مواطن، اتجهت إلى القاعدة تحت وابل من الرصاص[3].

وفي صبيحة يوم 21 جويلية 1961م، تمكنت فرق اللّفيف الأجنبي[4] من الزّحف خارج القاعدة تدعمها المدرعات، فتقدمت نحو المدينة، فتحولت إلى حرب شوارع

---

[1] عبد الله مقلاتي وصالح لميش، **مرجع سابق**، ص 311.

[2] " **معركة الجلاء**" ، **ملتقى وطني ، الذّكرى الخمسون للجلاء**، **مرجع سابق**، ص2.

[3] **نفسه**، ص2.

[4] اللّفيف الأجنبي (La légion étrangère) فرقة عسكرية تتألف من مرتزقة أجانب، ، وهي قوة مشكلة من أجانب أوربيين وجزائريين تحت قيادة ضباط فرنسيين لمساعدة الجيش الفرنسي في الجزائر، أنظر: عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية 1954–1962**، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص298. وأيضا: أمينة شعبوني، " **موقف سويسرا من تجند الشّباب السويسري في صفوف فرق اللّفيف الأجنبي الفرنسي 1959م** "، – في– **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة قسنطينة1،ع52، ديسمبر 2019م، ص 36.

وتواصلت الاشتباكات طيلة يومي الجمعة والسبت21–22 من شهر جويلية، تمكّنت خلالها قوات المظليين من التّسلل إلى الأحياء العصرية، فقامت بتطويقها، واحتلالها وبقيت المدينة العتيقة صامدة [1].

لقد واصلت فرنسا سلسلة جرائمها في تونس، فبعد مجزرة ساقية سيدي يوسف نفّذت طائراتها – التي قدمت من مستعمراتها في الجزائر– غارات على بنزرت، فأمطرتها بوابل من قنابلها المدمرة والمحرقة ضد المدنيين الأبرياء بالمدينة والقرى المجاورة لها وقذفت البواخر بمدفعيتها سواحل البلاد التّونسية، وكان الجنود يوجهون أسلحتهم صوب المتظاهرين العزل والمتطوعين المرابطين بالسّدود والحواجز[2]، وواصل الطيران الفرنسي قذف المراكز التونسية داخل مدينة بنزرت، مما أدى إلى حرمان المدينة من الماء والكهرباء، وأعلن بورقيبة عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا[3] .

وقد وصف– القائد الأعلى للبحرية الفرنسي موريس آمان " Maurice Amman " مسؤول القاعدة الاستراتيجية – معركة بنزرت، قائلا: " اندلعت المعركة في 20 جويلية في الصّباح الباكر حول ترسانة سيدي عبدالله وقاعدة سيدي أحمد، ووصلت السفينة الحربية " الوقحة " إلى بنزرت قادمة من الجزائر، وأقلعت طائرات كورسير، وأطلقت صواريخها، واستعملت طائرتان" أكليون" رشاشاتها ضد التونسيين بالقرب من باب تونس وارتفع عدد القتلى والجرحى والأسرى من الجانبين، وقامت أسراب من الطائرات بشن هجوماتها مستعملة قنابل بوزن خمسمائة رطل[4].

---

[1] " **معركة الجلاء** " ، **مرجع سابق**، ص ص 2،3.

[2] – حبيب حسن اللولب، " **مرجع سابق**" ص 526، نقلا عن **جريدة الطليعة**، " **اعتداءات على بنزرت**" ، عدد خاص 23 جويلية 1961م، ص 1.

[3] محمد بوذينة، **مرجع سابق**، ص 74.

[4] الطّاهر بلخوجة، **مصدر سابق**، ص 72.

د. نتائج المعركة :

أسفرت معركة بنزرت بعد أربعة أيام من القتال عن خسائر بشرية من الجانب التّونسي عن مقتل أكثر من 700 شخص واعتقال 800، وعدة آلاف من الجرحى البائسين، كانت الخسائر من الجانب الفرنسي طفيفة، حيث فقد 27 قتيلا [1]، واختلفت الإحصائيات حول عدد القتلى في هذه المعركة ، فيشير البلاغ الرسمي إلى سقوط 630 قتيل و1550 جريح [2]. وهناك أرقام أخرى تشير إلى29 قتيل وحوالي 100 جريح في صفوف القوات الفرنسية، و670 قتيل وجرح 1555 في الصف التّونسي، وتحدثت مصادر أخرى كانت قريبة من الحدث عن أعداد كبيرة، بلغت 4000 شهيد دفنوا في حفر جماعية[3].

وصادق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 21 جويلية على قرار وقف إطلاق النّار، وبعودة القوى العسكرية إلى مواقعها قبل بداية العمليات، فأمرت الحكومة الفرنسية قائد القاعدة بإنهاء العمليات العسكرية، وبعدم تدخل الجيش الفرنسي منذ ذلك الحين إلا في حالة تعرضه لهجوم، والاتصال بالسّلطات التونسية من أجل التفاوض بشأن وقف اطلاق النار، كما أصدرت الحكومة التونسية أمرا لقواتها المتمركزة في بنزرت بالكفّ عن القيام بأية عملية هجومية[4].

وصدر الأمر بتنفيذ قرار وقف إطلاق النّار يوم الأحد 23 جويلية 1961م على الساعة الصفر، وأصبح ساري المفعول على الساعة الثّامنة صباحا، ورفع الحصار المضروب على التّحصينات العسكرية بالقاعدة، لتبدأ القوات الفرنسية عملية الانسحاب

[1] شارل ديغول، **مصدر سابق**، ص 132.

[2] الطّاهر بلخوجة، **مصدر سابق**، ص 78.

[3] عبد المجيد كريّم وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 179.

[4] الطّاهر بلخوجة، **المصدر السابق**، ص. 77.

تدريجيا من بنزرت[1]، ففي مثل هذا اليوم، رحلت الباخرة " كولبير" باتجاه ميناء طولون الفرنسي الحربي وعلى متنها 350 فرنسي[2].

وفي27 جويلية من السّنة نفسها وصل الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد[3] إلى تونس، وقد عقد مع بورقيبة اجتماعات ودية، وبعدها توجّه إلى بنزرت بعد توقف القتال، وقد تعرّض لمضايقات من طرف المظليين، كما رفض الأميرال "آمان "استقباله[4] بحجة تدخله في شؤون فرنسا في الكونغو إثر الحرب الأهلية عام 1960م، بعد أن أرسل قوة عسكرية أممية إلى الكونغو من أجل حفظ السلام[5].

وقد قبلت فرنسا بعدها بمبدأ الانسحاب، وبعد استقلال الجزائر بأربعة عشر يوم أبلغت الحكومة الفرنسية نظيرتها التّونسية باستعدادها للانسحاب من قاعدة بنزرت التّونسية دون تحديد تاريخ ثابت، ولم تنسحب منها إلا في يوم 15 أكتوبر1963م، حيث تمّ جلاء آخر جندي فرنسي من تونس، وسلمت القاعدة إلى الدولة التونسية [6].

اختار الحبيب بورقيبة تاريخ 15 ديسمبر1963م للاحتفال بالجلاء عن بنزرت[7] لتزامن هذا التاريخ مع المذكرة التي أرسلها وزير الخارجية الفرنسي روبار شومان " Robert

---

[1] عبد المجيد كريّم وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 179.

[2] الطّاهر بلخوجة، **مصدر سابق**، ص 77.

[3] داغ همر شولد (1905 – 1961) ، سياسي، ودبلوماسي، وعالم اقتصاد سويدي ، بدأ عمله في السلك الخارجي كمستشار اقتصادي لوزارة الخارجية السويدية عام 1947، وأصبح في عام 1951م وزيرا للدولة، وفي 7 أفريل 1953م انتخب أمينا عاما لمنظمة الأمم المتحدة خلفا للنرويجي تريغفلي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ثم أعيد انتخابه بالإجماع في عام 1957م لفترة خمس سنوات أخرى، عاصر أزمة كورية، توفي في 18 سبتمبر 1961م إثر حادث تحطم الطّائرة التي كانت تقله وهو في مهمة تحقيق السّلام في الكونغو، ولمقابلة الزّعيم الانفصالي " موريس تشومبي" وقد سقطت الطائرة في " ندولا " في روديسيا الشّمالية (المعروفة اليوم بزامبيا)، وللمزيد من التّفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، **مرجع سابق**، ص 135.

[4] شارل ديغول، **مصدر سابق**، ص 133.

[5] عبد الوهاب الكيالي، **المرجع السابق**، ص 135.

[6] عبد المجيد كريّم وآخرون، **المرجع السابق**، ص ص 179 ، 180.

[7] عزالدين معزة، **مرجع سابق**، ص 418.

Schuman " إلى محمد شنيق ردا على مذكرته بتاريخ 31 أكتوبر 1951م وأكّد له فيها مبدأ السّيادة المزدوجة بين التّونسيين والفرنسيين، وكان الاحتفال فيها بمعية الرئيس الجزائري أحمد بن بلة[1]، والرئيس المصري جمال عبد الناصر، وولي عهد ليبيا وممثّل العاهل المغربي، وسار الحبيب بورقيبة في الحفل وسط الزعيمين العربيين خصميه بالأمس، ورفيقيه اليوم، رافعا ذراعيهما[2]، وهما أحمد بن بلة، وجمال عبد الناصر[3]. وقام بزيارة إلى مصر دامت أسبوعا كاملا من 16–22 فيفري1965م، وذلك من أجل طي صفحة الماضي، وبناء علاقات جديدة مبنية على الاحترام والتّبادل[4].

لقد تكبّد الشّعب التّونسي في هذه المعركة خسائر جسيمة على كافة الأصعدة فكان نظام بورقيبة يهدف إلى كسر الطوق العربي المتضامن مع الحركة اليوسفية

---

[1] (1916– 2012) مناضل في حزب الشعب، ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، انخرط في المنظمة الخاصة وكان مسؤولا عن القطاع الوهراني، ثم رئيسا للمنظمة عام 1949م، شارك في الهجوم على بريد وهران، وحكم عليه بالسجن، لكنه تمكّن من الفرار من سجن البليدة في 16 مارس 1952م رفقة أحمد محساس، عضو الوفد الخارجي وعضو لجنة التّسعة مكلف بالإشراف على المسائل العسكرية والتسليح، اعتقل بعد حادثة اختطاف الطائرة في 22 أكتوبر 1956م، وبقي في السّجن إلى غاية وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962م، انتخب رئيسا للجمهورية الجزائرية بعد الاستقلال، وتعرض للانقلاب في 19 جوان 1965، حيث وضع في السّجن، حيث قضى مدة 15 سنة ليطلق سراحه عام 1980م، بعدها أسّس حزب: الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر M.D.A، ، عاد إلى الجزائر في 29 سبتمبر 1990م، ، أنظر: محمد حربي، **الثورة الجزائرية**، **مصدر سابق**، ص 186، رشيد يوب، **دليل الجزائر السياسي**، ط34، المؤسسة الوطنية للاتصال والنّشر والاشهار، الرغاية– الجزائر– ، 2001، ص. 177.

[2] الطّاهر بلخوجة، **مصدر سابق**، ص 83 .

[3] (1918 – 1970) ، زعيم عربي، وقائد الثورة في مصر، ولد بالإسكندرية من أسرة تنتمي الى بلدة مر بأسيوط، نشأ نشأ وتعلم بالقاهرة، التحق بالكلية الحربية 1937م، ورقى إلى ضابط، شارك في حرب فلسطين عام 1948م،خطّط مع جماعة الضّباط الأحرار للثورة المصرية ضد الفساد، انتخب رئيسا لهيئتها التأسيسية في سبتمبر 1951م، قاد ثورة 23 جويلية1952، و في جوان 1953م تقلّد منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، وفي فيفري 1954م عين رئيسا للوزراء، لعب دورا بارزا في مؤتمر باندونغ المنعقد بإندونيسيا ما بين 18 – 24 أفريل 1955م، وفي 26 جويلية أمّم قناة السويس، تولى رئاسة الجمهورية العربية المتحدة التي قامت (فيفري 1958– سبتمبر 1961) بالاتحاد بين مصر وسوريا، ساند الثورة الجزائرية ، ترأس المؤتمر الثاني لحركة عدم الانحياز بالقاهرة عام 1964م، أعلن عن تنحيته من الحكم بعد حرب 5 جوان 1967م، لكنه ظل في الحكم إلى غاية وفاته يوم 28 سبتمبر 1970م، أنظر: شفيق غربال **مرجع سابق**، ص 1216 .

[4] الطاهر بلخوجة، **المصدر السابق**، ص 20 .

وإبعاد تهمة التّعاون مع الاستعمار الفرنسي، وأن تكون هذه المعركة نافذة ليطرد منها القوات الفرنسية، ويفتح بعد ذلك الباب أمام القوات الأمريكية، حيث وقّعت تونس اتفاقيات سرية، سمحت للقوات الأمريكية بالحصول على قاعدتين عسكريتين، الأولى في الجنوب والثانية في الشّمال، كما تمّ ايجار ميناء حلق الوادي للأسطول السادس الأمريكي .

هـ. موقف الثورة الجزائرية من العدوان على بنزرت من خلال جريدة المجاهد:

لقد تابعت جريدة " المجاهد " لسان حال جبهة التحرير الوطني العدوان الذي تعرضت له مدينة بنزرت التّونسية، وتناولت الحدث من خلال عدة مقالات تضمنتها أعداد 101، 102، 103، 104، والصادرة في عام 1961م، وحاولت الجريدة أن تقدم تحاليل لأزمة بنزرت من زاويتين مختلفتين، داخلية، من خلال موقف الثورة الجزائرية الرّسمي والشّعبي من الأزمة، ووصف المقاومة التّونسية للتّواجد الاستعماري الفرنسي في القاعدة، وإجبار الحكومة الفرنسية على الجلاء[1]، وسبل الدّعم الذي يمكن أن تقدمه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للشّقيقة التّونسية لتجاوز محنتها[2]، ففي افتتاحية العدد101، والتي جاءت بعنوان "**من العدوان على بنزرت إلى توقف المفاوضات**" استهلت الجريدة هذا المقال بالحديث عن الاعتداء الفرنسي الوحشي على بنزرت، وحذّرت من عواقبه، وانعكاساته، لكنّه كشف في نفس الوقت حقيقة الاستعمار الفرنسي، والأهداف الحقيقية التي رسمها من تشبّثه بالقاعدة، فهو يسعى إلى تحقيق هدفين، الأول استراتيجي يتمثل في الحفاظ على قاعدتها العسكرية للدّفاع عن أوربا الغربية، واستغلالها في أي صراع في منطقة غرب أو شرق المتوسط، أما الثاني، استغلالها في الحروب الاستعمارية التي تخوضها فرنسا بالجزائر من خلال التعزيزات التي تقدمها للجيش الفرنسي في الجزائر عند الحاجة انطلاقا من قاعدة بنزرت البحرية والجوية، وأن احتفاظها بهذه القاعدة هي

---

[1] **المجاهد**، الأعداد: 101(31 جويلية 1961)، 102 (14 أوت 1961) ، 103(28 أوت 1961)، 104 (11 سبتمبر 1961).

[2] سعد طاعة ، **مرجع سابق**، ص 93.

رسالة تريد فرنسا أن تفهم الحكومة الجزائرية بأنها عازمة على الاحتفاظ بعدد من القواعد العسكرية في الجزائر، مهما كلفها الثّمن، وهذا ما يجعل استقلالنا مهددا فقضية بنزرت كشفت الأهداف الحقيقية التي يرمي إليها الاستعمار الفرنسي، عندما يطالب بالاحتفاظ بقاعدة المرسى الكبير تحت السيطرة الفرنسية، بجانب القواعد العسكرية الأخرى، فهو يريد أن يترك في كل بلد " **بنزرتا** " تمكّنه من الاعتداء على الشّعوب الصغيرة في أي وقت، ولم تبق تونس لوحدها في ساحة النّضال لمواجهة هذا التحدي، بل وقفت إلى جانبها كل من الجزائر والمغرب، وكان ذلك دعما سياسيا قويا، حيث نادت شعوب المنطقة المغاربية في مؤتمر طنجة في أفريل 1958م[1] وفي مقدمتها القواعد العسكرية، وتبين أن النّضال من أجل التّخلص من مخلفات الاستعمار لا يقل أهمية ولا صعوبة عن الكفاح في سبيل الاستقلال في حد ذاته، وأنّ عدم التّنسيق في سياسة بلدان المغرب العربي قد شجّع الاستعمار الفرنسي للاعتداء على بنزرت، يجب تشكيل جبهة موحدة لمواجهته [2].

وجاء في افتتاحية هذا العدد 101 من جريدة المجاهد :"... لا يمكن التّكهن لحد كتابة هذه الأسطر بعواقب الاعتداء الفرنسي الغادر على بنزرت، ولا بمراميه البعيدة، ولكن هذا الاعتداء فتح أعيننا من جديد على حقائق ضخمة، كاد أن يغطيها تمويه الاستعمار.. فقاعدة بنزرت ليست لها أية أهمية في الدّفاع عن أوربا الغربية إذا كانت هذه

---

[1] انعقد المؤتمر ما بين 27 – 30 أفريل 1958م بقصر "المارشان الملكي" بمدينة طنجة المغربية، وترأسه علال الفاسي، وجمع إلى جانب حزب الاستقلال المغربي، حزب الدستور التونسي، وحزب جبهة التحرير الجزائرية، وبلغ عدد الوفود المشاركة في المؤتمر 19 عضوا، ومن بين الشّخصيات التي حضرت المؤتمر: فرحات عباس، عبد الحفيظ بوصوف عن الجزائر، الباهي الأدغم، الطيب مهيري عن تونس، أحمد بلافريج والمهدي بن بركة عن المغرب الأقصى..، وتمحور جدول الأعمال في النّقاط التّالية : حرب استقلال الجزائر، الإعانة التي تمد بها بعض الدّول لفرنسا لمجابهة حرب الجزائر، تصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في المغرب العربي، الوحدة المغاربية، وللمزيد من التفاصيل عن المؤتمر وقراراته، ينظر : معمر العايب، **مؤتمر طنجة المغاربي(دراسة تحليلية تقييمية)**، دار الحكمة للنّشر، الجزائر، 2010م،ص–ص 136 – 138، وأيضا : **جريدة المجاهد**، **"مؤتمر طنجة : مرحلة حاسمة"** ، **"هذه مقررات سطّرت مصير المغرب العربي"** ، ع23، 7 ماي 1958م، ص– ص. 1– 11.

[2] **المجاهد**، **" من العدوان على بنزرت إلى توقف المفاوضات "**، ع31،101جويلية 1961م، ص– ص. 1– 5.

الأخيرة عرضة لهجوم أوربا الشّرقية كما يزعمون، ولكن هذه القاعدة لها أهمية بالغة في الحروب "الصغيرة" كالحرب الاستعمارية التي تخوضها فرنسا بالجزائر منذ سبع سنوات ومن الصّعب عندما نرى هذا التّشبث الأحمق بقاعدة بنزرت أن نصدق أن الحكومة الفرنسية عازمة على إنهاء حرب الجزائر، وإيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية على أساس الاعتراف للجزائر باستقلالها وسيادتها... إن القضايا التي ما زلت معلقة بيننا وبين فرنسا–سواء منها حل القضية الجزائرية وتصفية مخلفات الاستعمار في تونس والمغرب– لا يمكن أن تجد حلولها الطبيعية المتفقة مع رغائب شعوبنا إلا إذا خضنا معاركنا ضد الاستعمار بخطط منسقة ووجهة نظر موحدة " [1].

إن ما حدث لبنزرت من اعتداء، يرتبط ارتباطا وثيقا بما يحدث في الجزائر، ففرنسا لا ترغب في إعادة السّيادة للجزائر، الأمر الذي يجعلها تحاول الاحتفاظ بالروافد التي تعتمد عليها وقت الحاجة كقاعدة بنزرت، ولذا فإن هذا الموقف يعتبر مناورة منها لتحقيق مصلحتها وفق ما تخطط له، بصرف النظر عن تصريح ديغول بشأن تقرير مصير واستقلال الدّول المستعمرة، وجلاء القوات الفرنسية عن أراضيها[2] .

ونبّهت الحكومة المؤقتة إلى خطورة الوضع في تونس، وإلى المناورات الفرنسية الرامية إلى بثّ الشّقاق بيننا، وأن هذا العدوان الذي تتعرض له بنزرت، فهو موجّه إلى بلدان المغرب العربي كلّه، لذا يجب أن تتضافر جهودها لإزالة الاستعمار الفرنسي نهائيا من أقطارها، وفي هذا السّياق، أفضى أمحمد يزيد وزير الأخبار في الحكومة المؤقتة يوم السبت 22 جويلية بالتصريح التالي: " إن العدوان الذي يجري الآن بجبهة بنزرت غير

[1] **<u>المجاهد</u>**، " **من العدوان على بنزرت إلى توقف المفاوضات** "، ع101،31جويلية 1961م، ص–ص 1– 5.

[2] محمد السّعيد عقيب، " **الثورة الجزائرية وأزمة بنزرت** "، **مرجع سابق**، ص. 13.

موجّه إلى تونس وحدها، بل إلى المغرب العربي كلّه، وهذه العملية تعد امتدادا للحرب التي يشنها الاستعماريون بالجزائر منذ غرة نوفمبر 1954م...[1].

وأكّد محمد يزيد في تصريحه ثبات موقف الجزائر حكومة وشعبا إلى جانب إخوانهم التونسيين، ومما جاء فيه: "... إن الشعب الجزائري والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يقفان إلى جانب الشّعب التّونسي وحكومته في مقاومتهما للعدوان الفرنسي وكفاحهما من أجل الجلاء عن بنزرت. إننا مستعدون للمساهمة في هذه المعركة بالرّجال والعتاد الحربي، ونحن على اتصال بالحكومة التونسية لتحديد الوسائل التي نستطيع أن نؤازر بها إخواننا التّونسيين، وللحكومة التونسية طبعا أن تقرّر الصّفة التي نعينها بها في المعركة الطاحنة التي تخوضها ضد العدوان الفرنسي في جهة بنزرت..." [2].

وواصل تصريحه بالدّعوة لتوحيد الصّف المغاربي لمواجهة المناورات الفرنسية الرّامية إلى بثّ الشّقاق، وزرع الفتن بين أبناء المنطقة الواحدة، و محاولة التفرد بكل بلد على حدى، وفي هذا الصدد يقول:".. إن المهم في هذه السويعات الحاسمة بالنسبة لتونس، وللمغرب العربي هو تحقيق جبهة موحدة ضد العدوان العسكري، والمناورات الاستعمارية الرامية الى بث الشّقاق بيننا، ان وحدتنا ينبغي ان تتجسم بعمل مشترك، ومنسق، وستجبر هذه الوحدة المعززة بطاقة شعبينا الجبارة العدو على التراجع...[3].

وفي سياق التّضامن مع الشّعب التّونسي في محنته، أصدرت وزارة الأخبار الجزائرية بلاغا، أكّدت في مستهله أن العدوان الموجّه ضد الشّعب التّونسي في بنزرت، هو عدوان ضد كل الشعوب المناضلة من أجل استرجاع حريتها، وكرامتها، وتحرير بلادها من مخلفات الاستعمار، واتضح موقف الجزائر الثائرة من خلال وزراء حكومتها المؤقتة، ففي

---

[1] **المجاهد، "الجزائر تؤكد تضامنها مع تونس في معركة بنزرت، تصريح الأخ محمد يزيد وزير الاخبار"**، ع101 31 جويلية 1961م، ص. 10.

[2] **نفسه**، ص 10.

[3] **نفسه**، ص 10.

غرة جويلية 1961م جرت اتصالات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة التونسية، بسطت خلالها الحكومة الجزائرية موقفها من مشكل الصحراء، وهو الموقف الذي عبّرت عنه في مذكرة [1] سلمت إلى الحكومة التّونسية، وأثيرت فيها قضية جلاء القوات الفرنسية عن بنزرت، حيث صرّح الوفد الجزائري للوفد التونسي أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مستعدة لتقديم مساهماتها بالرّجال والعتاد في الكفاح الذي يقوده الشّعب التّونسي الشّقيق من أجل تحرير بنزرت[2] .

لقد جاء هذا التصريح الذي أدلى به وزير الأخبار في الحكومة المؤقتة مطابقا للمبادئ التي كانت تضبط السّياسة الخارجية للثوّرة الجزائرية والتي تضمنها بيان أول نوفمبر 1954م ضمن الأهداف الخارجية للثورة [3].

كما أرسل السّيد فرحات عباس[4] رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برقية للرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، عبّر له فيها عن تضامن الجزائر شعبا و حكومة، وعن

---

[1] مذكرة حول الصّحراء سلمت لتونس في 30 جوان 1961م، ترى الصّحراء بحدودها الحالية تمثل جزءا من سيادة الجزائر، وأنها لم تكن في يوم من الأيام أرضا خالية و بدون مالك، كما تروج فرنسا، وأن نضال الشّعب الجزائري هدفه الأساسي هو استعادة كامل أراضيه، كما كانت محددة عام 1954م، وتشير المذكرة إلى أن الحكومة الجزائرية لا تجهل بأن مسائل تصحيح الحدود قد تطرح بين الجزائر وبعض البلدان الشقيقة المجاورة، وأنه لا يمكن تسويتها بشكل مرضي ودائم، وأخوي إلا مع جزائر سيدة ومستقلة ، للمزيد من التفاصيل، **ينظر:** عبد الله مقلاتي وصالح لميش **مرجع سابق**، ص ص 302 ، 303.

[2] **المجاهد**، " **الجزائر تؤكد تضامنها مع تونس في معركة بنزرت**"، **بلاغ من وزارة الأخبار الجزائرية بتونس** " ع101، 31 جويلية 1961م، ص 10 .

[3] يعد أول نداء وجهته الكتابة العامة لجبهة التحرير الوطني إلى الشّعب الجزائري في أول نوفمبر 1954م، و من بين الأهداف الخارجية للثورة نذكر: – تحقيق وحدة شمال افريقيا في داخل إطارها الطّبيعي العربي والإسلامي، لقد حدّد دوائر الانتماء الثلاث ، وهي الدائرة المغاربية، ثم الدائرة العربية، فالدائرة الاسلامية، و بذلك حسم في أبعاد الهوية الجزائرية، وللمزيد من التفاصيل، ينظر: يوسف قاسمي، "**قراءة فكرية وسياسية في بيان اول نوفمبر 1954م** "**الملتقى الدولي للثورة التحريرية الكبرى 1954 – 1962 " دراسة قانونية و سياسية** "، جامعة 8 ماي بقالمة، 2– 3 ماي 2012م،ص 19.

[4] ولد فرحات المكي عباس يوم الخميس 24 اوت 1899م بالطّاهير ولاية جيجل، درس المرحلة الابتدائية في جيجل، وانتقل منها إلى مدينة سكيكدة لمواصلة تعليمه المتوسط، وفي سن الثّامنة عشر، انتقل إلى ثانوية قسنطينة وبعد حصوله على شهادة البكالوريا سنة 1920م، توقف عن دراسة لأداء الخدمة العسكرية الإجبارية بمدينة عنابة، بقي

التّنديد بما قامت به فرنسا تجاه التونسيين الذين أرادوا استرجاع القاعدة، وطرد الوجود الفرنسي من القاعدة، وأعرب له عن تفاعل الشّعب الجزائري من أن الشّعب التّونسي سيتخطى بسلام هذه المحنة، ويخرج منها منتصرا، ومما جاء فيها:" أمام الاعتداء الفظيع المسلّط على الشّعب التّونسي في بنزرت، نؤكّد لكم تضامننا الكامل ونندّد مرة أخرى بهذه الجريمة الاستعمارية الجديدة، إننا واثقون من أن الشّعب التّونسي الشّقيق سيخرج منتصرا من هذه المحنة الجديدة "[1].

ويعبر موقف الحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية بوضوح عن مشاعر الشّعب الجزائري بأكمله، ويعتبر أن المعركة التي يخوضها الشّعب التّونسي من أجل جلاء فرنسا عن قاعدة بنزرت امتدادا للمعركة التي يقودها الشّعب الجزائري من أجل تحرير كامل ترابه الوطني. وأعربت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن استنكارها للعدوان

= ثلاث سنوات في الجيش، ليطلق سراحه سنة 1923م، ثم سجل في جامعة الجزائر، وانتخب عام 1927م رئيسا لجمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا، وفي عام 1931م تخرج من الجامعة بعد حصوله على الدّكتوراه في الصيدلة، و فتح صيدلية له في مدينة سطيف، وهو محرر بيان الشّعب الجزائري في 10 فيفري 1943م، ومؤسّس حركة أحباب البيان و لحرية في 1944م، وحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في 1946م بعد خروجه من السجن، وانضم إلى جبهة التحرير الوطني في 1956م، ليصبح عضوا في لجنة التّنسيق والتّنفيذ، ثم في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ثم رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في التشكيلتين الأولى 1958–1959م، والثانية 1960–1961م، وبعد استقلال الجزائر عين رئيسا لأول برلمان جزائري (المجلس التأسيسي الوطني) ، أعلن انسحابه من الميدان السّياسي عام 1963م، وعاش بعيدا منعزلا عن السّياسة ، وفي 30 أكتوبر قلّده وزير المجاهدين الذي انتقل إلى منزله بالقبة وسام الأثير، توفي في 24 ديسمبر 1985م، **أنظر**: عزالدين معزة، **فرحات عباس والحبيب بورقيبة..**، **المرجع السابق**، ص. 84، 90، 91، عزالدين معزة، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899 – 1985م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة 2004 – 2005م، ص ص. 279، 280، وأيضا: محمد حربي، **الثورة الجزائرية**، **مرجع سابق**، ص 234.

[1] **المجاهد**، **"الجزائر تؤكد تضامنها مع تونس في معركة بنزرت"**، **"برقية من الرئيس عباس إلى الرئيس بورقيبة "** ع101، 31 جويلية 1961م، ص 10.

الفرنسي على الشّعب التّونسي الشّقيق، وتعبر من جديد عن تضامنها الأخوي و مساندتها لكفاحه من أجل استرجاع سيادته على القاعدة[1].

ومن خلال البلاغ الصادر من قبل وزارة الأخبار الجزائرية يتضح أن الحكومة المؤقتة قد تفطنت لما كان يدور في ثنايا أزمة بنزرت و سلسلة اللقاءات التي جمعت الرئيس الفرنسي شارل ديغول بالحبيب بورقيبة، ومنها اللّقاء الذي جمعهما في رامبوي في 27 فيفري1961م على انفراد، ودام خمس ساعات، مما جعل الحكومة المؤقتة تشك في طرح مشكلة الصحراء بين الطرفين، والبحث عن حلول بعيدة عن مطلب الوحدة الترابية الذي تتمسك به قيادة الثورة الجزائرية [2].

ودائما في سياق التّضامن مع الأخوة التّونسيين، لاقت محنة تونس تعاطف كل فئات المجتمع الجزائري، ومنها المنظمات الجزائرية [3] التي عبّرت بدورها عن موقفها التّضامني مع تونس في موقفها المطالب باسترجاع قاعدة بنزرت، وندّدت بقتل المدنيين، وصدر عنها بلاغ جاء فيه : "يشير الاعتداء المنسّق الذي يقوم به الاستعمار ضد تونس استنكار كافة الشّعوب المحبة للحرية. إن هذا الاعتداء يعبّر بشكل فظيع على أن فرنسا بالرّغم من الظواهر لم تعدل عن أفكارها و مبادئها الاستعمارية، وأنها لا تتردد عن دوس حرية وسيادة الشّعوب من أجل المحافظة على استعمارها. إن تصميم الشّعب التّونسي الشّقيق الذي يكافح لبسط سيادته على بنزرت المحتلة من طرف القوات الاجنبية، أجابت عنه فرنسا بواسطة القوة، وذلك بقنبلة وتقتيل السّكان المدنيين. إن المنظمات الوطنية الجزائرية التي تكافح منذ سبع سنوات لتحرير الجزائر، تؤكد للشّعب وللحكومة التّونسية تضامنها الأخوي، ومساندتها الحازمة للكفاح الذي يقودانه لإجلاء القوات الفرنسية المعتدية عن

---

[1] **المجاهد**، " **بلاغ من وزارة الأخبار الجزائرية بتونس** "، ع101، 31جويلية 1961، ص 10.

[2] عبد الله مقلاتي، **العلاقات الجزائرية المغاربية إبان**، **مرجع سابق**، ص ص 486 ، 487.

[3] المنظمات الجزائرية هي: الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، اتحاد النّساء الجزائريات، والشّباب الجزائري.

قاعدة بنزرت. وتعلن المنظمات الجزائرية عن عزمها في المساهمة في هذا الكفاح الذي هو كفاحنا، ولا تهمل أية فرصة، أو تتقهقر أمام أية تضحية من أجل التّحرير الكامل لشعوب إفريقيا الشّمالية، وتحقيق المغرب العربي الحر الموحد[1].

كما أعلنت هذه المنظمات استعدادها للمساهمة في العملية في معركة بنزرت وتوالت منذ ذلك الحين وفود الجزائريين من عدة جهات من تونس على السّلطات التونسية لتقدم قوائم المتطوعين في المعركة [2]. وبمناسبة يوم 18 أوت يوم التّضامن مع الشّعب التّونسي، ندّد الاتحاد العام للعمال الجزائريين[3] بما يحدث من تجاوزات استعمارية في بنزرت من خلال البرقية التي بعثها إلى الاتحاد العام للعمال التونسيين، وأعرب له فيها عن تضامن الطبقة الشّغيلة الجزائرية مع الشّعب التّونسي الشّقيق، وجاء في البرقية: "بمناسبة يوم التضامن مع تونس في كفاحها لتحرير بنزرت، بعث الاتحاد العام للعمال الجزائريين برقية إلى الاتحاد العام للعمال التونسيين، أعرب له فيها عن تضامن الطبقة الشغيلة الجزائرية مع الشّعب التّونسي الشّقيق، كما نددت برقية العمال الجزائريين بالوحشية الاستعمارية، وبالجرائم التي يرتكبها جنوده المرتزقة ضد شعب أعزل يطالب بتحرير بلاده [4]، وبعث ببرقية مماثلة إلى هامرشولد الأمين العام للأمم المتحدة، ندّد فيها بالأعمال الوحشية التي قام بها الجيش الفرنسي في بنزرت، وجاء فيها:"... يندّد العمال

---

[1] <u>**المجاهد**</u>، " **بلاغ من المنظمات الجزائرية بتونس** "، ع101، 31 جويلية 1961م، ص 10.

[2] <u>**المجاهد**</u>، " **أزمة بنزرت والمفاوضات الجزائرية الفرنسية** "،ع101، 31 جويلية 1961م، ص3.

[3] تأسّس في 24 فيفري 1956م في خضم معركة التحرير الوطني، لقد جاء كاستراتيجية ثورية في التنظيم الجماهيري لمواجهة مختلف الأساليب القمعية التي كان يتبعها النّظام الاستعماري لفصل الشّعب عن الثورة، ولم تنحصر أهدافها في الدّفاع عن المصالح المادية والمعنوية للعمال الجزائريين، فهو السّاعد الأيمن لجبهة التحرير الوطني، وهو تنظيم يضطلع بمهمة تجنيد العمال في الكفاح ضد الاستعمار والظّلم في إطار ثورة التّحرير الوطني، وتعرض القادة والعمال للقمع من قبل الاستعمار، واعتقل أعضاء القيادة، ومنهم رئيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين عيسات إيدير الذي قتل تحت التّعذيب، فكان استشهاده في 26 جويلية 1959م، ينظر: حنان شطيبي ، <u>**الحركة النقابية العمالية في الجامعة الجزائرية دافع أو معرقل للأداء البيداغوجي؟ دراسة حالة جامعة منتوري – قسنطينة –**</u>، رسالة ماجستير في تسيير الموارد البشرية، تخصص تسيير موارد بشرية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009 – 2010م، ص ص 102، 103.

[4] <u>**المجاهد**</u>، " **العمال الجزائريون وتونس**"، ع103، 28 أوت 1961م، ص2.

الجزائريون بكل شدة وصرامة في هذا اليوم 18 أوت يوم التضامن مع الشّعب التّونسي بالأعمال الوحشية التي قام بها الجيش الفرنسي في بنزرت، ويأملون بكل حرارة أن تلعب هيئة الأمم المتحدة دورها في تسوية قضايا إجلاء القوات الفرنسية عن القاعدة العسكرية في تونس طبقا لرغبة الشّعب التّونسي[1].

ولم تعد أزمة بنزرت مسألة خروج و جلاء القوات الفرنسية من الأراضي التّونسية، بل تعدت ذلك، لتكون لها تداعيات على القضية الجزائرية التي كانت تمر بمرحلة المفاوضات، خاصة وأن المستعمر واحد، و البلدين على نفس الحدود [2]، ففي 17 جويلية عام 1961م، صدر بلاغ من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبلاغ من الحكومة الفرنسية، يعلنان عن موعد استئناف المفاوضات في قصر لوقران " Legrun " بمدينة ايفيان، بعد أن تعثرت من قبل، وأصبحت عبارة عن حوار صامت، فتوقفت في13 جوان1961م على إثر مبادرة فرنسية، غير أن الطرفين قررا البقاء على اتصال فيما بينهما ، وتمّ تعيين سعد دحلب[3] الذي لعب دورا بارزا ضمن الوفد الجزائري للبقاء كممثل للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في جنيف إلى غاية 20 جويلية ، وبعد يومين من إعلان البلاغ الصادر من الحكومتين الفرنسية و الجزائرية، بدأت حوادث بنزرت، وفي 20 جويلية اجتمع الطرفان الجزائري والفرنسي حول مائدة التّفاوض لإنهاء الحرب والتي

---

[1] **المجاهد**، " **العمال الجزائريون وتونس**"، **مصدر سابق**، ص2.

[2] محمد السعيد عقيب، **مرجع سابق**، ص 16.

[3] ولد سعد دحلب بقصر الشّلالة في سنة 1918م، دراس بثانوية ابن رشد بالبليدة إلى جانب عبّان رمضان وبن يوسف بن خدة و محمد يزيد، بدأ نضاله مبكرا في حزب نجم شمال إفريقيا، شارك في مظاهرات في قصر الشّلالة في 18 أفريل 1945م، ألقت عليه السّلطات الاستعمارية القبض، وبقي في السّجن إلى غاية أوت 1946م، ناضل في حزب الحزب الشّعب الجزائري ، ثمّ التحق بجبهة التّحرير الوطني عند اندلاع ثورة 1 نوفمبر 1954م. وعين في أوت 1956م من قبل مؤتمر الصومام عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وفي لجنة التنسيق والتنفيذ. كان عضوا في مختلف تشكيلات الحكومة الجزائرية المؤقتة، مدير ديوان وزارة الإعلام في الحكومة الأولى، أمين عام وزارة الخارجية في الثانية، ثمّ وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة الثّالثة التي ترأسها بن يوسف بن خدة، والتي وقّعت على اتفاقيات " ايفيان" وقادت الجزائر إلى الاستقلال، توفي عام 2000م، أنظر: سعد دحلب، **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، 200م، ص 212.

امتدت قرابة سبع سنوات في الجزائر[1]. وترأس الوفد الجزائري كريم بلقاسم، بالإضافة إلى شخصيات أخرى[2] الذين حضروا اللقاء السابق ما عدا ممثلي هيئة الأركان، أما الوفد الفرنسي فترأسه لويس جوكس"Louis Joxe"، وزير الدولة مكلف بشؤون الجزائر[3] ولكنها سرعان ما توقفت يوم 28 من نفس الشّهر، وذلك بطلب من الوفد الجزائري هذه المرة، ويعود ذلك إلى منح فرنسا امتيازات للأوربيين في الجزائر، وتمسّكها بالصحراء ومحاولة فصلها عن الجزائر، وهكذا أصبح توقف المفاوضات أمرا محتوما، ولم يبق أي مسؤول في الحكومة المؤقتة بجنيف لمواصلة الاتصالات، فعاد أعضاء الوفد الجزائري كلّه إلى تونس، ماعدا السّيد الطيب بولحروف سفير الجزائر بسويسرا وإيطاليا[4]. وفي هذه الأثناء، امتدت الحرب إلى منطقة مجاورة منا، وهي البلاد التّونسية الشّقيقة، وفي هذا اليوم أصدرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بلاغا، أعلنت فيه استعدادها لوضع كل ما تحتاج إليه تونس من إعانات في الرّجال والعتاد، وفي الوقت الذي أتيحت للجزائر فيه فرصة لتوقف الحرب من خلال المفاوضات الحاسمة التي جمعتها بالوفد الفرنسي، فإن هذا العدو، قد انتقل بعدوانه من أرض الجزائر إلى الأرض التّونسية، وفي هذه الظروف تقف الجزائر موقفا حاسما وتاريخيا، وذلك بنجدة شقيقتها نجدة عملية وحقيقية، بوضع حد للمفاوضات السّلمية التي شرعت فيها من قبل. وفي هذا السياق، ذكرت جريدة "المجاهد" أن هناك مسؤولية تاريخية ملقاة على عاتق الجزائر تجاه الشقيقة تونس في هذه المحنة،

---

[1] **المجاهد**، " **أزمة بنزرت والمفاوضات الجزائرية الفرنسية، درس في الأخوة** "، ع101، 3 جويلية 1961م، ص3.

[2] وهم: أحمد فرنسيس، سعد دحلب، أمحمد يزيد، الطيب بولحروف، أحمد بومنجل ، محمد الصديق بن يحي، ورضا مالك المتحدث الرسمي باسم الوفد، و ضابطان من هيئة الأركان ، وهما الرائدان: أحمد قائد و علي منجلي، وحضروا اللّقاء الذي سبق محادثات " لوقران " المنعقد ما بين 20 ماي إلى 13 جوان 1961م، أنظر : بن يوسف بن خدة **المصدر السابق**، ص 24.

[3] سيد أحمد مقدم، **المفاوضات والمفاوضون في تاريخ استقلال الجزائر 1960 – 1962م**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2016 – 2017م، ص 95.

[4] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962م**، ط1، دار المغرب الاسلامي، بيروت – لبنان، 1997م، ص 532.

وجاء فيه:".. إذن هل تضحي بتضامنها مع تونس الجريحة لتنقذ الجزائر الجريحة هي أيضا، أم أنها تعرف أن التّاريخ لن يغفر لها هذا " التخلي "عن تونس الشّقيقة في ساعة حرجة من تاريخها، وفي محنة قد تعرض استقلالها، وكيانها الوطني نفسه للخطر؟ ثم أن المبادئ التّضامنية الفعلية التي ظلت تنادي بها الثّورة الجزائرية من قبل أن تبدأ الثورة [1]، هذه المبادئ لا تسمح لنا بأن نتغافل عن تطبيقها عندما تدق ساعة تنفيذها، وفي هذا السياق فإن الحكومة المؤقتة الجزائرية ستترك لفرنسا مسؤولية توقيف المفاوضات من أجل موقف الجزائر بالنسبة لشقيقتها تونس.." [2].

وفي نفس المقال، أشادت جريدة " المجاهد" بموقف الثابت والرّاسخ للحكومة المؤقتة في دعم الشّقيقة تونس في محنتها، رغم معاناتها من الاستعمار الفرنسي البغيض، فساندتها ودعمتها، وفضلتها على نفسها، وجاء فيه:".. إن الجزائر قد وجدت نفسها بين هذا الاختيار المؤلم، إما أن تطفئ النّار في بيتها أو تنجد شقيقتها على رد العدوان، فضحّت ببيتها يحترق، وأسرعت إلى جارتها تساعدها على مقاومة العدوان .." [3].

وفي مقال آخر لجريدة " المجاهد " وتحت عنوان " حقائق كشفتها معركة بنزرت" تطرقت إلى أهمية معركة بنزرت، باعتبارها امتحان عالمي، ظهر فيه أنصار الحرية الحقيقيون، وأعدائها المتستّرون بأقنعة الصداقة المزيفة، بحيث أسقطت فيها الأقنعة، فظهر إلى جانب تونس في محنتها أبناء الأمة العربية قاطبة، وفي طليعتهم الجزائر التي كانت دوما تنادي بتوحيد الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي، كما كان هناك موقف مشرف

---

[1] يقصد هنا ما جاء في بيان الفاتح نوفمبر 1954م عن مبدأ التّحرر في إطار شمال إفريقيا "....**نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشّمال الإفريقي** " ، أنظر: بيان نوفمبر 1954م الصادر عن الأمانة الوطنية لحزب جبهة التحرير الوطني.

[2] **المجاهد**، " **أزمة بنزرت والمفاوضات الجزائرية الفرنسية**، ع101، **مصدر سابق**، ص3.

[3] **نفسه**، ص3.

لدول من افريقيا وأسيا المتحررة، وبلدان المعسكر الاشتراكي، في حين وقفت بلدان المعسكر الغربي إلى جانب الاستعمار الغربي الذي تمثله فرنسا [1].

ولم ينحصر البلدان العربية في المشرق والمغرب من قضية بنزرت في نطاق التأييد اللّفظي، بل أعلن العرب عن وضع إمكانياتهم السّياسية والمادية والعسكرية لمواجهة العدوان الاستعماري الفرنسي على تونس، وكانت الجزائر السّباقة في ذلك، في الوقت الذي سعى فيه الاستعمار الفرنسي إلى إثارة الفتنة بين البلدين، وإلى البحث عن منفذ يتسرب منه لضرب وحدة الصف، وينفّذ بذلك مناوراته الدّنيئة على حساب مصالح البلدين الشقيقين، كما أكدت المعركة بأن الكفاح المسلح الموحد على صعيد المغرب العربي كان وما يزال أقصر وأسلم طريق للتّحرر الكامل الشامل[2].

وكشفت جريدة "المجاهد" موقف القوى الغربية وتلاحمها، وتضامنها مع الاستعمار الفرنسي، فكان موقف المعسكر الغربي من قضية بنزرت مثل موقفه من قضية الجزائر، موقف التأييد والتضامن العملي مع فرنسا في عدوانها الاجرامي، وهذا أمر طبيعي، لأنها قامت على أساس الدفاع عن مصالحها الاستعمارية في مناطق كثيرة من العالم في إفريقيا وآسيا و أمريكا اللاتينية [3] .

وتأسفت الجريدة عن مواقف بعض الدول في إفريقيا، وهي دول المجموعة الفرنسية وغيرها من الدول السائرة في فلك المعسكر الغربي، فلم تظهر مواقفها من الاستعمار الفرنسي، وحربه الإجرامية في بنزرت، وهذه الدول مستقلة ظاهريا فقط، أما الدّول الإفريقية والأسيوية والأمريكية المستقلة حقيقيا، مثل غانا، وغينيا، ومالي وكوبا وإندونيسيا... فقد أعلنت عن تأييدها لتونس، كما أعلنت من قبل عن موقفها الدّاعم للقضية الجزائرية والكونغولية، كما جاءت قضية بنزرت قبل انعقاد مؤتمر الدّول غير

---

[1] المجاهد، " **حقائق كشفتها معركة بنزرت** "، ع101، 31 جويلية 1961م، ص5.

[2] **نفسه**، ص 5.

[3] **نفسه**، ص 5.

المنحازة[1]، فكشفت حقيقة المعسكر الغربي، والدّول السائرة في فلكه، وأثبتت للعالم أن الدّول التي اجتمعت في باندونغ [2] هي التي يجب أن يطلق عليها حقا وصدقا اسم " العالم الحر " أو" عالم باندونغ "، عالم الشعوب التي تؤمن بالحرية لها ولكل النّاس، وتضحي في سبيل حريتها بكل ما تملكه، وحتى بحريتها إذا لزم الأمر في سبيل حرية غيرها [3].

وفي سياق التّضامن المغاربي، دعت جريدة "المجاهد" إلى ضرورة تكاثف الجهود لمجابهة العدو الفرنسي مبرزة أهداف السياسة الفرنسية في عهد " ديغول" في منطقة النفوذ الفرنسي بشمال افريقيا، ففي مقال عنوانه " بنزرت : البركان الذي فجّر المتناقضات " قدّمت شرحا وافيا عن سياسة ديغول القائمة على أركان معينة، منها بث التّفرقة بين الأشقاء، والعمل على تجزئة النّضال ضد الاستعمار، من خلال تفكيك التضامن بين تونس والمغرب، فاللّهجة التي استعملها " ديغول " مع الملك محمد الخامس في البرقية التي وجهها له بعد استلامه الحكم في جوان 1958م، واللّهجة التي استعملها مع الرّئيس بورقيبة مشعرا الأول أن له حظوة في باريس، لم يتوصل الثاني إلى نيلها، واستخدم ديغول العنف لإرهاب تونس، وتهديدها، ثم مفاجأتها بإعلان استعداد للتفاهم معها حول الجلاء حتى تفكك الجبهة الجزائرية التونسية، على أن ديغول لم يساير منطق الجلاء إلى النهاية

---

[1] ويقصد به المؤتمر التأسيسي لحركة عدم الانحياز المنعقد بالعاصمة اليوغوسلافية بلغراد في الفترة ما بين 1 – 6 سبتمبر 1961. للمزيد من التفاصيل حول المؤتمر وقراراته، أنظر: محمد حلمي مصطفى وآخرون **العالم الثالث ومؤتمرات السّلام**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1969، ص 120.

[2] انعقد مؤتمر باندونغ في اندونيسيا ما بين 18 – 24 افريل 1955م، في جو مشبع بروح الكراهية للاستعمار وحضرته 29 دولة من آسيا و إفريقيا، ندّد فيه المشاركون بالاستعمار والتمييز العنصري، ودعوا إلى التّضامن الأفروآسيوي، وحضره وفد عن جبهة التحرير الوطني بقيادة حسين أيت أحمد، وأمحمد يزيد (ممثل جبهة التحرير الوطني في نيويورك) للتّعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية، خاصة مع اقتراب موعد انعقاد الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 1955م، أنظر: بيار ميكال، **تاريخ العالم المعاصر 1945 – 1993م** ط1، تع: يوسف ضومط، دار الجيل، بيروت، 1993م ص ص 236،237، وأيضا:

Mohamed Harbi, **Les Archives De La Révolution Algérienne**, Edition ENAG, Reghaia, Algerie,2013.p-p 172-174.

[3] **المجاهد**، " **حقائق كشفتها معركة بنزرت** "، **مصدر سابق**، ص 5.

لأن هناك منطق آخر يعارضه هو منطق الاستعمار، لذا بقيت بنزرت بيد الفرنسيين الذين يعتبرونها قاعدة أساسية لخنق الثورة الجزائرية عن طريق البحر، وقاعدة هجوم على الجزائر تنطلق منها الطائرات عند الحاجة لقنبلة مواقع جيش التحرير، أو القرى الجزائرية[1]. كما اعتمد فرنسا على ركن آخر، وهو كسب التضامن الغربي، وضمان تأييد أمريكا وبريطانيا لها، وهذا ما يتضح من مواقف الغرب إزاء قضايا الاعتداءات الفرنسية فلم تندد يوما ما ضد ألوان العدوان المتكرر في الجزائر وتونس والمغرب، بل هناك اتفاق بين أمريكا وبريطانيا عام 1960م على أن تتركا كامل الحرية للمبادرات الفرنسية في الشمال الافريقي، وفعلا ، فإن الغرب الاستعماري لم يبخل على فرنسا بأية عناية مهما كان نوعها : حربية، مالية، سياسية أو دبلوماسية من خلال الأجهزة التي يسطر عليها ومنها، حلف الشمال الأطلسي، والمؤسسات المالية وهي صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، وهيئة الأمم المتحدة [2].

وهكذا فقد أقامت قضية بنزرت الدّليل على أن القواعد العسكرية والأجنبية تحمل في طياتها بذور الحرب ضد البلد الذي استقرت فيه، وعلى مبلغ التحام مصالح الاستعمار مهما تباعدت مراكزه، وتأكّد بأن الاستعمار كل لا يتجزأ، فلا يمكن فصل الاستعمار الأمريكي والبريطاني عن الاستعمار الفرنسي، كما لا يمكن فصل الاستعمار الفرنسي في الجزائر عن المصالح والمطامع الاستعمارية في تونس أو في المغرب، وهذا ما يفسر استعمال القواعد الفرنسية بتونس ضد الجزائر، أو القواعد الفرنسية في الجزائر ضد تونس[3].

كما أظهرت جريدة "المجاهد" الموقف الدّولي من أزمة بنزرت، تطرقت في إحدى مقالاتها إلى مجيء "كيندي" إلى الحكم واقترن ذلك بدعاية واسعة، تظهره بمظهر الرئيس"

---

[1] **المجاهد**، " **بنزرت البركان الذي فجر المتناقضات** " ، ع101، 31 جويلية 1961م، ص6.

[2] **نفسه**، ص6.

[3] **نفسه**، ص6.

الثوري" المتحرر الذي جاء ليعيد إلى أمريكا تقاليدها الثّورية المعادية للاستعمار، ولينصف الشّعوب الضعيفة المظلومة، ويعينها على التخلص من براثن الاستعمار الغربي، وتوالت تصريحات المسؤولين الأمريكان الجدد عن ضرورة القضاء على الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة، ومساعدة الشّعوب الفتية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية على تحقيق استقلالها الوطني[1] .

وحاولت الجريدة كشف حقيقة الإدارة الأمريكية التي خدعت كثير من النّاس بواسطة الدّعاية القوية، لكن الجزائريين لم يتأثروا بهذه التصريحات، بسبب تواطؤها مع الاستعمار الفرنسي من خلال مشاركة طائراتها في ضرب الشعب الجزائري ليل نهار. كما كانت مخابراتهم العسكرية تدبّر الانقلابات في الكونغو واللاووس و كوبا.

وعندما بدأت المعركة في بنزرت، طلعت الصحف الأمريكية بمقالات كلّها تهاجم موقف الحكومة التّونسية والرئيس الحبيب بورقيبة، وعندما طرحت القضية أمام مجلس الأمن، كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الحكومة الفرنسية، وضد تونس المطالبة بحقها العادل المشروع، ولما طالبت تونس بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، بدأت أمريكا تبذل جهودها لمنع تونس من الحصول على خمسين صوتا الضرورية لدعوة الجمعية العامة، وأعلنت رسميا معارضتها لهذه الدورة، وبالرغم من ذلك لم تزحزح تونس عن موقفها، وتمنعها من الحصول على الأصوات الضرورية[2].

وبالرّغم من أن أمريكا كانت تعتبر تونس النموذج المثالي لنجاح التجربة الأمريكية الجديدة، وكان المسؤولون الأمريكان يرون أن تونس في طليعة الدول الإفريقية التي يجب تأييدها، ومؤازرتها، لأنها تريد بناء نهضة وطنية قوية بالاعتماد على نفسها أولا، وعلى أصدقائها ثانيا، وذلك بواسطة المساعدات والصداقة الغربية، وخاصة صداقة ومساعدة أمريكا، فإن ذلك لم يمنع هذه الأخيرة من تحالفها مع الاستعمار الفرنسي على حساب

---

[1] **المجاهد**، " **قضية أمريكا وبنزرت**" ،ع102، 14 أوت 1961م، ص 4.

[2] **نفسه**، ص4.

صداقتها مع تونس، بل وقفت بكل ثقلها وقوتها إلى جانب الاستعمار الفرنسي ضد حقوق تونس المشروعة[1].

وفي السياق ذاته، وفي مقال آخر، واصلت جريدة "المجاهد" استنكارها لموقف الغرب من قضية بنزرت، حيث ندّدت بالموقف التضامني إلى جانب الاستعمار الفرنسي وحمّلت الولايات المتحدة الأمريكية المسؤولية فيما يحدث في تونس بسبب العدوان الفرنسي على بنزرت، من خلال تصريح المسؤولين الأمريكان في غمرة العدوان، حيث أكدت أن فرنسا على حق عندما تقول أن بنزرت ضرورية للدّفاع عن الغرب، وأنها على حق عندما تقتل التّونسيين من أجل احتفاظها ببنزرت، وأن أمريكا تسارع إلى مساندة فرنسا في مجلس الأمن، ومما جاء في هذا المقال ما يلي :".. ونلفت إلى موقف الغرب من قضية أخرى، سبقت بنزرت، فنجد أنه لم يكن موقف استنكار، ولا حتى موقف تحرج ولكنه كان موقف تضامن فعلي.. وموقف تبرير.. مع أن المسألة هنا ليست مسألة تبرير ولكنه عدوان صريح بالفعل.. عدوان تعد ضحاياه بالمئات.. عدوان ساهمت فيه الطائرات الأمريكية نفسها... عدوان أسفر عن احتلال فعلي لجزء من التّراب، تعترف فرنسا نفسها والغرب معها أنه يخضع للسّيادة التّونسية احتلال استمر أكثر من شهر .." [2].

وكانت قضية بنزرت حاضرة في مؤتمر بلغراد الأول[3]، من خلال الضغط الذي مارسته الدّول وحكومات البلدان غير المنحازة على الجمعية العامة للأمم المتحدة لكي تدرج مسألة بنزرت في المناقشات، وهذا ما أكّده المقال الوارد في جريدة "المجاهد"، وجاء

---

[1] **المجاهد**، " **قضية أمريكا وبنزرت** "، **مصدر سابق**، ص 4.

[2] **المجاهد**، " **بنزرت ....برلين.... بلغراد** " ، ع103، 28 أوت 1961م، ص 4.

[3] انعقد ما بين 1 – 6 سبتمبر 1961م ببلغراد (عاصمة يوغوسلافيا سابقا)، ويعد المؤتمر التأسيسي لحركة عدم الانحياز، حضرته خمس وعشرن دولة، ترأسه الماريشال جوزيف بروز تيتو، رئيس يوغوسلافيا الذي شدّد في خطابه الافتتاحي على ضرورة إسهام الدول الصغرى في حل مشاكل العالم، وقد وجّه الحاضرون رسالة موقعة من قبل كل أعضاء المؤتمر إلى الرئيس السوفياتي نيكيتا خروتشوف والرئيس الأمريكي جون كينيدي يحثونهما على التّفاوض من أجل الحفاظ على السلم، **أنظر**: محمد بوذينة، **أحداث العالم في القرن العشرين 1960 – 1969م**، ج7، مطبعة الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر (لابراس)، تونس، 2001م، ص ص 79، 80.

فيه: ".. ويطالب المشاركون كذلك بجلاء القوات الفرنسية فورا عن التّراب التّونسي نظرا لحق تونس الشّرعي في ممارسة سيادتها الوطنية الكاملة، وفي حماية حرمة تراب الوطن،.. ويرون أنه من واجب المجموعة العالمية أن تواصل بذل كل ما في وسعها لوقف التّدخل الأجنبي في شؤون هذه الدول الإفريقية الفتية، ولمنع كل تدخل جديد بها ولتمكينها من مواصلة تطورها المستقل في كنف الحرية..."[1].

نستنتج من خلال مباحث الفصل الثالث أنَّ الجرائد الجزائرية وفي مقدمتها المجاهد، فرغم تصاعد المد الثوري داخليا، إلا أنها لم تغفل عن التشهير بالأعمال الفرنسية القمعية المرتكبة في تونس، وأدانتها بشدة خاصة أحداث ساقية سيدي يوسف 1958م، ومعركة بنزرت 1961م، وصوَّرت أحداثها ومخلفاتها بدقة، وفندت ادعاءات الصحافة الفرنسية المبررة للعدوان، فاتحة أعين الجزائريين على همجية الاستعمار في شمال افريقيا.

[1] **المجاهد**، "**الجلاء عن بنزرت ضرورة يحتّمها الاعتراف بالسيادة التّونسية** "،ع104، 11 سبتمبر 1961م، ص 12.




الفصل الرابع

قضايا الثورة الجزائرية من خلال الصحافة التونسية

(1954– 1956)




1- تفجير الثورة الجزائرية 1 نوفمبر 1954:

عبّرت الصّحف العربية التّونسية عن تضامنها -عبر صفحاتها- مع الشعب الجزائري ودعمها للثّورة الجزائرية، فقد كان لجريدة " الصباح " التّونسية مواقف مشرفة من الثورة الجزائرية التي أيّدتها وساندتها، وقامت بالدّعاية لها ، ونلمس ذلك التّأييد والمساندة من خلال ما نشرته من مقالات عقب اندلاع ثورة نوفمبر 1954م، ومختلف مواقف الأحزاب والهيئات والمنظمات السّياسية التّونسية التي أعلنت مساندتها وتأييدها للثّورة وتضامن الشّعب التّونسي مع الشّعب الجزائري[1]، ففي اليوم الثاني من اندلاع الثورة الجزائرية، كتبت جريدة الصّباح عن الثورة الجزائرية مقالا بعنوان" 30 حادثا إرهابيا في القطر الجزائري" وباللّون الأحمر لجلب انتباه القراء، جاء فيه: "جرت عدة أعمال تخريبية في اللّيلة الماضية بمدينة الجزائر، وعلى السّاعة الواحدة صباحا، انفجرت القنابل التي هي من صنع محلي على مقر الإذاعة، وفي مستودعات البترول، وفي نفس الوقت أضرمت النّار في معمل الورق[2] وعلى إثر هذه العمليات العسكرية، وضع وزير الداخلية الفرنسي فرنسوا ميتران[3] "François Mitterrand "طلب الحاكم العام في الجزائر بتدعيم القوات الفرنسية في الجزائر، وذلك بإرسال طوابير من جند المظلات لتعزيز أعوان الأمن في مناطق الجزائر وقسنطينة ووهران" [4]. وجاء هذا الطلب نتيجة العمليات التي قام بها

---

[1] لطيفة عبود، " **صحيفة الصباح التونسية والثورة الجزائرية**"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية و الاجتماعية**،ع2 جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس،1 جوان 2010، ص ص127، 128.

[2] **جريدة الصباح**، " **30 حادثا إرهابيا بالقطر الجزائري**"، ،ع 872، الصادر في 20 نوفمبر 1954م، ص-ص 1-4.

[3] فرنسوا ميتران (1916-1996) ، سياسي فرنسي، رئيس جمهورية فرنسا (1981-1996)، درس القانون بباريس وتحصل على شهادة في هذا التخصص، وشهادات أخرى في الآداب والعلوم السياسية، تولى عدة وزارات منها وزارة الداخلية في عهد منداس فرانس في 19 جوان 1954 – 23 فيفري 1955، كان من أشد المعارضين لعودة الجنرال ديغول إلى الحكم، انتخب في 10 ماي 1981 رئيسا للجمهورية الفرنسية ، واستمر في هذا المنصب حوالي ثلاثة عشر سنة، توفي في 8 جانفي 1996 بباريس، أنظر عن حياة فرنسوا ميتران: شفيق غربال، **الموسوعة العربية الميسرة مرجع سابق**، ص3308، وعبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة، ج6، **مرجع سابق**، ص ص 496،497.

[4] **الصباح**، " **30 حادثا إرهابيا** "، **المصدر السابق**، ص-ص 1-4.

المجاهدون الجزائريون في كافة أنحاء التراب الوطني على مختلف مراكز العدو الفرنسي[1]، وواضح من المقالات الأولى للجريدة أن القائمين عليها لم تتضح لهم الصورة الحقيقية عن هذه العمليات، بل اكتنف أصحابها الغموض، وقد يعود ذلك إلى تضارب الآراء حول حقيقة ما حدث في تلك اللّيلة، أو لعدم وجود مراسلين تونسيين أو عرب في الجزائر لتغطية تلك الأحداث، فكانت الجريدة تستقي المعلومات من وكالة الأنباء الفرنسية، ويخضع المراسلون لتوجيهات وتوصيات الإدارة الاستعمارية الفرنسية وهذا ما يوضحه العنوان الصادر في بداية اندلاع الثورة الجزائرية "**30 حادثا إرهابيا**"[2]، مما يعكس غياب الرّؤية الحقيقية لدى محرري الجريدة، كما أن العنوان ذاته لا يحمل كل المعطيات المتعلقة بأحداث الجزائر في تلك اللّيلة، فقد ذكرت الجريدة مناطق معينة مثل الجزائر وقسنطينة، ووهران، وهذا ما يجعل الخبر غير مكتمل، فقد تمّ تقسيم الجزائر قبل اندلاع الثورة إلى خمس مناطق[3].

وقد نشرت جريدة " العمل " التونسية بخصوص موضوع اندلاع الثورة الجزائرية مقالا تحت عنوان: " **ثلاثون انفجارا بدأت بها الثورة الجزائرية المظفرة** " تطرقت فيه إلى مختلف الأحداث التي عرفتها الجزائر قبيل انطلاق الثورة التحريرية، ونوّهت بالدور الفعال

---

[1] لطيفة عبود، **مرجع سابق**، ص 128 .

[2] كانت هذه العمليات العسكرية الشرارة الأولى لاندلاع الثورة الجزائرية، فلم تقتصر على جهة معينة، بل مسّت مناطق مختلفة من أنحاء الوطن، وكان هناك تنظيم محكم يدل على وجود مخطط مدروس يتسم بالجدية والعزم وكانت الحكومة العامة قد حدّدت عدد حوادث ليلة الصفر بثلاثين حادثا أخطرها في الأوراس، ثم القبائل، ثم العاصمة، والشمال القسنطيني، ثم المنطقة الخامسة، وللمزيد من التفاصيل، **أنظر**: يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين (ثورات القرن العشرين)**، **مرجع سابق**، ص121، وأيضا: محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص.89 .

[3] قسمت البلاد في أواخر ،كتوبر عام 1954 إلى خمس مناطق، وكل منطقة يشرف عليها عسكري، وهي المنطقة الأولى (الأوراس) بقيادة مصطفى بن بو العيد، والمنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) بقيادة ديدوش مراد، والمنطقة الثالثة (بلاد القبائل) بقيادة كريم بلقاسم، والمنطقة الرابعة(الجزائر) بقيادة رابح بيطاط، والمنطقة الخامسة(وهران) بقيادة محمد العربي بن مهيدي **أنظر**: عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة،** ج1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة – الجزائر 1991م، ص. 194.

والبطولي الذي لعبه ثلة من الشّباب الذين ساهموا في الإعداد لها، كما أبدت إعجابها بالإجراءات السياسية والتنظيمات العسكرية التي اعتمدوها في إطار التحضير للثورة[1] فكان التحضير للثورة يجري في سرية تامة، وأن عددا قليلا ممّن يعلمون تاريخ انطلاق الثورة ليلة أول نوفمبر، وهذا ما يدل على عبقرية مفجري الثورة في دقة التنظيم وسرية التحضير واختيار التوقيت وطبيعة الأماكن والمراكز المستهدفة[2]، وجاء في هذا الصدد: " ... وفي الجزائر تجسّدت فكرة الثورة في وجه النّظام الاستعماري في ثلة من الشّباب كانوا منضوين تحت لواء اللّجنة الثورية للعمل والاتحاد[3]، وهم مصطفى بلعيد والعربي بن مهيدي ومراد ديدوش، وقد استشهدوا في ساحة الشرف، وأحمد بن بلة وحسين أيت أحمد ومحمد بوضياف ورابح بيطاط، وهم الوزراء الذين اعتقلوا بفرنسا وكريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ووزير الداخلية بها .... وذات يوم وهو يوم 10 أكتوبر 1954، تسرّب ستة شبان ممّن حكمت عليهم فرنسا بالإعدام أو السّجن تسربوا تحت ستار الخفاء إلى بيت في قلب العاصمة الجزائرية، حيث عقدوا اجتماعا لبحث برنامج تنفيذ خطة اندلاع الثورة.... وفي ذلك البيت، تقرّر القيام بالثورة المباركة في غرة نوفمبر 1954 ووزّعت الأعمال، وأهمها تفجير 30 قنبلة في مختلف أنحاء القطر الجزائري في وقت واحد..."[4].

كان لانطلاق الثورة الجزائرية ليلة الفاتح نوفمبر 1954 صدى كبير على السلطات الاستعمارية الفرنسية، فلقد استيقظ المستوطنون مذعورين، متسائلين عما يجري في تلك

---

[1] **جريدة العمل**، " **ثلاثون انفجار بدأت به الثورة الجزائرية المظفرة** "، ع1994، 19 مارس 1962، ص2.

[2] عمار قليل، **مرجع سابق**، ص–ص. 199–200، وأيضا : الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص 123.

[3] ويقصد بها" اللّجنة الثورية للوحدة والعمل " C.R.U.A التي تأسست في 23 مارس 1954، وتعتبر بمثابة حركة حيادية بين جناحي حركة انتصار الحريات الديمقراطية، هدفها إعادة الوحدة إلى الحزب، ونبذ الخلافات بين جناح المصاليين المؤيدين لمصالي الحاج، والمركزيين المؤيدين للّجنة المركزية، وبعد فشل مساعيها لحل الأزمة قرّر أعضائها الأخذ على عاتقهم التحضير لانطلاقة الكفاح المسلح، وللمزيد من التفاصيل، أنظر: عمار قليل، **مرجع سابق** ص178.

[4] **جريدة العمل**، " **ثلاثون انفجار بدأت به الثورة الجزائرية المظفرة** "، **المصدر السابق**، ص2.

الليلة فوق كامل التراب الوطني الجزائري، مما سبّب ارتباكا وذعرا في قوات الاحتلال وفي أوساط المستوطنين[1]، فبعد أن تكبّد الجانب الفرنسي خسائر فادحة في الأرواح وفي المنشآت الاقتصادية والعسكرية، أجبرت الحكومة الفرنسية على الإعلان عنها، وحاولت التقليل من شأنها، والتّعتيم عليها، وادّعت أن ما يجري في الجزائر مجرد أعمال إرهابية، قامت بها مجموعة من اللّصوص وقطاع الطرق أو" الخارجون عن القانون" [2].

لقد أثرت هذه العمليات العسكرية على السلطات الاستعمارية الفرنسية، فكان رد فعلها عنيفا في المجالين السياسي والعسكري، فعلى المستوى السياسي، صرّح وزير الداخلية فرنسوا ميتران قائلا: " إن الجزائر هي فرنسا والحرب هي لغة الحوار الوحيدة "[3] أما على المستوى العسكري، فقد لجأت إلى اعتماد أسلوب التّعسف والقمع، وأخذ القادة العسكريون يطلقون التصريحات المتفائلة، ومن هذه التصريحات ، تصريح شهير لروبرت لاكوست [4] " Robert Lacoste " يسمى " ربع ساعة الأخير " [5].

---

[1] عمار قليل، **مرجع سابق**، ص–ص 203–205.

[2] الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص ص124، 125.

[3]محمد عباس، **نصر بلا ثمن**، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص ص. 91،92.

[4] ولد روبرت لاكوست عام 1898 بمدينة أزيرا " Azerat" في مقاطعة دوردونييه " Dordogne " الفرنسية، وزير مقيم بالجزائر 1956–1958، تحصل على شهادة الليسانس في الحقوق، عين وزيرا في حكومة ديغول 1944 – 1945، و في 6 فيفري 1956 عينه غي مولي وزيرا مقيما في الجزائر، كان يؤمن بالجزائر فرنسية ، صاحب مقولة " الربع ساعة الأخير" للقضاء على الثورة الجزائرية "، اعتبرها الجزائريون " ربع ساعة الأخير لنهايته وهزيمته أمام الشّعب الجزائري"، عرف عهده بتنفيذ أحكام الإعدام بكثرة والقمع، شبّهه الجزائريون بأدولف هتلر، وذلك لجرائمه المرتكبة في حق الشعب الجزائري، بقي في الحكم إلى غاية 13 ماي 1958، انتخب سيناتورا عن الحزب الاشتراكي، توفي في 9 مارس 1989 بمدينة بيريقو " Périgueux"، أنظر: عاشور شرفي، **مرجع سابق**، ص288، وأيضا : سعدي بزيان **جرائم فرنسا في الجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2002، ص110 ، وأيضا : براهمة بلوزاع، **نظرة على الجزائر بين 1947 – 1962 من خلال كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية (الزهرة، الأسبوع، الصباح، نموذجا)**، دار كوكب العلوم، ط1 الجزائر،2015، ص ص 119 ، 120.

[5] وهو عبارة عن تصريح أعلن عنه " روبرت لاكوست " في 2 جوان 1956، يقصد به أنه لم يبق كثير من الوقت للقضاء على الثورة الجزائرية، أنظر: عمار قليل، **المرجع السابق**، ص 414.

كما تناولت جريدة " العمل" [1] التونسية موقف الحزب الحر الدستوري التونسي من اندلاع الثورة التحريرية في 1 نوفمبر 1954، حيث كتبت مقالا بعنوان " بيان المكتب السياسي للحزب الدستوري التونسي" وذلك بعد عقد المكتب السياسي للحزب مؤتمرا بصفاقس خلال أيام 15 – 18 نوفمبر 1955، حيث ناقش فيه المؤتمرون تطورات القضية الجزائرية وصدر عن المؤتمر لائحة تخص الجزائر، تضمنت تحية للشّعب الجزائري ودعمه وتأييده المطلق، وحقّه في تقرير مصيره، كما ندّد الحاضرون بالأساليب القمعية التي يمارسها الاحتلال الفرنسي ضد الشعب الجزائري، ويدعو إلى وضع حد للحرب الاستعمارية في الجزائر، ويرى أنه لا هدوء ولا استقرار في تونس مادام الشّعب الجزائري في محنته[2] .

لقد كان اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954م في ليلة واحدة، وفي ساعة واحدة من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، وتحققت هذه الشمولية لأول مرة منذ أن وطأت أقدام الغزاة الفرنسيين أرض الجزائر، غير أن الانطلاقة اختلفت من منطقة إلى أخرى حسب الإمكانيات المتوفرة، يضاف إلى ذلك الطبيعة الجغرافية لكل منطقة من المناطق[3]. وقد استعمل المجاهدون في كل العمليات أسلحة موحدة، فكانت القنابل التي تمّ تفجيرها،

---

[1] هي لسان الحزب الحر الدستوري التونسي، وقد تأسست عام 1929 من قبل نخبة من شباب الحزب الدستوري التونسي وكانت تسمى قبل ذلك بجريدة " صوت التونسي" التي صدرت عام 1928 قبل أن تتحول إلى " العمل التونسي" وهناك من يرى أن تأسيسها يعود إلى عام 1934، حيث صدر أول عدد لها بتاريخ 1 جوان 1934م، وهي جريدة نصف أسبوعية ثم أسبوعية و يومية بداية من 25 أكتوبر 1955، وعلى اليمين من الصفحة الأولى للجريدة تتصدر الآية القرآنية الكريمة: " وقل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله والمؤمنون "، وعطلتها سلطة الحماية الفرنسية بداية من يوم 1 سبتمبر 1934، ثم عادت إلى الصدور يوم 8 ماي 1937 إثر عودة المنفيين من الجنوب، واحتجبت بعد يوم 7افريل 1938 وحداث 8 أفريل 1938، وعادت جريدة " العمل " للصدور من جديد يوميا بداية من يوم 25 أكتوبر 1955م، وكانت توزع في عشرين ألف نسخة ، وللمزيد من التفاصيل، أنظر: رضوان شافو، **دراسات في تاريخ الجزائر، مقالات وابحاث في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية**، عطا الله للطباعة والنشر والتوزيع، الوادي– الجزائر– ، 2018 ص ص .92، 93، وأيضا: حبيب حسن اللّولب، ج1، **مرجع سابق**، ص 593.

[2] رضوان شافو، **دراسات ، مرجع سابق**، ص94.

[3] عمار قليل، **مرجع سابق**، ص 214.

مصنوعة محليا واستعملت في بداية العمليات العسكرية أسلحة صيد، وكان معظم السّكان يملكونها في بيوتهم، ومتوفرة بكثرة بعد الحرب العالمية الثانية، وقد حافظ عليها مناضلو ومسؤولو المنظمة الخاصة بعد اكتشافها[1]، ولم تقع في قبضة سلطات الأمن الفرنسية[2] .

أما عن صدى هذه العمليات العسكرية على الفرنسيين، فقد أصاب المستوطنون والسّلطة الاستعمارية هلعا كبيرا، فلم تكن هذه الأخيرة تتوقع ما حدث في تلك الليلة[3] حيث أبدى الحاكم العام في الجزائر روجي ليونار "Roger Léonard" اندهاشه أمام الانسجام الذي تمّت به العمليات العسكرية عبر مختلف أنحاء البلاد، وفي نظره هي موجهة من الخارج، ومن قبل عناصر أجنبية التي تقود هذا التّمرد بغرض كسب الرأي العام العالمي لفتح ملف المغرب العربي بمناسبة انعقاد الدورة للأمم المتحدة [4]. وكرد فعل أولي سارع الحاكم العام في الجزائر إلى إصدار بلاغ عشية يوم الاثنين لطمأنة المستوطنين والتقليل من أهمية هذه الأحداث التي تعرضت لها العديد من المناطق في الجزائر في هذه الليلة، وجاء فيه: "حدث أثناء اللّيل بمناطق مختلفة من الأرض الجزائرية وعلى الأخص في شرق قسنطينة بمنطقة الأوراس عدة عمليات حربية مختلفة بلغ عددها الثلاثين عملية، قامت بها فرق صغيرة من الإرهابيين، أسفرت عن مقتل ضابط وجنديين في مدينتي خنشلة وباتنة وجنديين من حراس اللّيل بمنطقة القبائل، وكذلك أطلق

[1] تمّ اكتشافها من طرف السلطات الفرنسية في 18 مارس 1950م، إثر حادث تبسة، ومفاده أن عبد القادر خياري يدعى (رحيّم) وهو مناضل ومسؤول في حزب الشّعب(حركة انتصار الحريات الديمقراطية)، قد اتّهم بالتّعاون مع الشّرطة الفرنسية في تبسة، ولمعاقبته أرسلت المنظمة عناصر لإلقاء القبض عليه، ولتأديبه لأنه لم يلتزم بقوانين المنظمة، إلاّ أنهم فشلوا في المهمة المسندة إليهم، حيث تمكّن المدعو " رحيم" من الفرار، والاحتماء بالشّرطة الفرنسية وإخبارها بأسرار المنظمة وعدد مناضليها، وتسبّبت هذه العملية في كارثة للمنظمة، حيث أعلنت الشرطة الفرنسية عن اكتشافها في 28 مارس 1950 فألقت القبض على عدد كبير من المناضلين، وسيقوا إلى السّجن، وصدرت ضدهم أحكام قاسية، وللمزيد من التّفاصيل أنظر: محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954**، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة– الجزائر، 1985م، ص247.

[2] محمد العربي الزبيري، **مرجع سابق**، ص89.

[3] عمار قليل، **مرجع سابق**، ص 216.

[4] محمد العربي الزبيري، **المرجع السابق**، ص91.

الرّصاص على مناطق الجندرمة وألقيت بعض القنابل الحارقة المصنوعة محليا، ولكنها لم تسبب أضرارا سوى في مخازن شركة الحبوب بالبليدة وبوفاريك، وشركة سليتاف للحديد والفلين بمنطقة القبائل[1]. وقد جاء في تصريح الحاكم العام بعد وقوع هذه الحوادث : " اتخذت على الفور إجراءات حازمة وسريعة لمواجهة هذه الأحداث من بينها استدعاء بعض القوات الإحتياطية لتدعيم القوات الفرنسية في مناطق الحوادث، وأن السّكان الذين وضعوا ثقتهم فيما يتخذه الحاكم العام من إجراءات لتهدئة الحال وضمان الأمن والقضاء على الأقلية المجرمة، قد سيطر عليهم في جميع أوساطه الهدوء وضبط الأعصاب"[2].

وأعلن وزير الداخلية الفرنسي فرانسوا ميتران قائلا: " الجزائر هي فرنسا، من الفلاندر إلى الكونغو، هناك قانون واحد، ومجلس نيابي واحد، وبذلك فهي أمة واحدة، هذا هو دستورنا وتلك هي إرادتنا ". ثم أضاف تصريحا آخر أشد عنفا، قال فيه: "إن المفاوضات الوحيدة هي الحرب"[3].

أما السيد " جاك شوفالييه" كاتب الدولة الفرنسي للدفاع و رئيس بلدية ونائب عمالة الجزائر في البرلمان الفرنسي، فقد صرّح يوم 2 نوفمبر: " أن الحكومة لن تقبل بأية صفة كانت بأي إرهاب فردي أو جماعي، وأن جميع التدابير الصارمة ستتخذ "[4] وأضاف قائلا : " لقد قرّرنا استعمال جزء من القوات العسكرية الراجعة من الهند الصينية بل سنؤطر فرق القومية والحركة التي ينبغي أن تكون الطليعة والعمود الفقري المعول عليه في إعادة الأمن إلى شمال إفريقيا كلّه"[5].

---

[1] عمار قليل، **مرجع سابق**، ص2016 .

[2] الغالي غربي، **فرنسا والثورة الجزائرية 1954– 1958**، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 127.

[3] نقلا عن عمار قليل، **المرجع السابق**، ص217.

[4] أحسن بومالي، **استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954 – 1956**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد 1995، ص321.

[5] مولود قاسم نايت بلقاسم، **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 114،115.

وبمناسبة الذكرى الأولى لاندلاع الثورة التحريرية الجزائرية، احتفل الجزائريون رفقة إخوانهم من العرب و المسلمين في العديد من البلدان، ففي القاهرة ألقى إبراهيم طوبال – ممثّل الحزب الحر الدستوري بالقاهرة – كلمة بشأن الثورة الجزائرية نقلت مضمونها جريدة " البلاغ "[1]، جاء فيها : " إنني باسم إخوانكم التونسيين الذين عرفتم جهادهم واستماتتهم في سبيل الحرية.... أعلن تأييدهم المطلق لإخوانهم المجاهدين في الجزائر وأعلن عزمهم الأكيد على استئناف الكفاح إلى جانب إخوانهم حتى نصل جميعا إلى غايتنا المنشودة، وهدفنا السامي، رغم إرادة فرنسا وأذنابها[2]. وواصل المتحدث مشيدا بالمجاهدين الجزائريين، واصفا إياهم بالأبطال، وجاء في كلمته أيضا: " وإني بهذه المناسبة أبعث إلى المجاهدين في كل مكان، وأحييّ أبطال الجزائر الأفذاذ، وأذكر بالرحمة للشهداء الذين ستحيي ذكراهم على الدوام في نفوسنا ..." [3].

وفي إطار مساندة ودعم تونس للثورة الجزائرية، نشرت جريدة الصّباح تفاصيل إعلان المساجين السياسيين التونسيين بسجن تالة التابع للحماية الفرنسية بتونس إضراب جوع لمدة 24 ساعة يوم 5 جويلية 1956، ذكرى احتلال الجزائر، وذلك تأييدا للمقاومة الجزائرية، وتضامنهم مع إخوانهم الجزائريين في كفاحهم ضد الاستعمار الفرنسي الغاشم[4].

وإحياء للذكرى الثانية لاندلاع الثورة الجزائرية، قرّرت تونس أن يكون غرة نوفمبر"**يوم الجزائر**"، كما قرّر ممثلو المنظمات القومية لكل من الحزب الحر الدستوري التّونسي والاتحاد العام التّونسي للشغل والاتحاد التّونسي للصناعة والتّجارة والاتحاد القومي للمزارعين التّونسيين أن يكون غرة نوفمبر يوما قوميا تمجيدا لذكرى اندلاع الثورة

---

[1] جريدة يومية إخبارية تونسية ، أصدرت أول أعدادها يوم 21 أوت 1954، وهي قريبة من الحزب الدستوري الجديد الأمانة العامة، تعطّلت عن الصدور لمدة ثلاثة أشهر أي منذ 7 نوفمبر 1954 إلى شهر فيفري 1955، بقرار صدر يوم 6 نوفمبر 1954، واحتجبت نهائيا يوم 6 ديسمبر 1955، أنظر: حبيب حسن اللولب، **مرجع سابق**، ص596.

[2] **جريدة البلاغ**، " **ذكرى مرور عام على اندلاع الثورة العربية الجزائرية** "، ع129، 10 نوفمبر 1955، ص4.

[3] **جريدة البلاغ**، " **حياكم الله أيها المجاهدون** "،ع129، 10 نوفمبر 1955، ص4.

[4] **جريدة الصباح**، " **إضراب المساجين السياسيين التونسيين** "،ع1396، 8 جويلية 1956، ص2.

الجزائرية، وأن يقوم الشّعب التّونسي بإضراب عام كامل صباح ذلك اليوم إلى منتصف النهار، وأن تعقد اجتماعات قومية عامة، يحضرها ممثلو المنظمات القومية في جميع مدن المملكة وقراها من التاسعة صباحا إلى الظهر[1].

ودائما بمناسبة الذكرى الثانية لاندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 الذي أطلقت عليه تونس" **يوم الجزائر** "[2]، أقامت المنظمات الوطنية التونسية يوم 1 نوفمبر 1956 مهرجانا شعبيا بساحة الغنم " معقل الزعيم حاليا "، شارك فيه عشرات الآلاف من التونسيين، حيث عاشت البلاد يوم حداد واعتكاف ترحما على أرواح الشّهداء، وعبّروا عن وحدة شعوب المغرب العربي ونضالها في سبيل تحريرها من السيطرة الاستعمارية، وارجاع حريتها المغتصبة، وقد حيّا الخطباء في هذه الاجتماعات كفاح الشعب الجزائري، وعبروا عن تضامنهم الكامل[3]. كما نقلت جريدة " الطليعة "[4] – لسان حال الحزب الشيوعي التونسي– أجواء احتفال الشّعب التّونسي بالذكرى الثانية لاندلاع الثورة التحريرية الجزائرية، وكتبت تقول: " كان يوم غرة نوفمبر يوما عظيما، عبّر فيه التّونسيون جماعات وأفرادا عن واجبهم المقدس المفروض عليهم، وعبّروا في عزة وإجماع رهيبين عن تضامنهم الفعال مع كفاح الشّعب الجزائري الباسل من أجل حقّه في الاستقلال، وتقرير المصير، وعمّ الإضراب جميع أوجه النشاط بالبلاد قاطبة، ودوّت في جميع أرجاء البلاد صيحات السّخط على أعمال المستعمر الغاشم وتصرّفه البغيض نحو أشقائنا الجزائريين "، ودائما وفي نفس الإطار، واصلت هجومها على الاستعمار، حيث قالت: " إن الشّعب التونسي

---

[1] **جريدة العمل**، " **يوم الجزائر** "، ع314، 27 أكتوبر 1956، ص1.

[2] أنظر **الملحق رقم (13).**

[3] **جريدة الصباح**، " **مهرجان شعبي تضامنا مع الشّعب الجزائري**"، ع 1495، 2 نوفمبر 1956، ص2.

[4] جريدة أسبوعية سياسية إخبارية، أصدرت أول أعدادها يوم 11 جوان 1937 في الذكرى الأولى لتأسيس الحزب الشيوعي التونسي ، وهي اللّسان المركزي للحزب الشيوعي التونسي، توقفت منذ 1939، وكانت تصدر بصفة سرية خلال الحرب العالمية الثانية، وعادت من جديد يوم 21 اكتوبر 1952، لتستمر إلى غاية ديسمبر 1962. أنظر: حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية، **مرجع سابق،** ص595.

قال كلمته الحاسمة يوم الفاتح نوفمبر 1956 وهو لن يترك مجالا للاستعمار في تثبيت أقدامه بشمال إفريقيا[1].

2 – هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 :

تعتبر هجومات الشمال القسنطيني منعرجا حاسما في مسيرة الثورة التحريرية حيث قرّرت القيادة الثورية بمساندة الجماهير الشعبية شن هجوما في قلب المدن والقرى أدخل الرعب في صفوف قوات العدو المدجج بأحدث الأسلحة، وتميزت الأحداث بشمولية العمل المسلح واستمراريته[2].

لقد كان من الضروري العمل من أجل فك الحصار المضروب على قمم الجبال والأرياف واشعار القرى والمدن بأنها طرف أساسي في المعركة التي ينبغي أن تنتشر بسرعة وتتسع ليضطرب العدو، فتتمزق وحدته وتتشتت قوته الضاربة، لذا فكّر الشهيد زيغود يوسف ومساعدوه المقربون طويلا للوصول إلى حل ناجع، فكان من الضروري اللّجوء إلى العمل الهجومي المسلح، أو مباغتة العدو، وهو ما عرف بهجومات العشرين أوت 1955[3] .

أ- الإعداد للهجوم :

تذكر المصادر التاريخية أن زيغود يوسف[4] هو صاحب فكرة الهجوم، فقد كان الاستعداد له في جوان 1955، وفي هذا الصّدد يقول العقيد علي كافي في شهادته ما

[1] **جريدة الطليعة**، " **نجاح عظيم لأول نوفمبر في كافة أرجاء البلاد**"،ع49، 4 نوفمبر 1956، ص2.

[2] " **هجومات 20 أوت 1955 على الشمال القسنطيني**" ، **مجلة المصادر**، إعداد مصلحة البحوث والتّوثيق، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص157.

[3] محمد العربي الزبيري، **مرجع سابق**، ص130.

[4](1921 – 1956)، مناضل في حزب الشعب الجزائري، شارك في اجتماع مجموعة ال22، وفي التحضير للثورة بالمنطقة الثانية، وكان النائب الأول لقائدها ديدوش مراد وخلفه بعد استشهاده في 18 جانفي 1955، وقاد العمليات الهجومية على الشمال القسنطيني 1955، شارك في مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، وعين عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية، للمزيد من التفاصيل، أنظر: محمد عباس **ثوار عظماء**، ط1، دار هومة، الجزائر، 1992، ص53.

يلي: " إن فكرة عملية 20 أوت 1955 كانت بمبادرة شخصية من البطل الشهيد يوسف زيغود وتحمّل خطورة مسؤولية نتائج العملية إن لم تسر على ما يرام وحسبما يرجى منها وأضاف قائلا : "... حاول زيغود يوسف أن ينظّم هذا الهجوم في كامل التراب الوطني لمدة أسبوع، ولكن نظرا لخطورة القرار، وظروف الثّورة في تلك الفترة التي لم تكن تسمح بهجوم شامل على كامل القطر، اكتفى بتنظيمه في المنطقة التي كان يقودها وهي منطقة الشمال القسنطيني[1].

وقد عبّر الشهيد زيغود يوسف عن أهمية الهجوم ليس فقط بالنسبة لمنطقة الشمال القسنطيني، وإنّما بالنسبة للثورة التحريرية ككل، حيث قال : " اليوم أصبحت القضية قضية موت أو حياة، ففي أول نوفمبر، كانت مسؤولياتنا تنحصر في تحرير الوطن وتنفيذ الأوامر، لكن اليوم وجب علينا أن نختار إحدى الطريقتين: إما أن نشن غارات عامة يحدث من جرائها الانفجار، ويذاع صوت كفاحنا بكل صراحة على المستويين الداخلي والخارجي، و إما أن يكون هذا بمثابة برهان بأننا عاجزون على أن نقود هذا الشّعب إلى الاستقلال، وبهذا نكون قد قاتلنا إلى آخر مرة، وتكون في النّهاية عملية انتحارية "[2].

ب- التحضير للهجوم:

بعد توجيه الدعوة إلى كافة المسؤولين بالمنطقة الثانية في أوائل جويلية 1955، عقد زيغود يوسف أول اجتماع تحضيري لإعداد خطة الهجوم في المكان المسمى " بوساطور" قرب قرية سيدي مزغيش الواقعة جنوب غرب مدينة سكيكدة، ولعدم توفر الشروط الأمنية تقرّر تغييره إلى مكان آخر، فوقع الاختيار على مكان يسمى " الزمان "(الحدائق

= و**جريدة المجاهد**، ع9، ع أوت 1957، ص-ص1- 2، وأيضا: سعيد بورنان، **شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830-1962**،ج3،ط2، دار الأمل للطباعة والنّشر والتّوزيع، الجزائر 2004، ص-ص 131-133.

[1] موسى التواتي ورابح عواد، **هجوم 20 أوت 1955**، دار البعث، قسنطينة، 1992، ص ص. 13،14.

[2] أحسن بومالي، **مرجع سابق**، ص207.

الحالية)[1]،وهو مرتفع على الأماكن المحيطة به، وحصين، وبعيد عن الطرق والمسالك وتتخلله غابات كثيفة، تمنع العدو من اكتشافه، والوصول إليه بسهولة، كما يستطيع المتمركزون به مراقبة تحرك العدو في هذه الناحية[2]. انطلقت أشغال الاجتماع التحضيري للهجوم يوم 23 جويلية 1955، واستمر إلى نهاية الشهر تحت إشراف زيغود يوسف، وقد حضره ما يزيد عن 100 مجاهد، وكان اختيار يوم السبت الذي يوافق 20 أوت 1955 لعدة أسباب، أهمها :

– يمثّل هذا اليوم نهاية الأسبوع وبداية العطل والإجازات بالنسبة لجنود العدو ورجال الشرطة والدرك .

– يصادف هذا اليوم، يوم سوق مدينة سكيكدة وغيرها من مدن المنطقة الثانية، حيث تزداد فيه الحركة، ويتوافد عليه عدد كبير من المواطنين من مختلف الجهات المجاورة مما يسهّل المهمة لأفراد جيش التحرير الوطني للدّخول إلى المدينة متنكرين في الزّي المدني الذي يخفي اللّباس العسكري والسّلاح .

– يصادف هذا اليوم الذكرى الثانية لنفي السلطان المغربي محمد بن يوسف إلى مدغشقر وهذا ما يؤكد وحدة وتلاحم الشعوب المغاربية في كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي[3].

– إن اختيار تلك الساعة أي منتصف النهار، هي وقت قرب آذان صلاة الظهر، فقد أراد المنفذون للعمليات أن تمتزج الدّعوة للصلاة بالدعوة إلى الجهاد[4].

– أما توقيت الهجوم، فقد حدّد على الساعة الثانية عشر زوالا، وهو وقت تناول وجبة الغذاء عند الأوربيين المدنيين، فتجمع هؤلاء يسهل المهمة على منفذي الهجوم وبالتالي

---

[1] يبعد ب4 كلم عن مدينة سكيكدة التي تحده من الناحية الغربية، ومدينة القل من الناحية الشرقية، وعين زويت من الناحية الشمالية، ويمتد جنوبا عبر سلسلة وادي بونطاطة ، أنظر: " هجومات 20 أوت 1955 على الشمال القسنطيني **مرجع سابق**، ص159.

[2] موسى تواتي ورابح عواد، **مرجع سابق**، ص15.

[3] أحسن بومالي، **مرجع سابق**، ص ص 218، 219.

[4] محمد العربي الزبيري، **مرجع سابق**، ص145.

إلحاق خسائر بشرية ومادية معتبرة في صفوف العدو. كما تقرّر خلال الاجتماع تحديد مدة الهجوم بثلاثة أيام متتالية من 20–22 أوت 1955[1].

ج- أهداف الهجوم :

1- أهداف عسكرية :

– مضاعفة عدد مراكز التوتر في أماكن كثيرة من المنطقة الثانية، لتشتيت القوات الاستعمارية، وذلك من أجل فك الحصار على منطقة الأوراس.

– نقل الحرب الساخنة من الجبال و الأرياف إلى المدن والقرى، وذلك لتّخفيف الضغط على الريف، وليتأكد الاستعمار من انتشار الثورة في كل مكان[2].

– تحطيم أسطورة الجيش الفرنسي الذي لا يقهر، فقد أثبت الهجوم ضعف دفاع العدو أمام جيش التّحرير المدعم بالجماهير الشعبية.

– تأكيد استمرارية وشمولية الثورة المسلحة في مختلف أنحاء البلاد.

– تعبئة الشعب الجزائري وجماهيره لإمداد جيش التحرير الوطني.

– الرّد على الممارسات القمعية من طرف الجيش الفرنسي، وذلك بعد الإعلان عن قانون حالة الطوارئ في 3 أفريل 1955.

– تعميم الثورة وترسيخها وتغلغلها في الأوساط الشعبية بواسطة الهجوم العام[3].

– تسهيل تنظيم طريق القوافل نحو تونس " طريق السلسلة " للإتيان بالأسلحة والذخيرة الحربية، حيث أقيمت المراكز على طول الطريق[4].

– إعادة الثّقة وتعزيز روح القتال لدى المجاهدين، وبث الرّعب في نفوس المستوطنين[5].

---

[1] "هجوم 20 أوت 1955 على الشمال القسنطيني"، **مرجع سابق** ، ص ص 162،163.

[2] محمد العربي الزبيري، **مرجع سابق**، ص 143.

[3] عمار قليل ، **مرجع سابق**، ص 316.

[4] أحسن بومالي، **مرجع سابق**، ص244 .

[5] عمار قليل، **المرجع السابق**، ص ص 316، 317.

– امتداد العمل الثوري إلى المنطقة الخامسة التي تمتد إلى البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى أقصى جنوب الصحراء، ومن حدود المغرب الاقصى إلى الحدود الإدارية لعمالة الجزائر شرقا[1].

2 – أهداف سياسية:

– كسب انضمام كل تيارات الحركة الوطنية والشخصيات السياسية الجزائرية المرتبطة بالأحزاب في صفوف جبهة التحرير الوطني لتوحيد جهودها من أجل الاستقلال.

– تكذيب ادعاءات الاستعمار الفرنسي بتبعية الثورة الجزائرية لبعض العواصم الخارجية وإثبات وطنية الثورة و شعبيتها[2].

– القضاء على سياسة "سوستيل"[3] الاصلاحات المزعومة، والتي تهدف إلى إجهاض الثورة[4].

– تدويل القضية الجزائرية، وذلك بحمل الجمعية العامة للأمم المتحدة على تسجيلها في جدول أعمالها في دورتها العاشرة عام 1955.

– تحقيق التضامن المغاربي، حيث تزامن الهجوم مع الذكرى الثانية لنفي السلطان المغربي محمد بن يوسف[5] (محمد الخامس) إلى جزيرة مدغشقر[1].

---

[1] أحسن بومالي، **مرجع سابق**، ص.246 .

[2] "هجوم 20 أوت 1955 على الشمال القسنطيني"، **مرجع سابق**، ص.162.

[3] اسمه الحقيقي بن سوسان، يهودي الديانة، بدأ مساره السّياسي بانضمامه إلى لجنة المثقفين المناهضين للنازية عين واليا عاما على الجزائر في حكومة منداس فرانس في 15 جانفي 1955، صاحب المشروع الاصلاحي الذي يحمل اسمه احتفظ بمنصبه كوالي عام على الجزائر في حكومة " ادغار فور "، وبعد عزله قاد حملة عنيفة كانت وراء سقوط حكومة بورجيس مونري، وحكومة فيليكس غيار، بعد وصول ديغول إلى الحكم ، كلّف " سوستيل" بوزارة الإعلام ثم الوزارة المنتدبة للصحراء، لكنه أصبح من أشد المعارضين للجنرال ديغول بعد إعلان هذا الأخير عن مشروع تقرير المصير يوم 16 سبتمبر 1959، أنظر: عبد الوهاب الكيالي، **مرجع سابق**، ص ص 316،315.

[4] أحسن، بومالي، **المرجع السابق**، ص 251.

[5] اعتلى العرش سنة 1927، وخلع في أوت 1953 على يد الجنرال "جوان" بسبب مساندته للحركة الوطنية المغربية نفي إلى جزيرة كورسيكا في البحر الأبيض المتوسط، ثم إلى جزيرة مدغشقر في 20 أوت 1953، ليحل محله ابن

د – عمليات الهجوم:

لقد تضمن 20 أوت في الشمال القسنطيني 39 عملية، شملت معظم مدن وقرى المنطقة[2]، ومنها: سكيكدة وعين عبيد، وقسنطينة، ووادي الزناتي، والحروش، وعزابة والقل، وميلة، والخروب...[3]، ويعود سبب اختيار هذه الأماكن إلى وجود منشآت عسكرية واقتصادية من مطارات، وموانئ، ومراكز الشرطة والدرك، كما تعرف هذه المدن تجمعات سكانية، حيث يبلغ عدد المستوطنين بها حوالي 120.000 نسمة، يملكون المزارع ويمارسون مهنة التجارة والصناعة، كما تتوفر على أماكن يتردد إليها الأوربيون ومنها المقاهي والحانات ....[4] . وفي الساعة المحددة، وبالضبط عند منتصف النّهار نظّم جيش التحرير الوطني هجومات عسكرية على أربعين مدينة من مدن الشمال القسنطيني فأشعلوا النيران في محلات المستوطنين، ومكاتب الشرطة، والإدارات العسكرية، والدرك والثكنات[5]، هذا ما أدى إلى انتشار الخوف والهلع في صفوف المستوطنون، وقد انطلق المجاهدون والمسبلون في تنفيذ مهامهم وسط صيحات التّكبير والدعوة إلى الجهاد[6].

ففي مدينة سكيكدة، قامت الأفواج المعينة بالهجوم على الأهداف المحددة لها يوم السبت 20 أوت 1955 في منتصف النهار، استعمل فيه المهاجمون كل أنواع الأسلحة والمعدات المتوفرة لديهم من فؤوس، وخناجر، وعصي....

= عرفة، اضطرت السلطات الفرنسية أمام ضغط الحركة الوطنية إلى قبول بعودته في أكتوبر 1955، أشرف على سير المفاوضات الفرنسية المغربية بشأن الاستقلال الذي أعلن عنه في 2 مارس 1956، توفي سنة 1961. ينظر: عبد القادر لعريبي **مرجع سابق**، ص389.

[1] محمد العربي الزبيري، **مرجع سابق**، ص143 .

[2] عمار قليل، **مرجع سابق**، ص.321.

[3] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج2، **مرجع سابق**، ص 138.

[4] "**هجومات 20 أوت 1955 على الشمال القسنطيني** " ، **مرجع سابق**، ص. 163.

[5] يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص 138.

[6] عمار قليل، **المرجع السابق**، ص320.

وأثناء الهجوم، أخذ المدنيون الأوربيون يطلقون النّار على المهاجمين من نوافذ وشرفات منازلهم، وقد دام الهجوم أربع ساعات، أي من الساعة الثانية عشر إلى الرابعة مساء، تكبّد خلالها العدو خسائر بشرية ومادية معتبرة[1].

هـ – ردود فعل السلطات الاستعمارية:

لقد أصيبت السّلطات الاستعمارية الفرنسية بصدمة عنيفة جراء الهجوم الكاسح الذي قام به المجاهدون بمشاركة الجماهير الشعبية يوم 20 أوت 1955 عبر كامل تراب منطقة الشمال القسنطيني، فتغير أسلوبها في معاملتها للسكان، فلم تعد تفرق بين المتفرج والمشارك الحقيقي في الثورة، فلجأت إلى استعمال أسلوب القمع من تقتيل جماعي والقضاء على الحيوانات، وإحراق القرى والمداشر، واتخذت إجراءات عسكرية تعسفية تمثلت في :

– تعميم القمع الوحشي على المواطنين الجزائريين، وارتكاب السلطات الاستعمارية الفرنسية مجازر رهيبة، اتسمت بالهمجية الوحشية بأقصى أنواع التّعذيب والتّنكيل والقتل الجماعي لسكان القرى والمشاتي والمدن، ففي مدينة سكيكدة، شهد ملعب البلدي(ملعب20 أوت حاليا) عمليات تقتيل، ذهب ضحيتها ما يزيد عن 1500 مواطن، وتنفيذ حكم الإعدام في حق 5000 مواطن في مشتتة الزفزاف بضواحي سكيكدة، ودفن الكثير منهم أحياء في خنادق[2].

– ارتكاب مجزرة رهيبة في حق الابرياء، حيث أودت بحياة 12 ألف جزائري[3] .

وعلى إثر هذه الحوادث الدامية، نشرت جريدة " الصّباح " موقف الحزب الدستوري الجديد من هجومات 20 أوت 1955، حيث أصدر بيانا، جاء فيه : " بعد استعراض الحوادث الأليمة بالقطر الجزائري الشقيق، نترحم على جميع الشّهداء الذين سقطوا ضحية

---

[1] أحسن بومالي، **مرجع سابق**، ص ص 232، 233.

[2] "**هجوم 20 أوت 1955**، **مرجع سابق**، ص175.

[3] علي الحسين كافي، " **يوم 20 اوت 1955، أسبابه ونتائجه** "، – في– **مجلة الذاكرة**،ع3، 1995، ص18.

الاستعمار الفرنسي وسياسته الفاشلة، ونعلن أن سياسة القمع، ينافي جو التهادن والتفاهم السائد اليوم في السياسة العالمية، وبصفة خاصة تونس. ويرى وجوب المبادرة بالمفاهمة مع الممثلين الحقيقيين للشّعب الجزائري الشقيق، ويهيب بالحكومة الفرنسية والشعب الفرنسي، والضمير العالمي لوضع حد للسياسة المتشددة، وتعويضها بسياسة التّفاهم الحر، والتّفاوض[1].

وجاء في مقال لنفس الجريدة، أعرب فيه الأمين العام للحزب الدستوري التونسي صالح بن يوسف عن استنكاره لما ارتكبته القوات الفرنسية من جرائم في حق الجزائريين الأبرياء، وباستعمال الجنود التونسيين في حرب الجزائر كدروع بشرية لقتال أشقائهم من الجزائريين، واعتبر هؤلاء من المغرر بهم، خاصة في أحداث الشمال القسنطيني 20 أوت 1955، حيث شاركوا في القمع الذي تعرض له الجزائريون، وعبّرت الجريدة عن أسفها العميق، وألمها في أن يشارك أبناء الأمة الواحدة في قتال بني جلدتهم مناصرة للاستعمار[2].

وقد اعترفت الجرائد الفرنسية ببشاعة وهمجية القوات الاستعمارية، حيث جاء في صحيفة " لاديباش " الصادرة بتاريخ 23 أوت 1955 ما يلي : " لقد هدّمت قوات الأمن مشاتي ومخابئ " الإرهابيين " في معسكرات وادي الزناتي وجاب (مدينة عزابة حاليا) وفي عين عبيد أصبحت الحياة لا معنى لها، والموت لازال يحوم حول هذه القرية خاصة بحيث أنذر العسكريون الفرنسيون الأهالي بالخروج من منازلهم، وبعد أن فصل جنود الاستعمار الرّجال عن النّساء والأطفال، قاموا بقتل الرجال" [3].

– زيادة عدد الجيش الفرنسي في الجزائر، وذلك باستدعاء الفئة الأولى من المجندين عام 1945، والبالغ عددهم 104.000 شاب .

---

[1] **جريدة الصباح**، " **بيان الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري** "، ع 1125، 24 أوت 1955،ص1.

[2] **جريدة الصباح**، " **تعليق عن مشاركة التونسيين** "، ع1160، 4أكتوبر 1955، ص3.

[3] أحسن بومالي، **مرجع سابق**، ص.264.

– إنشاء الفرق الإدارية المتخصصة، والمعروفة باسم (لاصاص) " S.A.S " ، وكان يشرف على هذه المصالح المتخصصة ضباط من خبراء علم النفس وعلم الاجتماع مهمتهم غسل الأدمغة، وتحديد الأفكار، بهدف عزل الشعب عن ثورته[1]، وتدرب معظمهم في مدرسة الماريشال " ليوتي" بالمغرب الأقصى، حيث درسوا فنون ووسائل الاتصال بالسكان، وعادات وتقاليد المجتمع الريفي، وأتقنوا مختلف لهجاته ليسهل عليهم الاندماج فيه، وقد أسندت إدارة هؤلاء الضباط إلى الجنرال غاستون بارلانج" Parlange Gaston " وسعى هؤلاء الضباط إلى محاربة الثورة بأساليب سلمية إلى جانب الأساليب العسكرية[2]، وذلك باستمالة السّكان المدنيين عن طريق تلبية حاجياتهم الأساسية ومساعدتهم على تحسين ظروف معيشتهم[3]، فيوزعون عليهم بعض المواد الغذائية، ويسمعون لآرائهم بكل حرية، و يفتحون في وجوههم أبواب الأمل، وهذا كلّه من أجل الحصول على معلومات وأخبار ذات طابع عسكري، لاستغلالها في محاربة جيش التّحرير الوطني، وقد كان لكل مركز عسكري بالجزائر مركز لضباط " لاصاص " [4].

و– نتائج الهجومات : لقد أسفرت هجومات الشمال القسنطيني على نتائج هامة، يمكن حصرها في النقاط التالية :

– النتائج العسكرية:

– تمكّن المجاهدون من فك الحصار الذي ضربه العدو الفرنسي على بعض المناطق وخاصة منطقة الأوراس، فأصبحت تخضع لسلطة وحدات جيش التحرير الوطني، حيث

---

[1] أحسن بومالي، " **إضراب 28 جانفي 1957** "، **مجلة الذاكرة**، ع3، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، السنة الثانية 1995، ص 44.

[2] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج2، **مرجع سابق**، ص235.

[3] أحسن بومالي، **المرجع السابق**، ص ص 261 ، 262.

[4] يحي بوعزيز، **ثورات القرن العشرين**، **المرجع السابق**، ص 236.

تنتقل بالنهار، وترفع العلم في الأماكن التي تحل بها، وتردد الأناشيد الوطنية، مما كان يبعث في نفوسهم روح الجهاد[1].

– تزويد جيش التحرير الوطني بالعناصر المقاتلة، فقد أعطى هذا الهجوم للعمل العسكري دفعا قويا، والتفافا واستجابة جماهيرية واسعة، حيث التحق عدد كبير من المواطنين وخاصة الشباب منهم بالجبال، ومنهم الطلبة الذين غادروا مقاعد الدراسة ليلتحقوا بصفوف جيش التحرير الوطني[2].

– اقتناع العدو بأن الثورة اندلعت فعلا، وتبخرت بذلك فكرة " التمرد" والخارجون عن القانون"[3].

– أصيبت القوات العسكرية الفرنسية بخيبة كبيرة، مما أثّر على نفسية الجنود الفرنسيين فانتشرت بينهم روح التّمرد والعصيان ضد الحرب في الجزائر، ورفض أكثر من 400 جندي فرنسي في سلاح الطيران في محطة ليون بفرنسا الذهاب إلى الجزائر، كما تمرّد أكثر من 200 جندي من فرقة المدفعية رقم 451 في كنيسة سان سيغيران، ووزعوا منشورات أعلنوا فيها معارضتهم للسياسة الفرنسية في الجزائر[4].

– واصلت الثورة زحفها، وسيرها، حيث شهدت الجزائر في 22 سبتمبر 1955 معركة الجرف الكبرى بجبال النمامشة في الأوراس، والتي جاءت بعد شهر من هجومات الشمال القسنطيني، تكبّد العدو الفرنسي خلالها خسائر فادحة، حيث تمكّن جيش التحرير الوطني من قتل أكثر من 400 جندي فرنسي، وجرح أكثر من 1500، وتحطّيم ثماني طائرات[5] .

– **النتائج السياسية :**

---

[1] أحسن بومالي، **مرجع سابق**، ص243.

[2] عمار قليل، **مرجع سابق**، ص244.

[3] موسى تواتي ورابح عواد، **مرجع سابق**، ص – ص 83-86.

[4] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر**،ج2، **مرجع سابق**، ص 139

[5] علجية مقيدش، " **معركة الجرف التاريخية الكبرى 22 – 25 سبتمبر 1955**"، – في- **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع35، سبتمبر 2018،جامعة زيان عاشور، الجلفة – الجزائر- ، ص 164.

– إحداث القطيعة بين الجماهير الشعبية والسلطة الاستعمارية، والتفاف الشّعب حول قيادة الثورة.

– قطع الطريق على السياسيين الذين كانوا يحلمون بإمكانية إيجاد حركة تجمع الجزائريين والفرنسيين في إطار أخوة جديدة ترفض العنف[1].

– إثبات شعبية ووطنية الثورة التحريرية، فهي ليست حركة قطاع الطرق " فلاقة"، بل هي ثورة عمادها أبناء الشّعب الذين سقطوا بالآلاف في مذابح جماعية، مما عمّق الإحساس بالكراهية تجاه الاستعمار الفرنسي والأوربيين بين أوساط الشعب[2] .

– تأسيس المجالس الشعبية، حيث بدأت الثورة منذ نوفمبر 1955 في تنصيب المجالس الشعبية على مستوى القرى والدواوير بالمنطقة الثانية، وتعيين مسؤولين لها، ووضعت نظاما لدفع الاشتراكات وتموين جيش التحرير الوطني[3] .

– وضع الأحزاب أمام مسؤولياتها التاريخية بأن يكون الانضمام فرديا .

– تراجع فرنسا عن إجراء انتخابات تشريعية في الجزائر المقررة يوم 2 جانفي1956 رغم ارتفاع عدد قوات جيشها إلى 190 ألف جندي[4] .

أما على المستوى الخارجي، فقد تمّ تعزيز التّضامن بين الشعبيين الجزائري والمغربي خاصة بعد نقل محمد الخامس في 30 أكتوبر 1955 من منفاه في مدغشقر إلى ضواحي باريس، ايذانا بنهاية نفيه، وارجاعه إلى العرش. كما قامت الدول العربية بمساعي لصالح القضية الجزائرية، فقد شكّلت هذه الدول – على إثر المجازر التي ارتكبتها القوات الاستعمارية الفرنسية بمدينة سكيكدة – وفدا لتولي النّضال عن قضايا شعوب المغرب العربي، وقد وجّه هذا الوفد رسالة إلى مجلس الأمن أطلعه على الوضع في كل من

[1] أحسن بومالي، **مرجع سابق**، ص –ص. 247–249.

[2] عمار قليل، **مرجع سابق**، ص.324.

[3] أحسن بومالي، **المرجع السابق**، ص 251 .

[4] يحي بوعزيز ، **ثورات الجزائر**، **ج2**،**مرجع سابق**، ص142.

الجزائر والمغرب الأقصى. وفي السّياق ذاته، تمّ تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك رغم احتجاج الحكومة الفرنسية التي كانت تصر على أن القضية الجزائرية هي قضية داخلية، تخص فرنسا وحدها ويعتبر ذلك نصرا بعد مرور عشرة أشهر فقط من اندلاع الثورة المسلحة[1] وذلك بعد أن حطّم هجوم 20 أوت 1955 الحصار الإعلامي الفرنسي الغربي الامبريالي فانتقلت الثورة الجزائرية إلى المحافل الدولية، وأصبحت تتصدر الصفحات الأولى في جرائد العالم[2].

وقد قامت جريدة الصباح بتحليل هجومات الشمال القسنطيني مشيرة إلى حجم الخسائر التي تكبّدتها السلطة الفرنسية من الناحية البشرية والمادية، ففي إحدى أعدادها تناولت الجريدة تطورهذه الحوادث التي شهدتها الجزائر، وقد تصدرت صفحاتها الأولى من خلال عناوين، ومنها: " **الحالة العسكرية بقسنطينة خطيرة جدا....، الوكالة تخبر بأن قوات الأمن قد دمّرت دواوير تدميرا تاما** " [3] .

وبالعودة لما بعد حوادث 20 أوت 1955، واصلت الجريدة نشرها لها، والتي شهدتها الجزائر، وخاصة في الجهة الشرقية من البلاد، فقد كتبت مقالا مطولا بعنوان : " **اشتباكات وهجومات متعددة للثوار: الوالي العام يتحدث عن طريقة الثّوار في حوادث 20 أوت – حوادث باتنة –**[4] .

3- الدّعم العسكري التونسي للثورة الجزائرية:

كانت تونس البوابة الشرقية للثورة الجزائرية، باعتبارها معبر للمجاهدين ولنقل الأسلحة القادمة من ليبيا ومصر، وقد ارتكز الدّعم التّونسي على فتح حدودها للثورة الجزائرية

[1] عمار قليل، **مرجع سابق**، ص328.

[2] علي الحسين كافي، " **يوم 20 أوت 1955 أسبابه ونتائجه** "، **مرجع سابق**، ص 22.

[3] **جريدة الصباح**، ع1124، 23 أوت 1955، ص1.

[4] **جريدة الصباح** ، ع 1129، 26 أوت 1955، ص1.

وانخراط التّونسيين فيها إلى جانب الجزائريين، كما كانت بعض المناطق من تونس مراكز لتجميع الأسلحة، وتوزيعها[1].

أ – انضمام التّونسيين إلى صفوف جيش التحرير الوطني:

بدأ التنسيق والتعاون بين التونسيين والجزائريين منذ قيام الكفاح المسلح في تونس سنة 1952 ضد الاحتلال الفرنسي، وقد أدلى المجاهد الجزائري بوبكر بن زينة بتصرّيح لمجلة الجيش، جاء فيه: " أنه قام بتدريب فوج من المناضلين لمساعدة الأشقاء التونسيين وكانوا على أتم الاستعداد للالتحاق بهم، وأكّد بأنّه اتصل بالثوار التونسيين، وبقي معهم"[2]. ومن الذين شاركوا في الكفاح المسلح في تونس كمتطوع لزهر شريط[3]، وقد نشط إلى جانب مجموعة من الثوار الجزائريين في التراب التونسي من أجل جمع السّلاح لمساندة الكفاح المسلح في تونس[4].

وعرفت سنوات (1954 – 1956) أسمى مظاهر التّضامن مع الثورة الجزائرية وذلك باشتراك المقاومين التونسيين والجزائريين في جبهة موحدة، تحارب الاستعمار وتدخل في معارك مع عساكره من جبال تطاوين بالجنوب الشرقي التونسي إلى جبال قفصة والنمامشة وسوق أهراس والقصرين وخمير، وعلى كامل الحدود التونسية الجزائرية ومن

---

[1] مريم صغير، **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954– 1962**، دار الحكمة، الجزائر،2012، ص146.

[2] **مجلة أول نوفمبر**، " **المجاهد بوبكر الصديق بن زينة** "، ع87، نوفمبر 1987، ص ص 19، 20 .

[3] لزهر شريط (1914 – 1957)، ولد بتبسة، أدى الخدمة العسكرية الإجبارية خلال الحرب العالمية الثانية، وبعد نهايتها، اشتغل في ممارسة تجارة الأسلحة والأقمشة بين الجزائر وتونس، ومع اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام 1948، قرّر تلبية نداء الجهاد في بلاد المقدس، لكن السّلطات الاستعمارية البريطانية في مصر منعته من دخول أرض فلسطين، وفي عام 1953، انتقل إلى تونس، وانضم إلى الجيش التونسي كمتطوع، ومع اندلاع الثورة الجزائرية لبّى نداء الواجب الوطني، حيث انضم إلى صفوف المجاهدين بمنطقة الجبل الأبيض بتبسة، فقام بتشكيل أفواجا من 7 إلى 12 جنديا، قاد عدة معارك مثل: معركة وادي العلق، ومعركة داموس الملح في الجبل الأبيض، ومعركة آرقو الأولى في 19 مارس 1956، كما كان له دور كبير في معركة الجرف التاريخية، وكان لزهر شريط من معارضي قرارات مؤتمر الصومام، وقد كلّفه ذلك حياته قبل صيف 1957 أنظر: الطاهر جبلي، **الإمداد بالسّلاح خلال الثورة الجزائرية 1954 – 1962**، دار الأمة للطباعة وللنشر والتوزيع، الجزائر، ص 590.

[4] **نفسه**، ص ص 362،363.

التونسيين الذين قادوا المقاومة في صف المقاومين الجزائريين، وفي إطار جيش تحرير المغرب العربي، وتحت راية التّضامن المغاربي والوحدة، وخاضوا معارك مشتركة مع العدو[1]، نذكر: الطاهر لسود، الطيب الزلاق، الطاهر بن لخضر الغريبي، محمد قرفة عبد الله البوعمراني، وعلي درغال، محمود بن حسونة الزيدي، حسين بن عبد الحفيظ الحاجي وغيرهم[2] .

لقد أثارت عملية انضمام التونسيين إلى الثورة الجزائرية مخاوف السلطة الفرنسية مما دفع " جاك شوفاليي " كاتب الدولة للدفاع الفرنسي إلى عقد اجتماع مع الحاكم العام في الجزائر " روجي ليونار" لبحث مسألة تسرب الثّوار التونسيين إلى الأراضي الجزائرية وقام بزيارة إلى الحدود الجزائرية التونسية لاستطلاع الوضع، ودراسة التدابير الواجب اتخاذها لوضع حد لتسلل التونسيين إلى الجزائر، ومنعهم من الالتحاق بالثورة الجزائرية[3]. كما دفع هذا التآزر التونسي الجزائري وزير الداخلية " فرنسوا ميتران " إلى الإعلان عن تصريح جاء فيه : " أنه يعتقد أن هناك بعض المستشارين العسكريين التونسيين مع الثوار الجزائريين"[4]. وفي هذا السياق، أشارت الصّحف الفرنسية إلى وجود تنسيق بين حركتي المقاومة المسلحة في كل من تونس والجزائر، وذلك بوجود عدد من رجال المقاومة التونسية في صفوف المقاومة الجزائرية[5]. وقد تجسدت مشاركتهم إلى جانب المجاهدين الجزائريين في وقوع عدد من الاشتباكات، ومنها، اشتباك وقع يوم 7 ديسمبر 1954 شمال الوادي بين فرقة تتكون من عشرة ثوار تونسيين كانوا متوجهين نحو الحدود التونسيين

---

[1] عميرة عليّة الصغيّر، **اليوسفيون، مرجع سابق**، ص 217.

[2] عميرة عليّة الصغيّر، " **تونسيون في الثورة الجزائرية** "، أعمال الملتقى الدولي حول: معركة الجرف، المركز الجامعي العربي التبسي، تبسة، يومي 27 – 28 أكتوبر 2007، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص-ص 90-94.

[3] **جريدة الزهرة**، ع2،14378، 2نوفمبر1954،"**جاك شوفاليي يبحث قضية تسرب الثوار التونسيين إلى الجزائر**" ص1.

[4] **جريدة الزهرة** ، " **تصريح ميتران** "، ع14383، 7 نوفمبر 1954، ص1.

[5] **جريدة الإرادة**، ع916، 16 نوفمبر 1954، " **تنسيق بين حركتي المقاومة التونسية والجزائرية** "، ص1.

الجزائرية، وبين فرقة جنود الفرنسية، وقد جرح أثناء هذا الاشتباك أحد الثوار وألقي عليه القبض[1]. وقد أدلى " روجي ليونار " الحاكم العام بالجزائر للصحافة قائلا : " إني متأكد بأن هناك عددا قليلا من الثّوار التونسيين تطوّعوا للعمل إلى جانب الثّوار الجزائريين خصوصا في منطقة جبال الأوراس[2].

وألقى رجال الجندرمة الفرنسية في عين مقرة الواقعة بالقرب من عنابة القبض على خمسة ثوار تونسيين بتهمة مساعدة الثوار الجزائريين[3]. وذكرت المصادر الفرنسية أن أربعة أشخاص تونسيين من وادي " مليز " أدوا القسم للالتحاق بصفوف الثورة الجزائرية وهم: حمزة بن الشريف بن أحمد، وعمارة بن يوسف بن ابراهيم، وشابان ينتميان إلى الحزب الدستوري التونسي[4] . وأصدرت الإقامة العامة بتونس بيانا، أكّدت فيه : " أنه في 16 أوت 1955، ألقت فرقة جند الحدود القبض على أربعة أشخاص، كانوا يستعدون لاجتياز الحدود الجزائرية بصورة سرية، وهم: محمد السّعيد بن حميدة من أصل جزائري أما الأشخاص الثلاثة الآخرون، فهم تونسيون، تمّت تهيئتهم من طرف بن حميدة، ليقاتلوا في الجزائر، ومكّن البحث أيضا من إلقاء القبض على ثلاثة تونسيين آخرين، وهم من أعوان بن حميدة ومساعديه[5] .

لقد برز إحساس قوي لدى التونسيين بفكرة الكفاح المسلح، وأنّ الواجب النضالي والتحرري يدعوهم للمقاومة والكفاح إلى جانب إخوانهم الجزائريين، خاصة بعد أن تبيّن أن الاستعمار الفرنسي يريد فصل الكفاح المسلح في الجزائر عن المقاومتين التونسية والمغربية، وكان التيار المطالب بهذه الضرورة تيارا قويا، لذا سخرت فرنسا كل طاقاتها

---

[1] **جريدة الصباح**، ع903، 8 ديسمبر 1954، " **إشتباك بين ثوار تونسيين بالجزائر وفرقة المهاري** "، ص1.
[2] **جريدة الصباح**، ع904، 9 ديسمبر 1954، " **تصريح والي الجزائر** "، ص1.
[3] **جريدة الصباح**، ع 923، 31 ديسمبر 1954، " **إلقاء القبض على تونسيين بالجزائر**"، ص6.
[4] حبيب حسن اللولب، **التونسيون والثورة الجزائرية**، ج2، **مرجع سابق**، ص426.
[5] **جريدة الصباح**، ع1126، 25 أوت 1955، " **إلقاء القبض على أربعة أشخاص** "، ص2.

المادية والعسكرية من أجل القضاء عليه، ومناصرة تيار بورقيبة الذي وجد نفسه في حرج شديد أمام دعاة مساندة ودعم الثورة الجزائرية .

وتمّ تكوين جيش تحرير موحد بعد الخلاف الذي حدث بين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف، وتشكلت بذلك عدة فرق، نذكر منها: فرقة أولاد عون بقيادة " عبد القادر زروق" و"الأخضر الفرماس"، وفرقة منطقة سوق الأربعاء وغار الدّماء بقيادة " الطيب الزلاق" وفرقة منطقة زرمدين بالساحل بقيادة " عبد اللطيف زهير "، كما تشكّلت فرقة بمنطقة قفصة يقودها كل من " الحسين الحاجي " و" عبد الله البوعمراني " و" الهادي الاسود " و" علي درغال"، وفرقة تطاوين والحوايا ومطماطة بقيادة " الطاهر لسود " ومحمد قرفة " و" سعد بعر" و" أحمد الأزرق "، وفرقة " نفزاوة " بقبلي والمرازيق، بقيادة الشهيد " علي بالشعر المرزوقي" و" محمد الغلوفي"، وفرقة أخرى بأم العرائس ونفطة وتوزر بقيادة " الطاهر الأخضر الغريب "، وفرقة جبال أم علي بقيادة " بلقاسم بن فرح العقوبي "، وفرقة رضا بن عمار بالعاصمة التونسية[1].

وتحدث المقاوم التّونسي "علي عوايدة " عن تجنيده في مارس 1955 لأربعة تونسيين، ثلاثة من نابل والآخر من بني يزيد (الحامة)، وأدخلهم إلى الجزائر، وسلمهم للشيخ عبد الباقي بتبسة، واصطحب في مرة أخرى شخصين من عرش الودارنة بتطاوين وأدخلهما إلى تبسة، وسلمهما إلى المسؤول عن التجنيد في الجزائر.

وبعد ذلك، قرر "علي عوايدة " التّطوع في صفوف جيش التحرير الوطني الجزائري في ديسمبر 1955، وانضم إلى فرقة يقودها " جبار عمر"، حيث شارك في هجمات عديدة ضد الجيش الفرنسي، وقد أصيب في إحدى المعارك، ووقع تحت الأسر من قبل

[1] الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية**، **مرجع سابق**، ص ص 130،131.

الجيش الفرنسي في مارس 1956، وأطلق سراحه في 19 نوفمبر 1959 في إطار تبادل الأسرى بين التونسيين والفرنسيين[1] .

كما كانت فرقة " اليعقوبي" وهي فرقة تونسية عسكرية، تعمل لتحرير تونس والجزائر فكانت تجند التونسيين ، وترسلهم إلى الجزائر، لدعم إخوانهم المجاهدين الجزائريين[2].

وعند رجوع صالح بن يوسف إلى تونس في 13 سبتمبر 1955، اشتدت المعارضة فقررت الحكومة التونسية إلقاء القبض عليه، ووضع حد للتيار الوحدوي، لكنّه تمكّن من الفرار إلى ليبيا في 28 جانفي1956[3]، وقبل مغادرته تونس، عقد اجتماعا في بيته لقيادات جيش التحرير المغرب العربي، حضره عن الجانب التونسي الطاهر لسود والطيب الزلاق وعلي الزليطني، وحضر عن الجانب الجزائري الشهيدان السعيد عبد الحي[4] وعباس لغرور[5]، ومن المغرب حضر محمد البصيري[6]، للإشارة فإن فكرة تكوين جيش تحرير

---

[1] حبيب حسن اللولب، **مرجع سابق**، ص 425.

[2] **نفسه**، ص– ص 425– 426.

[3] خليفة الشاطر، **تونس عبر التاريخ**، **مرجع سابق**، ص 174.

[4] ولد بمدينة قمار بالوادي خلال سنة 1927، درس بجامع الزيتونة وتخرج منها بمستوى شهادة الاهلية سنة 1952، كان من الطلائع الأولى للثورة في المنطقة الأولى، كلّفه بشير شيهاني بمهمة تسليح الثورة من القطر التونسي أوائل سنة 1955، وكان همزة وصل بين الداخل والخارج لتزويد الثورة بالسلاح والعتاد والرجال، كان من دعاة تحرير المغرب العربي بكامله اتصل بصالح بن يوسف لتوحيد الكفاح مع الثورة الجزائرية، نتيجة الصراعات التي وقعت بين قادة الثورة بتونس بعد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، ألقي عليه القبض، ونفذ فيه حكم الإعدام في جوان1957،أنظر: سعد بن البشير العمامرة، **شهداء من بلادي الجزائر**، مطبعة مزوار، الجزائر، 2006،ص–ص 72 – 75.

[5] ولد في 23 جوان 1926 بدوار نسيغة بخنشلة، حفظ ما تيسّر من القرآن، ثم التحق بالمدرسة الابتدائية الفرنسية وتحصّل على الشهادة الابتدائية منها، انخرط في صفوف حزب الشعب، شارك في مظاهرات 8 ماي 1945، كما شارك رفقة مصطفى بن بولعيد وبشير شيحاني في مؤتمر حركة انتصار للحريات الديمقراطية سنة 1954، قاد الأفواج الأولى بخنشلة عندما اندلعت الثورة، شارك في عدة معارك، منها معركة الجرف 1955، اختلف مع لجنة التنسيق والتنفيذ، وسلم نفسه، وأعدم في جوان 1957، أنظر: شرفي عاشور، **مرجع سابق**، ص ص 297،298.

[6] الطاهر عبد الله، **مرجع سابق**، ص131.

مغربي، كان يدعو إليها باستمرار عبد الكريم الخطابي، وأصبحت ضرورة ملحّة في ظل المتغيرات التي كانت تمر بها كل من الجزائر وتونس والمغرب الأقصى[1].

ويذكر المجاهد محمد زروال أن التونسيين من أنصار صالح بن يوسف، انضموا إلى الثورة الجزائرية في منطقة الأوراس النمامشة، في إطار جيش تحرير المغرب العربي وكانوا يتمتعون بمستوى ثقافي عال جدا في اللّغتين العربية والفرنسية[2].

وعن التنسيق بين التونسيين والجزائريين خلال الثورة الجزائرية، أشارت جريدة "الصباح" في عددها الصادر يوم 4 مارس 1956 إلى ذلك بقولها: " إن العمليات العسكرية كانت عديدة بتونس، وتتّجدد كل يوم، وليست عمليات منعزلة، وإنما خطة عمل وتنسيق بين الثوار التونسيين وحركة التحرير الجزائرية " [3].

وفي السياق ذاته، وفي إطار تعزيز التعاون بين التونسيين والجزائريين، أصدرت المندوبية الفرنسية بيانا، تحدثت فيه عن اشتباكات بين القوات الفرنسية والمقاومين التونسيين والجزائريين، ومما جاء فيه : " أن هناك مواجهة عسكرية دارت بين دورية من المشاة التابعة للجيش الفرنسي وفرقة من المقاومين التونسيين والجزائريين بجبال الخمير الواقعة بالقرب من الحدود التونسية الجزائرية، استعمل فيها المقاومون التونسيون والجزائريون الأسلحة الأوتوماتيكية والبنادق الحربية، وأسفرت المعركة عن استشهاد ثمانية من جانب المقاومين، وجرح اثنين من جانب العدو الفرنسي[4].

وعلى إثر تعرض وحدة عسكرية فرنسية لهجمات المقاومين، نشرت السفارة الفرنسية بتونس بيانا، جاء فيه: " تعرضت وحدة من الجيش الفرنسي يوم 3 أكتوبر 1956 في جبل الأحمر الذي يبعد بخمسة وعشرين كم من جنوب تالة لهجوم من عصابة تونسية جزائرية

---

[1] الطاهر جبلي، **الإمدادات بالسلاح، مرجع سابق**، ص364.

[2] محمد زروال، **اللمامشة في الثورة، دراسة، ويليها قصة اكتشاف ست مائة وخمسين رفات شهيد في مدينة الشريعة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص232.

[3] **جريدة الصباح**، " **العمليات العسكرية بتونس**"، ع1290، 4 مارس 1956، ص1.

[4] **جريدة الصباح**، " **معركة بين فرقة تونسية جزائرية والجيش الفرنسي** "،ع1308، 24 مارس 1956، ص1.

واستعملت سلاحا أوتوماتيكيا، ومدافع هاون، وذخيرة حية، واستمرت العمليات إلى يوم 4 أكتوبر من نفس السنة، وأسفرت هذه العمليات عن قتل ثمانية فرنسيين، منهم ضابطان وستة عشر جريح، أما في صفوف المقاومين، فقد أسفرت المعارك عن استشهاد سبعة مقاوم، وإصابة واحد بجروح[1] .

وقد أدى انخراط التونسيين في صفوف جيش التحرير الوطني إلى استخدام السلطات الاستعمارية الفرنسية أسلوب الانتقام، تنوعت بين الاختطاف والاعتقال والتعذيب والقتل وقد فضحت جريدة " العمل " هذه الأساليب القمعية، حيث جاء في مقال ما يلي: " إن الجيش الفرنسي قام بخطف مواطنين تونسيين يوم 3 سبتمبر 1956، وساقوهم إلى مركز أمني بالجزائر، حيث قتلوا أحدهم..."[2]، وواصل الجيش الفرنسي اعتداءاته على المواطنين العزل بحجة " حق التتبع " وملاحقة الثوار الجزائريين، ومنها الاعتداء على منطقة عين الكرمة على الحدود الجزائرية التونسية، حيث قتلت أربعة جنود من الجيش التونسي واختطفت اثنين، وقادتهما إلى الجزائر[3] .

وهكذا فإن التونسيين قد شاركوا إلى جانب إخوانهم الجزائريين في عدة عمليات عسكرية ضد القوات الفرنسية سواء داخل التراب التونسي أو في التراب الجزائري، وهو ما يدل على التنسيق العسكري بين القيادتين التونسية والجزائرية، وقد تناولت جريدة العمل ذلك الدعم من خلال ما جاء على لسان الرئيس الحبيب بورقيبة، حيث قال:...إذا ما كانت الثورة الجزائرية في حاجة إلى متطوعين تونسيين، فلن أمنع التونسيين من الذهاب إلى الجزائر لخوض معركة التحرير إلى جانب إخوانهم..." [4].

---

[1] **جريدة الصباح**، " **فرقة فرنسية تتعرض لهجوم من التونسيين والجزائريين** "، ع1472، 6 اكتوبر 1956، ص2.

[2] **جريدة العمل**، " **اعتداءات** "، ع271، 7 سبتمبر 1956، ص1.

[3] **جريدة العمل**، " **اعتداءات** "، ع579، 3 سبتمبر 1957، ص2.

[4] **جريدة العمل**، " **تصريحات بورقيبة** "، ع837، 3 جويلية 1958، ص3.

ب – إدخال الأسلحة عن طريق الحدود:

لقد كانت الثورة الجزائرية في أمس الحاجة إلى التّزود بالسّلاح، فكانت أكبر صعوبة عرفتها الثورة التحريرية في عامها الأول هو صعوبة إدخال السّلاح عبر الحدود الشرقية والغربية، فكان لزاما على دول الجوار تقديم الدّعم اللوجستيكي لتسهيل عملية إدخال الأسلحة إلى الجزائر عن طريق المناطق الحدودية إلى المناطق الداخلية، وفي هذا الإطار، حاولت السلطة الاستعمارية خنق الثورة الجزائرية، وعزلها عن الخارج بفرض رقابة صارمة على الحدود، وذلك بإقامة الأسلاك الشائكة المكهربة[1] على طول الحدود الجزائرية الشرقية والغربية[2]. ورغم الصعوبات، فقد وجدت الثورة الجزائرية في الجارة تونس البلد الأقرب لتسهيل عملية تدفق الأسلحة من الخارج نحو الجزائر عبر الأراضي التّونسية، وهو ما تجسد بتعاون التونسيين مع الثوار الجزائريين بتهريبها عبر الحدود[3]. وقد أدركت السلطات الفرنسية الأمر، فأصدرت بيانا، تتهم فيه فرقة أحد التونسيين المدعو " اليعقوبي" بشراء أسلحة وإرسالها للجزائر عبر الجهات الجبلية[4].

وأفادت جريدة " الصباح " في أحد أعدادها أن مصلحة مراقبة التراب بتونس، ألقت القبض على جزائري وبحوزته أسلحة في 5 أوت 1955، وأصدرت بيانا يفيد: " بأن جزائريا غادر تونس العاصمة يوم 5 أوت 1955 على متن قطار متوجّه إلى القلعة

---

[1] ويقصد بهما، خطا موريس وشال، فينسب الأول إلى وزير الدفاع الفرنسي في حكومة بورجيس مونري " أندري موريس" الذي أصدر قرارا بإنشاء الخط المكهرب الحدودي بتاريخ 28 جوان 1957 لعزل الجزائر عن القواعد الخلفية بتونس والمغرب، وخط شال الذي امتد هو الآخر من الشمال إلى الجنوب على غرار خط موريس، حيث يقترب منه حينا ويبتعد عنه حينا آخر، وينسب الخط الثاني إلى موريس شال، وللاستزادة، ينظر: جمال قندل، **خطا موريس وشال، على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957-1962**، ط1، دار الضياء للنشر والتوزيع الجزائر، 2006، ص-ص43- 90 .

[2] **رضوان** شافو، **دراسات في تاريخ الجزائر**، **مرجع سابق**، ص-ص 99 ، 100.

[3] محمد سريج، **الثورة الجزائرية في الصحافة التونسية، جريدة " العمل " انموذجا 1954- 1962**، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، 2016 – 2017، ص 415.

[4] **جريدة الزهرة**، " **بيان من السلطات الفرنسية** "، ع15020، 3افريل 1955، ص1.

الجرداء حاملا معه كمية من الأسلحة، وقع شراؤها لفائدة الثّوار الجزائريين، وفي السابعة والنصف تمّ توقيفه بمحطة القطار بالفحص، وتبين أنه من أصل جزائري، ويسمى " جلال الأغا ابن الصيدي" ومهنته فلاح من جهة تبسة، وعمره اثنان وأربعون عاما، وجدت عنده كمية من الأسلحة، تتمثل في مسدس رشاش من الصنع الألماني، ومعه مائة وتسعون خرطوشة من عيار تسعة ملم وبندقية " موزير" ، ومعها مائة وسبعة وأربعون خرطوشة من عيار 7.92، ومسدس أوتوماتيكي من عيار 6.53، وعدد من الخراطيش بنفس العيار، ونضّارة مزدوجة ويضيف البيان: " أن أحد التّونسيين، ويدعى " سعد بن محمد علي الحجام" تونسي من سكان منوبة، ألقي عليه القبض بمعية مساعد قائد عصابة الثّوار" الطاهر الحداد " و" خليفة الجنيدي " رئيس ودادية الطلبة الجزائريين بجامع الزيتونة، مهمتهما جمع المتطوعين للعمل مع الثوار الجزائريين، وشراء الأسلحة والذّخائر الحربية، وتسهيل مرور مموّني الثوار بين الجزائر وطرابلس " [1] .

كما أصدرت المندوبية السّامية لفرنسا بتونس بيانا، يتعلق بقيام جزائريين مقيمين بتونس بتهريب الأسلحة لصالح الثوار الجزائريين، ومما جاء فيه : " بلغ على علم مصالح الأمن منذ مدة قليلة بأن هناك بعض الجزائريين بتونس والمتلوي يقومون بعملية تموين عصابات الثوار العاملة على الحدود الجزائرية من ناحية الجنوب الغربي بالأسلحة والذخير، وبعد البحث ألقت مصالح أمن التراب والاستعلامات القبض يوم 11 نوفمبر 1956 على المسمى " بدرالدين بشير بن عبد الرحمان بن صالح بن ساسي" جزائري وعمره أربع وثلاثون عاما، ومهنته عامل يومي، وقد عثر بحوزته على مسدس أتوماتيكي من عيار تسعة ملم، وبداخله رصاصة، ولما فتّش المنزل تمّ العثور على ما يلي : مسدس أتوماتيكي من نوع بيريطا من عيار 9 ملم . ومسدس من نوع سانت إتيان من عيار 8 ملم، ونظارات بحرية من ديا ستغلاس، قياس ثمانية فوق ست وخمسين ب.ن.م

[1] **جريدة الصباح**، " **تهريب الأسلحة** "، ع1123، 21 أوت 1955، ص2.

ومسدسين " أود وناس" من نوع اثنين وتسعين ماركة سانت إتيان عيار 8 ملم، خمس مائة وتسعة خرطوشات بندقية حربية وثماني وسبعين خرطوشة من عيا 6.35، وتسعة خرطوشات متنوعة، حزام للخرطوش إيطالي، ومسدس رشاش ألماني وقناتين احتياطيتين وبندقية حربية من نوع " موزر" عيار7.92 مزودة بأربع خرطوشات، وتمّ اعتقال مجموعة من الجزائريين هم: بدر الدين بشير، مكلّف بجمع الأسلحة والذخيرة، وادخارها بتونس العاصمة و "علي بن محمد" مكلّف بجمع الأسلحة وإرسالها إلى المتلوي، وحسن بن محمد بن مبارك جزائري مهنته سائق طاكسي مكلّف بنقل الأسلحة إلى الساحل[1] .

وتناولت جريدة " الصباح " مسألة تهريب الأسلحة نحو الجزائر، حيث يجري تهريبها عبر طريقين رئيسيين، يعبران القطر التونسي، أما الطريق الأول، فإنه يبدأ من مصر ويمر بصحراء ليبيا، وهو عبارة عن قوافل تحمل الأسلحة الباقية من الحرب العالمية الثانية، وتنزل هذه القوافل في الحدود التونسية في بن قردان أو في تطاوين، ويجري جمع الأسلحة في مدينة قابس، ثم تقسم إلى قسمين: منها ما يوجّه إلى تونس العاصمة، ومنها ما يوجّه إلى قفصة الواقعة على بضعة كيلومترات من الحدود الجزائرية . وأما الطريق الثاني، فهو بحري، وهو يبدأ من إيطاليا، حيث توجد أسلحة اشتراها الثوار من إيطاليا وسويسرا وألمانيا، ومن أوروبا الشرقية، ومن إيطاليا تحمل الأسلحة في بواخر صغيرة ترسى بها في ميناء تونس أو على الشواطئ الواقعة بين نابل و الحمامات [2].

أماعن توزيع الأسلحة، فيجري معظمه في تونس، وعادة ما تتكفل بها سيارات الجيش الملكي التونسي، وهكذا فإن الأسلحة الجزائرية تنقل في البواخر، ثم القوافل، ثم السيارات...وأخيرا على البغال. وبعد وصولها إلى التراب التونسي، لم يبق إلا نقلها داخل الجزائر، وتوزيعها بين الجماعات في الجبال، وتجري هذه العملية في اتجاهات ثلاث:

---

[1] **جريدة الصباح**، " **تهريب الأسلحة** "، ع1254، 21 جانفي 1956، ص2.

[2] **جريدة الصباح**،" **الثورة الجزائرية على الحدود التونسية** "، ع1646، 27 أفريل 1957، ص3.

أ – الاتجاه الأول : يبدأ في قفصة حيث تحمل الأسلحة على البعير، ويمر بشمال نقرين ثم بجنوب جبال النمامشة، ثم بجبال الأوراس الجنوبية، وتنتهي عند جبال الزاب حيث يتلقاها الثوار العاملون في نواحي بوسعادة.

ب- الاتجاه الثاني : ويبدأ في فريانة وتالة، ويمر بجبال النمامشة، ثم بالأوراس فجبال الحضنة، و ينتهي بجبال القبائل.

ج- الاتجاه الثالث، فيبدأ من مدينة الكاف التونسية، ويمر بجنوب سوق أهراس وجنوب قالمة، ثم تجتمع القوافل في جهة السمندو (زيغود يوسف حاليا)، أي في جبل سيدي إدريس وجبال القل، وهناك يوزع قسم من الأسلحة، ويواصل القسم الآخر طريقه إلى وادي الصومام وبلاد القبائل[1]. كما تناولت جريدة " العمل" التونسية مسألة تسليح الثورة الجزائرية عبر الحدود الليبية والتونسية في عدة أعداد، فقد أشارت إلى أن الأسلحة القادمة إلى الجزائر من مصر عبر البر، تدخل إلى الجنوب التونسي، والمناطق المجاورة لشط الجريد، وأما الأسلحة التي تصل عن طريق البحر، فتشحن في سيارات عسكرية وتحملها إلى جهة الكاف[2]، ونفس الإشارة في عدد آخر، جاء في قولها: " إن كميات من الأسلحة تتسرب من ليبيا والمواقع الشرقية عبر الحدو"[3]. وفي نفس السياق، عبّرت الجريدة عن امتعاض الفرنسيين من الدّعم العسكري التونسي للثّوار الجزائريين، وعن قلق فرنسا من السياسة التي ينتهجها بورقيبة إزاء الثورة الجزائرية، ومساعدته لها بالسّلاح، حيث جاء في عدد لها، والصادر يوم 16 نوفمبر 1957:"...إن الثوار الجزائريين المسلحين أصبحوا يعبرون ويدخلون الحدود بكل حرية وأمان واطمئنان، ويتدربون في تونس ويتداوون، ثم يعودون إلى الجزائر، وأن بورقيبة يتناول أسلحة بيد ويسلمها بيد أخرى إلى الثوار

---

[1] **<u>جريدة الصباح</u>، " الثورة الجزائرية على الحدود الجزائرية "، مصدر سابق**، ص3.

[2] **<u>جريدة العمل</u>، " تهريب الاسلحة "**،ع349، 7 ديسمبر 1956، ص3.

[3] **<u>جريدة العمل</u>، " دخول الأسلحة إلى الحدود "** ، ع727، 22 فيفري 1958، ص3.

الجزائريين..." [1]، وقد جاء في عدد آخر، تصريح لبورقيبة لوكالة أنباء الشرق الأوسط قال فيه:"...إنني لن أعطل حركة تهريب السّلاح نحو الثّوار الجزائريين "[2]. وبدأت الاتصالات بين القادة التونسيين والجزائريين لتنسيق الدّعم للثورة الجزائرية وخاصة تأمين تمرير السّلاح للمقاومة في الجزائر، وتوفير الظروف الملائمة للعناصر المتواجدة في تونس للقيام بمهامها، وكانت هناك شخصيات تقوم بالربط من الجانب التونسي في الأول المناضل النقابي والقيادي الدستوري أحمد التليلي[3] ووزير الداخلية الطيب المهيري[4] حيث تمّ اتفاق أول في 29 ماي 1956 بين أعضاء من الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد وعبد الله بلهوشات[5] عن جبهة التحرير الوطني لتحويل السّلاح القادم من

[1] **جريدة العمل**، " **الأسلحة** "، ع633، 16 نوفمبر 1957، ص3.

[2] **جريدة العمل**، " **تصريحات الرئيس بورقيبة** "، ع837، 3 جويلية 1958، ص3.

[3] (1916–1967)، زاول دراسته الابتدائية بقفصة، ثمّ التحق بالمدرسة الصادقية بتونس العاصمة، هاجر إلى الجزائر واشتغل بمهن مختلفة، بعد عودته باشر التّدريس ببلدة القطار، ثم اشتغل بالبريد، وانخرط في العمل الوطني وأصبح كاتب عام الجامعة الدستورية بقفصة، دخل العمل النقابي، وكانت له مساهمة في تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل كما كان له دور في تنظيم المقاومة المسلحة في جهة قفصة في بداية الخمسينات، انتخب عضوا بالديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد خلال مؤتمر صفاقس في 1955، لعب دورا بارزا في ربط الصلة بين الحكومة التونسية وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، بعد اندلاع الثورة الجزائرية تولى الأمانة العامة للاتحاد العام التونسي للشغل من 1956–1963، توفي عام 1967. أنظر: نورالدين الدوقي، **مرجع سابق**، ص338.

[4](1924–1965)، زاول تعليمه بالصادقية، وانخرط بشعبة المرسى للحزب الحر الدستوري التونسي، وسافر إلى فرنسا لمزاولة دراسته، حيث تحصل على الإجازة في الحقوق من جامعة باريس، بعد عودته إلى تونس، وأثناء نشاطاته ألقي عليه القبض سنة 1952، وبعد إطلاق سراحه، عين عضوا في الديوان السياسي، ثم اعتقل ثانية، ونفي إلى الرمادة في جنوب تونس، ثم إلى محتشد تيطاوين، اضطلع بإدارة الحزب الحر الدستوري التونسي من أوت 1954– إلى أفريل 1956، ثمّ أسندت إليه كتابة الدولة للداخلية، بالإضافة إلى عضويته في مجلس الأمة، توفي يوم 30 جوان 1965، ودفن في مقبرة الجلاز، أنظر: حبيب حسن اللولب، **التونسيون والثورة الجزائرية**، ج1، **مرجع سابق** ص579.

[5] (1923–2003)، رائد جيش التحرير الوطني، انخرط في الجيش الفرنسي في عام 1945، سرّح من الجيش الفرنسي في عام 1953، ثم أعيد تجديده في أول أكتوبر 1956، فرّ من الجيش بعد ثلاثة أشهر، وحكم عليه غيابيا عام 1958 بعشرين سنة سجنا مع الأشغال الشاقة من قبل المحكمة العسكرية الفرنسية، أصبح في عام 1957 عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية، قاد المنطقة الجنوبية الصحراوية، ترقى إلى رتبة عقيد في 19 جوان1969، وعين نائب وزير الدفاع، توفي في 16 سبتمبر 2003، أنظر: شرفي عاشور، **مرجع سابق**، ص ص 62،63.

طرابلس[1]، أما الاتفاق الثاني، فقد أمضي يوم 22 جانفي 1957 بطرابلس بين الأمين الدباغين وأحمد توفيق المدني عن الجبهة والصادق المقدم والطيب سليم عن الحكومة التونسية[2].

واتفاق آخر في فيفري 1957 بين ممثل جبهة التحرير الوطني عمر أوعمران أوكلت بمقتضاه مسؤولية نقل السّلاح وتأمينه للمقاومة على الحدود والمعسكرات الحدودية للحرس الوطني التونسي[3] .

يتبين لنا من خلال هذا الاتفاق المساعدة التي قدمتها الحكومة التونسية للثورة الجزائرية بتكفلها بنقل الأسلحة الواردة إليها من خارج الحدود الجزائرية التونسية، وتسليمها للمقاومين الجزائريين والتنسيق والتعاون مع جبهة التحرير الوطني، فمعركة الجزائريين هي معركة التونسيين. ويتضح أيضا من قراءة مضمون هذه الاتفاقية، أن الحكومة التونسية قد نجحت في فك ارتباط الجزائريين مع مقاومي الحركة اليوسفية[4]، باعتبار أنها فرضت على الجزائريين ضرورة التعامل مع التونسيين المفوضين من قبل الديوان السياسي وفقط، دون مشاركة أطراف أخرى، وبذلك تكون الحكومة التونسية قد سحبت البساط من أقدام مناوئيها من اليوسفيين، حين تعهّدت بنقل وتهريب الأسلحة الخاصة بالجزائريين.

---

[1] عميرة عليّة ، الصغيّر ، **اليوسفيّون وتحرر المغرب العربي**، **مرجع سابق**، ص.222

[2] لقد أشرنا من قبل إلى بنود هذا الاتفاق، ولمعرفة محتواه، عد إلى: ص ص 243، 244.

[3] عميرة عليّة ، الصغيّر ، **المرجع السابق**، ص222.

[4] تنسب إلى الزعيم صالح بن يوسف، وهي تلك القوى الاجتماعية والسياسية والحساسيات الثقافية التي عارضت اتفاقيات الاستقلال الداخلي في 3 جوان 1955، تعتقد أنها لا تلبي آمالها وتصوراتها لاستقلال تونس، ولأنها تخشى من النظام السياسي والاجتماعي الذي سينبثق عن تلك الاتفاقيات، وستتحول اليوسفية مع نهاية 1958 إلى تيار سياسي وثقافي معارض، عنوانه السرية والهجرة، أما عن القوى التي التفت حول الحركة اليوسفية فهي: أتباعه في الحزب الدستوري الجديد (الأمانة العامة)، قدماء المقاومين والمقاومين الجدد، الفلاحون الكبار ، الوسط الزيتوني من طلبة وأساتذة، الحزب الدستوري القديم، العديد من الصحف العربية، منها: الصباح، الاستقلال، والزهرة...، أنظر: عميرة علية الصغير ، **اليوسفيون**، **نفسه**، ص-ص 27 – 31.

وهكذا اعتبرت تونس في أغلب الأحيان منطقة عبور للأسلحة القادمة من مصر عبر ليبيا، وتخزينها فقط، غير أنّه في النّصف الثاني من شهر مارس 1956، عرفت عمليات تهريب الأسلحة عبر الحدود الليبية التونسية نشاطا متزايدا للرقابة الفرنسية بمساعدة بعض أعيان الحزب الدستوري التونسي الذي كان يتولى المفاوضات مع فرنسا[1].

كما كانت الجبهة البحرية تشكل طريقا لعبور السفن المشحونة بكميات كبيرة من السلاح باتجاه الجزائر والمغرب قادمة من مصر، ففي بداية شهر أفريل سنة 1955 وصلت أول دفعة من السّلاح قادمة من الإسكندرية عبر البحر على متن اليخت" دينا "[2] إلى ميناء " كابودياوا" في منطقة مليلية المغربية المحتلة من الإسبان، وأفرغ هناك كميات من الأسلحة الحديثة[3]، وكان على متنه ضباط جزائريين مدربين في مصر، وكان السّلاح القادم موجه إلى الثوار الجزائريين والمغاربة بمعدل الثلثين لجيش التحرير الجزائري[4]. كما كانت وسيلة الإمداد الثانية، باخرة مصرية تدعى " فاروق" وصلت إلى نفس المرفأ في شهر جوان 1955، وأفرغت كمية هامة من الأسلحة والذخائر[5]، وفي 17 أكتوبر 1956 احتجزت البحرية الفرنسية الباخرة آتوس " Athos"[6] التي كانت ترفع العلم البريطاني في أعالي البحار، وكانت قد غادرت ميناء الاسكندرية في 4 أكتوبر في طريقها المرسوم لتصل خليج "كاب داجوا" على السواحل المغربية، وهي المنطقة التي اختيرت لإنزال

---

[1] الطاهر جبلي، **الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954 – 1962**، **مرجع سابق** ، ص.366.

[2] اسم ملكة الأردن، وسمي اليخت باسمها بعدما وضعته في خدمة الثورة الجزائرية، وكان على متنه ضباط جزائريون تخرجوا من الكليات الحربية العربية، ومن هؤلاء: هواري بومدين، عبد القادر شنوف، سي الصادق، بوسيف...، وكان حضورهم بهدف تدريب جنود جيش التحرير على استخدام الأسلحة المرسلة. أنظر: محمد صديقي، **الطرق والوسائل السرية لإمداد الثّوار الجزائريين بالسّلاح**، نقلها إلى العربية أحمد الخطيب، دار الشهاب باتنة، 1986، ص25.

[3] **نفسه** ، ص25.

[4] الطاهر جبلي، **المرجع السابق**، ص368.

[5] محمد صديقي، **المصدر السابق**، ص25.

[6] لاتوس أو آتوس، لم تكن تحمل هذا الاسم من قبل، بل كانت تعرف باسم سانت بريفلز " Sant Brivels"، وكان يمتلكها آل برس All Press البريطاني. أنظر: فتحي الديب، **مصدر سابق**، ص 251.

الشحنة، وقد قادت البحرية الفرنسية الباخرة إلى مرفأ المرسى الكبير في وهران[1]، وتمّ إلقاء القبض على طاقم السفينة وعلى رأسه " إبراهيم النيال"[2] . وفي 18 جانفي 1957، احتجزت الباخرة اليوغسلافية " سلوفينجيا "، واقتيدت إلى مرفأ وهران[3] .

ج- مراكز تخزين الأسلحة وتدريب جيش التّحرير الوطني الجزائري بتونس:

لم تكن تونس معبرا لتهريب الأسلحة نحو الجزائر فقط، بل أقيمت بها مراكز خاصة للقيادة والتدرب والتموين والتسليح وتخزين الأسلحة، ومن أهم المراكز، نذكر:

- مركز ملاق: ويعتبر من أهم مراكز جيش التحرير الوطني بتونس، وهو خاص بالتدريب العسكري، وتخزين الأسلحة، وتموين الجنود، وجمع المساعدات التي يتحصل عليها جيش التحرير من الدول الشقيقة والصديقة.

- مركز قرن الحلفاية: يقع بالقرب من الكاف، وهو من أهم مدارس تكوين الإطارات العسكرية.

- مركز حمام سيالة: يقع بالقرب من باجة، وقد خصّص للتدريب العسكري، وتمركز وحدات جيش التحرير الوطني، ثم حوّل إلى مركز لراحة الوحدات المهيأة للدخول إلى التّراب الوطني.

- مركز وادي ميلز: يقع شرق غارديماو (غار الدماء)، وهو خاص بتخزين الأسلحة.

- مركز الزيتون: وهو عبارة عن ثلاثة مراكز صغيرة، خصّصت للتدريب العسكري وكانت هذه المراكز قريبة من مركز القيادة العامة بغار الدماء.

---

[1] فتحي الديب، **مصدر سابق**، ص ص 258 ، 259.

[2] يذكر " فتحي الديب " في كتابه " **عبد الناصر وثورة الجزائر** " أن هناك أخبار وصلته من مصادر سرية، تؤكّد تآمره مع السلطات الفرنسية، فبعد إلقاء القبض عليه مع طاقم المركب، وضع في مكان منفرد بالسّجن بعيدا عن أفراد الطاقم وأفرج عنه سرا، ليغادر إلى فرنسا، ومنها إلى الخرطوم، بعد تسلّمه لمبلغ خمسين ألف جنيه ثمنا لخيانته لنا وللجزائر. أنظر: فتحي الديب، **المصدر نفسه** ص 259.

[3] محمد صديقي، **مصدر سابق**، ص 26.

– غابة أو ضيعة باني: وتعرف كذلك بضيعة موسى حواسنية (أول مسؤول عسكري جزائري)، وهي من أهم مراكز تدريب جيش التحرير الوطني[1] .

كما أقيمت مراكز أخرى خاصة بقيادة الثورة على طول الحدود الجزائرية – التونسية مثل مركز القيادة العامة بغار الدماء، وفريانة وتالة وعين الدراهم وسوق الأربعاء والراديف وتاجروين وساقية سيدي يوسف وتالة وقفصة و نفطة وفريانة وقابس[2]، هذا بالإضافة إلى مخزنين أساسيين للأسلحة، والذخيرة في كل من مدينة الكاف التونسية، والآخر بجبل الجلود بتونس العاصمة[3]. وقد اتخذت وحدات الجيش الوطني من هذه المراكز قواعد لتنفيذ هجوماتهم على العدو، كما شكّلت مكاتب لقيادة جيش التحرير أو مستشفيات عسكرية [4]. ففي مدينة الكاف، يتصرف الثوار الجزائريون في مستشفيين، وفي مدينة تالة يعالج الثوار جرحاهم في مستشفى ، وضع تحت تصرفهم[5].

أما عن تعداد جيش التحرير الوطني في هذه المراكز، فقد قدّر عددهم حتى سنة 1957 بحوالي 2400 مجاهد، ثم ارتفع العدد ليصل سنة 1960 إلى 15000 مجاهد وبلغ تعداده في سنة 1962 حوالي 22100 مجاهد، مما يدل على الحضور البارز لجيش التحرير الوطني في الأراضي التونسية[6]. كما تضاعف حضوره بتونس بعدما استقرت بها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وأصبح يمتلك مقرات، ومحلات ذات صبغة عسكرية مرتبطة أساسا بمسائل التّموين والإمداد[7].

---

[1] Mohamed Guentari, **Organisation politico- administrative et militaire de la révolution Algérienne (1954-1962)** V2,T2,Alger,2002,p772.

[2] لمياء بوقريوة، **مرجع سابق**، ص158.

[3] عميرة عليّة الصغيّر، **اليوسفيون وتحرر المغرب العربي**، **مرجع سابق**، ص226.

[4] Mohamed Teguia, l'Algérie en guerre, Alger, O.P.U , 1988 , P324.

[5] **جريدة الصباح**، " **الثورة الجزائرية على الحدود التونسية** "، **مصدر سابق**، ص3.

[6] عبد الحفيظ موسم، " **تونس ودعم الثورة الجزائرية 1956 – 1962** "، – في– **مجلة روافد**، مجلة المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، جامعة منوبة، تونس، ع20، 2015، ص111.

[7] عميرة عليّة الصغيّر، " **جيش التحرير الوطني بتونس** "، **الملتقى الوطني حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954 – 1962**، **وزارة المجاهدين، الجزائر، من 2 – 4 جويلية 2005**، ص ص 10،11.

4- تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين 1955 وإضرابهم التاريخي 19 ماي 1956م:

- تأسيس الاتحاد:

ظهر الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين " U.G.E.M.A " إثر انعقاد المؤتمر التأسيسي في الفترة الممتدة ما بين 8 – 14 جويلية 1955 بقاعة التعاضدية " La Mutualité" بباريس، وحضرته شخصيات ثقافية وسياسية [1]، وممثلون عن عدة منظمات طلابية أخرى، ومن بينها الاتحاد العام لطلبة فرنسا، كما حضره ممثلو الطلبة الجزائريين بفرنسا، وبالزيتونة (تونس)، وبالقرويين(المغرب الاقصى) [2]. وقد عيّن " أحمد طالب الابراهيمي[3]" رئيسا للمنظمة، وألقى خطابا، حدّد من خلاله برنامج الاتحاد[4] وجاء فيه : " أيها الطلبة، لنا أن نكافح في سبيل تعبئة الطلاب الجزائريين – مكافحة كبيرة – لتذليل الصعوبات التي تعترض طريقنا... أيها الطلاب المسلمون، إننا نتألم من أرواح أعماقنا، ونحن نشاهد اضطهاد الاستعمار للغتنا باعتبارها كلغة أجنبية في بلادنا، وهي المحرك الأساسي لحضارتنا، ومن ثم لن يهدأ لنا بال إلاّ عندما نسترجع مكانتنا اللائقة بها شرعا

---

[1] غي برفيليي، **الطلبة الجزائريون في الجامعة الفرنسية 1880 – 1962**، تر: م.حاج مسعود، أ. بكلي ، ع. بلعريبي دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 223.

[2] محمد السعيد عقيب، **الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ودوره في الثورة 1955 – 1962**، ط1، الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص77.

[3] ولد عام 1932 بمدينة سطيف، له توجّه عربي إسلامي ، مثقف باللغتين العربية والفرنسية، خدم الحركة الطلابية وهو من مؤسسي الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، درس الطب في باريس، وخدم الثورة التحريرية في صفوف فيديرالية جبهة التحرير في فرنسا، سجن من قبل السلطات الاستعمارية الفرنسية من فيفري 1957 إلى سبتمبر 1961 كما اشتغل مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كممثل لها في القاهرة في جانفي 1962، واشتغل بعد الاستقلال في قطاع التعليم العالي كأستاذ في كلية الطب، وبعدها انخرط في السلك السياسي، فعمل وزيرا للتربية، ثم للإعلام، ثم وزيرا للخارجية عام 1983، وخاض العمل التعددي بعد حوادث اكتوبر 1988، ترشح للانتخابات الرئاسية عام 1999، ثم انسحب منها، له عدة مؤلفات، منها: المذكرات... للمزيد من التفاصيل عنه، أنظر
Ahmed Taleb – Ibrahimi . **Mémoires d'un algérien,REVES ET épreuves** ,1932–1965 ,T1,Ed, casbah, 2006,p.p13 et suivant.

[4] غي برفيليي، **المرجع السابق**، ص223.

وقانونا ...علينا نحن المحظوظون بين شبابنا أن نكافح كفاحا مستمرا لضمان التّعليم لكل طفل جزائري وصل سن الدراسة، سننتزع لأطفالنا التّعليم والتربية التي هي حق من حقوقهم المشروعة..." [1].

– **أهداف الاتحاد:** أما عن الأهداف الأساسية التي رسمها الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، تتمثل في :

– الدّفاع عن المصالح المادية والمعنوية المشروعة للطلبة، وفتح آفاق التبادل الثقافي والفكري مع دول العالم العربي والاسلامي.

– بناء كتلة طلابية موحدة الصفوف، وفتح أبواب الانخراط للطلبة الجزائريين، وتجنب الصراعات التي من شأنها أن تؤدي إلى تمزق التنظيمات الطلابية[2].

– توحيد الطلبة وربط مصيرهم كمثقفين بمصير شعبهم المكافح.

– إزالة الفوارق التي أقامتها وكرّستها التّقاليد الاستعمارية التي كانت تعمل على جعل الشّباب المثقف بعيدا عن مجتمعه، ومنفصلا عن أصوله[3].

لقد برزت المواقف النضالية للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين منذ تأسيسه في جويلية 1955 فتحول إلى " وحدة نضالية " تابعة لجبهة التحرير الوطني، خاصة بعد التطورات التي شهدتها الحرب التحريرية الوطنية، حيث ندّد بالمظالم الفرنسية في الجزائر، موجّها نداءاته العديدة إلى الرأي العام الفرنسي[4]، وترحّم على آلاف أرواح الأبرياء الذين ذهبوا ضحية المجازر التي ارتكبها الفرنسيون في الجزائر في 20 أوت 1955، ورفع احتجاجا شديدا ضد الأساليب التي استعملتها قوات الاحتلال، حيث دمّرت القرى و

---

[1] عمار هلال، **نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2012،ص 26.

[2] أحمد مريوش، **الحركة الطلابية الجزائرية ودورها في القضية الوطنية و ثورة التحرير 1954**، ج2، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص 23.

[3] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في**، ج2، **مرجع سابق**، ص350.

[4] عمار هلال، **المرجع السابق**، ص27.

المداشر، ولم ترحم لا الأطفال ولا النساء، وقضت على آلاف السكان العزل[1]، لذا كان على الاتحاد أن يسجل موقفه، فوجّه نداء للحكومة الفرنسية من أجل إيقاف إراقة الدّماء في الجزائر مستنكرا التعذيب الوحشي الذي يلقاه المعتقلون، وجاء فيه : " ... ننحني أمام أرواح الضحايا المسلمين والأوربيين، ونرفع احتجاجنا الساخط على الأساليب الوحشية، كالتدمير الكامل للقرى، دون اعتبار للنساء، والأطفال، وإفناء الآلاف من الأشخاص العزل... وننبّه إلى إعادة النّظر في الفكر السياسي الفرنسي إزاء المشكلة الجزائرية، وإرادة الشّعب الجزائري ... " [2].

واستمرت السلطات الفرنسية في تطبيق إجراءات قمعية، حيث ألقت الشرطة القبض يوم 7 ديسمبر 1955 على مجموعة من طلبة، منهم عمارة رشيد[3]، بتهمة توزيع مناشير سرية، تهدّد بقتل كل جزائري يشارك في الانتخابات التّشريعية المزمع إجراؤها يوم 2 جانفي 1956، وتعرضوا من جراء ذلك للتعذيب[4].

وعندما لم تستجب السلطات الفرنسية لهذه النداءات، لجأ الاتحاد الطلابي إلى وسائل العصيان المدني على فرنسا بالطرق السلمية، فقرّر في 20 جانفي 1956 الإعلان عن الإضراب عن الطعام وتوقيف الدروس بالجزائر ليوم واحد[5]، كما أضرب الطلبة الجزائريون عن الطعام في جامعات باريس والمقاطعات الأخرى، تضامنا مع إخوانهم الطلبة المعتقلين

---

[1] غي برفيليي ، **مرجع سابق**، ص 227.

[2] محمد السّعيد عقيب، **مرجع سابق**، ص 82.

[3] (1934 – 1956) ، ولد بواد الزناتي بقالمة، كان عضوا نشطا في الحركة الطلابية وجبهة التحرير الوطني، ألقي عليه القبض في 7 ديسمبر 1955، وبحوزته مناشير تحريضية ضد الانتخابات التشريعية الفرنسية، أطلق سراحه خمسة أشهر بعد ذلك، كان من بين المنظمين للإضراب العام الطلابي عن الدروس. التحق بالثورة مباشرة بعد إعلان الإضراب وعمل كمحافظ سياسي، استشهد يوم 26 جويلية 1956، ينظر: Achour Cheurfi , **la classe politique algerienne de 1900 a nos jours (dictionnaire biographique**, casbah. Alger, 2002, p36.

[4] محمد دبوب، " **من المحطات البارزة في تاريخ الحركة الطلابية إضراب 19 ماي 1956**"، **مجلة المصادر**، ع24 السداسي الثاني 2011، ص ص 247، 248.

[5] عمار هلال، **مرجع سابق**، ص28.

بالجزائر، ومع كل الشعب الجزائري المضطهد[1] وكان هذا الاضراب بمثابة انذار وجّهه الطلاب الجزائريون إلى السلطات الاستعمارية في الجزائر وصوّت[2] المضربون على لائحة طالبوا فيها : بإطلاق سراح الطلبة المسجونين فورا، وفتح تحقيق حول عملية اغتيال الطالب زدور بلقاسم، ومعاقبة المتورطين فيها، أما على الصعيد الوطني، توقيف القمع والاعتراف بالأمة الجزائرية، وحق الشعب الجزائري في استرجاع سيادته، وفتح المفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري[3]. وقد حدثت في هذا اليوم صدامات عنيفة بين الشرطة الفرنسية والطلاب الجزائريين[4] ومنها الأحداث الدامية التي شهدتها تلمسان أثناء مراسيم تشييع جنازة الدكتور بن عودة بن زرجب، الذي استشهد تحت التعذيب[5] .

لقد ازداد تلاحم والتفاف الطلبة الجزائريين حول الثورة، وتأييدهم المطلق لمبادئها وأهدافها، وازداد القمع الاستعماري لهم، كما ازداد تصلب منظمة الطلبة الفرنسيين تجاه الطلبة الجزائريين، متهمة إياهم بممارسة التّهديد والإكراه على الطلبة لجلبهم إلى صفوفها[6]، وعن ذلك يجيب أحمد طالب الإبراهيمي قائلا : " إذا كان هناك إكراه أو ضغط يمارس على الطلبة المسلمين الجزائريين، فهو ضغط ضميرهم عليهم، الذي أبى أن يقف وقفة المتفرج على آلام شعبه، بل أملى عليهم التضامن على آماله وأمانيه والمساهمة في كفاحه المشروع، وللمرة الأخيرة، نؤكد على أمر هام، وهو : إذا كانت كلمة " العصاة " أو " الخارجون عن القانون " تعني أناس يطالبون بحقهم في الحرية، الذين يكافحون من أجل

---

[1] محمد دبوب، **مرجع سابق**، ص ص 249 ، 250.

[2] عمار هلال، **مرجع سابق**، ص 54.

[3] غي برفيليي، **مرجع سابق**، ص 230.

[4] محمد السعيد عقيب، **مرجع سابق**، ص 83.

[5] غي برفيليي، **المرجع السابق**، ص 230.

[6] عمار هلال، **المرجع السابق**، ص ص 29 ، 30.

كرامتهم وحقهم في العيش فالمسلمون الجزائريون، بما فيهم إخوانهم الطلاب، كلّهم " عصاة " أو" خارجون عن القانون"[1].

وفي المؤتمر الثاني للاتحاد " U.G.E.M.A " المنعقد ما بين 24 – 30 مارس1956 في العاصمة الفرنسية باريس (في مقر الودادية)، أكّد فيه الطلبة المسلمون الجزائريون موقفهم العلني إلى جانب جبهة التحرير الوطني، ووقوفهم إلى جانب نضال شعبهم[2]، وحضر المؤتمر– حسب جريدة لوموند الفرنسية – أكثر من ستين ممثل عن الطلاب الجزائريين والذين قدّرت أعدادهم بأكثر من ألف طالب، أي حوالي 40 بالمئة من المجموع الكلي للطلاب الجزائريين[3]. لقد تصدى الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في حكمة وشجاعة للسياسة الاستعمارية، حيث واجه الطلبة الاستعمار بموقف وطني صريح، أعلنوا عنه في لائحة، صوّتوا عليها أثناء الاجتماع، وجاء فيها : " اعتبارا بأن الاستعمار مصدر للبؤس و الجهل وسلب كرامة الشعوب، فإننا نعلن بأن كفاح الشعب الجزائري عادل وشرعي ومساير للتّطور التّاريخي للشعوب، وأن هذا الكفاح لن تكون له أية نهاية غير وصول الشّعب الجزائري إلى سيادته... ونعتبر في الأخير بأن سياسة القوة والضغط وحرب الإبادة التي يشنّها الاستعمار لن توقف الحركة التحريرية المندفعة، وإنما يمكن فقط أن تضاعف عدد الضحايا، وتجعل من المستحيل التّفاهم المنشود بين الشعبين: الجزائري والفرنسي صاحبي السيادة...إن المؤتمر ليطالب بإعلان استقلال الجزائر، وتحرير جميع المساجين الوطنيين، والمفاوضات مع جبهة التحرير الوطني الجزائري"[4].

---

[1] أحمد مريوش، **مرجع سابق**، ص 27.

[2] محمد دبوب، **مرجع سابق**، ص 250.

[3] عمار هلال، **مرجع سابق**، ص 30.

[4] **جريدة المقاومة الجزائرية**، " **طلبتنا في ميدان الكفاح** "، ع3، 3 ديسمبر 1956، ص9.

أمام تعنت الإدارة الاستعمارية الفرنسية، وعدم استجابتها لمطالب الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، خاصة بعد انعقاد المؤتمر الثاني، وبعد التّطورات التي شهدتها الساحة الجزائرية، باتساع رقعة الثورة وشموليتها، وانضمام أغلبية التشكيلات السياسية[1] للثورة، أصبح من الضروري على الطلبة اتخاذ موقف حازم، يعبرون من خلاله عن مشاركتهم العلنية والميدانية في الثورة، فكان الإعلان عن الإضراب اللاّمحدود[2].

فبعد اجتماع أعضاء الاتحاد في 18 ماي 1956 بنادي الدكتور سعدان[3]، والذي ترأسه لمين خان[4]، وصوّتوا بالإجماع على لائحة تدعو إلى إضراب عام مفتوح عن الدراسة ومقاطعة الامتحانات في جامعة الجزائر، وفي الثانويات عبر أرجاء الوطن، وفي الجامعات والمعاهد الفرنسية، والالتحاق بصفوف جيش وجبهة التحرير الوطني، وتمّ تحديد يوم 19 ماي 1956 بداية الإضراب[5] .

- **إعلان الإضراب العام:** وبعد تحرير منشور سري في هذا الصدد، وفي ليلة 19 ماي 1956، تسرّب الطلاب عبر الأحياء الجامعية بين عكنون لاروبير تسو" La Robertsau و بمركز لاكلارتي " La Clarté "، وأشعروا زملائهم بالقرار التاريخي

[1] التحق بعض قياديي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منذ بداية الثورة مثل: الشيخ العربي التبسي، رضا حوحو ابراهيم مزهودي، وغيرهم، أما بصفة رسمية ، فكان بتاريخ 7 جانفي 1956، وانضمام فرحات عباس وأحمد فرنسيس في 22 افريل 1956، وعدد من منتخبي الاتحاد منذ جانفي 1956 إلى الثورة . ينظر: محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول، مرجع سابق،** ص191، محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني، الاسطورة والواقع،** الطبعة العربية الأولى، تر: كمال قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983، ص 119.

[2] محمد السعيد عقيب، **مرجع سابق،** ص 92.

[3] غي برفيليي، **مرجع سابق،** ص 238.

[4] (1931–2020) ولد بالقل، تابع تعليمه العالي بالطب في جامعة الجزائر، انخرط في حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وكان ينشط في جناحها الطلابي في إطار جمعية الطلبة المسلمين لإفريقيا الشمالية. من مؤسسي الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين سنة 1955، التحق بالثورة إثر إضراب 19 ماي 1956، تمّ ترقيته إلى رتبة نقيب بالولاية الثانية، مكلّف بقضايا الصحة، وأصبح كاتب دولة في أول حكومة مؤقتة، توفي يوم 15 ديسمبر 2020. ينظر: Achour Cheurfi**, op,cit**,p226. .

[5] محمد دبوب، **مرجع سابق،** ص – ص 251 – 253.

الذي اتخذته جمعيتهم[1]. وقد تضمن النّداء التاريخي للإضراب[2] التّذكير بالاغتيالات، وما تعرض له الطلبة من متابعات من طرف السلطات الفرنسية، وقمع للحريات، وغلق باب الحوار[3]، وقد عبّروا عن رفضهم للشهادات التي تمنحها فرنسا إليهم على كاهل جثث الأبرياء من أبناء وطنهم، وأكّدوا على شهادة الاستقلال، وأن الدراسة أو الشهادة لا قيمة لها مقارنة بتضحيات الأخوة الطلبة والمجاهدين[4] .

لقد كان لنداء الاتحاد التاريخي آثار طيبة في نفوس الطلبة في الجزائر، وأيضا في تونس والمغرب وفرنسا، حيث أعلن الطلاب الجزائريون في هذه البلدان إضرابهم عن الدروس والامتحانات[5]، وتركوا مقاعد الدراسة ليلتحقوا بجيش التّحرير الوطني، وخلايا جبهة التحرير، فكانت لهم مسؤوليات في الجيش والإعلام والأخبار والمحافظة السياسية والنشاط الدبلوماسي والصحة والقضاء والتدريس والتربية والتوعية والتعبئة العامة...[6].

وعلى إثر اتخاذ الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين قرار مقاطعة الدروس والامتحانات أصدر مكتب جامعة فرنسا للاتحاد العام لطلبة تونس بلاغا، أعرب فيه عن تضامنه مع إخوانه الجزائريين في كفاحهم في سبيل الحرية والكرامة[7]، وبارك الاتحاد إضراب الطلبة الجزائريين، وأعلن تضامنه ودعمه لهم في كفاحهم، وحذّر اتحاد الطلبة الفرنسيين من خطورة موقفهم من الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين[8].

وكان لاتحاد الطلبة الجزائريين مساهمة فعالة بعد انخراطهم في صفوف جيش وجبهة التحرير الوطني، من خلال فضح السياسة الاستعمارية، بنشر البلاغات، حيث وجّه

---

[1] عمار هلال، **مرجع سابق**، ص 34.

[2] للمزيد من التفاصيل، **أنظر الملحق رقم (14).**

[3] محمد دبوب، **مرجع سابق**، ص253.

[4] أحمد مريوش، **مرجع سابق**، ص 39.

[5] عمار هلال، **المرجع السابق**، ص ص 34 ، 35 .

[6] محمد السعيد عقيب، **مرجع سابق**، ص – ص 113 – 122.

[7] **جريدة العمل**، " **بلاغ مكتب جامعة فرنسا للاتحاد العام لطلبة تونس** "، 5 جوان 1956، ص–ص 1–4.

[8] **جريدة العمل**، " **بيان للاتحاد العام لطلبة تونس**، 14 جوان 1956، ص2.

رسالة مفتوحة إلى الرئيس الفرنسي " غي مولي " في 12 مارس 1957، يطلب منه تقديم الإيضاحات اللازمة عن الظروف التي أحاطت " باغتيال " القائد بن مهيدي، وكذّب الاتحاد مزاعم فرنسا بانتحاره، وبنفس اللّهجة والاستنكار هاجم السياسة الفرنسية بعد إعدام الأستاذ المحامي علي بومنجل في 25 مارس 1957[1]، وأكّد ذلك الاتحاد العام للعمال الجزائريين حيث أصدر بلاغا في هذا الشأن، جاء فيه : " ... بعد أن أخبرونا " بانتحار" القائد العربي بن مهيدي ، ها هم يخبروننا اليوم بأن المحامي " علي بومنجل " قد رمى بنفسه من الطابق السادس من البناية التي كان سجينا بها. والحقيقة هي أن الشهيد بومنجل لم ينتحر، وإنما تصاعدت أنفاسه من جراء التعذيب والآلام التي قاساها طيلة عشرين يوما بين أيدي الجلادين الفرنسيين... إن أبطالنا يعلمون جيد العلم أن كفاحهم من أجل مبادئ الحرية لابد أن يقودهم إلى الموت لا إلى الجبن والانتحار..."[2].

كما قام بتعبئة العمال الجزائريين في فرنسا، ونقل أخبار الثورة إليهم، وتطوراتها بكيفية منظمة ومستمرة وتفسير القضية الجزائرية للمهاجرين الجزائريين على مختلف مشاربهم وتكوينهم الفكري[3]. أشرف الطلبة على تقديم دروس لمحو الأمية من خلال المدارس التي بادرت الثورة بتنظيمها، والتي كانت تقدم باللّغتين العربية والفرنسية، وكان تعليم الأطفال إجباري ما بين الست والاثنتي عشرة سنة، حيث سطّرت قيادة الثورة مشروع لكل قرية مدرسة خاصة، بلغت عدد المدارس في الولاية الرابعة 120 مدرسة [4].

---

[1] **<u>جريدة المقاومة الجزائرية</u>**، " **بلاغ الاتحاد العام للطلبة** "، ع12، ط2 ، 8 أفريل 1957، ص9.

[2] **<u>نفسه</u>**، ص9.

[3] عمار هلال، **مرجع سابق**، ص45.

[4] **<u>جريدة المجاهد</u>**، " **البناء والمدارس**"، ع9، 20 أوت 1957، ص7.

وشارك الطلاب والمثقفون في تحرير صحيفة " المقاومة الجزائرية "، وبعدها جريدة " المجاهد " سواء من حيث التسيير، أو الكتابة الصحفية، كما ساهموا في إلقاء كلمات باسم الثورة الجزائرية في مختلف إذاعات البلدان العربية[1]، وتحرير المناشير وتوزيعها...[2].

- نتائج الاضراب:

كان للإضراب العام عن الدروس والامتحانات انعكاسات ونتائج سواء على الطلبة الجزائريين أو على الثورة التحريرية، وكذلك على فرنسا.

- تقلص عدد الطلبة الجزائريين بجامعة الجزائر خلال الموسم 1956 – 1957، بسبب هجرة الطلبة لمقاعد الدراسة، فبعدما كان عددهم 684 طالبا مسجلا خلال الموسم الجامعي 55-56، أصبح عددهم 267 طالبا مسجلا خلال الموسم 1956 -1957.

- انضمام الطلبة إلى الكفاح المسلح كمجموعة أو كتلة تحت لواء الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين[3].

- وضع الإضراب حدا للدّعاية الاستعمارية التي كانت تهدف إلى سلخ المثقفين الجزائريين عن شعبهم وثورتهم، وفضح ألاعيبها ومناوراتها، وذلك بالتحاق الطلبة بالثورة التي أصبحت ثورة كل الشعب الجزائري[4].

- كان الإضراب بمثابة استفتاء لجبهة التحرير الوطني، فزاد تمثيلها كممثل وحيد للشعب الجزائري بعد انضمام شريحة الطلبة.

- تدعيم الثورة بكفاءات عالية، عملت على تأطير مختلف هياكل جيش التحرير الوطني في مختلف التّخصصات .

[1] محمد السعيد عقيب، **مرجع سابق**، ص ص 121،122.

[2] عمار هلال، **مرجع سابق**، ص60.

[3] محمد دبوب، **مرجع سابق**، ص-ص 272 – 274.

[4] **نفسه**، ص -ص. 272 – 278.

– مغادرة عدد كبير من الطلبة الجزائريين فرنسا بسبب كثرة المضايقات والاعتقالات باتجاه تونس والمغرب والعالم العربي والإسلامي، وكذلك نحو البلدان أوروبا الغربية ومنها سويسرا[1].

– نهاية الاضراب و الرجوع إلى الدراسة:

بعد أن حقق الإضراب العام واللاّمحدود عن الدروس أهدافه، والمتمثلة في لفت نظر الرأي العام العالمي لكفاح الشّعب الجزائري من أجل استرجاع سيادته[2]، أعلنت قيادة جبهة التحرير الوطني وعلى لسان اتحاد الطلاب الجزائريين في 14 أكتوبر 1957 عن رفع الإضراب عن الدروس، والامتحانات وذلك بداية من الموسم الدراسي 1957 – 1958 وجّه هذا النداء إلى تلاميذ المدارس الابتدائية وطلاب الثانويات والجامعات باستثناء جامعة الجزائر بسبب الجو الاستعماري السّائد بها [3].

– حل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في 28 جانفي 1958:

وعلى إثر صدور نتائج المؤتمر الثالث[4] للاتحاد – والتي وضعت قضية استرجاع السيادة الوطنية هي أولى الاهتمامات – لجأت السّلطة الفرنسية إلى حلّه في كامل التراب الفرنسي بتاريخ 28 جانفي 1958، وقد تحوّل إلى وحدة " قتالية " تحت إمرة جبهة التحرير الوطني ، وأصبح بذلك عنصرا فعالا في عملها السياسي[5]، وقد وجّهت له وزارة الداخلية الفرنسية اتهامات، ومنها : " المساس بأمن الدولة " وأنّه مجرد تغطية للتنظيم السياسي[6]

---

[1] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين**، ج2، **مرجع سابق**، ص362.

[2] محمد دبوب، **مرجع سابق**، ص 278.

[3] عمار هلال، **مرجع سابق**، ص ص 120،121.

[4] انعقد المؤتمر ما بين 23 – 26 جانفي 1957 في سرية تامة بباريس، لانتخاب اللّجنة التنفيذية الجديدة للاتحاد، التي ترأسها مسعود ايت شعلال، وحضره ممثلون عن الجمعيات والمنظمات الدولية للطلبة لدراسة أوضاع الطلبة المادية والمعنوية وأوضاع الثورة وتطوراتها. أنظر: محمد السعيد عقيب، **مرجع سابق**، ص 134، وأيضا: عمار هلال **مرجع سابق**، ص 124.

[5] غي برفيليي، **مرجع سابق**، ص 253.

[6] محمد السعيد عقيب، **المرجع السابق**، ص 137.

ولم تقف السلطات الاستعمارية الفرنسية عند هذا الحد، بل داهمت المقر الرئيسي للطلبة[1] واعتقلت أزيد من خمسين طالب، وزجّت بهم في السجون، وتعرضوا للاستنطاق والتّعذيب فقرّرت اللّجنة التّنفيذية للطلبة إلى مغادرة التراب الفرنسي باتجاه البلدان الأوربية المجاورة مثل سويسرا وألمانيا وبلجيكا [2].

لقد عرف قرار حل الاتحاد ردود فعل في الداخل والخارج، حيث عبّر الاتحاد العام للطلبة التونسيين عن استيائه، وسخطه من السياسة الفرنسية تجاه نشاط الطلبة الجزائريين واعتبره قرارا تعسفيا في حق نشاط هذا التنظيم، وأعلن عن مساندته ودعمه للطلبة الجزائريين، وقد أصدر بلاغا، جاء فيه: " لقد فوجئنا بخبر حل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، وايقاف قادته بباريس من طرف السلطات الفرنسية التي حطمت ناديه ونوادي الاتحاد العام لطلبة تونس، والاتحاد القومي لطلبة المغرب الكائنة بمقر جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا بباريس، كما عاثت بالملفات، والاوراق، وداست أعلام تونس والمغرب. وأن هذا العمل الاستبدادي الرّامي إلى خنق الحركة الثقافية الطالبية لهو خرق للحريات الأولية. إن الاتحاد العام لطلبة تونس وفرع تونس للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، يحتجون صارم الاحتجاج لدى السّلطات الفرنسية على هذه الأعمال الرجعية ويعتبرون أن هذا القرار لا يؤثر على وجود الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين الذي يستمر الممثل الحقيقي للطلبة الجزائريين لدى الجامعة الشمال الافريقية للطلبة، والمنظمات القومية، والعالمية للطلاب[3]. وبالمناسبة أرسل الاتحاد العام للطلبة التونسيين برقية إلى الرئيس بورقيبة، يطلب منه التدخل لضمان كرامة وأمن الطلبة التونسيين بفرنسا[4].

---

[1] عمار هلال، **مرجع سابق**، ص 124.

[2] أحمد مريوش، **مرجع سابق**، ص 115.

[3] **جريدة العمل**، " **احتجاج اتحاد طلبة تونس**"، ع706، 29 جانفي 1958، ص2.

[4] أنظر: **الملحق رقم (15)**.

وتضامنا مع الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، وبعد عملية حل التي تعرض لها يوم 28 جانفي 1958، عقد مكتب جمعية طلبة شمال إفريقيا ندوة صحفية بباريس[1] عبّر فيها ممثلو الاتحادات عن سخطهم، وتذمرهم من الاستفزازات التي تصدرها السّلطة الفرنسية إزاء الطلبة الجزائريين[2]، وأصدروا بلاغا مشتركا باسم الاتحاد الوطني لطلبة المغرب والاتحاد العام لطلبة تونس، يفضح تصرفات القوات الفرنسية إزاء الجمعيتين من بعثرة للوثائق، ودوس للعلمين التونسي والمغربي، كما اتصل وزير الخارجية المغربي بالسيد " بينو " محتجا على هذه الأعمال التعسفية ضد منظمة طلابية كسبت عطف وتأييد جميع الاتحادات الوطنية والمنظمات الدولية للطلبة.

وفي 4 فيفري 1958، نظّمت مظاهرات صاخبة في الحي اللاتيني احتجاجا على قرار الحل، حضرها أكثر من 2000 بين طلبة وطالبات، انطلقت من ساحة " السوربون " وشاركت فيها 16 منظمة طلابية من تونس، المغرب، شمال افريقيا، وطلبة افريقيا السوداء، رفعت فيها لافتات كتبت عليها (نطالب بحرية النقابة)، لا نرضى بحل الاتحاد العام...، كما طالبت بالإفراج عن محمد خميستي[3].

كما عقد اجتماع في قاعة الجمعيات العلمية في باريس يوم 7 فيفري 1958، حضره جمع من الطلبة والأساتذة، يزيد عددهم على 700 شخص، وتليت برقيات تضامن عديدة احتجاجا على تصرف وزارة الداخلية الفرنسية[4].

---

[1] انعقدت في مركز الجمعية بشارع سان ميشال رقم 115، ولمزيد من التفاصيل، أنظر: **جريدة المجاهد**، " **بعد حل الاتحاد العام للطلبة الجزائريين** "،ع18، 15 فيفري 1958، ص10.

[2] **جريدة العمل**، " **احتجاج طلبة شمال إفريقيا**"،ع706، 30 جانفي 1958،ص3.

[3] اعتقل يوم 12 نوفمبر عام 1957، بمدينة مونبيليه الفرنسية، وسجن، ثم حوّل إلى الجزائر، ووجّه الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين نداء إلى كل المنظمات العالمية والوطنية، من أجل اتخاذ موقف لصالح الطالب محمد خميستي، وكذا الطلبة الجزائريين الآخرين . أنظر: محمد السعيد عقيب، **مرجع سابق**، ص ص 133،134.

[4] **جريدة المجاهد**، " **بعد حل الاتحاد العام للطلبة الجزائريين**"، **مرجع سابق**، ص10.

وواصل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين نشاطه، حيث عقد مؤتمره الرابع ببئر الباي بتونس من 26 جويلية إلى غرة أوت 1960، ويصادف انعقاده الذكرى الخامسة لتأسيس الاتحاد، وضمّ المؤتمر ممثلين عن فروع الاتحاد في جميع أطراف العالم، تونس، المغرب الأقصى، أوروبا، المشرق العربي، أمريكا. وقد وجّه الاتحاد استدعاءات إلى أكثر من مائة وعشرين من منظمات الطلاب والشباب .

ومن المسائل التي ستعرض في المؤتمر الرابع للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين الحالة السياسية العامة، ومنها، الثورة الجزائرية، بما في ذلك تطورها ومشاركة الطالب الجزائري فيها، إلى جانب ذلك، كفاح إفريقيا التّحرري، أما الموضوع الثاني والهام فهو علاقات الاتحاد الخارجية مع الحركات الطلابية العالمية، وعلى المستوى الداخلي فسينظر المؤتمر في الحالة الثقافية والنقابية للطلبة، ومنها الحالة الدراسية العامة في الجزائر والخارج المنح الدراسية، التّوجيه، التّضامن العالمي، ومشاكل أخرى[1].

وهكذا انعقد المؤتمر في أرض تونس العربية القريبة من ميدان المعركة الدائرة بالجزائر، وقد حضره أكثر من ثلاثين وفدا أجنبيا، قدموا من جميع القارات ومن مختلف الاتجاهات الطلابية الوطنية والعالمية، وقد وجّه الطلبة عنايتهم لأهم نقطة في جدول أعمالهم ألا وهي: مساهمة الطالب العملية في الثورة [2].

وقد ألحّ المؤتمرون على النقاط التالية:

1- إن إعلان الإضراب في ماي 1956، قد تحوّل مع مرور الزمن إلى مبدأ يرمز إلى امتزاج الطالب والعامل والفلاح والمرأة في معركة واحدة من أجل هدف مشترك: الاستقلال الوطني، والازدهار الاجتماعي والثقافي، لذلك، فإنه لا سبيل إلى التسامح مع الأفراد الذين لم يلبّوا نداء الإضراب، وبقوا في أمكنتهم بالجامعات الفرنسية .

---

[1] **جريدة المجاهد**، " **المؤتمر الرابع للطلبة الجزائريين** "، ع73، 25 جويلية 1960، ص5.

[2] **جريدة المجاهد**، " **كيف عاش المؤتمر، اهمية المؤتمر الوطني الرابع** "، 8 اوت 1960،ع74، ص5.

2- إن عودة الطالب الجزائري إلى جامعات فرنسا وأوروبا وغيرها، من الجامعات في العالم، تمّ الاتفاق مع المسؤولين على الثورة، وذلك لحاجة بلادنا إلى إطارات، نظرا للعجز الفظيع الذي تسببت فيه السياسة الاستعمارية، وتعوض في الغد فرار الموظفين الأوربيين من الإدارات الجزائرية.

3- إن الطالب الجزائري يواصل مهمته في الخارج كطالب للعلم، وكممثل في حدوده الضيقة للجهاد الجزائري من أجل الاستقلال، وهو يقوم بهذه المهمة بأمر من حكومته التي تتحكم في مصيره، وتوجيهه أينما شاءت، وعليه فإن الطالب الجزائري يعتبر نفسه مجندا تحت تصرف الحكومة الجزائرية، فهي التي تعين الطريقة التي تستخدمه بها، سواء في الميدان المسلح أو الميدان الإداري أو الميدان السياسي[1].

5- مؤتمر الصومام 20 أوت 1956:

أ- ظروف و مكان انعقاده :

انعقد المؤتمر في ظروف متميزة، فقد كان لأحداث 20 أوت 1955 مفعول كبير للوصول إلى عقد المؤتمر، فلم تبق الثورة محصورة في مناطق الأحداث، بل اتسعت لتشمل معظم التراب الوطني، مما أدى إلى تطور العمليات في العديد من الجهات خاصة المنطقة الخامسة[2]، كما أحرزت الثورة على انتصارات داخلية وخارجية، وذلك بانضمام التشكيلات السياسية للثورة، حيث التحقت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في جانفي 1956، وانضم فرحات عباس رئيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في جوان 1956[3].

---

[1] **جريدة المجاهد**، " **كيف عاش المرتمر** "، **مصدر سابق**، ص5.

[2] محمد لحسن زغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956 – 1962**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص139.

[3] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1942 – 1992**، ج3، صدر عن وزارة الثقافة، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، ص 64.

وقد انعقد المؤتمر في قرية " إيفري أوزلاقن " بغابة جبل أكفادو الكثيفة جنوب غرب مدينة بجاية على الضفة الغربية لوادي الصومام (بالمنطقة الثالثة)[1]، وعن افتتاح المؤتمر وسير أعماله يقول أحد الأعضاء المشاركين: " شرعنا في العمل يوم 14 أوت 1956 وانتهينا من الاجتماعات الموسّعة في 20 منه..."[2]، وكان يوم 23 أوت اليوم الأخير للاجتماع الموسّع، تليت فيه مقررات المؤتمر[3]، وترأسه محمد العربي بن مهيدي[4] وحضره مندوبون عن كل الولايات، ومن بينهم: عبان رمضان، زيغود يوسف، علي الملاح، كريم بلقاسم، عمر أوعمران، ومحمدي السعيد...[5] وقد تغيّب عن حضور المؤتمر ممثلو المنطقة الأولى " الأوراس " بسبب استشهاد القائد مصطفى بن بو العيد[6] في 23 مارس

[1] يحي بوعزيز، **ثورات القرن العشرين**، ج2، **مرجع سابق**، ص ص 151 ، 152.

[2] نقلا عن محمد لحسن زغيدي، **مرجع سابق**، ص 142.

[3] أحسن بومالي، **مرجع سابق**، ص 338.

[4] (1923 – 1957)، ولد بدوار الكواهي، ضواحي عين مليلة (ولاية أم البواقي حاليا)، التحق بالكتّاب، وحفظ ما تيسّر من القرآن، زاول دراسته بباتنة، حيث تحصّل على الشهادة الابتدائية، انخرط في الحركة الكشفية ببسكرة، وأثناء مظاهرات 8 ماي 1945، ألقي عليه القبض، وزجّ به في سجن محافظة الشرطة ببسكرة، وكان عضوا بارزا في المنظمة السرية في ناحية الجنوب الشرقي، غير أن السلطات الاستعمارية اكتشفت خيوطها في مارس 1950، شارك بن مهيدي في الاجتماع التحضيري للثورة يوم 25 جوان بحضور 22 عضو، حيث تقرّر الإعلان عن الثورة، عين قائدا للمنطقة الخامسة (وهران والغرب الجزائري)، كما شارك في مؤتمر الصومام عام 1956، حيث عين عضوا في لجنة التنسيق و التنفيذ مكلفا بالفداء وأيضا عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، اعتقل بعد إضراب الثمانية أيام في 23 فيفري 1957، استشهد تحت التعذيب يوم 4 مارس 1957، أنظر: محمد عباس، **ثوار عظماء**، ط1، دار هومة، الجزائر، 1992، ص- ص 88 – 89، ليندة علال، " **شهداء مارس، الشهيد محمد العربي بن مهيدي 1923 – 1957** "، **مجلة الراصد**، لسان حال المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ع2، مارس- أفريل 2002، ص ص 23 ، 24.

[5] يحي بوعزيز، **ثورات القرن العشرين**، ج2، **المرجع السابق**، ص 152.

[6] (1917 – 1956)، ولد بأريس ولاية باتنة، حفظ القرآن الكريم، و التحق بمدرسة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين استدعي لأداء الخدمة العسكرية عام 1938 و1944، بعد تأسيس المنظمة السرية، انضم إليها، ليصبح بذلك مناضلا على المستوى العلني والسري وشبه العسكري، وبعد اكتشافها، كلّف بإيواء المناضلين الملاحقين من البوليس الفرنسي كان من مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954، وترأس اجتماع مجموعة ال22 وقع أسيرا على الحدود التونسية الليبية في 11 فيفري 1955، قدّم بن بوالعيد في 3 مارس 1955 إلى المحكمة العسكرية الفرنسية بتونس وحكم عليه بالأشغال الشاقة مدى الحياة، ونقل إلى قسنطينة لتعاد محاكمته من جديد يوم

1956، كما تغيب عن المؤتمر وفد جبهة التحرير في الخارج أمثال: محمد بوضياف وأحمد بن بلة، وبقي ينتظر في سان ريمو بإيطاليا وفي طرابلس الإشارة الخضراء ليلتحق بالمؤتمر[1]، لعلّ ذلك يعود إلى الأسباب الأمنية، فقد كان الجيش الفرنسي لا يزال متواجدا في مناطق ومراكز في تونس والمغرب، كما كان الجو والبحر مراقبين من طرف السلطات الاستعمارية [2].

أما عن اختيار زمن انعقاده، فإن يوم 20 أوت يصادف ثلاثة ذكريات لها أهمية بالغة بالنسبة للشعب الجزائري، أولها الذكرى السنوية الأولى للهجوم الشامل الذي شنّه جيش التحرير الوطني بمنطقة الشمال القسنطيني ضد ثكنات الجيش الفرنسي وأتباعه من المستوطنين[3]، وقرب موعد تاريخ انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العادية في أكتوبر 1955، واستعداد الدول الشقيقة والصديقة لتقديم طلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية، ونفي السلطان المغربي محمد الخامس يوم 20 أوت 1953 إلى جزيرة مدغشقر، حيث كان يمثل الفكر التقدمي الحر في المغرب الاقصى[4]. وقد اختيرت المنطقة الثالثة لعقد هذا المؤتمر لعدة اعتبارات منها:

– لموقعها الاستراتيجي حيث تقع في وسط البلاد مما يسهل على مسؤولي المناطق الوصول إليها .

= 21 جوان من نفس السنة، فحكم عليه بالإعدام بتهمة الإخلال بالنظام العام والتآمر مع جهات أجنبية على أمن فرنسا، لكنه تمكّن من الهروب من سجن الكدية بقسنطينة في نوفمبر 1955، وواصل نشاطه الثوري إلى أن استشهد يوم 23 مارس 1956 في حادثة انفجار جهاز إرسال واستقبال عند محاولة تشغيله، أنظر: محمد عباس، **ثوار عظماء، مرجع سابق**، ص. 13، ويضا: حكيمة منصور، " **شهداء مار0س، مصطفى بن بو العيد 1917 – 1956**، مجلة الراصد، لسان حال المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ع2، مارس– أفريل 2002، ص ص 22،23.

[1] محمد لحسن زغيدي، **مرجع سابق**، ص 142.

[2] أحسن بومالي، **مرجع سابق**، ص 339.

[3] قليل عمار، **مرجع سابق**، ص 384.

[4] أحسن بومالي، **المرجع السابق**، ص 338.

– استراتيجية المكان " أوزلاقن " من حيث موقعه الحصين ومحاذاته لغابة أكفادو الكثيفة التي تتصل بغابة جرجرة وجبالها، وتشرف المنطقة على كل الطرق الرئيسية، مما يسمح بمراقبة واكتشاف تحركات العدو[1] .

– هدوء المنطقة حيث لم تحدث فيها عمليات عسكرية منذ تسعة أشهر، مما جعل العدو يعتقد بأنها منطقة مسالمة ولا علاقة لها بالثورة.

– تغلغل نظام الثورة بين صفوف قرى الدوار، واطمئنان القيادة من تعاون سكان القرى لإخفاء المجاهدين في اكتشاف أمرهم من قبل العدو، وهو عامل مهم لضمان أمن وسلامة المشاركة في المؤتمر[2].

– *تحديا لفرنسا التي كانت تزعم أنها تسيطر على المنطقة*[3].

– كرد فعل على ادعاءات " روبير لاكوست " بأن شعب هذه النّاحية قد استسلم[4].

ب– أسباب انعقاده:

بعد سنتين من الكفاح ضد العدو، استطاعت الثورة أن توحّد صفوف الشعب، وأخذت العمليات العسكرية تتوسع وتنتشر عبر كامل التراب الوطني، وبالمقابل، أخذت الحكومة الفرنسية تكثف من إمكاناتها المادية والعسكرية بهدف خنق الثورة في مهدها، فكان لزاما على قيادة الثورة عقد مؤتمر وطني لتحقيق الأهداف التالية:

– تقييم المرحلة السابقة من عمر الثورة.

– وضع استراتيجية تنظيمية موحدة وشاملة ودائمة للعمل الثوري على الصعيدين الداخلي والخارجي.

– تدويل القضية الجزائرية.

---

[1] صالح فركوس، <u>**المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنقيين الى خروج الفرنسيين (814 ق.م – 1962)**</u>، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة – الجزائر – ، 2002، ص 270.

[2] عمار قليل، **مرجع سابق**، ص385.

[3] محمد لحسن زغيدي، **مرجع سابق**، ص 142.

[4] أحسن بومالي، **مرجع سابق**، ص 337.

– إصدار وثيقة سياسية عملية للثورة.

– الخروج بتنظيم جديد محكم في الميدان العسكري و السياسي والإداري والاجتماعي[1].

ج– قرارات المؤتمر:

تمخض عن اجتماع الصومام عدة قرارات مصيرية ، أهمها:

– وضع ميثاق الصومام، ويعتبر ثاني وثيقة سياسية بعد بيان أول نوفمبر 1954[2].

– تعيين هيئات القيادة[3]:

أ– المجلس الوطني للثورة الجزائرية C.N.R.A: ويتكون هذا المجلس من 34 عضوا: 17 دائمون و17 إضافيون، ويعتبر الهيئة التشريعية للثورة، ويجتمع مرة كل سنة، ويمكن للمجلس أن يعقد جلساته في الحالات الاستثنائية بحضور نصف أعضائه زائد واحدا ويعتبر هذا المجلس أعلى جهاز للثورة، يوجّه سياسة جبهة التحرير الوطني، ويتخذ القرارات المتعلقة بمستقبل البلاد[4].

ب– لجنة التنسيق والتنفيذ: تتكون من خمسة أعضاء، وهم : بن يوسف بن خدة، عبّان رمضان، محمد العربي بن مهيدي، كريم بلقاسم، سعد دحلب، وقد اختيروا من بين الأعضاء الذين يؤلفون المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهي بمثابة مجلس الحرب الحقيقي للثورة وتقوم بتوجيه وإدارة جميع فروع الثورة وأجهزتها العسكرية والسياسية والدبلوماسية ولأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ[5] سلطة مراقبة الهيئات السياسية والاقتصادية

---

[1] عمار قليل، **مرجع سابق،** ص 383.

[2] محمد لحسن زغيدي، **مرجع سابق،** ص 149.

[3] **جريدة المجاهد،** " **20 أوت 1956– 20اوت 1957**" ، ع9، 20 أوت 1957، ص 2.

[4] يحي بوعزيز، **ثورات القرن العشرين**، ج2، **مرجع سابق،** ص 152.

[5] لقد تشكلت لجنة التنسيق والتنفيذ من جديد عقب خروجها من الجزائر بسبب تصاعد وتيرة الحرب، لتستقر في تونس فبعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في القاهرة في أوت 1957، تقرّر تشكيلها من جديد، فأصبحت تضم تسعة(9) أعضاء بعد أن كانت تتكون من خمسة (5) وهم : عبان رمضان، فرحات عباس، لخضر بن طوبال، كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، الأمين دباغين، محمود الشريف، عبد الحميد مهري، وعمر أوعمران، إضافة إلى القادة

والاجتماعية والعسكرية[1]، كما لها الحق في تشكيل الحكومة المؤقتة بالتنسيق مع المندوبين في الخارج[2].

– الجانب التنظيمي (التنظيم الإداري والعسكري): تمّ تقسيم التراب الوطني جغرافيا إلى ست ولايات، وكل ولاية مقسمة إلى مناطق ونواحي وقسمات[3]، ووضع لكل ولاية الحدود الفاصلة بين كل ولاية، وتوجد على كل هذه المستويات قيادة عامة مكونة من قائد سياسي عسكري (يساعده ثلاثة نواب ومساعدين، واحد مكلّف بالشؤون العسكرية والسّياسية والآخر بالاستعلامات والثالث بالاتصالات، أما على مستوى قيادة الولاية، فقد أسندت إلى قائد الولاية برتبة عقيد (صاغ ثاني)، وثلاثة مساعدين كل واحد منهم برتبة رائد(صاغ أول)[4]، وهذه الولايات الستة هي:

أ– الولاية الأولى (أوراس النمامشة) .

ب – الولاية الثانية (الشمال القسنطيني).

ج– الولاية الثالثة (بلاد القبائل) .

د – الرابعة (الجزائر العاصمة و ما حولها).

هـ – الولاية الخامسة (وتشمل وهران والغرب).

و – الولاية السادسة (و تشمل الصحراء الجزائرية)[5].

– تنظيم جيش التحرير: نظم جيش التحرير على النحو التالي:

– الفوج يتكون من 11 جندي.

= الخمسة المعتقلين: حسين أيت أحمد، محمد بوضياف، رابح بيطاط، أحمد بن بلة، ومحمد خيضر، وكانت عضويتهم شرفية، أنظر: **جردة المجاهد**،ع1،11نوفمبر1957،ص– ص1– 9 ، وأيضا **الملحق رقم (16)** .

[1] أحسن بومالي، **مرجع سابق**، ص ص 355 ، 356.

[2] محمد لحسن زغيدي، **مرجع سابق**، ص. 148.

[3] **جريدة المجاهد**، " **20 أوت 1956– 20 أوت 1957**"، ع9، 20 أوت 1957، ص2.

[4] محمد العربي الزبيري، **مرجع سابق**، ص ص 80،79 .

[5] يحي بوعزيز، **ثورات القرن العشرين**، ج2، **مرجع سابق**، ص ص 153 ، 154.

- الفرقة تتكون من 35 جندي.
- الكتيبة تتكون من 110 جندي.
- الفيلق يتكون من 350 جندي[1].

أما الرتب العسكرية، فقد عمل المؤتمر على خلق جيش نظامي، يتمتع برتب عسكرية على غرار جيوش العالم، فقسمت الرتب على النحو التالي:

الجندي الأول، والعريف، العريف الأول، والمساعد، والملازم، والملازم الأول، والضابط الأول، والضابط الثاني، والصاغ الأول (الرائد)، والصاغ الثاني (عقيد)[2] .

- التأكيد على مبادئ الثورة، وهي القيادة الجماعية ونبذ السّلطة الفردية، وأولوية العمل السياسي على العمل العسكري، وأولوية الداخل على الخارج[3].
- إنشاء اللّجان المختلفة محليا للسّهر على مصالح الثورة والشعب، ومن أهمها: لجنة الدّعاية والأخبار، اللّجنة الاقتصادية، اللّجنة النقابية، واللّجنة السياسية[4].
- إنشاء المجالس الشعبية: وتتشكل بواسطة الانتخابات، ومهمتها تدريب الشّعب على إدارة شؤونه بنفسه، وتتألف من خمسة أعضاء، وهي مكلّفة بتسيير شؤون الدواوير والقرى فيما يخص قضايا الأمن، والمالية والاقتصادية والعدلية والاسلامية والحالة المدنية[5].
- الشروط السياسية لوقف الحرب:

* الاعتراف باستقلال الجزائر في جميع الميادين.
* الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري.

---

[1] عمار قليل، **مرجع سابق**، ص 396.

[2] يحي بوعزيز، ، **مرجع سابق**، ص. 158.

[3] أحمد منغور، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954 – 1962**، دار التنوير، الجزائر، 2013 ص70.

[4] يحي بوعزيز ، **المرجع السابق**، ص153.

[5] محمد لحسن زغيدي، **مرجع سابق**، ص147، ويحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص.163 ، وأيضا : **جريدة المجاهد** " 20 أوت 1956 – 20 أوت 1957، **مرجع سابق**، ص2.

* إطلاق سراح جميع الجزائريين والجزائريات المعتقلين من أجل نشاطهم الوطني.

* الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري، ولها وحدها صلاحية إجراء المفاوضات، ومسؤولة عن ضمان وقف القتال[1].

وعن مؤتمر الصومام، نوّه الأستاذ أحمد توفيق المدني بأهمية قراراته، حيث قال: " لقد كان مؤتمر الصومام صغيرا في حجمه، كبيرا في سمعته، كانت مقرراته تشبه ميثاقا وطنيا أعطى لأول مرة محتوى للثورة الجزائرية. فقد أعطى نتائج أكثر مما كان متوقعا منه حيث أزال مؤتمر الصومام فكرة الزعامة، و أقرّ أن الثورة من الشعب وإلى الشعب"[2].

وعلّقت جريدة " الفكر " التونسية عن وقائع مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، فقد اعتبرته أول محاولة لإعطاء مفهوم متماسك للثورة، وبداية انطلاق تنظيم محكم واجتماع لقيادات الثورة، وكتبت في هذا الإطار تقول : " وهكذا اجتاز جيش التحرير الجزائري المرحلة الأولى من مراحل تكوينه التي دامت قرابة عامين، ونجح خلالها نجاحا لتبتدئ مرحلة ثانية من تنظيم محكم وتنسيق دقيق كانت نقطة انطلاقها مؤتمر حضره جميع القادة والمسيرون والممثلون لجميع ولايات الكفاح ومناطق الحرب، في كامل القطر الجزائري. وكانت مغامرة كبرى أن تلتقي جميع إطارات الثورة في مكان واحد، ولكن من يعرف المناطق التي يسيطر عليها جيش التحرير الجزائري لا يتعجب من ذلك، ومهما كان الأمر، فقد كان اجتماع تلك الإطارات أمرا ضروريا بعد ما يقارب السنتين من كفاح مسلح[3]. ولم تتوقف المجلة عند هذا الحد، بل تطرقت إلى القرارات الحاسمة التي انبثقت عن المؤتمر، وجاء فيها : " وفي ذلك المؤتمر اتخذت قرارات حاسمة هامة، ووحّدت القيادة، وصارت ولايات الكفاح تسير حسب خطة جديدة تتناسب وانتشار الثّورة واتساع المناطق وقوة الجيش، وفي هذه الأثناء كان رجال الجبهة يعملون في الداخل والخارج

---

[1] أحسن بومالي، **مرجع سابق**، ص ص 350 ، 351.

[2] محمد لحسن زغيدي، **مرجع سابق**، ص 160 .

[3] **مجلة الفكر**، **مرجع سابق**، ع2، نوفمبر 1956، ص6.

لتحقيق الثورة وحفظها من كل انحراف خاطئ واتجاه يتنافى وروحها "[1]. كما اعتبرت المجلة قرارات المؤتمر انجازا فريدا من نوعه، لم تعرفه الثورات المعاصرة من قبل، ومما جاء فيها : " والجديد في ثورة الجزائر التي تحمل طابعا تختلف به عن ثورات كثيرة .... وهكذا وجدنا ثورة الجزائر لا تقتصر على الحرب بل إنها توجّه عنايتها نحو البناء والتنظيم في فترة الكفاح المسلح "[2].

6- اختطاف زعماء الثورة الجزائرية في 22 أكتوبر 1956:

عرفت تونس والمغرب الأقصى بعد استرجاع سيادتهما وضعا محرجا بسبب قوة الثورة الجزائرية، وتأثيرها على الوضع المغاربي، وبسبب زيادة الضغوط الفرنسية عليهما وحوادث الحدود، طالب الحبيب بورقيبة والسلطان المغربي محمد بن يوسف ضرورة ايجاد حل سلمي للقضية الجزائرية، لتمكين الشّعب الجزائري من استرجاع سيادته، وكسب جبهة التّحرير الوطني لصفهما، وللحفاظ على استقرار المنطقة المغاربية، فجاءت الدّعوة لعقد ندوة مغاربية في تونس بمناسبة أول زيارة يقوم بها السلطان المغربي إلى تونس، وشعارها وحدة المغرب العربي، وكانت الدّعوة إليها رسميا في ظل استقلال ليبيا والمغرب الأقصى وتونس، وذلك في إطار التّضامن مع الجزائر، لذا رأى أعضاء الوفد الخارجي فرصة لحضورها من أجل الدّعم المغاربي للثورة الجزائرية، وتجسيد فكرة الوحدة بين أقطار المغرب العربي[3].

وبعد توجيه دعوة رسمية لأعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني من أجل الحضور إلى الرباط للتشاور حول الندوة المقرر عقدها في تونس، كان لأحمد بن بلة لقاء مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر، أطلعه فيه عن فحوى الندوة، وقد أبدى الجانب

[1] __**مجلة الفكر**__، **مرجع سابق**، ص7.

[2] **نفسه**، ص ص 6،7.

[3] عبد الله مقلاتي، " **مؤتمر تونس المغاربي واختطاف زعماء الثورة الجزائرية 23 أكتوبر 1956**" __**مجلة المصادر**__ ع16، السداسي الثاني 2007، ص ص 182،183.

المصري تخوفا كبيرا بشأنها خاصة بعد أن وصلته أخبار عن الخلافات بين الداخل والخارج في الجزائر، وذلك في مؤتمر الصومام، فلم يكن مرتاحا لهذا اللّقاء خشية تدبير مؤامرة في الخفاء بين بورقيبة والحكومة الفرنسية وعملائها في المغرب، لذا فضّل أن تعقد الندوة بعيدا عن أرض تونس أو المغرب. وبتزايد الشّكوك حولها، حذّر جمال عبد الناصر بن بلة ونصحه بعدم قبول أي حل لا يحقق الاستقلال التّام للشّعب الجزائري[1].

وقبل مغادرة أحمد بن بلة ومحمد خيضر القاهرة باتجاه المغرب، كان لهما – رفقة أحمد توفيق المدني– لقاء مع العقيد فتحي الديب بمكتبه، حيث أعرب هذا الأخير عن تخوفه لحضور ندوة تونس، موجها كلامه لبن بلة، حيث يقول له : " أكرّر لك أن المعلومات التي لدينا تؤكّد وقوع مؤامرة ضدكما وضد بقية أعضاء الوفد، وأكّد علي السّيد الرئيس بأن أحاول منعكما عن المشاركة في هذا المؤتمر الذي أرادته فرنسا مكرا وخداعا فإن سافرتما، ووقعتما، فتذكر كلام الرئيس"[2].

بعدها غادر أحمد بن بلة ومحمد خيضر مساء يوم 16 أكتوبر القاهرة باتجاه مدريد للالتقاء بمحمد بوضياف وحسين أيت أحمد[3]، ومن مدريد توجّه قادة جبهة التحرير الوطني إلى الناظور، ثم قصدوا مدينة تطوان صحبة الأمير مولاي الحسن، وركبوا طائرة جلالة السلطان الخاصة التي حملتهم إلى الرباط في المساء، وقد استقبلوا بالقصر السلطاني حيث دارت محادثات طويلة بين جلالة السلطان والقادة الجزائريين، تواصلت طيلة ثلاث ساعات وقد حضر هذه المقابلة الأمير الحسن، وبعد الانتهاء من المقابلة، قدّم قادة

[1] فتحي الديب، **مصدر سابق**، ص ص 265 ، 266.

[2] أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح، مذكرات**، ج3، **مصدر سابق**، ص310.

[3] فتحي الديب، **المصدر السابق**، ص 267 .

الجزائر إلى جلالة السلطان علما جزائريا صغيرا من الحرير الأخضر والأبيض داخل علبة جميلة [1] .

وقد غادر قادة الثورة الجزائرية المغرب الأقصى باتجاه تونس لحضور الندوة ، وكان مقررا أن تجمع كلا من الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، والملك المغربي محمد الخامس والوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني[2]، غير أن السلطات الاستعمارية الفرنسية، لجأت إلى تدبير مكيدة، فاختطفت على إثرها زعماء من قادة الثورة الجزائرية في الخارج[3]، الذين كانوا على متن طائرة مغربية، فبعد أن تعرضت لها الطائرات الفرنسية المقاتلة، أجبرتها على الهبوط بمطار الجزائر، لتلقي السلطات الفرنسية القبض عليهم في 22 أكتوبر 1956[4].

وقد كتبت جريدة " العمل" التونسية في إحدى صفحاتها وباللّون الأحمر عنوانا رئيسيا كبيرا " ندوة تونس" [5] تناولت فيه تفاصيل حادثة اختطاف الزعماء الجزائريين، وعناوين فرعية أخرى منها:" الاستعمار الفرنسي يرغم الطائرة التي تحمل الزعماء الجزائريين إلى تونس على النّزول بعاصمة الجزائر..."، و" الحكومة التونسية تعتبر الحالة من الخطورة بما كان وتتخذ قرارات هامة..... " . وقد هبطت الطائرة أرض مطار القصر الأبيض"

---

[1] __جريدة العمل__، " **أبطال الكفاح الجزائري يحلون بالرباط ، و يتباحثون طيلة ثلاث ساعات مع جلالة السلطان قبل سفره إلى تونس**" ،ع309، 21 /1956/10،ص–ص .1– 6.

[2] عمر بوضربة، __**تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954– 1960**__ ، دار الإرشاد للنّشر والتّوزيع الجزائر،2013، ص.170.

[3] قادة الثورة المختطفون: أحمد بن بلة، محمد بوضياف، حسين أيت أحمد، محمد خيضر، والصحفي مصطفى الأشرف، وكانوا حينها بالمغرب الأقصى في زيارة رسمية قبل توجّههم إلى تونس للمشاركة في قمة تونس، فقام سلاح الجو الفرنسي بإيعاز من المخابرات الفرنسية بتحويل الطائرة المغربية إلى الجزائر واختطافهم . لمزيد من التفاصيل أنظر: محمد لبجاوي،__**الثورة الجزائرية والقانون**__، تر: علي الخش، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر دمشق،1965 ص،244.

[4] وحول موضوع اختطاف زعماء الثورة التحريرية، عد إلى: فتحي الديب، __**عبد الناصر وثورة الجزائر**__ ، ط1، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 1984،ص – ص. 267– 269 .

[5] أنظر **الملحق رقم (17).**

الدار البيضاء" بالجزائر العاصمة في حدود الساعة التاسعة والربع، وما إن استقرت على الأرض، حتى كان الأعوان السّريون على أهبة الصعود إليها، وهم يحملون رشاشات بأيديهم، فألقوا القبض على زعماء جبهة التّحرير الخمس الذين كانوا بالطائرة [1].

كما نشرت الجريدة عدة مقالات حول الموضوع، عبّرت فيها عن تضامنها المطلق مع الجزائريين، ودعتهم إلى ضرورة التّحلي بالصّبر والإيمان والتمسك بالكفاح، وعدم ترك اليأس يتغلغل إلى نفوسهم، لأن ما أقدمت عليه السلطات الفرنسية – حسب رأيها – محاولة فاشلة، تهدف إلى فرض السيطرة والتّحكم في زمام الأمور، وبالتّالي القضاء على الثورة، فهي تعتقد أن العمل المسلح في الجزائر عبارة عن ثورة ورائها أشخاص معينون، بل إنها ثورة قائدها هو الشعب الجزائري، وأدانت الجريدة وبشدة العملية، واعتبرتها من أعمال الغدر والخداع[2]، وجاء في هذا السّياق: " شدوا العزائم واصبروا، ولا تهنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين، والمؤمن قوة وعقل وشعور وتدبير فإن الساعة حرجة، ولكن لا يأس ولا قنوط ولا فوضى، بل نظام وثقة في الله، وفي المستقبل المأمول.... لقد اعتقل بن بلة وخيضر وأيت أحمد والأشرف وبوضياف، فتحيا الجزائر حرة مستقلة، وليحيا المغرب العربي الموحد، واللّعنة على الغدر والغادرين والخسران المبين للاستعمار الفرنسي، فما خدع نفسه بمظاهر القوة والسلطان، فما هذه الأخلاق وما هذا الحمق، وما هذه السّخافة وهذا التوتر؟ ... يا لها من فعلة شنعاء، أقدم عليها روبرت لاكوست، وأعوانه، وقبلتها الحكومة الفرنسية، إنه عدوان على الشرف، وعدوان على سيادة

---

[1] **جريدة العمل**، " **ندوة تونس**"، ع 310، 23 أكتوبر 1956، ص1، وللتعرف على القادة المختطفين، أنظر: **الملحق رقم (18)**.

[2] فتيحة قشيش، **ثورة التحرير الجزائرية في صحيفة " العمل " التونسية 1955 – 1962**، أطروحة دكتوراه في تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الانسانية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة – الجزائر – 2018 – 2019، ص 115.

المغرب وتونس وفحش يا له من فحش ستجني فرنسا منه الويلات، أما الجزائر المجاهدة أرض البطولات والفداء فإنها ستتم عمل بن بلة ورفاقه ..." [1].

وتابعت الجريدة القضية ومصير المختطفين، حيث ذكرت أن السلطات الفرنسية قامت بنقلهم من سجن الجزائر إلى باريس عن طريق الجو يوم الأحد 28 أكتوبر1956 وجاء في المقال: " على الساعة السابعة من صباح يوم الأحد، حلّ بمطار باريس القادة الجزائريون السادة : أحمد بن بلة ومحمد خيضر ومصطفى الأشرف ومحمد بوضياف وحسين أيت أحمد قادمين بطريق الجو من عاصمة الجزائر صحبة عدد كبير من رجال البوليس الفرنسي، وحال وصولهم إلى المطار وقع الإسراع بنقلهم إلى سجن الصحة الذي أغلق أبوابه عليهم على الساعة الثامنة صباحا..."[2].

– ردود فعل الحكومة والأحزاب والهيئات التّونسية:

استنكرت الحكومة التونسية هذا العمل اللاأخلاقي الذي قامت به السلطات الفرنسية فقامت باستدعاء سفيرها " المصمودي" من باريس، وطالبت بإطلاق سراح المعتقلين دون أي شرط[3]، وعبّرت – على لسان مجلسها التأسيسي وعدة هيئات سياسية ومنظمات عمالية – عن تضامنها مع الشّعب الجزائري، واستنكرت هذه العملية، من خلال الاجتماع الذي حضره ممثلو المنظمات الوطنية مثل الحزب الدستوري الجديد التونسي، والاتحاد العام التونسي للشغل، واتحاد الصناعة والتجارة والاتحاد القومي للمزارعين التونسيين، وقد نشرت جريدة " العمل " البيان الذي صدر عنه في عددها الصادر يوم 24 أكتوبر 1956 ومما جاء فيه:" إنّهم يشهرون فيه بعمل السلطات الفرنسية المشين والخارج عن القانون الدولي المنافي لكل مروءة، وذلك بإلقاء القبض غدرا على الزعماء الجزائريين الذين كانوا

---

[1] **جريدة العمل**، " **حي على العمل** " ،ع311، 24 أكتوبر 1956، ص1 .

[2] **جريدة العمل**، " **نقل القادة الجزائريين الخمسة من سجون الجزائر إلى باريس بطريق الجو** " ، ع316، 30 أكتوبر 1956، ص1 .

[3] مريم الصغير، **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954 – 1962**، دار الحكمة، الجزائر،2012، ص.134.

خارج المناطق الجوية الفرنسية قادمين إلى مؤتمر السّلم والمفاوضة، وخاصة أنّهم كانوا في ضيافة تونس مراكش وحمايتها، إذ يعتبر استفزاز شعوب شمال إفريقيا عداوة سافرة تهدّد استقلال تونس ومراكش، وطلب الممثلون من الشّعب القيام بإضراب عام ليعبر عن إيمانه بانتصار الحق في الجزائر ... "[1] .

ونشرت جريدة " الصباح " التونسية مقتطف من خطاب الرئيس الحبيب بورقيبة وجّهه إلى الشّعب التّونسي، عبّر فيه عن موقف الحكومة التونسية من حادثة اختطاف القادة الجزائريين، ومما جاء فيه : " حادث مؤلم، كدّر من صفونا، فقد اعتقل غدرا خمسة من خيرة المناضلين الجزائريين وهم وافدون إلى تونس للتباحث مع المسؤولين التّونسيين والمغاربة قصد التوصل إلى حل معقول. وقد تحدثت في الموضوع مع رئيس الجمهورية الفرنسية وأصبحت هناك آمال جسيمة ما راعنا إلاّ وبعض السّلطات الفرنسية المتعنّتة تهدم هذه الآمال وهذا التّصرف نيلا من كرامة التونسيين والمغاربة وحكومتيهما... ولاحظتم أن الشّعب التّونسي أسرع إلى التّعبير عن سخطه، فاكتسحت المظاهرات كامل تراب الوطن، وربما نوى من دبّر المكيدة إلحاق الفشل بندوتنا... وتمّ ضبط خطة مشتركة عمادها اعتبار تونس والمغرب مهددة، ما دامت الجزائر تنوء تحت وطأة الاستعمار والجيوش الفرنسية ... وإن مدبري الاختطاف اعتقدوا أنهم بعملهم سيقضون على الثورة، ولكن ندوتنا أثبتت أنه لا يمكن التّفاهم و إقرار السّلم إلاّ بالتفاوض مع هؤلاء المعتقلين"[2].

كما أدان القيادي التونسي صالح بن يوسف – الذي كان موجودا بليبيا – عملية القرصنة، حيث أرسل برقيتين إحداهما للزّعيم التونسي الحبيب بورقيبة والثانية لرئيس

---

[1] **<u>جريدة العمل</u>**، " **بيان المنظمات القومية** "،ع311، 27 أكتوبر 1956، ص1.

[2] من خطب بورقيبة، " **لابد من وضع حد للاعتداءات الفرنسية** "، نقلا عن حبيب حسن اللولب، **مرجع سابق** ص.406.

الوزراء المغربي (مبارك البكاي) مطالبا إياهما بالتّدخل والاحتجاج والمطالبة بالإفراج عن الزعماء الجزائريين[1].

وندّد بهذه العملية، وبالأساليب القمعية الاستعمارية، واعتبرها عملا إجراميا، ودعا إلى قطع المفاوضات التونسية الفرنسية، وجلاء القوات الفرنسية من الأقطار الثلاثة (تونس والجزائر والمغرب)، وعبّر عن ذلك من خلال البلاغ التالي: " إن اعتقال فرنسا لإخواننا زعماء الجزائر ليعد عملا إجراميا، وغدرا، ويؤكّد من جديد تمسّكها بالأساليب الاستعمارية الغاشمة، وأن تفاقم الاحتلال الأجنبي لأرض الوطن والسّلوك الإجرامي للجيش الفرنسي، أظهر بجلاء أن الاستقلال التّونسي سيظل صوريا ما دامت الجيوش لم ترحل عن المغرب العربي، ويتحتّم على الحكومتين اتخاذ إجراءات إيجابية، وإن مصلحة المغرب العربي العليا تفرض في هذا الظرف الحاسم قطع كل تفاوض وتعاون مع الحكومة الفرنسية، ما دامت لم تعترف باستقلال الجزائر، ولا نعود إلى التّفاوض مع فرنسا إلاّ إذا شملت في وقت واحد تونس، والجزائر، والمغرب، بهدف جلاء الجيوش الفرنسية من الأقطار الثلاثة[2].

واستمرت جريدة " العمل " في نشر البيانات، ومنها ما صدر عن الاتحاد التّونسي للصناعة والتجارة، ندّد فيه بعملية اختطاف الطائرة، وإلقاء القبض على الزعماء الخمسة وجاء فيه: "...بعد التّأمل في الوضع الجديد الذي نتج عن عمل القرصنة والغدر الذي عمدت إليه السلطات الفرنسية لاختطاف ضيوف تونس والمغرب، يرى أن هذا العمل العدائي الموجّه للشّعبين من شأنه أن ينتج عواقب وخيمة في العلاقات الفرنسية وشمال إفريقيا، وهو يؤكّد على الحكومتين إزاء هذا العدوان، ويحثهما على اتخاذ جميع الوسائل

---

[1] فتحي الديب، **مصدر سابق**، ص 280 .

[2] **جريدة الاستقلال**، " **بلاغ صالح بن يوسف**"، ع54، 2 نوفمبر 1956، ص1.

الكفيلة لحماية كرامة أمة المغرب العربي الكبير، وتخليص الجزائر الشقيقة من الاستعمار الفرنسي، وتوحيد الأقطار الثلاثة "[1].

كما استنكر الاتحاد العام التونسي للشغل عملية الاختطاف، حيث عقد اجتماعا عاما بتونس يوم 23 أكتوبر 1956، وخطب أحمد بن صالح[2] مندّدا بالإجراءات التي اتخذتها السلطة الفرنسية ضد القادة الجزائريين، واعتبرها عملية إجرامية مخالفة للقوانين الدولية. وفي ختام الاجتماع، سارت جموع المشاركين في مظاهرة نحو ساحة الاستقلال قرب السفارة الفرنسية، ورفعوا الرايات التونسية والجزائرية، ونددوا بعملية الاختطاف، وهتفوا بحياة الزعماء المخطوفين، كما طالبوا باستقلال الجزائر وبوحدة شمال افريقيا[3].

كما كان لهذه المؤامرة ردود فعل عنيفة داخل الأقطار المغاربية والمنظمات الطلابية حيث قامت مظاهرات واحتجاجات في كل مدن تونس، تهتف ضد فرنسا، وأعلن عن الإضراب الأسبوعي العام[4]، وحدوث اشتباكات بين المتظاهرين والعناصر الفرنسية واقتحام القنصلية الفرنسية، وسقوط ضحايا، وهدّدت القوات الفرنسية بإنزال جنودها لحماية رعاياها[5] .

---

[1] **جريدة العمل**، " **بيان الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة** "، ع313، 26 أكتوبر 1956، ص4.

[2] أحمد بن صالح (1926 – 2020)، ولد بالمكنين، درس بالمعهد الصادقي بتونس بكلية الآداب بباريس، انتخب سنة 1944 رئيسا للشعبة الدستورية ثم رئيسا للخلية الدستورية بباريس، كلّفه الزعيم فرحات حشاد عام 1951 بتمثيل الاتحاد في أشغال الكونفدرالية العالمية لنقابات الحرة ببروكسل، أصبح أمينا عاما للاتحاد بعد النوري بودالي الذي خلف حشاد لفترة وجيزة بعد مقتل هذا الأخير في 5 ديسمبر 1952 ، وانتخب نائبا بالمجلس التأسيسي ومساعدا أولا لرئيسه وبعد الإعلان عن الجمهورية في جويلية 1957، عين كاتب دولة للصّحة العمومية والشّؤون الاجتماعية، ثمّ كاتب دولة للتّخطيط والمالية في جانفي 1961، وعضو في الديوان السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري، وأصبح أمينا عاما للحزب في أكتوبر 1964 قبل أن ينتخب نائبا بالبرلمان في نوفمبر من نفس السنة، واشتغل خلال فترة الستينات كاتب دولة للتّخطيط والاقتصاد، ثمّ كاتب دولة للتّخطيط والتّربية الوطنية، توفي يوم 16 سبتمبر 2020، أنظر: حبيب حسن اللولب، **مرجع سابق**، ج2، ص574 .

[3] **جريدة العمل**، " **اجتماع مناضلي الاتحاد العام التونسي للشغل** "،ع311، 24 أكتوبر 1956، ص2 .

[4] **جريدة المجاهد**، "**الأحداث تصدقنا** "، ع10، 5 سبتمبر 1957، ص1.

[5] فتحي الديب، **مصدر سابق**، ص 277.

ودائما في إطار التّنديد بعملية القرصنة الجوية التي قامت بها سلطات الاحتلال الفرنسي، أدانت مجلة " الفكر " [1] التّونسية هذا العمل الجبان، و مما جاء فيها : " كان أبناء المغرب الكبير يستبشرون خيرا من ندوة تونس التي كان مفروضا أن تقع في بلادنا، وتضم ضيف تونس العظيم جلالة سلطان المغرب محمد الخامس وممثلي الجزائر الشقيقة، وأبطال كفاحها، والرئيس الجليل الحبيب بورقيبة . وكنا جميعا متفائلين لأننا من أنصار السّلام ومن دعاة التآخي والوئام، لكن حكومة فرنسا أبت ألاّ تبقى في ظلالها فأوقفت زعماء الجزائر الأبرار غدرا في تلك الظروف التي يعلمها الجميع "[2].

وفي السياق ذاته، أصدرت جريدة " الاستقلال "[3] بيان للجنة الديمقراطية للحزب الدستوري القديم، أدانت فيه عملية اختطاف القادة الجزائريين، ونعتتها بالعمل الجبان ومما جاء في البيان: " نشنّع بطريقة القرصنة التي سلكتها فرنسا، ونشهّر بهذه الفعلة الشنيعة وأننا عبّرنا عن مناصرة الشعب الجزائري في كفاحه العظيم، ونرفع صوتنا بالاحتجاج الشّديد على حادث الغدر المنكر الفظيع، وبالتّضامن الأكيد مع الإخوان

---

[1] مجلة أدبية ثقافية، أصدرت أول أعدادها منذ شهر أكتوبر 1955، ومديرها محمد مزالي، وكان آخر أعدادها سنة 1986. وتتميز بالطرح الموضوعي لقضايا الاستعمار سيما القضية الجزائرية، حيث تجاوبت معها، وساندتها منذ انطلاقها من خلال تجريمها للاستعمار الفرنسي، وفضح نواياه السيئة، وكانت تخصص أعدادا كثيرة للمناسبات المختلفة للثورة، وخاصة مناسبة ذكرى اندلاعها في مطلع شهر نوفمبر من كل سنة، وتسجيل المراحل المختلفة التي قطعتها الثورة، ولذا يمكن أن نعتبرها من المصادر الأساسية التّونسية حول الثورة الجزائرية، للمزيد من التفاصيل، أنظر: حبيب حسن اللّولب، **مرجع سابق**، ص–ص 598–599، وأيضا: سعيد جلاوي، **مرجع سابق**، ص–ص 27 – 42.

[2] سعيد جلاوي، **الثورة الجزائرية من خلال مجلة " الفكر" التونسية 1955 – 1962**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، ضفتي البحر الابيض المتوسط (أوروبا مغرب)، ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008 – 2009، ص101 .

[3] جريدة أسبوعية إخبارية سياسية، أصدرت أول أعدادها في 30 سبتمبر 1955، وهي اللسان الرّسمي للحزب الدستوري التونسي القديم، تأسست بعد احتجاب جريدة الارادة، وكان آخر عددها يوم 22 أفريل 1962 . أنظر: حبيب حسن اللولب، **المرجع السابق**، ص596.

الأبطال الجزائريين وبالإعجاب بتضحياتهم، ونطالب في نفس الوقت الحكومتين التونسية والمغربية بالوقوف موقفا حازما وصارما "[1].

وفيما يتعلق بالندوة التي تقرّر عقدها بتونس والتي كانوا يضنون أنها ستفشل، فقد تمّت رغم المكائد والدسائس، وزادت من تمتين الوحدة بين شعوب المغرب العربي الكبير وتدعيم أواصر الأخوة، وأعلنت تضامنها المطلق ودعمها للشّعب الجزائري في كفاحه التحرري، وأكّدت على ضرورة التّنسيق والتّعاون بين التّونسيين والمغاربة لحل القضية الجزائرية [2]. وعن ظروف انعقاد الندوة، فقد جاء في مجلة الفكر ما يلي: " أما عن ندوة تونس فقد تمت في ظروف نفسية خاصة، وحضرها من ناب عن الجزائر، ونسقت فيها سياسة المغرب العربي، وخططت وجوه التعاون بين الاقطار الثلاثة، وستظهر نتائجها في القريب العاجل.....[3]. وكتبت جريدة " الصباح " مقالا عن النتائج التي أحرزتها قمة تونس، ومما جاء فيه: "...اجتمع ممثلو الحكومتين التونسية والمغربية، ودرسوا القضايا التي تهم القطرين وخصوصا الحالة الأليمة في الجزائر الشقيقة، وأعلنوا وحدة نظرهم في هذه المسألة وتضامنهم مع الشّعب الجزائري من أجل نيل حريته[4].

وعلّقت جبهة التحرير الوطني عن الحادثة في عدة مناسبات ولقاءات، فقد صرّح أحمد توفيق المدني الناطق الرسمي بلسان وفد القاهرة لجبهة التحرير الوطني، بأن قيادة الثورة الجزائرية اجتمعت في مؤتمر حربي بمكان ما في الجزائر عقب اعتقال الزعماء الجزائريين[5] وهو ما أكّدته جريدة " العمل " التّونسية، ففي السّياق ذاته نشرت تصريحا

---

[1] نقلا عن حبيب حسن اللولب، **مرجع سابق**، ص36.

[2] **نفسه**، ص-ص. 408- 409.

[3] **مجلة الفكر**، ع2، نوفمبر 1956، **مرجع سابق**، ص78.

[4] **جريدة الصباح**، " **موقف موحد إزاء الجزائر**"،ع1488، 25 أكتوبر 1956، ص1.

[5] **جريدة المقاومة الجزائرية**، "**إثر اختطاف القادة الجزائريين ، تصريح لجبهة التحرير الوطني**" ، ع11، 1نوفمبر 1956، ص12.

عن ممثل جبهة التّحرير الوطني بالقاهرة، يقول فيه:" إن قادة المناطق العسكرية لجيش التّحرير الوطني بالجزائر، جرت بينهم مقابلة إثر إلقاء القبض على زعمائهم، وجدّدوا العهد بمواصلة الكفاح ليريحوا البلاد من الاستعمار الفرنسي، ويمحوا ظله بها، وقد اتخذوا تدابير صارمة للثّأر لزعمائهم من فرنسيي الجزائر[1]، وتتمثل فيما يلي:

– استنكار الصفة الدنيئة التي ألقي بها القبض على خمسة قادة من جبهة التحرير الوطني ولن يؤثر هذا العمل على العمليات العسكرية، ولا على العمل السياسي للجبهة .

– يعد هذا العدوان اعتداء على كرامة الإنسان، ولن يزيدنا إلاّ إيمانا على إيمان بأن هؤلاء المستعمرين الفرنسيين لا يحترمون عهدا ولا ميثاقا، وأن لغة القوة هي اللّغة التي ترجعهم إلى الصواب، لذا قرّر المؤتمر مواصلة الكفاح إلى نهايته المشرفة، وكأن هذا الحادث لم يقع .

– إعلان جيش التحرير وجبهة التحرير الوطنيين للعالم كله، وللعالم العربي بصفة خاصة أن المطالب الأساسية التي أعلن عنها منذ فجر الثورة الجزائرية باقية على حالها، لا تتغير ولا تتبدل، وهي إعلان الاستقلال وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والتفاوض مع حكومة وطنية مؤقتة من أجل وقف اطلاق النار.

– يعتبر جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الجزائرية أن حياة قادة جبهة التحرير المعتقلين وهم: أحمد بن بلة، محمد خيضر، ومحمد بوضياف، وحسين ايت أحمد ومصطفى الأشرف أمانة معلقة بأعناق العرب في كل مكان وبأعناق الرّجال الأحرار في

[1] **جريدة العمل**، " **القضية الجزائرية بعد اختطاف قادة الجبهة** "، ع313، 26 أكتوبر 1956، ص6.

كل أنحاء العالم، والدفاع عن هؤلاء الأبطال ليس هو دفاع عن الجزائر فحسب، بل هو دفاع عن حرية العرب أجمعين و قضية إنسانية عامة[1].

وكان للوفد الجزائري في الخارج وتحديدا في نيويورك نشاطا لحشد المزيد من التأييد العالمي للقضية الجزائرية، حيث سلّم " أمحمد يزيد " ممثل جبهة التحرير الجزائرية بلاغا للصحافة، استنكر فيه اعتقال الزعماء الجزائريين الخمسة، والتي تعد قرصنة، وبذلك تكون الحكومة الفرنسية قد خانت قوانين الحرب والشرف، وكان ممثلو الحكومة الفرنسية اتصلوا رسميا بالزّعماء الجزائريين لتسوية القضية الجزائرية بطريقة سلمية، ومما جاء في المقال : " ... إن الحكومة الفرنسية تخطئ كل الخطأ إذا حسبت أنها تستطيع القضاء على المقاومة المسلحة التي يقوم بها الشّعب الجزائري بالتجائها إلى وسائل قطاع الطرق لاعتقال بعض القادة. إن المقاومة في الجزائر هي حركة شعب بأسره[2].

كما فضحت جريدة المقاومة في إحدى مقالاتها الحكام الفرنسيين، وحذّرت المغاربة والتونسيين من مكر وخداع السلطة الاستعمارية الفرنسية، وإبراز حقيقة حكامها، ودعتهما إلى استخلاص الدرس من هذه الحادثة، ومما جاء في هذا المقال: " إن الحكام الفرنسيين ليسوا مستعمرين فحسب، ولكنهم أنذال، فكل تاريخهم بالمغرب العربي منسوج بالأكاذيب والخيانات. إن نكثهم للمواثيق والعهود، لم يعتبروه يوما وصمة عار في جبينهم وهكذا فاعتقال خمسة من قادة جبهة التحرير الوطني.... لا يشرف فرنسا ..... فإخواننا المعتقلون قد وضعوا ثقتهم التّامة في سلطان المغرب، ولكن سلطان المغرب خدعته حكومة فرنسا وذلك لأن الحكام الفرنسيين الذين كانوا على علم بزيارة قادة جبهة التحرير للسلطان، قد خانوا ثقة الملك فيهم، فالمؤامرة دبّرت يوم أن زار الأمير مولاي الحسن

---

[1] **جريدة المقاومة الجزائرية**، "**إثر اختطاف القادة الجزائريين، تصريح لجبهة التحرير الوطني**، ع1،11نوفمبر 1956 ص12.

[2] **جريدة العمل**، "**ممثلو جبهة التحرير في نيويورك يقولون أن: فرنسا خانت قوانين الحرب**"،ع311، 24 أكتوبر 1956، ص1.

باريس، وأطلع غي مولي[1] " Guy Mollet " على نوايا والده المعظم "... كما جاء في المقال ذاته: "... وللحكومتين والشّعبيين المغربي والتونسي أن يستخلصوا الدرس من هذه الحادثة، ويتذكروا إلى أي حد لا يزال استقلالهم واهيا. وسيقدرون القيمة التي يجب أن تعطى لوعود فرنسا[2]. وفي البلاد الإسكندنافية، قدّم الوفد الجزائري بمكتب هلسنكي (عاصمة فنلندا) تفاصيل عن عملية الاختطاف للطائرة المقلة للزعماء الجزائريين الخمسة لجبهة التحرير الوطني والتي أرغمت على النزول بعاصمة الجزائر، والتي كانت تحلق فوق البحر وفق القواعد الدولية، وقد أدى هذا العمل – الذي يضاف إلى عدد من الأعمال الشبيهة الأخرى – إلى تقوية وثبات عزيمتنا وتماسك صفوفنا. وبرهن من جهة أخرى على نفاق الحكام الفرنسيين الذين يتحدثون عن السّلم ويأتون الحرب، وخاصة لإخواننا المغاربة والتّونسيين الذين خانوهم هذه المرة خيانة وقحة[3].

وفي نهاية الفصل الرابع يمكننا القول أن الجرائد التونسية كالصباح والعمل وغيرهما قد ولّت وجهها بنسب متفاوتة لتطورات الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954–1956م، وشجبت العمليات القمعية وخاصة حادثة اختطاف طائرة الوفد الخارجي 22 أكتوبر 1956م، وتصاعدت لهجتها بتصاعد المد الثوري.

[1] (1905 – 1975)، ولد بفلار (أورن)، أمين الفرع الفرنسي للأممية العالمية بين عام 1946 – 1969، تولى الوزارة عدة مرات، ورئاسة الحكومة في 1956 – 1957، تزامنت فترة حكمه مع العدوان الثلاثي على مصر، تسببت سياسته في الجزائر في ردود فعل من قبل المستوطنين في الجزائر الذين استقبلوه بالجزائر في 6 فيفري 1956 بمظاهرات عنيفة، تعرض خلالها بالرّشق بالطماطم، ساهم في عام 1958 في عودة ديغول إلى الحكم، عين وزيرا في نفس السنة، ثم انتقل إلى المعارضة في السنة الموالية، أنظر: عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية 1954 – 1962**، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 355.

[2] **جريدة المقاومة الجزائرية**، "**جبهة التحرير الوطني الجزائري،عرقلة مؤتمر تونس**"، ع13، 20 نوفمبر 1956 ص4.

[3] **جريدة المقاومة الجزائرية**، "**الوفد الجزائري في بلاد الاسكندنافية، مكتب هلسنكي**"،ع13، 20 نوفمبر 1956 ص4.




الفصل

الخامس

قضايا الثورة الجزائرية من خلال

الصحافة التونسية

(1956 – 1962)




1 -معركة الجزائر 1957:

تعد ما اصطلح عليه بـ"معركة الجزائر"[1] من وقائع الثورة الجزائرية، وقد تمّ اقتراح تصعيد العمل الفدائي داخل العاصمة بناء على قرارات مؤتمر الصومام، وفي إطار مواجهة العدو قرّر مسؤولو جبهة التحرير الوطني تنظيم إضراب ثمانية أيام من 28 جانفي إلى 4 فيفري 1957، بهدف جلب أنظار الرأي العام الدّولي تجاه القضية الجزائرية، حيث كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة تتأهب لمناقشتها في دورتها الثانية عشر واثبات للفرنسيين أن جبهة التّحرير الوطني هي الممثل الشّرعي للشّعب الجزائري من جهة، وأن الثورة مستمرة إلى غاية استرجاع السيادة الوطنية من جهة أخرى[2] .

وقد سبقت معركة الجزائر أعمال فدائية، تمثلت في تصفية العناصر البارزة في الإدارة الاستعمارية، حيث تمكّن الفدائيون من اغتيال أحد رموز النّظام الإداري الفرنسي وهو أميدي فروجي " Amédée Froger " رئيس فيدرالية شيوخ بلدية الجزائر ورئيس بلدية بوفاريك، وقد تمّت هذه العملية البطولية في 28 ديسمبر 1956 أمام منزله الكائن بالعاصمة " Rue Michelet " (شارع ديدوش مراد حاليا)، وكان منفذ العملية في انتظاره قرب منزله وبعد أن ركب سيارته من الخلف، وكان يقودها سائقه، اقترب منه وأطلق عليه النار، ولاذى بالفرار[3]. ويعد " فروجي " من أكثر المستوطنين الأوربيين في الجزائر تطرفا

---

[1] يقصد بمعركة الجزائر، تلك العمليات الفدائية التي عاشتها الجزائر العاصمة نهاية سنة 1956 إلى غاية سبتمبر1957 وجاءت استجابة لتوجيهات لجنة التنسيق والتنفيذ بعد المصادقة على قرارات مؤتمر الصومام، حيث استقر المناضل الشّهيد محمد العربي بن مهيدي بالعاصمة رفقة بن يوسف بن خدة وعبان رمضان، وتمكّن من تأطير خلايا الفدائيين وتنظيم العمليات العسكرية في شوارع وأحياء العاصمة، وشملت العمليات وضع قنابل متفجرة في مراكز الجيش الفرنسي الحانات، واغتيال الخونة، والمتعصبين من المستوطنين مثل فروجي، ومن أبرز الفدائيين ياسف سعدي، حسيبة بن بوعلي ... أنظر: بشير بلاح، ج1، **مرجع سابق**، ص 280.

[2] عبد الوهاب بن خليف، **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال**، ط1، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013 ص– ص. 247– 249 .

[3] Pierre Pellissier,**La Bataille d’Alger** . Edition Talantikit, Bejaia,2014, p.13.

ومعاداة للشّعب الجزائري[1]، وقد تناولت جريدة "المقاومة الجزائرية" حادثة مقتله، وجاء فيها:" سجّل الفدائيون بعاصمة الجزائر في أواخر الشّهر الماضي حادثة من تلك الحوادث التي تبقى خالدة في التّاريخ لما جمعت من عناصر وهي حادثة مقتل "فروجي" رئيس جامعة رؤساء البلديات الجزائرية، وفروجي هذا لا يمثّل شخصا خطيرا أو متطرفا فرنسيا أو معمرا متعصبا فقط، ولكنه يمثل فكرة طالما دافع عنها وحاول أن يثبتها بجميع الوسائل الدنيئة وهي فكرة "الجزائر فرنسية" ومن هنا أعطيت تلك الأهمية الكبرى لحادثة مقتله ..."[2].

وقد تدّعم العمل الفدائي في الجزائر العاصمة خلال هذه المرحلة بانضمام العنصر النسوي اللائي تخصصن في نقل القنابل والمسدسات من مكان إلى مكان آخر لضمان نجاح العمليات الفدائية، وساهمت هذه الأخيرة في بث الرّعب في نفوس المستوطنين في الجزائر[3]، واختار بن مهيدي لمساعدته في العمل الفدائي ياسف سعدي، وقد ألّح على صناعة المتفجرات، وهي الأداة الرئيسية للعمل الفدائي، وتجنيد النّساء الشقراوات لإبعاد الشكوك الفرنسية حول مهامهم العسكرية، ونذكر منهن على سبيل المثال: حسيبة بن بوعلي[4]، وجميلة بوحيرد، وجميلة بوباشة[1]...، وقد أعطى لهن، وياسف سعدي، وعلي لبوانت دروسا في التواضع والشّجاعة والإخلاص[2].

---

[1] للمزيد من التفاصيل حول اغتياله، أنظر:
Yacef Saadi, **LA Bataille D'Alger** , T.1, Ed. LAphomic,Alger, 1986,p-p 391-405.

[2] **جريدة المقاومة الجزائرية**، " **مقتل فروجي**" ، ع5، 12 جانفي 1957، ص15.

[3] عبد الوهاب بن خليف، **مرجع سابق**، ص–ص. 247– 249.

[4] ولدت في 18 جانفي 1938 بمدينة الشلف (الأصنام سابقا)، مناضلة، فدائية، انخرطت في صفوف الثورة عام 1955 لكن نشاطها برز بشكل فعال في أواخر عام 1956، حيث كانت عنصرا نشيطا في فوج الفدائيين المكلفين بصنع ونقل القنابل، وعندما اكتشف العدو أمرها، التحقت بالمجاهدين في حي القصبة العتيق بالعاصمة، وبعد أن عرف مكان اختفائها، تمّ محاصرته، وقام الجيش الفرنسي بنسف المبنى الذي كان يأويها بشارع أبديرام رفقة ثلاثة من رفقائها وهم: علي لابوانت (علي عمار)، محمود بوحميدي، عمر ياسف(عمر الصغير)، حيث استشهدوا كلّهم في 8 أكتوبر 1957. أنظر: عاشور شرفي، **مرجع سابق**، ص67.

ومن بين العمليات التي كلّفت بها الفدائيات، عملية استهدفت ملهى " ميلك بار" في وسط العاصمة، ويقع بجانب ميدان بيجو(ساحة الأمير عبد القادر حاليا) في شارع إيسلي (العربي بن مهيدي حاليا) يوم 30 سبتمبر 1956، نفّذتها زهرة ظريف[3]، حيث وقع الانفجار، وتطاير على إثره زجاج " الملك بار" الثقيل قطعا قطعا، واختارت سامية لخضاري الكافيتريا(ملتقى أولاد الذوات الأوربيين)،وجميلة بوحيرد[4] شركة الخطوط الجوية

---

[1] من مواليد 09 فيفري 1938 بالجزائر العاصمة، من الجميلات الثلاث، شاركت في إضراب الثمانية أيام وتدعى بـ" خليدة " ويوم 09 فيفري 1960 ألقي عليها القبض (يوم عيد ميلادها). وتعرضت للتّعذيب على غرار المناضلات الجزائريات، وحكم عليها بالإعدام في سنة 1961. وقد اهتز العالم لقضيتها، ورسمها الرّسام الإسباني بابلو بيكاسو في لوحة مشهورة، وتفاعل مع قضيتها الرئيس الأمريكي كينيدي، والزعيم الصيني ماو تسي تونغ وحول حكمها إلى المؤبد وبعد الاستقلال أطلق سراحها : نجود علي قلوجي، **عرائس بربروس مجاهدات على قيد الخلود**، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار A.N.E.P الجزائر،2014،ص–ص 189 – 256.

[2] عبد الله مقلاتي، " **الشهيد محمد العربي بن مهيدي حكيم ومنظر الثورة الجزائرية** "، – في– **المجلة التاريخية الجزائرية** ع9 سبتمبر 2018، ص ص 278،279.

[3] ولدت في 28 ديسمبر1934 بتيارت، ، وبعد اجتيازها المرحلة الابتدائية عام 1947، انتقلت إلى ثانوية فرومونتان " Fromentin " بالعاصمة، وبعد نجاحها في امتحان البكالوريا التحقت بجامعة الجزائر، معهد الحقوق سنة 1954 وهي السنة التي اندلعت فيها الثورة الجزائرية، وكانت تقيم بالحي الجامعي لابن عكنون، وقد التحقت بالثوة للمشاركة في حرب المدينة رفقة زميلتها سامية لخضاري التي قدمتها لجميلة بوحيرد، نفّذت عملية الملك بار في 30 سبتمبر 1957،وكانت هذه أولى أعمالها المسلحة، ألقي عليها القبض في 24 سبتمبر 1957، تعرضت للتعذيب وسوء المعاملة وحولت في14 أكتوبر 1957 إلى سجن بربروس، امتثلت أمام المحكمة العسكرية في 25 جويلية 1957. وصدر ضدها في أوت حكم بالسّجن لمدة عشرين سنة مع الأشغال الشّاقة، وبعد توقيع اتفاقيات إيفيان في 19 مارس 1962، تمّ الإفراج عنها، والتحقت زهرة ظريف بالجزائر عبر تونس. أنظر: نجود علي قلوجي،_، ص–ص 31– 77.

[4] ولدت عام 1935 بالقصبة، تم اختيارها من قبل ياسف سعدي لتكون ضابط اتصال، بل المسؤولة عن مصلحة الاتصالات السرية بالجزائر العاصمة، وقد التحقت بالثورة منذ أواسط نوفمبر 1956، واعتمد عليها عمها " مصطفى بوحيرد "، وكلّفها بإطعام المجاهدين(ياسف سعدي علي لابوانت وعليلو)، ألقي عليها القبض في 9 أفريل 1957 بعد إطلاق النار عليها في شوارع العاصمة، فاخترقت الرّصاصة عظم كتفها، تعرضت لأبشع فنون التّعذيب، لكنها بقيت صامدة، حكم عليها بالإعدام في 7 مارس 1958، لكن تدخل الرأي العام بحكوماته وهيئاته وشعوبه، كما كلف أهل جميلة بوحيرد المحامي " فيرجيس" للدفاع عنها، حيث استنكر هؤلاء هذا القرار، مما جعل السلطات الفرنسية تستبدل حكم الإعدام بالمؤبد، ونقلت إلى سجن " بو " بفرنسا، وأفرج عنها يوم 8 أفريل 1962 بعد توقيع اتفاقيات إيفيان أنظر: شريبط أحمد شريبط، **كتاب جميلة بوحيرد**، موفم للنشر، الجزائر، 2012، ص–ص 410–435.

الفرنسية بالموريتانيا[1]، كما برمجت قيادة المنطقة الحضرية المستقلة ثلاث عمليات فدائية أخرى يوم 26 جانفي 1957 الواحدة تلوى الأخرى ببضع دقائق، كانت حصيلتها قوية مقارنة بالعمليات السابقة، نفّذت في الأماكن التالية: مقهى كافيتريا، الأوتوماتيك، وكوك هاردي، وقد كلّفت بتنفيذ العملية الأخيرة جميلة بوعزة[2]، وكانت أكثر العمليات عنفا[3] وأسفرت هذه العمليات الثلاث عن مقتل أربع نسوة، وجرح 37 شخص آخر[4].

لقد لجأت السلطات الفرنسية إلى تعزيز التواجد العسكري الكثيف بالعاصمة بقيادة ثلاثي الجنرالات لاكوست "Lacoste" ، صالان "Sallan" ، وماسو[5] "Massu " وعسكريين آخرين، حيث اعتمدوا على خطة مضادة لإجهاض معركة الجزائر. ونجحت هذه الخطة

---

[1] نجود علي قلوجي، **مرجع سابق**، ص ص 43 ، 44 .

[2] من مواليد 12 نوفمبر 1937 بمدينة العفرون (ولاية البليدة حاليا)، انتقلت للإقامة بالجزائر العاصمة رفقة عائلتها اشتغلت بمصلحة الصكوك البريدية، شاركت في إضراب الثمانية أيام (28 جانفي – 4 فيفري 1957)، التحقت بالثورة في سن مبكر، وكانت على اتصال وثيق بجميلة بوحيرد، أخفقت في عملية تفجير قنبلة في نوفمبر 1956، وكانت وراء تفجير الكوك هاردي في 26 جانفي 1957، اعتقلت في يوم 25 افريل 1957، وهي بداخل مصلحة الصكوك البريدية حكم عليها بالإعدام، وبعد معركة قادها المحامي" جاك فيرجس"، صدر قرار بتخفيف الحكم، وشمل كل المحكوم عليهن بالإعدام وهن خمس مناضلات: جميلة بوحيرد، جميلة بوعزة، جاكلين قروج، جوهر عكرور، وباية حسين، وبعد توقيع اتفاقيات إيفيان في 19 مارس 1962، صدر قرار إطلاق سراح المعتقلين، فعادت جميلة بوعزة إلى أرض الوطن عبر تونس، بعد أن تزوجت بالمناضل عبود بوالصوف. أنظر: نجود علي قلوجي، **المرجع نفسه**، ص–ص 123 – 174.

[3] شريبط أحمد شريبط، **مرجع سابق**، ص411.

[4] بول أوزاريس (الجنرال)، **المصالح الخاصة : الجزائر 1955–1957، شهادتي حول التعذيب**، تر: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008،ص109.

[5] ولد جاك ماسو" Jacques Massu " في 5 ماي 1908، وهو خريج المدرسة العسكرية سان سير، حلّ بالجزائر في جويلية 1955، أسندت له مهمة القيادة العسكرية لمنطقة الجزائر العاصمة، وكان له دورا كبيرا في القمع الوحشي التي تعرض له المناضلون الجزائريون، وبصفته قائد الفرقة العاشرة للمظليين، كلّفه روبير لاكوست لخوض معركة الجزائر عام 1957، انتخب في 13 ماي 1958 رئيسا للجنة الخلاص الوطني التي أنشاها غلاة الجزائر الفرنسية، وتولى مهام محافظ الجزائر العاصمة في جوان 1958، كما تولى قيادة الجيش الفرنسي بالعاصمة من ديسمبر 1958 إلى غاية جانفي 1960، وقد اعترف الجنرال" ماسو" علنا بممارسات التّعذيب التي ارتكبها الجيش الفرنسي في حق الجزائريين وأعرب عن تأسفه للتّجاوزات المرتكبة من قبل المؤسسة العسكرية الفرنسية خلال مباشرتها لعمليات التّعذيب. أنظر:
Jean Louis Gérard, **Dictionnaire Historique et Biographique De La Guerre D'Algérie**, éd. Jean Curutchet ,France,1999 .p 13.

في تضييق الخناق على منطقة القصبة معقل المقاومة، وملجأ الفيدائيين بالعاصمة، حيث تمّ اعتقال العربي بن مهيدي في 23 فيفري 1957، وإعدامه من قبل الفرنسيين في 4 مارس 1957، وقد اعترف الجنرال بول أوزاريس" Le General Paul Aussaresses " باغتياله، حيث يقول: "... قمنا بعزل السّجين في غرفة مهيئة سلفا وكان أحد رجالي يقف قبالة بابها، وبمجرد إدخال " بن مهيدي " إلى الغرفة، قمنا بتقييده وشنقه بطريقة تفتح المجال لاحتمال حدوث عملية انتحار، وعندما تأكّدت من موته، قمت بإنزاله ونقله إلى المستشفى..."[1]، ويقول عن الشهيد العربي بن مهيدي الملقب في أوساط زملائه بالحكيم: " أن بن مهيدي كان قد رفض التّعاون معنا، ورأينا أنه من الأفضل ألاّ يحاكم، لأن محاكمته سوف تكون لها انعكاسات دولية، ومن الأفضل التّخلص منه، وكان الأمر كذلك ..."[2]، في حين نجح كل من كريم بلقاسم، بن يوسف بن خدة في التّوجه إلى تونس عبر الولاية الثالثة والثانية، أما سعد دحلب وعبّان رمضان، فقد توجّها إلى المغرب عبر الولاية الرابعة والخامسة في 25 فيفري 1957[3]. وقد انتهت معركة الجزائر باعتقال ياسف سعدي[4]،وزهرة ظريف، وفتيحة بوحيرد، صاحبة البيت في 24 سبتمبر 1957[5]، واستشهاد علي لابوانت (علي عمار) وحسيبة بن بوعلي، وعمر ياسف (عمر الصغير) ومحمود بوحميدي في 8 أكتوبر 1957[6].

---

[1] بول أوساريس، **مصدر سابق**، ص ص 134 ، 135.

[2] سعدي بزيان، " **قراءات في مذكرات مجرم حرب بول أوساريس** "، **مجلة الراصد**، يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، عدد تجريبي نوفمبر، ديسمبر 2001، ص37.

[3] عبد الوهاب بن خليف، **مرجع سابق**، ص– ص 247– 249.

[4] ولد في 20 جانفي عام 1928 بالجزائر العاصمة، مسؤول عسكري في المنطقة الحرة، كان له دور مهم إبان معركة الجزائر إلى أن ألقي عليه القبض في 23 سبتمبر 1957 من طرف وحدات المظليين الفرنسية في إحدى شوارع القصبة رفقة زهرة ظريف، حكم عليه بالإعدام، أطلق سراحه في عام 1962، ترأس جمعية قدماء المنطقة الحرة بالجزائر في عام 1999، وتم تعيينه عضوا في مجلس الأمة عام2001.أنظر: عاشور شرفي، **مرجع سابق**، ص–ص194–195.

[5] نجود علي قلوجي، **مرجع سابق**، ص ص 61،62.

[6] عبد الوهاب بن خليف، **مرجع سابق**، ص– ص 247– 249 .

وعلقت مجلة " **الفكر**" التونسية عن أعمال الفدائيين، وتجاوب الشّعب الجزائري مع الثورة، وقد أشادت بالسّلوك الحضاري للمقاومين الجزائريين في احترام قوانين الحرب وصمودهم في أحداث القصبة، وعبّر أحد كتاب المجلة قائلا: " أنا معجب بهذه الأعصاب الصلبة التي يملكها المقاومون، فلا يقابلون العدو بأكثر ممن يستحق...لا ينقمون على المدنيين من أعدائهم إذا فتكوا بالمدنيين من أبناء الجزائر في مواقع القصبة التي تتصفى كل يوم، وتهاجم كل ساعة، وتطهّر كل ساعة ألف مرة..." [1]. ولم يخف مدير المجلة " محمد مزالي" إعجابه بالدور البطولي الذي لعبته المناضلة والفدائية جميلة بوحيرد بصفة خاصة، والمرأة الجزائرية بصفة عامة، ومما جاء فيه: "... وقد فهمت ذلك أن المرأة فهي تزج بنفسها في هذه المعركة بكل ما لديها من قوة وعتاد، وهي تتفانى في صمت، وتبصر، وشجاعة، جديرة بالإعجاب..."[2].

2 – إضراب الثمانية أيام : 28 جانفي– 4 فيفري 1957.

يعد إضراب الثامن والعشرين جانفي إلى غاية الرابع فيفري 1957 امتحانا عسيرا للثورة التحريرية الجزائرية، وذلك بإشراك الشعب الجزائري بكل فئاته في المعركة، وفي مواجهة مباشرة ضد الاستعمار الفرنسي، أدت تلك المواجهات إلى شل الحركة الاقتصادية والتجارية والإدارية عبر أنحاء التراب الجزائري، ولمدة ثمانية أيام[3]، وقد عبّر مبعوث وكالة الأنباء الأمريكية " Associated P*ress* " عن دهشته عما شاهده في الجزائر العاصمة أثناء الإضراب، ومما جاء في مقاله : "... إنني لم أر في حياتي مدينة يخيم عليها شبح الموت في وضح النّهار كمثل " القصبة " في إقفار شوارعها ورهبة السّكون العميق النازل

[1] <u>**مجلة الفكر التونسية**</u>، ع10، 1 جويلية 1957، ص7.

[2] **نفسه**، ص1.

[3] أحسن بومالي، " إضراب 28 جانفي 1957"، <u>**مجلة الذاكرة**</u>، " **يصدرها دوريا المتحف الوطني للمجاهد** "، السنة الثالثة، ع4، 1996، ص 35.

على دورها حتى لكان سكانها في نومة (كهفية ...)[1]، ويقول صحفي فرنسي مراسل جريدة " لوموند " الفرنسية عن الإضراب في يومه الأول: " كانت المدينة – مدينة الجزائر– في صباح يوم الاثنين 28 جانفي 1957، كأنها لاتزال نائمة، وظل الصّمت يسودها... وما إن جاءت السّاعة الثامنة والنصف حتى بدأت عملية تحطيم الأبواب لفتح الدّكاكين... ومن المؤثر حقا أن تشاهد دكاكين وقد فتحت أبوابها بالقوة...إن أمر الإضراب الذي أصدرته جبهة التحرير الوطني، قد امتد إلى كامل القطر الجزائري..."[2]. وتمكّن الشّعب الجزائري في هذه الفترة من الصمود رغم كل وسائل الإرهاب الوحشية والحماقات الفظيعة التي ارتكبها الجيش الفرنسي، وفرق المظليين بقيادة الجنرال ماسو " Massu " ضد المواطنين طيلة مدة الإضراب[3] الذي اكتسى طابعا سلميا، وذلك لتحسيس الرأي العام الدولي بأحسن الوسائل بالتزامن مع الدورة الثانية عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة [4]. ولقد ساهم الاتحاد العام للتجار الجزائريين[5]مساهمة فعالة في هذا الإضراب حيث قام قبل الإضراب بتزويد الأحياء الجزائرية بما تحتاجه من سلع، ومواد غذائية وكان كل تاجر يعلم زبائنه بموعد الإضراب حتى يتمكنوا من الحصول على ما يحتاجونه سلفا[6]. كما استطاع الاتحاد أن يجنّد التّجار في مدة قصيرة وراء جبهة التحرير الوطني

---

[1] **جريدة المقاومة الجزائرية**،" **الأنباء الأولى عن الإضراب العظيم، كما أوردته الوكالات الأجنبية** "،ع7، 16 فيفري 1957، ص3.

[2] **جريدة المجاهد**، " **الذكرى الأولى للإضراب الرهيب، عند الإضراب**"، ع27، 1 فيفري 1958، ص9.

[3] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين** ، ج2، **مرجع سابق**، ص 177.

[4] جيلالي صاري، **ثمانية أيام من معركة الجزائر (28 جانفي – 4 فيفري 1957)**، موفم للنشر، الجزائر، 2012 ص –ص 17 – 39 .

[5] تأسس في 20 سبتمبر 1956، وذلك على إثر انعقاد مؤتمره التأسيسي يومي 13– 14 سبتمبر، وكان هذا المؤتمر عبارة عن تظاهرة سياسية لاطلاع الرأي العام الفرنسي والعالمي على الأوضاع في الجزائر، وقد أسفر المؤتمر على انتخاب قيادة وطنية على رأسها: عباس تركي (رئيسا)، العيد أوزقان (نائب للرئيس)، أكلي بلول (أمينا عاما) أنظر: أحسن بومالي، **مرجع سابق**، ص ص 54،53، وعمار قليل، **مرجع سابق**، ص 358.

[6] عمار قليل، **المرجع السابق**، ص 358.

ويموّل الثورة، ليتسنى لها توفير الحاجيات الضرورية من مواد غذائية، وألبسة، وأدوات للشرائح المغلوبة على أمرها[1].

لقد اتخذ أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ قرار الاضراب[2]، حيث أصدرت جبهة التحرير الوطني نداء إلى الشعب الجزائري تدعوه فيه إلى شل الحركة التجارية، وكل النشاطات لمدة أسبوع أي من يوم الاثنين 28 جانفي إلى 4 فيفري1957[3]، وذلك بعد أن تقرّر عقد الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 28 جانفي 1957[4]، وجاء فيه: " أيها الشّعب المجاهد، أيها المواطنون من تجار وعمال، وموظفين وفلاحين، ومحترفين، إنّكم ستستعدون لأسبوع الإضراب العظيم، أسبوع الكفاح السلمي للأمة.... وأصبروا للمحنة والبطش، وأنواع العذاب التي يسلطها عليكم العدو...نشد أزركم ونأخذ بأيديكم إلى النصر، إلى الاستقلال..." [5]. وقد جاء قرار الإضراب الذي دعت إليه لجنة التنسيق والتنفيذ بعد الأحداث التي طرأت على الوضع الدولي، ومنها :

– اختطاف الطائرة التي كانت تقل وفد جبهة التحرير الوطني يوم 22 أكتوبر 1956 وما ترتب عن عملية القرصنة الجوية من ردود الفعل على المستويين الوطني والدولي.

– العدوان الثلاثي (البريطاني الفرنسي، الاسرائيلي) على مصر في 29 أكتوبر 1956 وشاركت فيه فرنسا للانتقام من مصر، التي كانت تدعم الثورة الجزائرية وتحتضن الثّوار بأراضيها.

---

[1] أحسن بومالي، **مرجع سابق**، ص 54.

[2] لقد سبق إضراب الثمانية أيام ، إضراب وطني في أول نوفمبر 1956، بالتنسيق مع الاتحاد المغربي للعمال والاتحاد النقابي التونسي لتخليد الذكرى الثانية لاندلاع الثورة المجيدة، ثمّ تلاه إضراب الفاتح جانفي 1957 الذي شلّ قطاع السكك الحديدية، وإضراب 3 جانفي الذي دام 24 ساعة، أنظر: هواري قبايلي، **ثمن حرب، الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي**، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012، ص ص 288 ، 289 .

[3] أحمد منغور، **مرجع سابق**، ص 73.

[4] أحسن بومالي، **المرجع السابق**، ص60.

[5] نقلا عن **مجلة الرؤية**، " **إضراب الثمانية أيام 28 جانفي – 4 فيفري 1957**"، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، ع1، جانفي – فيفري 1996، ص81.

– تبني الكتلة العربية – الأسيوية للقضية الجزائرية، وعزمها على إدراجها في الجمعية العامة للأمم المتحدة[1]، وتمكّنت دبلوماسية الثورة في أواخر سنة 1956 من تسجيلها في جدول أعمالها في دورتها العاشرة [2].

توقعت جبهة التحرير الوطني من إعلانها للإضراب تحقيق أهداف، ومنها:

– توحيد صفوف الشعب الجزائري في الكفاح ضد الاستعمار، من أجل استرجاع السيادة الوطنية، وذلك بتوحيد كلمته وراء جبهة وجيش التحرير الوطني.

– إعطاء الثورة التحريرية طابعا شعبيا، حيث أكّد الإضراب أمام الرأي العام العالمي والرأي العام الفرنسي أن الممثلين الحقيقيين للشّعب الجزائري هم قادة جيش وجبهة التحرير الوطني.

– دفع القوات الاستعمارية الفرنسية إلى ارتكاب جرائم في حق الشعب الجزائري، في الوقت الذي تعقد فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها، مما يجعلها تضطر إلى تمكين الشعوب من حق تقرير مصيرها بنفسها .

– جعل هذا الإضراب بمثابة عملية تحضيرية لإعلان الثورة العامة، مما يضع الاستعمار أمام ثورة شعب كامل، فيجعلها عاجزة عن صده، و إيقاف زحفه نحو استرجاع سيادته الوطنية[3].

– إبراز حقيقة الاستعمار الفرنسي أو الوجه الآخر لفرنسا، والذي اشتهرت به في العالم بموطن العدالة والحرية والمساواة.

كانت ردود فعل الاستعمار الفرنسي عنيفة، فبعد انطلاق الإضراب في وقته المحدد توقفت مختلف النشاطات، ولزم المواطنون منازلهم استجابة لنداء الجبهة، حيث أصبحت المدن والقرى الجزائرية عبارة عن مدن ميتة، فلجأ الجيش الفرنسي إلى استعمال كل

---

[1] أحمد منغور، **مرجع سابق**، ص 73.

[2] أحسن بومالي، **مرجع سابق**، ص58.

[3] **نفسه**، ص ص 60،61.

الوسائل الجهنمية، وازدادت عملية القمع الشاملة ضد المواطنين الذين تمّ إيقافهم واستنطاقهم بأبشع وسائل التعذيب، وفي الأيام الموالية للإضراب حمل العمال بالقوة إلى مقر أعمالهم[1]، كما استخدمت كافة الوسائل لإعادة إعمار الشوارع والورشات، وكانت تهدف هذه العملية إلى صرف انتباه المراقبين الدوليين عن الحقيقة[2]، وشجّعت القوات الفرنسية على نهب بضائع الدّكاكين والمحلات المفتوحة، بعد أن وجّه الجنرال " ماسو " يوم 14 جانفي نداء بواسطة الإذاعة إلى سكان الجزائر(المستوطنين الأوربيين) يدعوهم فيه إلى نهبها، وأباح لهم ذلك وجاء فيه: " في حالة حدوث إضراب، ستفتح كافة المحلات، إن كان ضروريا، فستفتح الأبواب، والستائر عنوة، يخطر التّجار بأن أمن بضاعتهم لن يكون مضمونا في حال غيابهم بعد فتح محلاتهم". وأضاف في 18 جانفي وفي انتظار اليوم الموعود: " سيتم تطويق الجزائر العاصمة، تقسيمها، ومراقبتها بدقة بغرض حمايتها و تطهيرها " [3].

أما عن النتائج الإيجابية التي ترتبت عن إضراب الثمانية أيام، فيمكن حصرها فيما يلي:

– التفاف الشّعب حول جبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد له، وإسقاط فكرة الجزائر فرنسية، وتمسكه بالثورة التحريرية.

– عبّر الشعب الجزائري من خلال الإضراب عن صموده، وإصراره وتحديه للاستعمار ولأساليبه القمعية، وإسقاط مقولة " الجزائر الفرنسية ".

– تعزيز مكانة الجبهة داخليا وخارجيا.

– الشعور بالخوف لدى المستوطنين الأوربيين بالرغم من وجود الجيش الفرنسي[4].

---

[1] أحمد منغور، **مرجع سابق**، ص 74.

[2] جيلالي صاري، **مرجع سابق**، ص66.

[3] **نفسه**، ص – ص40 – 41.

[4] أحمد منغور، **المرجع السابق**، ص 75.

– أطلع ممثلو وكالات الأنباء، ومراسلو الجرائد الأجنبية في الجزائر الرأي العام الدولي على الوسائل والأساليب القمعية التي استعملها الاستعمار الفرنسي من أجل تحطيم الإضراب.

– اعتراف الأمم المتحدة بحق الشّعب الجزائري في تقرير مصيره [1].

– يعتبر الإضراب العام بمثابة استفتاء وطني، عبّر من خلاله الشّعب عن ثقته المطلقة في جيش وجبهة التحرير الوطني.

– لم يكن الإضراب " موقفا " اتخذه الشعب فحسب، بل هو " عمل " حقّقه في كفاحه.

– كان الاضراب العام إلزاما من الشعب كلّه، أكّد فيه عزمه على انتصار ثورته العظمى.

– تحقيق القطيعة النهائية بين النظام الاستعماري الفرنسي، ومختلف فئات الشعب الجزائري.

– إقامة الشعب الجزائري الدليل للجنرال " ماسو" و" غي مولي " و" لاكوست" بأن سياسة القمع والبطش التي سلّطت على الشعب الجزائري لا تخيفهم، وأن الإضراب هو الدليل القاطع على مبلغ عزيمتهم وثباتهم من أجل تحقيق الاستقلال[2].

وبقدر ما حقق الإضراب نتائج إيجابية، ترتبت عليه نتائج، انعكست سلبا على صعيد الكفاح المسلح، تمثلت في نقص كبير في عملية تموين الثورة، وبالتالي نقص في مختلف المواد الغذائية، وفي تحطيم المحلات التجارية للمواطنين ونهبها، وطرد عدد كبير من العمال والموظفين، وفقدان عدد كبير من العناصر المناضلة في صفوف جبهة التحرير الوطني بسبب الاعتقالات الواسعة، وكان من بينهم الإطارات والمثقفون[3]، كما خلف الإضراب من ورائه الجروح الدامية، وسلّطت على جماعات من طبقات الشعب أقصى العقوبات الجسيمة والمالية، وطرد الكثير من عمله، وسيق كذلك الكثيرون إلى

[1] أحسن بومالي، **مرجع سابق**، ص ص 88 ، 89.

[2] **جريدة المقاومة الجزائرية**، " **أهداف تحققت** "،ع7، 16 فيفري 1957، ص3.

[3] أحسن بومالي، **المرجع السابق**، ص– 90.

السّجن...[1]، فضلا عن اعتقال المناضل والقائد محمد العربي بن مهيدي أحد مفجري ثورة نوفمبر 1954، وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 23 فيفري 1957 بالجزائر العاصمة وانتهت مأساة التحقيق والتعذيب التي تعرض لها إلى إعدامه يوم 4 مارس 1957، كما ذكرنا من قبل، والإعلان عن خبر انتحاره [2].

كما عانى العمال الجزائريون من ويلات الاضطهاد، والقمع البوليسي الفرنسي خلال إضراب الثمانية أيام، وسلطت عليهم في بعض القطاعات الاقتصادية عقوبات قصوى ففي مؤسسة السّكك الحديدية بالجزائر، تعرض 516 عامل دائم بعقوبات متفاوتة، وتمّ طرد 40 عاملا، كما تمّ خلال هذا الإضراب إلقاء القبض وسجن العديد من الإطارات النقابية من مختلف النقابات التابعة للاتحاد العام للعمال الجزائريين[3]، ولعل ما يبرز فظاعة الإرهاب الفرنسي المسلط على الاتحاد وقيادته ومناضليه، ما تعرض له أول أمين عام للاتحاد العام للعمال الجزائريين عيسات إيدير[4] الذي ألقي عليه القبض إثر مداهمة القوات الفرنسية لمقر الاتحاد ليلة 23 – 24 ماي 1956، حيث ظل يتنقل بين المحتشدات والسجون وتعرض خلالها لأبشع أنواع التعذيب، وطرق الاستنطاق، ولم يطلق سراحه بعد

---

[1] **جريدة المجاهد**، " **الذكرى الأولى للإضراب الرهيب، بعيد الاضراب** "، **مقال سابق**، ص9.

[2] عبد الله مقلاتي، **مرجع سابق** ، ص279.

[3] تأسس يوم 24 فيفري 1956 من قبل إدارة جبهة التحرير الوطني، ترأسه عيسات إيدير، الأمين العام الأول للاتحاد تعترف في عام 1956 اللّجنة التنفيذية للكونفدرالية للنقابات الحرة المنعقدة من الثاني إلى التاسع جويلية ببروكسل بالاتحاد العام للعمال الجزائريين كنقابة وحيدة للجزائريين، وتعرض مناضلو الاتحاد للاعتقال، شارك في إضراب الثمانية أيام 28 جانفي إلى 4 فيفري 1958، اغتيل عيسات إيدير وهو في السجن عام 1959، أنظر: عاشور شرفي، **قاموس الثورة، مرجع سابق،** ص ص 25،24.

[4](1919 – 1959)، ولد بمنطقة القبائل " تيزي وزو"، باشر دراسات جامعية في العلوم الاقتصادية والحقوق بتونس بين 1934 – 1938، ثم عاد إلى البلاد في أوت 1939، ليشتغل في الورشات الصناعية الجوية، بالدار البيضاء، ثم الصندوق الاجتماعي للبناء ما بين 1950 – 1956، انخرط في حزب الشعب، وأصبح مسؤول اللّجنة النّقابية لحزب حركة الانتصار، مناضل داخل الكونفدرالية العامة للشغل، انخرط في جبهة التحرير الوطني، وهو أول أمين عام لاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي تأسس يوم 24 فيفري 1956، ألقي عليه القبض ليلة 22 – 23 ماي 1956، ونقل من المعتقلات إلى السجون، تعرض للتّعذيب وإلى الحروق بمكواة، أعلنت السّلطة الفرنسية خبر انتحاره – كما فعلت مع الزعيم محمد العربي بن مهيدي – يوم 26 جويلية 1959. أنظر: عاشور شرفي، **مرجع نفسه**، ص ص 248،247.

محاكمته، ورغم تبرئته، بل أعيد إلى السجن، ثم حوّل إلى المستشفى العسكري " مايو" للعلاج من حروق تعرض لها بالسجن، غير أنه فارق الحياة في 26 جويلية 1959 متأثرا بها[1].

وقد كان لهذا العمل الإجرامي، الذي أقدمت عليه السلطة الاستعمارية الفرنسية المتمثل في تعذيب النقابي " عيسات إيدير" واستشهاده إلى ردود أفعال، حيث أرسل الحزب الشيوعي التونسي برقية تعزية إلى الاتحاد العام للعمال الجزائريين، نقلتها جريدة الطليعة[2]، يعبرون فيها عن حزنهم العميق لاغتيال هذا النقابي الكبير، ويستنكر هذا العمل الجبان، ويؤكد أن الاستعمار الفرنسي لن يستطيع التّغلب على فكرة الحرية والاستقلال التي كانت تراود زعيم الطبقة الشغيلة، والشعب الجزائري عيسات أيدير، وعند استرجاع الجزائر سيادتها، سيكون ذلك الانتصار بمثابة الثأر له[3].

وقد استنكر العالم الجريمة التي اقترفتها السلطات الفرنسية باغتيالها للزعيم النقابي عيسات إيدير، ففي تونس انعقد اجتماع بقصر الجمعيات، برئاسة عبد المجيد شاكر مدير الديوان السياسي للحزب الدستوري، حيث اكتظت القاعة بالحاضرين، وقد شاركت فيه المنظمات القومية التونسية، وقرأت فيه لوائح، وافق عليها الحاضرون بالإجماع، ثم

---

[1] بغداد خلوفي، **الحركة العمالية الجزائرية و نشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954 – 1962** ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة وهران، 2014 – 2015، ص – ص 246 – 248.

[2] جريدة أسبوعية سياسية إخبارية جامعة، صدر أول عدد لها في 11 جوان 1937 في الذكرى الأولى لتأسيس الحزب الشيوعي التونسي، وهي اللّسان المركزي للحزب الشيوعي التونسي، تعطّلت منذ عام 1939، وعادت إلى الصدور في سلسلة جديدة ثانية من 10 جوان 1947 إلى 16 فيفري 1952، ثم عادت بعد انقطاع في السلسلة الثالثة يوم 21 أكتوبر 1955، واستمرت حتى 23 ديسمبر 1962 . أنظر: حبيب حسن اللولب، **التونسيون والثورة الجزائرية**،ج2 **مرجع سابق**، ص595.

[3] **جريدة الطليعة**، " **بيان الحزب الشيوعي التونسي إثر اغتيال عيسات إيدير**" ، ع133، 19 أوت 1959، ص1.

وجّهت إلى كل من رئيس الجمهورية التونسية ورئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والأمين العام للأمم المتحدة " داغ هامرشولد"[1].

كما استنكر الاتحاد العام التونسي للشغل الجريمة الفظيعة التي أودت بحياة النقابي "عيسات إيدير" من خلال البرقية التي نشرتها جريدة المجاهد، ومما جاء فيها: " جاءتنا برقية من الاتحاد العام التونسي للشغل تستنكر فيها الطبقة الشغيلة الجريمة الفظيعة ضد حياة رفيقنا " عيسات إيدير" أحد مشاهير نقابي شمال افريقيا، وأن هذه الجريمة تذكرنا بالعملية النذلة ضد المرحوم " فرحات حشاد "، وتختم البرقية بقولها : "... إن الطبقة الشغيلة التونسية لتثور ضد هذه الجريمة التي لا توصف، ويستنكرون مرة أخرى حرب الإبادة التي تتابعها فرنسا بالجزائر بكل ديماغوجية، ويرفعون نداءهم الحار إلى كل عمال العالم لكي يؤكّدون تضامنهم مع الشعب الجزائري المكافح من أجل حريته[2].

وكتبت جريدة " الصباح " مقالا عن إضراب الثمانية أيام الذي عرفته الجزائر، نقلته عن مراسل محطة أوربا 1، فضحت فيه الأساليب الاستعمارية في تعاملها مع المضربين حيث تحمل فيه الشعب الجزائري أبشع ألوان التعذيب، جاء فيه "...وفي يوم الاثنين 28 جانفي 1957 ، كان الإضراب عاما وشاملا، وأمام إجماع الأهالي الجزائريين على تنفيذ الإضراب، عمدت السلطة العسكرية في مساء ذلك اليوم إلى البحث عن العمال، وحمل من تجدهم في منازلهم إلى ميناء العاصمة ". كما كانت السيارات العسكرية تتنقل بين الرصيف والأحياء العربية، وفي نفس اليوم فتحت بعض المتاجر بالقوة"[3]. وفي اليوم الثاني من الإضراب، والموافق ليوم الثلاثاء 29 جانفي 1957، شنّ الجنود الفرنسيون هجوما عنيفا على الأحياء الجزائرية، وبدأت عمليات التفتيش عن العمال، والتّجار من

---

[1] **جريدة المجاهد**، " **صدى اغتيال الشهيد عيسات إيدير**"، ع48، 10 أوت 1958، ص4.

[2] **جريدة المجاهد**، " **صدى اغتيال الشهيد عيسات إيدير في العالم** "، ع48، 10 أوت 1959، ص8.

[3] **جريدة الصباح**،" **الإضراب الأسبوعي العظيم، كما يصفه مراسل محطة أوربا رقم1** "،السنة7، ع1580، 9 فيفري 1957، ص3.

الساعة الثالثة ليلا، وتواصل حتى الساعة التاسعة صباحا، تمكّن خلالها الجنود الفرنسيون من إخراج بعض العمال من مساكنهم، ونقلهم إلى أماكن العمل، وتكرّرت عمليات البحث، والتفتيش، والنقل، والإرجاع إلى المنازل طيلة الأيام التّالية أي الأربعاء والخميس والجمعة والسبت، وأما يوم الأحد فإنه يوم راحة ".

وقد فوجئت الإدارة الفرنسية في اليوم الثامن والأخير للإضراب بازدياد عدد المضربين، حيث قدمت الجريدة نسب الإضراب، فبلغت نسبتهم 80 % في الفنادق و90 % في المطاحن، و100% من باعة الجرائد، و100% في السكك الحديدية، وبقيت الدكاكين مغلقة طيلة مدة الاضراب، كما كان إضراب العمال الجزائريين في فرنسا عاما، ومتواصلا في مختلف المناطق الصناعية، وظلت نسبة المضربين عالية من اليوم الأول للإضراب إلى اليوم الثامن والأخير[1].

وقد نشرت جريدة " صوت العمل"[2] بلاغا، صدر عن الاتحاد العام للعمل الجزائريين يوضح نتائج إضراب الثمانية أيام، يفند فيه ادعاءات السلطات الفرنسية، أن الإضراب فاشل ويشكر فيه كل الفئات الاجتماعية المشاركة فيه، ومما جاي فيه : " خلافا لما ادّعته السلطات الفرنسية أثناء الحملة التشويشية الرسمية التي أثارتها، فإن الاتحاد العام للعمال الجزائريين يصرّح ويؤكد في تصريحه أن الإضراب العام قد حظي بنجاح كامل، إذ قام به الشعب الجزائري بأجمعه. ويشكر الاتحاد العام للعمال الجزائريين كافة الطبقات الشعبية من عمال، وأصحاب الصناع، وتجار، ما أبدته من شجاعة، وعزم في هاته الحالة ... وعلى الرّغم مما جهزته الحكومة من عظيم الوسائل الضغط، والاضطهاد بهذه المناسبة. وعلى الرّغم من وسائل التخويف، وتلك الحملة الصحافية المماطلة

---

[1] **جريدة الصباح**، " **الإضراب الأسبوعي، مصدر سابق**، ص3.

[2] جريدة أسبوعية، ناطقة بلسان الاتحاد العام التونسي للشغل، أصدرت أول أعدادها يوم 30 أفريل 1947، ومديرها فرحات حشاد، احتجت من عام 1948 إلى فيفري 1955، وصدرت من جديد يوم 2 مارس 1955 تحت إدارة أحمد بن صالح، وكان آخر أعدادها يوم 6 ماي 1957. أنظر: حبيب حسن اللولب، **مرجع سابق** ص596.

والتصريحات التهديدية، وعلى الرّغم من المناورات التي نشرتها الإذاعة الفرنسية، لقد برهن الشّعب الجزائري بأجمعه على نضجه السياسي بمقاومته الشريفة الصامدة، وبعزمه الحديدي... وقد نجح الإضراب نجاحا باهرا..."[1].

وعن إضراب الثمانية أيام دائما، وبمناسبة عرض القضية الجزائرية على الجمعية العامة للأمم المتحدة، أصدر الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة لائحة تأييد، وتضامن مع الشعب الجزائري، كما عبّر عن استنكاره لأساليب القمع المعتمدة من قبل جيش الاحتلال الفرنسي، وممارساته التعسفية التي يرتكبها في حق المضربين، وخاصة التجار، وأرباب الصناعات، باقتحام محلاتهم، وتحطيم أبوابها، وسلبها، ونهبها، واتلافها، وسرقتها، والزّج بهم في السجون والمعتقلات[2].

وخلال عرض القضية الجزائرية على الجمعية العامة للأمم المتحدة في مطلع عام 1957، أصدر الحزب الحر الدستوري الجديد بيانا، جدّد فيه تضامن الشعب التونسي وتأييده للشعب الجزائري في كفاحه من أجل استرجاع سيادته، وقرّر الحزب بهذه المناسبة القيام بإضراب عام وشامل يوم 30 جانفي1957[3]،كما تبنّت المنظمات الوطنية التّونسية الإضراب، تضامنا مع الجزائريين، ودعما لإضراب الثمانية أيام، ومنها: الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة، الاتحاد القومي للمزارعين. وهو ما أكّدته جريدة " المقاومة الجزائرية " في عددها السابع، الصادر يوم 16 فيفري 1957[4].

لقد استجاب الشعب الجزائري لنداء الإضراب العام الذي دعت له لجنة التنسيق والتنفيذ، فقد شارك فيه الشّعب بكل فئاته من عمال، وفلاحين، وتجار، وحرفيين، وطلبة

---

[1] **جريدة صوت العمل،" بلاغ من الاتحاد للعمال الجزائريين عن نتائج الإضراب"**، السلسلة الثالثة، ع48، 17 فيفري 1957، ص5.

[2] **جريدة الصباح، " لائحة تأييد وتضامن مع الشعب الجزائري"**، ع1579، 8 فيفري 1957، ص2.

[3] **جريدة العمل، " بيان الديوان السياسي "**، ع394، 29 جانفي 1957، ص1.

[4] **جريدة المقاومة الجزائرية، " صدى الإضراب العظيم في الأقطار العربية الشّقيقة، مظاهر التّضامن العربي"**، ع7 16 فيفري 1957، ص 8.

وشمل الإضراب كل التراب الوطني، وفي الخارج، حيث تتواجد الجالية الجزائرية المهاجرة في فرنسا. كما استجاب الجزائريون في تونس والمغرب للإضراب ، وبلغت نسبة الإضراب 90%. وبرهن فيه الشّعب بأجمعه على التحامه، وتعلقه بالثورة التحريرية، وبجبهة التحرير الوطني، وتمسكه بمطلبه الأساسي، ألا وهو استرجاع السيادة الوطنية. كما برهن الإضراب للرأي العام الفرنسي على قدرة الثورة الجزائرية على التنظيم، والتجنيد، والتّعبئة العامة، مفندا بذلك ما يروجه الاستعمار الفرنسي، وعملاءه في التشكيك بشعبية الثورة وشموليتها.

3- مؤتمر المهدية 17-20 جوان 1958 والدّعم الوحدوي المغاربي:

انعقد مؤتمر المغرب الموحد في مدينة المهدية بتونس أيام 17، 18، 19، 20 جوان 1958م، حيث التقت فيه الحكومتان التونسية والمغربية بلجنة التنسيق والتنفيذ عن الجزائر، وبحث المؤتمر باهتمام السياسة المسماة بسياسة الاندماج التي أقرّتها حوادث 13 ماي 1958[1]، وهذه السياسة لا يمكن أن تؤدي إلاّ إلى مضاعفة الحرب[2]، وذلك للنّظر في تطبيق قرارات مؤتمر طنجة[3]، وترسيمها، وقد تقرّر أن يشتمل جدول أعمال المؤتمر على النقاط التالية:

- تطبيق مقررات طنجة، ومنها مساعدة الجزائر، جلاء قوات الاحتلال من منطقة المغرب العربي، إدانة سياسة الجنرال شارل ديغول العسكرية في الجزائر، توحيد الجهود

---

[1] عبارة عن تمرد للقيادة العسكرية في الجزائر بقيادة الجنرال " جاك ماسو " في 13 ماي 1958، وأعلن فيه عن استلامهم الحكم، وطالبوا بعودة الجنرال ديغول، وانتهى هذا الانقلاب بنجاح، وذلك بتسلّم ديغول الحكم في 1 جوان 1958 أنظر: محمد داعي،" **إنقلاب 13 ماي 1958 وتبلور التطرف على الجمهورية الرابعة** " – **في**- **مجلة تون** ع4 ديسمبر 2017، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، ص162.

[2] **جريدة العمل**،" **ندوة المهدية** "، ع827، 21 جوان 1958، ص-ص 1 – 3.

[3] انعقد المؤتمر أيام 27 – 30 أفريل 1958 بقصر المارشان الملكي بمدينة طنجة المغربية، تحت رئاسة علال الفاسي وجمعت إلى جانب حزب جبهة التحرير الوطني، كل من حزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور التونسي لمعرفة تفاصيل عن قراراته، أنظر: معمر العايب، **مؤتمر طنجة المحطة الأخيرة لتصفية الاستعمار الفرنسي من المغرب العربي**، – في- **مجلة الراصد**، ع2 مارس-افريل 2002، ص ص 40 ، 41.

في الهيئة الدولية من أجل نصرة القضية الجزائرية، الإسراع في تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية ودعمها.

– دراسة مسألة إقامة الهيئات التي نص عليها مؤتمر طنجة (الأمانة الدائمة المجلس الاستشاري)[1].

لقد حضر المؤتمر ممثلو البلدان المغاربية الثلاثة (المغرب، تونس، والجزائر)، حيث مثّل المغرب الأقصى فيه، كل من السادة أحمد بلفريج رئيس الحكومة آنذاك، ونائبه السيد عبد الرحيم بوعبيد، أما عن الجانب الجزائري، فقد مثّل جبهة التحرير الوطني كل من: فرحات عباس، كريم بلقاسم، وعبد الحفيظ بوصوف، وهم أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ والرائد قاسي، قائد قاعدة جبهة التحرير الوطني في تونس، وأحمد فرنسيس، وأحمد بومنجل وآيت حسين عن جبهة التحرير الوطني في الخارج، بالإضافة إلى الأمين العام للعمال الجزائريين آنذاك الرشيد قايد، أما تونس التي احتضنت المؤتمر، فقد مثّلها كل من: الباهي الأدغم نائب رئيس المجلس، والصادق مقدم كاتب الدولة للعلاقات الخارجية والطيب المهيري كاتب الدولة للداخلية[2]، وعضوان من الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري، وهما: السيد أحمد التليلي والسيد عبد المجيد شاكر[3]، وأعطيت رئاسة هذا المؤتمر إلى السيد فرحات عباس عن الوفد الجزائري المشارك، مع عضوين آخرين، وهما السيدان: أحمد التليلي وأيت أحسن، وقد بادر السيد فرحات عباس بفتح الجلسة، ثمّ أعطى مباشرة الكلمة إلى السيد الباهي الأدغم عن الوفد التونسي، وأكّد هذا الأخير على أن تكون أشغال المؤتمر سرية[4].

---

[1] عبد الله مقلاتي، **العلاقات الجزائرية المغاربية والافريقية إبان الثورة الجزائرية**،ط1، ج2، دار السبيل للنشر والتوزيع الجزائر،2009،ص236.

[2] Mohammed,Harbi, **Les archives De la révolution algérienne**, éd, Daheb,2010,p,414.

[3] **جريدة المجاهد**، " **مؤتمر تونس كيف بدأ وكيف انتهى**"، ع26، 2 جويلية 1958، ص8.

[4] Mohammed,Harbi,op,cit ,p 414.

وانعقد المؤتمر في ظل التطورات التي شهدتها فرنسا على الصعيدين السياسي والعسكري، تمثلت في تمرد الجيش الفرنسي و المستوطنين الأوربيين في 13 ماي 1958 على السلطات الفرنسية في باريس، وكوّنوا لجنة الأمن العام، وكان ذلك التّمرد العسكري سببا رئيسيا في استدعاء الجنرال ديغول ليتولى الحكم في فرنسا في الفاتح جوان 1958 الأمر الذي فرض على ندوة تونس مزيدا من التكتل، والتشاور أكثر لمواجهة تحديات السلطة الفرنسية الجديدة [1].

وإذا كانت صحيفة جبهة التحرير الوطني " المجاهد " قد ربطت بين مؤتمري طنجة والمهدية، مذكّرة بأهميتهما في افتتاحية العدد 26 بعنوان "' من طنجة إلى المهدية" قائلة : " ... إن طنجة كانت يقظة ضمير من شعوب تريد استعادة وحدتها التي سحقها العدو ليتمكن من السيطرة عليها بسهولة، وبعبارة أخرى أن مؤتمر طنجة هو عزم 22 مليون من البشر على مطالبة فرنسا بالحساب، فرنسا التي حاربت التّاريخ بسلاح الكذب والتعسف... وابتداء من الآن أصبح لشعوب شمال إفريقيا محرك مشترك، وهو توحيد المغرب العربي... وفكرة الوحدة في المغرب العربي تبثّ الرّعب في فرنسا... وأن شمال افريقيا طائر جبار جسمه هو الجزائر، وجناحاه القويان هما تونس والمغرب ..."[2]، لكن الأحداث المتلاحقة سرعان ما كشفت عن تناقضات ومصالح قطرية تتناقض مع قرارات مؤتمر طنجة، فكانت البداية بقبول تونس في 30 جوان 1958 إبرام اتفاقية مع فرنسا تسمح لهذه الأخيرة بأن تمدّ أنابيب النفط الجزائري، وتحويله من آبار إيجلي (جنوب الجزائر) مرورا بالأراضي التّونسية لتصديره عن طريق ميناء الصخيرة بقابس (شمال شرق تونس)[3].

---

[1] محمد سريج، **البعد المغاربي مع الثورة الجزائرية من خلال جريدتي المجاهد الجزائرية والصباح التونسية 1956 – 1962**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر (ضفتي البحر المتوسط الغربي)، جامعة الجزائر2، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم التاريخ، 2009 – 2010، ص179.

[2] **جريدة المجاهد**، " **من طنجة إلى المهدية** " ، ع26، 2 جويلية 1958، ص–ص 1– 8.

[3] إسماعيل دبش، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954 – 1962**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2012، ص110.

وكانت لجنة التنسيق والتنفيذ قد وجّهت مذكرة إلى الحكومة التونسية قبل التوقيع على الاتفاقية المذكورة، نبّهتها من خلالها إلى التّبعات الخطيرة التي تترتب عن توقيعها[1].

فكانت موافقة الحكومة التونسية على تلك الاتفاقية سببا كافيا لتأزّم العلاقة بينها وبين جبهة التحرير الوطني[2]، لأن هذا السلوك مخالف لتعهدات النّظام التونسي، وعلى رأسه الرئيس الحبيب بورقيبة[3]، والذي أكّد قبل هذا الاتفاق أنّه "لا يستطيع أن يمنع التونسيين من الكفاح إلى جانب إخوانهم الجزائريين" وقال أيضا: " والشعب التونسي يستطيع أن يقبل الجوع في سبيل حرية الجزائر، لأن الحرية كما قال في خطابه عقب الاعتداء الفرنسي على ساقية سيدي يوسف التونسية، الحرية مسبقة على الخبز "[4]. وكانت فرنسا قد عرضت على ليبيا هذه الصفقة في أواخر سنة 1957، وأوائل 1958، فرفضتها الحكومة الليبية، كما رفضها البرلمان والملك، وضحّوا بالفوائد والأرباح التي كانت ستتحصل عليها ليبيا من هذا المشروع. كما رفضت حكومة المغرب – بعد مساعي جبهة التحرير الوطني – قبول شحنة النفط الفرنسية لتكريرها في مصانع مدينة قنيطرة المغربية وذلك بعد أن تسبّب تمرد 13 ماي 1958 في قطع المواصلات بين الفرنسيين في الجزائر الذين لم يجدوا سبيلا لحمل هذا النفط، وتكريره في مصانع مرسيليا، فضحّت الحكومة المغربية بالأموال التي كان من الإمكان الحصول عليها مقابل تكرير هذه الشحنة في مصانعها.

وتواصل جبهة التحرير الوطني نقدها للموقف التونسي، موجهة لها نداء للتضحية في سبيل القضية الجزائرية، ومما جاء في جريدة " المجاهد " قولها: "...نحن لا ننازع في

---

[1] لمعرفة تفاصيل هذه المذكرة، أنظر: **جريدة المجاهد**، **"من جبهة التحرير إلى الحكومة التونسية"**،ع27، 22 جويلية 1958، ص3.

[2] عامر رخيلة،" **الثورة الجزائرية والمغرب العربي** "، – في– **مجلة المصادر**، مجلة فصلية ، يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،ع1، 1999، ص169.

[3] اسماعيل دبش، **مرجع سابق**، ص110.

[4] **جريدة المجاهد**، " **الخبز المسموم** "، ع27، 22 جويلية 1958، ص5.

أن مد أنابيب النفط من تونس، ستستفيد منه البلاد التونسية، بما لا يقل عن مليار فرنك سنويا ولكننا نعتقد أيضا أن تونس تستطيع بكل سهولة أن تضحي بهذا المليار في سبيل انتصار الجزائر..."[1].

وكان لهذه الاتفاقية المبرمة بين الحكومة التونسية والحكومة الفرنسية آثار سلبية على الحرب التحريرية الجزائرية، ومنها:

– تدعيم غير مباشر سياسيا وماديا من طرف الحكومة التونسية للاستعمار الفرنسي وزيادة القمع الفرنسي للشعب الجزائري[2]، وقد عبّرت عنه جبهة التحرير الوطني من خلال المقال الذي ورد في جريدة المجاهد: "...إن تونس التي تلتهب النّار على حدودها في كل ساعة من ساعات الليل أو النهار، لا تستطيع أن تجهل أن النفط الذي سيمر من أرضها هو نفط مغتصب، يغتصبه الجيش الفرنسي بدباباته وطائراته، ولا يمر من الجزائر إلى تونس إلاّ بعد أن يجرف في طريقه الجثث البشرية، ثم يذهب إلى مصانع تكرير مرسيليا ليعود من جديد في طائرات الحلف الاطلسي، ودباباته لقتل الجزائريين"[3].

– محاولة فرنسا استغلال هذا الاتفاق لتغليط الرأي العام العالمي على أن الثورة الجزائرية مرفوضة حتى من قبل جيرانها، وأن العلاقات بين الحكومات المغاربية وفرنسا جيدة.

– ومن الناحية الاستراتيجية، فإن هذا الاتفاق لمرور أنبوب من الجنوب الجزائري عبارة عن تدعيم لمشروع فرنسا لفصل الجنوب (الصحراء) عن الشمال.

– يشكل مورد مالي هام لفرنسا لتمويل عملياتها العسكرية لقمع الثورة الجزائرية[4].

---

[1] " **الخبز المسموم** "، **مرجع سابق**، ص5.

[2] اسماعيل دبش، **مرجع سابق**، ص111.

[3] " **الخبر المسموم** " ، **المرجع السابق**، ص5.

[4] اسماعيل دبش، **المرجع السابق**، ص ص 111 ، 112.

– كان الاتفاق تدعيما مباشرا للاقتصاد الفرنسي المتأزم بسبب الأعباء المالية والمادية التي أثقلت كاهل الخزينة الفرنسية المترتبة عن حرب الجزائر، ولولا الدّعم الأمريكي لانهارت فرنسا اقتصاديا[1].

– أعطى هذا الأنبوب لفرنسا مبررا مضاعفة قواتها على الحدود الجزائرية – التونسية لمراقبة النشاط العسكري لجيش التحرير، فقد كانت المنطقة الحدودية الشرقية إحدى المنافذ الرئيسية لإدخال الأسلحة[2].

وختمت جريدة " المجاهد " قولها عن الاتفاق بكلمات ذات دلالة عميقة، حيث جاء في المقال : "...إننا نطمح إلى مسؤوليات عظمى أمام التاريخ، سطّرها مؤتمر طنجة العظيم وهتف لها شعبنا في كل المغرب العربي من صميم قلبه، لأنها تجاوبت تجاوبا عميقا مع رسالته النبيلة، ومصيره العظيم. إن الدماء التي دفعها شعبنا في المغرب العربي بسخاء، لم يبذلها في سبيل "الخبز اليومي" الملطخ بالدّماء والجرائم الاستعمارية"[3].

وأعلن الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة من جهة أخرى عن مبادرة يوم17 فيفري 1959، صرّح بأن تونس مستعدة لتسوية مسألة " بنزرت " بتنازلها لصالح فرنسا لو أن ديغول أبدى استعدادا لإنهاء الحرب في الجزائر[4]. وجاء في هذا السّياق ما يلي: " نحن نعتبر اليوم إيجاد حل لقضية " بنزرت " يكون تنازلا منا لفائدة فرنسا بشرط أن تقبل الحكومة الفرنسية بحل قضية الجزائر على أساس الاستقلال، فإذا كنا نستطيع إعانة

---

[1] عامر رخيلة، **مرجع سابق**، ص170.

[2] مريم صغير، **مرجع سابق**، ص ص 142 ، 143.

[3] " **الخبز المسموم** " ، **مرجع سابق**، ص5.

[4] بشير سعدوني، **الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي(مواقف الدول العربية والجامعة العربية 1954 – 1962 من الثورة الجزائرية من خلال الخطاب الرسمي)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة ابن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008–2009، ص12.

إخواننا الجزائريين بفضل " بنزرت "، فنحن مستعدون لقبول الحل الوسط الذي يكون من نتائجه وضع حد للحرب الجزائرية من جهة، والتّعجيل بتحقيق وحدة شمال إفريقيا..."[1].

ويتضح مما سبق أن الخطاب الرسمي التونسي حيال القضية الجزائرية، غير واضح، بل اتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار، فتارة يراعي مصالح تونس، بإبرامها اتفاقية "ايجلي"، مبررا ذلك بكونها إجراء يصب في مصلحة تونس، لأنه يخفّف عنها الأعباء المالية، وتارة أخرى، تدعم استقلال الجزائر، حيث عرضت تونس على فرنسا الاحتفاظ بقاعدة " بنزرت " مقابل أن تستجيب لمطالب الشّعب الجزائري، وذلك باسترجاع سيادته وتحقيق مصيره، والمتابعون للشّأن السياسي والعارفون لخبايا سياسة بورقيبة، يرون أن هذا الأخير كان يدرك تماما أن فرنسا لن تقايض الجزائر بمدينة في مستوى " بنزرت "، وأن قبول فرنسا هذه المبادرة ضرب من الخيال.

4- اللاّجئون الجزائريون في تونس:

ارتبطت مأساة اللاجئين الجزائريين بأساليب التدمير والإبادة التي اتبعتها السلطات الفرنسية ضد الشعب الجزائري، مما أدى إلى هجرة عدد كبير من الجزائريين نحو تونس والمغرب[2]، وتلخص صحيفة " لاتريبيون دي جنيف السويسرية " أسباب هجرة هؤلاء اللاجئين وفرارهم إلى تونس على وجه الخصوص، والمغرب الأقصى بما يلي:

- خوف هؤلاء اللاّجئين من التنكيل والاعتقال.
- فرارهم من المحتشدات ومراكز التجميع.
- هدم قراهم ودواويرهم[3].

وقد نشرت جريدة " المجاهد " مقالا بعنوان " اللاجئون في عين أخمودة، يفضحون فرنسا أمام الرأي العام العالمي "، وقد تضمن وصفا تفصيليا للدّمار والإبادة الشاملة التي

---

[1] جريدة العمل، " **تنازل عن بنزرت لحل القضية الجزائرية** " ع1035، 18 فيفري 1959، ص1.

[2] حبيب حسن اللولب، **مرجع سابق**، ص498.

[3] عبد الرحمان عواطف، **مرجع سابق**، ص ص 110 ، 111.

تعرضت لها دواوير، ومشاتيهم، فالجنود لم يكتفوا بمحاصرة المشاتي وإغلاق البيوت على سكانها لمدة أسبوع أو أكثر، بل يخرجونهم بعد ذلك شبه هياكل عظمية، ويعرضونهم لسلسلة أخرى من العذاب لاستنطاقهم، ثم يشعلون الحرائق في المشاتي، ويستولون على النساء كسبايا، ويعتدون على حرماتهن أمام الأطفال، ويلقون جثث الضحايا في العادة في الآبار والمطامير، بالإضافة إلى أساليب النّهب، والسّلب التي وصلت إلى انتزاع القرمود الأحمر من الديار قبل أن يشعلوها [1] .

إن مأساة حرب التحرير الجزائرية، لا تتمثل فقط فيما يلاقيه الشّعب الجزائري يوميا من تعذيب وتنكيل، وتقتيل جماعي، ونهب وسلب، ولا في السّجون والمعتقلات والمحتشدات، ولا في الحصار المضروب على القرى . فلم تبق محصورة في نطاق التراب الوطني حيث المدافع والقنابل تعصف بالأرواح والأموات أناء الليل وأطراف النّهار منذ خمس سنوات من اندلاع الثورة الجزائرية، بل تخطت الحد، وعبرت الحواجز، وتبعت منكوبي الجزائر من شيوخ، ونساء، وأطفال حيثما حلوا .

إن هناك مأساة أخرى، هي مأساة اللاجئين، الذين فقدوا كل شيء، فهم منبوذون في العراء، عرضة لحر الصيف، وقرّ الشتاء، فأصبحوا مكانا خصبا للأمراض والأوبئة وطعاما سائغا للموت، وعاديات الحياة. فكلّ من زار مراكزهم من صحافيين وممثلين لمنظمات خيرية عالمية، عاد وفي قلبه ألم، وفي نفسه حسرة، وفي عينه دموع[2].

كانت تتواجد ببلدان المغرب العربي عامة، وتونس خاصة، جالية جزائرية معتبرة ومع اندلاع الحرب التحريرية، تنقلت أعداد كبيرة من اللاجئين الذين اضطرتهم ظروف الحرب للّجوء إلى البلدين المجاورين (تونس والمغرب) .

---

[1] **<u>جريدة المجاهد</u>، " اللاّجئون في عين خمودة يفضحون فرنسا أمام الرأي العام العالمي "**، ع20، 15 مارس 1958 ص ص 6،7.

[2] **<u>جريدة المجاهد</u>، " مأساة اللاّجئين ، فضيحة الإنسانية"**، ع55، 16 نوفمبر 1959، ص8.

وفي إطار مساعي تونس لدى هيئة الأمم المتحدة، اتصل المنجي سليم سفير تونس في الولايات المتحدة ونائبها لدى الجمعية العامة للهيئة ذاتها بالسيد أمحمد يزيد مندوب جبهة التحرير الوطني بنيويورك، ثم اتصل مع الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة داغ همر شولد" Dag Hammarskjöld " وأجرى معه محادثة تناولت مسألة إعانة اللاجئين الجزائريين في تونس[1] . وبطلب من كتابة الدولة التونسية للأخبار، تحوّل جمع من الصحافيين التونسيين والأجانب من مختلف الجنسيات إلى الحدود الجزائرية التونسية كي يتمكنوا من مشاهدة اتساع هجرة الجزائريين تحت الضغط الاستعماري المتوالي على القرى والمداشر الجزائرية، وقد شاهد هؤلاء الصحافيين من بينهم إنجليز وألمان وأمريكان بأعينهم صورة من المأساة الجزائرية، كما رأوا طائرة عسكرية فرنسية تحلق فوق مخيم اللاّجئين الجدد، وسمعوا خلال مدة إقامتهم على الحدود دوي القنابل التي كانت تسقط في الجهة المقابلة ناشرة الخراب والدمار في صفوف المدنيين العزل[2].

وكان ممثل تونس في الأمم المتحدة "المنجي سليم" قد ألقى خطابا أمام اللّجنة السياسية التابعة لهيئة الأمم المتحدة، تناول فيه القضية الجزائرية، وفي مقدمتها قضية اللاجئين الجزائريين في تونس، مشيرا إلى معاناتهم، والصعوبات التي تواجهها تونس بسبب مواردها المحدودة للغاية، وعدم قدرتها على استيعاب الكم الهائل من النازحين نحوها، ومما جاء في الخطاب: "... فقد عبرت الحرب الحدود الجزائرية، وكانت لها أوخم العواقب بالتراب التونسي نفسه، وفعلا فقد نزح عدد كبير من المدنيين إلى تونس فرارا من أعمال القمع والإرهاب المسلطة على سكان القرى والمداشر، وهكذا عبرت الحدود التونسية موجات عارمة من اللاّجئين نساءا وأطفالا وشيوخا، لم يحملوا معهم إلاّ ما كان في استطاعتهم أن يعبروا به الحدود، ونزلوا بأرضنا محتمين بحمى تونس. ولم يسع

[1] **جريدة المقاومة الجزائرية**، " **مساعي تونس لدى هيئة الأمم**" ، ع16، 3 جزان 1957، ص16.

[2] **جريدة المقاومة الجزائرية**، " **الأمة التونسية تحتضن اللاجئين الجزائريين** "، ع16، 3 جزان 1957، ص16.

حكومتي إلاّ أن تستجيب لهم، فاستعانت بمنظمة الهلال الأحمر التونسية التابعة لمنظمة الصليب الأحمر الدولية وبجميع المنظمات القومية المحلية سعيا لتوفير أسباب الراحة الضرورية لنزلائها. لكن تضخم عدد اللاجئين حال دون تمكينهم جميعا من كل حاجياتهم خصوصا وأن الموارد التونسية الصرفة محدودة للغاية، فدفع ذلك الحكومة التونسية إلى الاستنجاد باللّجنة الأممية العليا الخاصة باللاجئين، وقامت هذه المنظمة بالتّحريات اللازمة في نفس المكان، فتبيّن لها عدد اللاجئين الجزائريين بتونس لا يقل عن الخمسين ألفا، وجميعهم في حاجة كاملة إلى جميع النجدات..." [1].

فقد كان هناك اهتمام كبير من قبل تونس برعاية اللاّجئين الجزائريين، ويندرج ذلك في إطار العمل الإنساني الذي قدّمته للشعب الجزائري في حربه التحريرية، حيث استقبلت ما بين 1956 – 1958 حوالي 250 ألف لاجئ الذين فرّوا من حملات القمع والقتل التي اقترفتها القوات الفرنسية في الجزائر[2]، وقدّر الهلال الأحمر الجزائري عددهم نحو 500 ألف بين لاجئ وعاجز في القطرين التونسي والمغربي[3] وكانت أهم مراكز اللاجئين الجزائريين بتونس بالولايات الحدودية مثل سوق الأربعاء، والكاف وقفصة، وحتى في تونس العاصمة[4].

كما قدّمت لهم الحكومة التونسية مساعدات، من خلال عملية تأطيرهم، وتقديم الإسعافات والخدمات لهم، وقدّم الهلال الأحمر التونسي الإعانات، والإغاثات المتاحة من ملابس ومؤونة، وأدوية لضحايا الحرب التّحريرية في الجزائر، وقد تمّ استقبال أطفال اللاّجئين وتبنيهم من قبل عائلات تونسية، وإدراجهم بالمدارس العمومية [5]. وسهرت على

---

[1] **جريدة العمل**، " **مقتطف من نص الخطاب الهام الذي ألقاه سعادة المنجي سليم أمام اللّجنة السياسية التابعة لهيئة الأمم المتحدة** "،ع672، 8 ديسمبر 1957، ص3.

[2] عميرة عليّة الصغيّر، **اليوسفيون**، **مرجع سابق**، ص 247.

[3] **جريدة المجاهد**، " **مأساة اللاّجئين ، فضيحة الإنسانية**، **مرجع سابق**، ص10.

[4] عميرة عليّة الصغيّر، **المرجع السابق**، ص 248.

[5] رضا ميموني، **مرجع سابق**، ص114.

رعاية مختلف شؤونهم والتخفيف من مأساتهم، كما دافعت عن قضيتهم في المنابر الدولية واستنجدت بهيئات الإغاثة العالمية[1].

ولم تكن إقامة هؤلاء اللاجئين على الأراضي التونسية تخلو من المعاناة بسبب الظروف الاجتماعية والصحية التي كانوا يعيشونها يوميا، حيث أصبحت وضعيتهم في مجملها مزرية للغاية[2]، وجاء في جريدة " المجاهد " عن الوضع الاجتماعي الذي يعيشه اللاجئون : " لا مواد دهنية ولا ملح ولا سكر ولا لحم ولا لبن، هناك تعاسة الأشد عراء وخطرا في عالمنا الحاضر... "، ويتشكل اللاجئون من فئات مختلفة، فمنهم الأطفال الذين يشكلون نسبة 50% من مجموع اللاجئين، تليهم النّساء بنسبة 35 %، ثم الرّجال بنسبة 15% الذين أغلبهم من المسنين والشيوخ، ويسكن اللاجئون الجزائريون في أكواخ تعيسة، لا تقيهم حرا ولا بردا [3]. وفي صفحة " نصف الشهر السياسي "، أشارت الجريدة إلى جهود المفوض السّامي للأمم المتحدة أوغست لنت " August Lint" والذي أعدّ نداء خاصا إلى الحكومات لمساعدة اللاجئين الجزائريين في تونس، ومراكش، وقد أشار فيه إلى حاجة اللاجئين الجزائريين إلى مواد غذائية أساسية، وأن الكثيرين منهم أطفال[4].

واعترافا بالجهود المبذولة من قبل الحكومة التونسية تجاه اللاجئين الجزائريين فيما يتعلق بتوزيع المساعدات الخارجية، سجلت جريدة " المجاهد" ما قامت به هذه الدولة الفتية فكتبت مقالا بعنوان " **إلى اللاجئين الجزائريين**"، أبرزت فيه مختلف المساعدات التي وزعتها الحكومة التونسية على اللاجئين الجزائريين، ومما جاء فيه : " حملت باخرة إسبانية من الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم السوري) كميات من القمح الصلب والفارينة

---

[1] عبدالله مقلاتي، " **البعد المغاربي للثورة الجزائرية ودور بلدان المغرب العربي في دعمها**"،– في– **مجلة المصادر**، ع14 السداسي الثاني 2006، ص203.

[2] الطاهر جبلي، " **مأساة اللاجئين الجزائريين على الحدود الشرقية خلال الثورة التحريرية (1954–1962)**" – في– **مجلة المصادر**، ع20، السداسي الثاني 2009، ص 275.

[3] **جريدة المجاهد**، " **فضيحة الإنسانية** " ، ع55، 16 نوفمبر 1959، ص8.

[4] **جريدة المجاهد**، " **نصف الشهر السياسي** "، ع36، 6 فيفري 1956، ص11.

إلى تونس، حيث تسلمها الهلال الأحمر الجزائري، وشرع في توزيعها على اللاّجئين الجزائريين المقيمين بالجمهورية التونسية، وذلك في 7 سبتمبر 1958 بشحنة بلغ وزنها 987 طن من القمح . كما وصلت في اليوم الموالي إلى نفس الميناء (ميناء تونس) باخرة أمريكية، تحمل 2400 طن من القمح، ووصلت سفينة أمريكية أخرى في 12 سبتمبر، تحمل نفس الكمية من القمح، وشحنة من الجبن، تقدر بـ 245 طن ويجري توزيع هذه المواد تحت إشراف الحكومة التونسية بواسطة الهلال الأحمر التونسي[1]. كما أعلنت الحكومة الأمريكية أنها تبرعت بمائة ألف دولار لبرنامج المساعدة الدولي للاجئين الجزائريين في تونس، وقدّم المبلغ إلى المندوب السّامي لمشروع إغاثة اللاجئين في تونس[2]. ووصلت يوم الخميس 12 مارس 1959 إلى ميناء تونس الباخرة التشيكوسلوفاكية – يوليوس فوسيك – محملة بمقدار 750 طن من اللّباس، والأدوية ومختلف الأغذية المصبرة، أرسلها الصليب الأحمر إلى اللاّجئين الجزائريين بالبلاد التونسية [3] .

ومن جهة أخرى، فقد قامت كل من تونس والمغرب بجهود معتبرة لتخفيف الآلام عن أولئك البؤساء، لكن اشتداد المعارك، جعل عددهم يتضخم، وحالاتهم تزداد سوءا، مما تعذر على الحكومتين تنظيم الإسعافات الناجعة، وفي هذا الإطار، تقدّم كل من السيد المنجي سليم، وعبد اللطيف الفيلالي، نائبا تونس والمغرب في الأمم المتحدة يوم 6 نوفمبر 1958 بمشروع قرار يحثّان المندوب السامي لشؤون اللاجئين على الإسراع بمساعدة اللاّجئين الجزائريين بكيفية فعالة، وقد حاز المشروع على أغلبية الأصوات (52)، مقابل (2) لفرنسا وجنوب إفريقيا ، وامتناع (15) عضو عن التصويت[4] .

---

[1] **<u>جريدة المجاهد</u>**، " **إلى اللاجئين الجزائريين** "، ع29، 17 سبتمبر 1958، ص2.

[2] **<u>جريدة المجاهد</u>**، " **نصف الشهر السياسي، أمريكا تتبرع على اللاجئين** "، ع36، 6 فيفري 1959، ص11.

[3] **<u>جريدة المجاهد</u>** ،" **في عون اللاجئين الجزائريين** "، ع38، 17 مارس 1959، ص10.

[4] **<u>جريدة المجاهد</u>** " **شتاء آخر يداهم إخواننا اللاّجئين** "، ع33، 8 ديسمبر 1958، ص13.

5- فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم :

عرفت الحركة الرياضية مسيرتها الوطنية منذ العشرينات من القرن الماضي، فكانت هناك نشاطات في مختلف الرياضات، ومنها رياضة الدراجات والملاكمة وكرة القدم حيث تأسس نادي مولودية الجزائر عام 1921، فكانت الملاعب والقاعات فرصة للجمهور الجزائري للتعبير عن انتمائه، والتعريف بهويته، والمطالبة بالحرية والاستقلال[1].

وعشية اندلاع الثورة التحريرية، كان قادة الثورة قد حرروا بيانا، وقد وجهوه إلى الشعب الجزائري، وتضمن أهداف الثورة، وكيفية تنظيمها وسيرها، ودعوا كل فئات الشعب للالتحاق بها، ومما جاء فيه: "...أيها الجزائري، إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة وواجبك هو أن تنضم إليها لإنقاذ بلادنا والعمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التّحرير الوطني هي جبهتك، وانتصارها هو انتصارك[2]. وورد في البيان أيضا: " إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية. وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلا، ولكن النّصر محقق "[3].

وهكذا فإن جبهة التحرير الوطني لم تستثن أحدا من فئات الشعب الجزائري، كما ورد في بيان نوفمبر 1954، فكانت تدرك أن انتصار الشعب الجزائري على الاستعمار الفرنسي لن يتحقق إلاّ إذا تظافرت جهود جميع الجزائريين، لذا دعت إلى مقاطعة وقطع الصلة معه، للقضاء على أحلام الفرنسيين بأن الجزائر فرنسية، وفي عام 1955، وجّهت نداء إلى الأندية الجزائرية تأمرها بالتوقف عن مواصلة نشاطاتها ضمن البطولة

---

[1] أحمد عصماني، **شباب ثورة التحرير الجزائرية من الاحتلال والعبودية إلى الاستقلال والحرية 1946 –1962**، مطبعة بلحاج، الجزائر، 2004، ص117.

[2] من بيان أول نوفمبر 1954، **وزارة الاعلام والثقافة**، " **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954 – 1962)**".

[3] من بيان أول نوفمبر 1954.

الاستعمارية والالتحاق بصفوف الثورة[1]، وذلك تطبيقا لسياسة المقاطعة التي نادت بها جبهة التحرير الوطني في ديسمبر 1955[2].

وعلى الرّغم من الظروف غير المواتية لتكوين بطولة جزائرية تحت إشراف جبهة التحرير الوطني، فإن قادة الثورة كانوا يدركون أهمية توظيف الرياضة في المجال السياسي والدبلوماسي بهدف التعريف بالقضية الجزائرية، وإبراز شخصيتها المستقلة فكانت من بين قرارات مؤتمر الصومام إنشاء تنظيمات تابعة لجبهة التحرير الوطني حيث رأت هذه الأخيرة ضرورة إيجاد تنظيم رياضي يحمل اسمها، ويكون سفيرا لها في المحافل الدولية، بالنّظر إلى أهمية الرياضة وشعبيتها على المستوى الدولي، وخاصة كرة القدم، فقرّرت تأسيس فريق لكرة القدم من اللاعبين الجزائريين المنتمين إلى البطولة الفرنسية، ووجّهت لهؤلاء اللاّعبين نداء للالتحاق بالثورة [3].

– فريق جيش التحرير الوطني لكرة القدم:

لقد سبق تأسيس فريق جبهة التحرير لكرة القدم فريق جيش التحرير الوطني في أواخر شهر ماي 1957 من لاعبين جزائريين كانوا ينشطون في البطولة الجزائرية والتونسية[4]، فكان الفريق ممثل وسفير الثورة الجزائرية الصادق، والمعبر عن شخصيتها ومكانتها بين شعوب العالم، حيث رفع رايتها عالميا في سماء العديد من البلدان الشقيقة والصديقة[5]، وقام هذا المنتخب بجولة في عدة بلدان عربية، قدّم خلالها عدة مباريات رياضية، وعرّف بمسيرة الكفاح المسلح الذي يخوضه الشعب الجزائري ضد الاستعمار[6].

---

[1] أحمد عصماني، **مرجع سابق**، ص 118.

[2] مصطفى الأشرف، **الجزائر: الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007،ص 192.

[3] قادة لحمر، " **دور فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم في الدعاية للقضية الجزائرية 1958 – 1962** " **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، ع1، سيدي بلعابس، 2013، ص143.

[4] أحمد عصماني، **مرجع سابق**، ص 118.

[5] محمد لحسن زغيدي، **العلم الوطني الجزائري، دلالات رمزية ومسيرة نضالية**، دار هومة، الجزائر، 2015، ص189.

[6] أحمد عصماني، **مرجع سابق**، ص118.

وقد استقبلت العناصر الوطنية استقبال الأبطال من قبل الجماهير التي احتضنتهم وخصتهم باحتفالات أسطورية كلما حلّ الفريق ببلدانها لإجراء بعض المباريات الودية مع فرقهم المحلية، فأثناء تواجده في تونس، أقامت له الجالية والسفارة الليبية بتونس حفلات تكريمية، وكان يصحب الفريق مدربه صالح سعيدو، وأحمد معاش سكريتير إداري، وكان كل لاعب مجاهد في جيش التحرير الوطني، وكانت المباريات تظاهرات وطنية، عبّرت من خلالها الشعوب العربية عن تأييدها للثورة الجزائرية وللشعب الجزائري الذي يخوض حربا ضد الاستعمار الفرنسي من أجل نيل استقلاله، ففي بغداد خرجت الجماهير في مظاهرة صاخبة تهتف بحياة الجزائر وأبطال الجزائر.

أما فريق جيش التحرير الوطني، فقد كان ينزل إلى الملعب مرتديا ملابس بلون العلم الجزائري، ويردّد دائما نشيده الرّسمي، نشيد الكفاح :

جزائرنا يا بلاد الجدود * نهضنا نحطّم عنك القيود

ففيك برغم العداء سنسود * و نعصف بالظلم والظالمين

لقد أجرى الفريق عدة مباريات، ومنها: تسع مباريات مع ليبيا، وأربع مع مصر وثلاث مع سوريا، وثلاث مع العراق[1].

كان انتصار هذا الفريق في مبارياته الهامة حافزا لقادة الثورة من أجل تأسيس فريق محترف يكون سفيرا للقضية الوطنية في المحافل الدولية، ويدافع عن ألوانها الوطنية. وما إن حلّ شهر أفريل عام 1958 حتى وجّهت قيادة الثورة نداء للرياضيين الجزائريين بفرنسا للالتحاق بتونس، وقد استجاب اللاعبون الجزائريون لنداء جبهة التحرير الوطني، حيث قرّروا التّوقف عن اللّعب والخروج من فرنسا نحو تونس[2]. وفي 9 أفريل1958 تمّ توجيه استدعاء لكل من رشيد مخلوفي

---

[1] **جريدة المجاهد،** " **فريق الجيش لكرة القدم، يزور الأقطار الشقيقة** "،ع20، 15 مارس 1958، ص9.

[2] عمار قليل، **مرجع سابق،** ص362.

ومصطفى زيتوني للعب في المنتخب الفرنسي للمشاركة في كأس العالم بالسويد عام 1958 لكن اللاّعبين فضلا الطريق المؤدي إلى الحرية والكرامة على الشهرة[1]. وبدأ اللاعبون يختفون الواحد تلو الآخر، أي قبل أسبوع واحد من مقابلة فرنسا وسويسرا وقد أحدث ذلك هزة في أركان البيت الرياضي الفرنسي، وشغل هذا الاختفاء حيزا كبيرا في الصحافة العالمية، وذكرت أن الجزائريين تركوا المال، ولبّوا نداء وطنهم، رغم الإجراءات الأمنية الفرنسية المشددة، وجهازها السري[2] .

وقد تناولت جريدة " المجاهد " الخبر في عددها ال 22 الصادر في 15 أفريل 1958 وجاء في المقال : " انتشر نبأ اختفاء عدد من أشهر لاعبي كرة القدم الجزائريين في فرنسا بسرعة البرق، فأحدثت هزة عنيفة في الأوساط الرياضية الفرنسية التي كانت تستعد للمشاركة في مباراة عالمية يوم الأربعاء 16 أفريل 1958، والمعلوم أن ثلاثة وثلاثين جزائريا منخرطين في عدة جمعيات رياضية فرنسية قرّروا التّوقف عن اللّعب، والخروج من فرنسا، فحلّ بتونس خمسة منهم أشهرهم اللاّعب زيتوني وبن تيفور...، وقد أجمع الاختصاصيون في فن الرياضة على أن الفراغ الذي أحدثه ذهاب اللاعبين الجزائريين المحترفين في النوادي الفرنسية هو ضربة قاضية نالت من صميم القسم المحترف في لعبة كرة القدم " [3]. وفي هذا الإطار ذكرت مجلة " لوبسرفاتور" الفرنسية ما يلي: " إن مغادرة اللاّعبين الجزائريين لفرنسا، يمثل خسارة تقدر بمائة مليون من الفرنكات، حيث كانت تربط هؤلاء اللاعبين عقود مرتفعة جدا نظرا لقيمتهم وفعاليتهم في المباريات التي يشاركون فيها، فالسّيد " زيتوني " هو الذي رجّح كفة فرنسا ضد إسبانيا، كان يتسلم عشرين مليون، ومخلوفي خمسة عشر مليون، وبن تيفور ثمانية مليون[4]. لقد كانت بداية

---

[1] فيصل شحات، **ملحمة الرياضة الجزائرية**، تر: مختار علام، البيازين، الجزائر ، 2015، ص150.

[2] أحمد عصماني، **مرجع سابق**، ص120.

[3] **جريدة المجاهد**، " **أبطال كرة القدم**"،ع22، 15 افريل 1958، ص10.

[4] قادة لحمر، **مرجع سابق**، ص146.

مسيرة المنتخب الجزائري لكرة القدم في ظروف سرية، حيث قام "محمد ومزراق[1]بالاتصال بعشرة لاعبين[2] من أبرز اللاعبين المحترفين من أصول جزائرية، كانوا ينشطون في البطولة الفرنسية آنذاك، حيث طلب منهم مغادرة فرنسا سرا والتّوجه إلى تونس[3]، وفي هذا الصّدد يقول رشيد مخلوفي وهو من أبرز تلك العناصر وصانع ألعاب نادي " سان تيتيان " الفرنسي : " لم أتردد لحظة واحدة في الفرار من الخدمة العسكرية التي كنت أؤديها في فيلق" جوا نفيل " كما تعلمون، فالنّاس اليوم يهتمون بمشوارهم الاحترافي والسجل الرياضي والمال...كأس العالم، بالتأكيد فكّرت فيها لكن لم تكن تعني لي شيئا مقارنة بالكفاح من أجل استقلال بلدي..."[4].

– تأسيس فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم:

وهكذا تأسس فريق جبهة التحرير الوطني[5] يوم الاثنين 14 أفريل 1958، وكان خير سفير للرياضة الجزائرية في تلك الفترة، حيث قام بعدة زيارات لدول شقيقة وصديقة. فأثناء تواجده في تونس، قامت الحكومة التونسية بتوفير ملعب للفريق للتدريب فيه. وفي إطار الدّعم والتضامن، استقبلت تونس ستة لاعبين جزائريين في كرة القدم، اختفوا أخيرا في فرنسا، وتجمعوا في جنيف، وقد صرّحوا للصحفيين بأنهم وطنيون جزائريون، ومن بينهم: حسين بوشاش، وأمقران وليكان، وسعيد عمارة، ومحمد بوريشة[6]، وقد التحقوا بتونس بعد

---

[1] ولد محمد بومزراق عام 1921 بالأصنام (الشلف حاليا)، وهو لاعب سابق في الجمعية الرياضية لأورليان فيل (الشلف حاليا)، ولعب في العديد من النوادي الفرنسية، أنظر: حسين صديقي، **رشيد مخلوفي ، قطعة سماء في عالم كرة القدم**، تر: مختار علام، دار البيازين، الجزائر، 2015،ص63.

[2] وهم : عبد العزيز بن تيفور (نادي موناكو)، عبد الرحمان بوبكر(موناكو)، مصطفى زيتوني(موناكو)، قدور بخلوفي (موناكو)، عبد الحميد كرمالي (نادي ليون)، رشيد مخلوفي (نادي سانتيتيان)، عمار روّاي (أنجيه)، مختار لعريبي، عبد الرحمان بوشوق (تولوز) ، سعيد براهيمي (نادي تولوز) ، أنظر: حسين صديقي، **مرجع سابق**، ص63.

[3] قادة لحمر، **مرجع سابق**، ص144.

[4] حسين صدقي ، **مصدر سابق**، ص 62..

[5] أنظر **الملحق رقم (19):** الصورة الجماعية لفريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم.

[6] **جريدة العمل**، " **وصول ستة لاعبين جزائريين لتونس** "، ع1560، 28 أكتوبر 1960، ص2.

حصولهم على تسهيلات تمثلت في جوازات سفر تونسية، سلمت لهم من قبل السفارة التونسية بإيطاليا.

وقد حظي اللاعبون الجزائريون لكرة القدم في تونس باستقبال أخوي وحار، ونظمت مباراة يوم 2 ماي 1958 بتونس بالملعب البلدي في بلفيدير " Belvédère " بين المنتخب التونسي وفريق جبهة التحرير الوطني، وعادت مداخيل المباراة لفائدة اللاجئين الجزائريين[1] رغم تهديدات الاتحاد الدولي لكرة القدم بمعاقبة الفرق الوطنية، وتشطيب عضويتها، إذا قبلت اللّعب مع فريق جبهة التحرير الوطني، فضربت تونس تهديدات الاتحاد الدولي لكرة القدم عرض الحائط، الأمر الذي جعل الاتحاد الدولي للعبة يصدر قرارا بتشطيب عضوية تونس.[2] كما حظي الفريق باستقبالات رسمية أثناء جولاته الرياضية، ففي المملكة الأردنية، وجد في استقباله الملك " حسين " الذي عبّر عن إعجابه بكفاح الشّعب الجزائري المجاهد، وتأييده المطلق للقضية الجزائرية، وقد أجرى الفريق في الأردن أربع مباريات ناجحة في نابلس والقدس وأربد، وأخيرا في العاصمة عمان[3] .

لم يكتف فريق جبهة التحرير الوطني بزيارة البلدان العربية الشقيقة فحسب، بل زار بعد ذلك أقطار في أوروبا الوسطى، حيث أجرى عدة مباريات مع الفرق القومية وغيرها من البلدان[4].

كما كانت للفريق جولات في جنوب شرق آسيا، حيث وصل إلى بيكين يوم 16 أكتوبر 1959، للقيام بجولة رياضية في الصين الشعبية، وقد لعب ثلاث مباريات، ربح واحدة منها وخسر اثنتين، وقد حظي باستقبال من قبل الكثير من الوزراء الصينيين، ومن

---

[1] حبيب حسن اللولب، **مرجع سابق**، ص ص 610 ، 611.

[2] **جريدة العمل**، " **الاتحاد الدولي لكرة القدم** "، ع933، 24 اكتوبر 1958، ص2.

[3] **جريدة المجاهد**، " **فرقتنا الرياضية في الأردن** "،ع38، 17 مارس 1959، ص10.

[4] **جريدة المجاهد**، " **نصف الشهر السّياسي** " ، **نشاط الفرقة القومية لكرة القدم** " ع 36، 6 فيفري 1959، ص11.

بينهم نائب رئيس الوزراء الصيني " هولنج "[1]. كما قام الفريق بجولة إلى فيتنام الديمقراطية، قوبل فيها بأعظم مظاهر الترحيب والإعجاب، وتجاوزت الجولة ميدان الرياضة، لتصبح تعبيرا قويا عن الصداقة الوطيدة بين الشعوب المناضلة، وكان في استقبالهم الزعيم الفيتنامي " هوشي منه " في هانوي[2].

وهكذا كان عناصر فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم سفراء حقيقيين، رفعوا علمها، وعرّفوا بالثورة الجزائرية، وبقضيتها في المحافل الدولية من خلال مشاركاته في المباريات الدولية، وواصل نشاطه إلى أن استرجعت الجزائر سيادتها، وعاد اللاعبون إلى أرض الوطن مع بقية أبناء الجزائر في الخارج، بعد أربع سنوات، وبقي يقوم بدوره في خدمة الرياضة الجزائرية في عدة ميادين، كلاعبين، ومدربين، و مسيرين.

6 – من المفاوضات إلى الاستقلال 1956 – 1962:

أ- الاتصالات السرية 1956 – 1958:

تعود الاتصالات الأولى بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية إلى شهر أفريل عام 1956، حيث تمّ أول لقاء بالجزائر العاصمة بين مبعوث منداس فرانس "Mendes France" وعبان رمضان[3] وبن يوسف بن خدة[4].

---

[1] **جريدة المجاهد** " **روابط صداقة تتعزز باستمرار** " ، ع56، 30 نوفمبر 1959، ص8.

[2] **جريدة المجاهد،** " **جولة في الشرق الأقصى** " ، ع59، 11 جانفي 1959، ص2.

[3] ولد في 20 جوان 1920 بمنطقة القبائل، مناضل في حزب الشعب، انخرط في صفوف الثورة عام 1955، مهندس مؤتمر الصومام 20 اوت 1956، تنسب إليه فكرة أولوية الداخل على الخارج، والسياسي على العسكري، عضو مجلس الثورة الجزائرية، وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ، كلّف بتنظيم شؤون منطقة الجزائر العاصمة، وبإدارة معركة الجزائر توفي يوم 26 ديسمبر 1957 بتطوان بالمغرب الأقصى، أنظر: عاشور شرفي، **مرجع سابق**، ص–ص 235–236.

[4] ولد في 23 فيفري 1920 بالبروقية ولاية المدية حاليا، ناضل في حزب الشعب الجزائري، عضو اللجنة المركزية لحركة انتصار للحريات الديمقراطية، عين في مؤتمر الصومام عضوا في مجلس الثورة الجزائرية، وعضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، وشكل مع عبان وبن مهيدي ثلاثيا يشرف مباشرة على تنظيم وتسيير المقاطعة المستقلة ذاتيا للعاصمة عين وزيرا للشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة، وخلف فرحات عباس على رأس الحكومة الثالثة 28 أوت 1961 التي أنجزت المفاوضات، أسّس عام 1991 حزب الأمة والذي حلّه فيما بعد، توفي يوم 4 فيفري 2003. أنظر: عاشور شرفي، **المرجع السابق**، ص–ص 70–72.

وبعد وصول حكومة غي مولي " Guy Mollet " الاشتراكية في فيفري 1956 جاء بمشروع سياسي للتفاوض مع الجزائريين، حيث اشترط فيه أن لا يكون هناك انفصال عن فرنسا، ولتحقيق هذا المسعى، أوفد رئيس الحكومة الفرنسي وزير الخارجية كريستيان بينو[1] "Christian Pineau " إلى القاهرة، وأجرى محادثات مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر، طالبا منه التّوسط لدى قادة جبهة التّحرير الوطني من أجل عقد لقاء التّفاوض مع فرنسا[2]. وتلاه لقاء آخر في القاهرة، جمع محمد خيضر بمبعوثي رئيس الحكومة الفرنسية والأمين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي غي مولي، وهما: جورج قورس"Gores George " وجوزيف بيغارا " Joseph Begarra "، النائب الاشتراكي في مجلس الاتحاد الفرنسي ما بين 12 – 30 أفريل 1956[3]، حيث عرض " بيغارا " على مندوب الجبهة ما يعرف بمثلث "غي مولي" والمتمثل في إيقاف القتال، إجراء الانتخابات ثم المفاوضات مع المنتخبين بخصوص دستور الجزائر المقبل.

وردا على الطرح الفرنسي، أكّد "محمد خيضر" على عدم صلاحية فكرة الانتخابات، وأن الاتفاق على الخطوط العريضة والمبادئ الأساسية للدستور الجديد، يكون مع جيش التحرير مباشرة، وعلى هذا الأساس يمكن وقف إطلاق النار، ثمّ الشروع في إجراء انتخابات باتفاق الطرفين على ضمانات وشروط إنجاح الاتفاق المبرم، ولم يسفر

---

[1] (1904 – 1995)، سياسي، اشتراكي، فرنسي، عين وزيرا للتموين لأول مرة عام 1945، فوزيرا للأشغال والنقل والسياحة (1947– 1950)، تولى رئاسة الوزراء عام 1952، ثمّ عين وزيرا للخارجية في فيفري 1956 إلى غاية 1958، أنظر: أحمد عطية الله، **القاموس السياسي**، ط3، القاهرة، 1968، ص252.

[2] أحمد سعيود، **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 1 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958**، رسالة ماجستير، تاريخ الثورة، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002، ص125.

[3] بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان**، تع: لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص15.

عن أي تقدم يذكر[1]، يليه لقاء آخر شارك فيه بن بلة والأمين دباغين بالقاهرة في ماي1956[2].

وبعد هذه الاتصالات شبه الرسمية، أعلن ممثلو جبهة التحرير الوطني الجزائرية الموجودون في العاصمة المصرية أنهم لن يقبلوا إلا بالشروط التي سبق ذكرها، وجاء ذلك في بيان : " إن جبهة التحرير الوطني ما انفكت مخلصة لمواقفها، وانها لن تقبل الدخول في مفاوضات الا بالشروط التي اعلنت عنها في مناسبات عديدة[3].

وجرى لقاء آخر يوم 21 جويلية 1956 في العاصمة اليوغوسلافية بلغراد، جمع أمحمد يزيد وأحمد فرانسيس عن الجانب الجزائري، وبيير كومين "Pierre Commin " الأمين العام بالنيابة للحزب الشيوعي الفرنسي عن الجانب الفرنسي، وتعثرت المفاوضات بسبب مثلث غي مولي " Guy Mollet " (وقف إطلاق النار، الانتخابات التفاوض) وقد وجّه بعدها وفد جبهة التحرير الوطني برئاسة " فرحات عباس" مذكرة تقترح حلولا للقضية الجزائرية، وجاء فيها: " إن جبهة التّحرير القومي الجزائري تعلن أن الشّعب الجزائري الذي حمل السّلاح للجهاد في سبيل حريته، سوف لا يرفض المناقشة في شأن إيجاد حل للكفاح المسلح، وأن شروط الجبهة القومية للتّحرير لإنهاء القتال، تتضمن الاعتراف من طرف فرنسا بحق الجزائر في استقلالها الكامل وإحداث حكومة جزائرية باتفاق مع جبهة التحرير القومي تكون مهمتها التفاوض مع فرنسا قصد تسوية المشكلة الجزائرية في مجموعها[4].

---

[1] عبد القادر بلجة، " **المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من السرية إلى العلنية 1956 – 1962**"، - **في**- **مجلة متون**، مج10،ع2، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، 1 ديسمبر 2018، ص181.

[2] سعاد خالدي، " **نشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة 1954 – 1958** "، **مجلة الإحياء**، مج21 ع28، جانفي 2021،ص1028.

[3] **جريدة العمل**، " **بعثة جزائرية تسافر إلى الاقطار العربية** " ، ع163، 2ماي 1956، ص1.

[4] **جريدة الزهرة**، " **جبهة التحرير الجزائري تقدم مذكرة** "، ع15606، 21 جويلية 1956، ص1.

كما التقى أمحمد يزيد ومحمد خيضر وعبد الرحمان كيوان[1] مع هيربو " Herbaut " وكازيل " Cazelles " يوم 2 و 3 سبتمبر 1956 في روما[2]، واقترح الوفد الفرنسي على الوفد الجزائري أن تقبل الجزائر باستقلال داخلي، بحيث تكون لها حكومة ومجلس نيابي لتسيير الشؤون الجزائرية، لكن وفد جبهة التحرير الوطني، رفض هذا العرض[3]، ثم لقاء خيضر وكومين بالقاهرة[4]، وتمّت مقابلة أخرى بمدينة ببلغراد عاصمة يوغوسلافيا يوم 22 سبتمبر 1956، حضرها عن الجانب الجزائري محمد خيضر مرفوقا بالدكتور محمد الأمين دباغين[5]رئيس الوفد الخارجي، وببير هيربو "Pierre Herbault " عن الوفد الفرنسي، ودارت المحادثات بين الطرفين حول إمكانية الاعتراف باستقلال الجزائر، وحرية الشّعب الجزائري في تسيير شؤونه الداخلية، واقترح الوفد الجزائري أن تكون المسائل المشتركة بينهما محددة وفق اتفاقيات ثنائية، فطلب المفاوض الفرنسي وقتا لاطلاع حكومته على هذا الاقتراح في انتظار لقاء آخر[6]. وفشلت أيضا المفاوضات، وتأكّد الجزائريون من أن حكومة "غي مولي" ترغب في استعمال القوة للقضاء على الثورة

---

[1] (1925–2014) بالجزائر العاصمة، مناضل في حزب الشعب الجزائري، بصفته محاميا، كان من ضمن النخبة المثقفة، كما كان عضوا نشطا في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وعضوا في لجنته المركزية، من أواخر المركزيين الذين التحقوا بالثورة، ألقي عليه القبض عام 1955،عين سفيرا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عام 1961، تقلّد عدة مناصب عليا في الادارة الجزائرية، توفي عام 2014، ينظر: محمد الشريف ولد الحسين، **من المقاومة إلى الحرب من أجل التحرير 1830 – 1962**، دار القصبة للنشر الجزائر،2010 ص41.

[2] محمد حربي، **الجزائر 1954 – 1962، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، مصدر سابق**، ص166.

[3] **جريدة المجاهد**، " **لا تفاوض قبل الاعتراف بالاستقلال. لماذا ؟** "،ع12، 15 نوفمبر 1957، ص ص 1،2.

[4] بن يوسف بن خدة، **مصدر سابق**، ص15.

[5] ولد في 24 جانفي 1917 بشرشال، التحق بجامعة الجزائر فرع الطب، كان من بين أعضاء حزب الشعب البارزين انتخب في الجمعية الجزائرية عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية، عيّن في مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية، ثم عضوا بلجنة التنسيق والتنفيذ، ثم وزيرا للخارجية في الحكومة المؤقتة الأولى 1958 – 1960، بعد استرجاع السيادة الوطنية، اشتغل بالطب بمدينة العلمة إلى أن وافته المنية يوم 22 جانفي 2003، أنظر: لزهر بديدة، **دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية**، الجزائر، 2009، ص268.

[6] عبد القادر بلجة، **مرجع سابق**، ص182.

الجزائرية، وما هذه اللّقاءات سوى مناورات تهدف فرنسا من ورائها إلى ربح الوقت[1]، وهذا ما يدل على أن فرنسا لا تنوي التفاوض[2]، وتأكد ذلك بعد تحويل واختطاف الطائرة المغربية المقلة للإخوان الخمسة في 22 أكتوبر1956، وهم قادمون إلى تونس للتشّاور معها ومع المغرب، ولتوحيد خطة مغربية مشتركة إزاء فرنسا[3]، وكان اختطاف محمد خيضر مع بعض رفاقه في الحادثة المذكورة سابقا، سببا في توقف الاتصالات بين الطرفين[4].

وبعد سقوط حكومة غي مولي في جوان 1957، وقيام حكومة موريس بورجيس مونوري[5] " Maurice Bourges Maunoury " كلّف هذا الأخير السيد غويو بريسونيار[6] " Goeau Brissonnière " عضو مجلس ديوان وزير الخارجية الفرنسي " كريستيان بينو " للاتصال بممثلي الجبهة في تونس، وكان يحمل رسالة ممضاة من قبل " بولش" مدير ديوان " بورجيس مونوري "، وحلّ بتونس يوم 5 جويلية 1957[7] بصفة ملاحظ لتتبع أشغال مؤتمر النقابات العالمية الحرة، فاغتنم فرصة حضور مندوب الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وطلب منه أن ينظّم له مقابلة مع ممثلي بعض الجبهة، لكنهم رفضوا ذلك،

---

[1] أحمد سعيود، **مرجع سابق**، ص127.

[2] **جريدة المجاهد**، " **لا تفاوض قبل الاعتراف بالاستقلال** "، ع12، 15 نوفمبر 1957، ص ص 1،2.

[3] **جريدة المجاهد**، " **حكومة الثورة لا تفاوض إلا في الاستقلال** "،ع32، 19 نوفمبر 1958، ص ص 6،7.

[4] سيد أحمد مقدم، **المفاوضات والمفاوضون في تاريخ استقلال الجزائر 1960 – 1962**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم التاريخ 2016–2017،ص54.

[5] (1914 – 1993) كان وزيرا للدّفاع في حكومة غي مولي الاشتراكية، وانكبت حكومته على إتمام وضع قانون الإطار، وسقطت حكومته يوم 30 سبتمبر 1957 بعد شهور قليلة من تأليفها. أنظر: يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين**، ج2، **مرجع سابق**، ص ص 258،259.

[6] يذكر بأسماء مختلفة ، ومنها: غوي بريسوينير، وأحيانا غوبر يسينير، أنظر: جريدة المجاهد، " حكومة الثورة لا تفاوض إلا في الاستقلال"ع32، 19 نوفمبر 1958،ص6،وأيضا: يحي بوعزيز، **ثورات القرن العشرين**، ج2، **مرجع سابق** ص 304.

[7] **نفسه**، ص ص 304،305.

وأعلموه أن استئناف الاتصال مع المسؤولين الفرنسيين ممكن بشرط أن تعترف الحكومة الفرنسية بالجنسية الجزائرية، فعاد إلى باريس ليطلع حكومته على هذا الموقف، ويعود إلى تونس يوم 19 من نفس الشهر بالجواب[1]، غير أن"بورجيس مونوري " أنكر أمام المجلس الوطني الفرنسي أن يكون قد كلّف " غويو بريسونيار" بالاتصال بقادة الجبهة، وذلك بضغط من المتطرفين الأوربيين الذين يسعون دائما إلى قطع تلك الاتصالات، وترك الحرب مستمرة، وهذا ما جعل بعض مسؤولينا يصرحون بأن المفاوضات مع الفرنسيين لا فائدة منها، لأنهم لا يملكون الشّجاعة، ولا بالرغبة الحقيقية في التفاوض[2]. وقد أشارت جريدة " العمل " إلى هذا اللقاء السري الذي جمع قادة جبهة التحرير الوطني بممثلين عن الحكومة الفرنسية في العاصمة التونسية، ومما جاء فيها: "... هناك مفاوضات جرت بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني الجزائري بمناسبة انعقاد مؤتمر الجامعة العالمية للنقابات الحرة بتونس، وقد وقعت هذه الاتصالات بتونس، وكانت بدايتها حسنة، بالرغم من أن ممثلي جبهة التحرير الوطني تمسكوا برغباتهم الأساسية، فقد أظهروا استعدادهم لتقديم رغباتهم في مظهر لين أمام الرأي العام الفرنسي ..."[3] .

لقد كانت هذه اللّقاءات السرية للحكومة الفرنسية مع ممثلي جبهة التحرير الوطني عبارة عن جس النبض، أو مناورات تهدف إلى ربح الوقت، أو اجتياز مرحلة صعبة وكانت المواقف متباعدة بين الطرفين، بل حتى بين ممثلي الجبهة. ففي القاهرة، تحدث محمد خيضر عن تكوين مجلس تأسيسي جزائري، بينما يؤكّد عبان رمضان في الجزائر أنه لا مفاوضات قبل الاعتراف باستقلال الجزائر، ولم تحدّد شروط وقف إطلاق النّار والمفاوضات إلاّ من خلال أرضية مؤتمر الصومام التي نصّت على أن الاعتراف بالأمة

---

[1] سيد أحمد مقدم، **المفاوضات والمفاوضون في تاريخ استقلال الجزائر 1960 – 1962**، **مرجع سابق**، ص54.

[2] **جريدة المجاهد**، " **حكومة الثورة لا تفاوض إلا في الاستقلال**"، **مصدر سابق**، ص6

[3] **جريدة العمل**، " **الصحافة التونسية تخبر بوقوع مفاوضات سرية في تونس** "، ع540، 19 جويلية 1957، ص1.

الجزائرية الموحدة، وسيادة الجزائر بما في ذلك الدّفاع الوطني والشّؤون الخارجية، وإطلاق سراح كل المعتقلين، وأن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري[1].

ب – الاتصالات والمفاوضات العلنية 1958 – 1962:

إن مجيء ديغول إلى الحكم في جوان1958، جاء عقب تمرد 13 ماي 1958 الذي قام به الجيش الفرنسي والمستوطنون الأوربيون في الجزائر، مما أدى إلى انهيار الجمهورية الرابعة[2]، وقد اعتبر هؤلاء الجنرال ديغول المنقذ الوحيد لفرنسا ولمصالحهم السياسية والاقتصادية والعسكرية في الجزائر، وبالتالي فإن الذين دعّموه وأتوا به إلى السلطة، كانوا ضد التفاوض مع جبهة التحرير الوطني[3]، وكان الهدف من وراء هذا التمرد الحفاظ على الجزائر فرنسية، لذا بنى سياسته تجاه الجزائر والثورة الجزائرية على اعتبار أنها جزء لا يتجزأ من فرنسا [4].

وعلى هذا الأساس نظّم ديغول استفتاء على الدستور الفرنسي الجديد، والذي جرى يوم 28 سبتمبر 1958، وطالب فيه الشّعب الفرنسي أن يصوّت على سياسته الجديدة المتمثلة في سيادة الشّعب، وحرية تقرير المصير لجميع الشعوب، وقد وافق الشعب الفرنسي بنسبة 76% من مجموع الناخبين على هذه البنود[5]، على الرّغم من أن نتائج هذا الاستفتاء، كانت على طريقة نايجلن[6] والذي اشتهر لدى الجزائريين بتزويره للانتخابات كما أن الشّعب الجزائري قاطع العملية المذكورة مقاطعة شاملة[1].

---

[1] بن يوسف بن خدة، **مصدر سابق**، ص ص 15 ، 16.

[2] أحمد توفيق المدني، **<u>حياة كفاح، مذكرات</u>، مصدر سابق**، ص801.

[3] عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص 516.

[4] أحمد توفيق المدني، **<u>حياة كفاح، مذكرات</u>، مصدر سابق**، ص801.

[5] عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص 516.

[6] مارسيل إدموند نايجلن: حاكم عام في الجزائر ما بين (1948 – 1951)، ذو توجه اشتراكي، حكم في فترة الأربعينات من القرن العشرين خلفا للحاكم السابق "ايفز شاتينيو " المتّهم بموالاته للعرب، والذي لم يلجأ إلى تزوير انتخابات المجلس الجزائري التي جرت يومي 4 و11 أفريل 1948، وبالتالي إيقاف زحف الوطنيين، وعرف " نايجلن " بتزويره للانتخابات، وله سمعة دنيئة لدى الجزائريين. أنظر: محمد العربي الزبيري، **<u>الثورة في عامها الأول</u>، مرجع**

وقد علّقت جريدة المجاهد على نتائج هذا الاستفتاء، فكتبت مقالا بعنوان " نتائج الاستفتاء الفرنسي، مهزلة 98%، لم يقتنع بها الرأي العام العالمي ولا حتى الحكومة الفرنسية"، وبعد نشر نتائج الاستفتاء الفرنسي في الجزائر، أذاعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بلاغا جاء فيه: " بأن هذه النتائج لا تستحق التعليق"، وذكّرت بالظروف الاستثنائية التي جرت فيها هذه العملية، وفي نفس السياق، قالت: " إن الأساليب التي استخدمها الجيش الفرنسي لتنظيم ومراقبة عملية الاقتراع، قد حكمت مسبقا بالبطلان على هذه العملية نفسها ..." [2].

وفي هذه الأثناء تمّ الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[3] من قبل لجنة التّنسيق والتّنفيذ في 19 سبتمبر 1958، وقد سبقته خطوات ومراحل، كانت ثمرتها نضج الفكرة، ثم تجسدت في الواقع، وفي هذا الصّدد، يقول رضا مالك : " بأن فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، تبلورت بعد اختطاف قادة الثورة في 22 أكتوبر 1956، وذلك للرّد على العدوان الذي استهدف من ورائه القضاء على الثورة الجزائرية باعتقال زعمائها[4]. لقد ظلت فكرة تأسيس حكومة جزائرية تراود النفوس، وتختمر فيها منذ عام 1956، ثم طرحت بصورة جدية عام 1957، خلال جلسات المؤتمر الثاني

= **سابق**، ص ص 33،32، وأيضا : حورية بن فضة، " **التزوير في عهد الحاكم العام نايجلان (1948–1951) – التزوير الانتخابي انموذجا**– " **حوليات التاريخ والجغرافيا**، ع12، جامعة الجزائر02، ديسمبر 2017، ص202.

[1] أحمد توفيق المدني، **المرجع السابق**، ص801.

[2] **جريدة المجاهد**، " **نتائج الاستفتاء الفرنسي، مهزلة 98 في المائة، لم يقتنع بها الرأي العام العالمي ولا حتى الحكومة الفرنسية** "، ع30، 10 اكتوبر 1958، ص4.

[3] الحكومة المؤقتة الأولى من 19 سبتمبر 1958 إلى جانفي 1960، أما الثانية من 18 جانفي 1960 إلى أوت 1961، أما الحكومة الثالثة، فقد أنشأت عندما اجتمع المجلس الوطني للثورة بطرابلس من 9 إلى 27 أوت 1961، وتمّ تغيير الرئيس فرحات عباس ببن يوسف بن خدة، ينظر: إبراهيم مياسي، " **في ذكرى عيد الجمهورية 19 سبتمبر 1958**"، – في– **جريدة الشروق اليومي**، يومية وطنية مستقلة،ع1487، 19 سبتمبر 2005، ص8. ولمعرفة أعضاء الحكومة الأولى أنظر: **ملحق رقم (20).**

[4] عمر بوضربة، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958– جانفي 1960**، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص ص 43،42.

للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة من 20 – 28 أوت1957، حيث اتخذ قرار تمّ بموجبه التّفويض للجنة التّنسيق والتّنفيذ بتأسيس حكومة جزائرية عندما تتوفر الظروف المناسبة[1].

وبعد الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، اعترف بها رسميا 14 بلد، هي: الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) العراق، اليمن، ليبيا، تونس المغرب، المملكة العربية السعودية، الأردن، الصين الشعبية، كوريا الشمالية، الفيتنام الشمالي، السودان، اندونيسيا، ومنغوليا الخارجية[2]. وإثر تشكيلها، خصّصت جريدة " الصباح" معظم صفحاتها الأولى للحديث عنها تحت عناوين مختلفة، منها: حكومة الجمهورية الجزائرية حدث عالمي، الجمهورية التونسية تبادر بالاعتراف والتّرحيب بشقيقتها، الحكومة الجزائرية تعقد أولى جلساتها في القاهرة، تونس تستقبل الحكومة الجزائرية بمزيد من الفرح والابتهاج...[3]، كما هنّئ الحبيب بورقيبة السيد فرحات عباس – رئيس الحكومة المؤقتة – بهذا الحدث، وتمنى أن ينتصر الشّعب الجزائري، ويعزّز وحدة المغرب العربي[4] .

وقد أطلق ديغول أول مبادرة ، وهو أسلوب آخر التفاوض، والمتمثل في مشروع " **سلم الشجعان** "، حيث أعلن عنها في 23 أكتوبر 1958، واعتبرها شرطا أساسيا لفتح الحوار، وطلب من قادة الثورة الاستسلام إلى الجيش الفرنسي تحت عنوان رفع الراية البيضاء[5]، ومما جاء في قوله : " تحدثت عن سلام الشجعان، ماذا يعني ذلك؟ يعني ببساطة ما يلي: ليتوقف هؤلاء الذين يطلقون النّار، وليعودوا بكرامة إلى عائلاتهم وأعمالهم..." وأضاف قائلا: "... أما فيما يتعلق بتنظيم الخارج... الذي يسعى من الخارج

---

[1] محمد البجاوي، **الثورة الجزائرية والقانون**، تر: علي الخش، دار اليقظة العربية، دمشق، 1965، ص118.

[2] **جريدة المجاهد**، " **الاعترافات بالحكومة الجزائرية تتوالى من آسيا وإفريقيا** "، ع30، 10 أكتوبر 1958، ص8.

[3] **جريدة الصباح**، " **حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة حدث عالمي**"،ع1898، 20 سبتمبر 1958، ص1.

[4] **جريدة الصباح**، " **فخامة الرئيس بورقيبة يبرق مهنئنا**"، ع1899، 21 سبتمبر 1958، ص1.

[5] أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح مذكرات**، **مصدر سابق**، ص801.

إلى قيادة النضال، فأكرّر بصوت عال ما سبق وأن أعلنته، إذا كان هناك مندوبون معنيون لإجراء تسوية مع السلطات لإنهاء النزاعات، فليس عليهم سوى التّوجه إلى سفارة فرنسا في تونس أو في الرباط، فكلتاهما تؤمّنان نقلهم إلى باريس، وهناك سيكونون بأمان تام، وأنا أضمن لهم حرية عودتهم "[1].

وفيما يتعلق بهذه المبادرة " **سلم الشجعان** " التي عرضها الجنرال ديغول، فقد جاء الرّد سريعا من قبل قادة الثورة، حيث اعتبرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هذه المبادرة بمثابة محاولة لزعزعة الصفوف ومشروعا خادعا، وهذا ما عبّرت عنه جريدة المجاهد: "...إن ديغول الذي يتحدث عن الشخصية الجزائرية، وعن سلم الشجعان إلى آخره، هو نفس ديغول الذي يرسل ببرقيات التّهاني إلى جنرالات فرنسا عن المجازر التي يرتكبونها ضد الجزائريين، ويبعث بوزير القوات المسلحة لتنظيم الجهاز العسكري من جديد، ويدعو الشركات الأجنبية لتمويل خزانته الحربية..."[2].

وأعلن ديغول في 25 مارس 1959 عن فكرة " جزائر الجزائرية " في خطابه إلى الشّعب الفرنسي، واعترف في 16 سبتمبر 1959 – وأمام تزايد الضغط الدولي على فرنسا – بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره[3]، وتضمن خطاب ديغول الذي ألقاه ثلاثة اختيارات أو حلول للقضية الجزائرية :

– الإدماج : ويعني به المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع سكان الجزائر، أوربيين ومسلمين، ويتيح للجزائريين ممارسة كل الوظائف السياسية والادارية والقضائية، وحتى الوظائف الحكومية.

– الاتحاد الفيديرالي: عن طريق تشكيل حكومة جزائرية ، تتكون من وزراء جزائريين، وهو ما قصده ديغول بقوله: " أن يحكم الجزائريون من قبل الجزائريين، بمساعدة فرنسا، في

---

[1] أحمد منغور، **مرجع سابق**، ص226.

[2] **جريدة المجاهد**، " **أمام سياسة مزدوجة** "،ع36، 6 فيفري 1959، ص4.

[3] عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص518.

إطار اتحاد وثيق معها في مجال الاقتصاد، الدفاع، التّعليم، و العلاقات الخارجية ، أي الحكم الذاتي الذي يعني السيادة المحدودة .

– الانفصال عن فرنسا: ومعناه الاستقلال، وهو اختيار حذّر منه الجزائريين، عندما قال: " إني اعتقد بأن هذه الطريقة في التفكير غير معقولة، بل ستجر حتما إلى كارثة كبرى...إن هذا النوع من التفكير سيؤدي حتما إلى الفوضى، ويتيح الفرصة للتنكيل والتعذيب، والذبح والشنق..." [1]. واستعمل ديغول أسلوب التهديد بالتقسيم في حالة اختيار الجزائريين هذا الحل، أي الانفصال عن فرنسا، كما أعدّ مشروعا لجمع الأوربيين واستقرارهم في مناطق أو مكان معين، وأشار في تصريحه إلى أهمية الصحراء بالنسبة لفرنسا، خاصة بعد اكتشاف البترول، الذي يعد ثمار فرنسا، فستعمل على استغلاله ونقله وشحنه، وهو يهم كل دول الغرب[2].

وفيما يخص تقرير المصير حسب رأي ديغول، فستمثل كل التيارات السياسية، وهذا يعني العودة إلى فكرة " المائدة المستديرة " وبالتالي عدم الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي للشعب الجزائري.

وقد أراد من خلال هذه المبادرة وضع سند قانوني لسياسته اتجاه الجزائر أمام الرأي العام العالمي[3]، وجرت عدة اتصالات بين شخصيات فرنسية بالحكومة المؤقتة الجزائرية لتوضيح أهداف هذا التصريح، غير أن الحكومة المؤقتة لم تعتبرهم مبعوثين رسميين لأنهم لم يكونوا يحملون صفة رسمية[4]، وأعلنت في بيان 28 سبتمبر عن استعدادها للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية حول الشروط السياسية والعسكرية لوضع حد

---

[1] عمر بوضربة، **النشاط الدبلوماسي** ، **مرجع سابق**، ص ص 93 ،94.

[2] بن يوسف بن خدة، **اتفاقيات افيان**، **مصدر سابق**، ص18.

[3] أحمد منغور ، **مرجع سابق**، ص226.

[4] يحي بوعزيز ، **ثورات الجزائر في**، ج2، **مرجع سابق**، ص306 .

للعمليات العسكرية، وبحث شروط وضمانات حق تقرير المصير[1]. وفي 10 نوفمبر من نفس العام، عرض الرئيس الفرنسي ديغول على قادة الثورة الدّخول في المفاوضات لبحث شروط ايقاف القتال، وإنهاء المعارك، فردّت الحكومة المؤقتة يوم 20 نوفمبر بقبولها العرض، وذلك بتعين الوزراء الجزائريين المعتقلين في فرنسا للتفاوض باسم الثورة الجزائرية، وهم: بن بلة، بوضياف، بيطاط، خيضر، وأيت أحمد، ولكن ديغول رفض التفاوض مع رجال " يوجدون خارج المعركة " حسب تعبيره، فهو يريد أن يتفاوض مع من هم داخل المعركة[2].

وفي فيفري 1960، اجتمع المؤرخ شارل اندري جوليان "Charles -André Julien" بوزير التسليح والتموين الجزائري عبد الحفيظ بوصوف، فحدّثه هذا الأخير عن الشروط التي ترغب الحكومة الجزائرية في توفرها حتى يتمكّن الشّعب الجزائري من تقرير مصيره بحرية، وكانت حكومة باريس قد اطّلعت على تلك المحادثة، ومن أجل ذلك، عرضت الحكومة الجزائرية على نظيرتها الفرنسية أن تبعث ممثلها من باريس لضبط الشروط الفنية لاجتماع الطرفين، غير أن ديغول لم يرد على هذا العرض[3].

وفي هذه الأثناء، قامت فرنسا يوم 13 فيفري 1960 بتفجير أول قنبلة ذرية لها تحت اسم اليربوع الأزرق " Gerboise Bleue " في سماء " رقان " بالجنوب الجزائري على الساعة 07، و04 د، و20ثا، وقد أدانت الأمم المتحدة هذه العملية، ويعد هذا التفجير كارثة بيئية وإنسانية، ما زالت آثارها مستمرة بعد مرور قرابة 60 سنة من الاستقلال، وقد تسبب ذلك في أعراض وأمراض سرطانية ناجمة عن الاشعاع[4] وتراوحت طاقاته بين 10 – 70 كيلوطن، ما يعادل ثلاثة أضعاف قنبلة هيروشيما وتلتها تجربة ثانية في 1

---

[1] **جريدة المجاهد**، " **النّص الكامل لبيان 28 سبتمبر 1959** "،ع92، 27 مارس 1961، ص8.

[2] أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح ، مذكرات**، **مصدر سابق**، ص802.

[3] **جريدة المجاهد**، " **قصة الاتصالات السرية من 1956 الى 1960** "، ع92، 27 مارس1961، ص8.

[4] عمار منصوري، " **التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية، إرث استعماري ثقيل** "، – في– **مجلة مصادر**، ع30 مج18 2019، ص15.

أفريل 1960، وسميت بـ " اليربوع الأبيض"، والتجربة الثالثة في 27 ديسمبر 1960 سميت بـ " اليربوع الأحمر"، وتجربة رابعة في 25 افريل 1961 وسميت بـ " اليربوع الأخضر" [1].

وجاء في جريدة المجاهد ليوم 22 فيفري 1960 تصريح للسيد أمحمد يزيد وزير الأخبار في الحكومة المؤقتة الجزائرية، ندّد فيه بتفجير القنابل الذرية برقان، هذا نصه : " إن الانفجار الذري الفرنسي الذي تمّ في صحرائنا يوم 13 فيفري يعد جريمة أخرى تسجل في قائمة الجرائم الفرنسية، إنها جريمة ضد الانسانية، وتحد للضمير العالمي الذي عبّر عن شعوره في لائحة صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة، إن الحكومة الفرنسية لا تعطي أي اعتبار لصيحات الاحتجاج ضد برامجها النووية، تلك الصيحات المتعالية من جميع الشعوب الإفريقية منها أو الآسيوية و الأوربية و الأمريكية .

إن جريمة فرنسا هذه تحمل طابع المكر الاستعماري المستهتر بجميع القيم . إننا مع جميع شعوب الأرض، نشهّر بفعلة الحكومة الفرنسية التي تعرض الشعوب الإفريقية لأخطار التجارب الذرية. إن الانفجار الذري في رقان لا يضيف شيئا إلى قوة فرنسا فاستعمال هذه القوة هو السياسة الوحيدة التي عرفتها إفريقيا عن فرنسا، بل إن انفجار القنبلة الذرية برقان ، ينزع عن فرنسا كل ما يحتمل أن يبقى لها من سمعة في العالم[2].

وقد استنكرت جريدة العمل التونسية هذه العملية التي أقدمت عليها السلطة الاستعمارية في الجزائر، فنشرت عدة مقالات، صدرت في شهر فيفري 1960، بهدف التشهير لجريمتها الشنعاء في حق السكان الجزائريين في منطقة الجنوب الجزائري وبالتحديد في منطقة رقان، فكتبت مقالا تحت عنوان: " **اقترفت فرنسا جريمتها في الصحراء** "، وأكّدت تفجير فرنسا في الساعة السابعة صباحا من يوم 13 فيفري 1960

---

[1] عبد الكاظم العبودي،" **التجارب النووية الفرنسية ومخاطر التلّوث الإشعاعي على الصحة والبيئة في المدى القريب والبعيد** "، – في– **مجلة المصادر**،ع1، صيف 1999، ص184.

[2] **جريدة المجاهد**، " **انفجار القنبلة الذرية الفرنسية** "،ع62، 22 فيفري 1960، ص9.

قنبلتها الذرية الأولى جنوب غربي رقان[1] بالصحراء الجزائرية، وقد حضر الانفجار " بيار غيوما " الوزير المفوض لدى رئيس الحكومة، والجنرال لافو رئيس هيئة أركان الحرب وبيار كوتور المدير العام للمندوبية العليا للطاقة الذرية، والجنرال بوشالي" Buchalet " المسؤول على صنع القنبلة، والجنرال " إيلوري " المسؤول على التجارب[2] . وقد أثار هذا الانفجار موجة عارمة من الاحتجاج من قبل الدول الكبرى، حيث بعثت طوكيو بواسطة سفيرها بباريس مذكرة احتجاج عبّرت عن أسفها لانفجار القنبلة الفرنسية، كما اعتبرتها كل من موسكو بالمبادرة المشؤومة، وألمانيا الغربية بهزيمة الغرب في إفريقيا وآسيا[3].

وبدأ ديغول في التوجّه إلى قادة الثورة لإجراء اتصالات مع مجموعة من قادة الولاية وذلك بهدف التفاوض معهم حول كيفية ايقاف العمليات العسكرية، وكان يرغب من وراء ذلك إلى استدراج بعض القادة في مفاوضات أولية، وقد أعدّت ترتيبات اللّقاء بينهما وذلك لوضع مشروعه الخاص بتقرير المصير موضع التنفيذ، بعرض خطّته المتمثلة في وقف إطلاق النّار، ثمّ التّفاوض، حيث قام وكيل الجمهورية في مدينة الجزائر بإجراء اتصال مع القاضي" قدور مزيغي" المتواجد بمدينة المدية[4]، وشهدت القضية بدايتها الحقيقية في لقاء المدية بتاريخ 28 مارس 1960، وجمع بين برنارد تريكو " Bernard Tricot " والعقيد ماتون " Mathon " والعقيد الفرنسي جاكان" Jaquan " وثلاثة نقباء من جيش التحرير بالولاية الرابعة، وهم : عبد الحليم، سي لخضر، وعبد اللطيف، وكان

---

[1] تقع رقان على بعد 1500 كم إلى الجنوب من وهران، حيث أجريت أول التّجارب النّووية الفرنسية بتفجير 13 فيفري 1960، تبعها تفجيران آخران في أول أفريل و27 ديسمبر من نفس السنة، أنظر: أمحمد يوسفي، **منظمة الجيش السري ونهاية الثورة الجزائرية**، موفم، الجزائر، 2011، ص91.

[2] **جريدة العمل**، " **اقترفت فرنسا جريمتها في الصحراء**"، ع1338، 14 فيفري 1960، ص3.

[3] أنظر **الملحق رقم (21).**

[4] عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص519.

كل من الأول والثاني نواب لسي صالح[1]، وكان آخر مراحلها لقاء في 2 جوان 1960[2] وتقرّر فيه السفر لملاقاة " ديغول "، فتوجّه سي صالح، ورفاقه، محمد بونعامة، ولخضر بوشامة على متن طائرة فرنسية إلى باريس يوم 9 جوان 1960[3]، وطالبوا بالسّماح لهم بمقابلة بن بلة وبقية الزعماء المسجونين في فرنسا، لأنهم أصحاب حقوق وطنية، لكن طلبهم قوبل بالرفض، بحجة أن الحكومة المؤقتة، قد تفسد اللّقاء، إذا ما علمت به [4] .

ومهما يكن من أمر، فإن " ديغول " استقبلهم في قصر الإليزي سرا على الساعة العاشرة ليلا، كما أعلن عن استعداده لمقابلة وفد من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[5] وقد استهل المحادثات بقوله : " أريد أن أقول لكم قبل أن نبدأ الحديث، أن موقفي الذي أعبرّ عنه، هو موقف فرنسا ..."، ثم استأنف الحديث من جديد وقال : " إن الاستفتاء سيتم، شرط أن يضع المقاتلون الجزائريون أسلحتهم في مكان يتفق عليه الطرفان". فتدخل القادة الجزائريون، وقد ذكّرهم سي صالح بأن موقفهم ليس منعزلا أو معارضا لأي من رفاقنا في جيش التحرير الوطني، ومما جاء في تدخله : " أرجو أن لا تعتبروا مجيئنا إلى الإليزي هو موقف انعزالي أو معارض لأي من رفاقنا في جيش وجبهة التحرير الوطني "، وتلاه لخضر بوشامة بقوله: " سنعمل على الاتفاق مع باقي المسؤولين والقادة في الداخل...وعليه لابد أن تسهّلوا مهمة تنقلنا عبر مختلف الولايات". وتناول سي

---

[1] سعاد يمينة شبوط، " **نتائج وانعكاسات السياسة الاستعمارية الديغولية على الثورة الجزائرية ، قضية سي صالح زعموم في الولاية الرابعة (1960 – 1961) نموذجا** "، **مجلة القرطاس**، ع1، جامعة تلمسان، 2012، ص332.

[2] لخضر بورقعة، **مذكرات الرائد لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة**، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص–ص 67–68.

[3] عمار قليل، **ملحمة الجزائر**، ج3، **مرجع سابق**، ص208.

[4] لخضر بورقعة، **المصدر السابق**، ص ص 68،69.

[5] عمار قليل، **المرجع السابق**، ص208.

صالح الكلمة من جديد، وقال : " لابد أن نوافي كافة مسؤولي الولايات الأخرى بما بحثنا واتفقنا عليه هنا ... "[1].

لقد كان " ديغول" يسعى من وراء هذا اللقاء إلى زرع الفتن داخل جبهة التحرير الوطني وخلق انشقاق بين قادة الثورة في الداخل والخارج، لكن محاولته هذه باءت بالفشل، لأن قادة الثورة في الداخل والخارج اتفقوا على أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشّعب الجزائري، ولها لوحدها الصلاحيات لإجراء أي تفاوض مع فرنسا، والدّفاع عن حق الشعب الجزائري[2].

وبعد عودة الوفد المفاوض من فرنسا في 11 جوان 1960، ألقي القبض على أعضاء المجموعة، وتمّ تقديمهم إلى المحاكمة، وقد وجّهت لهم تهما، وهي الخروج عن طاعة الثورة، وذلك بالتفاوض مع العدو الفرنسي دون موافقة قيادة الثورة في تونس، وكانت نتيجة التحقيق إعدام أعضاء المجموعة[3]، ومنهم : سي لخضر، وسي حليم، وسي عبد اللطيف، أما سي صالح، فقد عزل، وبقي تحت الرقابة، إلى أن صدرت الأوامر بترحيله ونقله، وتوفي وهو في طريقه إلى تونس في 20 جويلية1961 بنواحي البويرة كما لقي " سي محمد " حتفه في 6 أوت 1961 في مدينة البليدة [4].

- اتصالات مولان 25 – 29 جوان 1960:

وفي 14 جوان 1960 ألقى " ديغول خطابا ، أعلن فيه عن استعداد فرنسا لاستقبال وفد يمثل الحكومة المؤقتة، لإيجاد حل للقضية الجزائرية وايقاف القتال.

لقد رحبت "جريدة العمل" واستبشرت خيرا بالدعوة التي وجّهها الجنرال ديغول إلى الحكومة المؤقتة، واصفة هذه المبادرة بالموقف الشجاع، والذي سيسمح لقادة الثورة

---

[1] لخضر بورقعة، **مصدر سابق**، ص ص 72،71.

[2] عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص ص 521،520.

[3] **نفسه**، ص521.

[4] سعاد يمينة شبوط، **مرجع سابق**، ص338.

بالجلوس حول طاولة واحدة مع ممثلي الحكومة الفرنسية، وجاء في هذا الشأن: "... رحب العالم أجمع بالحدث الجديد، الذي أتاح للأمل مجالا في قضية الجزائر، ... فلأول مرة ومنذ سنوات عديدة مليئة بالإرهاق والتعسف، أصبح ممكنا أن يجلس ممثلو الثورة حول مائدة واحدة مع ممثلي فرنسا، وصار هذا الحدث الذي كانت تصوره ضربا من الخيال واقعا بفضل الشّجاعة الأدبية التي أملت على الجنرال ديغول موقفه ..." [1].

وقد درس أعضاء الحكومة المؤقتة الأسباب التي دفعت بالحكومة الفرنسية إلى توجيه هذه الدعوة، ومنها: الضغوط الأمريكية تخوفا من تسرب الشيوعية إلى منطقة شمال إفريقيا، خاصة بعد زيارة وفد جزائري إلى الصين، كما تأكّد ديغول من قوة جيش وجبهة التحرير الوطني، والتفاف الشّعب حول قيادة الثورة، زيادة على ضغط الرأي العام الدولي خاصة بعد حصول العديد من المستعمرات الفرنسية في إفريقيا على استقلالها[2].

استجابت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لهذه الدعوة، فأوفدت مندوبين عنها إلى مدينة " مولان " الفرنسية، هما: محمد الصديق بن يحي[3]، وأحمد بومنجل[4]، ولم

---

[1] **جريدة العمل**، " **إرادة النجاح** " ، ع1449، 22 جوان 1960، ص1.

[2] فتحي الديب، **مصدر سابق**، ص – ص 473 – 475.

[3] (1932–1982)، ولد في 3 جانفي 1932 بجيجل، درس الحقوق، وسجل نفسه عام 1953 كمحام متربص لدى نقابة العاصمة، كان أحد المدافعين عن رابح بيطاط المعتقل في سجن سركاجي (بربروس)، شارك في تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين عام 1955 مع كل من بلعيد عبد السلام و لمين خان، ورضا مالك، ومسعود ايت شعلال، غادر البلاد في نهاية 1955، انتخب عضوا مستخلفا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية في مؤتمر الصومام، مثّل الحكومة المؤقتة في محادثات مولان جوان 1960، عين سفيرا للجزائر في موسكو (1963 – 1965)، ثم وزيرا للإعلام في عهد بومدين 1966، ووزيرا للتعليم العالي والبحث العلمي 1970، وأخيرا وزيرا للمالية وفي عهد الرئيس الشاذلي بن جديد عين وزيرا للشّؤون الخارجية في فيفري 1979، توفي عام 1982 في حادث طائرة التي كانت تقلّه إلى ايران، وأسقطت بصاروخ على الحدود التركية العراقية. أنظر: عاشور شرفي، **مرجع سابق**، ص– ص 81–82، وأيضا: رضا مالك، **الجزائر في إفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956 – 1962**، ط1، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 2003، ص ص 370،371.

[4] (1906 – 1984)، ولد ببني ينّي من منطقة القبائل الكبرى، درس الحقوق في باريس، وأصبح محاميا، عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية، شارك مع محمد الصديق بن يحي في محادثات مولان 25 – 29 جوان 1960، وعضو الوفد الجزائري في ايفيان الأولى من 20 ماي – 13 جوان 1961، ثم في لوغران جويلية 1961، عين وزيرا

تعاملها السلطات الفرنسية على أساس مفاوضين، بل عاملتهما على أساس متمردين وعزلتهما في مقر عمالة مولان، ودامت المحادثات بين الطرفين من 25 – 29 جوان 1960[1]، حاول خلالها الطرف الفرنسي الذي مثله كل من روجي موريس " Roger Maurice " الكاتب العام للحكومة الفرنسية في الجزائر، والجنرال كاستين " Gastine " وضع شروط انفرادية، وإملاء الحلول على الجزائريين، لا يقبل في شأنها النّقاش[2]، ومنها وقف إطلاق النار، وإجبار جيش التحرير الوطني على تسليم سلاحه، واستعمال ذلك اللقاء كدعاية له بأن فرنسا ترغب في السلام، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ترفضه[3]، وانتهى هذا اللّقاء بالإخفاق التّام، وأظهر فيه الوفد الجزائري موقفا صارما تجاه تلاعبات السلطات الفرنسية [4].

وقد ذكرت جريدة لوموند الفرنسية – حسب ما جاء في جريدة العمل التونسية– أن هناك أسباب أدت إلى فشل هذه المفاوضات، ويعود السبب الأول إلى مواصلة القتال والاغتيال والاضطهاد الجماعي، وأن ديغول ليس مستعدا لملاقاة ممثلي جبهة التحرير الوطني ما داموا يعطون الأوامر لقتل الجنود والمدنيين الفرنسيين في الجزائر، وحتى في فرنسا نفسها، وتتمثل العقبة الثانية في بقاء أحمد بن بلة ورفاقه في السّجن، أما العقبة الثالثة فتتعلق بالحكومة المؤقتة، التي لم تعتبر حكومة باريس أمر استقبال ممثلي الجبهة في مولان اعترافا رسميا بتمثيلها للشّعب الجزائري[5].

= للأشغال العمومية(1962 – 1963) في حكومة أحمد بن بلة، ثم وزيرا لإعادة البناء (1963 – 1964)، انسحب من الساحة السياسية إلى غاية وفاته عام 1984. أنظر: عاشور شرفي، **مرجع نفسه**، ص100، وأيضا: رضا مالك **المرجع نفسه**، ص373.

[1] بن يوسف بن خدة، **اتفاقيات ايفيان**، **مصدر سابق**، ص ص 18،19.

[2] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين**، ج2، **مرجع سابق**، ص308.

[3] عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص522.

[4] سعد دحلب، **المهمة منجزة من اجل استقلال الجزائر**، **مصدر سابق**، ص118.

[5] **جريدة العمل**، **" لوموند تشرح أسباب توقف المفاوضات "**، 30 جوان 1960، ص4.

وقد أبدت جريدة العمل رأيها في العقبات التي حالت دون نجاح هذه المفاوضات محملة الحكومة الفرنسية مسؤولية فشلها، وأرجعت ذلك إلى اعتماد سياسة العناد من قبل الحكومة الفرنسية، واستخفافها وسخريتها بالرأي العام، الذي اهتز فرحا عندما لاحت بشائر الانفراج في الافق الجزائري، وتمسّكها بالشروط المتناقضة لما جاء في خطاب ديغول يوم 14 جوان 1960، عندما وجّه الدعوة لوفد جبهة التحرير الوطني للتفاوض[1].

وقد ألقى" ديغول " خطابا يوم 4 نوفمبر 1960، ذكر فيه لأول مرة عبارة " الجزائر الجزائرية "، والتي أحدثت غليانا في أوساط المستعمرين جميعا من عسكريين ومدنيين[2]، وفي هذا السياق، جاء في جريدة العمل: "...وبما أنني أصبحت على رأس فرنسا، قرّرت باسمها، كما تعلمون، انتهاج طريق جديد لا يوصل إلى الجزائر المحكوم في أمرها من طرف فرنسا، بل يؤدي إلى الجزائر الجزائرية، والجزائر الجزائرية تعني: جزائر متحرّرة، يكون فيها الجزائريون يقرّرون بأنفسهم مصيرهم، وجميع المسؤوليات بين أيديهم أريد انتهاج طريق يوصل إلى الجزائر، إذا أراد الجزائريون أنفسهم تكون لها حكومتها ومؤسساتها وقوانينها..."[3]. وعند قيامه بزيارة إلى الجزائر في 9 ديسمبر 1960 لشرح سياسته والدعاية لها، ولتهيئة الجو لإجراء استفتاء الخاص بتقرير المصير، والذي تقرّر أن يجرى في كل من الجزائر وفرنسا في 8 جانفي 1961، استغل المستوطنون الأوربيون هذه الفرصة للقيام بمظاهرات ضده وسياسته في الجزائر[4].

أما الشعب الجزائري، فقد عبّر عن رفضه لمشاريع ديغول ومناوراته، حيث خرج في مظاهرات صاخبة، والتي عمّت مختلف المدن الجزائرية، بعد زيارته لعين تموشنت وتلمسان، ففي 11 ديسمبر 1960، فوجئت القوات الاستعمارية بجموع غفيرة من

---

[1] __جريدة العمل__، " **عقبات في طريق التفاوض** " ، ع1435، 30 جوان 1960، ص1.

[2] __جريدة المجاهد__، " **الجزائر الجزائرية " كما يحلم بها ديغول**"،ع83، 28 نوفمبر 1960، ص3

[3] __جريدة العمل__، " **الجنرال ديغول يتحدث عن الجزائر جزائرية** "، ع1567، 15 نوفمبر 1960، ص6.

[4] عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص524.

الجزائريين تنطلق من الأحياء العربية، من حي بلكور(شارع بلوزداد حاليا) وهي تهتف باستقلال الجزائر، وبحياة جبهة التحرير الوطني، وبحياة الحكومة المؤقتة، وبالجزائر المستقلة، وغيرها من الشعارات الرافضة لفكرة "الجزائر فرنسية "[1] . وقد شملت المظاهرات أيضا حي باب الواد – المكتظ بالسّكان الأوربيين بالقرب من الأحياء الجزائرية – قادمة من حي القصبة[2]، لتتوسع إلى أحياء أخرى مثل المدنية، الحراش، القصبة، ولتمتد إلى مدن جزائرية أخرى في الأيام اللاحقة في كل من تيبازة وشرشال، سيدي بلعباس ووهران وقسنطينة ، والأصنام (الشلف حاليا)، وبجاية، وعنابة...[3].

لقد أوصلت هذه المظاهرات القضية الجزائرية بمأساتها إلى كل أنحاء العالم بفضل الصحافة التي كانت متواجدة في الجزائر لتغطية زيارة الرئيس الفرنسي، وأوضحت الحجم الحقيقي لمأساة الجزائريين نتيجة الأساليب القمعية التي يمارسها الاستعمار الفرنسي ضد الجزائريين الأبرياء، مما أدى إلى تحرك الضمير العالمي واستنكاره لتلك الأساليب وتعاطف الرأي العام العالمي، كما أدت هذه المظاهرات إلى إدراج القضية الجزائرية ضمن جدول أعمالها، حيث شرعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في مناقشتها في اليوم الثاني للمظاهرات، أي الاثنين 12 ديسمبر 1960[4].

لقد قوبلت هذه المظاهرات من طرف الفرنسيين بالعنف والشدة، وأسفرت عن استشهاد العشرات في صفوف الجزائريين، وقدر عدد الجرحى والمعتقلين بالمئات[5] فتجاوب الحزب الشيوعي التونسي مع هذه الاحداث ، وتعاطف مع ضحايا المظاهرات وأرسلت لجنته المركزية برقية إلى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية " فرحات

---

[1] **جريدة المجاهد**، " **شعب وعلم ودماء** "، ع85، 19 ديسمبر 1960،ص5.

[2] جيلالي صاري، " **مظاهرات ديسمبر 1960 ودورها في التحرير الوطني**"، **مجلة المصادر**،ع2، 1999، ص142.

[3] **جريدة المجاهد**، " **شعب وعلم ودماء**"، **مصدر سابق**، ص–ص 5– 19.

[4] الخير قشي،" **مظاهرات 11 ديسمبر 1960 في سياق التأثير المتبادل بين حق تقرير المصير وتدويل القضية الجزائرية" – في– مجلة المصادر**، مج17، ع1، سنة 2020، ص ص 71،72.

[5] جيلالي صاري،" **مظاهرات ديسمبر 1960 ودورها في التحرير الوطني**"، **مجلة المصادر**، ع2، 1999، ص141.

عباس" ، جاء فيها : " إن اللّجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي المجتمعة يوم الأحد 18 ديسمبر 1960 بتونس، تنحني بكل إجلال وخشوع، وتأثر أمام الشهداء الكثيرين الذين سقطوا في المدن الجزائرية، وتعبّر لكم عن عميق إعجابها بشجاعة الشّعب الجزائري البطل، ونفضل وحدته وسيره وراء حكومتكم، وإرادته الرّاسخة، حطّم الشعب الجزائري الشّقيق مناورات ديغول، وفي هذا الظّرف الحاسم يؤكد الحزب الشيوعي التونسي تضامنه الكامل مع شعبكم ضد العدو المشترك، وتأييده لطلبكم بتنظيم استفتاء تحت مراقبة الامم المتحدة " [1].

ومهما تعددت الإحصائيات والقراءات لعدد الشهداء والجرحى، فإن مواجهة القوات العسكرية الفرنسية للمتظاهرات بهذه الوحشية جريمة في حق شعب أعزل، خرج من أجل المطالبة بحقه في الاستقلال، ووضع حد للمناورات والمراوغات الفرنسية التي لم تجن منها شيء، لتبقى هذه المظاهرات، وما ترتب عنها من سقوط ضحايا سجلا أسودا في تاريخ فرنسا المعاصر.

كما كانت مظاهرات 11 ديسمبر بمثابة استفتاء، عبّر من خلاله الشّعب الجزائري برمته عن مطلبه الأوحد والوحيد ألا وهو " استقلال الجزائر "، والتفافه حول جبهة التحرير الوطني، جعلت الحكومة الفرنسية تدرك الحقيقة التي حاولت تجاهلها من قبل، وجعلت " ديغول " يقتنع من خلال معايشته لهذه المظاهرات بأن لابديل عن استقلال الجزائر[2] فقال: " **لقد مكّنني كل هذا من أن أزن المشكلة الجزائرية بميزان صحيح** "[3].

---

[1] **جريدة الطليعة**،" **برقية الحزب الشيوعي التونسي إلى رئيس الحكومة الجزائرية**"،ع167، 20 ديسمبر1960، ص2.

[2] حيث كتب في مذكرته يقول : " إن ما رأيته بأم عيني خلال خمسة أيام، وما سمعته بأذني، وما تغلغل في أعماق فكري، ترك لدي انطباعا واضحا عن حقيقة وضع الجزائر أن الحرب أصبحت شبه منتهية والفجوة بين الطائفتين عميقة: الفئة المسلمة مقتنعة بأنّ لها الحق في الاستقلال، وأنها ستحصل عليه، وأن معظم الأوربيين مصممون على أن يحجبوا عنها ذلك مهما كلّف الأمر"، شارل ديغول، **مذكرة الأمل** ، **مصدر سابق**، ص ص 107،106.

[3] **جريدة المجاهد**، " **المفاجأة** "، ع85، 19 ديسمبر 1960، ص2.

وبعد إجراء استفتاء 8 جانفي 1961 حول سياسة ديغول في الجزائر، جاءت بنتائج مشجعة، حيث صوّت الفرنسيون ب (نعم) بنسبة 75% ، ويبدو من خلالها أن الرأي العام الفرنسي قد اكتسب نضجا و وعيا لتسوية القضية الجزائرية [1] . وصوّت الجزائريون بنعم – حسب ما أعلنت عنه الإدارة الفرنسية – بنسبة 53%[2]، والحقيقة أنهم قاطعوا هذا الاستفتاء، واستجابوا للنداء الذي وجّهته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[3]، وهذا ما أكّدته جريدة " العمل " التي أشارت إلى أن الشعب الجزائري قابل هذه العملية بالمقاطعة[4] وعن النتيجة الرسمية التي قدمتها السلطات الفرنسية بالجزائر، وهي نسبة 59 في المائة من المصوتين، فترجع إلى أمرين:

– الأول: وسائل الضغط والإكراه التي استعملتها الإدارة الفرنسية في البوادي لإجبار الجزائريين على المشاركة، يضاف إلى ذلك عملية التّزوير التي تعوّدت عليها الإدارة الفرنسية من قبل (إبان حكم نيجلن).

الثاني: إن الأغلبية السّاحقة من المصوتين في المدن والمراكز الهامة هم من الأوربيين مدنيين أو عسكريين[5].

وبعد صدور نتائج الاستفتاء، وقد فسرت في فرنسا والعالم، بشكل يقارب الإجماع على أنها تفويض للجنرال ديغول للتفاوض مع قادة جبهة التحرير الوطني، كما اعتبرت بمثابة تأييد شعبي له، لذا طلب من قادة الثورة الجزائرية العودة إلى المفاوضات بعد أن توقفت مدة ثمانية أشهر، والحقيقة كانت مظاهرات 11 ديسمبر 1960 عاملا حاسما في تعجيل سيرها .

---

[1] أحمد منغور، **مرجع سابق**، ص231.

[2] عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص525.

[3] **جريدة المجاهد**، " **النداء الذي استجاب له الشّعب** "، ع87، 16 جانفي 1961، ص ص 6،7.

[4] **جريدة العمل**، " **الاستفتاء يقابل بالمقاطعة** "، ع 1623، 10 جانفي 1961، ص8.

[5] **جريدة المجاهد**، " **الصورة الكاملة لحرب الاستفتاء**"،ع87، 16 جانفي 1961، ص ص 6،7.

- لقاء لوسارن (Lucerne) 20 فيفري 1961 :

لقد برهنت مظاهرات 11 ديسمبر على تماسك الثورة وصلابتها، فكان لها تأثير على سير المفاوضات، وبعد مرور شهرين على هذه الأحداث، بدأت المفاوضات الجدية بلوسارن " Lucerne " السويسرية يوم 20 فيفري1961[1]، وقد كان المحرك لهذه الاتصالات بين الجزائريين والفرنسيين أوليفي لونق " Olivier Long " الوزير السويسري المكلف من طرف حكومته برئاسة الجمعية الأوربية الخاصة بالتبادل الحر[2]، مثّل الحكومة الفرنسية في هذا المفاوضات السيد جوج بومبيدو[3] "Georges Pompidou " رئيس بنك، ورجل الثقة لدى الجنرال " ديغول " والسيد برينو دولوس "Bruno De Leusse " المكلف بالشؤون السياسية في وزارة الخارجية الفرنسية، ومن الجانب الجزائري، حضر أحمد بومنجل محامي بنقابة باريس، والمدير السياسي بوزارة الاعلام بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، رفقة الطيب بولحروف، رجل المهمات السرية وممثل الجزائر في روما وسويسرا[4] . أما الوفد السويسري الذي كان يعمل على تهيئة الظروف اللازمة لإنجاح المفاوضات، فكان يقوده السيد جيانريكو بوشر " Jianrico Bucher " رئيس الفرع الشرقي للقسم السياسي الفدرالي والسيد أوليفي لونغ [5].

وكانت مواقف الطرفين في هذا اللقاء متباعدة جدا، حيث اقترح جورج بومبيدو ممثل الوفد الفرنسي، أن تبدأ المفاوضات الرسمية بعد وقف إطلاق النار، وفيما يخص قاعدة المرسى الكبير، فقد اعتبرها من ممتلكات فرنسا على غرار جبل طارق الخاضع للسيادة

---

[1] ابراهيم مياسي، " **عيد النصر** "، – في– **مجلة الراصد**، ع2، مارس–افريل 2002،ص8.

[2] بن يوسف بن خدة، **مصدر سابق**، ص20.

[3] المدير السابق لمكتب الجنرال ديغول، الذي شغل آنذاك منصب المدير العام لبنك روتشيلد بباريس، وقد خلف ديغول فيما بعد كرئيس فرنسا، أنظر: أوليفي لونغ، **الملف السري – إتفاقيات إفيان – ، مهمة سويسرية للسلم في الجزائر** تر: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص29.

[4] أوليفي لونغ، **مصدر سابق**، ص33.

[5] عماربوحوش، **مرجع سابق**، ص526.

البريطانية في التراب الإسباني، كما أكّد على الهدنة، ولمّح إلى ضرورة إشراك تيارات أخرى في المفاوضات، فلا تكون بذلك جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري، كما صرّح :" إن الحكومة الفرنسية تسلم باستقلال ما نسميه " الجزائر المفيدة " أي باستثناء الصحراء، وفي هذا الصدد، قال: " فنحن خلقنا الصحراء ولا مجال لمنحكم إياها، فلا نقاش فيها "، وقال أيضا:" إن الصحراء بحر له سواحل تسكنه شعوب ساحلية، والجزائر واحدة من تلك الشعوب، وعلى فرنسا أن تستشير الجميع "[1] . اعترضه بومنجل قائلا : " إن الصحراء جزء أساسي لا يتجزأ من الجزائر، ولا يمكننا التنازل عنها [2].

وهكذا كانت قضية الصحراء بداية حجر عثرة في سير كل المحادثات والمفاوضات الفرنسية الجزائرية التي تلت لقاء " لوسارن " الذي آل إلى الفشل، وتوقفت الاتصالات بينهما.

- لقاء نيوشاتل 5 مارس 1961 :

التقى الوفدان الجزائري و الفرنسي من جديد يوم 5 مارس 1961 بنيوشاتل السويسرية " Neuchâtel " بعد ما تمّ إقرار " بومبيدو" باعتراف ديغول بجبهة التحرير الوطني كمفاوض، وقد أثار من جديد فكرة " الهدنة " التي سيتبعها إطلاق سراح الزعماء الخمسة، ورفض مناقشة قضية الصحراء من جوهرها، وتأجيلها إلى بعد تقرير المصير غير أن الوفد الجزائري المفاوض رفض الهدنة، مؤكدا أن الصحراء جزء لا يتجزأ من التراب الوطني[3]، وفي هذا السياق، أكّد أحد المفاوضين الجزائريين أن قضية الصحراء مبدأ أساسي في المفاوضات، وأن سيادة الجزائر على الصحراء تبقى فوق كل نقاش، وأن

---

[1] بن يوسف بن خدة، **مصدر سابق**، ص21.

[2] " **فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية** "، **دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ورقلة، ما بين 15،16،17 أفريل 1996، ص68.

[3] بن يوسف بن خدة، **المصدر السابق**، ص23.

احترام وحدة التراب الجزائري يبقى بالنسبة لنا شرطا لن نحيد عنه[1]. وهذا ما جعل قيادة الثورة تتخوف من أطماع دول الجوار، حيث طالب الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بعلامة الكيلومتر رقم 233[2]، وطالب محمد الخامس ملك المغرب بتندوف ومنطقتها وابنه الحسن الثاني فيما بعد[3].

توقفت المفاوضات خلال شهر مارس من عام 1961 لمدة قصيرة، حيث عاد كل وفد إلى بلده للتشاور مع كبار المسؤولين فيه[4]، وفي 30 مارس 1961، أعلن الطرفان عن الشروع في المحادثات ابتداء من يوم 7 أفريل 1961 في مدينة ايفيان، وفي اليوم الموالي أي 31 مارس، أعلن لويس جوكس" Louis Joxe " الوزير المكلف بشؤون الجزائر في حديث صحفي بوهران، أن فرنسا لن تتفارض مع جبهة التحرير الوطني فقط بل مع الحركة الوطنية الجزائرية[5] أيضا[6]، فعقّد بذلك الوضع، وهو الأمر الذي رفضته الحكومة المؤقتة، وأعلنت أنها لن تحضر مفاوضات إيفيان يوم 7 أفريل 1961[7]. وبعد الإعلان بيوم واحد عن بدأ المفاوضات بين الطرفين، اغتيل رئيس بلدية إيفيان " **كميل بلان** " من

---

[1] سعد دحلب، **مصدر سابق**، ص ص 123،124.

[2] علامة 233، هي منطقة نفطية، تقع في غارة الهامل غربي غدامس، تقدر مساحتها بحوالي 30 ألف كم مربع أنظر: بن يوسف بن خدة، **مصدر سابق**، ص23.

[3] **نفسه**، ص23.

[4] عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص528.

[5] تأسست في شهر ديسمبر 1954، من طرف مصالي الحاج كقوة منافسة لجبهة التحرير الوطني بعد الانشقاق الذي وقع في صفوف حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية – وهو ما عرف بأزمة حزب الشعب الجزائري في مطلع الخمسينات من القرن العشرين. انظر: جمعة بن زروال، **الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 1954 – 1962**، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011–2012، ص–ص 123–127.

[6] سعد دحلب، **المصدر السابق**، ص124.

[7] بن يوسف بن خدة، **المصدر السابق**، ص23.

قبل منظمة الجيش السري، وتفجير فندق " بوسيجور " Beau Séjour " الذي يملكه ويديره عمدة ايفيان[1]، وكان مقررا أن تجرى فيه المفاوضات يوم 7 افريل[2].

و في الفترة الممتدة ما بين 22 – 26 افريل 1961 جرت محاولة انقلاب عسكري ضد ديغول، قامت بها قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر، وعلى رأسها: شال" Challe " جوهو " Johaud " ، صالان" Salan "، وزيلر " Zeller " [3]، وذلك لمعارضتها إجراء مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، وبالتالي ضد وقوع أي تغيير في الجزائر، قد يؤدي إلى الانفصال عن فرنسا[4]، غير أنه فشل، وهنا شعر ديغول بالخطر الذي سبّبته له ولدولته حرب الجزائر خاصة بعد انقسام الرأي العام الفرنسي بين مؤيد ومعارض للتفاوض وبالتالي أرغم ديغول على حل الأزمة التي كادت أن تقضي عليه، وتدخل الأمة الفرنسية في غمار حرب أهلية[5].

وبعد تغلب " ديغول " على الجنرالات المتمردين ضد حكومته[6]، استغل الفرصة فأظهر استعدادا كبيرا لاستئناف التفاوض مع جبهة التحرير الوطني، والتّخلص من المشكل الجزائري الذي أصبح يؤرّقه، وعندما استلم " لويس جوكس" اقتراحا من الحكومة المؤقتة عن طريق الحكومة السويسرية باستئناف المفاوضات الجزائرية – الفرنسية، أجاب ديغول بأن فرنسا على استعداد لاستئناف المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني بسرعة وذلك قصد وضع الأوربيين في الجزائر أمام الأمر الواقع بدلا من العمل على إقناعهم.

---

[1] رضا مالك، **الجزائر في ايفيان، مصدر سابق**، ص157.

[2] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين**، **ج2**،**مرجع سابق**، ص311.

[3] عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص529.

[4] عمار قليل، **مرجع سابق**، ص213.

[5] بن يوسف بن حدة، **مصدر سابق**، ص23.

[6] سعد دحلب، **مصدر سابق**، ص128.

واقترح الوفد الفرنسي أن تبدأ المفاوضات من جديد يوم 16 ماي 1961، وفي نهاية الأمر، استقر الرأي على استئنافها بصفة رسمية يوم 20 ماي1961[1].

- مفاوضات إيفيان الأولى 20 ماي – 13 جوان 1961 :

بدأت المفاوضات يوم السبت 20 ماي في ايفيان، وترأس الوفد الجزائري كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية، وسعد دحلب ومحمد الصديق بن يحي والطيب بولحروف وأحمد فرنسيس وأحمد بومنجل، والرائدان أحمد قايد وعلي منجلي وكان رضا مالك المتحدث باسم الوفد، أما الطرف الفرنسي، فترأسه لويس جوكس[2] ويرافقه رولان كاديه " Roland Cadet "، برنار تريكو" Bernard Tricot"، برينو دولوس والجنرال جون سيمون" Jean Simon" والعقيد سيغان بازيز" Hubert de Séguin Pazzis " [3].

وحاولت فرنسا في بداية هذه المفاوضات القيام بمناورة مكشوفة، فقد أعلن وفدها عن قرارها بإيقاف القتال لمدة شهر كامل في جميع أنحاء الجزائر ابتداء من يوم 20 ماي ونقل الوزراء الجزائريين من جزيرة ديكس " DAIX " إلى قصر توركان" Turquant " أين يسهل الاتصال بهم، وأطلقت سراح ستة آلاف معتقل في الجزائر[4]، وقد اتخذت هذه الإجراءات وحدها فقط دون اتفاق مسبق مع جبهة التحرير، وكان الهدف من ورائها إيهام الرأي العام العالمي بإخلاصها، وصدق نيتها، وعزمها على التّفاوض بجد، وحمل الحكومة المؤقتة مسؤوليتها في مواصلة الحرب، لأنها لم تقبل الهدنة، فتعمّدت المساومة عليها بإيقاف التفاوض[5].

وبرزت بعدها مناورة أخرى، حيث ألّح الوفد الفرنسي على ضمانات للأقلية الفرنسية ومنح الجنسية المزدوجة للأوربيين في الجزائر، مما يجعل منها دولة داخل دولة، وجعل

---

[1] أوليفيي لونغ، **مصدر سابق**، ص79.

[2] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين**،ج2، **مرجع سابق**، ص312.

[3] سيد أحمد مقدم، **مرجع سابق**، ص93.

[4] سعد دحلب، **مصدر سابق**، ص130.

[5] يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص–ص 312–313.

اللّغة الفرنسية لغة رسمية في الجزائر، والمحافظة على الحقوق المكتسبة، وضمان الملكيات، والحقوق مع المواطنين الجزائريين[1]، كما أصرّت فرنسا على الاحتفاظ ببعض القواعد العسكرية في الجزائر إلى الأبد مثل قاعدة المرسى الكبير[2]. وأصّر الوفد الفرنسي على فصل الصحراء عن الشمال، وأن يشمل حق تقرير المصير ولايات الشمال الثلاث عشرة ، وتبقى الصحراء فرنسية[3].

وكان طبيعي جدا أن تتعثر المفاوضات، وتلقى نفس مصير سابقاتها بسبب قضية الصحراء(الوحدة الترابية)، وعدم توقف إطلاق النار لعدم وجود ضمانات تؤسس لمحادثات جدية، وبقيت مواقف الطرفين دون تغيير، فتوقفت المفاوضات بتاريخ 13 جوان 1961، غير أن الطرفين قررا البقاء على اتصال فيما بينهما، وتمّ تعيين سعد دحلب كي يبقى في بوا – دافو[4] " Bois Davout " كقناة اتصال للحكومة المؤقتة[5]، وسيكون الوسيط الوحيد بين المبعوثين الفرنسيين والحكومة المؤقتة، كما يقوم بالشرح والتعريف بمواقف الممثلين الجزائريين للعديد من الوفود الأجنبية، خاصة الفرنسية المارة يوميا ببوادافو[6].

– لقاء لوغران Lugrin بايفيان 20 – 28 جويلية 1961:

بعد توقف مفاوضات إيفيان الأولى، بسبب تمسك فرنسا بموقفها إزاء الصحراء دعت جبهة التّحرير الوطني الشّعب الجزائري إلى تنظيم يوم احتجاجي ضد سياسة التقسيم، وفصل جنوب الجزائر عن شمالها، وللضغط على سياسة " ديغول" لاستئناف

---

[1] سعد دحلب، **مصدر سابق**، ص131.

[2] أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح، مذكرات**، **مصدر سابق**، ص803.

[3] إبراهيم مياسي، " **عيد النصر** "، **مرجع سابق**، ص9.

[4] يقع قرب جنيف بسويسرا، وهو مقر يملكه أمير قطر، وضعه تحت تصرف الوفد الجزائري، انظر: بن يوسف بن خدة، **اتفاقيات ايفيان**، **مصدر سابق**، ص24.

[5] رضا مالك، **الجزائر في ايفيان**، **مصدر سابق**، ص190.

[6] بن يوسف بن خدة، **المصدر السابق**، ص24.

المفاوضات والرغبة في الاستقلال، وهو ما حدث بالفعل في مختلف أنحاء القطر الجزائري يوم 5 جويلية 1961، حيث استجاب الشّعب لنداء الحكومة المؤقتة، وجعلوا من هذا اليوم يوما وطنيا ضد التقسيم في تاريخ الثورة الجزائرية[1]، لتعلن الحكومتان الفرنسية والحكومة المؤقتة الجزائرية يوم 17 جويلية عن استئناف المحادثات بقصر لوغران بايفيان، وقبل أن تبدأ المفاوضات بيوم واحد، اندلعت معركة " بنزرت" بين تونس وفرنسا، وأمام هذه الحادثة عبّرت جبهة التحرير الوطني عن تضامنها مع الحكومة التونسية، واقترحت وضع قوات جيش التحرير الوطني تحت تصرفها، والمشاركة في المعركة بكل إمكانياتها، وبأي شكل من الأشكال التي تريدها تونس[2].

والتقى الوفدان من جديد في 20 جويلية 1961 في " لوغران " الفرنسية القريبة من الحدود السويسرية، وهو الوفد الذي كان نفسه في اللّقاء السابق، باستثناء ممثلي هيئة الأركان[3] .

انتهى مؤتمر لوغران كسابقيه دون جدوى، بعد عقد ست جلسات، خصصت ثلاث منها للمسائل المتنازع عليها، ومنها قضية الصحراء التي كان لها النصيب الأوفر من النقاش[4]. وتوقفت المحادثات بين الطرفين، وكان الوفد الجزائري في هذه المرة هو من طلب تعليقها، بعد مرور ثمانية أيام[5]. وكان هذا التوقيف بمثابة صدمة للوفد الفرنسي الذي طلب موعدا لاستئنافها، وأجاب رئيس الوفد الجزائري بأن الطرف الفرنسي لديه الوسائل الكافية للاتصال بنا، وانتهت مرحلة " لوغران " أو إيفيان الثانية في 28 جويلية 1961[6]. لقد كان السبب الرئيسي للتّوقف هو أن الفرنسيين لم يكونوا يرفضون تغيير

---

[1] فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، **مرجع سابق**، ص69.

[2] يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنين، **مرجع سابق**، ص318.

[3] رضا مالك، الجزائر في ايفيان، **مصدر سابق**، ص192.

[4] **نفسه**، ص212.

[5] أوليفيي لونغ، **مصدر سابق**، ص99.

[6] عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص532.

موقفهم حول الصحراء فقط، بل أكثر من ذلك، لم يتركوا أي مجال مفتوح لإمكانية تغيير مستقبلي في هذا الموقف، فلم يكن أمام " كريم بلقاسم " أية فرصة لمواصلة المباحثات بسبب تعنت الفرنسيين ورفضهم الاعتراف بانتماء الصحراء إلى الجزائر [1].

- لقاء بال " Bale " الأول 28 – 29 أكتوبر 1961:

قبل عقد لقاء بال بسويسرا، اجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس الليبية من 9 – 27 أوت 1961، وذلك لدراسة نتائج المفاوضات مع فرنسا، وتقييم مسار الثورة بعد سبع سنوات من الحرب المتواصلة ضد الاستعمار الفرنسي[2]، وتسلم خلالها بن يوسف بن خدة – الذي عين رئيسا خلفا لفرحات عباس – وزارتي المالية والشؤون الاقتصادية[3]، وورث بن خدة عن فرحات عباس تركة النزاع الخطير مع القيادة العامة للجيش الذي كان على رأسه العقيد هواري بومدين، وملف المفاوضات التي توقفت بلوغران في شهر جويلية 1961[4]. وأسندت وزارة الداخلية إلى كريم بلقاسم، والذي بقي نائبا لرئيس الحكومة، بينما خلفه سعد دحلب في وزارة الشؤون الخارجية، وبقي بن طوبال وزير دولة، ولم يطرأ تغيير على أوضاع كل من بوصوف وأمحمد يزيد، حيث بقي بوصوف على رأس وزارة التسلح والاتصالات العامة، ويزيد على رأس وزارة الإعلام[5] .

وخوفا من انهيار المفاوضات في ظل هذه الأوضاع المتدهورة، سارع ديغول إلى تبديد مخاوف الوفد الجزائري في الخامس سبتمبر 1961، بالاعتراف مرة أخرى في مؤتمر صحفي بحق الجزائريين في الصحراء، واشترط التعاون الاقتصادي في هذا المجال، وبقاء

---

[1] أوليفيي لونغ، **مصدر سابق**، ص99.

[2] عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص532.

[3] رضا مالك، **مصدر سابق**، ص223.

[4] بن يوسف بن خدة، **مصدر سابق**، ص27.

[5] رضا مالك، **المصدر السابق**، ص223.

القوات العسكرية الفرنسية لمدة من الزمن[1]، ومما جاء في هذا التصريح: " ليس هناك جزائري واحد لا يعتقد أن الصحراء جزء من الجزائر، وليست هناك حكومة جزائرية واحدة، مهما كان موقفها من فرنسا، لا تطالب بدون هوادة، بالسيادة الجزائرية على الصحراء..."[2].

وقد شهدت باريس مظاهرات احتجاجية في 17 أكتوبر 1961 ، وذلك في إطار نقل الثورة إلى قلب فرنسا، وجاءت كرد فعل على الإجراءات التعسفية التي اتخذت في حق الجالية الجزائرية، حيث قامت السلطات الفرنسية بقيادة روجي فري " Roger Frey " وزير داخليتها، و موريس بابون " Maurice Papon " محافظ شرطة باريس بسن قانون حظر التجوال على الجزائريين المقيمين بفرنسا بدءا من الساعة الثامنة والنصف مساءا إلى الخامسة والنصف صباحا، وكان العمال الجزائريون يشتغلون في النهار، أما في اللّيل، فينظمون أعمالهم النضالية[3]، وقد تمّ تعيين " موريس بابون " في منصب محافظ شرطة باريس في مارس 1958 ، تقديرا له على جهوده الإجرامية التي بذلها خلال وجوده في الجزائر كوالي على قسنطينة، من أجل توطيد الأمن في مناطق بالشرق الجزائري خصوصا في الأوراس وقسنطينة في أواخر الخمسينات، ويرى فيه رئيس الحكومة الفرنسية ميشال دوبري " Michel Debré " المنقذ من الخطر الذي فرضته فيديرالية جبهة التّحرير في فرنسا، وبالخصوص في باريس وضواحيها، حيث تتمركز الجالية الجزائرية بالإقليم[4].

---

[1] محمد بليل، " **المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960 – 1962 على ضوء وثائق أرشيفية** "،– في– **مجلة الحوار المتوسطي**، مج9، ع1،مارس 2018، ص242.

[2] رضا مالك، **مصدر سابق**، ص227.

[3] عبد القادر خليفي، " **أحداث 17 أكتوبر 1961 ودور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية** " **المجلة التاريخية الجزائرية**، مج3، ع1، جوان 2019، ص233.

[4] أحمد مريوش، " **مساهمة المهاجرين الجزائريين في مظاهرة 17 اكتوبر 1961، واثرها على دعم الثورة التحريرية** " – في– **مجلة المصادر**، ع21، السداسي الأول 2010، ص272.

ولكسر حظر التجوال، نزل إلى شوارع باريس يوم 17 أكتوبر 1961 حوالي ثلاثون ألف جزائري من الجالية الجزائرية المهاجرة في مظاهرة سلمية، وانضمت إليها النساء حيث خرجن في مجموعات صغيرة مع أطفالهن يوم 20 أكتوبر من نفس السنة ، غير أن الشرطة الفرنسية قامت بإطلاق النّار على المتظاهرين بحجة أنهم كانوا مسلحين، وتمّ قمع المتظاهرين بطريقة وحشية، وتحولت شوارع باريس إلى برك من الدّماء، وألقي بالمتظاهرين في نهر السين[1]، وراح ضحيتها حوالي 200 شهيد واعتقال 1200 متظاهر وجرح 2300 آخرين[2]. ويمكن إدراج هذه المظاهرات ضمن إطار الضغط الذي تحاول الحكومة المؤقتة الجزائرية آنذاك فرضه على الطرف الفرنسي قصد دفعه للسير نحو المفاوضات الجادة[3]، وهو ما يؤكّده بن يوسف بن خدة في قوله : "... لم نخفف من ضغطنا على ديغول خاصة وأن الوفد الفرنسي أثار في بال قلق ديغول أمام انتفاضة الجماهير الجزائرية، أي أن المظاهرات التي نظمتها جبهة التحرير الوطني بفرنسا يوم 17 أكتوبر 1961، فكان من مصلحة المفاوضات أن لا يخفف هذا الضغط[4].

وقد شارك في هذه المظاهرات التونسيون المقيمون بفرنسا، وذلك تعبيرا عن تضامنهم مع إخوانهم الجزائريين، ورفضهم للإجراءات العنصرية والتعسفية والقمعية المسلطة على الشعب الجزائري، فعمدت مصالح الأمن والشرطة الفرنسية إلى اعتقال وملاحقة عدد من المواطنين التونسيين[5].

وبعد انتهاء هذه الأحداث، التقى الطرفان في مدينة بال " Bale " السويسرية يومي 28 – 29 أكتوبر 1961، وضم الوفد الجزائري رضا مالك ومحمد الصديق بن يحي والوفد

---

[1] أحمد صاري، " **دور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية** "، **مجلة المصادر**، ع1، صيف 1999، ص344.

[2] عبد القادر خليفي، **مرجع سابق**، ص240.

[3] سامية بن فاطمة، " **مظاهرات المهاجرين الجزائريين في فرنسا، 17 أكتوبر 1961، وانعكاساتها على مسار الثورة التحريرية** " **مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية**، مج1، ع4، ديسمبر 2017، ص231.

[4] بن يوسف بن خدة، **مصدر سابق**، ص31.

[5] **جريدة العمل**، " **الشرطة الفرنسية تعتقل عدد من التونسيين في باريس**"،ع1865، 19 أكتوبر 1961، ص1.

الفرنسي برينو دولوس " Bruno de Leusse " وكلود شايي " Claude Chaillet "[1]، وقد ركّز الجانب الفرنسي على النقاط التي طالب بها " ديغول " يوم 5 سبتمبر 1961، وهي: مبدأ ازدواجية الجنسية، احترام العقيدة الدينية واللغة، والأحوال الشخصية، وفيما يخص الصحراء، فهي جزء لا يتجزأ من الجزائر، واقترحت فرنسا تعاونا اقتصاديا، وماليا، وثقافيا، وتقنيا، مقابل الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية، المتمثلة في المرافق العسكرية بالجزائر، واستغلال ثروات صحراء الجزائرية. وقد أثارت فرنسا مسألة أخرى هامة بالنسبة إليها، وهي: مبدأ الأخذ بالثأر"، وحسب هذا المبدأ، فإن الحكومة الجزائرية المقبلة، لا يحق لها إصدار عقوبات في حق الجزائريين الذين تعاونوا مع فرنسا[2].

وبعد يومين من التفاوض السري، قرّر الوفدان الافتراق، على أن يلتقيا من جديد في الفترة الممتدة من 8 – 10 نوفمبر 1961. وبعد انتهاء لقاء بال الأول، دعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الشعب الجزائري إلى تنظيم يوم وطني بمناسبة أول نوفمبر 1961، للتعبير عن تمسكه بالاستقلال، ووحدة التراب الجزائري، وسلامته، ومن أجل التفاوض المباشر بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والحكومة الفرنسية [3]. وأضافت الحكومة المؤقتة في ندائها، ولتؤكد حسن صورتها، أن التّظاهر ليس موجها ضد الأوربيين، فقد أكّدت على حقهم في العيش كمواطنين في جزائر حرة[4]. واستجاب الجزائريون في مختلف المدن الجزائرية لهذا النداء، واستعملت القوات الفرنسية الدبابات والطائرات لمواجهة المتظاهرين[5] .

---

[1] عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص533.

[2] بن يوسف بن خدة، **مصدر سابق**، ص ص 29،30.

[3] **جريدة المجاهد**، " **نداء الرئيس بن خدة إلى الشعب الجزائري** "، ع108، 13 نوفمبر 1961، ص2.

[4] رضا مالك، **مصدر سابق**، ص243.

[5] **جريدة المجاهد**، " **كيف استعدت فرنسا لمواجهة اول نوفمبر** "، ع108، 13 نوفمبر 1961، ص4.

- لقاء بال(Bale) الثاني 9 نوفمبر 1961:

تجددت اللّقاءات يوم 9 نوفمبر في مدينة بال السويسرية، وحضر اللّقاء نفس الممثلين الذين حضروا لقاء بال الأول، وكلّف محمد الصديق بن يحي ورضا مالك بتقديم الأجوبة عن مقترحات اللّقاء السابق[1].

وقد ذكر رضا مالك قائلا : "...كنا ننتظر منهم جوابا يتعلق بالسيادة على الصحراء اقتصر جوابهم على تكرار أن كل شيء يصبح واضحا ما إن يتم التوصل إلى اتفاق تعاون...، كانت أجوبتنا إيجابية على كل الأسئلة المطروحة، إلاّ أنه بقي تباين هام فيما يختص بالضمانات للأوربيين، واستبدلنا الجنسية الجزائرية الآلية بالخيار الفردي المفتوح على مدى ثلاث سنوات..."[2]. وعن الأقلية الأوربية، وحق اختيار الجنسية، يخضع حق التجمع للرقابة، وفيما يخص الجانب العسكري، يستأجر المرسى الكبير لمدة قابلة للتجديد مع انهاء التجارب النووية، وجلاء الجيش وإخلاء القواعد وفق برنامج زمني يحدد فيما بعد، أما ما يتعلق بالبترول، تمنح الدولة الجزائرية رخص التنقيب والاستغلال، وفيما يخص المرحلة الانتقالية، من وقف إطلاق النار إلى الاستقلال، فتكون مدتها ستة أشهر يسيّرها مسلم جزائري[3] .

وتوقفت المحادثات بعد اضراب المعتقلين السياسيين في فرنسا عن الطعام بسبب تفاقم وضعهم، وبلغ عددهم 15 ألف، وفي مقدمتهم الوزراء الخمسة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[4]، وفي يوم 15 نوفمبر 1961، أرادت فرنسا استئناف المحادثات كان الجواب الجزائري:" انتظروا إلى أن يتضح الوضع الناشئ عن الإضراب عن الطعام"[5].

---

[1] بن يوسف بن خدة، **المصدر السابق**، ص ص 32،31.

[2] رضا مالك، **مصدر سابق**، ص239.

[3] بن يوسف بن خدة، **مصدر سابق**، ص ص 32،31.

[4] **جريدة المجاهد**، " **بلاغات وبيانات رسمية** "، ع109، 27 نوفمبر 1961، ص2.

[5] بن يوسف بن خدة، **المصدر السابق**، ص33.

- محادثات لي روس " Les Rousses " الأولى في 9 ديسمبر 1961:

وتجددت الاتصالات بين الطرفين في 9 ديسمبر 1961 بعد انتهاء الإضراب، حيث جرى لقاء بين دحلب و جوكس بمدينة لي روس[1] " Les Rousses"، وكان الأول مرفوقا بمحمد الصديق بن يحي من الجانب الجزائري، أما الثاني، فكان مرفوقا ببرينو دولوس من الجانب الفرنسي[2]. وبقي ظل الصحراء مخيما على المحادثات، وحاول سعد دحلب أن يجد مخرجا لهذا المشكل، فاقترح أن تتقدم الهيئة التقنية التي اتفق على إنشائها من قبل برأيها إلى الدولة الجزائرية فيما يتعلق بمنح أو رفض رخص البحث والتنقيب عن البترول[3]. كما بقيت مسألة الاستفتاء معلقة، ذلك أن " جوكس " اقترح فكرة استفتاء منفصل فيما يخص قبائل الطوارق الرحل وقبائل الرقيبات في منطقة تندوف، وقال في هذا الصدد : " نحن نفكر خاصة بالرّحل، مثل الطوارق والرقيبات " [4].

وتطرقت المباحثات إلى حقوق الأقليات الأوربية والقواعد العسكرية وغيرها[5]، كما حدّدت وظيفة الهيئة التنفيذية، وأكّد سعد دحلب أنه لا يمكن التّفكير في وقف القتال قبل الوصول إلى ضمانات سياسية جدية، وطلب الاتصال مع الزعماء الخمسة المسجونين لإشراكهم في المفاوضات، فكان رد جوكس: " أن هذه القضية من اختصاصات ديغول " وسيكون الرّد على ذلك يوم 12 ديسمبر 1961 [6]، وفي 15 ديسمبر، سمحت الحكومة

---

[1] ضاحية صغيرة لمقاطعة " جورا " Jura " الفرنسية القريبة من الحدود السويسرية ، أنظر: أوليفيي لونغ، **مصدر سابق**، ص120.

[2] **أحسن بومالي**، " **أدوات الدبلوماسية** " ، – في – **مجلة المصادر**، ع16، 2007، ص65.

[3] بن يوسف بن خدة، **مصدر سابق**، ص33..

[4] رضا مالك، **مصدر سابق**، ص249.

[5] عمار قليل، **مرجع سابق**، ص214.

[6] بن يوسف بن جدة، **المصدر السابق**، ص ص 33،34.

الفرنسية لمحمد الصديق بن يحي ، وللسيد لخضر بن طوبال ما بين 27– 29 ديسمبر 1961 بزيارة قلعة أولنوي " Aulnoy " بباريس للالتقاء بالزعماء[1].

– محادثات لي روس " Les Rousses " الثانية من 11 – 19 فيفري 1962 :

التقى الوفدان[2] مجددا في لي روس ما 11 – 19 فيفري 1962، وتمّت مناقشة كل المواضيع، وحرّرت النصوص، ودافع كل واحد عن وجهة نظره، و يقول بن خدة : " قبل الفرنسيون في النهاية جميع طروحات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وتفهموا رأينا بخصوص وقف إطلاق النار، بحيث لا يمكن أن يتم إلاّ بعد الاتفاق النهائي على جميع النقاط، وابرام الاتفاقيات السياسية والعسكرية "[3]، وبعد الاتفاق المبدئي على كل النصوص، افترق الوفدان ثم تلاقيا فيما بعد بايفيان للمفاوضات الرسمية شريطة أن يسمح بذلك المجلس الوطني للثورة الجزائرية[4] .

وبعد الاتفاق النهائي على كل النصوص، أرجئ التوقيع عليها ليتسنى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الاطلاع عليها، ودراسة كل جزئياتها[5]. وقد وافق المجلس في اجتماعه المنعقد بطرابلس من 22– 27 فيفري 1962 بعد مناقشات حادة على مشروع "

---

[1] أوليفيي لونغ، **مصدر سابق**، ص ص 121،122.

[2] عينت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كل من: كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، سعد دحلب، وأمحمد يزيدويرافقهم بن يحي، رضا مالك، والصغير مصطفاي كخبير مالي، ومثّل الوفد الفرنسي ثلاثة وزراء، وهم: جوكس وروبير بورون "Robert Burron" عن حركة الجمهورية الشعبية، ووزير الاشغال العمومية، وجان دوبروقلي " Jean de Broglie " من حركة الاستقلاليين، وكاتب دولة مكلف بالصحراء، أنظر: سعد دحلب، **مصدر سابق**، ص–ص 141–142، وبن يوسف بن خدة، **اتفاقيات ايفيان** ، **مصدر سابق**، ص36.

[3] بن يوسف بن خدة، **شهادات ومواقف**، ط1، دار النعمان للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004،ص141.

[4] بن يوسف بن خدة، **اتفاقيات ايفيان** ، **المصدر السابق**، ص37.

[5] بن يوسف بن خدة، " **قصة المفاوضات مع فرنسا والمعارك التي خاضتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في هذا الشأن** "، – في– **مجلة أول نوفمبر**، عدد خاص، جويلية 1987، ص33.

لي روس " بأغلبية مطلقة[1]، و وافق على إبرام اتفاق مع فرنسا ينجم عنه إعلان وقف إطلاق النار واستقلال الجزائر في إطار التعاون بين الدولتين[2]، كما أقرها، ووافق عليها الخمسة المعتقلون في فرنسا، وهم : أحمد بن بلة، محمد خيضر، محمد بوضياف، حسين ايت أحمد، ورابح بيطاط، وقد بعثوا في هذا الشّأن برسالة إلى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[3]، جاء في النص الكامل ما يلي: " لقد اتصلت بنا حكومتنا مرات عديدة، خلال الأسابيع الأخيرة، فقد انتدبت في البداية للاتصال بنا الأخ بن يحي، وبعده الأخ بن طوبال، وأخيرا قدم وفد يضم الأخوة: كريم، بن طوبال، وبن يخي، للاتصال بنا بدوره، وقد سلمت إلينا وثائق تتعلق بالمفاوضات الجارية بين حكومتنا والحكومة الفرنسية وأن المعلومات الشفهية التي أعطيت لنا والخاصة بوضعيتنا في الداخل، تشير بجلاء إلى أن هذه المفاوضات يجب أن تستمر إلى نهايتها المحتومة، وأن الاتفاقيات التي تمخّضت عن هذه المفاوضات، لم تعد تنتظر لكي تحظى بالتزامنا العلني والرسمي سوى موافقة ومصادقة مجلسنا الوطني للثورة الجزائرية .

نحن الموقعون أدناه، نعلن موافقتنا ومصادقتنا على هذه الاتفاقيات المبرمة من قبل حكومتنا. حرّر بأولنوي[4] في 15 فيفري 1962 و**التوقيع** من طرف: حسين ايت أحمد بن بلة، بيطاط، بوضياف، خيضر.

---

[1] ما عدا أربعة، ثلاثة للقيادة العامة للجيش، وهم : هواري بومدين، و سليمان قايد أحمد، علي منجلي، و الرائد مختار بويزم (ناصر) من الولاية الخامسة (وهران) ، فقد صوتوا ضد مشروع نص اتفاقيات إيفيان، أنظر: أوليفيي لونغ **مصدر سابق**، ص142.

[2] **نفسه**، ص142.

[3] بن يوسف بن خدة، **<u>شهادات ومواقف</u>**، **المصدر السابق**، ص142.

[4] أولنوي" AULNOY " مقر الاعتقال للوزراء الخمسة بفرنسا، انظر: بن يوسف بن خدة، **<u>شهادات ومواقف</u>** **مصدر سابق**، ص146.

- مفاوضات ايفيان الثانية Évian 7 – 18 مارس 1962 :

انطلقت المفاوضات من جديد يوم الأربعاء 7 مارس وبصفة رسمية، واستمرت حوالي 12 يوما، وعيّنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية نائب رئيسها كريم بلقاسم على الوفد الجزائري، وكان يضم أيضا كل من: لخضر بن طوبال، سعد دحلب، أمحمد يزيد كأعضاء في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى جانب كريم بلقاسم، محمد الصديق بن يحي، رضا مالك، الطيب بولحروف، والعقيد عمار بن عودة كممثل لجيش التحرير الوطني[1] .

وترأس لويس جوكس الوفد الفرنسي المتكون من: روبير بيرون" Robert Buron"، جان دوبروقلي " Jean de Broglie "، برينو دولوس " Bruno de Leusse "، كلود شايي" Claude Challet "، رولان بيكار" Roland Billecart "، والجنرال دي كامس " General de camas" ، وقد سبق لهم أن شاركوا في اللقاء السابق، وأضيف إليهم برنار تريكو " Bernard Tricot " مستشار برئاسة الجمهورية، وفانسان لبوري " Vincent Labouret " مستشار قانوني في الشؤون الجزائرية، والعقيد سقين دي بازيس " Seguin de Pazzis " مستشار عسكري، وفليب تيبو " Philippe Thibault " الناطق الرسمي باسم الوفد الفرنسي، و بليزان " Plaisant " مستشار في الدولة[2] .

توّجت هذه الجولة من المحادثات بالوصول إلى الاتفاق على كل الأمور العسكرية والسياسية، وتمّ التّوقيع على ذلك الاتفاق على الساعة الخامسة والنصف مساء يوم 18 مارس1962، وبموجبه تمّ التّوقيع على وقف إطلاق النار، ليدخل حيز التّنفيذ بكامل التراب الوطني الجزائري يوم 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشر ظهرا [3]. وبهذه المناسبة ألقى الرئيس بن يوسف بن خدة خطابا يوم 19 مارس 1962 ، أعلن فيه عن

---

[1]سعد دحلب، ، **مصدر سابق**، ص157.

[2] بن يوسف بن خدة، **اتفاقيات ايفيان**، **مصدر سابق**، ص ص 37،38.

[3] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين**، ج2، **مرجع سابق**، ص321.

وقف إطلاق النار على أمواج إذاعة تونس قائلا: " باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية، أعلن عن وقف إطلاق النار في كافة أنحاء التراب الوطني ابتداء من 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشرة ظهرا. وإني آمر باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كل القوات المقاتلة لجيش التحرير أن توقف العمليات العسكرية و الأعمال المسلحة في كافة الأراضي الجزائرية "[1].

وبمناسبة توصل الوفدان المفاوضان الجزائري والفرنسي إلى وقف إطلاق النّار بتاريخ 19 مارس 1962 بعد مفاوضات عسيرة وشاقة، وعدة لقاءات بداية من مولان ونهاية إلى إفيان الثانية، عبّرت جريدة العمل التونسية في صفحاتها الأولى في عدة أعداد وكان أولها العدد الصادر يوم 19 مارس 1962، تناولت فيه فرحة الجماهير التونسية التي خرجت في مظاهرات شعبية، وعفوية تهتف بحياة الجزائر مستقلة[2]، كما بعث الحزب الشيوعي التونسي برسالة إلى السيد بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، جاء فيها ما يلي: " لقد تقبّل الحزب الشيوعي التّونسي بفرح عظيم نبأ الانتصار الذي توّج الكفاح البطولي الذي خاضه الشّعب الجزائري الشقيق، وبهذه المناسبة السعيدة نبعث لكم أحر تهانينا، ونحيي عن طريقكم أعضاء حكومتكم والوزراء الجزائريين الذين أطلق سراحهم والمجاهدين الأبطال في جيش التحرير الباسل ومجموع الشعب الجزائري الشقيق، ونحيي بخشوع وإجلال أرواح الشهداء الذين سقطوا في سبيل القضية الجزائرية النبيلة. ونجدّد لكم تعبيرنا عن تضامننا الأخوي مع الكفاح الذي تستمرون في القيام به في سبيل تدعيم انتصار شعبكم وتحقيق استقلاله التام "[3].

---

[1] رضا مالك، **الجزائر في افيان**، **مصدر سابق**، 316.

[2] **جريدة العمل**، **مظاهرات**، ع1994، 19 مارس 1962، ص1.

[3] **جريدة الطليعة**، " **رسالة الحزب الشيوعي التونسي إلى رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية** "، ع202، 24 مارس 1962، ص1.

وبهذه المناسبة، اتصل الرئيس التونسي " الحبيب بورقيبة " ببن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أعرب له عن مشاركة التّونسيين الشّعب الجزائري بهذا الانتصار، وقدّم له تهاني الشّعب التونسي، وقد أدلى بتصريح، نشرته جريدة العمل جاء فيه: " إنه ليوم عظيم في تاريخ المغرب العربي الكبير، هذا الذي أعلن فيه وقف القتال بعد كفاح بطولي مرير دام أكثر من سبع سنوات، شنّه الشّعب الجزائري على قوى الظلم والطغيان، إن هذا القتال الذي استمات فيه الشعب الجزائري والذي آزره فيه إخوانه الأقربون، وأنصار العدالة والحرية في العالم، لم نشك لحظة واحدة أنه سيكلل بالنّصر... ونحن إذ نبتهج ببشرى استقلال أختنا الجزائر، نعتقد أن استقلالها سيكون فاتحة لعهد تعاون مع جميع أنصار الحرية والسلام في العالم من أجل بناء مستقبل زاهر للجميع ومن أجل السير بشعوبنا نحو العزة والحرية والتقدم..." [1].

وفي نفس الوقت، أبرق الرئيس الحبيب بورقيبة إلى الوزراء المعتقلين الخمسة يهنئهم على النصر العظيم الذي تحقق بفضل تضحياتهم، وتضحيات الشّعب الجزائري، حاثا إياهم على مواصلة التعاون من أجل تشييد ورقي وازدهار المغرب العربي.

وجاء في البرقية : "... في الوقت الذي توّج فيه كفاحكم البطولي وتضحيات الشّعب الجزائري بالنّجاح، وفي الوقت الذي ينتهي فيه اعتقالكم بعد اختطاف الطائرة التي كانت تقلكم إلى تونس لحضور أشغال الندوة الأولى للمغرب العربي الكبير، أوجه لكم بكامل الفخر والتأثر أحر تمنياتي بالعظمة والرفاهية للشّعب الجزائري، وإني لمتيقن بأن التّضامن الوثيق الذي وحد شعبينا في الكفاح من أجل الكرامة والاستقلال سيتواصل لتحقيق مهام إعادة البناء والتّقدم من أجل تشييد مغربنا الكبير [2].

---

[1] **جريدة العمل**، " **المجاهد الأكبر يقول: إنه ليوم عظيم في تاريخ المغرب العربي الكبير** "، ع1994، 19 مارس 1962، ص1.

[2] **جريدة المجاهد**، " **الأصداء العالمية** "، ع117، 20 مارس1962، ص9.

واحتفالا بعيد النصر، وتضامنا مع الشعب الجزائري، نشرت جريدة العمل قصيدة بعنوان" **تهنئة إلى الجزائر المجاهدة** "، ألقاها أحد الشعراء التونسيين بالقيروان، حيّا فيها كفاح الشّعب الجزائري، وأشاد بالنّصر الذي حققه، داعيا القادة المغاربة إلى بناء مغرب عربي موحد[1].

وبعد الإفراج على الزعماء الخمسة المسجونين من قبل الحكومة الفرنسية، توجّهوا إلى المغرب الأقصى قادمين من سويسرا[2]. وهكذا كان الاتجاه الأول الذي سلكه القادة الجزائريون على متن طائرتهم الخاصة هو مطار جنيف، حيث قضوا أول ليلة لهم خارج فرنسا، وثاني ليلة أيضا في الأرض السويسرية بجوار رفاقهم على قمة الجبل المشرف على بحيرة جنيف، وقصد بن بلة ورفقائه وأعضاء الوفد التفاوضي الجزائري بعد ذلك الرباط في المساء عن طريق الجو[3]، وذلك على متن طائرة بوينغ تابعة للخطوط الجوية الأمريكية التي استأجرتها المملكة المغربية، ومجموعة أعضاء وفد افيان الآخرين عبر طائرة الخطوط الجوية المغربية[4]. وقد توجّه بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى الرباط قادما من تونس عبر روما ومدريد ليلتقي بهم، وأدلى بتصريح في مطار العوينة بتونس، جاء فيه: " إننا نتوجّه إلى المغرب للالتقاء بإخواننا الوزراء الخمسة المعتقلين منذ سنة 1956 والذين أطلق سراحهم إثر التوقيع على الاتفاقيات المبرمة، وللمرة الأولى منذ تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سيجتمع كل وزراء الاثني عشر بالمغرب..."[5]. وقد وصل الوفد إلى الأراضي المغربية على الساعة الرابعة صباحا من يوم 21 مارس 1962، وكان في استقباله رئيس الحكومة

---

[1] أنظر: **الملحق رقم (22)** .

[2] عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص538.

[3] **جريدة العمل**، " **اليوم يسافر بن بلة ورفاقه إلى المغرب** "، ع1995، 20 مارس 1962، ص5.

[4] رضا مالك، **مصدر سابق**، ص315.

[5] **جريدة العمل**، " **الرئيس بن خدة يسافر إلى المغرب، ويعبر عن تشكراته للمجاهد الأكبر والشعب التونسي** " ع1995، 20 مارس 1962، ص1.

المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومحمدي السعيد وزير الدولة، والدكتور شوقي مصطفاي رئيس البعثة الجزائرية في المغرب، وعدد كبير من الشخصيات الجزائرية والمغربية[1] .

- منظمة الجيش السري:

عرفت الجزائر في المرحلة الانتقالية عمليات إرهابية، قامت بها منظمة الجيش السري "O.A.S" التي عاثت في الأرض فسادا وكانت تظهر وتختفي من حين لآخر حسب الظروف والمستجدات، وقد أحدثت خسائر بشرية ومادية في عدة أحياء خاصة في العاصمة[2]، وقد أنشأها جنرالات فرنسا المعارضون للرئيس ديغول كرد فعل على سياسته الرامية إلى فتح الحوار والتفاوض الجدي لإنهاء الحرب التي دامت سبع سنوات، فكانوا يرون أن ديغول قدّم عدة تنازلات لجبهة التحرير الوطني، واعتبروا ذلك خيانة للأمة الفرنسية[3]. وتشكلت منظمة الجيش السري في ربيع 1961 غداة فشل انقلاب الجزائر[4] وتكوّن مجلسها الأعلى من الجنرالات: راوول صالان " Raoul Salan "، إدموند جوهو[5] " Edmond JOUHAUD"، والجنرال بول غاردي " Paul Gardy "، والعقيد إيف غودار "

[1] **جريدة المجاهد**، " **رفقاء الكفاح يلتقون من جديد لمواصلة الكفاح** "،ع 118، 2 افريل 1962، ص-ص 5-6.

[2] محمد سريج، **الثورة الجزائرية في الصحافة التونسية، جريدة " العمل " أنموذجا 1954 – 1962**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجيلالي اليابس بسيدي بلعباس، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الانسانية، 2016 – 2017، ص296.

[3] عبد الناصر بختي،" **نشاط منظمة الجيش السري الفرنسية في مدينة وهران وانعكاساته (1961 – 1962)**"، **مجلة عصور الجديدة**، م10، ع2، جوان 2020 ص- ص 336 – 338.

[4] أوليفيي دارد، **في قلب منظمة الجيش السري**، تر:عبد السلام يخلف وآخرون،ج1-6،سيديا، الجزائر،2013 ص17.

[5] ولد في وهران عام 1905، خريج مدرسة سان سير، تولى نيابة رئاسة لجنة الخلاص العام بعد تمرد 13 ماي 1958 خاض الى جانب " صالان " حربا ضد الشعب الجزائري، نظّم رفقة " شال " و " زيلر" محاولة انقلابا على ديغول افريل 1961، وبعد فشله، التحق بمنظمة الجيش السرية، وصار أحد قاداتها بوهران، اعتقل في 25 مارس 1962، وحكم عليه بالإعدام، لكن حصل على العفو من ديغول. أنظر: عاشور شرفي، **مرجع سابق**، ص132.

"Yves Godard"، والعقيد جان غارديس" Jean Gardes "، وجان جاك سوزيني " Jean Jacques Susini "...[1].

فبعد إبرام اتفاق وقف إطلاق النّار بين الطرفين الفرنسي والجزائري في إيفيان رفضه عدد كبير من مستوطني أو فرنسيي الجزائر الممثلين في منظمة الجيش السري حيث لجأوا إلى التخريب والقتل لإفشاله، فدفع هذا الاستياء بالمنظمة إلى إقحام الأطفال والنّساء في الصفوف الأولى في مظاهرات باب الوادي ليمتنع الجيش عن إطلاق النار وراحت تعبئ سكان العاصمة للقيام بحرب حقيقية في الشوارع، فكانت النتيجة 35 قتيل و150 جريح، واستمرت المنظمة في تقتيل الجزائريين غير راضية بالهزيمة، حيث قتلت عشرة أشخاص بالعاصمة ، وستة بعين تموشنت[2].

وتعتبر هيئة أركان منظمة الجيش السري أن العنف سياسة وهدف، لذا اتسمت أعمالها بالدموية، فقامت بأعمال إجرامية، منها: تفجير سيارة مفخخة في الطحطاحة يوم 28 فيفري 1962 بحي المدينة الجديدة بمدينة وهران، وسط حشد من الجزائريين، وفي ذروة تجمعهم، تزامنت مع شهر رمضان، وخلّفت هذه العملية 80 شهيدا[3]، واغتالت مثقفين جزائريين أو أوربيين متعاطفين مع القضية الجزائرية، ومنها اغتيال المعلمين الست في الأبيار بالعاصمة، وعلى رأسهم الكاتب مولود فرعون في 15 مارس1962[4]، كما تمّ وضع قنبلة بواسطة سيارة مفخخة في ميناء الجزائر العاصمة في 2 ماي 1962، ذهب ضحيتها 63 قتيل و110 جريح من الحمالين(الدواكرة) بالمرسى[5]، وقامت هذه المنظمة الإرهابية في 10 ماي 1962 باغتيال النساء الجزائريات العاملات في البيوت الأوربية أثناء توجهن

---

[1] سعدي بزيان،" **منظمة الجيش السري في الجزائرO.A.S خلال ثورة التحرير من النشأة إلى السقوط** " ، – في– **مجلة الراصد**،ع2، مارس– أفريل 2002، ص18.

[2] **جريدة العمل**، " **خطاب ديغول يقابل بارتياح في باريس** " ، ع2001، 27 مارس 1962، ص6.

[3] عبد الناصر بختي، **مرجع سابق** ، ص ص 344،345.

[4] سعدي بزيان، **المرجع السابق** ، ص17.

[5] محمد قنطاري،"**عيد النصر في 19 مارس 1962**"، **مجلة الذاكرة**،ع4، المتحف الوطني للمجاهد، 1999 ص111.

للعمل صباحا، وسميت هذه العملية " عملية فاطمة "[1]، وارتكبت جريمة أخرى في حق الثقافة، وذلك بحرق مكتبة جامعة الجزائر في 7 جوان 1962، حيث تمّ إتلاف 600 ألف عنوان، وتفجير المخابر والقاعات[2].

ولمواجهة خطر هذه المنظمة الارهابية، قرّرت جبهة التحرير الوطني في 14 ماي 1962– بعد اجتماع مسؤولي مدينة الجزائر – القيام بهجومات خاطفة للرد على عملياتها ضد مواقع المنظمة السرية، وذلك بضرب سبعة وثلاثين هدف، حيث نفّذ الفدائيون عدة عمليات بين 8 – 13 جوان 1962 انتهت بالقضاء على سبعة عشر عنصر من منظمة الجيش السري، وأثّر ذلك على نفسية الأوربيين الذين شرعوا في شد رحالهم[3]. وتوقفت هذه العمليات بعد اتفاق بين جبهة التحرير الوطني والمنظمة بعد وساطة كل من جاك شوفالييه " Jacques Chevalier " رئيس بلدية سابق للجزائر العاصمة، وجون ماري تيني " Jean Marie Tiné " رجل أعمال فرنسي، وذلك بإيعاز من السلطات الديغولية التي رأت بأن هذه المنظمة قد دمّرت كل مخططاتها[4]. وبدت مؤشرات انهيار هذه المنظمة واضحا بسقوط عناصرها تباعا، حيث ألقي القبض على بعض رموزها، فبعد الجنرال إيدموند جوهو في وهران في 25 مارس 1962، وروجي دغلدر" Roger Degueldere " في 7 أفريل في العاصمة، جاء دور رئيسها رؤول سالان في 20 أفريل، فكان وقعه النفسي شديدا [5].

---

[1] دحمان تواتي، **منظمة الجيش السري و نهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر 1961 – 1962**، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر،2008، ص406.

[2] مقنوش كريم، " **منظمة الجيش السري**" ، – في– **مجلة الراصد**، ع2، مارس – أفريل 2002، ص14.

[3] دحمان تواتي، **المرجع السابق،** ص– ص 392 – 408.

[4] **نفسه،** ص 343.

[5] كريم منقنوش، **المرجع السابق،** ص14.

وهكذا أدرك معظم أوربيي الجزائر أنهم خسروا المعركة، وأن الأمر قد انتهى خاصة بعد الاعتقالات التي طالت كبار القادة في صفوف هذه المنظمة الإجرامية، وفرار أغلب المسؤولين إلى الخارج، مما جعل هذه المنظمة في عزلة تامة[1].

وأمام هذه التطورات، وفي ظل هذه الظروف، بدأت الاتصالات بين الهيئة التنفيذية المؤقتة ومنظمة الجيش السري، انتهت بعقد لقاء بين شوقي مصطفاي مسؤول الشؤون العامة في الهيئة التنفيذية، وجون جاك سوزيني آخر زعماء المنظمة السرية لوقف الأعمال الإرهابية بصفة نهائية، وهو ما عرف باتفاق شوقي – سوزيني[2]، وبعد موافقة الطرفين على الصيغة النهائية للنص، أعلن عنه شوقي مصطفاي في 17 جوان 1962 عبر الإذاعة والتليفزيون، ثمّ سوزيني في المساء، حيث أعلم الجميع بحدوث اتفاق بين جبهة التّحرير الوطني ومنظمة الجيش السري على توقيف التقتيل والتخريب[3]. تعهدت فيه المنظمة بإيقاف سياسة الأرض المحروقة، وبالمقابل، منح ضمانات للجالية الأوربية من قبل الجزائريين، وطمأنتها عن مصيرها في الجزائر بعد استفتاء 1 جويلية المقبل[4].

وهكذا انتهى نشاط هذه المنظمة الإجرامية بعد مسلسل دموي، سعى من خلاله المتطرفون من جنرالات وغلاة المستوطنين إلى عرقلة الجهود السلمية، وذلك بعقد الاتفاق السالف الذكر، فكان الهدف منه وقف التقتيل والتخريب والتدمير الذي تعرض له الجزائريون وقد ساعد ذلك على إجراء استفتاء تقرير المصير في تاريخه المحدد يوم 1 جويلية 1962.

---

[1] أمحمد يوسفي، **مرجع سابق**، ص ص 99،100.

[2] عبد الناصر بختي، **مرجع سابق**، ص350.

[3] دحمان تواتي، **مرجع سابق**، ص352-457.

[4] للاطلاع على نص الكلمة، أنظر: الكلمة المذاعة والمتلفزة للدكتور شوقي مصطفاي في 17 جوان 1962على الساعة الواحدة ، دحمان تواتي، **مرجع نفسه**، ص-ص 451-454.

- إجراء الاستفتاء وإعلان الاستقلال:

وبعد المرحلة الانتقالية التي دامت ثلاثة أشهر، ترأس فيها عبد الرحمان فارس[1] الهيئة التنفيذية المؤقتة، أجري الاستفتاء الخاص بتقرير المصير يوم 1 جويلية 1962 وصوّت الجزائريون لصالح الاستقلال، عبّروا من خلاله عن رغبتهم في التّحرر التام وبدون الارتباط بشكل من أشكال التعاون مع فرنسا، فقد صوّت لصالح الاستقلال التام 5.951.581 ناخب بنعم، بينما صوّت ضد الاستقلال 16.534 معارض[2].

وفور الإعلان عن نتائج عملية استفتاء تقرير المصير، والتي أسفرت عن إجماع الشعب الجزائري على التصويت بنعم لفائدة الحرية والاستقلال، خصّص الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة لهذا الحدث يوما من أيام تونس المشهودة، وعبّر في خطاب له عن مشاركة الشّعب التونسي فرحة إخوانهم الجزائريين، وقال في هذا السياق: " إن فرحة الجزائر هي فرحة تونس والشّعب التونسي، وإن انتصار الشّعب الجزائري هو انتصار للشعب التونسي، فنحن كما قال الرئيس بن خدة : "...شعبان عشنا جنبا إلى جنب في ساحة الكفاح، وتعرضنا لعدوان واحد... " [3].

كما سارعت الحكومة التونسية عقب الإعلان عن نتيجة الاستفتاء إلى إصدار بلاغ تعترف فيه بالجزائر كدولة ذات سيادة، ومما جاء في البلاغ: " باسم الشّعب التونسي، فإن الحكومة التّونسية توجّه في هذا اليوم السعيد تهانيها الأخوية للشّعب

---

[1] ولد في 30 جانفي 1911 بمدينة أقبو، تابع تعليمه فيها، ثم في بجاية، وبعدها في قسنطينة، كما تابع محاضرات في القانون بجامعة الجزائر، أصبح محضرا قضائيا، وموثقا، وقد شارك في مهام لصالح فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا منذ 1958 إلى غاية 1961، حيث ألقي عليه القبض في مظاهرات 17 أكتوبر بباريس، عيّن على رأس الهيئة التنفيذية المؤقتة مباشرة بعد خروجه من السجن، توفي عام 1991 . أنظر: ليلى حمري، **عبد الرحمان فارس 1911 – 1991**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة وهران، 2006، ص159.

[2] عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص540.

[3] **جريدة العمل**، " **خطاب المجاهد الأكبر في يوم استقلال الجزائر** "، ع2094، 3 جويلية 1962، ص3.

الجزائري الشقيق وإلى حكومته، داعية أن يكون الاستقلال فاتح عهد يشمله الانسجام والوحدة، ويكلّله الازدهار والتّوفيق[1].

وبمناسبة الاحتفال باستقلال الجزائر، ولتوديع وفد الحكومة المؤقتة الجزائرية، وجّه الحزب الدستوري والمنظمات القومية دعوة للجماهير لحضور الاجتماع، وجاء في هذا النداء " بمناسبة الإعلان عن استقلال الجزائر الباسلة ومشاركة الشعب الجزائري الشقيق فرحته، وتعزيزا لتضامن شعوب المغرب العربي الكبير، يدعو الحزب الدستوري التونسي والمنظمات القومية الشعب التونسي إلى حضور المهرجان العظيم الذي سينظم يوم الاثنين 2 جويلية 1962 على الساعة الخامسة مساء بملعب البلدي بالبلفيدير" Belvédère "..."، وكان هذا الحفل تحت إشراف الرئيس بورقيبة والاتحاد التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والاتحاد القومي للمزارعين التونسيين والاتحاد القومي النسائي والمجلس الأعلى للشباب، الاتحاد العام لطلبة تونس، والمجلس الأعلى للرياضة[2].

وقد احتفلت تونس باستقلال الجزائر، حيث زيّنت الشوارع، وواجهات المحلات العمومية بالأعلام التونسية والجزائرية استعدادا للاحتفال بالحدث التاريخي العظيم، وهو استقلال الجزائر الباسلة، كما زيّنت المدن الداخلية، وعمّتها الفرحة[3]. وقد اعترفت فرنسا رسميا وعلى لسان ديغول باستقلال الجزائر في 3 جويلية[4]، وبهذه المناسبة، تقدّم الاتحاد النّسائي التّونسي ببرقية تهنئة إلى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية " بن يوسف بن خدة "، جاء فيها: "... يسر الاتحاد القومي النّسائي التّونسي أن يرفع إليكم أحر

---

[1] <u>**جريدة العمل**</u>، " **الجمهورية التونسية تعلن اعترافها بالجزائر** "، ع2095، 4 جويلية 1962، ص6.

[2] حبيب حسن اللولب، <u>**التونسيون والثورة الجزائرية**</u>، ج2، **مرجع سابق**، ص565.

[3] <u>**الصباح**</u>، " **الجمهورية التونسية تحتفل باستقلال الجزائر** "،ع3078، 2 جويلية 1962، ص–ص 1– 6 .

[4] أوليفيي لونغ، **مصدر سابق**، ص169.

التّهاني متمنيا للشّعب الجزائري الشّقيق العزة والازدهار..."[1]. واختارت قيادة الثورة يوم 5 جويلية 1962 التّاريخ الرّسمي لاسترجاع السيادة الوطنية، يوم سقوط العاصمة 1830[2].

وفي الأخير نتوصل للقول أن الصحف التونسية واصلت متابعتها وتفاعلها وتضامنها مع القضايا الوطنية في الفترة التي عقبت استقلالها سنة 1956م وإلى غاية 1962م، ومن خلالها عبّر الشّعب التونسي عن سعادته وفرحته للشّعب الجزائري بمناسبة إعلان الاستقلال.

[1] **جريدة العمل**، " **برقية الاتحاد النسائي التونسي** "، ع2095، 4 جويلية 1962، ص3.

[2] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر 1830 – 1989**، ج2، **مرجع سابق**، ص48.



خاتمة

توصلنا من خلال هذه الدراسة الأكاديمية إلى الاستنتاجات التالية:

– تابعت الصحف الوطنية الجزائرية ، ومنها : البصائر، المنار، المقاومة، والمجاهد الأوضاع السياسية في تونس منذ إعلان الكفاح المسلح عام 1952 إلى استرجاع قاعدة بنزرت، وقد عبّرت هذه الجرائد في العديد من المناسبات عن استنكارها لأساليب القمع التي اعتمدتها السلطات الاستعمارية الفرنسية في البلد التونسية، وخصّصت لذلك عدة أعداد، واكبت التطورات الجارية فيها، ونقلتها عبر صفحاتها في إطار توعية الشّعب الجزائري ودفعه إلى التضامن مع الشعب التونسي بكل السّبل المتاحة، فكانت صفحات جريدتي البصائر والمنار منبرا لها، وذلك بالتشهير بجرائم الاستعمار الفرنسي، ومنها ما أقدم عليه في قرية تازركة بالوطن القبلي من قتل للأطفال والنساء والشيوخ ما بين 28 جانفي– 1 فيفري1952، واعتبرها أحمد توفيق المدني بمثابة انتقام الاستعمار المحتضر من الأمة التونسية المسالمة، وعملية تطهير، كما استنكرت هاتان الصحيفتان عمليات الاعتقال لرموز الحركة الوطنية والأعضاء البارزين في الحزب الدستوري الجديد وعلى رأسهم الحبيب بورقيبة والتصفية التي طالت أبرز العناصر الوطنية التونسية كاغتيال فرحات حشاد في 5 ديسمبر 1952، والهادي شاكر في 13 سبتمبر 1953.

– تفاعل الشعب الجزائري مع هذه الصّحف، حيث أصبح الجزائري يحمل في قلبه هموم هذا البلد الشقيق، ويشاركه محنته، ويقاسمه آلامه وآماله.

– عبّرت الصحف الوطنية الجزائرية ، ومنها جريدة البصائر عن أسفها للوضع الذي آلت إليه تونس إثر الخلاف اليوسفي – البورقيبي، والذي تطور إلى حد الاقتتال بين الإخوة الأعداء.

– تنبيه هذه الصحف إلى المناورات السياسة الفرنسية في المنطقة المغاربية، ومنها محاولة عزل البلدان المغاربية عن بعضها البعض، وربط مصيرها ومستقبلها بفرنسا معتمدة في ذلك على أسلوب التفاوض مع هذه البلدان بشكل انفرادي، لكن هذه البلدان أو

منطقة شمال إفريقيا توصف بأنها مثل طائر جبار جسمه الجزائر، وجناحاه القويان هما تونس والمغرب.

– متابعة هذه الصحف تطورات الأوضاع العامة في البلدين، ووضعت القارئ في الصورة فحمّلته مسؤولية الانخراط في عملية التّحرير والبناء فيما بعد.

– إبراز تضامن الجزائريين مع القضية التونسية، من خلال السّماح للكتّاب التّونسيين بنشر مقالاتهم في العديد من الصّحف الوطنية الجزائرية، وقد خصّصت لهم صفحات للتّعريف بقضيتهم، ومنها المقال الذي نشر في جريدة " المنار " للرّشيد إدريس، بعنوان " صور من كفاح تونس في سبيل استقلالها "، ونشر في نفس الجريدة الأمين العام للحزب الدستوري الجديد صالح بن يوسف " مقال بعنوان " يوم الحماية "، تذكّر فيه اليوم الذي فرضت فيه الحكومة الفرنسية على جلالة باي تونس من سنة 1881م.

– اهتمام الصحافة التونسية بما يجري في الجزائر من تطورات، خاصة بعد اندلاع الثورة الجزائرية، حيث واكبت أحداثها منذ بدايتها وإلى غاية الاستقلال عام 1962، وعبّرت عن تضامنها، وتضامن الشّعب التونسي مع الشعب الجزائري.

– مساهمة الصّحف التونسية – باختلاف اتجاهاتها الفكرية والسياسية – في اظهار جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وذلك من خلال التشهير بأعمال العنف والقمع التي مارسها الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ونشرها في الصحف لإظهار حقيقة فرنسا أمام الرأي العام العالمي، خاصة بعد استقلال تونس عام 1956 ومن الصحف التونسية التي تابعت تطور الأوضاع في الجزائر خلال الفترة المعتمدة في الدراسة، صحيفتان رائدتان وهما: العمل الصباح .

– تدوين جرائد الحركتين الوطنيتين لأحداث تاريخية، وبالتالي كانت مرآة ساطعة في الإحاطة بمعلومات جد هامة.

– تلاحم الشعبين التونس والجزائري في كفاحهما ضد عدو مشترك منذ الوهلة الأولى، وقد دلّت أحداث كثيرة على ذلك، حيث تجسّد التضامن بين البلدين ميدانيا (احتضان تونس جبهة التّحرير الوطني، واللاجئين الجزائريين، والتّسليح عبر الحدود...).

– تقاسم البلدين مآسي جرائم الاستعمار الفرنسي، فكانت مجزرة ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958 أحسن مثال عن ذلك، حيث خصّصت جريدة المجاهد الجزائرية صفحاتها للتنديد بهذه الجريمة الشنعاء التي ارتكبتها القوات الجوية الفرنسية في حق الأبرياء وتناولت القرار الذي اتخذته جبهة التحرير الوطني (الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية) والقاضي بتوقيف المفاوضات مع الوفد الفرنسي بعد العدوان على بنزرت في جويلية 1961، حيث انسحب الوفد الجزائري بقيادة كريم بلقاسم في مفاوضات لوغران في 28 جويلية 1961.

– تناولت الصحف أشكال وصور التضامن بين الشعبيين والذي كان في مختلف المجالات: الدبلوماسية، العسكرية، الاجتماعية، الثقافية والرياضية...

– أدركت فرنسا اللّحمة المتينة بين دول المغرب العربي، فسارعت إلى اعتماد استراتيجية تضمنت عزل هذه البلدين عن بعضها البعض، والضغط السياسي والاقتصادي والتخويف والردع إلى درجة اقتراف جرائم ضد الإنسانية .

– اعتمدت الصحافة التونسية منذ اندلاع الثورة الجزائرية في تناول أخبارها، ونشرها على وكالات الأنباء الفرنسية، فكانت تصف العمليات الثورية للمجاهدين الجزائريين عند اندلاع الثورة الجزائرية بعبارات غير مناسبة مثل: الأعمال التخريبية والإرهابية، الفلاقة...، لكن تداركت الأمر فيما بعد، خاصة بعد استقلال تونس، وأصبحت تستعمل عبارات : الثوار المجاهدين، التفاوض،...إلخ.

–عبّرت الصّحف التونسية فيما بعد عن دعم الحكومة التّونسية للثورة الجزائرية في مختلف المجالات، ومنها السياسية، الدبلوماسية، والعسكرية.

– يلاحظ على هذه الصحف التونسية، عدم تناولها للمواضيع المتعلقة بمناورات الرئيس الحبيب بورقيبة مع السلطات الفرنسية، فقد كشفت الأحداث المتلاحقة التناقضات والمصالح القطرية التي تتناقض مع قرارات مؤتمر طنجة افريل 1958، فكانت البداية بقبول تونس في 30 جوان 1958 إبرام اتفاقية مع فرنسا تسمح لهذه الأخيرة بأن تمدّ أنابيب النفط الجزائري، وتحويله من حقل ايجلي (جنوب الجزائر) مرورا بالأراضي التّونسية، لتصديره عن طريق ميناء الصخيرة بقابس (شمال شرق تونس)، واللقاء الذي جمع بورقيبة بديغول برامبوي 27 فيفري 1961، وما ترتب عنه من نتائج، لم يفصح عنها الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة التونسية.

– تناولت الصحف في البلدين المناورات السياسية الفرنسية، والهادفة إلى عرقلة المفاوضات الجزائرية – الفرنسية التي بدأت منذ عام 1956 إلى وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962.

–عبّرت الصّحف التونسية عن تضامنها مع الشعب الجزائري بعد حادثة اختطاف الطائرة، فقد أدانت واستنكرت تونس تلك العملية، واعتبرتها مساسا بالسيادة التونسية من خلال العناوين الصادرة في تلك الفترة، ووصلت إلى حد استدعاء سفيرها في باريس.

– ومن صور وأشكال التضامن مع الشعب الجزائري وثورته، تنظيم تونس لمباراة في كرة القدم يوم 2 ماي 1958 بالملعب البلدي في بلفيدير " Belvédère " بتونس العاصمة بين منتخبها وفريق جبهة التحرير الوطني، بالرغم من تهديدات الاتحاد الدولي لكرة القدم بمعاقبة الفرق الوطنية وشطب عضويتها، إذا قبلت اللّعب مع فريق جبهة التحرير الوطني، فضربت تونس تهديدات الاتحاد الدولي لكرة القدم عرض الحائط، الأمر الذي جعل الاتحاد الدولي للعبة يصدر قرارا بشطب عضوية تونس .



ملاحق

ملحق رقم (1): معاهدة باردو أو "قصر السعيد".

معاهدة باردو أو «قصر السعيد»

«إنّ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس – لما كان من غرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتي حصلت أخيرا على حدود الدولتين بسواحل المملكة التونسية وأن يحكما علاقات ودادهما القديم وروابط حسن الجوار – قد اتفقتا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين. وبناء على ذلك فإنّ فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عيّن العماد بريار نائبا مفوضا من طرفه فاتفق جنابه مع سموّ الباي المعظم على البنود الآتية :

البند الأول : إنّ معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد وقع تأكيدها وتجديدها.

البند الثاني : لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التي يتحتّم على دولة الجمهورية الفرنسية اتّخاذها للوصول للغرض الذي يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان فقد رضي سمو باي تونس بأن تحتلّ القوات الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل، ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطتان الحربيّتان الفرنسية والتونسية–، وتقرّران معا بأن الإدارة المحليّة قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام.

البند الثالث : تتعهد دولة الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كلّ خطر يمكن أن يهدّد ذاته أو عائلته أو يعبث بأمن مملكته.

البند الرابع : تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين السلطات التونسية ومختلف الدول الأوروبية.

البند الخامس : يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا التي تهمّ الجانبين.

البند السادس : يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسيّة ومصالحها. وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بأن لا يعقد أي عقد ذي صبغة دوليّة من دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها مقدّما.

البند السابع : تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسها بحقّ الاتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسيّة من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة.

البند الثامن : تفرض غرامة حربيّة على القبائل العاصية بالحدود والسّواحل وتحدّد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتّفاق يعقد فيما بعد وتكون حكومة الباي هي المسؤولة على تنفيذ هذا الاتفاق.

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر فإن دولة سمو الباي تتعهّد بأن تمنع قطعا إدخال السلاح والذخائر الحربيّة الأخرى بالمملكة التونسية.

البند العاشر : يقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها وتسلّم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس في أقرب وقت ممكن.

وكتب بالقصر السعيد في 12 ماي 1881

الإمضاء : محمد الصادق باي- العماد «بريار»

المصدر: خليفة الشاطر وآخرون: **تونس عبر التّاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005م، ص21.

ملحق رقم (2): اتفاقية المرسى.

«اتفاقية المرسى»

لما كانت عناية سمو الباي المعظم متجّهة إلى تحسين الأحوال الداخليّة بالمملكة التونسيّة وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر ماي سنة 1881، وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة في تحقيق أغراض سموّه توثيقا لعرى المودّة بين القطرين العامرين، اتّفق الطرفان على عقد اتّفاق لتحقيق هذا الغرض، واعتمد رئيس الجمهورية في ذلك سمو بيار بول كامبون وزيره المقيم بتونس الذي قدم أوراق اعتماده لعقد الاتّفاقيّة المحدّدة في البنود الآتية :

البند الأول : لمّا كان غرض سمو الباي المعظم أن يسهّل للحكومة الفرنسيّة إتمام حمايتها، تكفّل بإدخال الإصلاحات الإداريّة والعدليّة والماليّة التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إدخالها.

البند الثاني : تضمن الحكومة الفرنسية قرضا يعقده سمو الباي لتحويل أو لدفع الدين الموحّد البالغ 125 مليون فرنك والدين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز 17.550.000 فرنك، ولكنّها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك، وقد تعهّد سمو الباي المعظم بأن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب المملكة التونسيّة دون إذن سابق من الحكومة الفرنسيّة.

البند الثالث : يخصّص لسموّ الباي المعظم من مداخيل المملكة. أوّلا: المبالغ اللاّزمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرنسا، ثانيا : مخصّصات سموّ الباي وقدرها مليونان من الريالات التونسية (أي 1.200.000 فرنك) وما فضل من ذلك يعين لمصاريف إدارة المملكة ودفع مصاريف الحماية.

البند الرابع : هذه الاتفاقيّة مؤكدة ومكملة للمعاهدة المعقودة في 12 ماي سنة 1881 فيما يحتاج منها إلى التأكيد والتكميل، ولاتتغيّر بها الأنظمة التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربيّة.

البند الخامس : تعرض هذه الاتفاقيّة على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسلّم وثيقة التصديق إلى سمو الباي المعظم في أقرب وقت ممكن. إيذانا بصحّة ما تقدّم حرّرت هذه الاتفاقيّة وختمها الموقّعان بختميهما.

وكتب بالمرسى في 8 جوان 1883

الإمضاء : علي باي /«بول كامبون»

المصدر: خليفة الشاطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص22.

ملحق رقم(3): صورة الغلاف الخارجي لجريدة المنار(1951-1954).

الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها تقف أمام الامة

سلسلة التراث

المنار

جريدة سياسية ثقافية دينية حرة

الأستاذ دوزون

الأستاذ أحمد توفيق المدني

احتجاج ضد حجز الجزائر الحرة

اجابة لدعوة الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، ان الجزائريين المجتمعين بالملعب البلدي في حسين داي يوم الاحد ١٩ اوت ١٩٥١. قرروا ما يلي

حيث ان العدد ٣٠ من « الجزائر الحرة » قد صودر يوم السبت ١١ اوت ١٩٥١ بأمر من عامل عمالة الجزائر

وحيث ان الامر بالمصادرة يؤكد ان « الجزائر الحرة » تحتوي على مقالات [...]

وحيث ان « الجزائر الحرة » منذ صدور العدد الاول منها لا تزال هدفاً للمصادرات والمتابعات من طرف الاستعمار.

وحيث ان هذه المصادرات والمطاردات تمس في الصميم الحريات الاساسية المسجلة في ميثاق الامم المتحدة وفي الدستور الفرنسي نفسه

يرفعون احتجاجا عليا ضد مصادرة « الجزائر الحرة » التي وقعت في اثناء الطبع.

ويعلنون تضامنهم مع جريدة « الجزائر الحرة » في كفاحها ضد الاستعمار.

ويعلنون عزمهم على القيام بالعمل في سبيل فرض احترام حرية صدور « الجزائر الحرة » وحرية الصحافة بالجزائر.

قـــــرار

ان سكان الجزائر العاصمة وضواحيها قد اجتمعوا في الملعب البلدي بحسين داي يوم ١٩ أوت وبعد ما سمعوا الخطباء المختلفين. فانهم يعلنون تأييدهم التام للجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها كما يؤيدون نص التصريح الصادر يوم ٢٥ يوليو ١٩٥١ ووسائل العمل المزمع استعمالها.

ويرفعون احتجاجهم ضد تزوير انتخابات ١٧ يونيو ١٩٥١ ذلك التزوير الذي أدى إلى تعيين الادارة رجالا لم يكلفهم الشعب بتمثيله وهو ينكر عليهم الحق في التحدث باسمه.

ويعلنون عزمهم على تأييد الجبهة في سبيل الحصول على الغاء هذه الانتخابات وفرض احترام حرية التصويت في القسم الثاني. ويعلنون تأييدهم للجبهة في سبيل فرض احترام الحريات الاساسية: حرية الضمير، حرية الفكر حرية الصحافة، حرية الاجتماع.

ويستنكرون القمع بجميع انواعه ويستنكرون اعتقال المساجين السياسيين والتدابير الزجرية الخاصة التي تمس مصالي حاج.

ويحتجون ضد تدخل الادارة في شؤون الديانة الاسلامية. ويدعون جميع الجزائريين من دون تمييز في الفكرة والجنس والدين الى تأييد الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها

ويقررون توسيع نطاق الدعاية ليجلبوا إلى الجبهة الجزائرية. زيادة على المنظمات -- جميع الديمقراطيين الذين يهتمون بمستقبل الجزائر.

ويوجهون نداء الى جميع الجزائريين من دون تمييز لكي يجتنبوا الوقوع في فخاخ الاستفزازات والمناورات التي يحوكها الاستعمار ضد الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها.

المصدر: <u>المنار</u>(الغلاف الخارجي).

ملحق رقم (4): حول مطالب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالاستقلال.



العدد ٣٥٤ الجمعة ٥ رجب ١٣٧٥ هـ — الموافق ليوم ١٧ فيفري ١٩٥٦ م — 354 — السنة الثامنة من السلسلة الثانية — ثمن النسخة ٣٠ ف

من الأدب النبوي

ليس الشديد بالصرعة ، انما الشديد الذى يملك نفسه عند الغضب .

البصائر

لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

شعارها العروبة والاسلام

تصدر يوم الجمعة من كل اسبوع

«EL--BASSAIR»

Organe de l'Association des Oulemas d'Algérie

المدير وصاحب الامتياز المسئول

محمد البشير الابراهيمي

كل ما يتعلق بالتحرير يرسل باسم معتمد قلم التحرير

احمد توفيق المدني

نهج تويلي رقم ٤ بالجزائر

الهاتف ٦٤ ٢١٢

Ahmed Toufik MADANI

4, rue Thuillier - ALGER

كل ما يتعلق بالمالية والاشتراكات يرسل باسم

طالب بشير بن السعدي

نهج بومبي رقم ١٢ الجزائر

الهاتف ١٧ ٢٧٨

TALEB BACHIR BEN SAADI

12, Rue Pompée — ALGER

C.C.P. 539-73 — R.C. Alger 7124

الاستقـلال غـايتنـا ..

والحريـة هـدفنـا !

كان الصحفيون العالميون الذين ورد على الجزائر فوج عظيم منهم بمناسبة قدوم رئيس الوزراء ، ينتظرون في قصر الصيف قدوم وفدجمعية العلماء المسلمين لاستفساره عن موقف الجمعية وعن رأيها في الحالة الحاضرة ، وخاصة بعد اطلاعهم على المنشور الذى اصدره الاجتماع العام يوم ٧ جانفي ، والذى احدث دويا صارخا في العالم اجمع ، ونشرته الكثير من محطات الاذاعة الخارجية .

وما كاد الصحفيون يعلمون ان جمعية العلماء لاتقابل الرئيس ، ولاتكون في قصر الشتاء للادلاء بالتصريحات واعطاء البيانات ، حتى اموا مقرها ومقر بعض اعضائها البارزين ، حسبما سمحت به اوقاتهم ، وامعنوا في السؤال عن رأي الجمعية وعن موقفها وعما ترى وجوب عمله للخروج بالجزائر من حالة الحرب الحاضرة ، الى حالة الامن والاستقرار المثمر .

فبعد زيارات عديدة فردية لمركز الجمعية ، ولمكتب كاتبها العام، قرر جماعة من الصحفيين ومراسلي الشركات الاخبارية ودور الاذاعة العالمية زيارة مركز الجمعية في ندوة صحفية عامة ، ووقع ذلك فعلا صبيحة الاحد ١٢ فيفري.

ففي قاعة الاجتماعات بمركز الجمعية كان نائب الرئيس الشيخ العربي التبسي متصدرا المجلس وحوله جماعة من اعضاء المجلس الادارى الحاضرين بالعاصمة ، وبعض انصار الجمعية البارزين ، وقدم وفد الصحفيين مؤلفا من مراسلي اذاعة لندرة ، واذاعة اميركا ، وجريدة لوموند وجريدة الاوبسرفر اللندنية ، وجريدة نيويورك تايمس الاميركية ، وشركة رويتر الاخبارية . اما صحف الابسرفاتور والاومانيتي ، وفرانتيرور ، وغيرها ، فقد اكتفت بالمعلومات الفردية التى استقتها من قبل .

ولسنا بذاكرين تفصيل ما وقع في هذه الندوة وهذه الاحاديث الصحفية القيمة ، الا اننا نرى لزاما انتذكر النقط الرئيسية التى دارت حولها المناقشة ، والمبادىء والاسس التى قررتها الجمعية واذاعتها ، بناء على منشورها العام السالف الذكر .

اولا » ان جمعية العلماء ، بحكم انها جزء لايتجزأ من الشعب الجزائرى ، وبحكم اتصالها الوثيق بسائر اجزائه ومختلف طبقاته ، تعبر عن رغبته المتينة في وجوب تكوين دولة جزائرية ، حرة مستقلة .

ولقد نادى رجال الجمعية بهذه الحقيقة افرادا منذ امد طويل ، ودافعت جريدة الجمعية « البصائر » عن هذه الفكرة بصفة مستمرة بعد قيام الثورة وقبلها . فلما سمحت الظروف باجتماع الجمعية العامة لمنظمة العلماء ، اصدرت بيانها المشهور الذى اطلعتم عليه ، وقالت الحقيقة للعالم اجمع ، بالصفة التى اوصاها بها الاسلام ، وهي قول كلمة الحق ، وعدم كتمان الشهادة .

ثانيا » ان جمعية العلماء ترى ان الدولة الجزائرية المستقلة الحرة ، يجب ان تكون دولة ديموقراطية بأتم معنى الكلمة ، لاميز فيها ولاتفوق لأحد على احد ، يتساوى فيها سائر المواطنين في كامل الحقوق وكل التكاليف ، بقطع النظر عن الجنس وعن المعتقد . حتى لو فرضنا ان جزائريا غير مسلم اوصله الانتخاب الديموقراطي لمنصب رئاسة الجمهورية ، لما رأينا في ذلك أي حرج ، لأن العبرة كما قلنا ، انما هي بالوطنية الجزائرية المفتوحة لكل من اخلص عمله للجزائر واتخذها وطنا نهائيا .

ثالثا » قيل لنا ان في الجزائر عربا وبربرا وميزابيين ، فكيف تمكن وحدة وطنية بين هذه الفرق ، فأجبنا بأن العروبة في القطر الجزائرى هي دين ولغة وثقافة، والاسلام لايعترف اصلا بأي فرق جنسي فالمسلم فيه أخ المسلم كيفما كان ، فمادام المسلمون الجزائريون قد اعتنقوا منذ ١٣

البقية على الصفحة الخامسة

جمعية العلماء لم تقابل رئيس الحكومة

يجب علينا ان نعلن ، قطعا لالسنة الخراصين ، ان جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، لم تقابل رئيس وزراء فرنسا م . قي مولى ، لاجماعة ولاافرادا .

فالذين نظموا اقتبالات الرئيس لم يفكروا في استدعاء الجمعية التى تمثل القوة الاسلامية العربية في القطر الجزائرى واكتفوا باستدعاء الاساقفة والاحبار وبعض موظفي المساجد . ثم امعنوا في الكيد للجمعية ، فاستدعوا « ممثل الجمعية بوهران » وعينوا من عند انفسهم وقتا لاقتباله على رأس وفد موهوم من علماء العمالة . ورفض الشيخ السعيد الزموشي هذا العرض بإباء وشمم ، قائلا ان مكتب الجمعية وحده هو الذى يخاطب في مثل هذه المهمات بمدينة الجزائر . وهكذا لم يحضر احد من «علماء وهران» عند ما جاء الموعد المحدد للمقابلة ؛ رغم ان الصحف قد اعلنت من ذلك وردده المذياع مرارا ...

ثم رأت السلطة تدارك الامر ، فاستدعت في الغد كاتب الجمعية العام ، وعينت له وقتا للمقابلة ، لكنه اصر على الرفض ، وقال انه لايمكن ان يستجيب بصفته الشخصية لأنه لايمثل شيئا . ولابصفته الكاتب العام للجمعية لأنها لم تستدع رسميا .

اما من جهة اخرى ، فقد رأى رجال الجمعية انه لافائدة ترجى من مقابلة رئيس الحكومة الذى لم يستطع الثبات في وجه مظاهرة الاستعماريين نصف ساعة فرضخ لأحكامهم ، واخذ يتراجع في موقفه تراجعا معيبا ، ويقدم لهم من شواهد الاخلاص والضمانات للمستقبل — كما يرونه هم — ما يعتبر نقضا للمبادىء التى قامت عليها الحكومة وصادق عليها المجلس الوطني ؛ ومناهضة لسياسة الثائية والحرية الجزائرية .

في جبهة التحرير الوطني

جاء في الانباء من مدينة القاهرة ، ان الزعيم الاستاذ محمد خيضر ، رئيس وفد جبهة التحرير الوطني الجزائرية بمدينة القاهرة ، قد عقد ندوة صحفية في اليوم السابع من شهر فيفري ، اكد فيها ، انه لايمكن التفكير في عقد هدنة بالقطر الجزائرى ، الا اذا تشكلت في البلاد حكومة قومية جزائرية من جهة ؛ واعترفت الدولة الفرنسية بمبدأ الاستقلال الجزائرى من جهة اخرى .

ثم اكد الاستاذ محمد خيضر بأن جبهة التحرير الوطني تعتقد انه لايمكن ان يحصل اي هدوء حقيقي بالشمال الافريقي ، ما لم تنل البلاد التونسية والمملكة المغربية وقطر الجزائر ما يصبو اليه جميعها من الاستقلال والحكم الذاتي .

وهكذا — يقول الاستاذ خيضر — تتحقق كل الوسائل التى يمكن بواسطتها جمع شمل شمال افريقيا في نظام اتحادى يربط بين اجزاء المغرب العربي ، لأن اهل شمال افريقيا لايكافحون اليوم من اجل ملية ضيقة تشمل بلاد كل واحد منهم خاصة ، بل يكافحون من اجل حركة عامة تشمل سائر مناطق المغرب العربي .

هل من الات تلد الاوربيين في الجزائر ؟

نعرف انه توجد الات كهربائية تحضن البيض وتنتج عددا عظيما من الفراخ في وقت وجيز لكن أصبحنا نتساءل اليوم : هل اخترع مساكنونا الاوربيون مثل هذه الالة لتنمية عددهم بين اسبوع وآخر بالقطر الجزائرى ؟

لقد اثبت الاحصاء الرسمي الحكومي ان عدد الاوربيين يبلغ مليون نسمة في بلادنا الجزائرية . وهذا المليون يشمل الجالية اليهودية ايضا .

لكننا رأينا بمناسبة المظاهرات الاستعمارية الهوجاء التى يقوم بها شيوخ المدن المتصابون هذه الايام ، رأينا هذا الرقم يقفز بسرعة الى مليون ومائتي الف نسمة ، ثم لم يلبث نفس هذا العدد حتى قفز ايضا الى مليون ونصف مليون . والله اعلم الى اي عدد سيقفز خلال الاسابيع المقبلة .

ولابد هنا من اربع احتمالات :

١ » ان يكون الاحصاء الرسمي كاذبا ؛ وانه قد ترك في الظلمات احتياطيا يأخذ منه الاوربيون عند الحاجة ما يؤيد نظرياتهم التهمة .

٢ » ان يكونوا قد اكتشفوا آلة تنتج النوع البشرى الاوربي حسب الطلب .

٣ » ان يكونوا قد زادوا على المليون اوربي المعترف بوجودهم ٢٠٠ ... انسان ممن يشاركون في انتخاب الصندوق الاول . وعند ما رأوا ان ذلك العدد لايكفي للتمويه ، زادوا عليه ٣٠٠ ... من رجال الجيش المقيمين بهذه البلاد ، ولربما زادوا على هذا العدد غدا ما يملكون من دواب ودواجن .

٤ » ان يكونوا يعبثون ويهذرون ؛ ولاحق لنا في مجاراتهم في هذا العبث السخيف وهذا الهذر الصبياني الذى هو اعظم حجة عليهم .

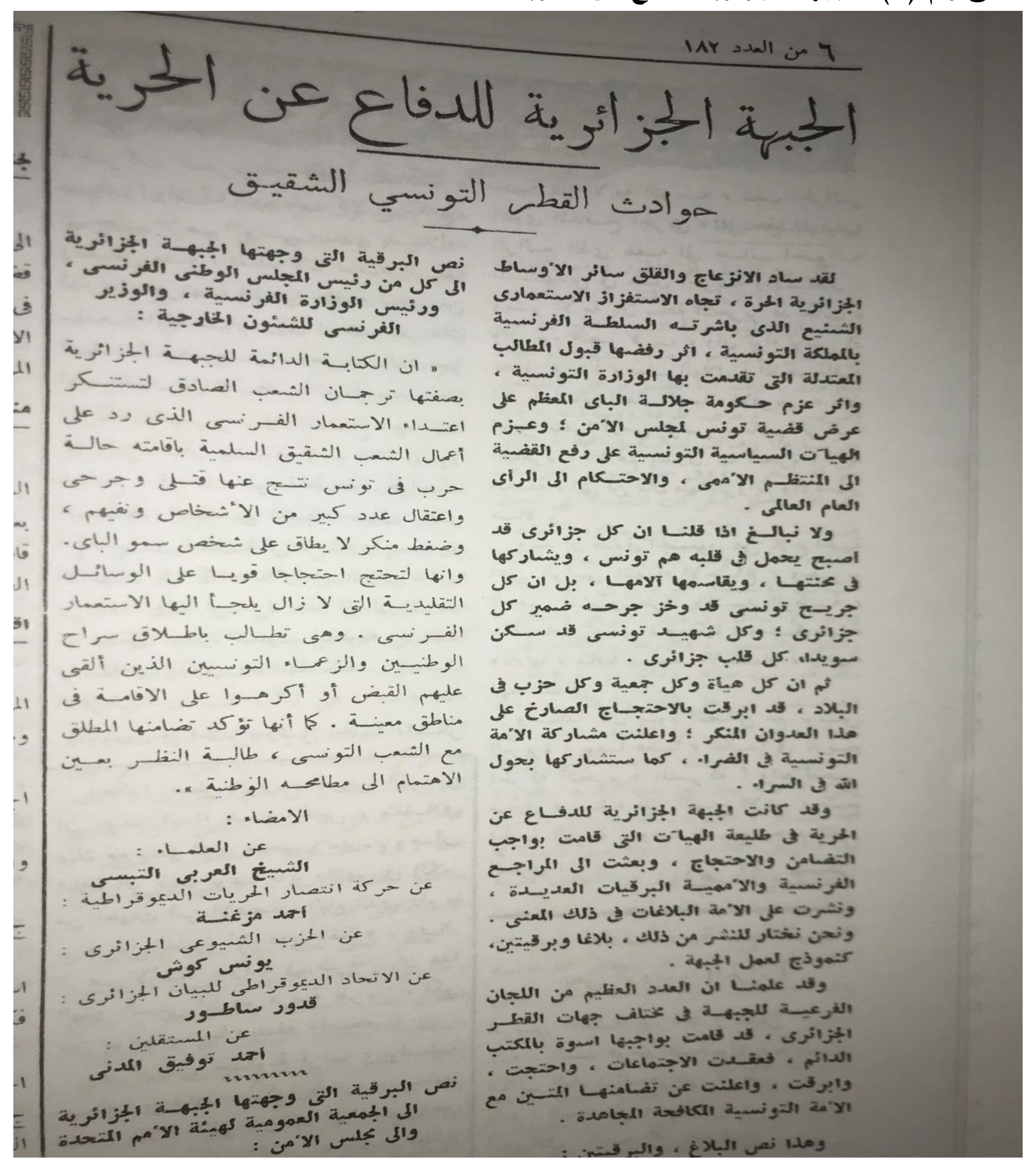
بينما يقولون اننا لانستحق شيئا :

يعلن الانكليز استقلال دولة الملايو في آسيا . ويقرر مجلس الامن باجماع قبول عضوية دولة السودان بهيئة الامم المتحدة . وتفتح المذاكرات في باريس لتحقيق الاستقلال المراكشي . وتعلن وزارة خارجية فرنسا فتح مذاكرات جديدة مع تونس لتمكينها من حق التمثيل الخارجي وتكوين جند وطني تحت راية الاستقلال .

يا قوم ! هل تستطيعون وقف عجلة الزمن ؟

المصدر: <u>جريدة البصائر</u>، ع 354، الجمعة 5 رجب 1375هـ/ 17 فيفري 1956م، ص273.

ملحق رقم (5): الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية.



٦ من العدد ١٨٢

الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية

حوادث القطر التونسي الشقيق

لقد ساد الانزعاج والقلق سائر الأوساط الجزائرية الحرة ، تجاه الاستفزاز الاستعمارى الشنيع الذى باشرته السلطة الفرنسية بالمملكة التونسية ، اثر رفضها قبول المطالب المعتدلة التى تقدمت بها الوزارة التونسية ، واثر عزم حكومة جلالة الباى المعظم على عرض قضية تونس لمجلس الأمن ؛ وعزم الهيآت السياسية التونسية على رفع القضية الى المنتظم الأممى ، والاحتكام الى الرأى العام العالمى .

ولا نبالغ اذا قلنا ان كل جزائرى قد أصبح يحمل فى قلبه هم تونس ، ويشاركها فى محنتها ، ويقاسمها آلامها ، بل ان كل جريح تونسى قد وخز جرحه ضمير كل جزائرى ؛ وكل شهيد تونسى قد سكن سويداء كل قلب جزائرى .

ثم ان كل هيأة وكل جمعية وكل حزب فى البلاد ، قد ابرقت بالاحتجاج الصارخ على هذا العدوان المنكر ؛ واعلنت مشاركة الأمة التونسية فى الضراء ، كما ستشاركها بحول الله فى السراء .

وقد كانت الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية فى طليعة الهيآت التى قامت بواجب التضامن والاحتجاج ، وبعثت الى المراجع الفرنسية والأممية البرقيات العديدة ، ونشرت على الأمة البلاغات فى ذلك المعنى . ونحن نختار للنشر من ذلك ، بلاغا وبرقيتين، كنموذج لعمل الجبهة .

وقد علمنا ان العدد العظيم من اللجان الفرعية للجبهة فى مختلف جهات القطر الجزائرى ، قد قامت بواجبها اسوة بالمكتب الدائم ، فعقدت الاجتماعات ، واحتجت ، وابرقت ، واعلنت عن تضامنها المتين مع الأمة التونسية المكافحة المجاهدة .

وهذا نص البلاغ ، والبرقيتين :

نص البرقية التى وجهتها الجبهة الجزائرية الى كل من رئيس المجلس الوطنى الفرنسى ، ورئيس الوزارة الفرنسية ، والوزير الفرنسى للشئون الخارجية :

« ان الكتابة الدائمة للجبهة الجزائرية بصفتها ترجمان الشعب الصادق لتستنكر اعتداء الاستعمار الفرنسى الذى رد على أعمال الشعب الشقيق السلمية باقامته حالة حرب فى تونس نتج عنها قتلى وجرحى واعتقال عدد كبير من الأشخاص ونفيهم ، وضغط منكر لا يطاق على شخص سمو الباى. وانها لتحتج احتجاجا قويا على الوسائل التقليدية التى لا زال يلجأ اليها الاستعمار الفرنسى . وهى تطالب باطلاق سراح الوطنيين والزعماء التونسيين الذين ألقى عليهم القبض أو أكرهوا على الاقامة فى مناطق معينة . كما أنها تؤكد تضامنها المطلق مع الشعب التونسى ، طالبة النظر بعين الاهتمام الى مطامحه الوطنية ».

الامضاء :

عن العلماء :
الشيخ العربى التبسى

عن حركة انتصار الحريات الديموقراطية :
أحمد مزغنة

عن الحزب الشيوعى الجزائرى :
يونس كوش

عن الاتحاد الديموقراطى للبيان الجزائرى :
قدور ساطور

عن المستقلين :
أحمد توفيق المدنى

نص البرقية التى وجهتها الجبهة الجزائرية الى الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة والى مجلس الأمن :

المصدر: جريدة البصائر، ع182، 5 جمادى الأولى 1371هـ/ 1 فيفري 1952م، ص6.

ملحق رقم (06): لجنة الأربعين.

عبد العزيز جعيط	شيخ الإسلام الحنفي
محمد عباس	شيخ الإسلام المالكي
عبد العزيز الجلولي	وزير سابق
الطاهر بن عمار (رئيس الغرفة) عبد الحميد البرقاوي(نائب الرئيس)	الغرفة الفلاحية التونسية
محمود الزرزري(رئيس الغرفة) الحبيب ماجول	الغرفة التجارية
فرحات حشاد (الأمين العام) عبدالله فرحات(الأمين العام المساعد)	الاتحاد العام التونسي للشّغل
محمد بن رمضان-البار بسيس شاذلي رحيم-مصطفى بلعشي-علي بلحاج	نواب سابقون في المجلس
الشاذلي القسطلي	نائب رئيس البلدية
الصادق المقدم	الدستور الجديد
صالح فرحات	الدستور القديم
محمود الخياري	جامعة الموظفين
المنصف المنستيري(مدير الصحيفة)	صحيفة الإرادة
الحبيب الشطي (رئيس تحرير)	صحيفة الصّباح
عبدالسلام عاشور	الاتحاد العام للصناعة و التجارة
محمد بلحاج عبد الرحمان الجزيري	الاتحاد العام للفلاحة
صالح عويج- صالح عزيز- صادق بوصفارة	الأطباء
الصادق بن يحمد هادي بن ابراهيم الرايس عبدالسلام خالد	الصيادلة
الطاهر الاخضر-شارل حداد عبدالرحمان عبدالنبي-عزالدين الشريف الشاذلي الخلادي-فتحي زهير	المحامون
عبدالعزيز الشابي-الطيب الميلادي-الطيب العنابي	الوكلاء
محمد الصالح النيفر	جمعية الشّبان المسلمين

المصدر: خليفة الشّاطر وآخرون، **مرجع سابق،** ص155.

ملاحظة: تضم القائمة 39عضوا رغم أنها تعرف بلجنة الأربعين، قد يكون الباي "محمد الأمين" العضو الأربعين.

ملحق رقم (7): حكومة الطّاهر بن عمار التفاوضية الأولى في 4 أوت 1954م.

Composition de l'équipe ministérielle tunisienne

Tahar Ben Ammar : Premier ministre, Président du Conseil, chargé du ministère des Institutions musulmanes.

Mongi Slim : Ministre d'Etat

Aziz Jellouli : Ministre d'Etat

Mohamed Masmoudi : Ministre d'Etat

Sadok Mokadem : Ministre de la Justice

Ali Belhadj : Ministre de l'Agriculture

Hédi Nouira : Ministre du Commerce

Tahar Zaouche : Ministre de la Santé Publique

Chadly Rehaim : Ministre du Travail

Naceur Ben Saïd : Ministre de l'Urbanisme et de l'Habitat

N.B. : Le ministère tunisien comprenait, d'autre part, les directeurs français : le Directeur des Finances, le Directeur des Travaux Publics, le Directeur de l'Instruction Publique, le Directeur de l'Office des Postes, Télégraphes et Téléphones et le Secrétaire Général. Ministère formé en application du décret du 4 mars 1954, adopté dans le cadre des réformes Mzali/Voizard.

Notons, d'autre part, que Tahar Ben Ammar devait assurer l'intérim du Ministère de l'Agriculture, après la mort de Ali Belhadj, survenu quelques mois après la formation du ministère.

المصدر:

Khalifa Chater, **Tahar Ben Ammar 1889-1985,** éditions, Nirvana, Tunis, 2010, p. 180.

ملحق رقم (8): حكومة الطّاهر بن عمار الجديدة 17 سبتمبر 1955م.

Composition de l'équipe ministérielle tunisienne

Tahar Ben Ammar : Premier Ministre, Président du Conseil.

Mongi Slim : Ministre de l'Intérieur (Néo-Destour)

Kadhem Ben Achour : Ministre de la Justice

Mohamed Badra : Ministre de l'Agriculture (Néo-Destour)

Hédi Nouira : Ministre des Finances (Néo-Destour)

Mohamed Masmoudi : Ministre de l'Economie Nationale (Néo-Destour)

Jallouli Fares : Ministre de l'Education Nationale (Néo-Destour)

Sadok Mokadem : Ministre de la Santé (Néo-Destour)

Ezzédine Abbassi : Ministre des Travaux Publics

Fathi Zouheir : Ministre des Affaires Sociales

Chadly Rehaim : Ministre des PTT (socialiste)

Albert Bessis : Ministre de l'Urbanisme et de la Construction.

المصدر:

Ibid, p, 242.

ملحق رقم(9): تشكيلة الحكومة التونسية بعد الاستقلال في 15 أفريل 1956م.

LE MINISTERE BOURGUIBA

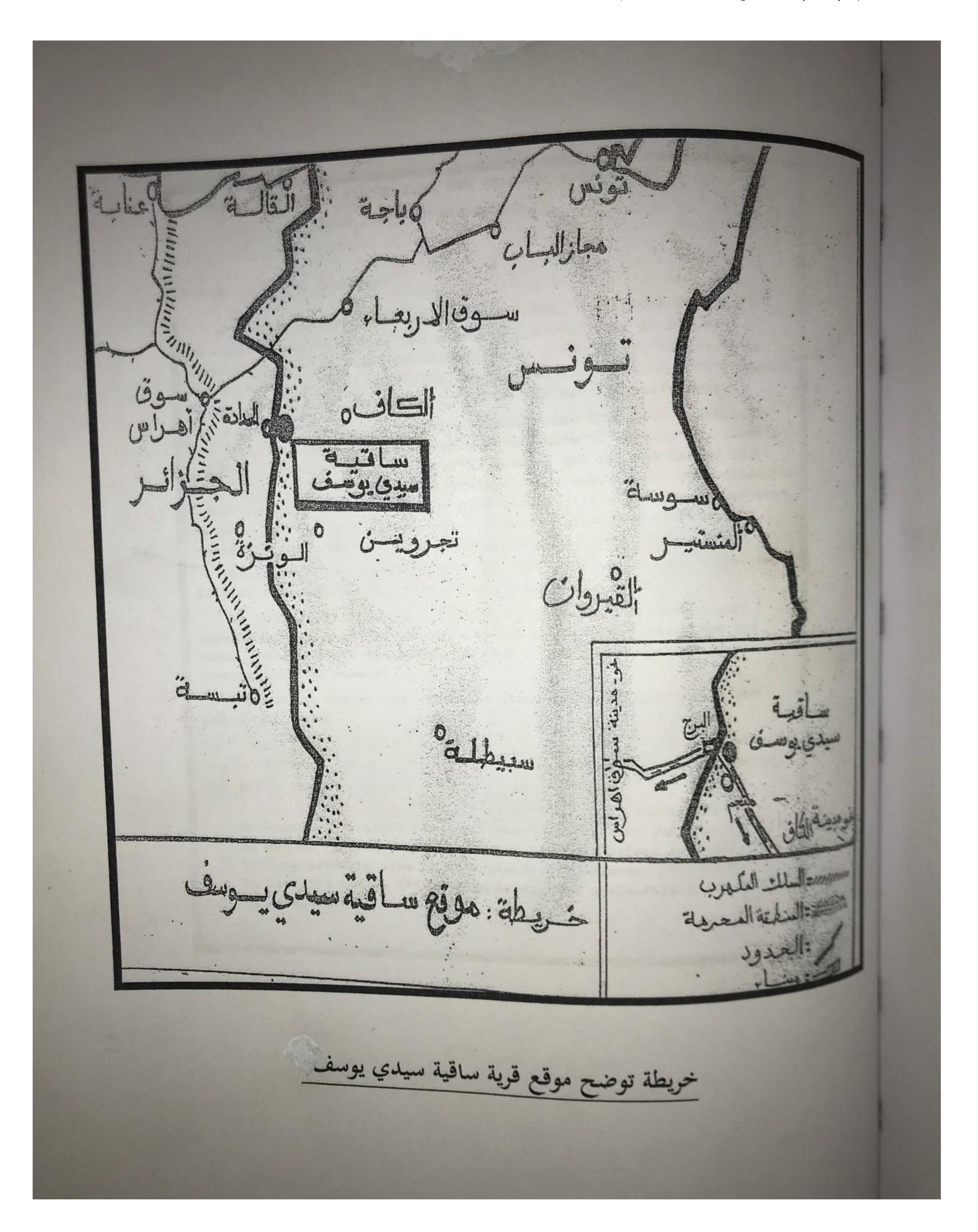
(investi le 15 avril 1956)

PRESIDENCE DU CONSEIL	Président	MM. Habib BOURGUIBA
	Vice-Président	Bahi LADGHAM
	Ministre d'Etat	Mongi SLIM
	-	Mohamed MASMOUDI
AFFAIRES ETRANGERES	Ministre	Habib BOURGUIBA
DEFENSE NATIONALE	-	Habib BOURGUIBA
INTERIEUR	-	Taïeb MEHIRI
JUSTICE	-	Ahmed MESTIRI
FINANCES	-	Hédi NOUIRA
ECONOMIE NATIONALE	-	Ferdjani BEN HADJ AMMAR
SANTE PUBLIQUE	-	Dr Mahmoud MATERI
AGRICULTURE	-	Mustapha FILALI
TRAVAUX PUBLICS	-	Azeddine ABASSI
P.T.T.	-	Mahmoud KHIARI
EDUCATION NATIONALE	-	Lamine CHABBI
URBANISME ET HABITAT	-	André BAROUCH
AFFAIRES SOCIALES	-	Mohamed CHAKROUN
INFORMATION	Secrétaire d'Etat	Béchir BEN YAHMED
JEUNESSE ET SPORTS	-	Azouz REBAI

قائمة التشكيلة الوزارية الأولى لتونس المستقلة

المصدر: سعيد جلاوي، **النّظام البورقيبي وقضايا المغرب العربي 1956–1987**، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر2، 2015–2016.

ملحق رقم (10): موقع ساقية سيدي يوسف.



خريطة توضح موقع قرية ساقية سيدي يوسف

المصدر: عبد الوحيد جلامة، **مرجع سابق**، ص 254 .

ملحق رقم (11): جريدة " المجاهد" ومجزرة ساقية سيدي يوسف 08 فيفري 1958.



الثورة من الشعب وللشعب

المجاهد

اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري

يوم السبت ١٥/٢/٥٨ العدد ١٨ الثمن ٣٠ ف

فضحت الاستعمار وجسمت وحدتنا

ساقية سيدي يوسف

« يجب أن يعالج المرض من جذوره . فلقد اصبح من حادث ساقية سيدي يوسف انه ما هو الا جزء من اعمال اكبر وان هناك عشرات ومئات ساقية سيدي يوسف بالجزائر ويقع ذلك باسم العالم الحر وباسم الشعب الفرنسي .. »

(الرئيس الحبيب بورقيبة)

طالعوا في هذا العدد

افتتاحية

مسؤولية الامم المتحدة في ساقية سيدي يوسف

ولم تحرج اصدقاء فرنسا وفي طليعتهم امريكا ، قررت الحكومة التونسية رفع قضية العدوان الفرنسي على (ساقية سيدي يوسف) الى مجلس الامن .

ورفع هذه القضية الى الامم المتحدة معناه – في الواقع – رفع جانب من القضية الجزائرية الى المنتظم الامي ، ولكن جانب الخطورة فيها على السلم العالمي

....

ان الجمعية العامة للامم المتحدة عندما (تخلصت) من القضية الجزائرية في شهر نوفمبر الماضي بمجرد اصدار لائحة على الورق لم تتبعها باي عمل ، كانت تعرف انها بذلك لم تحل المشكلة .

ولكنها لم تقدر ان (تخلصها) من الجزائر ، واستهانتها بها للمرة الثالثة سيجري فرنسا لا على مواصلة الحرب فحسب ، بل على تمديدها في هذه المرة ، الى شمال افريقيا . كما مددتها في سنة ١٩٥٦ الى الشرق الاوسط .

ان الجمعية العامة عندما ارجعت كرة القضية الجزائرية الى فرنسا بهذه السهولة ، كانت في الواقع صاحبة ضلع في المسؤولية عما اصبحت عليه هذه الكرة اليوم من الضخامة والخطر .

وعلى مجلس الامن اليوم ان يتدارك خطأ الجمعية العامة بالامس ، اذا اراد ان يتلافى خطرا اكبر منه في الغد .

....

اما امريكا التي قادت الاستعمار الفرنسي – بمناصرته في الامم المتحدة وفي غير الامم المتحدة ، بالدبلوماسية وبالمال وبالسلاح ، ورات كيف بلوت فرنسا كل هذه الامكانيات في معركة العار – على امريكا اليوم ان تختار ، لان تاريخ ٨ فيفري لم يبق لها عذرا من الاختيار . ان الحالة التي تنذر بالخطر في كل لحظة ، وفي كل نقطة من الارض التونسية ، وان المظاهرات التي اضطرت الحكومة المغربية الى عدم السماح بها لشعورها بمبلغ غضب الشعب المغربي البطل ان كل ذلك يوشك ان يسيل الدماء بغزارة من المحيط الى قابس .

وان هذا المشهد ليس هو الذي يؤكد زعامة امريكا للحرية في العالم . ولكن الاخطر من ذلك هو ان هذا قد يكون هو الفصل الاول فقط من ماساة مهولة .

....

ان العالم الذي اصبح اليوم يحكم على فرنسا بالجنون ينبغي ان يذكر امريكا بالخصوص ، بانها هي التي اعطت السكين لهذا المجنون .

ولكن في انتظار ما سيصنعه مجلس الامن ، فان ابناء المغرب العربي قد قرروا ماذا يصنعون .

وان تردهم قوة من منتصف الطريق . ولن يلدغوا من الجحر مرة اخرى .

ج 1-263

المصدر: جريدة المجاهد، ع18، 15 فيفري 1958، ص1

ملحق رقم(12): مقتطف من نص خطاب الحبيب بورقيبة أمام مجلس الأمة التونسي 1961.

لن نفرط في الحق

(باردو 17 جويلية 1961)

سيدي الرئيس المحترم ،

حضرات النواب ،

لاول مرة ادعو مجلس الامة الموقر لعقد دورة استثنائية حسبما يقتضيه الدستور التونسي لاحاطتكم علما بما وصلت اليه قضية جوهرية تعهدت الحكومة التونسية وتعهد هذا الرجل الواقف أمامكم بالاضطلاع بها في نطاق تجسيم السيادة التونسية وتجسيم الاستقلال التام لجميع أجزاء التراب التونسي .

تجسيم السيادة التونسية الشاملة

وقضية تجسيم السيادة هي المسؤولية الاولى التي اخذت الحكومة على عاتقها القيام بها قبل قيامها بتوفير اسباب الازدهار والرفاهية .

ولقائل ان يقول : ما هو المعنى من تجسيم السيادة وتحقيق الاستقلال وقد دخلا في حيز الواقع بعد بروتوكول 20 مارس 1956 الذي اعترفت فيه فرنسا لتونس بالاستقلال التام بعد أن اعترفت بان المعاهدات السابقة التي فرضها على تونس نظام الحماية اصبحت ملغاة وبعد ان اعترفت بالوضع الجديد سائر الدول الاجنبية وأوفدت سفراءها الى تونس منذ خمسة أعوام ، وبعد انخراطنا في هيئة الامم المتحدة وقبولنا للالتزامات المتولدة عن ذلك الانخراط كالتزامات الامن الجماعي والتضامن الذي يربط بيننا وبين كل الدول الداخلة في المنتظم الامي فيما يخص دعم استقلالنا جميعا والذود عن كل دولة من تلك الدول المتضامنة ومناصرتها كلما استهدفت لاي اعتداء .

وما دخولنا في الهيئة الدولية وقبولها انخراطنا في عضويتها الا ارتباط بيننا وبين 99 دولة يقتضي ضمان سيادتنا كما يضمن سيادة كل عضو في الهيئة من طرف بقية الدول

واذا قال قائل : كيف يمكن بعد هذا كله أن تتولد مشكلة تتعهد فيها حكومة ما بتسجيم الاستقلال وابرازه الى حيز الواقع والوجود ؟

فالجواب ان هذا هو الواقع ، تلك هي قضيتنا مع فرنسا ، لان الاعتراف بالاستقلال كما قلنا مرارا لا يضع حدا للمعركة من أجل الاستقلال خلافا لما يجري في بقية البلدان الاخرى ومع كل الدول الاستعمارية الاخرى ، وقد جرت العادة انه اذا انتهى عهد السجن والنفي وتحكيم الحديد والنار واستقر رأي هذه الدول على التخلي

وللاطلاع على النص كاملا عد إلى:

المصدر: **<u>الرائد الرّسمي للحكومة التونسية</u>**، السنة2، ع17، 17 أوت 1961م، من خطاب الرئيس الحبيب بورقيبة أمام مجلس الأمة، يوم: 17 جويلية 1961.

ملحق رقم (13): يوم الجزائر.



تونس تقرر أن يكون يوم غرة نوفمبر الذي اندلعت فيه الثورة الجزائرية

يوم الجزائر

الشعب يصمد في وجه تحركات القوات الفرنسية ويحول دون تقدمها ويسفر اشتباكها معها بجهة بوعرقوب عن جرحى من الجانبين، عشرات الآلاف من المتظاهرين في مدن عديدة ينادون بحياة الجزائر وبالجلاء

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

العمل

لسان الحزب الحر الدستوري التونسي

يوم السبت
٢١ ربيع ١ ـ ١٣٧٦
٢٧ اكتوبر ١٩٥٦
جريدة يومية سياسية جامعة
سلسلة جديدة
عدد ٣١٤
١٥ فرنكا

الديوان السياسي والمنظمات القومية تقرر أن يكون

غرة نوفمبر: يوم الجزائر

يعلن فيه الاضراب العام وتعقد فيه اجتماعات قومية عامة في جميع مدن القطر

اصطدام خطير بين الأهالي

وقوة فرنسية مسلحة ببرج حفيظ يسفر عن جرحى من الجانبين

حول اضراب ٢٨ اكتوبر

الرئيس الجليل

حي على العمل

الاستاذ احمد توفيق المدني

المصدر: جريدة العمل، 27 أكتوبر 1956، العدد 314، ص1 .

ملحق رقم (14) : نداء الطلبة للإضراب التاريخي 19 ماي 1956.

" **أيها الطلبة الجزائريون** "

بعد اغتيال أخينا زدور بلقاسم من طرف الشرطة الفرنسية، وبعد الفتك بأخينا الكبير الطبيب بن زرجب وبعد المأساة التي أصابت أخانا الشّاب الإبراهيمي التلميذ بالمعهد الثانوي ببجاية حيث أكلته النّار حيا في قريته التي أحرقها الجيش الفرنسي أثناء عطلة عيد الفصح، وبعد تنفيذ الإعدام بدون تحقيق و لا استنطاق ولا محاكمة على الأديب الجليل رضا حوحو الكاتب بمعهد ابن باديس بقسنطينة الذي كان في جماعة ممن أخذهم العدو كرهائن، وبعد التّعذيب البغيض، والتّنكيل الشّنيع الذي قساه الطبيب هدام بقسنطينة، والطبيبان بابا أحمد و طبال بتلمسان، وبعد إلقاء القبض على رفقائنا عمارة، ولونيس والصابر، والتواتي الذين انتزعوا وانقذوا اليوم من سجون الإدارة الفرنسية، وبعد إلقاء القبض كذلك على الرفيقين زروقي و ماحي، ونفي رفيقنا ميهي، وبعد الحملات الرامية إلى إدخال الرّعب في قلوب أعضاء الاتحاد العام للطلبة الجزائريين المسلمين، وبعد كل ذلك، فها نحن نرى الشرطة تختطف من بين أيدينا في ساعة الفجر أخانا فرحات حجاج الطالب في القسم التحضيري للدراسات الجامعية، والمرشد بالقسم الداخلي للمدرسة الثانوية ببن عكنون بالعاصمة الجزائرية، وقد عذّبته وحبسته عشرة أيام (بمشاركة السلطة القضائية والإدارة العليا بالجزائر اللّتين كانتا على علم بقضيته) إلى أن بلغنا – وأحشائنا تتلهب من الأسى – أن شرطة مدينة جيجل ذبحته ذبحا بمساعدة الحراسة المحلية المسلحة .

ولنا أن نتساءل بعد تلك المناكر، هل ذهبت أدراج الرياح تلك الإنذارات الصادرة من إضرابنا الرائع يوم 20 جانفي 1956 ؟ .

وحقيقة الأمر أن المزيد من الشهادات الدراسية لا يؤدي بنا إلى تحسين الحالة الراهنة المتمثلة في جثث ذوينا المفتوك بهم فتكا ذريعا .

ولماذا تصلح تلك الشهادات التي مازالت تعرض علينا، بينما يناضل شعبنا نضال الأبطال، وتنتهك حرمات أمهاتنا وزوجاتنا وإخواننا، ويتساقط أولادنا وشيوخنا تحت رصاص الرشاشات ونيران القنابل والكبريت المحرق .

ونحن " إطارات الغد "، فماذا ومن يعرض علينا لنسيّره؟ ... لاشك الخراب و أكوام من الأجساد الهامدة المقطعة إربا إربا كالتي بمدن قسنطينة و تبسة و سكيكدة وتلمسان وغيرها من مدن المراكز الأهلية التي صارت أسماؤها في تاريخ البطولة ببلادنا .

وإننا لنشعر بأن وقوفنا موقف القاعد المتفرج أمام الحرب التي تجري معاركها تحت أعيننا، يجعلنا شركاء في المفتريات البذيئة الصادرة من الأفاكين الآثمين ضد جيشنا الوطني الباسل، كما نشعر كذلك بأن الهناء الزائف الذي ركنا إليه لم يعد يرضي ضمائرنا .

ولذا فالواجب ينادينا إلى القيام بمهمات أخرى أكيدة الاستعجال، جاسمة إلى حد بعيد، تفرضها الظروف علينا فرضا، وتتسم بسمة السمو والمجد .

فالواجب ينادينا إلى تحمل الآلام ليلا ونهارا بجانب من يكافحون، ويموتون أحرارا تجاه العدو .

وعليه فإننا نقوم الآن بالإضراب عن الدروس و الامتحانات لأجل غير محدود، فلنهجر مقاعد الجامعات ولنتوجه الى الجبال الاوعار، ولنلتحق كافة بجيش التحرير الوطني، وبمنظمته السياسية جبهة التحرير الوطني.

أيها الطلبة والمثقفون الجزائريون، أنرتد على أعقابنا والحال أن العالم ينظر إلينا، والوطن ينادينا والبلاد تدعونا إلى حياة العز والبطولة والمجد ؟ .

الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين

المصدر: جريدة المجاهد، العدد1، د.ت.، ص 19 – 20 .

ملحق رقم : (15) حل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (برقية إلى رئيس الجمهورية التونسية).

حل جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين

(بقية ما بالصفحة الاولى)

• ومن هؤلاء الطلبة الذين القى عليهم القبض بصفتهم رؤساء شعب تابعة لجبهة التحرير المدعوون : العياشي ساكر وابن ذياب شعيب وعلى حكيمي ورابح سويسي واحمد الشريد واحمد طالب ومحمد خميستي .

• وقد اثبت استنطاقهم والوثائق التى وجدت فى حوزتهم انهم يمارسون نشاطهم المناهض للمصلحة القومية باسم جمعية كلهم مسؤولون فيها .

• وهكذا حادت هذه الجمعية التى اسست للدفاع عن مصالح الطلبة المسلمين الجزائريين المادية والادبية عن مبدئها الاول واقبلت على خدمة اغراض جبهة التحرير السياسية . كما اقبل قادتها على تسيير منظمات سرية تابعة لهذا الحزب المنحل بامر صادر فى ٢٩ جوان ١٩٥٧

• ونظرا لما ذكر فقد قررت الحكومة حل جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين وفتح تحقيق عدلى لتحديد مسؤوليات اولئك الذين حولوا نشاط الجمعية المذكورة لفائدة جبهة التحرير .

وكلفت وزير التربية القومية الفرنسى بالبحث عن الوسائل الكفيلة بضمان مصالح الطلبة المسلمين المادية والادبية .

• وقد اسفرت العمليات البوليسية التى جرت فى الليلة الماضية عن حجز كثير من الوثائق الطلبة المسلمين الجزائريين مع جبهة التحرير . »

هذا وتقول وكالة الانباء الفرنسية ان قرار حل الجمعية الطالبية الجزائرية قد اتخذ يوم ٢٢ جانفى اثناء اجتماع مجلس الوزراء الفرنسى ولم يعلن عنه الا اليوم

احتجاج اتحاد طلبة تونس

وقد اصدر الاتحاد العام لطلبة تونس البلاغ التالى :

لقد فوجئنا بخبر حل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وايقاف قادته بباريس من طرف السلطات الفرنسية التى حطمت ناديه ونوادى الاتحاد العام لطلبة تونس والاتحاد القومى لطلبة المغرب الكائنة بمقر جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا بباريس كما عاثت بالملفات والاوراق وداست اعلام تونس والمغرب .

وان هذا العمل الاستبدادى الرامى الى خنق الحركة النقابية الطالبية لهو خرق للحريات الاولية

ان الاتحاد العام لطلبة تونس وفرع تونس للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين :

– يحتجون صارم الاحتجاج لدى السلطات الفرنسية على هذه الاعمال الرجعية .

– يلفتون نظر الجامعة الفرنسية الى خطورة مثل هذا الصنيع الذى يشوه سمعتها ويمس بتقاليدها الديموقراطية .

– يعتبرون ان هذا القرار لا يؤثر على وجود الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين الذى يستمر الممثل الحقيقى للطلبة الجزائريين لدى الجامعة الشمال الافريقية للطلبة والمنظمات القومية والعالمية للطلاب .

برقية الى فخامة الرئيس

كما بعث الاتحاد العام لطلبة تونس الى فخامة رئيس الجمهورية التونسية بالبرقية التالية :

ان المكتب التنفيذى للاتحاد

نظركم الى خطورة العمل التعسفى الذى قامت به السلطات الفرنسية ضد الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وما قامت به من تحطيم نوادى الاتحاد العام لطلبة تونس وجمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا بباريس .

يرجو من فخامتكم التدخل لضمان كرامة وامن الطلبة التونسيين بفرنسا

المصدر: جريدة العمل، العدد 705، 29 جانفي 1958م، ص3.

ملحق رقم (16) : أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية أوت 1957 .



أعضاء اللّجنة من اليمين إلى اليسار، الجالسون: الأمين دباغين، الشريف محمود، فرحات عباس عمر أوعمران، الواقفون : كريم بلقاسم، عبان رمضان ،الأخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، عبد الحميد مهري.

<u>المصدر</u>: جريدة المجاهد، ع11، فاتح جانفي 1957، ص1.

ملحق رقم (17): ندوة تونس 23 أكتوبر 1956.



مئات الآلاف من التونسيين يحيون بحماس لامثيل له صاحبي الجلالة محمد الخامس ومحمد الأمين الاول والرئيس الجليل معلنين تاييدهم لقادة شمال افريقيا قبل إنعقاد :

ندوة تونس

الاستعمار الفرنسي يرغم الطائرة التى تحمل الزعماء الجزائريين

الى تونس على النزول بعاصمة الجزائر حيث القى القبض على المجاهدين احمد بن بله ومحمد خيضر وزملائهما

الحكومة التونسية تعتبر الحالة من الخطورة بمكان و تتخذ قرارات هامة

الرئيس الجليل يتصل بسفراء الدول الاجنبية طالبا اعلام حكوماتهم بما قد يترتب عن هذه الحالة من عواقب وخيمة

العمل

لسان الحزب الحر الدستوري التونسي

يوم الثلاثاء ١٧ ربيع ١ - ١٣٧٦ ٢٣ أكتوبر ١٩٥٦

جريدة يومية سياسية جامعة سلسلة جديدة عدد ٣١٠ ١٥ فرنكا

عاهل المغرب العظيم ومحرره من نير الاستعمار بين ظهرانينا

ندوة صحفية

مهرجان الاستقبال

الجباه التونسية في صور

<u>المصدر</u>: جريدة " العمل " التونسية، 24 أكتوبر 1956، ص1.

ملحق رقم (18): صورة لقادة الثورة المختطفين في 22 أكتوبر 1956)



من اليمين إلى اليسار: أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين ايت أحمد، محمد بوضياف، مصطفى الأشرف .

المصدر: بشير بلاح، مرجع سابق، ج2، ص19.

ملحق رقم (19): فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم (1958 – 1962)

الواقفون من اليسار إلى اليمين: روّاي، بخلوفي، دودو، بورطل، معوش، معزوزة، زيتوني، ستاتي، بوشاش حسين، عريبي، شابري، زوبا، و بوبكر.



الجالسون من اليسار إلى اليمين: بومزراق، كروم، دفنون، عمارة، بوريشة، وليكان، بن فضة، بوشاش شريف، سوكان محمد، مخلوفي، سوكان عبد الرحمان، كرمالي، وبن تيفور.

هناك لاعبون آخرون انتموا إلى هذا الفريق، لكنّهم ليسوا في هذه الصورة، مثل : براهيمي وبوشوق.

المصدر: حسين صديقي، رشيد مخلوفي ، قطعة سماء زرقاء في عالم كرة القدم، مرجع سابق، ص–ص 74 – 75.

ملحق رقم (20) : الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية التي حلّت محل لجنة التنسيق و التنفيذ بتاريخ 19 سبتمبر 1958.

- رئيس الحكومة... **فرحات عباس.**

- نائب رئيس و وزير القوات المسلحة................................. **كريم بلقاسم.**

- نائب رئيس... **أحمد بن بلة.**

- وزراء دولة : (**حسين ايت أحمد، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر**)[1].

- وزير الشون الخارجية.. **محمد الأمين دباغين.**

-وزير السلاح و التموين.. **محمود الشريف.**

- وزير الداخلية.. **الاخضر بن طوبال.**

- وزير الاتصالات العامة و المخابرات................................. **عبد الحفيظ بوصوف.**

-وزير شؤون شمال افريقيا... **عبد الحميد مهري.**

- وزير الشؤون الاقتصادية و المالية..................................**أحمد فرنسيس.**

- وزير الاخبار... **أمحمد يزيد.**

- وزير الشؤون الاجتماعية.. **بن يوسف بن خدة.**

- وزير الشؤون الثقافية .... **أحمد توفيق المدني.**

- كتاب الدولة : (**الأمين خان– عمر أوصديق – مصطفى اسطنبولي**) .

المصدر: جريدة المجاهد، طبعة خاصة، 19 سبتمبر 1958، ص1.

[1] هؤلاء الأعضاء الأربعة بالإضافة إلى أحمد بن بلة، كانوا معتقلين في فرنسا .

ملحق رقم (21) : احتجاج الرأي العام الدولي على جريمة فرنسا في الصحراء الجزائرية .



العمل

لسان الحزب الحر الدستوري التونسي

الاشتراكات

8 صفحات

موجة عارمة من الاحتجاج ضد جريمة فرنسا فى صحراء

تنمية الاقتصاد التونسي و

وتنظيم حظائر الشغل و

تدرس فى اجتماع خاص برئاسة ال

طوكيو : احتجاج رسمي ..

موسكو : مبادرة مشؤومة

ألمانيا الغربية : السخرية ..

الولايات المتحدة :

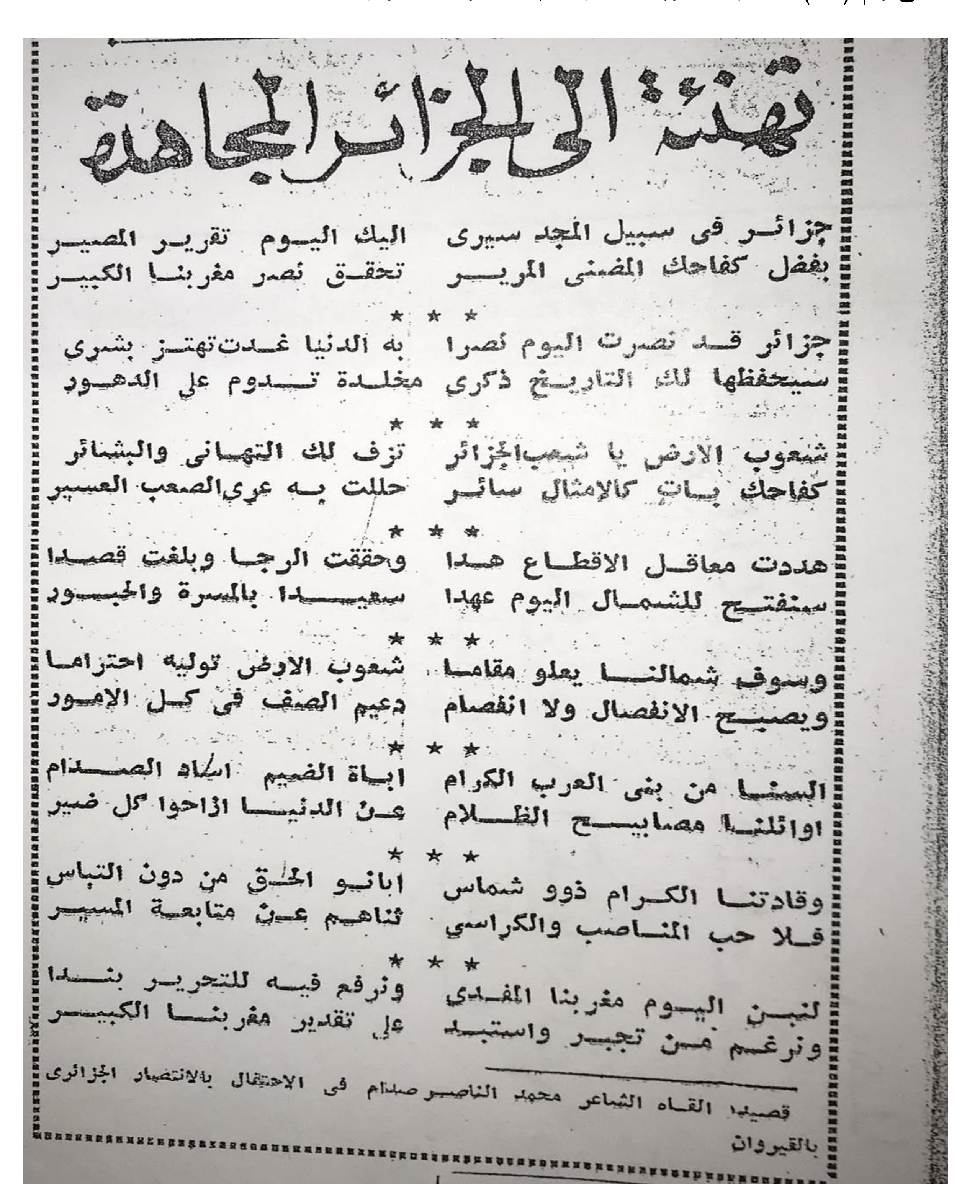
تفاقم الخطر الذرى فى العالم

فخامة الرئيس يترأس ندوة ... تونس

المصدر: <u>جريدة العمل</u>، " موجة عارمة من الاحتجاج ضد جريمة فرنسا في الصحراء ،

ع1340، 16 فيفري 1960 ، ص1.

ملحق رقم (22) : قصيدة شعرية بمناسبة عيد النصر 19 مارس 1962.



تهنئة الى الجزائر المجاهدة

جزائــر فى سبيل المجد سيرى ... اليك اليــوم تقريــر المصيــر
بفضل كفاحك المضنى المريــر ... تحقــق نصر مغربنــا الكبيــر

* * *

جزائر قــد نصرت اليوم نصرا ... به الدنيا غــدت تهتــز بشرى
سيحفظها لك التاريــخ ذكرى ... مخلــدة تــدوم علي الدهــور

* * *

شعوب الارض يا شعب الجزائر ... تزف لك التهـاني والبشائر
كفاحك بــات كالامثال سائــر ... حللت بــه عرى الصعب العسير

* * *

هددت معاقــل الاقطــاع هــدا ... وحققت الرجــا وبلغت قصــدا
سينفتــح للشمــال اليوم عهدا ... سعيـــــدا بالمسرة والحبــور

* * *

وسوف شمالنـــا يعلو مقامــا ... شعوب الارض توليه احترامــا
ويصبــح الانفصال ولا انفصام ... دعيم الصف فى كــل الامــور

* * *

السنــا من بنى العرب الكرام ... اباة الضيم اساد الصـــدام
اوائلنـــا مصابيـــح الظـــلام ... عــن الدنيـــا ازاحوا كل ضير

* * *

وقادتنـــا الكــرام ذوو شماس ... ابانــو الحق من دون التباس
فــلا حب المنــاصب والكراسي ... ثناهــم عــن متابعــة المسيــر

* * *

لنبــن اليــوم مغربنا المفــدى ... ونرفع فيــه للتحريــر بنــدا
ونرغــم مــن تجبــر واستبــد ... على تقدير مغربنـــا الكبيــر

قصيدة القــاه الشاعر محمد الناصر صدام فى الاحتفال بالانتصار الجزائرى بالقيروان

المصدر: **جريدة العمل**، ع1994، 19 مارس 1962.



بيبليوغرافيا

أولا: الوثائق الأرشيفية:

أ. وثائق مركز التوثيق الوطني التونسي:

C.D.N . Centre de documentation nationale . L'affaire de Sakiet sidi Youssef , Boite n1, Dossier n5,Bilan des degats Sakiet sidi Youssef et à la mine de Sakiet.

ب. الأرشيف الصحفي:

جريدة البصائر (1936–1956):

1. الإبراهيمي محمد البشير، " **اللغة العربية في الجزائر، عقيلة حرّة ليس لها ضرّة** " **جريدة البصائر**، السنة الثانية، ع41، 20 شعبان 1367هـ / 28 جوان 1948م.

2. ابن باديس عبد الحميد، " **ما جمعته يد الله لا تفرقه يد الشيطان** "، **جريدة البصائر**، السنة1، ع 1، 22 شوال 1354هـ/ 17 جانفي 1936م، المطبعة العربية، الجزائر، د، ت.

3. ابن باديس عبد الحميد، " **يالله للإسلام والعربية في الجزائر، كل من يعلم بلا رخصة يغرم، ثم يغرم ويسجن** "، **جريدة البصائر**، السنة الثالثة ،ع107، 7 محرم 1357هـ/ 8 أفريل 1938م.

4. **البصائر**، " **مراسل** "، السنة الخامسة من السلسلة الثانية، ع 184، 13 جمادى الثانية 1371هـ/ 10 مارس 1952م.

5. **البصائر**، " **ميثاق اتحاد الشّمال الإفريقي** "، ع185، يوم الاثنين 27 جمادى الثانية عام 1371هـ/ 24 مارس 1952م.

6. **البصائر**، " **الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية، حوادث القطر التونسي**"، السنة الخامسة من السلسلة الثانية، ع 182، 5 جمادى الاولى 1371هـ/ 1 فيفري 1952م.

7. **البصائر**، " **في المجلس الجزائري**"، السنة الخامسة من السلسلة الثانية،ع 182، 5 جمادى الأولى 1371هـ / 1 فيفري 1952م.

8. القليبي محي الدين، " **مأدبة جمعية العلماء لوفود الامم الشرقية في باريس**"، **البصائر**، ع 183، السنة الخامسة من السنة الثانية، 22 جمادى الاولى 1371هـ/ 18 فيفري 1952م.

9. أبو محمد، " **اغتيال فرحات حشاد** "،**البصائر**، ع 209، السنة الخامسة من السلسلة الثانية، يوم 27 ربيع الاول 1372هـ – 15 ديسمبر 1952م.

10. أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** " ، **البصائر**، السنة الخامسة من السلسلة الثانية، ع 182، 5 جمادى الأولى 1371هـ/ 1 فيفري 1952م.

11. أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية** "، **البصائر**، السنة الخامسة من السنة الثانية، ع 183، الاثنين 22 جمادى الاولى 1371هـ/ 18 فيفري 1952م.

12. أبو محمد، " **منبر السياسة العالمية**"، **البصائر**، ع216، 21 جمادى الأولى 1372هـ/ 6 فيفري 1952م.

13. أبو محمد،" **منبر السياسة العالمية**"، **البصائر**، ع 241، السنة السادسة من السلسلة الثانية، الجمعة 15 محرم 1373هـ – 25 سبتمبر 1953م.

14. أبو محمد،" **منبر السياسة العالمية**"، **البصائر**، ع 241، السنة السادسة من السلسلة الثانية، الجمعة 15 محرم 1373هـ – 25 سبتمبر 1953م.

15. معاش الباتني، أحمد، " **مصرع حشاد (اليد الحمراء) تودي ببطل الخضراء** "،**البصائر**، ع 217، السنة الخامسة من السلسلة الثانية، 28 جمادى الأول 1372هـ – 13 فيفري 1953.

جريدة المنار (1951-1954):

1. **المنار**، " **الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها**" ، مولود جديد في حاجة إلى عناية "، السنة الأولى، ع 7، 13 ذي الحجة 1370هـ/ 15 اوت 1951م.

2. **المنار**،" لجنة انشائية لتأسيس جبهة جزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها "،السنة الأولى ع 6، 27 شوال 1370هـ/ 30جويلية 1951م.

3. **المنار**، " **الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، مولود جديد في حاجة إلى عناية** " و " **يوم مشهود في تاريخ النضال التحرري** " ع7، السنة الأولى، 13 ذي القعدة 1370هـ/ 15 اوت 1951م.

4. **المنار**، " **مذكرة الحكومة التونسية للحكومة الفرنسية** "، السنة الأولى، ع11، 9 ربيع الاول 1371هـ/ 8 ديسمبر 1951م.

5. المتيجي محمد، " **تطور القضية التونسية**"، **المنار**، ع12، السنة الأولى، 22 ربيع الأول 1371هـ/ 21 ديسمبر 1951م.

6. بن عمر باعزيز، " **المسئولون عن الأزمة التونسية الفرنسية** "، **المنار**، السنة الخامسة من السلسلة الثانية ،ع 183، 22 جمادى الأولى 1371هـ/ 18 فيفري 1952م.

7. المتيجي محمد، " **اعتقال الوزراء التونسيين** " ، **المنار**، السنة الأولى، ع 19، 2 رجب 1371هـ/ 28 مارس 1952م .

8. **المنار**، " **بوادر الوحدة المغربية** " ع15، 6 جمادى الأول 1371هـ/ 1 فيفري 1952م .

9. شلبي الحبيب، " **عيّنة من القمع بتازركة**"، **المنار**، السنة الأولى، ع 16، 20 جمادى الاول 1371هـ/ 15 فيفري 1952م.

10. بوزوزو محمود، " **يوم تونس** "، **المنار**، السنة الأولى، ع15، 6 جمادى الأول 1371هـ/ 1 فيفري 1952م.

11. إدريس الرشيد، " **صور من كفاح تونس في سبيل استقلالها**"، **المنار**، ع 4،3 ، السنة الثانية، 13 شعبان 1371هـ/ 9 ماي 1952م، ص 4، 28 شعبان 1371هـ/ 23 ماي 1952م .

12. بن يوسف صالح، " **يوم الحماية** "، **المنار**، ع 4، السنة الثانية، 28 شعبان 1371هـ/ 23 ماي 1952م.

13. محفوظي محمد،" **جريمة فظيعة لا تغتفر**"، **المنار**، ع13، السنة الثانية، 12 ديسمبر 1952 .

14. حميدات الطاهر، " **حوادث مراكش** "، **المنار**، ع 14، السنة الثانية، 26 ديسمبر 1952 .

15. المتيجي محمد، " **أطوار القضية التّونسية** "، **المنار**، ع15، السنة الأولى، 6 جمادى الأول 1371هـ/ 1 فيفري 1952م.

16. المتيجي محمد، " **تفاقم الاضطرابات في تونس يهدد السلام العالمي** "، **المنار**، ع4، السنة الثانية، 23 ماي 1952م.

17. المتيجي محمد، " **فازت القضية التونسية بالتسجيل** "، **المنار**، ع10، 4 سفر 1372هـ/ 24 اكتوبر 1952م.

18. المتيجي محمد،" **إكراه يزيد الطين بلة**"، **المنار**، ع1، السنة الثانية، 16 رجب 1371هـ/ 11 افريل 1952م.

19. محفوظي محمد، " **إفلاس في إفلاس** "، **المنار**، ع19، 27 جمادى الثانية1372هـ/ 14 مارس 1952م.

20. **المنار**، " **احتجاج الجبهة الجزائرية على الاعتقالات في تونس** "، ع14، السنة الأولى، ربيع الثاني 1371هـ/19 جانفي 1952م.

21. **المنار**، " **تصريح للوزيرين بن صالح بن يوسف ومحمد بدرة** "، ع 8، السنة الثانية 10 ذي القعدة 1371هـ/ 1 أوت 1952م.

22. **المنار**، " **تضامن الجزائر مع الشعب التونسي** "، السنة الأولى، ع 15، 6 جمادى الأول 1371هـ/ 1 فيفري 1952 م.

23. المقنع،" **كلنا يا تونس اليوم سواء** "، **المنار**، السنة الأولى، 19 جمادى الثانية 1371هـ/ 14 مارس 1952م.

24. عمر الجزائري، " **حول تأسيس الجبهة المغربية** "، **المنار**، ع19، 28 مارس 1952م.

25. مهري عبد الحميد، " **فرحات حشاد المناضل** "، **المنار**، ع 13، السنة الثانية، 26 ربيع الأول 1372هـ – 12 ديسمبر 1952م.

26. **المنار**، " **عزاء**" ، ع 13 ، السنة الثانية، 26 ربيع الأول 1372 هـ – 12 ديسمبر 1952م .

27. **المنار**، " **مؤتمر صحفي بشأن القضية التونسية** "،ع7، السنة الثانية، 26 شوال 1371هـ/ 19 جويلية 1952م.

28. **المنار**، " **وثائق رسمية عن القضية التونسية** "،ع 2، السنة الثانية، 30 رجب 1371هـ/ 25 افريل 1952م.

29. محفوظي محمد، " **ماذا يريد الم. فوازار**"، **المنار**، ع49، السنة الثالثة، 14 ربيع الأول 1373هـ/ 20 نوفمبر 1953م.

30. محفوظي محمد، " **مظهر من مظاهر الإصلاحات " الديمقراطية** " ، **المنار**، ع41، السنة الثالثة، 10 شعبان 1372هـ/ 24 افريل 1953م.

31. محفوظي محمد، " **هل ستثار القضية التونسية من جديد** " ؟، **المنار**، ع18، 13 جمادى الثاني 1372هـ/ 27 فيفري 1953م.

32. محفوظي محمد، " **هل من جديد** " ؟، **المنار**، ع48، 29 صفر1373هـ/ 9 نوفمبر 1953م.

33. محفوظي محمد،" **من المسؤول عن سياسة العنف** "، **المنار**، ع42، 24 شعبان 1372هـ/ 8 ماي 1953م.

34. **المنار**، " **ذكرى الأربعين لاغتيال حشاد**"، ع 16، السنة الثانية، 8 جمادى الأول 1372هـ- 23 جانفي1953م.

35. **المنار**،" **تفاصيل جديدة عن اغتيال فرحات حشاد** "، ع 16، السنة الثانية، الجمعة 8 جمادى الأول 1372هـ - 23 جانفي 1953م.

جريدة الصراط السوي (1933):

1. ابن باديس عبد الحميد، " **بعد عشرين سنة في التعليم، نسأل هل عندنا رخصة** " ، **جريدة الصراط السوي**، السنة الأولى، ع 7، الاثنين 11 رجب 1352هـ/ 30 أكتوبر 1933م.

جريدة المقاومة الجزائرية (1956-1957م):

1. **المقاومة الجزائرية**، "**إثر اختطاف القادة الجزائريين، تصريح لجبهة التحرير الوطني** " ع1،11نوفمبر1956.

2. **المقاومة الجزائرية**، " **أهداف تحققت** "، ع7، 16 فيفري 1957.

3. **المقاومة الجزائرية**، " **الأنباء الأولى عن الإضراب العظيم، كما أوردته الوكالات الأجنبية** " ، ع7 16 فيفري 1957.

4. **المقاومة الجزائرية**، " **صدى الإضراب العظيم في الأقطار العربية الشّقيقة، مظاهر التّضامن العربي**"، ع7، 16 فيفري 1957.

5. **المقاومة الجزائرية**، "**الأمة التونسية تحتضن اللاجئين الجزائريين** "،ع16، 3 جوان 1957.

6. **المقاومة الجزائرية**، " **مساعي تونس لدى هيئة الأمم**" ، ع16، 3 جوان 1957.

جريدة المجاهد (1956-1962م):

1. **المجاهد**،" **ذكرى الشهيد النقابي الخالد فرحات حشاد** " ،ع14 ، 15 ديسمبر 1957م .

2. **المجاهد**، " **رسالة إلى الجنود الفرنسيين** "، ع17، 1 فيفري 1958م.

3. **المجاهد** ، " **قرية " ساقية سيدي يوسف " الشهيدة، فضحت مسؤولية الاستعمار العالمي وجسّمت وحدة المغرب العربي** "، ع 18، 15 فيفري 1958م.

4. **المجاهد،** " **فريق الجيش لكرة القدم ، يزور الاقطار الشقيقة** "، ع20، 15 مارس 1958.

5. **المجاهد،** " **الجلاء عن تونس : ثمرة الكفاح والتّضامن** "، ع26، 2 جويلية 1958م.

6. **المجاهد،** " **مسؤولية الأمم المتحدة في ساقية سيدي يوسف** "، ع 18، 15 فيفري 1958م .

7. **المجاهد** " **أبطال كرة القدم** "، ع22، 15 أفريل 1958.

8. **المجاهد** " **مؤتمر تونس كيف بدأ وكيف انتهى**"، ع26، 2 جويلية 1958.

9. **جريدة المجاهد،** " **من جبهة التحرير إلى الحكومة التونسية** "، ع27، 22 جويلية 1958.

10. **المجاهد،** " **هل هناك تحول في السياسة الأمريكية تجاه الجزائر؟**" ، 15 فيفري 1958م.

11. **المجاهد،** "**منظمة الصليب الاحمر الدولي في حرب الجزائر لأول مرة**"، ع17، 1 فيفري 1958م.

12. **المجاهد،** "**مؤتمر طنجة: مرحلة حاسمة**"، ع23، 7 ماي 1958م.

13. **المجاهد،** "**قواعد الاستعمار الفرنسية في المغرب العربي يجب أن تزول**" ،ع25، 14 جوان 1958م.

14. **المجاهد،** " **صدى اغتيال الشهيد عيسات إيدير في العالم** "، ع48، 10 أوت 1959 .

15. **المجاهد،** " **مؤامرة الاستعمار على صحرائنا** " ،ع91، 31 مارس 1961م.

16. **المجاهد،** "**أزمة بنزرت والمفاوضات الجزائرية الفرنسية**"، ع101، 31 جويلية 1961م.

17. **المجاهد،** "**الجزائر تؤكد تضامنها مع تونس في معركة بنزرت**"، ع101، 31 جويلية 1961م.

18. **المجاهد،**" **من العدوان على بنزرت إلى توقف المفاوضات**"،ع101، 31جويلية 1961م.

19. **المجاهد،** " **الجزائر تؤكد تضامنها مع تونس في معركة بنزرت**"، ع101، 31 جويلية 1961م.

20. **المجاهد،** " **الجزائر تؤكد تضامنها مع تونس في معركة بنزرت**"، ع101، 31 جويلية 1961م .

21. **المجاهد،** " **بنزرت البركان الذي فجر المتناقضات** " ، ع101، 31 جويلية 1961م.

22. **المجاهد،** " **حقائق كشفتها معركة بنزرت** " ، ع101، 31 جويلية 1961م.

23. **المجاهد،** **" العمال الجزائريون وتونس"**، ع103، 28 أوت 1961م.

24. **المجاهد،** " **بنزرت ....برلين.... بلغراد** " ، ع103، 28 أوت 1961م.

25. **المجاهد،** "**الجلاء عن بنزرت ضرورة يحتّمها الاعتراف بالسّيادة التّونسية**" ع104، 11سبتمبر 1961.

26. **المجاهد**، " **بلاغات وبيانات رسمية** "، ع109، 27 نوفمبر 1961.

27. **المجاهد**، " **الأصداء العالمية** "، ع117، 20 مارس1962.

28. **المجاهد**، " **رفقاء الكفاح يلتقون من جديد لمواصلة الكفاح** "،ع 118، 2 أفريل 1962.

جريدة العمل التونسية (1956-1962م):

1. **العمل**،، " **اعتداءات** "، ع271، 7 سبتمبر 1956.

2. **العمل**،" **أبطال الكفاح الجزائري يحلون بالرباط ، ويتباحثون طيلة ثلاث ساعات مع جلالة السلطان قبل سفره إلى تونس**" ،ع309، 21 /1956/10.

3. **العمل**، " **ندوة تونس**"، ع 310، 23 أكتوبر 1956.

4. **العمل**،" **اجتماع مناضلي الاتحاد العام التونسي للشغل** "،ع311، 24 أكتوبر 1956.

5. **العمل**، " **حي على العمل** " ،ع311، 24 أكتوبر 1956.

6. **العمل**، "**ممثلو جبهة التحرير في نيويورك يقولون أن فرنسا خانت قوانين الحرب**"،ع311، 24 أكتوبر 1956.

7. **العمل**، " **القضية الجزائرية بعد اختطاف قادة الجبهة** " ، ع313، 26 أكتوبر 1956.

8. **العمل**،، " **بيان الاتحاد التونسي للصناعة و التجارة** "، ع313، 26 أكتوبر 1956.

9. **العمل**، " **بيان المنظمات القومية** "،ع311، 27 أكتوبر 1956.

10. **العمل**،، " **نقل القادة الجزائريين الخمسة من سجون الجزائر إلى باريس بطريق الجو**"، ع316 30 أكتوبر 1956.

11. **العمل**، " **تهريب الاسلحة** "،ع349، 7 ديسمبر 1956.

12. **العمل**، " **الصحافة التونسية تخبر بوقوع مفاوضات سرية في تونس** "، ع540، 19 جويلية 1957.

13. **العمل**، " **اعتداءات** "، ع579، 3 سبتمبر 1957.

14. **العمل**، " **الأسلحة** "، ع633، 16 نوفمبر 1957.

15. **العمل**، " **مقتطف من نص الخطاب الهام الذي ألقاه سعادة المنجي سليم أمام اللّجنة السياسية التابعة لهيئة الأمم المتحدة** " ،ع672، 8 ديسمبر 1957.

16. **العمل**، " **احتجاج اتحاد طلبة تونس**"، ع706، 29 جانفي 1958.

17. **العمل**، " **احتجاج طلبة شمال إفريقيا**"،ع706، 30 جانفي 1958.

18. **العمل**، " **هجوم الطائرات الفرنسية على القرية التونسية**.."، 11 فيفري 1958م.

19. **العمل**، " **دخول الأسلحة إلى الحدود** " ، ع727، 22 فيفري 1958.

20. **العمل**، " **تصريحات الرئيس بورقيبة** "، ع837، 3 جويلية 1958.

21. **العمل**،" **الاتحاد الدولي لكرة القدم** "، ع933، 24 أكتوبر 1958.

22. **العمل**، " **تنازل عن بنزرت لحل القضية الجزائرية** "، ع1035، 18 فيفري 1959.

23. **العمل**،" **اقترفت فرنسا جريمتها في الصحراء**"،ع1338، 14 فيفري 1960.

24. **العمل**، " **وصول ستة لاعبين جزائريين لتونس** " ، ع1560، 28 أكتوبر 1960.

25. **العمل**، " **الجنرال ديغول يتحدث عن الجزائر جزائرية** "، ع1567، 15 نوفمبر 1960.

26. **العمل**، " **الاستفتاء يقابل بالمقاطعة** "، ع 1623، 10 جانفي 1961.

27. **العمل**، " **الشرطة الفرنسية تعتقل عدد من التونسيين في باريس** "،ع1865،19 أكتوبر 1961.

28. **العمل**، **مظاهرات**، ع1994، 19 مارس 1962.

29. **العمل**، " **المجاهد الأكبر يقول: إنه ليوم عظيم في تاريخ المغرب العربي الكبير** "، ع1994 19 مارس 1962.

30. **العمل**، " **الرئيس بن خدة يسافر إلى المغرب، ويعبر عن تشكراته للمجاهد الأكبر والشعب التونسي** "،ع1995، 20 مارس 1962.

31. **العمل**، " **اليوم يسافر بن بلة و رفاقه إلى المغرب** "، ع1995، 20 مارس 1962.

32. **العمل**، " **خطاب المجاهد الأكبر في يوم استقلال الجزائر** "، ع2094، 3 جويلية 1962.

33. **العمل**، " **برقية الاتحاد النسائي التونسي** "، ع2095، 4 جويلية 1962.

34. **جريدة العمل**، " **الجمهورية التونسية تعلن اعترافها بالجزائر** "، ع2095، 4 جويلية 1962.

جريدة الصباح التونسية (1954-1962م):

1. **الصباح** ، **خطاب " مندلس فرانس" بقرطاج**، ع 727،1 أوت 1954م.

2. **الصباح**، " **30 حادثا إرهابيا بالقطر الجزائري**"،ع 872، الصادر في 20 نوفمبر 1954م.

3. **الصباح**،" **اشتباك بين ثوار تونسيين بالجزائر وفرقة المهاري** " ع903، 8 ديسمبر 1954.

4. **الصباح**،" **تصريح والي الجزائر**" ع904، 9 ديسمبر 1954.

5. **الصباح**،" **إلقاء القبض على تونسيين بالجزائر**". ع 923، 31 ديسمبر 1954.

6. **الصباح**، " **تهريب الأسلحة** "، ع1123، 21 اوت 1955.

7. **الصباح**، ع1124، 23 أوت 1955.

8. **الصباح**، " **بيان الديوان السّياسي للحزب الحر الدستوري** "، ع 1125، 24 أوت 1955.

9. **الصباح**،" **إلقاء القبض على أربعة أشخاص** ع1126، 25 أوت 1955".

10. **الصبـاح** ، ع 1129، 26 أوت 1955.

11. **الصباح**، " **تهريب الأسلحة** "، ع1254، 21 جانفي 1956.

12. **الصباح**، " **العمليات العسكرية بتونس**"، ع1290، 4 مارس 1956.

13. **الصباح**،" **معركة بين فرقة تونسية جزائرية والجيش الفرنسي**"،ع1308، 24 مارس 1956.

14. **الصباح**، " **إضراب المساجين السياسيين التونسيين** "،ع1396، 8 جويلية 1956.

15. **الصباح**، " **تعليق عن مشاركة التونسيين** "،ع 1160، 4أكتوبر 1955.

16. **الصباح**، " **فرقة فرنسية تتعرض لهجوم من التونسيين والجزائريين** "،ع1472، 6 أكتوبر 1956.

17. **الصباح**، " **موقف موحد إزاء الجزائر**"،ع1488، 25 أكتوبر 1956.

18. **الصباح**، " **مهرجان شعبي تضامنا مع الشّعب الجزائري**"، ع 1495، 2 نوفمبر 1956.

19. **الصباح**،" **الإضراب الأسبوعي العظيم، كما يصفه مراسل محطة أوربا رقم1** "،السنة7، ع1580 9 فيفري 1957.

20. **الصباح**، "**الثورة الجزائرية على الحدود التونسية** "، ع1646، 27 أفريل 1957.

21. **الصباح**، "**حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة حدث عالمي**"،ع1898، 20 سبتمبر 1958.

22. **الصباح**، "**الجمهورية التونسية تحتفل باستقلال الجزائر** "، ع3078، 2 جويلية 1962.

جريدة البلاغ التونسية (1955م):

1. **البلاغ**، " **حياكم الله أيها المجاهدون** "،ع129، 10 نوفمبر 1955.

2. **البلاغ**، " **ذكرى مرور عام على اندلاع الثورة العربية الجزائرية** "، ع129، 10 نوفمبر 1955.

جريدة الزهرة التونسية (1954-1955م):

1. الزهرة، "**جاك شوفليي يبحث قضية تسرب الثوار التونسيين إلى الجزائر**" ع 14378، 2 نوفمبر 1954.

2. الزهرة، " **بيان من السلطات الفرنسية** "، ع15020، 3افريل 1955.

3. الزهرة، " **جبهة التحرير الجزائري تقدم مذكرة** "، ع15606، 21 جويلية 1956.

جريدة الطليعة التونسية (1956-1962م):

1. **الطليعة**، " **نجاح عظيم لأول نوفمبر في كافة أرجاء البلاد**"، ، ع49، 4 نوفمبر 1956.

2. **الطليعة**، " **بيان الحزب الشيوعي التونسي إثر اغتيال عيسات ايدير**"، ع133، 19 اوت 1959.

3. **الطليعة**،" **برقية الحزب الشيوعي التونسي إلى رئيس الحكومة الجزائرية** "،ع167، 20 ديسمبر 1960.

4. **الطليعة**، "**رسالة الحزب الشيوعي التونسي الى رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية**"، ع202، 24مارس 1962.

جريدة صوت العمل التونسية (1957م):

1. **صوت العمل**،" **بلاغ من الاتحاد للعمال الجزائريين عن نتائج الإضراب**، ع48، 17 فيفري 1957.

جريدة الاستقلال التونسية (1956)

1. **الاستقلال**، " **بلاغ صالح بن يوسف**"، ع54، 2 نوفمبر 1956.

جريدة الإرادة(1954)

1 - **الإرادة**، " **تنسيق بين حركتي المقاومة التونسية والجزائرية** "ع916، 16 نوفمبر 1954.

ثانيا: الكتب والدراسات:

1.المصادر:

أ. باللغة العربية:

1. الأمير خالد، **رسالة إلى الرّئيس ويلسون و نصوص أخرى**، تر: محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، رغاية – الجزائر، 2009م.

2. أوزاريس بول(الجنرال)، **المصالح الخاصة: الجزائر 1955-1957، شهادتي حول التعذيب**، تر : مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008.

3. بلخوجة الطّاهر، **الحبيب بورقيبة، سيرة زعيم، شهادة على عصره**، ط1، الدار الثقافية للنشرالقاهرة، 1999م.

4. بن ابراهيم بن العقون عبد الرحمان، **الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الاولى 1920 – 1936م**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

5. بن أبي الضياف أحمد، **إتحاف أهل الزّمان بأخبار ملوك تونس و عهد الأمان**،ج4،مج2، المطبعة الأساسية، المنطقة الصناعية، بن عروس- تونس، ب.ت.ط.

6. بن خدة بن يوسف، **اتفاقيات إيفيان، نهاية حرب التحرير في الجزائر**، تع : لحسن زغدار، محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986م .

7. بن خدة بن يوسف، **شهادات ومواقف**، ط1، دار النعمان للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر2004.

8. بن خدة بن يوسف، **نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان**، تع: لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

9. بن عثمان خوجة، حمدان، **المرآة**، تحقيق وتعريب محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982.

10. بورقعة لخضر، **مذكرات الرائد لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة**، دار الحكمة الجزائر 2012.

11. دحلب سعد ، **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، 200م.

12. ديغول شارل، **مذكرات الأمل، التجديد 1958 – 1962م**، ط1، تر : سموحي فوق العادة مراجعة : أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت- لبنان،1971م.

13. الزبيري الطّاهر، **مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929 – 1962)**، الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الرويبة، 2008م.

14. الزّهار، أحمد الشريف، **مذكرات نقيب أشراف الجزائر**، تحقيق: أحمد توفيق المدني، ط2 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

15. صديقي محمد، **الطرق و الوسائل السرية لإمداد الثّوار الجزائريين بالسّلاح**، نقلها إلى العربية أحمد الخطيب، دار الشهاب باتنة، 1986.

16. قداش محفوظ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، تر: أمحمد بن البار، طبعة خاصة، ج1 دار الأمة للطّباعة والنّشر و التّوزيع، برج الكيفان– الجزائر2011.

17. قنانش محمد، **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919 – 1939م** الشّركة الوطنية للنّشر والتّوزيع، الجزائر، 1982م.

18. لونغ أوليفي، **الملف السري – إتفاقيات إفيان –، مهمة سويسرية للسلم في الجزائر**، تر: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

19. مالك رضا، **الجزائر في إفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956 – 1962**، ط1، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 2003.

20. المدني أحمد توفيق، **أبطال المقاومة الجزائرية ويليه جغرافية القطر الجزائري (حمدان عثمان خوجة، أحمد باي قسنطينة، الأمير عبد القادر الدولة العثمانية)** مج 7، عالم المعرفة للنشر والتوزيع الجزائر، 2010م.

21. المدني أحمد توفيق، **حياة كفاح (مذكرات)، مع ركب الثورة التحريرية**، ج3 عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.

22. الورتلاني الفضيل، **الجزائر الثائرة**، دار الهدى، عين مليلة – الجزائر، 2009م.

ب. باللغة الفرنسية:

1) Bach – Hamba Mohamed. **Le peuple Algero – Tunisien et La France**. Nationale de Carthage – « Beit al- hikma » . Tunis.1991.

2) BelkhodJa Tahar. **Les Trois Décennies BOURGUIBA** – **Témoignage** – Troisième Edition – Tunis. 2010.

3) Ibrahimi – Ahmed Taleb , Mémoires d’un algérien,REVES ,ET épreuves ,1932–1965 ,T1,éditions casbah, 2006 .

4) Jean Ganiage. Les Origines Du Protectorat Français En Tunisie (1861-1881). Berg Edition. Tunis .1959.

5) Pellissier Pierre,**La Bataille d’Alger** . Editions Talantikit, Bejaia,2014.

6) Saadi YaceF , **LA Bataille D’Alger** , tom1, Edition LAphomic, Alger, 1986,

7) Salan Raoul. Mémoires **fin d’un empire (Algérie Française)1er Novembre 1954 - 6 Juin 1958**. Tome 3. Presse de la cite. Paris. 1970

2.<u>المراجع:</u>

أ. <u>باللغة العربية:</u>

1. أبو خليل شوقي، **الإسلام وحركات التحرر العربية**، ط1، دار الرشيد، دمشق، 1975م .

2. الأشرف مصطفى، **الجزائر: الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007.

3. أمين سمير، **المغرب العربي الحديث**، تر: كميل ق. داغر، ط2، دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981م.

4. البجاوي محمد، **الثورة الجزائرية والقانون**، تر: علي الخش، دار اليقظة العربية، دمشق، 1965 .

5. برفيليي غي، **الطلبة الجزائريون في الجامعة الفرنسية 1880 – 1962**، تر: م.حاج مسعود، أ. بكلي، ع.بلعريبي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

6. البكوش الهادي، **الاعتداء الفرنسي على ساقية سيدي يوسف، الوقائع و التداعيات**، تع: أحمد العايب و محمد بلحاج، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية ، جامعة منوبة ، تونس 2008.

7. بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989م**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، د.ت.ط .

8. بلقاسم محمد، **وحدة المغرب العربي فكرة و واقعا1954 – 1975م**، ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

9. بلقاسم محمد، **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا، الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910 – 1954** ، ط1 ، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

10. بلوزاع براهمة، **نظرة على الجزائر بين 1947 – 1962 من خلال كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية (الزهرة، الأسبوع، الصباح، نموذجا)**، دار كوكب العلوم، ط1، الجزائر، 2015.

11. بن إسحاق اليعقوبي أحمد، **البلدان**، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت–لبنان، 1422هـ .

12. بن الخوجة محمد، **صفحات من تاريخ تونس**، تقديم وتحقيق: حمادي الساحلي و الجيلاني بن الحاج يحي، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1986م.

13. بن حميدة عبد السّلام، **الحركة النّقابة الوطنية للشغيلة بتونس (1924 – 1956)**،ج2 ط1، تر: رضا بسباس وآخرون، دار محمد علي الحامي، صفاقس، تونس، 1980 .

14. بن خليف عبد الوهاب، **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال**، ط1، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013.

15. بزيان سعدي، **جرائم فرنسا في الجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2002م.

16. بن عبود أمحمد أحمد، **مكتب المغرب العربي في القاهرة، دراسات و وثائق**، مطابع منشورات عكاظ، الرباط، 1992م.

17. بن فرج المنصف، **ملحمة النّضال التونسي الجزائري من خلال ساقية سيدي يوسف**، تق الهادي، البكوش، مطبعة المغرب للنشر، الشرقية، تونس 2006م.

18. بن فضة الحبيب، **مقامات حسين الجزائري**، ط1، شركة أروبيس للطّباعة والنّشر تونس 1998م

19. بن يوب رشيد، **دليل الجزائر السّياسي**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعيةالرغاية – الجزائر 1999م .

20. بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962م**، ط1، دار المغرب الاسلامي، بيروت – لبنان، 1997م .

21. بوذينة محمد، **أحداث العالم في القرن العشرين 1960 – 1969م**، ج7 مطبعة الشركة الجديدة للطباعة والصحافة و النشر (لابراس)، تونس، 2001م .

22. بورنان سعيد، **شخصيات بارزة في كفاح الجزائر**، ج1، ط2، دار الامل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، 2004م .

23. بوضربة عمر، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958– جانفي 1960**، دار الحكمة، الجزائر، 2012.

24. بوضربة عمر، **تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954– 1960** دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر،2013.

25. بوطيبي محمد، **دور المثقفين الجزائريين في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1900 – 1930م** ، دار الهدى، عين مليلة – الجزائر، 2012م .

26. بوعزة بوضرسابة، **الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري، رجل دولة ومقاوم 1830 – 1848م**، ط،2دار الحكمة، الجزائر، 2012م .

27. بوعزيز يحي، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، ثورات القرن العشرين** عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

28. بوعزيز يحي، **رحلة في فضاء العمر أو مذكرات القرن**، ج3، عالم المعرفة للنشر والتوزيع طبعة خاصة، الجزائر، 2009.

29. بوعزيز يحي، **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع الجزائر، 2009.

30. بوعزيز يحي، **مع تاريخ الجزائر، في الملتقيات الوطنية والدولية**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر،2009م.

31. بوعزيز يحي، **موضوعات وقضايا من الجزائر و العرب**،ج1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 2013.

32. بومالي أحسن، **استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954 – 1956**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995.

33. بونار رابح، **المغرب العربي، تاريخه و ثقافته**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981.

34. تركي رابح، **التعليم القومي و الشخصية الوطنية 1931 – 1956م (دراسة تربوية للشخصية الجزائرية)**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1975م .

35. تركي رابح، **الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح و التربية في الجزائر** ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

36. التركي عروسية، **فصول في تاريخ الحركة الوطنية في تونس المعاصر**، مكتبة علاء الدين صفاقص، تونس، 2005م .

37. التواتي موسى وعواد رابح، **هجوم 20 أوت 1955**، دار البعث، قسنطينة 1992م.

38. الجابري محمد الصالح، **النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس (1900 – 1962)**، الدار العربية للكتاب، تونس، 1983م .

39. جبلي الطاهر، **الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954 – 1962**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015 .

40. جلال يحي، **المغرب العربي الكبير**، ج4، دار النهضة العربية، بيروت – لبنان– 1981م .

41. جلامة عبد الوحيد، **مجزرة سيدي يوسف و تداعياتها على القضية الجزائرية 1958 – 1962م**، دار مقيرحي للطباعة و النشر و التوزيع، الوادي – الجزائر 2019 .

42. حربي محمد، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر: نجيب عياد و صالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر، 1994م .

43. حربي محمد، **جبهة التحرير الوطني، الأسطورة و الواقع**، تر: كميل قيصر داغر، ط1 مؤسسة الابحاث العربية، دار الكلمة للنشر، بيروت–لبنان، 1980م.

44. حلمي مصطفى محمد وآخرون، **العالم الثالث ومؤتمرات السلام**، مكتبة القاهرة الحديثة القاهرة، 1969.

45. حلوش عبد القادر، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

46. حمدي عبد المنعم محمد حسين، **التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عصر المرابطين**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1997م.

47. خالد أحمد، **أضواء من البيئة التونسية على الطاهر الحدّاد و نضال جيل**، ط3 الدار التونسية للنشر، تونس، 1985م.

48. خالد أحمد، **الزعيم فرحات حشاد بطل الكفاح الاجتماعي والوطني، حياته ونضاله و فكره وكتاباته**، ط1، منشورات زخارف، تونس، 2007م.

49. خالد أحمد، **الهادي نويرة، مسيرة مثقف، مناضل، ورجل الدولة**، منشورات زخارف، تونس 2006م.

50. خيثر عبد النور وآخرون، **منطلقات و أسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954م** منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م، المطبعة الرسمية،البساتين، بئر مراد رايس– الجزائر 2007م.

51. دارد أوليفيي، **في قلب منظمة الجيش السري**، تر: عبد السلام يخلف وآخرون،ج1-6، سيديا الجزائر،2013.

52. دبش إسماعيل، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954 – 1962** دار هومة للطباعة والنشر والتوريع، الجزائر، 2012م.

53. دحمان تواتي، **منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر 1961 – 1962**، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر،2008.

54. درمونة يونس، **تونس بين الاتجاهات**، مطابع دار الكتاب المغربي، مصر 1953م.

55. الدقي نورالدين، **تونس من الإيالة إلى الجمهورية1814–2014**، سلسلة البحوث المنشورات الجامعية منوبة، الطبعة الأولى، مطبعة فرشيو، 2016م.

56. الزبيري محمد العربي، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984م.

57. الزبيري محمد العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر 1942 – 1992**، ج3، صدر عن وزارة الثقافة، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007م.

58. الزبيري محمد العربي، **مذكرات أحمد باي و حمدان خوجة و بوضربة**، ط2 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1981م.

59. زروال محمد، **اللمامشة في الثورة، دراسة، و يليها قصة اكتشاف ست مائة و خمسين رفات شهيد في مدينة الشريعة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2003م.

60. زغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التّحرير الجزائرية 1956 – 1962**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2045م.

61. الزّمرلي الصّادق، **أعلام تونسيون**، تقديم و تعريب: حمادي السّاحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت – لبنان، 1986م.

62. زيتون محمد، **القيروان ودورها في الحضارة الاسلامية**، ط1، دار المنار للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 1988م.

63. سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1-4، عالم المعرفة للنشر والتوزيع الجزائر، 2015م.

64. سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج6، عالم المعرفة للنشر والتوزيع الجزائر 2015م.

65. سعيد الصافي، **بورقيبة، سيرة شبه محرمة**، رياض الريس للكتاب و النشر بيروت – لبنان،2000م.

66. سعيدوني ناصرالدين، **منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية**، ط3، البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013م.

67. سيفر لخضر، **التاريخ السياسي لدول المغرب الاسلامي**، ج1، الأمل للدراسات الجزائر 2006م.

68. الشاطر خليفة و آخرون، **تونس عبر التاريخ ، الحركة الوطنية و دولة الاستقلال**،ج3 مركز الدراسات و البحوث الاقتصادية و الاجتماعية، تونس 2005م .

69. شافو رضوان، **دراسات في تاريخ الجزائر(مقالات وأبحاث في الحركة الوطنية والثورة التحريرية)**، عطا الله للطباعة والنشر والتوزيع، الوادي– الجزائر– 2018م.

70. شاكر عبد المجيد، **الهادي شاكر جهاد واستشهاد**، مطابع التعاضدية العمالية للطباعة والنشر صفاقس، 2003م.

71. شترة خير الدين، **أبحاث وقضايا في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قضايا تاريخية في الاسهام الفكري والحضاري**، ج2، دار الصّدّيق للنشر والتوزيع سطيف–الجزائر، 2015م.

72. شترة خير الدين، **الطّلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900– 1956م الروابط (الحضارية بين القطرين وأثر الجامع الاعظم في الوعي الجزائري)** ج1، الطبعة الثانية، دار كردادة للنّشر والتوزيع، بوسعادة – الجزائر، 2013م.

73. شترة خير الدين، **قضايا التصوف ومظاهر الصوفية**، ج1، دار الصديق للنشر والتوزيع سطيف–الجزائر، 2015م.

74. شترة خير الدين، **إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية 1900– 1930** ، ط2، دار كردادة، الجزائر، 2013م.

75. شحات فيصل، **ملحمة الرياضة الجزائرية**، تر: مختار علام، البيازين، الجزائر، 2015.

76. شريبط أحمد شريبط، **كتاب جميلة بوحيرد**، موفم للنشر، الجزائر، 2012.

77. الشريف محمد الهادي، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال** تع: محمد شاوش ومحمد عجينة، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993م.

78. شنايدر لويس ل، **العالم في القرن العشرين**، تر: سعيد عبود السامرائي، مراجعة وتقديم : عطا بكري، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت – لبنان–، د.س.ط .

79. شهاب أحمد نهلة، **تاريخ المغرب العربي**، ط2، دار الفكر، عمان، 2012م.

80. صاري جيلالي، **ثمانية أيام من معركة الجزائر (28 جانفي – 4 فيفري 1957)**، موفم للنشر، الجزائر، 2012م.

81. صديقي حسين، **رشيد مخلوفي ، قطعة سماء في عالم كرة القدم**، تر: مختار علام، دار البيازين، الجزائر، 2015م.

82. الصمد رياض، **العلاقات الدولية في القرن العشرين**، ج1،ج2، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 1982م.

83. العايب معمر، **مؤتمر طنجة المغاربي(دراسة تحليلية تقييمية)**، دار الحكمة للنشر، الجزائر 2010م.

84. عباس محمد ، **ثوار عظماء**، ط1، دار هومة، الجزائر، 1999م.

85. عباس محمد، **نصر بلا ثمن**، دار القصبة، الجزائر،2007م.

86. عبد الساتر لبيب، **أحداث القرن العشرين**، ط4، دار المشرق، بيروت – لبنان،1986م.

87. عبد الله الطاهر، **الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة 1830 – 1956م** ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة – تونس، 1975م.

88. عبد الله الطاهر، **تاريخ الحركة النقابية في تونس**، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت1974م.

89. عثمان الشريف البشير بن الحاج، **أضواء على تاريخ تونس الحديث 1881 – 1924م** ط1، دار بوسلامة للطباعة و النشر و التوزيع ، تونس، د.س.ط.

90. العجيلي التليلي، **الطرق الصوفية و الاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية 1881 – 1939م**، مج2، منشورات كلية الآداب بمنوبة، تونس، 1992م.

91. عزيز عبد الكريم، **نضال شعب أبي، تونس 1881 – 1956م**، مركز النشر الجامعي تونس، 2001م.

92. العسلي بسّام، **الأمير خالد الهاشمي الجزائري**، ط2، دار النفائس، بيروت– لبنان،1984م.

93. العقاد صلاح، **السياسة والمجتمع في المغرب العربي**، معهد البحوث والدراسات ، القاهرة 1971م.

94. العقاد صلاح، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر تونس المغرب الاقصى)**، ط6، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 1994م.

95. عقيب محمد السعيد، **الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ودوره في الثورة 1955 – 1962**، ط1، الشاطبية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2012م.

96. العقيل عبد الله، **من أعلام الدّعوة والحركة الإسلامية المعاصرة**، ط8، ج1 دار البشير بيروت،2008م.

97. العلوي محمد الطيب، **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954** ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة– الجزائر، 1985م.

98. علي قلوجي نجود، **عرائس بربروس، مجاهدات على قيد الخلود**، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر، الاشهار، A.N.E.P ،الجزائر، 2014م.

99. عليّة الصغيّر عميرة، **في التّحرر الاجتماعي والوطني، فصول من تاريخ تونس المعاصر** ط1، المغاربية للطباعة و النشر و التوزيع، تونس، 2010م.

100. عليّة صغيّر عميرة، **اليوسفيون وتحرير المغرب العربي**، ط1، المغاربة للطباعة وللنشر تونس، 2007م.

101. العمامرة سعد بن البشير، **شهداء من بلادي الجزائر**، مطبعة مزوار، الجزائر، 2006 .

102. العمري مومن، **الحركة الثورية في الجزائر، من نجم شمال افريقيا إلى جبهة التحرير الوطني**، دار الطليعة للنشر و التوزيع، مكتبة البصائر، الجزائر2003م.

103. عواطف عبد الرحمان، **الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954 – 1962م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.

104. عويمر مولود، **أعلام و قضايا في التّاريخ الاسلامي المعاصر**، ط1، دار الخلدونية، الجزائر 2007م.

105. غانم محمد الصغير ، **التوسع الفينيقي في غربي البحر المتوسط**، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنسر والتوريع، بيروت – لبنان–، 1979.

106. غربي الغالي، **فرنسا و الثورة الجزائرية 1954 – 1958**، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009م.

107. غلاب عبد الكريم، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء (المغرب الاقصى)، 2000م.

108. غماري الوصلي محمد، **غار الدماء قاعدة خلفية للثّورة الجزائرية بامتياز 1954 – 1962م**، الشركة التّونسية للنّشر و تنمية فنون الرّسم، تونس، 2019م.

109. الفاسي علال، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003م.

110. الفاسي علال، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط6، مطبعة النّجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003م.

111. فركوس صالح، **الحاج أحمد باي قسنطينة 1826 – 1850م**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2007م.

112. فركوس صالح، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م – 1962)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة – الجزائر 2002.

113. قبايلي هواري، **ثمن حرب، الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي** دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012م.

114. قداش محفوظ وقنانش محمد، **نجم شمال افريقيا 1926 – 1937م، وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري**، تر: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013م.

115. قدورة زاهية، **تاريخ العرب الحديث**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1985م.

116. القصاب أحمد، **تاريخ تونس المعاصر(1881 – 1956)**، تع: حمادي الساحلي، ط1 الشّركة التّونسية للتّوزيع، تونس، 1986م.

117. قليل عمار، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج1،ج3، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة – الجزائر، 1991م.

118. قندل جمال، **خطا موريس و شال،على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية و تأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957-1962**، ط1، دار الضياء للنشر والتوزيع الجزائر، 2006م.

119. كرّو محمد، أبو القاسم، **عصر القيروان**، ط2، دار طلاس، دمشق، 1989م.

120. كريّم عبد المجيد وآخرون، **موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (مقاربة) 1881 – 1964م**، المعهد الاعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس 2008م.

121. لبجاوي محمد، **الثورة الجزائرية و القانون**، تر: علي الخش، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق،1965م.

122. مالكي أمحمد، **الحركات الوطنية و الاستعمار في المغرب العربي**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994م. المجلد2،منشورات كلية الآداب منوبة– تونس، 1992م.

123. المحجوبي علي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، مجلد 2، منشورات الجامعة التونسية، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، 1986م.

124. المحجوبي علي، **العالم العربي الحديث والمعاصر(تخلف، فاستعمار فمقاومة)** ط1، دار محمد علي للنشر ، تونس، 2009م.

125. المحجوبي علي، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، تع: عمر بن ضو وحليمة قرقوري، علي المحجوبي، دار سراس للنشر، تونس، 1986م.

126. المحجوبي علي، **جذور الحركة الوطنية التونسية 1904 – 1934م**، تع: عبد الحميد الشابي، ط1، شركة أوربيس للطباعة، تونس، 1999م.

127. المرزوقي محمد، **صراع مع الحماية**، دار الكتاب الشرقية، تونس، 1973م.

128. مريوش أحمد، **الحركة الطلابية الجزائرية ودورها في القضية الوطنية وثورة التحرير 1954** ج2، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018م.

129. مريوش أحمد، **الحركة الطلابية الجزائرية، ودورها في القضية الوطنية وثورة التحرير 1954م**، ج1، دار قرطبة للنّشر والتّوزيع، الجزائر، 2018م.

130. مقلاتي عبدالله ولميش صالح، **تونس والثورة الجزائرية**، ج2، شمس الزيدان للنشر والتوزيع الجزائر، 2013م.

131. مقلاتي عبدالله، **العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية**، ط1، ج2، دار السبيل للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009م.

132. مقلد الغنيمي عبد الفتاح، **موسوعة المغرب العربي**، ط1، ج 5،6، مكتبة مدبولي، القاهرة 1994م.

133. منغور أحمد، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954 - 1962**، دار التنوير، الجزائر، 2013م.

134. ناصر محمد بن صالح، **الصحف العربية الجزائرية (1847- 1954)** الطبعة الثانية ألفاديزاين، الجزائر، 2006م.

135. ناصر محمد، **عمر راسم المصلح الثائر**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية رغاية – الجزائر 1984م.

136. نايت بلقاسم مولود قاسم، **ردود الفعل الأولية داخلا و خارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر**، دار الأمة للطباعة والنّشر والتوزيع، الجزائر 2013م.

137. الهرماسي محمد صالح، **مقاربة في إشكالية الهوية، المغرب العربي المعاصر**، دار الفكر المعاصر، دمشق، 2001م.

138. هلال عمار، **نشاط الطلبة الجزائريين ابان حرب التحرير 1954**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.

139. وعلي محمد الطاهر، **التعليم التبشيري في الجزائر من 1830 – 1904م (دراسة تاريخية تحليلية)**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية – الجزائر،2013م.

140. ولد الحسين محمد الشريف، **من المقاومة إلى الحرب من أجل التحرير 1830 – 1962** دار القصبة للنشر، الجزائر،2010م.

141. يوب رشيد، **دليل الجزائر السياسي**، ط34، المؤسسة الوطنية للاتصال والنّشر والاشهار الرغاية– الجزائر– 2001م.

142. يوسفي أمحمد ، **منظمة الجيش السري ونهاية الثورة الجزائرية**، تر: عبد المجيد بوجلة، موفم للنشر، الجزائر، 2011م.

ب. باللغة الفرنسية:

1. Borsali Noura, **Bourguiba l'épreuve de la democratie,1956-1963**,sfax,samed,editions, Tunis,2008.
2. Harbi Mohamed **Les Archives De La Révolution Algérienne**, Edition ENAG, Reghaia, Algerie,2013 .
3. Boulares Habib, **Histoire de la Tunisie, Les grandes dates de la préhistoire a la révolution** , Cérès éditions, TUNIS, 2011
4. almateri Hached Anissa **:Mahmoud ElMateri ‹pionnier de la Tunisie moderne** ‹ éditions Les Belles lettres ‹France, 2011.
5. Cheurfi Achour , **la classe politique algerienne de 1900 a nos jours (dictionnaire biographique,** casbah. Alger, 2002.
6. Cheurfi Achour, **Dictionnaire Des localités Algériennes** .Edition, Casbah, Alger .
7. Gérard Jean Louis, **Dictionnaire Historique e Biographique De La Guerre D'Algérie**, éditions Jean Curutchet , France,1999.
8. Guentari Mohamed, **Organisation politico- administrative et militaire de la révolution Algérienne (1954-1962)** . V2,T2,Alger,2002,p 772.
9. Khalifa chater ‹**Tahar Ben Ammar 1889 – 1985**‹ ‹Edition Nirvana‹2010 ‹Tunis.
10. Teguia Mohamed, **l'Algérie en guerre, Alger**, O.P.U , 1988.

3.أعمال الملتقيات والندوات:

1."معركة الجلاء" ، **ملتقى وطني، الذكرى الخمسون للجلاء: الذكرى والعبرة**، مؤسسة الأرشيف الوطني وجمعية البحوث والدراسات لاتحاد المغرب العربي، تونس ، 8 – 9 أكتوبر 2013م.

2.بوهند خالد، " لجنة التنسيق والتنفيذ والتضامن العربي 1956 – 1958 "، **الملتقى الدولي الثاني والموسوم ب الثورة الجزائرية 1954 – 1962م والفضاء العربي** غرداية، 16–17افريل 2013م .

3.**تاريخ الكشافة الاسلامية الجزائرية**، د.ت، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، مطبعة هومة، الجزائر، د.س.ط .

4.حمدان، " **الشهيد محمد بوراس والكشافة الجزائرية والحركة الوطنية** " ، **دراسات وبحوث الندوة الوطنية الأولى حول تاريخ الكشافة الاسلامية الجزائرية**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م.

5.سلسلة الندوات، **الكشافة الاسلامية الجزائرية**، " دور الكشافة الاسلامية الجزائرية في الحركة الوطنية والثورة التحريرية" ، دراسات وبحوث الندوة الأولى حول تاريخ الكشافة الاسلامية الجزائرية د.ت، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، مطبعة هومة الجزائر، د.س.ط.

6.شنتوف الطيب،" **ردود الفعل الجزائرية على الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية 1881م** **الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنية، ردود الفعل على الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية في سنة 1881م** تر: حمادي الساحلي، 29-30-31 ماي 1981م.

7.صحراوي نور الدين، " **المراقبة الفرنسية للحدود الشرقية وتأثيراتها على التواصل بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس 1881 – 1954م – من خلال الوثائق الأرشيفية** " **مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التواصل الحضاري بين الجنوب الشرقي للجزائر وتونس**، قسم التاريخ، جامعة حمه لخضر، الوادي – الجزائر، 10 – 11 نوفمبر 2013م.

8.الصغيّر عليّة عميرة ، " **تونسيون في الثورة الجزائرية (1954 – 1957م)** "، **أعمال الملتقى الدولي حول: معركة الجرف، المركز الجامعي العربي التبسي، تبسة، يومي 27 – 28 أكتوبر 2007**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008م.

9.الصغيّر عميرة عليّة، " **جيش التحرير الوطني بتونس** "، **الملتقى الوطني حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954 – 1962**، وزارة المجاهدين، الجزائر، من 2 – 4 جويلية 2005.

10. عميرة عليّة الصغيّر، " **تونسيون في الثورة الجزائرية** "، **أعمال الملتقى الدولي حول: معركة الجرف، المركز الجامعي العربي التبسي، تبسة، يومي 27 – 28 أكتوبر 2007**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008م.

11. مقلاتي عبد الله، " **تواصل الحركتين التونسية والجزائرية ودور منطقة الجنوب الشرقي الجزائري في ربط الاتصالات**"، **مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التواصل الحضاري بين الجنوب الشرقي للجزائر وتونس**، قسم التاريخ، جامعة الوادي، الجزائر، 10 – 11 نوفمبر، 2013م .

12. عمل جماعي، " **الرشيد ادريس المناضل و الاديب** "، مساهمة جماعية بمناسبة اليوم الدراسي الذي نظمه بيت الحكمة يوم 24 جانفي 2007م، **المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون**، بيت الحكمة، مطبعة أوربيس، تونس، 2008م.

13. كريّم عبد المجيد، " **علي بن خليفة النفاتي قبل سنة 1881م** "، **الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنية، ردود الفعل على الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية في سنة 1881م** ، تر: حمادي الساحلي، 29-30-31 ماي 1981م .

14. محمد لطفي الشايبي، الحركة الوطنية التونسية 1881 – 1956م، " استقلال تونس ومسيرة التّحرر من الاستعمار، **الندوة الدولية الثالثة عشر**، جامعة منوبة، تونس، 2010.

15. يوسف قاسمي، " **قراءة فكرية وسياسية في بيان أول نوفمبر 1954م** "، **الملتقى الدولي للثورة التحريرية الكبرى 1954 – 1962 " دراسة قانونية وسياسية** ، جامعة 8 ماي بقالمة، 2 – 3 ماي 2012م.

4.الرسائل الجامعية:

أ. الدكتوراه :

1.بن جابو أحمد، **المهاجرون الجزائيون ونشاطهم بتونس 1830 – 1954م**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابو بكر بلقايد قسم التاريخ، 2010- 2011م.

2.بن جلول هزرشي، **الجزائريون والتضامن العربي الإسلامي 1911- 1954**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2012 – 2013م.

3.بن زروال جمعة، **الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 1954 – 1962**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012م .

4.بن يوسف تلمساني، **التوسع الفرنسي في الجزائر 1830 – 1870**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2004 – 2005.

5.جلامة عبد الوحيد: **حادثة ساقية سيدي يوسف وتداعياتها الإقليمية والدولية على القضية الجزائرية (1958-1962)**، أطروحة دكتوراه، تخصص تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، قسم التاريخ، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، 2016 – 2017م . 2012 – 2013م جامعة الجزائر2 .

6. دكاني نجيب، **القضية التونسية في الصحافة الجزائرية والكولونيالية من 1952 – 1956م**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الانسانية، جامعة ابو القاسم سعد الله – الجزائر 2، 2016 – 2017 م.

7. سعدوني بشير، **الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي(مواقف الدول العربية والجامعة العربية 1954 – 1962 من الثورة الجزائرية من خلال الخطاب الرسمي)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة ابن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008–2009م.

8. شافو رضوان، **الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري، ورقلة نموذجا 1844 – 1962م**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، بوزريعة الجزائر، 2011 – 2012م.

9. شايب قدادرة ، **الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934 – 1954م – دراسة مقارنة –**، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة – الجزائر، 2006 – 2007م .

10. شبوب محمد، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية(1939 – 1945م) دراسة سياسية اقتصادية واجتماعية**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر كلية العلوم الانسانية والعلوم الإسلامية جامعة وهران1.

11. شترة خير الدين، **إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية 1900 – 1939م**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ جامعة الجزائر 2، بوزريعة – الجزائر، 2011 – 2012م.

12. العبيدي عبد الجليل، **العبيدي المقيم العام جون دوهوتكلوك والمسالة التونسية جانفي 1952 – أوت 1953**، بحث لنيل شهادة الدراسات المعمقة، قسم التاريخ جامعة تونس الأولى، السنة الجامعية 1998 – 1999م.

13. العريبي عبد القادر، **تونس وعلاقاتها مع بلدان المغرب العربي(1947– 1980)** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس، قسم التاريخ، الجامعة التونسية ، أكتوبر 1999.

14. العمري مومن، **شعار الوحدة ومضامينها في المغرب العربي اثناء فترة الكفاح الوطني** أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2009-2010م.

15. غيلاني السبتي، **علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية**، أطروحة دكتوراه، التخصص: الحديث والمعاصر، قسم العلوم الانسانية ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة - الجزائر-، 2010 - 2011م.

16. فركوس ياسر، **الثورة الجزائرية في منطقة سوق اهراس (القاعدة الشرقية) 1954 - 1962م**، أطروحة دكتوراه الحلقة الثالثة (ل.م.د) تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، شعبة التاريخ، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس،2015 - 2016م.

17. لبّاز الطيب، **علاقات حزب الاستقلال المغربي بالحركتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية 1944 - 1956م**، أطروحة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2013- 2014م.

18. اللّولب حبيب حسن ، **التونسيون و الثورة الجزائرية (1954 - 1962)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر2، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ 2006 - 2007م.

19. معزة عزالدين، **فرحات عباس والحبيب بورقيبة، دراسة تاريخية وفكرية مقارنة (1899 - 2000م)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة منتوري، قسنطينة، 2009 - 2010م.

20. مقدم سيد أحمد، **المفاوضات والمفاوضون في تاريخ استقلال الجزائر 1960 - 1962م** أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس2016 - 2017م.

21. موسم عبد الحفيظ، **الحركة اليوسفية والثورة التحريرية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، 2015- 2016م.

22. خلوفي بغداد، **<u>الحركة العمالية الجزائرية و نشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954 – 1962</u>**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2014 – 2015م.

23. سريج محمد، **<u>الثورة الجزائرية في الصحافة التونسية، جريدة " العمل " أنموذجا 1954–1962</u>**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، 2016 – 2017م.

24. مقدم سيد أحمد، **<u>المفاوضات والمفاوضون في تاريخ استقلال الجزائر 1960 – 1962</u>** أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ 2016–2017م.

ب. **الماجستير** :

1. الأسود حسين، **<u>هجرة سكان وادي سوف الى تونس و نشاطهم بها خلال 1882 – 1962م</u>** رسالة ماجستير، تخصص التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، السنة الجامعية 2014م .

2. تونسي عبد الرحمان، **<u>دور الحركة الكشفية في الحركة الوطنية الجزائرية 1930 – 1954م</u>** رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية جامعة الجزائر2، السنة الجامعية : 2007 – 2008م.

3. خامس سامية، **<u>النشاط الثوري ومسالة الحدود الجزائرية – التونسية في المناورات الديغولية – البورقيبية 1954 – 1962م</u>**، رسالة ماجستير في التّاريخ المعاصر تخصص: ضفتي البحر الأبيض المتوسط أوربا – المغرب، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ 2012 – 2013م.

4. دحدي سعود، **<u>البعد الجهادي المغاربي للطريقة السنوسية (1842 – 1931م)</u>** رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر(اوربا– مغرب)، قسم التاريخ كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009–2010م.

5. رزوق محمد الطيب، **البعد المغاربي للحركة الوطنية التونسية من خلال جريدة الإرادة (1848 – 1955م)**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2013 – 2014م.

6. سحنون لمياء، **القضية التونسية والأمم المتحدة سنة 1952م** ، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة تونس الأولى، 2007 – 2008م .

7. شطيبي حنان، **الحركة النّقابية العمالية في الجامعة الجزائرية، دافع أو معرقل للأداء البيداغوجي؟** دراسة حالة جامعة منتوري – قسنطينة –، رسالة الماجستير في تسيير الموارد البشرية، تخصّص تسيير موارد بشرية، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2009 – 2010م.

8. شطيبي محمد، **العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية 1954 – 1962م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التّاريخ والآثار جامعة منتوري، قسنطينة، 2008 – 2009م.

9. عواريب لخضر، **جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1927 – 1955م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006 – 2007م.

10. فلاحي رابح، **جامع الزيتونة والحركة الاصلاحية في الجزائر (1908 – 1954م)** رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر(تاريخ الحركة المغاربية)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة منتوري قسنطينة 2007 – 2008م.

11. قرناب عبد الرؤوف، **جهود علماء الجزائر في الرد على التنصير إبان الاحتلال الفرنسي (1830– 1962م)**، رسالة ماجستير في العلوم الاسلامية ، تخصص: مقارنة الاديان، جامعة الجزائر1، كلية العلوم الاسلامية، قسم العقائد والأديان 2014 – 2015م.

12. معزة عزالدين، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899 – 1985م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة منتوري ، قسنطينة ،2004 – 2005م.

13. مولوج فوزية، " **الوحدة في برامج وخطب الأحزاب المغاربية الثلاث (حزب جبهة التحرير الوطني، حزب الاستقلال المغربي، التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي) 1958 – 1989م**،

رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص : دراسات مغاربية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام 2010 – 2011م.

14. ميموني رضا، **دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس والجزائر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الاستقلال**، رسالة ماجستير، تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، شعبة التاريخ، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والاسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة – الجزائر، 2011 – 2012م.

15. وابل عبد العزيز، **القضايا الوطنية والمغاربية من خلال جريدة المنار(1951 – 1954)** رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر2، 2011– 2012 .

16. جلاوي سعيد، **الثورة الجزائرية من خلال مجلة " الفكر" التونسية 1955 – 1962**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، ضفتي البحر الابيض المتوسط (أوروبا مغرب)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، 2008 –2009م.

17. سريج محمد، **البعد المغاربي مع الثورة الجزائرية، من خلال جريدتي" المجاهد " الجزائرية و"الصباح " التونسية (1956 – 1962)**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، (ضفتي البحر المتوسط) أوروبا والمغرب جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، 2009 – 2010م.

18. سعيود أحمد، **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 1 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958**، رسالة ماجستير، تاريخ الثورة، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2002م.

19. حمري ليلى، **عبد الرحمان فارس 1911 – 1991**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2006م.

5.المقالات العلمية:

أ–باللغة العربية:

1. سعدالله محفوظ ،" **لقاء مع عمارة بوقلاز**"، **مجلة الجيش**، ع 346، نوفمبر1993م .

2. عقيب محمد السعيد، "**الثورة الجزائرية و أزمة بنزرت جويلية 1961م** "، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، مج 7،ع2، غرداية، 2014 معقيب محمد السعيد، "**الثورة الجزائرية وأزمة بنزرت جويلية 1961م** "، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، مج 7،ع2، غرداية، 2014م.

3. الصغيري منير، "**علي الحمامي بين القومية المغاربية والجامعة الاسلامية من خلال " إدريس رواية شمال افريقيا** "، **مجلة المصادر**، يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954،ع 27، السداسي الأول، 2016م.

4. عيناد ثابت رضوان، " **تصورات حول المغرب الكبير** "، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية**، ع 6 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1987م.

5. نايت بلقاسم، مولود قاسم، " **لمحة عن مجد الجزائر وديمومة(pérennité) شخصيتها البارزة المتميزة عبر العصور والأعاصير** "، **مجلة الثقافة**، السنة 15، ع 85، جانفي- فيفري 1985م .

6. نايت بلقاسم مولود قاسم ، " **اللغة والشّخصية في حياة الأمم** "، **مجلة الثقافة** ، السنة 1، ع 2 ربيع الأول 1391ه/ ماي 1971م.

7. مرتاض عبد الملك، " **المسيرة التاريخية للتعريب في الجزائر**"، **مجلة الثقافة**، السنة1،العدد 4 سبتمبر 1971م.

8. مرتاض عبد الملك، " **أصالة الشخصية الجزائرية** "، **مجلة الأصالة**، مجلة ثقافية تصدرها وزارة التعليم الاصلي والشؤون الدينية،ع 8، السنة الثانية، ربيع الثاني – جمادي الاولى 1392ه/ ماي – جوان 1972م.

9. سعدي بزيان،" **منظمة الجيش السري في الجزائرO.A.S خلال ثورة التحرير من النشأة إلى السقوط** " ، **مجلة الراصد**،ع2، مارس- أفريل 2002م.

10. بوعزيز يحي، " **دور تونس في دعم حركات التحرير الجزائرية، وموقف الجزائريين من احتلالها** "**مجلة الثقافة**، السنة الثانية عشر، ع 70، رمضان – شوال 1402ه – جويلية – أوت 1982م .

11. شويتام أرزقي، " **مواقف الدول من الاحتلال الفرنسي للجزائر** "، **مجلة الدراسات التاريخية** جامعة الجزائر، ع 6، السنة 1413ه- 1992م.

12. بوعزيز يحي، " **مواقف بايات تونس من الأمير عبد القادر وثورته** "، **الأصالة**، ،ع 23 السنة الرابعة، مطبعة البعث، قسنطينة – الجزائر، جانفي – فيفري 1975م.

13.بوعزيز يحي، "**مواقف الرسميين التونسيين من ثورة الصبايحية والكبلوطي في منطقة الحدود الشرقية عام 1871** "، **مجلة الاصالة**، مجلة ثقافية شهرية، تصدرها وزارة الشؤون الدينية والأوقاف المجلد 19، ع 60- 61، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012، أوت – سبتمبر 1978م.

14.شافو رضوان، " **الحملة العسكرية على منطقة وادي ريغ وردود الفعل الشعبية 1854 – 1875** "، **مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية**، جامعة الوادي (الجزائر)، ع 14، مارس 2014م .

15.قصيبة أحمد بن أبي زيد، " **ابن ناصر بن شهرة، أحد أبطال ثورة 1871م** "، **مجلة الأصالة**، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، جانفي 1972م.

16.عواريب لخضر، " **بعض الحقائق عن مقاومة الشريف بوشوشة من خلال بعض المصادر المحلية ومنها الشّهادة التي أملاها بوشوشة على سجانه** "، **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية** ع17، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، ديسمبر 2014م.

17.البكوش سمير،" **الهادي شاكر: الزعيم و شبكة علاقاته السياسية الوطنية** "، **مجلة روافد** مجلة المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، ع 9، جامعة منوبة – تونس، 2004م.

18.زاهر فارس، " **نشأة المذهب الحنفي وراسة الفتوى الحنفية في عهد الدولة العثمانية وما بعدها في افريقيا " تونس حاليا (عهد البايات المراديين والدايات الحسينيين والحماية الفرنسية)** "، **مجلة البحوث العلمية والدراسات الاسلامية**، مجلة علمية أكاديمية دولية محكمة، تصدر عن مخبر الشريعة، ع 16، كلية العلوم الإنسانية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، فيفري 2018م.

19.الإبراهيمي محمد البشير، " **الاسلام و المسلمون** "، **جريدة السنة النبوية**، تصدرها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، السنة1، ع 4، المطبعة الاسلامية الجزائرية، قسنطينة، ب،ت، 6 محرم 1352هـ/ 1 ماي 1933م.

20.الحافظي الأزهري، المولود بن الصديق، " **نكبات الأمة الجزائرية** "، **جريدة المنتقد**، السنة 1،ع 4، المطبعة الجزائرية الاسلامية ، قسنطينة، ب، ت، جريدة سياسية تهذيبية انتقادية، تصدرها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، 3 محرم 1343هـ/ 23 جويلية 1925م.

21. المكني عبد الواحد، " **ظاهرة الاغتيالات السياسية في تونس الخمسينات : حالة الهادي شاكر 13 سبتمبر 1953م**"، **مجلة روافد**،ع9، مجلة المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة – تونس، 2004م.

22. ليسير فتحي، " **اغتيال الهادي شاكر، الجريمة وتداعياتها**"، **مجلة روافد**، ع9، مجلة المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية ، جامعة منوبة – تونس 2004م.

23. معزوز هدى، " **عبد الحميد بن باديس** "، **مجلة الراصد**، يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، ع2، مارس – أفريل 2002م.

24. البكوش سمير،" **الهادي شاكر: الزعيم و شبكة علاقاته السياسية الوطنية** "، **مجلة روافد**، ع9 مجلة المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة – تونس، 2004م.

25. الصغيّر عميرة عليّة،" **حول الاغتيال السياسي في المغرب العربي(1950– 1970 م)** **روافد** ع 9، مجلة المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس،2004م.

26. ورتي جمال، " **المؤتمر الاسلامي الجزائري في 7 جوان 1936م، موقف نجم شمال افريقيا من مطالبه** "، **مجلة الراصد**، لسان حال المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م ع 2، مارس – أفريل 2002م.

27. بوهند خالد، " **البعد الدولي لأحداث ساقية سيدي يوسف بتونس 8 فيفري 1958م** " **مجلة المرآة للدراسات المغاربية**، ع4، مخبر الدراسات المغاربية، النخب وبناء الدولة الوطنية، جامعة وهران1– أحمد بن بلة، الجزائر، ديسمبر 2015.

28. بلوفة عبد القادر جيلالي، " **الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها(1951م)**" **المجلة التاريخية المغاربية**، ع121، السنة الثالثة والثلاثون، تونس، مارس 2006م.

29. اليزيدي بشير، "**الرهانات والأبعاد في عملية الاعتداء على ساقية سيدي يوسف 1954 – 1958م**"، روافد ،ع 10، مجلة المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة – تونس 2005.

30. اللولب حبيب حسن، " **الذكرى الخمسون للعدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف، " وحدة المصير مدونة بدماء الشهداء ومحطة بارزة في التاريخ النضالي المغاربي المشترك** "، **جريدة العرب**، جريدة يومية، لندن، يوم : 8 فيفري 2008م.

31. موسم عبد الحفيظ، " **تونس ودعم الثورة الجزائرية : 1956 – 1962م** "، **مجلة روافد**، ع 20 تونس، 2015م.

32. سبيحي عائشة، " **حادثة ساقية سيدي يوسف 8 فيفري 1958م، بين تضليل الصحافة الكولونيالية وتنوير الصحافة الثورية الجزائرية** "، **مجلة قضايا تاريخية**، مجلة فصلية أكاديمية محكمة تعنى بالدراسات التاريخية، تصدر عن مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة، بوزريعة، الجزائر ع 4 ، ديسمبر 2016م.

33. سعدوني بشير، " **مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م – ظروف انعقاده وانعكاساته المختلفة على مسار الثورة الجزائرية**، **مجلة الدراسات الإفريقية**، ع 6، الجزائر 2018م.

34. العياشي علي، "**معركة جبل وسطة**"، **مجلة أول نوفمبر**،ع80، تاريخية، ثقافية، سياسية اجتماعية، تصدر عن المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر ، 1986م.

35. مياسي ابراهيم، " **عيد النصر** "، **مجلة الراصد**، ع2، مارس– أفريل 2002م.

36. محفوظ عاشور، " **نشأة الهلال الأحمر الجزائري، ودوره في قضية الأسرى إبّان الثورة التحريرية 1957–1962م**"، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، ع13، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، جانفي 2015م.

37. جعيول جويعد السراي صالح و فالح جاسم الخفاجي فاطمة، " **موقف الجمهورية العربية المتحدة من الخلاف التونسي الفرنسي حول قاعدة بنزرت(1961 – 1963)** "، **مجلة جامعة ذي قار** كلية التربية للعلوم الإنسانية، مج11، ع3، العراق، أفريل 2016م.

38. جبار طارق، " **بنزرت معركة عاصمة الجلاء الخالدة : لماذا لم تصنف ضمن جرائم الحرب؟** **جريدة الشروق**، تونس، 22 جويلية 2012م.

39. أمينة شعبوني، "**موقف سويسرا من تجند الشّباب السويسري في صفوف فرق اللّفيف الأجنبي الفرنسي 1959م**"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة قسنطينة1،ع52، ديسمبر 2019م.

40. غيلان سمير طه التكريتي، " **الحركة الوطنية التونسية في سنوات ما بين الحربين 1918 – 1939م** "، **مجلة آداب الفراهيدي**، ع 13، جامعة تكريت، العراق، ديسمبر 2012م.

41. التميمي عبد الجليل، " **من أعلامنا البارزين والمنسيين** "، **المجلة التاريخية المغربية**، ع23 – 24، تونس، نوفمبر 1981م.

42. الساحلي حمادي،" **نشاط الوطنيين التونسيين في المهجر أثناء الحرب العالمية الأولى** "، **المجلة التّاريخية المغربية**، ع33 – 34، تونس، جوان1984م.

43. بن يوسف عادل، " **حول اغتيال الزّعيم فرحات حشاد و كتاب** " **اليد الحمراء** " **ل أنطوان مليرو**" **روافد**،ع15، 2010م.

44. أحمد بهاء عبدالرزاق، " **الجبهة الشعبية الفرنسية و دورها السّياسي في فرنسا 1935 – 1938م** "، **مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية**، ع17، السنة التاسعة، العراق، 2015م .

45. مقلاتي عبد الله،" **الثورة الجزائرية و علاقاتها بالمقاومة التونسية 1954 – 1956م** "، **مجلة المصادر**، ع19، السداسي الأول 2009م.

46. الصغيّر عميرة عليّة،" **كمندوس فرحات حشاد** "، **مجلة روافد**، ع8، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2003م.

47. أحمد مسعود سيد علي، " **الذكرى الخمسون لمؤتمر باندونغ التّاريخي** "، **مجلة المصادر**، مجلة سداسية يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م ع12، السداسي الثاني، الجزائر، 2005م.

48. -عبود لطيفة، " **صحيفة الصباح التونسية والثورة الجزائرية**"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**،ع2 جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 1 جوان 2010.

49. مقيدش علجية ، " **معركة الجرف التاريخية الكبرى 22 – 25 سبتمبر 1955**"، **مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية**، ع35، سبتمبر 2018،جامعة زيان عاشور،الجلفة – الجزائر-

50. كافي علي الحسين، " **يوم 20 أوت 1955 أسبابه ونتائجه** "، **مجلة الذاكرة**، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، ع3، السنة الثانية، 1995م.

51. ليندة علال، " **شهداء مارس، الشهيد محمد العربي بن مهيدي (1923-1957)**، **مجلة الراصد**، لسان حال المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ع2، مارس – أفريل 2002م.

52. أحسن بومالي، " **إضراب 28 جانفي 1957** "، **مجلة الذاكرة**، ع3، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، السنة الثانية 1995م.

53. **مجلة الرؤية**، " **إضراب الثمانية أيام 28 جانفي – 4 فيفري 1957**"، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ع1، جانفي – فيفري 1996.

54. عبد الله مقلاتي، " **الشهيد محمد العربي بن مهيدي حكيم ومنظر الثورة الجزائرية** " **المجلة التاريخية الجزائرية**، ع9 سبتمبر 2018م.

55. محمد دبوب، " **من المحطات البارزة في تاريخ الحركة الطلابية إضراب 19 ماي 1956**" **مجلة المصادر**، ع24، السداسي الثاني 2011م.

56. العايب معمر، **مؤتمر طنجة المحطة الاخيرة لتصفية الاستعمار الفرنسي من المغرب العربيمجلة الراصد**، ع2، مارس–أفريل 2002.

57. مقلاتي عبدالله،"**البعد المغاربي للثورة الجزائرية ودور بلدان المغرب العربي في دعمها**"، **مجلة المصادر**، ع14، السداسي الثاني 2006م.

58. – داعي محمد، " **انقلاب 13 ماي 1958 وتبلور التّطرف على الجمهورية الرابعة** "، **مجلة تون**،ع4، ديسمبر 2017، جامعة مولاي الطّاهر سعيدة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية.

59. بزيان سعدي، " **قراءات في مذكرات مجرم حرب بول أوساريس** "، **مجلة الراصد**، يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، عدد تجريبي نوفمبر، ديسمبر 2001م.

60. **مجلة أول نوفمبر**، " **المجاهد بوبكر الصديق بن زينة** "، ع87، نوفمبر 1987.

61. خالدي سعاد، " **نشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة 1954 – 1958** " **مجلة الإحياء**، مج21 ع28، جانفي 2021م.

62. بلجة عبد القادر، " **المفاوضات بين الحكومة الفرنسية و الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من السرية إلى العلنية 1956 – 1962**"، **مجلة متون**، مج10، ع2، جامعة مولاي الطاهر سعيدة 1 ديسمبر 2018م.

63. بن فضة حورية، " **التزوير في عهد الحاكم العام نايجلان (1948–1951) – التزوير الانتخابي انموذجا –** " **حوليات التاريخ والجغرافيا**، ع12، جامعة الجزائر02، ديسمبر 2017 .

64. مياسي إبراهيم، " **في ذكرى عيد الجمهورية 19 سبتمبر 1958**"، **جريدة الشروق اليومي**، يومية وطنية مستقلة،ع1487، 19 سبتمبر 2005م.

65.شبوط سعاد يمينة، " **نتائج وانعكاسات السياسة الاستعمارية الديغولية على الثورة الجزائرية قضية سي صالح زعموم في الولاية الرابعة (1960 – 1961) نموذجا** "، **مجلة القرطاس**، ع1 جامعة تلمسان، 2012م.

66.قشي الخير،" **مظاهرات 11 ديسمبر 1960 في سياق التأثير المتبادل بين حق تقرير المصير وتدويل القضية الجزائرية**" **مجلة المصادر**، مج17، ع1، 2020م.

67.خليفي عبد القادر، " **أحداث 17 أكتوبر 1961 ودور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية** " **المجلة التاريخية الجزائرية**، مج3، ع1، جوان 2019م.

68.بن فاطمة سامية، " **مظاهرات المهاجرين الجزائريين في فرنسا، 17 أكتوبر 196 وانعكاساتها على مسار الثورة التحريرية** " **مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية**، مج1،ع4، ديسمبر 2017م.

69.صاري أحمد، " **دور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية** "، **مجلة المصادر**، ع1، صيف 1999.

70.بن خدة بن يوسف، " **قصة المفاوضات مع فرنسا والمعارك التي خاضتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في هذا الشأن** "، **مجلة أول نوفمبر**، عدد خاص، جويلية 1987م.

71.العبودي عبد الكاظم،" **التجارب النووية الفرنسية ومخاطر التّلوث الإشعاعي على الصحة والبيئة في المدى القريب والبعيد** "،**مجلة المصادر**،ع1، صيف 1999م.

72.منصوري عمار، " **التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية، إرث استعماري ثقيل** "، **مجلة المصادر**، ع30، مج18، 2019م.

73.صاري جيلالي،" **مظاهرات ديسمبر 1960 ودورها في التحرير الوطني** "، **مجلة المصادر**، ع2 1999م.

ب- باللغة الفرنسية :

1. Valette Jacques**. Le Bombardement de sakiet sidi youssef en 1958 et la complexité De guerre d’Algérie**. Revue guerres mondiales et conflits contemporains . N 233. Presses universitaires de France. 2009. P 37 .

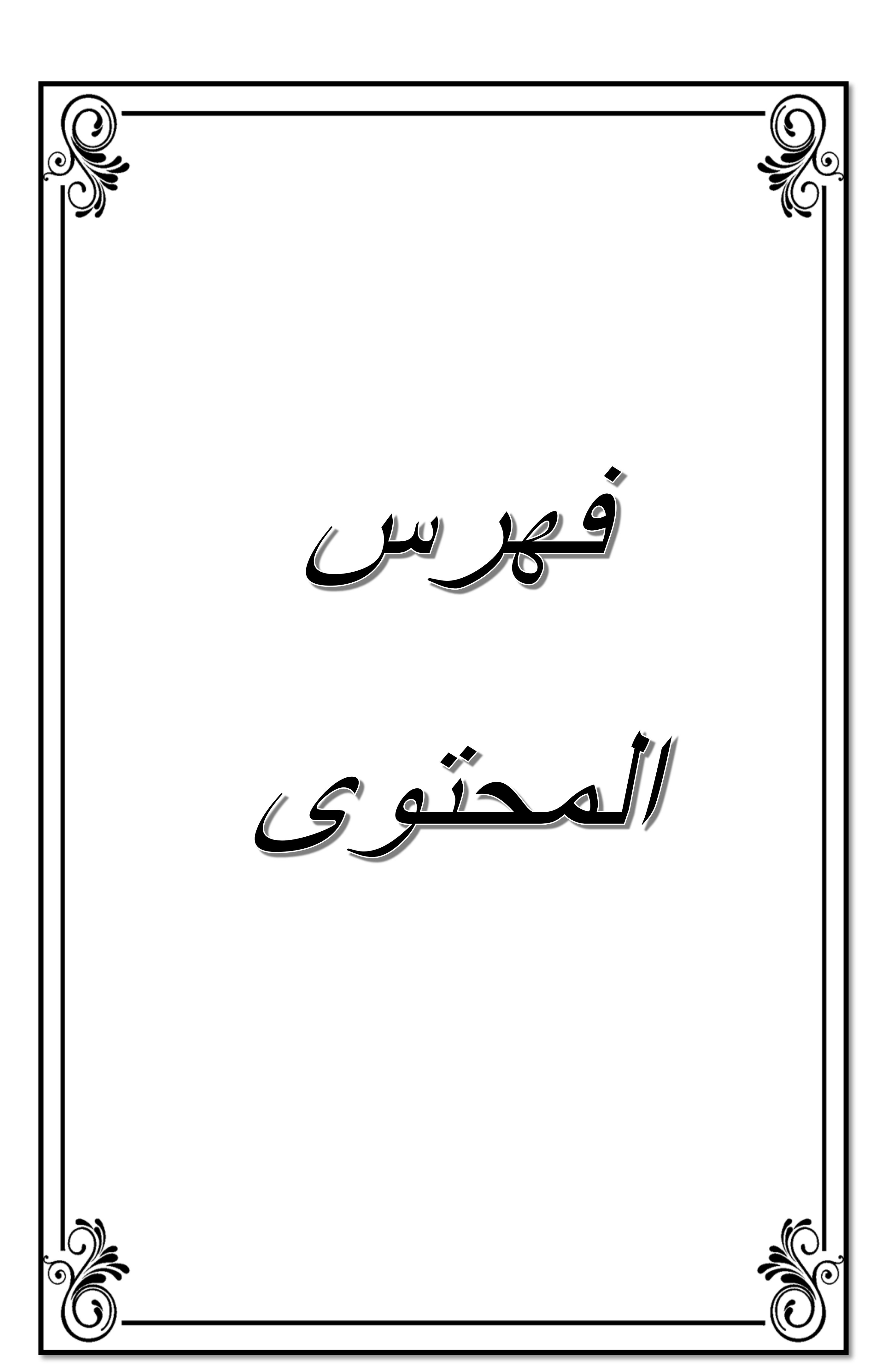
2. Julien Charles André (1891 – 1991) , Revue Française D,histoire D’outre –mer, Tome7

ثالثا: الموسوعات والمعاجم:

1. ابن الأصفر محمد وآخرون، **الموسوعة التونسية**، ج1،ط1، مطبعة المغرب للنشر، تونس، 2013م.
2. إحدادن زهير وآخرون(فرقة بحث)، **معجم مشاهير المغاربة**، الملكية للطباعة والإعلام والتوزيع، الجزائر، 1995م.
3. روجر باركنسن، **موسوعة الحرب الحديثة**، تر: سمير عبد الرحيم الحلبي، ج1، د.ن، بغداد،1990م .
4. شرفي عاشور ، **قاموس الثورة الجزائري 1954-1962م**، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.
5. عطية الله أحمد، **القاموس السياسي**،ط3، القاهرة، 1968م.
6. غربال شفيق ، **الموسوعة العربية الميسرة**، ط1، مج1، شركة أبناء الشّريف الأنصاري بيروت – لبنان، 2010م .
7. الكيالي عبد الوهاب وآخرون ، **موسوعة السياسة**، ج6،1، ط3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1995م.
8. مجموعة من المؤلفين، **موسوعة مشاهير العالم، مشاهير القادة العسكريين والسياسيين**، ج3، ط1، دار الصدفة العربية، بيروت – لبنان، 2002م.
9. محمد فاضل بن عاشور، **تراجم الأعلام**، د.ط، الدار التونسية للنشر، تونس، 1970م.
10. معلوف لويس : **المنجد في اللّغة والأعلام**، دار المشرق، بيروت – لبنان، 1986م.

رابعاً: المواقع الالكترونية:

1. أبو زكريا يحي،" **الحركة الاسلامية في تونس، من الثعالبي وإلى الغنوشي**" متاح على الرابط التالي: https://www.goodreads.com/book/show/12411879، نشر إلكترونيا في جويلية 2003م.



فهرس

المحتوى

الفهرس.